

(الثاني عشر)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبدالله محمد بن اسمعيل البخاري شيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة

تقريباً

بعلوه

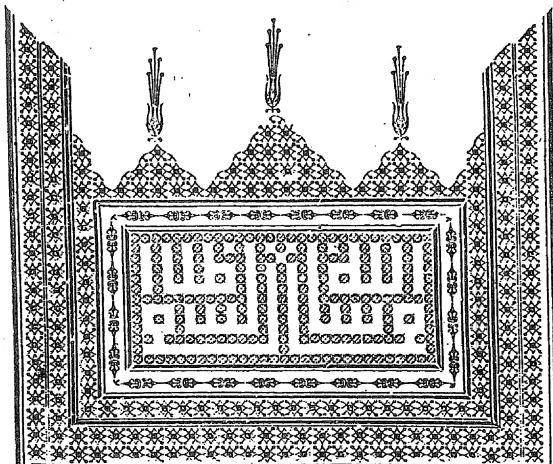
امين

(وجه اسمه من الجامع الصحيح للامام البخاري)

• (الطبعة الاولى) •

(بالطبعة الكبرى الميرية يولاق مصر المحمية)
(سنة ١٣٠٠ هجرية)

ض
ملوا
٢١٢/٥
لذين
لمشا
لشا
وس
قال
الله
فان
لولا
سوا
ابروا
نواما



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب القرائن)

جمع فريضة كحديقة وحدائق والقرينة فعدة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع يقال فرضت لقفلان كذا أي قطعت له شياً من المال قاله الخطابي وقيل هو من فرض القوس وهو الحزب الذي في طرفه حيث يوضع الوتر لينت فيه ويلزمه ولا يزول وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده وقال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه وخصت الموارد بمأتم القرائن من قوله تعالى نصيبنا وفروضا أي مقدداً أو معلوماً أو معقوداً عن غيرهم (قوله) وقول الله بوضيكم الله في أولادكم آفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا يلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى ذلكم وصاكم به سورة أترثناها وفروضها الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كاستاقى بالله قريراني باب ميراث الزوج قال وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويعاً بالحكم وتعليقاً له وقال في أولادكم ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاماً وهو قوله لا أشهد على جوز وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحمهم بهم من آباءهم (قوله) إلى قوله وصية من الله والله عليم حكيم كذا لا يذروا ما غيروا فساقى الآية الأولى وقال بعد قوله عليم حكيم إلى قوله والله عليم حكيم وذكره حديث جابر مرث فعدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي فلم يجبني بشئ حتى نزلت آية الميراث

هكذا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب القرائن)

وقول الله تعالى بوضيكم الله في أولادكم إلى قوله وصية من الله والله عليم حكيم حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا صفوان عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول مرث فعدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وهما ماشيان فأتاني وقد أعنى علي فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فصب علي وضوءه فأفقت فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي كيف أقضي في مالي فلم يجبني بشئ حتى نزلت آية الميراث

٧٧٢٤
٢٠٢٨

* (باب تعليم الفرائض
 وقال عبيد بن عامر تعلوا
 قبل الظناني يعني الذين
 يكلمون الظن) * حدثنا
 موسى بن أسعبل حدثنا
 وهب حدثنا ابن طاوس
 عن أبيه عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا تم الظن فان
 الظن أكتب الحديث ولا
 تفسروا ولا تفتخروا
 ولا تباغضوا ولا تنادبوا
 وكونوا أعداءه أخوانا

7Y7E

نقطة

١٢٥٢٦

«باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ماتر كاصدقة» * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة أن فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر بلقسان مبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ بظلمات أرضهما من فلك وسهم من خبير فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ماتر كما صدقة أعمايا كل آل محمد من هذا المال قال أبو بكر والله لأدع أمر أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فيه الاصنعة قال فاصبري فاطمة فركله حتى ماتت * حدثنا جعيل بن أبيان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ماتر كاصدقة (٤) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني

تحفة

مالك بن أنس بن الحذاف

وكان محمد بن جبير بن مطعم

ذكر لي ذكرًا من حديثه

ذلك فأنطلقت حتى دخلت

عليه فسأته فقال انطلقت

حتى أدخلت على عرفاته

حاجبه يرفأ فقال هل لك في

عثمان وعبد الرحمن والزبير

وسعد قال نعم فاذن لهم ثم

قال هل لك في علي وعباس

قال نعم قال عباس يا أمير

المؤمنين اقض بيني وبين

هذا قال أشد كبريائه الذي

بذنه تقوم السما والأرض

هل تعلمون أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لا نورث ماتر كاصدقة يريد

رسول الله صلى الله عليه وسلم

نفسه فقال له الرطبة قال

ذلك فاقبل على علي وعباس

فقال هل تعلمان أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

ذلك فالقد قال ذلك قال عمر

تحفة

تحفة

بينهم ما ورواه موقوفون إلا أنه اختلف فيه على عوف الأعرابي اختلفا كثيرا فقال الترمذي أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه باع عنه من طريق ابن مسعود وباع عنه من طريق أبي هريرة وفي أسانيد هاتين أيضا اختلاف ولفظه عند الترمذي من حديث أبي هريرة تعلموا الفرائض فانها نصف العلم وأول ما يترجم من أمي وفي الباب عن أبي بكر أنه أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق راشد الحجازي عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رفعه تعلموا القرآن والفرائض وعاموا الناس أو شك أن يأتي على الناس زمان يخصم الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفضل بينهما وراشد مقبول لكن الراوي عنه مجهول وعن أبي عبد الحميد بن بليغ تعلموا الفرائض وعاموا الناس أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف وأخرج الدارمي عن عمرو فروا تعلموا الفرائض كاتعلمون القرآن وفي لفظ عنه تعلموا الفرائض فانها من دينكم وعن ابن مسعود موقوفا بضم قرأ القرآن فلتعلم الفرائض ورعاها لتفان إلا أن في أسانيدنا انتقاعا قال ابن الصلاح لفظ النصف في هذا الحديث يعني أحد الحدين وإن لم يساويا وقد قال ابن عيينة أئسف من ذلك أنه ينسب به كل الناس وقال غيره لا نعلم حاله جازا وقاله موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت وقيل لأن الأحكام تنافي من أنصوص ومن القياس والفرائض لا تنافي الا من النصوص كما تقدم مذكور حديث أبي هريرة رآه كقول الظن الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في باب ما ينهى عن التحاسد في أوائل كلب الأدب وقد تقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستدلى إلى أصل ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم وابن طاووس المذكور في السند هو عبد الله (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ماتر كاصدقة هو يرفع أي المتروك عاصدة وادعى الشيعة أنها لنصيب على أن ما أنفست ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع وعلى التثنية فيجوز النصب على تقدير حذف تقدير ميراث كأمثول صدقة قاله ابن مالك وينبغي الضراب عنه والوقوف مع ما ثبت به الرواية وذكر فيه أربعة أحاديث * أحد أحاديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسياقه أممها * وقوله فيه أعمايا كل آل محمد من هذا المال كذا

فأني أحدثكم عن هذا الأمر أن الله قد كان خصر لرسوله صلى الله عليه وسلم في هذا التي نبشئكم بهطة وقع

أحد غيره فقال عز وجل ما أفاء الله على رسوله إلى قوله قد فكتا خالصا لرسوله صلى الله عليه وسلم ورواهما استأزها دونكم ولا استأثر بها عليكم أقدأ عطاكموه وبها فيكم حتى في منها هذا المال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتفق على أنه من هذا المال نفقة سنته ثم يأخذ ما في فيجعله يجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته أشد كبريائه هل تعلمون ذلك قالوا نعم قال لعلي وعباس أشد كبريائه هل تعلمان ذلك فالأمر فتوفي الله عليه وسلم فقال أبو بكر ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبضها فعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبضتها سنتين أعمل فيها لما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم خفاني وكلتكموا واحدة.

وقع وظاهر الحصر وانهم لا يابا كلون الامن هذا المال وليس ذلك مرادوا عما المراد العكس
 وتوجيهه ان من التبعيض والتقدير انما يابا كل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم
 وبقيته للمصالح * ثانيا حديث عائشة بلفظ الترجمة وأورده آخر الباب بزيادة فيه * ثالثا حديث
 عوف قصة علي والعباس مع عرف في منازعتهم ما في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قول
 عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام هل تعلمون ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تورث ماتر كاصدقة يريد نفسه فقالوا قد قال ذلك وفيه انه قال
 مثله لعلي والعباس فقال كذلك الحديث بطوله وقدمني مطولا في فرض الخس وذكر شرحه
 هناك * (تبيينات) * الرامن قوله لا تورث بالفتح في الرواية ولوروي بالكسر لصح المعنى أيضا
 وقوله فكانت خاصا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك الاكثر وفي رواية أخرى ذكر عن السقلى
 والكشميني خاصة وقوله اتصدقكم أي المال في رواية الكشميني أعطاكموها أي
 الخالصه وقوله فوالله الذي بذنه في رواية الكشميني بحذف الحلالة * رابعا حديث أبي هريرة
 وابو عبيد بن شيعة هو ابن أبي أويس المدني ابن أخت مالك وقد أكثر عنه وأما اسمعيل بن أبان
 شيعي في الحديث الذي قبله بحديث فلا رواية له عن مالك (قوله لا يقسم) كذا لا يذعن غير
 الكشميني وللباقين لا يقسم بحذف التاء الثانية قال ابن التين الرواية في المطاوعة كذا قرأه
 في البخاري برقع الميم على انه خبر المعنى ليس يقسم ورواه بعضهم بالجزم كما تنهاهم ان خلفها
 لا يقسم بعده فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاز ما ترك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما لم يحتل ان يكون الخبر بمعنى انتهى فيجزمه
 الروايتين ويستفاد من رواية الفرع انه أخبر انه لا يخلف شيئا مما جرت العادة بقسمته كالذهب
 والنقصة وان الذي يخلفه من غيرها لا يقسم أيضا بطريق الأرض بل تقسم منافعها من ذكر (قوله
 ورثتي) أي بالقوله لو كنت ممن تورث أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة فأق بالفظ ورثتي ليكون
 المحكم مع لا يمايه الاستتقاق وهو الأرض فالتنقيص اقسامه بالارث عنه قاله السبكي الكبير
 (قوله ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد بقوله عاملي
 في أوائل فرض الخس مع شرح الحديث وحكمت فيه ثلاثة أقوال ثم وجدت في النسخة النص لابن
 دحية حكاية قول رابع ان المراد خادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعامل على النخل وزاد
 أيضا وقبل الاجبر ويحصل من المجموع خمسة أقوال الخليفة والصائم والناظر والناظر وحافر
 قبره عليه الصلاة والسلام وهذا ان كان المراد الخادم الجنس والافان كان الضمير للنخل فيجد
 مع الصانع أو الناظر وقد ترجم المصنف عليه في أوائل الوصايا باب نفقة قيم الوقف وفيه إشارة
 الى ترجيح حل العامل على الناظر وما يثبت عنه تخصيص التسام النفقة والموثة بالعامل وهل
 بينهما مقاربة وقد أجاب عنه السبكي الكبير بأن الموثة في اللغة القيام بالكفاية والافتاقيل
 القوت قال وهذا يقتضي ان النفقة دون الموثة والسر في التخصيص المذكور والاشارة الى
 أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لابلهن من القوت
 فاقصر على ما يبل عليه والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج الى ما يكفيه اقصر على ما يبل
 عليه انتهى لمخاضا ويؤيده قول أبي بكر الصديق ان حرفتي كانت تكفي عائلتي فاشتغلت عن ذلك

وأمر بما جبيع جئني
 نسائي نصيبك من ابن
 أخيك وأناي هذا يسألني
 نصيب امرأته من أبيها
 فقلت ان شئت ادفعتها الكفا
 بذلك فلتنسان منى قضاء
 غير ذلك فوالله الذي بذنه
 تقوم السماء والأرض
 لأقضي فيها قصه غير ذلك
 حتى تقوم الساعة فان عجزنا
 فادفعها الى قاتنا أكشفها
 * حدثنا اسمعيل حدثني
 مالك عن أبي الزناد عن
 الاعرج عن أبي هريرة ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يقسم ورثتي
 دينار ما تركت بعد نفقة
 نسائي وموثة عاملي فهو
 صدقة * حدثنا عبد
 الله بن مسلم عن مالك عن
 ابن شهاب عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها ان
 أزواج النبي صلى الله عليه
 وسلم حين توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أردن
 أن يعين عثمان الى أبي بكر
 بئأسه ميراثهن فقالت
 عائشة أليس قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تورث
 ماتر كاصدقة

٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩
 ١٠٠٠

بأمر المسلمين فجعلوا له قدر كفايته ثم قال السبكي لا يعترض بأن عمر كان فضل عائشة في العطاء
لأنه على ذلك يزعم رسول الله صلى الله عليه وسلم لها (قلت) وهذا ليس بمعبادة لأنه قد
عمر كانت من الشيوخ وأما ما يتعلق بحديث الباب فمما يتعلق بمخالفة النبي صلى الله عليه وسلم
وأنه يبدأ منه بمجادرك وأقادرجه الله أنه يدخل في النطق فتفقه نسائي كسوتهن وسائر اللواتم وهو
كما قال ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحد تاسم
التي كانت فيه وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخس وإذا انضم قوله أن الذي خلفه
صدقة إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة بمحقق قوله لا نورث وفي قول عمر بن عبد الله بن عيسى
التون في قوله نورث المتكلم خاصة لا للجمع وأما ما اشترى في كتب أهل الأصول وغيرهم بلغة
شحن معاشر الانبياء لا نورث فقد أنكر جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص اللفظ
شحن لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلغة أنما معاشر الانبياء لا نورث
الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه وهو كذلك في مسند المجدي عن ابن
عيينة وهو من أنفق أصحاب ابن عيينة فيه وأوردته الهيثم بن كليب في مسند من حديث أبي بكر
الصديق باللفظ المذكور وأخرجه الطبراني في الأوسط بنحو اللفظ المذكور وأخرجه الدارقطني
في العلل من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي جعفر الصديق بلغة أن الانبياء
لا يورثون قال ابن بطل وغيره ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم ببلغين رسالته وأمرهم أن
لا يأخذوا على ذلك أجراً كما قال قل لا أسألكم عليه أجر أوفال نوح وهو وغيره ما نحو ذلك
فكانت الحكمة في أن لا يورثوا إلا بطن أنهم جمعوا المال لوارثهم قال وقوله تعالى وورث
سليمان داود جعل أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة وكذلك قول زكريا فهبل من لذلك
وليأبرئ وفي قد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يورثون وذكر
أن من قال بذلك من الفقهاء إبراهيم بن اسمعيل بن عتبة ونقله عن الحسن البصري عاص
في شرح مسلم وأخرجه الطبري من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن
زكريا وإني خفت الموالى قال العصبية ومن قوله وهبل من ذلك وليأبرئ قال برث مالى وورث
من آل يعقوب النبوة ومن طريق قتادة عن الحسن بنحوه لكن لم يذكر المال ومن طريق مباركة بن
فضالة عن الحسن رفعه عن سيار بن حمزة أنه أخبرني زكريا ما كان عليه من برث ماله (قلت) وعلى تقدير
سلم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام لا نورث ما تركنا
صدقة فتكون ذلك من خصائصه التي أكرمها بل قول عمر بن عبد الله بن عيسى بزيادة اختصاصه بذلك وأما
عموم قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم الخ فاجيب عن ما يأنه عامة فيمن ترك شيئاً كان عليه وإذا
ثبت أنه وقته قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث وعلى تقدير أنه خلف شيئاً مما كان عليه
فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص بالمعروف من كثرة خصائصه وقد اشترع عنه أنه لا يورث
قطر يخصه بذلك دون الناس وقيل الحكمة في كونه لا يورث بحسب المادة في غنى الوارث
موت المورث من أجل المال وقيل لكون النبي كالأب لأمته فتكون ميراثه للجميع وهذا
معنى الصدقة العامة وقال ابن المنبر في الخامسة يستفاد من الحديث أن من قال دأى صدقة
لا نورث أنها تكون جسداً ولا يحتاج إلى التصريح بها لوقف أو الجبس وهو حسن لكن هل يكون

ذلك صريحاً وكما يحتاج إلى نسبة وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المتقولات وان
 الوقت لا يختص بأعقار لمعوم قوله ما تركت بعد ثقة نسائي الخ ثم ذكر حديث عائشة أن أنس
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أردن ان عشرين عثمان إلى أبي بكر يسأله ميراثهم فقالت
 عائشة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة أو ردهم من رواية مالك
 عن ابن شهاب عن عروة وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي
 ابن شهاب وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعني بسأله عنهن وكذلك أخرجه من طريق
 جويرية بن أسماء عن مالك وفي الموطأ أيضاً أرسل عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق وفيه
 فقالت لهن عائشة وفيه ما تركناه هو صدقة وظاهر سابقه أنه من مسند عائشة وقد رواه
 اسحق بن محمد الثوري عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وأورده الدارقطني
 في الثواب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده وهذا أو افق رواية معمر عن ابن شهاب
 المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول فذكره فيجمل أن تكون عائشة مع من النبي صلى الله عليه وسلم كسبعه
 أو بها ويحتمل أن تكون أعمامه من أبيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلته عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لمطالب الأزواج ذلك والله أعلم **(قوله ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم تركه ما لا ناله)** هذه الترجمة للحديث المذكور في الباب من طريق أخرى
 عن أبي سلمة وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ وبعده ومن ترك ضياعاً قال وفيه بعده رواه الزهري عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا **(قوله في السند عبد الله)** هو ابن المبارك وبنس هو
 ابن يزيد وقد ثبت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابه وان معمر التفرّد عنه بقوله
 عن جابر يدل أبي هريرة **(قوله أنا وأولي المؤمنين من أنفسهم)** هكذا أورده مختصراً وقد قدم
 في الكفالة من طريق عبد الله عن ابن شهاب بذكر نسبه في أوله ونظفه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يولي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل ترك له دينه فضاء فإن قيل نعم صلى
 عليه والا فلا صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه القنوح قال أنا وأولي المؤمنين من أنفسهم
 الحديث وتقدم في القرض وفي تفسير الأحراب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة
 بلفظ ما من مؤمن إلا وأولي به في الدنيا والآخرة اقروا أن شقتم النبي وأولي المؤمنين من
 أنفسهم الحديث وفي حديث جابر عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أنا
 وأولي بكل مؤمن من نفسه وقوله هذان من مات وعليه دين ولم يترك وقافلتنا قضاء ويخص
 ما أطلق في رواية عقيل بلفظ من توفي من المؤمنين وترك ديناً فليأخذوا ما تركه وقافلتنا قضاء ويخص
 الأخرى في تفسير الأحراب فإن ترك ديناً وضاعاً فليأخذوا ما تركه وقافلتنا قضاء ويخص
 من لم يترك وقاه وقوله فليأخذوا من يقوم مقامه في السبي في وقاه دينه أو المراد صاحب الدين
 وأما الصبر في قوله مولاه فهو الممت المذكور وسأقي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي
 هريرة بلفظ أنا وأولي فلا بد من ذلك وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة بيان الحكمة
 في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاه وأنه كان إذا وجد من يشكّل بوقاه صلى عليه

* (باب قول النبي صلى الله
 عليه وسلم من ترك ما لا
 فلا هله) * حدثنا عبدان
 أخبرنا عبد الله أخبرنا
 يونس عن ابن شهاب
 حدثني أبوسيلة عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أنا وأولي المؤمنين من
 أنفسهم من مات وعليه دين
 ولم يترك وقافلتنا قضاؤه

٦٧٢١
 م س ق
 تحفة
 ١٥٢١٦
 ١٥٢١٥

0Y.0

وہو

ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والنوري جميعاً من سبلأخرجه الطحاوي ويحتمل أن يكون
 جعل رواية معمر على رواية النوري وإنما صححه لأن النوري وإن كان أحفظ منهم لكن
 العدد الكثير يقاومه وإذا تعارض الوصل والارسال ولم يرجح أحد الطرفين قدم الوصل والله
 أعلم (قوله الحقوا الفرائض بأهلها) المراد بالقرائض هنا الانصاف المقدره في كتاب الله تعالى وهي
 النصف ونصفه ونصف نصفه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها
 نص القرآن ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طاوس أقسموا المال بين أهل الفرائض
 على كتاب الله أي على واقع ما أنزل في كتابه (قوله فإني) في رواية روح بن القاسم فإني كنت
 أي بقت (قوله فهو لا ولي) في رواية الكشميهني فلا ولي بفتح الهمزة واللام بينهما وأواس كنة
 أفعل تفعل من الولي يكون اللام وهو القرب أي إن يكون أقرب في النسب إلى المورث وليس
 المراد هنا الأخير وقد حكى عاصم أن في رواية ابن الحزم عن ابن مهران في مسلم فهو لا ذي بدال
 وفون وهي بمعنى الأقرب قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصبية وقال ابن بطال المراد بأولي
 رجلان الرجل من العصبية بعد أول الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون
 من هو أبعد فأتوا استواءوا إذا لم يتقدم في النسب في الحديث من يدل بالآتي بالآتي والاعتناء مثلاً
 لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استواءوا في الميزة كذا قال ابن المنير وقال ابن التين إنما
 المراد به العمة مع العم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع ابن العم وخرج من ذلك الأخ والأخت
 لا يوجب أولاً بل فيهم يرثون نص قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فلذلك مثل حظ الأنثيين
 ويستثنى من ذلك من يجب كالأخ للأب مع البنت والأخت للشقيقة وهكذا يخرج الأخ
 والأخت لأن بقوله تعالى لكل واحد منهما السدس وقد قتل الإجماع على أن المراد به الأخوة
 من الأنس سائر من يدعي هذا في باب إعدام أحدهما أخ لأم والأخ لزوج (قوله رجل ذكر)
 هكذا في جميع الروايات ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتليذه الغزالي فلا ولي عصة
 ذكر قال ابن الجوزي والمنذري هذه اللفظة ليست محفوظة وقال ابن الصلاح فيها بعد
 عن العصة من حيث اللفظة فضلاً عن الرواية فإن العصبية في اللغة اسم للجمع لا للواحد كذا قال
 والذي يظهر أنه اسم جنس وبدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب
 قبله فذكر به عصبته من كانوا قال ابن دقيق العيد قد استشكل بأن الأخوات عصات البنات
 والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبية المستحق للباقي بعد الفروض والجواب أنه
 من طريق المفهوم وقد اختلف أهل له عموم وعلى التزل فخص بالنسب الدال على أن الأخوات
 عصات البنات وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير بذكر فقال الخطابي إنما كره للبيان
 في نفسه بالذكورة ليعلم أن العصبية إذا كان عاماً وابن عم مثلاً وكان معه أخته أن
 الاخت لا يثرب ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وتعبير هذا بنظرهما
 التعبير بقوله رجل والأشكال بأن الإناث كلامه يتصل إلى أنه لئلا يكدو به غير غير كان التين
 قال ومثله ابن ليون ذكر وزيد في القرطبي فقال قيل إنه لئلا يكدو للفظي وردنا في الغرب إنما
 تؤكده حقه فدافئة ما تعني المعنى في النفس وأما رفع توهم إجازة وليس ذلك موجوداً هنا
 وقال غيره هذا التوكيد يتعلق بالحكم وهو الذكورة لأن الرجل قدير أدبه معنى الجدوة والقوة

قال الحقوا الفرائض بأهلها
 فإني كنت

في الامر فقد حكى سيويه مررت برجل رجل أهوه فلهذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد
 به كحكي لا يظن ان المراد به خصوص البالغ وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو
 أعم من الذكر والأنثى وقال ابن العربي في قوله ذكر الاحاطة بالمرات انما تكون للذكر دون
 الأنثى ولا رد قول من قال ان البنت تأخذ جميع المال لانها انما تأخذه بسبب متغيرين
 والاحاطة متخصصة بالسبب الواحد وليس الا الذي ذكر فلهذا نبه عليه بذكر الكورية قال وهذا
 لا يفتن له كل مدع وقيل انه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا
 يحوز الخنثى المال اذا انفرد وقيل للاعتناء بالجنس وقيل للاشارة الى الكمال في ذلك كما يقال
 امرأه أنثى وقيل لئلا يوهى اشتراك الأنثى معه لئلا يحمل على التغليب وقيل ذكر تنبيه على سبب
 الاستحقاق بالهصوبة وسبب الترجيح في الارث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته
 ان الرجال تحقهم المؤون كالكسب والعيال والضمان وارفاق القاصدين ومواساة السائلين
 وتحمل الغرامات وغير ذلك هكذا قال النووي وسبقه القاضي عياض فقال قيل هو على معنى
 اختصاص الرجال بالنسب بالذكورية التي بها القيام على الاناث واصله للمأزى فانه قال
 بعد ان ذكر استشكل ما ورد في هذا وهو رجل ذكر في الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر
 ان قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من من الى أعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل
 في خمسة وعشرين بنت مخاض وستة عشر بنت مهملات وبنات لبون فقد تبين ان البنت
 القاعدة وان السنين كالسن الواحد لان ابن لبون أعلى سنالكه اذ في قدر انفسه بقوله ذكر
 على ان الذكورية تخصه حتى يصير مساوياً للبنت مخاض مع كونها أصغر سناً ومافي القرائن
 فلما لم ان الرجال هم القائمون بالامور فبهم معنى التعصب وتري لهم العرب ما لا ترى للنساء
 فقبر بلفظ ذكر اشارة الى العلة التي لاجلها اختلف ذلك فها وان اشتركا في السبب في
 وصف كل منهما بذكر التنبيه على ذلك لكن متعلق بالتنبيه في ما يختلف فانه في ابن لبون
 اشارة الى النقص وفي الرجل اشارة الى الفضل وهذا فنصه القرطبي وارضاء وقيل انه وصف
 أولاً للرجل فانه السبب وأطال في تقريره وتبني به فقال هذا الحديث أصل في القرائن
 وفيه اشكال وقد تنافاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح اضافته الى من أو في جوامع الكلام
 واختصره الكلام اختصاراً فقالوا هو نعت لرجل وهذا لا يصح لعدم الفائدة لانه لا يتصور ان
 يكون الرجل الاذكر أو كلامه أجل من أن يشغل على حصول الفائدة فيه ولا يتعلق بحكم ولو كان
 كإعراب النقص فقه الحديث لانه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ من الرجولية وقد
 اتفقوا على ان الميراث يجب له ولو كان ابن ساعة فلا فائدة في تخصصه بالبالغ دون الصغير قال
 والحدوث انما يسوق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد أصحاب السهام ولو كان كإعراب
 لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم قال فاذا ثبت هذا فنقول وأولى رجل ذكر يريد القريب
 في النسب الذي قرأته من قبل رجل وصلب لامن قبل بطن ورجم فالأولى هنا هو ولي الميت فهو
 مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف الى النسب وهو الصلب فغيره عن الصلب
 بقوله أولى رجل لان الصلب لا يكون الا رجلاً فأد بقوله أولى رجل نفي الميراث عن الأولى
 الذي هو من قبل الأم كالحال وأد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من المدلين الى

المستمن قبل صلب لاثني اناث قال وسب الاشكال من وجهين أحدهما انه لما كان محتوضا
 ظن ان الرجل ولو كان من نوعا لم يشكل كان يقال قوارنه أو لى رجل ذكر والثاني انه لما به بلفظ
 افعول وهذا الوزن اذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف اليه كفلان أعلم انسان فعناء أعلم
 الناس فتوهم ان المراد بقوله أو لى رجل أو لى الرجال وليس كذلك وانما هو أو لى الميت باضافة
 النسب أو لى صلب باضافته كما تقول هو أخوك أو أخو الرخاء لا أخو البلاء قال فالأولى
 في الحديث كالولى فان قيل كيف يضاف للواحد وليس يجوز منه فالجواب اذا كان معناه
 الاقرب في النسب جازت اضافته وان لم يكن جزءا منه كقوله صلى الله عليه وسلم في البربر املك
 ثم املك ثم املك قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام المور من المتانة وكثرة المعاني ما ليس
 في غيره فالجدة الذي وقع وأعان انتهى كلامه ولا يحتل من استغلق وقد نلصه الكرماني
 فقال ذكر صفة لا لى ولا لى الرجل والأولى بمعنى الاقرب فكانه قال فهو اقرب الميت ذكر
 من جهة رجل وصلب لامن جهة بطن ورجم قال لى من حيث المعنى مضاف الى الميت وأشهر
 بذكر الرجل الى الاولوية فأنا ذلك في المراتب عن الأولى الذى من جهة الام كلفا لى وقوله ذكر
 نفسه عن النساء بالصوبة وان كن من المداين الميت من جهة الصلب انتهى وقد أوردته كما
 وجدته ولم أحذف منه الأمثلة أطال بها وكثرت طوله فيجيب بها بسبب ما ظهر له من ذلك والعلم
 عنده انه تعالى قال النوى أجمعوا على ان الذى يبق بعد الفروض للعصبة يقدم الاقرب فالقرب
 فلا يرى عاصب بعصم عاصب قريب والعصبة كل ذكر يلى بنفسه بالقراءة ليس بينه وبين
 الميت شىء اتفردا خذ جميع المال وان كان مع ذوى فروض غير مستقرين أخذ ما بقى وان
 كان مع مستقرين فلا شىء له قال القرطبي وأما عصبة الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى
 سبيل العوز لانهم لما كانت في هذه المسئلة تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت بالعاصب (قلت) وقد
 ترجم البخارى ذلك كما ساقى قريبا قال الجعافى استدلل قوم يعنى ابن عباس ومن تبعه بحديث
 ابن عباس على ان من يخاف بنتا أو خاشقة أو خاشقة كان لابنته النصف وما بقى لاخته
 ولا شىء لاخته ولو كانت شقيقة وطردوا ذلك فيما لو كان مع الاخت الشقيقة عصبة فقالوا لا شىء
 لها مع ابنتها بل الذى يبق بعد البنت للعصبة ولو بعدوا واحتجوا أيضا بقوله تعالى ان امرؤ
 هلك ليس له ولده وله أخت فلها نصف ماله قالوا نحن اعطى الاخت مع البنت خالف ظاهر القرآن
 قال واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتا وابن ابن بنت ابن متساوين ان للبنت النصف
 وما بقى بين ابن الابن وابن بنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقى لكونه ذكرا بل ورؤا معه شقيقته
 وهى أختى قال فلم بذلك ان حديث ابن عباس ليس على عموم بل هو فى شخص وهو ما اذا ترك
 بنتا وعملو عصبة فان للبنت النصف وما بقى للم دون العمة اجماعا قال فأتى النظر ترجيح الحق
 الاخت مع الابن وابن الابن والبنت لا بالمع والميت لم يترك الا أخا وخاشقة فبطلت فإلها منهما
 فكذلك لو ترك ابن ابن بنت ابن بخلاف ما لو ترك عمارة فان المال كله للم دون العمة اتفقوا
 قال وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على ان الميت لو ترك بنتا وأخا لاب
 كان للبنت النصف وما بقى لالاخ وان معنى قوله تعالى ليس له ولد انما هو ولا يحو والمال كله
 لاولاد الذى لا يحوز وأقرب العصبات البنون ثم بنوه وان سئلوا ثم الاب ثم الجد والاخ اذا

«باب ميراث البنات»
 حدثنا الجليدي حدثنا
 سفيان حدثنا الزهري
 أخبرني عامر بن سعد بن
 لحفة أبي وقاص عن أبيه قال
 مرضت بكم مرضا فاشتقت
 منه على الموت فأتاني النبي
 صلى الله عليه وسلم يعوذني
 فقلت يا رسول الله إن لي مالا
 كثيرا وليس يرثني إلا ابنتي
 أنا فأتصق بناتي مالي قال لا
 قال قلت فأنظر حال لا قلت
 الثلث قال الثلث كثيرا إن
 أن تركت ولدك أغنيته خير
 من أن تتركهم عامة
 يتكفون الناس والمكثن
 تنفق نفقة الأجر عني
 حتى القصة ترفعها إلى
 امرأتي فقلت يا رسول الله
 أخلف عن جبرتي فقال
 لن تخلف بعدى فتعمل إلا
 ترديه وجه الله أن ازدت
 به رفعة ودرجة وأعلم أن
 تخلف بعدى حتى يتفجع بك
 أقوام ويضربك أترون
 ولكن البأس سعد بن خولة
 يرثي له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن مات بكم
 قال سفيان وسعد بن خولة
 رجل من بني عامر بن لؤي
 حدثنا حماد بن عمار
 حدثنا أبو النضر حدثنا أبو
 معاوية شيبان عن أشعث
 عن الأسود بن زيد قال أنا أنا
 معاذ بن جبل باليمن معلما

انفرادوا جعلت ما كان اجتماعا ففسدت حكمته ثم نبوا الأخوة ثم نبوههم وإن سفلوا ثم الإيعام
 ثم نبوههم وإن سفلوا ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بآب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن
 الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لاب على عم لأبوين ويقدم عم لاب على ابن عم لأبوين
 واستدل به البخاري على أن ابن الابن يجوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الحديث يجمع
 المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب وسأني
 جميع ذلك والجحش فيه **قوله** ما ميراث البنات الأصل فيه ما تقدم في أول كتاب
 الفرائض قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم كذلك كرمثل هذا الاثنين وقد قدمت الإشارة إليه
 وإلى سبب نزولها وإن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كالحكمة أبو جعفر بن حبيب في كتاب
 الجبر وسكني البعض عقلا الجاهلية يورث البنات لكن سوى بنيها وبين الذكرك وهو عامر بن حنن
 بضم الحميم ونفع المعجزة وقد شكك السبب المذكور من أبياب عن السؤال المشهور في قوله تعالى
 فإن كن نسأفوق اثنين حيث قبل ذكر في الآية حكم البنات في حال اجتماعهما مع الابن دون
 الانفراد وذكر حكم البنات الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنات وقد انفرد ابن عباس
 بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور واختلف في ما خذه فيقتل حكمهما حكم ما زاد
 الثلاث فما زاد ودله بيان السنة قال لا قبل ما كانت محملة تحت السنة إن حكمهما حكم ما زاد
 عليهما وذلك واضع في سبب النزول فإن العلم لم يجمع البنات من الإثبات وشكك ذلك أنهما قال
 التي صلى الله عليه وسلم لم يقضى لها بقضى الله في ذلك فترت أيتها الميراث فإرسل إلى العلم فقال أعط بقى
 سعد الاثنين فلا يرث على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه لا نسخ وقيل لقياس
 على الاثنين وهما أولى بالمخصص بهما من أنهما أمس رجلا لمثل من أخيه فلا يصيرهما
 عنهما وقيل ان لفظ فوق في الآية مقيد وهو غلط وقال المبرد يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجمع
 فيه المنفعة أن ذكر وأبى فإن كان للواحدة الثلث كان للبنات الثلثان وقال اسمعيل القاضي
 في أحكام القرآن يؤخذ ذلك من قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه يقتضي أنه إذا كان ذكر
 وأبى فذلك للثلاث وللأبى الثلث فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحققتها الثلث مع أبي
 مثله بطريق الأولى وقال السهلي يؤخذ ذلك من الجمل بلام التعريف التي للبنات في قوله حظ
 الأنثيين فإنه يدل على أنهما استحققتا الثلثين وإن الواحدة لهما مع الذكر الثلث وكان ظاهر ذلك أنهن
 لو كن ثلاثا لاستوعبن المال فذلك ذكر حكم الثلاث فما زاد واستغنى عن إعادة حكم الاثنين
 لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ وقال صاحب الكشف وجهه أن الذكر كما يجوز للثلاثين مع الواحدة
 فالأنتان كذلك يجوزان للثنتين فلماذا كرماد على حكم البنات ذكر بعده حكم ما فوق البنات
 وهو مترجم عن كلام القاضي وقرره الطبري فقال اعتبر القاضي الفاضل قوله تعالى فإن كن نسأف
 لأن مفهوم ترتيب التام مفهوم الوصف في قوله فوق اثنين ثم إن ذلك فسكا لما قاله الذكرك
 مثل حظ الأنثيين علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا وفيهم منه
 بحسب إشارة النص حكم البنات لأن الذكر كما يجوز للثلاثين مع الواحدة فالأنتان يجوزان
 للثنتين ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على البنات فقال فإن كن نسأفوق اثنين فنظر إلى عبارة
 النص قال أره حاله الاجتماع دون الانفراد ومن نظر إلى إشارة النص قال أن حكم البنات حكم

أبو داود من طريق الأعمش عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأمير وكذا الترمذي وابن ماجه
والخطابي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بن زياد سلمان بن ربيعة مع أبي موسى وقد
ذكر أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة **(قوله واثبت ابن مسعود قسبنا به)** في
رواية الأعمش والثوري المشار إليهما فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة وفيها أيضا قسبنا
وهذا قاله أبو موسى على سبيل التفتن لانه اجتهد في المسئلة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود
يرافقهما ويحتمل أن يكون سبب قوله اثبت ابن مسعود الاستنبات **(قوله فقال لقد ضللت إذا)**
قاله جوابا عن قول أبي موسى أنه سببنا به وأشار إلى أنه لو تابعه لمخالفة صريح السنة عنده وأنه
لو خالفها عامدا للضل **(قوله أفضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم)** في رواية الدارقطني
من طريق يحيى بن اوطاة عن عبد الرحمن بن مهران فقال ابن مسعود كيف أقول يعني مثل
قول أبي موسى وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره **(قوله فأنشأ أبو موسى)**
فأخبرناه بقول ابن مسعود فيه إشارة إلى أن هنر بلا الراوي توجه مع السائل إلى ابن مسعود
فسمع جوابه فقال إلى أبي موسى معهم فأخبروه **(قوله لا تسألوني مادام هذا الحرب)** بفتح
المهملة وبكسر الهمزة وسكون الموحدة حكاه الجوهري ورجح الكسرو وجزم القرامطة بالكسر
وقال سمي باسم الحبر الذي يكتب به وقال أبو عبيد الله الهروي هو العالم بصير الكلام وتخصيصه
وهو بالغ في رواية جميع المحدثين وانكر أبو الهيثم الكسري وقال إن أغشى السام حبرا
الحق من أثر عاونه وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر بأبى موسى على الكوفة
وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بعدة قال ابن بطال فنهان
العالم يجهل إذا ظن أن لافض في المسئلة ولا يتولى الجواب إلى أن يفت عن ذلك وفيه ان الحجة
عند التنازع حصة النبي صلى الله عليه وسلم فيجب الرجوع إليها وقبما كانوا أعلم من الانصاف
والاعتراف بالحق والرجوع إليه وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل وكثرة اطلاع ابن مسعود
على السنة وثبت أبي موسى في القضا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه قال ولا خلاف بين
الفقهاء فيما رواه ابن مسعود في جواب أبي موسى أشعاره رحمه الله قاله وقال ابن عبد البر
لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك
ولعل سلمان أيضا رجع كما في موسى وسلمان المذكور مختلف في صحته وله أثر في فتوح العراق
أيام عمرو وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الحسل لعرقته واستدل
الطحاوي بحدِيث ابن مسعود هذا على أن المراد بحدِيث ابن عباس فأنشأ بقدر الفراض فلاولى
رجل ذكر من يكون أقرب العصب إلى الميت فلو كان هنالك عصب أقرب إلى الميت ولو كانت
كان المال الباقي لها ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأشوان من قبل الأب
مع الميت عصمة فصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الأرض وقال غيره وجه كون الولد
المذكور في قوله تعالى أن امرءه لك ليس له ولد ذكر أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال
ولفلات كذا فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد المذكور أن كان الاناث أيضا أولاد بالحقيقة
ولكن هو أمر شائع وقد قال الله تعالى أنما أموالكم وأولادكم فتنة وقال ابن تيمية ثم أحاطهم
ولأولادكم قال حكاية عن الكافر الذي قال لا وتين مالا ولدا والمراد بالاولاد الولد في هذه

واثبت ابن مسعود قسبنا به
فسئل ابن مسعود فأخبر
بقول أبي موسى فقال
لقد ضللت إذا وما أنا من
المحدثين أفضى فيها بما قضى
النبي صلى الله عليه وسلم
للانسة النصف ولانسة
الابن السدس تسكلة
الثلاثين وما بقي فلا تخافنا
أبا موسى فأخبرناه بقول
ابن مسعود فقال لا تسألوني
مادام هذا الحبر فيكم

الاثني الذي كوردون الاثنا لان العرب ما كانت تنسأثر بالبنات فاذا جعل قوله تعالى ان امرؤ
 هلك ليس له ولد على الولد الذي كرم نعم الاخت الميراث مع البنات وعلى تقدير ان يكون الولد
 في الآية اعم فانه محتمل لان براديه العموم على ظاهره وان براديه خصوص الذي كرمت السنة
 الصبيحة ان المراد به الذي كوردون الاثنا قال ابن العربي يؤخذ من قصة أي موسى وابن مسعود
 جوار العمل بالنقاس قبل معرفة الخبر والرجوع الى الخبر بعدمه وقته ونقض الحكم اذا
 خالف النص (قلت) ويؤخذ من صريح أي موسى انه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث
 عن النص وهو لا يقيم بعمل بالعام قبل البحث عن المخصص وقد نقل ابن الحاجب الاجماع
 على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص وتعليل بأن أي اسحق الاسفرائني
 والشيرازي حكى الخلاف وقال أبو بكر الصوفي وطائفة وهو المشهور عن الحنفية يجب الانتفاء
 للعموم في الحال وقال ابن سريج وابن خيران والشافعية يجب البحث قال أبو حامد وكذا الخلاف
 في الامر والشيء المطبق (قوله) ما ميراث الجديع الاب والاخت (قوله) المراد
 بالجديع من يكون من قبل الاب والمراد بالاخت الاشقاء من الاب وقد انفسد الاجماع على
 ان الجديع لا يرث مع وجود الاب (قوله) وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجديع أي هو
 أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بسبب القرب والبعد وقيل المعنى انه ينزل منزلة الاب في
 الحرمة وموجوه البر والمعروف من المذكورين الاول قال يزيد بن هرون في كتاب القرائن له
 اخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي ان ابا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجديع يرث ميراث
 ويحجب بالجد وبمحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع وقد جاء من طريق أخرى
 واذا جعل ما نقله الشعبي على العموم لم يمتد خلاف ما جاء عليه في صورة وهي أم الاب اذا
 علفت تسقط بالاب ولا تسقط بالجدة واختلف في صورتين احدهما ان بني العلات والاعيان
 يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجدة الا عند أي حنفية ومن تابعه والامع الاب وأحد
 الزوجين تأخذ ثلث ما بقي ومع الجدة تأخذ ثلث الجميع الا عند أي يوسف فقال هو كالأب وفي
 الارث بالولاة صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا فاما قول أبي بكر وهو الصديق فوصله الداربي
 بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجديع يرث ميراثه ويحجب
 أي موسى أن أبا بكر مثله ويسند صحيح أيضا الى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجديع
 وفي نسخة انه جعل الجديع اب اذا لم يكن دونه اب ويسند صحيح عن ابن عباس ان أبا بكر كان يجعل
 الجديع اب وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزل له أباً وكذا مضى في المناقب
 موصولاً عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزل له أباً وأما قول ابن عباس فانه جعله من نصير المروزي
 في كتاب القرائن من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال الجديع أب وأخرج الداربي
 بسند صحيح عن طاوس عنه انه جعل الجديع أباً وأخرج يزيد بن هرون من طريق ليث عن طاوس ان
 عثمان بن عباس كان يجعل الجديع أباً وأما قول ابن الزبير في تقدمه في المناقب موصولاً من
 طريق ابن أبي مليكة قال كتب أهل الكوفة الى ابن الزبير في الجديع قال ان أبا بكر أنزل له أباً وفيه
 دلالة على أنه أقامه مثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هرون من طريق سعد بن جبيرة قال كنت
 كاتباً لعبد الله بن عتبة فانه كتب ابن الزبير ان أبا بكر جعل الجديع (قوله) وقرأ ابن عباس يا بني آدم

(باب ميراث الجديع الاب
 والاخت) وقال أبو بكر
 وابن عباس وابن الزبير
 الجديع وقرأ ابن عباس
 يا بني آدم

تغ

٢١٤١٥

واتبعت ملة آتاني ابراهيم واصحق ويعقوب) اما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم فوصله
 محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال جاء رجل الى ابن عباس فقال له كفى تقول في
 الجدل قال أي أب لك أ كبر فسكت وكأني سمع عن جوابه فقلت أما آدم فقال أنا لا تسع الى قوله
 تعالى يا بني آدم وأخرجه الدارمي من هذا الوجه وأما احتجاجه بقوله تعالى واتبعت ملة آتاني
 فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال الجد أب وقرأ واتبعت ملة آتاني الآية
 واحتج بعض من قال بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ان ابن عبد المطلب وانما هو ابن ابنه (قوله
 ولم يذكر) هو بضم أ وله على البناء للمجهول (قوله ان أحد الخلف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم متوافرون) كما أنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فان الإجماع السكوني
 حجة وهو حاصل في هذا ومن جاء عنه التصريح بان الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب
 غير من علماء المصنف معاذ أو الدرداء أو موسى وأبي نعيم وعائشة وأبو هريرة ونقل ذلك
 أبضاع عن عمرو عثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سأتى ومن التابعين عطاء وطاوس
 وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ومن فقهاء الأمصار عثمان
 التيمي وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل بن داود وأبو داود وأبو ثور والمزني وابن سيرين وذهب عمرو وعلي وزيد
 ابن ثابت وابن مسعود الى توريث الأخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سأتى بيانه
 (قوله وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون أخوتي ولا يرث أبا ابن ابني) وصله سعيد بن منصور من
 طريق عطاء عنه قال فذكره قال ابن عبد البر وجه قياس ابن عباس ان ابن الابن لما كان كالابن
 عند عدم الابن كان أبو الابن عند عدم الاب كالأب وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا الوجه
 قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالابن في الشهادة وفي العتق عليه وانه لا ينقص
 منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك ابناً وأباً لابن السدس والباقي للابن وكذا
 لورثته لجد لآبيه وابنا وعلى ان الجد يضرب مع أصحاب القروض بالسدس كما يضرب الأب
 سواء قيل بالقول أم لا واتفقوا على ان ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة
 عن الربع والام عن الثلث كالابن سواء فلان رجلاً ترك أبا وبناً ابنه كان لكل من أبويه
 السدس وان من ترك أبا جده وعنه ان المال لا ياتي جده دون عمه فينبغي أن يكون لوالديه سهمون
 أخوته فكذلك الجد أولى من أولاديه كأن أباه أولى من أولاديه وعلى ان الأخوة من الأم
 لا يرثون مع الجد كالأرثون مع الأب فجميع الجد كما بجميع الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب
 في حجب الأخوة وكذا القول في بني الأخوة ولو كانوا أشقاء وقال السهيلي لم ير زيد بن ثابت
 لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم ونحوها مجازاً كونه حجة لان ذلك في مقام التسمية
 والتعريف فغير بالنسبة ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق
 ولذلك قال تعالى يومئذ منكم الله في أولادكم ولم يقل في أبنائكم وللفظ الولد يقع على الذكر والانثى
 والواحد والجمع بخلاف الابن وأيضاً لفظ الولد يليق بالمرأة بخلاف الابن يقول ابن فلان من
 الرضاة ولا يقول ولده وكذا كان من يفتي ولد غيره قاله ابني وتناهدوا يقول ولدي ولولده
 ومن ثم قال في آية التصریم وجلائل أبنائكم انلوا قال وجلائل أولادكم لم يحتج الى أن يقول من
 أصلابكم لان الولد لا يكون الا من صلب أو بطن (قوله ويذكر عن عمرو وعلي وابن مسعود

واتبعت ملة آتاني ابراهيم
 واصحق ويعقوب ولم يذكر
 أن أحد الخلف أبا بكر في
 زمانه وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم متوافرون
 وقال ابن عباس يرثني ابن
 ابني دون أخوتي ولا يرث
 أبا ابن ابني ويذكر عن عمرو
 وعلي وابن مسعود

تغ

٢١٤/٥

٦٧٢٧
ع
حفظه
٥٧٠٥

وزيداً قاول مختلفه
حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا وهيب عن ابن
طائوس عن أبيه عن ابن
عباس رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ألحقوا الفرائض
بأهلها فإني فلا ولد رجل
ذكره حدثنا أبو معير حدثنا
عبد الوارث حدثنا أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
قال أما الذي قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لو
كنت متخذاً من هذه الأمة
خطيلاً لاتخذته ولكن أخوة
الاسلام أفضل او قال خير
فانه انزل اباؤا وقال قضاء ابا

٦٧٢٨
حفظه
٦٠٠٥

وزيداً قاول مختلفه) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلهذه من النسخة وقد أخذ بقوله
جمهور العلماء وسكروا بحديث أجدب أفرضكم زيد وهو حديث حسن أخرجه أجدو أصحاب السنن
وصححه الترمذي وابن حبان والمصنف من روايته أي قلابه عن أنس وأجله بالرسالة ورجحه
الدارقطني والطبيب وغيرهما وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرازي فأما عمر
فأخرج الداربي بسند صحيح عن الشعبي قال أول جدورث في الاسلام عمر فأخذ ماله فأتاه على
وزيد يعني ابن ثابت فقال ليس لك الشئ إنما أنت كاحد الاخرين وأخرج ابن أبي شيبة من
طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله فأتاه الخ لكن قال فأراد عمر أن يختار المال فقلت له
يا أمير المؤمنين انهم شجرة دونك يعني بني أبيه وأخرج الدارقطني بسند قوي عن زيد بن ثابت
أن عمر أتاه فكتب كرسية فيها مثل الجد كمثل شجرة بنيت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم
خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجعت الملة الى الساق وان قطعت الساق رجعت
الملة الى الاول فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قال في الجد قولاً وقد أمضيته وأخرج الداربي
من طريق اسمعيل بن أبي خالد قال عمر خذ من الجد ما اتفق عليه الناس وهذا منقطع
وأخرج الداربي من طريق عيسى الخطاط عن الشعبي قال كان عمر يقاسم الجد مع الاخ
والاخرين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع والده السدس وأخرج البيهقي بسند صحيح
عن يونس بن يزيد عن الزهري حدثني سعيد بن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقيصة بن
ذؤيب أن عمر قضى ان الجد يقاسم الاخوة للاب والام والاخوة للاب ما كانت المقامه خبره
من الثلث فان تكرر الاخوة أعطى الجد الثلث وأخرج يزيد بن هرون في كتاب الفرائض عن هشام
ابن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال لا تحفظ عن عمر في الجد مائة قضية كلها
ينقض بعضها بضارور وبنا في الجزء الحادي عشر من فوائد أبي جعفر الرازي بسند صحيح الى ابن
عمر عن محمد بن سيرين سألت عبيدة عن الجد فقال قد حفظت عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة
وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر وتأول البرار صاحب المسند قوله قضيا لمختلفة على اختلاف
حاله من يرث مع الجد كان يكون أخ وأخت واحدة أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ويدفع هذا التأويل
ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو ينقض بعضها بعضها وسألت عن عمر أقوال أخرى وأما علي فأخرج
ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي كتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة أخوة
وجدت في كتابه الى ابن عباس كاحدهم وأما علي فأخرج الداربي بسند قوي عن الشعبي قال
كتب ابن عباس الى علي وابن عباس بالبرية اني أتيت بجد وستة أخوة فكتب اليه علي أن أعط
الجد سبعاً ولا تعطه أحدا بعده وسند صحيح الى عبد الله بن سلة ان علياً كان يجعل الجد ما احتج
يكون سادساً ومن طريق الحسن البصري ان علياً كان يشارك الجد مع الاخوة الى السدس
ومن طريق إبراهيم التيمي عن علي بن حمزة وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي
أنه أتى في جد وستة أخوة فأعطى الجد السدس وأخرج يزيد بن هرون في الفرائض لعن محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي بن حمزة ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف وسألت عن علي أقوال أخرى وأخرج
الطحاوي من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال حدثت ان علياً كان ينزل بني الاشوة
مع الجد منزلة آبائهم ولم يكن أحدهم الصحابة يفعل غيرهم ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي

عن علي كقول الجماعة وأما عبد الله بن مسعود فآخروج الدار يحيى بسند صحيح إلى أبي اسحق
السبيعي قال دخلت على شريح وعنده عامر يعني الشعبي وعبد الرحمن بن عبد الله أي ابن
مسعود في فرضة أمرأة متاعى العالة تركت زوجه وأمه وأخاها لا يها وحدها فذكر
قصة فيها فأتيت عبيدة بن عمرو وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفرضة من عبيدة والحرب الأعور
فسأله فقال إن شئت بناكم بفرضة عبد الله بن مسعود في هذا فجعل للزوج ثلاثة أسهم
النصف وللأم ثلث مابق وهو السدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم وروى شافعي كتاب
الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال كان عمرو وعبد الله بكرهان أن يفضلا أم على
جد أو آخر محمد بن منصور وأبو بكر بن أبي شبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن فضالة قال كان
عمرو ابن مسعود يقاسمان الجدمع الأخوة ما بينهما أن يكون السدس خيرا له من مقاسمة
الأخوة وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما رأنا الا قد أحققنا
بالجد فإذا جاء لك كأي هذا فاقسم به مع الأخوة ما بينهما وبين أن يكون الثلث خيرا له من مقاسمته
فأخذ بذلك عبد الله وأخرجه محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال كان يعطى الجدمع
الأخوة الثلث وكان عمر يعطيه السدس ثم كتب عمر إلى عبد الله أنا نخش أن نكون قد أحققنا
بالجد فاعطه الثلث ثم قدم على ههنا يعني الكوفة فأعطاه السدس قال عبيدة فرأى ما في الجماعة
أحب إلى من رأى أحد ههنا في الفرقة ومن طريق عبيد بن فضالة إن عليا كان يعطى الجد الثلث
ثم تحول إلى السدس وإن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث وأما زيد بن ثابت
فآخروج الدار يحيى من طريق الحسن البصري قال كان زيد يشرك الجدمع الأخوة إلى الثلث
وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال أخذ أبو الزناد هذه
الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبار آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها قال زيد بن ثابت
وكان رأيي أن الأخوة أولى بميراث أخيه من الجد وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من
أخوته وأخرجه ابن خزيمة من طريق اسمعيل القاضي عن اسمعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد
عن أبيه عن خارجة بن زيد بن أبيه قال كان رأيي أن الأخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان
أمر المؤمنين يعني عمر يعطيهم بالوجه الذي راعى على قدر كثرة الأخوة وقلة سهم (قلت)
فأختلف النقل عن زيد وأخرجه عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال كان زيد بن ثابت يشرك
الجدمع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والأخوة ما بقي ويقاسم الأخ للاب ثم رد على
أخيه ويقاسم بالأخوة من الأب مع الأخوة الأشقاء ولا يورث الأخوة لأب شيا ولا يعطى
أخا للأمع الجدمع شيا قال ابن عبد البر في الرد زيد بن أبي العباس في معادله الجد بالأخوة بالاب
مع الأخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرأض في ذلك لأن الأخوة من
الأب لا يورثون مع الأشقاء فلامعنى لإدخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن
عباس زيد عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك رأيي كما تقول أنت رأيك وقال الطحاوي ذهب
مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد أن كان معه أخوة أشقاء فاقسمهم
مادامت المقاسمة خيرا له من الثلث وإن كان الثلث خيرا له أعطاه إياه ولا يرث الأخوة من الأب
مع الجد شيا ولا يرث الأخوة ولو كانوا أشقاء وإذا كان مع الجد والأخوة أحسن من أحباب

الفرص بدأ بهم ثم أعطى الجد خيرا الثلاثة من المثلثة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا يتقسمه من السدس الا في الكدربة قال وروى هشام عن محمد بن الحسن انه وقف الجد قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى ياخذ في الجد بقول علي ويذهب أحداه كواحد الاخوة فان كان الثلث أخذ له ولهم موعى فرض بعده الا حظ من مقاسمة كاخ وثلث الباقي او سدس الجميع والا كدربة المشار اليها تسمى حربا للجماعة لانهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجسد فالزوج النصف واللام الثلث والجد السدس واللاخت النصف وتضع من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة ولللاخت أربعة وللبنت عاقبة وقد نظمها بعضهم

ما فرض أربعة بوزع بينهم * ميراث ميثم بقرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما * يبقى لثانيهم بحكم جامع
ولثالث من بعد ذلك الذي * يبقى وما بقي نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس أحقوا القرائض وقد تقدم شرحه ووجه تعلقه بالمسئلة أنه دل على أن الذي بقي بعد القرض يصرف لاقرب الناس الميت فكان الجد أقرب فيقدم قال ابن بطال وقد احتج به من شرك بين الجد والاخت فأنه أقرب إلى الميت بدليل أنه يتفرق بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الامن الثلث إلى السدس ولأن الجد انما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخت بدلي بالميت وهو ولادة ابنه والابن أقوى من الابن لان الابن يتفرق بالميت ويرد الابن إلى السدس ولا كذلك الاب فتصيب الاخت فتصيب سبعة وتصيب الجد تعصيب أبوة البنت أقوى من الابوة في الارث ولان الاخت فرضها النصف اذا انفردت فلم يسطعها الجد كالبنت ولان الاخت تعصيب اخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيبه عليه ان يسطع به وقال السهلي الجد أصل ولكن الاخ في الميراث أقوى سببا منه لانه يدلي بولاية الاب فالولادة أقوى الاسباب في الميراث فان قال الجد وانا ايضا ولدت الميت قبل له انما ولدت والده وأبوه ولد الاخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا الابو واسطة وان شارك في مطلق الولدية ثم ذكر حديث ابن عباس ايضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب وقوله أفضل او قال خير شك من الراوى وكذا قوله أنه له أبا او قال قضاء أبي (قوله) باب ميراث الزوج مع الولد وغيره) امس الواوثن فلا يسقط الزوج بهما وانما يسطع الولد عن النصف إلى الرابع ذكر فيه حديث ابن عباس كان المال اى الخلف عن الميت للولد والوصلة للوالدين الحديث وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك يتوفى سند او متنا وبه الحد قال ابن المتبر استشهد البخارى بحديث ابن عباس هذا مع ان الدليل من الآية واضح اشارة منه الى تقرير سبب نزول الآية وانما على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة واقاد السهلي ان في الآية التي نضحتها وهي بوصيكم الله اشارة الى استحقاقها فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الآية (قوله) وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس أقاد السهلي ان الحكم في اعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما يستمرافه فلا يحجبهما ان كثرت الاولاد ولا وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد والاخوة فلما تبسطة كل

«باب ميراث الزوج مع
الولد وغيره» حد ثنا محمد
ابن يوسف عن ورقان عن
ابن أبي نجيح عن عطاة عن
ابن عباس رضى الله عنهما
قال كان المال للولد وكانت
الوصلة للوالدين فنسخ الله
من ذلك ما أحب فجعل للذكر
مثل حظ الانثيين وجعل
للابوين لكل واحد منهما
السدس وجعل للمرأة الثمن
والربع وللزوج الشطر
والربع

٩٧٢٩

كخطة

٥٩٠١

٩٧٤٠
م ثلاث سن
تخلة

٩٣٢٢٥

«باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره» «حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحمان سقط ميتا بغرة عبد أمانة ثم إن المرأة التي قضى لها البغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها البنتا وزوجها وإن انفصل على عصبتها» «باب ميراث الاخوات مع البنات عصبه» «حدثنا بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن ابراهيم عن الاسود قال قضى فينا مهاذ ابن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النصف للابنة والنصف للاخت ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

٩٧٤١

تخلة

٩١٢٠٧

منهما على الميت من الترية ونحوها وفضل الاب على الام عند عدم الولد والاخوة للام من الامتياز بالاتفاق والنصرة ونحو ذلك وعوضت الام عن ذلك بامر الولد تنصصها على الاب في البر في حال حياة الولد انتهى ملخصا وأخرج عبد بن حميد عن طريق قتادة عن بعض أهل العلم إن الاب يجب الاخوة وأخذ سهاهم لانه يتولى انكاحهم والاتفاق عليهم دون الام

«قوله» **باب** ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره أي من الوارثين فلا يسقط ارث واحد منهما بمال بل يحيط الولد الزوج من النصف الى الربع ويحيط المرأة من الربع الى الثمن ذكر فيه حديث أبي هريرة قصة المرأة التي ضربت الاخرى فأسقطت حينئذ ماتت الضاربة فقضى النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة وإن انفصل على عصبه القاتلة وإن ميراث الضاربة لبنتها وزوجها وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب البنات إن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على الترجمة تطاهرة لان ميراث الضاربة لبنتها وزوجها لانه صلبها الذين عصبوا عنها فميراث الزوج مع ولده وكذلك كان الاب هو الميت لورثت الام مع الاولاد أشارا الى ذلك ابن التين وكذلك كان هناك عصبه بغير ولد «قوله» **باب** ميراث الاخوات مع البنات عصبه قال ابن بطال أجعوا على ان الاخوات عصبه البنات فبرهن ما فضل عن البنات في لم يخلف البنات أو خلتا فقلت النصف وللأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ وإن خلفت بنين واختلافهما للثلاث وللأخت ما بقي وإن خلف بنتا واختا بنت ابن فقلت النصف للبنت والابن الثلثين وللأخت ما بقي على ما في حديث ابن مسعود لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ولم يخلف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فانه كان يقول للبنت النصف وما بقي للعصبة وليس للأخت شيء وكذا للبنتين الثلثان وللبنات والنصف وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة فإذا لم تكن عصبه ردا أفضل على البنت أو البنات وقد تقدم البحث في ذلك قال أبو افيق ابن عباس على ذلك أحد الأهل الظاهر قال ووجه الجماعة من جهة النظر ان عدم الولد في قوله تعالى إن امرؤ وهالك ليس له ولده أخذت انما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في تزويجها مطلقا فإذا عدم الشرط سقط الفرض ولم يمنع ذلك أن ترث بمعنى آخر كما شرط في ميراث الاخ من أخيه عند عدم الولد بقوله تعالى وهو يرثها إن لم يكن ولد ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت يأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب ان كان ابن عم مثلاً فكذلك الاخت والله أعلم «قوله» عن سليمان هو الاعشى و ابراهيم هو النخعي والاسود هو ابن يزيد وهو من ابراهيم الرازي عنه «قوله» قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم القاتل ذلك هو شعبة وسليمان هو الاعشى وهو موصول بالسند المذكور وحاصله ان الاعشى روى الحديث ولا يثبت قوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون مر فوعا على الزناح في المسئلة ومرة يدونها فيكون موقوفا وقد أخرجه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن عبد الاعلى حدثنا خالد بن سنده بلفظ قضى بذلك معاذ فينا (قلت) وقد مضى في باب ميراث البنات من وجه آخر عن الاسود بن يزيد قال أنا معاذ ابن جبل يابن مغللو أميرافسأبناء عن رجل فذكره وسببا فيه مشعر بان ذلك كان في عهد النبي

صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره على العين كما مضى صريحا في كتاب
الزكاة وغيره وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الاسودان مع ما أورث فذكره وزاد
هو بالعين ونفى الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ولدارقطني من وجه آخر عن الاسود قدم علينا
معنا حديث بنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره باختصار وهذا أصرح ما وجدته في ذلك
(قوله عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن وقدم في ذكره
وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وجرم
فيه بقوله لا تقضي فيها قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله هنا أو قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم فهو مثل من بعض رواه وأكثروا وأما قوله هنا أو قال قال النبي صلى الله
عند النساء وغيره سأقضي فيها عما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومما أدها بالقضاء ما نسبته
إليه الفسافات ابن مسعود بنو مثل يكن قاضيا ولا أمرا (قوله ما) ميراث الاخوات
والاخوة ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض والفرض منه قوله الغامض
أخوات فانه يقتضي انه لا يكن له ولد واستنبط المصنف الاخوة بطريق الاثرى وقدم الاخوات
في الدلالة للصريح بهن في الحديث وعبد الله المذكور في السنده هو ابن المبارك قال ابن بطال
أجمع على ان الاخوة الاشقاء أو من الاب لا يرثون مع الابن وان سفل ولا مع الاب واختفوا
فمعهم الجد على ما مضى الإشارة اليه وما عدا ذلك فالواحدة من الاخوات النصف واليتيم
فصاعدا للثلاث وللأخ جميع فازاد في القسمة السوية وإن كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك
مثل حظ الاثنين كما مضى عليه القرآن ولم يقع في كل ذلك اختلاف في الزوج وأما ما نحن لأم
وأخ شقيق فقال الجمهور يرثونهم وكان على أبي وأبوموسى لا يرثون الاخوة ولو كانوا
أشقاء مع الاخوة لآلهم عصبة وقد استغرقت الفرائض المال وبذلك قال جمع من الكوفيين
(قوله ما) يستقونك قل الله يقسّمكم في الكلالة (ذكر فيه حديث البراء بن طريق
أبي اسحق عنه آخره) تزك حادثة سورة النساء يستقونك قل الله يقسّمكم في الكلالة وأراد
بذلك ما فيها من التخصيص على ميراث الاخوة وقد أخرج أبو داود في المراسيل من وجه آخر عن
أبي اسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن جابر بن جابر قال قال رسول الله ما الكلالة قال من لم يترك ولدا
ولا ابنة فورثته كلالته ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال اني لأدع بعدى شيئا أهم
عندي من الكلالة وما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راجعت في الكلالة حتى طعن
باصبعه في صدرى فقال ألا كففتك أبة النصف التي في آخر سورة النساء وقد اختلف في تفسير
الكلالة والجوهر على انه من لا ولد له ولا ولد واختلف في بنت وأخت هل ترث الاخت مع البنت
وكذا في الجد هل يرث منزلة الاب فلا ترثه الاخوة قال السهلي الكلالة من لا اكمل الخط
بالرأس لان الكلالة وراثته تكفلت العصبة أى أحاطت بالبنات من الطرفين وهى مصدر كالترابة
وهى أقر بالمت كلالته بالمسدر كما يقال هم قرابة أى ذو قرابة وان عنت المسدرة وثى وزوج من
كلالته وتطلق الكلالة على الورثة مجازا قال ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت الأعلى
أرادة تقسيمه معنى من غير نظر الى حقيقة اللفظ ثم قال ومن العجبان الكلالة في الآية الاثرى
من النساء لا يرث فيها الاخوة مع البنت مع انه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد وقيد به الآية

٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

الثانية مع أن الاخت فيها ورثت مع البنت والحكمة فيها ان الاولى عبر فيها بقوله تعالى وان كان
 رجل فان مقتضاه الاطاعة بجميع المال فاغنى لفظ يورث عن القدر ومنه قوله تعالى وهو
 بينهما ان لم يكن لها ولد أي يحيط عبرتها وأما الآية الثانية فالمراد بالولد فيها الذكركا تقدم فقرره
 ولم يعبر فيها باللفظ يورث فلذلك ورثت الاخت مع البنت وقال ابن المنرا الاستدلال بآية الكلافة
 على ان الاخوات عصبة لطيف جدا وهوان العرف في آيات القران أض قد اطرد على أن الشرط
 المذكور فيها هو مقدار القرض لا لأصل الميراث فيهم انه اذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر
 الميراث فمن ذلك قوله ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلاثة الثلث فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث وكذا في الزوج وفي الزوجة فقياس ذلك
 أن يطرد في الاخت فلها النصف ان لم يكن ولد فان كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث وليس
 هنا القدر يتغير اليه الا التعصب ولا يلزم من ذلك ان ترث الاخت مع الابن لانه خرج بالايجاع
 فيبقى معاده على الأصل والله أعلم وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير
 سورة البقرة وقال الكرماني اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراءة ثمانية سورة النساء
 وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة آية البراءة هذا الاختلاف بين العيينين ولم ينقل
 واحد منهما ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحمل على أن كلامهما قال بقلته وتعبان
 الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك **(قوله ما)** اي عم أحدهما خ لا لام الاخر (زوج)
 صورتها ان رجلا تزوج امرأة فأتته منه بامرأة أخرى فأتته منه بآخر ثم فارق الثانية
 فزوجها أخوه فأتته منه بنت فهي أخت الثاني لانه وابنة عمه فتزوجت هذه البنت الابن
 الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها **(قوله)** وقال على للزوج النصف وللأخت من الأم
 السدس وما بقي بينهما نصفان) وما صدره ان الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر
 السدس لكونه أختا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبو به فيصالح الاول والثلاثان
 بالقرض والتعصيب ولا ترث الثلث بالقرض والتعصيب وهذا اثر وصله على رضي الله عنه
 سعيدين من صور من طريق حكيم بن غفيل قال أي شرع في امرأة تركت ابني عمها أحدهما
 زوجها والاخر أخوها لامها فجعل للزوج النصف والباقي للأخت من الأم فأولع ابلد كرواله
 ذلك فأرسل الى شرع فقال ما قضيت أكتاب الله وأسئله من رسول الله فقال بكتاب الله قال أين
 قال وأولع الا لارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله قال فهل قال للزوج النصف وللأخت ما بقي
 ثم أعطى الزوج النصف وللأخت من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما وأخرج يزيد بن حرون
 والداري من طريق الحرث قال أي على في ابني عم أحدهما أخ لأتم فقبل له ان عبد الله كان يعطى
 الاخ للأول المال كله فقال بوجه الله ان كان لفقها ولو كنت أنا لآعطيت الاخ من الأم السدس
 ثم قسم ما بقي بينهما قال ابن بطل وافق علي بن زيد بن ثابت والجمهور وقال عمر بن مسعود جميع
 المال يعني الذي بقي بعد نصيب الزوج الذي جمع القرابين فله السدس بالقرض والثلث الباقي
 بالتعصيب وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر واحتجوا بالايجاع في أخوين أحدهما
 شقيق والاخر لابن الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب بأم وبمحنة الجمهور ما أشار اليه
 البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب باللفظ فمن مات وترك مالا فله المولى العصبية

٦٧٤٤
 لفظ
 ١٨١٤

حدثنا عبد الله بن موسى
 عن اسرايل عن أبي بصير
 عن البراء رضي الله عنه قال
 آخر آية نزلت خاتمة سورة
 النساء يستفتونك قل الله
 يتبينكم في الكلافة (باب)
 ابني عم أحدهما أخ للأخت
 والاخر زوج (ه) وقال على
 للزوج النصف وللأخت من
 الأم السدس وما بقي بينهما
 نصفان

تع

٢٢٢/٥

٦٧٤٥

س

تحفة

٩٢٨٢١

* حدثنا محمد بن خزيمة

عبد الله عن إسرائيل عن

أبي حصين عن أبي صالح

عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم أنا أولى بالمؤمنين

من أنفسهم فمن مات وترك

مالا فإله المولى العصبة

ومن ترك كلاً وأضاعاً فإنا

وليّه فلا دله الكل

العمال * حدثنا أحمد بن

بسطام حدثنا زيد بن نعيم

عن روح عن عبد الله بن

طائوس عن أبيه عن ابن

عباس عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ألحقوا

القرائض بأهلها فما تركت

القراض فلا ولي رجل

ذكر (باب ذوى الارحام)

حدثنا إسحق بن إبراهيم

٦٧٤٧

س

تحفة

٥٥٢٢

والمراد جماعى العصبة سواء لم يمتهم ولم يفضل أحد على أحد وكذا قال أهل التفسير في قوله وفى خفت المولى من ورأى أى بنى الم فإن احتجوا بالحدث الآخر المذكور فى الباب أيضاً من حديث ابن عباس فخرت القرائض فلا ولي رجل ذكر فالجواب أنهم من جهة التعصب سواء والتقدراً ألحقوا القرائض بأهلها أى أعطوا أصحاب القروض حقهم فإن بقي شئ فهو لأقرب فلما أخذ الزوج فرضه والاخ من الأم فرضه صار ما بقي موروثاً لآلته صلب وهما في ذلك سواء وقد أجمعوا فى ثلاثة أخوة ثلاث أم أحدهم ابن عم ابن الثلاثة والباقي لأن الم قال المازرى مراتب التعصب النبوة ثم الأبوة ثم الجدوة فالابن أولى من الاب وإن فرض له معه السلس وهو أولى من الأخوة وبنيهم لأنهم يتسبون بفسق طون مع وجوده والجد أولى من بنى الأخوة أولى من الأخوة ومن الجد لأنهم به يتسبون فسقطون مع وجوده والجد أولى من بنى الأخوة لأنه كالأب معهم ومن العمومة لأنهم به يتسبون والأخوة وبنيهم أولى من العمومة وبنيهم لأن تعصب الأخوة بالأبوة والعمومة بالجدوة هذا ترتيبهم وهم يختلفون فى القرب فالأقرب أولى كالأخوة بينهم والعمومة معهم بينهم قالوا وفى الطبقة والقرب ولا حدة ما زادة كالشقيق مع الأخ لا يقدم وكذا الحال فى بينهم وفى العمومة وبنيهم فإن كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ما هنا فيه كآبى عم أحدهما أخ لا يقدم بل يقر الترجيح فى أخذ ابن الذى هو أخ لام جيسع ما بين بعد فرض الزوج وهو قول عمرو بن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبو ثور الطبري وداد وقتل عن أبيه وأبى ذلك الجمهور فقالوا بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما والقرب بين هذه الأمور وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيح لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصب لأن الشقيق شاركه شقيقه فى جهة القرب المتعلقة بالتعصب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم (قوله حدثنا محمد بن خزيمة) هو ابن غيلان وعبد الله شقيقه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيراً وغيره واسطة واسرائيل هو ابن يوسف بن أبي إسحق وأبو حصين بن بغيض وأوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو كنان السهماني (قوله أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) زاد فى رواية الأصل هنا وأزواجه أمهاتهم قال عباس وهو زيادة فى الحديث لا معنى لها هنا (قوله فلا دله) قال ابن بطال هو لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع القاصم الواو بالياء ما وثبت الاتف بعد العين جازى كقوله هلم بآتيك والاختبار تبنى والاصل عدم الإشباع للجزم والمعنى فادعوني لأقوم بكمه وضاعه (قوله والكل العمال) ثبت هذا التفسير فى آخر الحديث فى رواية المذنبى والكنهية وأصل الكل الثقيل ثم استعمل فى كل أمر يصعب والعمال فردن أفرادهم وقال صاحب الأساس كل بصرة فهو كليل وكل عن الأرم لم تنعت نفسه له وكل كلاله أى قصر عن بلوغ القرابة وقدمضى شرح حديث ابن عباس فى أوائل القرائض وروح شيخ زيد بن نعيم فيه هو ابن القاسم الغنزي (قوله بأس ذوى الارحام) أى بيان حكمهم وهل يرثون أو لا وهم عشرة أصناف الخال والخالة والجد والجدات ثم ولد البنت وولداً لاخوت بنت الأخر بنت الم والعصبة والم للأب والأخ للأب والأخ للأب والأخ للأب وأحد منهم غن ورتهم قال أولادهم وأولاد البنت ثم أولاد الأخت وبنات الأخت ثم الم والعصبة والخال والخالة وإذا استوى اتان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصبة (قوله إسحق بن إبراهيم)

هو الامام المعروف بابن راهويه **(قوله قلت لابي أسامة حدثكم ادريس)** أي ابن زيد بن عبد الرحمن الاردني والد عبد الله وطلحة شجوه هو ابن مصرف وقد نسبته المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره مع ادريس من طلحة وأبو أسامة من ادريس وقد صرح هنا الثاني ووقع في رواية أبي داود عن هرون بن عبد الله عن أبي أسامة حدثني ادريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف وكذا أخرجه الاسماعيلي عن الهخافى عن أبي كريب عن أبي أسامة وكذا عند الطبري عن أبي كريب **(قوله ولكل جعلنا موالي الذين عاقدت أيمانكم)** قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الانصارى المهاجرى دون ذوى رحه للاخوة التي آتى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلم تزل ولكل جعلنا موالي قال نسختموا الذين عاقدت أيمانكم قال ابن بطلال كذا وقع في جميع النسخ نسختموا والذين عاقدت أيمانكم والصواب ان النسخة والذين عاقدت أيمانكم والنسخة ولكل جعلنا موالي قال ووقع في رواية الطبري بيان ذلك ولغظه فلم تزل هذه الآية ولكل جعلنا موالي نسخت **(قلت)** وقد تقدم في الكفالة والتفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما مره الطبري فكان عزوه الى مائى الحضارى أولى مع ان في ساقه فائدة أخرى وهو انه قال ولكل جعلنا موالي ورثة فأفاد تفسير الموالي بالورثة وأشار الى ان قوله والذين عاقدت أيمانكم ابتداءً من زيد بن أسامة أيضاً ويؤيده انه وقع في رواية الصلت ثم قال والذين عاقدت وبقي قوله نسختموا مشكلاً كما قال ابن بطلال وقد أجاب ابن المنير في الحاشية فقال الضمير نسختموا على المؤاخاة لاعلى الآية والضمير في نسختموا وهو النفاعل المستبره ودعى قوله ولكل جعلنا موالي وقوله والذين عاقدت أيمانكم بطل من الضمير وأصل الكلام لم تزل ولكل جعلنا موالي نسخت والذين عاقدت أيمانكم وقال الصكر مائى فاعل نسختموا أي جعلنا والذين عاقدت منصوب باضممار أعني **(قلت)** ووقع في سبأه هنا أيضاً موضع آخر وهو انه عبر بقوله يرث الانصارى المهاجرى وتقدم في رواية الصلت بالعكس وأجاب عنه الصكر مائى بان المقصود اثبات الورثة بينهم في الجلة **(قلت)** والاولى ان يقرأ الانصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتجد الروايات ووقع في رواية الصلت موضع ثالث مشكل وهو قوله والذين عاقدت أيمانكم من التصريح وظاهر الكلام ان قوله من النصير يتعلق بعاقبت أيمانكم وليس كذلك وانما يتعلق بقوله فاتوهم نصيهم وقد بين ذلك أبو كريب في روايته وكذلك أخرجه أبو داود عن هرون بن عبد الله عن أبي أسامة وقد تقدم في تفسيره النساء عدة طرق لذلك مع اعراب الآية والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها بما يقتضيه عن عادته والمراد بآراء الحديث هنا قوله تعالى ولكل جعلنا موالي نسخ حكم التراث الذي دل عليه والذين عاقدت أيمانكم قال ابن بطلال كثر المنسرين على ان النسخ لقوله تعالى والذين عاقدت أيمانكم قوله تعالى في النفاقل وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وبذلك جزم ابو عبيد في التاميم والنسخ **(قلت)** كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال ابن الجوزي كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتقصير عباراتهم خصوصاً العجم فلا يبين للكلام دون ذلك مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث وبيان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي صلى الله عليه وسلم كان آتى بين المهاجرين والانصارى فكانوا يتوارثون تلك الاخوة ورواها

قال قلت لابي أسامة حدثكم ادريس حدثنا طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولكل جعلنا موالي والذين عاقدت أيمانكم قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الانصارى المهاجرى دون ذوى رحه للاخوة التي آتى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلم تزل ولكل جعلنا موالي قال نسختموا الذين عاقدت أيمانكم

داخلية في قوله تعالى والذين عاهدت أن يماننكم فلانزل قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله لنسخ الميراث بين المتعاقدين وبقي النصف والرافدة وجواز الوصية لهم وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس بيان السبب في ارضهم قال كان الرجل في الجاهلية يلقى به الرجل فيكون تابعه فإذا مات الرجل صار لا قاربة الميراث وبقي تابعه ليس له شيء فزالت والذين عاهدت أن يماننكم فأتوهم نصيبهم فكانوا يابسون من ميراثه ثم نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فنسخ ذلك (قات) والعوفي ضعف والذي في البخاري هو الصحيح المعتبر وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وان بعض الرواة تقدم بعض الالتقاط على بعض وحذف منها شيئاً وان بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد قال ابن بطال اختلف الثقات في توريث ذوى الارحام وهم من لاسمهم وليس بعصبة فذهب أهل الحجاز والشام الى منتهى الميراث وذهب الكوفيون وأجد واسحق الى توريثهم واحتجوا بقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض واحتج الآخرون بأن المراد به اسمهم ليس في كتاب الله لان آية الانفال بحجة وآية الميراث مفسرة وبقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلعصته وانهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجعلوا ما يحمله العتوق انما لعصته دون ماله فان فقدوا فكلوا له دون ذوى رحمه واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد رأى أهل العراق رما يقي من ذوى القروض اذا لم تكن عصبة على ذوى القروض والا فلعصمتهم وعلى العصبة فان فقدوا أعطوا ذوى الارحام وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجوز له وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود انه جعل العمه كالأب والحالة كالألم قدم المال بينهما أثلاثاً وعن علي أنه كان لا يرعى البنت دون الأم ومن أدلهم حديث الخلال وارث من لا وارث له وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور السلب كقولهم الصبر حلة من لا حلة له ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لانه خال المسلمين حكى هذه الاحتمالات ابن العربي (قوله باب ميراث الملاعة) يشق العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما تركة من ولدها الذي لا عنت عليه ذكره في حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقدم في شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطلق عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد القرض منه هنا قوله وألق الولد بالمرأة وقد اختلف السلف في معنى الحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه عنه علي وابن مسعود انهما قالوا في ابن الملاعة عصبة أمه ثم نسفهم ويرثونه آخرجه ابن أبي شيبة وبه قال الشعبي والشعبي وجاء عن علي وابن مسعود انهما كانا يجعلان أمه عصبة وحدها فعلى المال كله فان ماتت أمه قبله خاله لعصبتها وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأجنى رواية وجاء عن علي أن ابن الملاعة تركة أمه وأخوته منها فان فضل شيء فهو وليت المال وهذا قول يزيد بن ثابت وجهور العلماء وأكثر فقهاء الأمصار قال مالك وعلي هذا أدركت أهل العلم وأخرج عن الشعبي قال بعث أهل الكوفة الى الحجاز في زمن عثمان يأتون عن ميراث ابن الملاعة فاخبروه انه لا موه عصبتها وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها لعصبة قال ابن عبد البر الرواية الاولى أشهر عند أهل الفرائض قال ابن بطال هذا الخلاف في الميراث من حديث الباب حيث جافيه

* (باب ميراث الملاعة)
* حدثني يحيى بن قزعة
حدثنا مالك عن نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما أن
رجلاً من أحرارته في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم
واتى من ولدها ففترق
النبي صلى الله عليه وسلم
بينهما وألق الولد بالمرأة

٦٧٤٨

ع

تحفة

٨٢٢٢

وأخى الولد بالمرأة لانه لما لحق به قطع نسب أبيه فصارت له لأب له من أولاد أبيه وتسلك
 الآخر بأن سمعنا أقامته مقام أبيه فجعلوا عصبته أمه عصبته أبيه (قلت) وقد جاء في
 المرفوع ما يقوى القول الأول فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلا ومن رواية عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعة لانه ولورثتها
 من بعدها ولأصحاب السنن الأربعة عن واثله زفقه نحو المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقطتها
 وولدها الذي لا عنت عليه قال البيهقي ليس بثابت (قلت) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم
 وأبسنه فيسه سوى عربين روي به يضم الراعي سكوت الواو بعدها وحده مختلف فيه قال البخاري
 فيه نظروا ونقص جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر عن ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند
 عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لانه
 هي بمنزلة أبيه وأمه وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صدق له من أهل المدينة يسألهم عن
 ولد الملاعة فكذبوا إلى سأل فأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لانه وهذه طرق
 يتوهم بعضها بعض قال ابن طلال غلب بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمه
 وليس فيه حجة لأن المراد أنه بمنزلة أبيه وأمه في تربيته ونأدبه وغير ذلك مما يتوهم أنه أو فاما
 الميراث فقد أجروا أن ابن الملاعة لولم تلعن أمه وترك أمه رباؤه كان لانه السدس فلو كانت
 بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدس من سدين فقط سدس بالأمومة وسدس بالابوة كذا قال وفيه نظر وهو
 واستدللا وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فليج عن الزهري عن سهل في آخره
 فكانت السنن في الميراث أن نزلها وترث منه ما فرض لها أخرجه أبو داود وحديث ابن عباس
 فهو لا ولي رجل ذكر فانه جعل ما فضل عن أهل القراض لعصبته الميت دون عصبته أمه وأما
 يكن لولد الملاعة عصبته من قبل أبيه فالملكون عصبته وقد تقدم من حديث أبي هريرة عن ترك
 ما لا قدر به عصبته من كانوا (قوله) باب الولد للفراس حرة كانت أي المستقرشة
 أو أمة (قوله) عن عروة في رواية شعيب عن الزهري في العلق حديثي عروة كذا وقع في رواية
 عبد الله بن مسلمة عن مالك في المغازي لكن أخرجه في الوصايا بنظر عن عروة (قوله) كان عتبة
 عهدي إلى أخيه في رواية يحيى بن زعنة عن مالك في أوائل البوع ابن أبي وقاص في الموضوعين
 وكذا في رواية شعيب واللبث وغيرهما عن الزهري وفي رواية ابن عينة عن الزهري الماشية
 في الاختصاص أو أصاني أي إذا قدمت يعني مكة أن أقبض السكبان أمة زمة فانه ابن (قوله)
 ابن وليلة زمة في رواية ابن عينة عن ابن شهاب الماشية في المطالم ابن أمة زمة والوليدة
 في الأصل للولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيري
 وابن أخيه الزبيري في نسب قريش أنها كانت أمة بجانية والوليدة فعلة من الولادة يعني مقعولة
 قال الجوهري هي الصبية والأمة والجمع ولأنه وقيل أنها اسم لغرام الولد وزمة بفتح الزاي
 وسكون الميم وقد تحركت قال النووي التسكين أشهر وقال أبو الوليد القشيري التحريك هو
 الصواب (قلت) والجارى على ألسنة المحدثين التسكين في الاسم والتحرريك في النسبة وهو
 ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري والدسودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعبد بن زمة
 بنينا إضافة ووقع في مختصر ابن الحاجب عبد الله وهو غلط ثم عبد الله بن زمة آخر وفي بعض

قوله ابن عبيد بن عمير في نسخة
 بدله ابن عبد الله بن عمر اهـ

«باب الولد للفراس حرة
 كانت أو أمة» «حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان عتبة عهد
 إلى أخيه سعدان ابن وليلة
 زمة متى فاقبضه اليك

٦٧٤٩
 نسخة
 ٦٦٦٠٥

الطريق من غير رواية عائشة عند الطحاوي في هذا الحديث عبد الله بن زعفة نبيه على انه غلط وأن عبد الله بن زعفة هو ابن الاسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى آخر (قلت) وهو الذي مضى حديثه في تفسير الشمس وضحاها وقد وقع لابن منده خطف في ترجمة عبد الرحمن بن زعفة قاله زعم ان عبد الرحمن وعبد الله وعبد اخوان عامر بنان من قريش وعبد الله بن زعفة قرشي أسدي من قريش بغير إضافة وعبد الرحمن في نسخة الإصباة في نسخة الحجابة والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكر ابن عبد أيضا وقد أضيفت ذلك في الإصباة في نسخة الحجابة والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكر ابن عبد البر في الحجابة وغيره وقد أعقب بالمدينة وعنتية بن أبي وقاص أخو سعد مختلف في صحبة فذكره في الحجابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب انه كان أصاب دما بمكة في قريش فأتى إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد وذكر ابن منده في الحجابة ولم يذكر مستندا الاقول سعد عهد إلى أخيه ولده واستكرأ بوقته ذلك وذكره الله الذي شج وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحد قال وما علمته اسلا ما بل قد روى عبد الرزاق عن طريق عثمان الجزري عن مقسم ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بان لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافر اخفات قبل الحول وهذا امر سل وأخرجه من وجه آخر عن سعد بن المسيب نحوه وأخرج الحاكم في المستدرك من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول ان عتبة لما قتل بالنبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت عتته فقتلته كذا قال وجرم ابن التين والدمياطى بالله مات كافر (قلت) وأم عتبة هند بنت وهب بن الحرث بن زهرة وأم أخيه سعد حنة بنت سفيان بن أمية (قوله فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي) في رواية يونس عن الزهري في المغازي فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في الفتح وفي رواية معمر عن الزهري عند جدوه لمسلم لكن لم يبق لفظها فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالنسب فاحتضنه وقال ابن أخي ورب الكعبة وفي رواية الليث فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى انه ابنه وعتبة بالجريد من لفظ أخي أو عطف بيان والضمير في أخي لسعد لالتعنية (قوله فقام عبد بن زعفة فقال أخي وابن وليدة أبي ولعل فراسه) في رواية معمر جاء عبد بن زعفة فقال بل هو أخي ولعل فراس أخي من جاريته وفي رواية يونس يا رسول الله هذا أخي هذا ابن زعفة ولعل فراسه زاد في رواية الليث انظر إلى شبهه يا رسول الله وفي رواية يونس فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يذعر أشبهه الناس بعتبة بن أبي وقاص وفي رواية الليث فرأى شيئا بعتبة وكذا الابن عتية وعند أبي داود وغيره قال الخطاطي وتبعه عاصم والقرطبي وغيرهما كان أهل الجاهلية يقسمون الولد كذا في النكاح وكان زعفة أمه وكان لهم لفظه ربهما جعل زعم عتبة بن أبي وقاص أمه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستلقه فخاصم فيه عبد بن زعفة فقال له سعد هو ابن أخي على ما كان عليه الامر في الجاهلية وقال عدهو أخي على ما استقر عليه الامر في الاسلام فابطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية وألحقه بن زعفة وأبطل عاصم قوله اذا ادعوا الولد بقوله اذا اعترف به الام وبني عليه ما القرطبي فقال ولم يكن حصل الخاطفة بعتبة في الجاهلية اما لعدم الدعوى واما لكون الام لم تعترف به لعنتية (قلت) وقدمت في النكاح

فلما كان عام الفتح أخذته
سعد فقال ابن أخي عهد
إلى ربه فقام عبد بن زعفة
فقال أخي وابن وليدة أبي
ولعل فراسه

من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الام في صورة والحق القاتق في صورة
ولفظها ان الزناح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء الحديث وفيه يجتمع الرضا مادون العشرة
قد دخلون على المرأة كلها بمصيدها فاذا جلت ووضع وبض لئال أرسلت اليهم فاجعوا
عندها فقالت قد ولدت فهو ابنك بافلان فليحق به ولدها ولا يستطيع ان يمنع ان قال
ونكاح البغايا كن - نصين على أو ايهن رايات في أراد عن دخل عليهن فاذا جلت احدهن
فوضعت جمعوا اليها النسافة ثم الحقوا ولدها بالذي يرى القاتق لا يمنع من ذلك انتهى واللائق
بقصة أمة زمة الاخير فعلى جمع القافة لهذا الولد تذبذبه من الوجوه وأهم لم تكن بصفة
البغايا بل أصابها عتبة من زنا وهما كافران فمات ولدت ولدا يشبهه فقلب على ظنه أنها منه
فبقيت الموت قبل استلحاقه فأوصى أخاه ان يستحقه فعمل سعد بعد ذلك تمسك بالبراءة الاصلية
قال القرطبي وكان عبد بن زعمة سمع ان الشرع ورد بان الولد للفراس والاف لم يكن عاتدهم الاالحاق
به كذا فيله وما أدري من أين له هذا الحرم بالنبي وكأنه بناء على مقال الخطاطي أمة زمة كانت من
البغايا اللاتي عليهن من الضرائب فكانن الاالحاق محتصا باستلحاقها على ما ذكرنا والحق القاتق
على ما في حديث عائشة لكن لا يترك الخطاطي مستندا لذلك والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته
أنهم كانت أمة مستقرشة لزمعة فاتفق أن عتبة زني بها كما تقدم وكانت طريقة الجاهلية في مثل
ذلك أن السيدان استلحقه لحقه وان نقاه اتبع عنه واذا ادعاه غيره كان من ذلك الى السيد
أو القافة وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته وأما قوله ان عبد بن
زعمة سمع ان الشرع الخ فنبه نظر لانه يبعد ان يسمع ذلك عبد بن زعمة وهو عكة لم يسلم بعد
ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الاولين الملازمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم
من حين اسلامه الى حين فتح مكة نحو العشرين سنة حتى ولو قلنا ان الشرع لم يرد ذلك الا
في زمن الفتح فليوجه لعبد قبل سعد بعد أيضا والذي يظهر لي ان شرعية ذلك انما عرفت من قوله
صلى الله عليه وسلم في هذه القصة الولد للفراس والاشيا كان سعد لم يسبق علمه بذلك ليدع به الذي
يظهر ان كلام سعد وعتبة بنى على البراءة الاصلية وان مثل هذا الولد يقبل النزاع وقد أخرج
أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن الى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال
يا رسول الله ان فلانا ابني عاهرت بأمة في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا دعوة
في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراس وللعاهرة الحجر وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع
في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته واستدل بهذه القصة على ان الاستلحاق لا يختص بالاب بل بالاخ
ان يستحق وهو قول الشافعية وجاعة بشرط أن يكون الاخ حائرا أو يوافقه باقي الورثة
وامكان كونه من المذكور وان وافق على ذلك ان كان بالنساء قالا وأن لا يكون معروف
الاب وتعب بأن زعمة كان له ورثة غير عبد وأجيب بأنه لم يتخلف وارثا غيره الاسود فان كان
زعمة مات فكافرا فلم ير له الا عبد وحده وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيستدل أن
تكون ذكركت أخاه في ذلك أو ادعت أيضا ونخص مالك وطائفة الاستلحاق بالاب وأجابوا بأن
الالحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبی صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك
بوجه من الوجوه كاعتراف زعمة بالوطء ولانه انما احكم بالفراس لانه قال بعد قوله ذلك الولد

للفراس لانه لما بطل الشرع الحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفراس وجرى المزي على
 القول بان الحاقه بخاص بالاب فقال اجه واعلى أنه لا يقبل اقرار أحد على غيره والذي عندي
 في قصة عبد بن زمعة أنه صلى الله عليه وسلم أجاب عن المسئلة فاعلمهم ان الحكم كذا بشرط أن
 يدعى صاحب الفراس لانه قبل دعوى سعد بن أخيه عتبة ولا دعوى عبد بن زمعة عن زمعة
 بل عرفهم ان الحكم في مثلها يكون كذلك قال ولذلك قال احتجبي منه بأسودة وتعقب بأن قوله
 لعبد بن زمعة هو أخو له يدفع هذا التأويل واستدل به على ان الوصي يجوز له أن يستحق ولد
 موصيه اذا أوصى اليه بان يستحقه ويكون كالوكل عنه في ذلك وقدمت في التوب ب ذلك
 في كتاب الانخاص وعلى أن الامة تصير فراسا بالوط فاذا اعترف السيد بوط أمته أو ثبت ذلك
 بأى طريق كان ثم أتت ولد لدة الامكان بعد الوط لمقه من غير استحقاق كائى الزوجة لكن
 الزوجة تصير فراسا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستحقاق الا الامكان لانها تزداد الوط بمقتل
 العقد عليها كالوطه بخلاف الامة فانها تزداد لمنافع اخرى فاشترط في حقها الوط ومن ثم يجوز
 الجمع بين الاختصين بالملك دون الوط وهذا قول الجمهور وعن الحنفية لا تصير الامة فراسا الا اذا
 ولدت من السيد ولد بالحق به فهما ولدت بعد ذلك لحقه الآن نسبه وعن الحنابلة من اعترف
 بالوط قامت منه ولد لدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولا فاستحققه لم يلحقه ما به هذه الاقارار
 مستأنف على الراجح عندهم وترجع المذهب الاول ظاهر لانه لم يقل انه كان لزمه من هذه
 الامة ولد آخر والكل متفقون على أنها لا تصير فراسا الا بالوط قال النووي ووط زمعة أمته
 المذكورة علم امامية وامام اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك (قلت) يوفى حديث ابن الزبير
 ما يجرى بان ذلك كان أمرا مشهورا وسأذكر لفظه قريبا واستدل به على ان السب لا يخرج
 ولو قلنا ان العبرة بعموم اللفظ ونقل الغزالي تعالى شجته والامدى ومن تبعه عن الشافعي قولا
 بخصوص السب نمسك بما نقل عن الشافعي انه ناظر بعض الحنفية لما قال ان اباحنفية خص
 الفراس بالزوجة وأخرج الامة من عموم الولد للفراس فرد عليه الشافعي بان هذا ورد على
 سبب خاص وورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بان مراد الشافعي ان خصوص السب لا يخرج
 وانظر انما ورد في حق الامة فلا يجوز اخرجها ثم وقع الاتفاق على تبعه في الزوجان لا يخرج
 شرط الشافعي والجمهور الامكان زمانا ومكانا وعن الحنفية يكفي بمجرد العقد فتصير فراسا يطبق
 الزوج والود ويحتم عموم قوله الولد للفراس لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفراس لان
 المراد بالفراس الموطوءة ورده القرطبي بان الفراس كناية عن الموطوءة لكون الواطي يستقر بها
 أى يصيرها موطوءة لها فراسا له يعنى فلا بد من اعتبار الوط حتى تسمى فراسا وألحق به امكان الوط
 فمع عدم امكان الوط لا تسمى فراسا وهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال
 كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراس هو الموطوءة وليس هو المراد فعلم انه
 لا بد من تقدير محذوف لانه قال ان الفراس هو الموطوءة والمراد به أن الولد لا يلحق بالوطي قال
 المعترض وهذا لا يستقيم الامع تقدير المحذوف (قلت) وقد بينت وجه استقامته بحمد الله
 ويؤيد ذلك أيضا ان ابن الاعراب القوي نقل ان الفراس عند العرب يعبر به عن الزوج وعن
 المرأة والاكثر اطلاقه على المرأة ومما ورد في التمهيد عن الرسل قول جرير فبين تزوجت بعد

قتل زوجها أو سيدها

بانت فعاقة وبات فراشا * خلق العياة تباله مثلاً

وقد يعبر عن حالة الافتراض ويمكن حل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ثم قال ابن دقيق العدمي كل وأما بل المراد من له الاختصاص بالوط كالزوج والسيد ومن ثم قال ابن دقيق العدمي الولد للفرش تابع للفرش أو يحكم به للفرش أو ما يقارب هذا وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر القوي بالقياس وقد عرف من قاعدة تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها واستدل به على أن القاطن إنما يعتد في الشبه إذا لم يارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا إلى الشبه والتفت إليه في قصة زيد بن حارثة وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملاعة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية العاقل وفيه تخصص عموم الولد للفرش وقد تسمي بالعموم الشعبي وبهذه المسلكية وهو شاذ ونقل عن الشافعي أنه قال لقوله الولد للفرش معنيان أحدهما هو له مالم يتفه فإذا عاش به غيره كاللعان اتقى عنهما الثاني إذا تنازع رب الفرش والماهر فالولد للرب الفرش (قلت) والثاني منطبق على خصوص الواقعة

والأول أعم (قوله فتساوا) أي تلازما في الذهاب بحيث إن كلاً منهما كان كالذي يسوق الآخر (قوله هو للثياعبد بن زمة) كذلك أكثر وقد تقدم ضبط عبداؤه يجوز فيه الضم والفتح وأما ابن فهو منصوب على الحاليين ووقع في رواية للشافعي هو لك عبد بن زمة بخذف حرف النداء وقرأه بعض المخالفين بالتسوين وهو مردود فقد وقع في رواية وثق المعلقة في المغازي هو لك هو أخوك يا عبد ووقع لمسدد بن عيسى عند أبي داود هو أخوك يا عبد قال ابن عبد البر ثبت الأمة فراشا عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلها وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد وقال المازري يتعلق بهذا الحديث استلحاق الآخر لا أخيه وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له وارث سواء وقد تعلق أصحاب هذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاه ولدا ولا اعترف بوطئه فكأن الموقوف في هذه القصة على استلحاق عبد بن زمة قال وعندنا لا يصح استلحاق الآخر ولا حجة في هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم أن زمة كان بطاً أمته فالحق الولد لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج إلى الاعتراف بالوطء وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الاتصال عما قاله الشافعي لما رواه أنه لم يكن زمة ولداً من الأمة المذكورة سابقاً ومجرد الوطء لا عبرة به عندهم فقلزمهم تسليم ما قال الشافعي قال ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية في هذا الحديث هو لك عبد بن زمة وخذف حرف النداء بين عبداً بن زمة والأصل بالبن زمة قالوا المراد أن الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولذلك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافراً وهي مسئلة قال هذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو وردت لردناها إلى الرواية المشهورة وقلائل المحدثين حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال يوسف أعرض عن هذا انتهى وقد سلك الطحاوي فيه مسلكاً آخر فقال معنى قوله هو لك أي يملك عليه لأنك تملكه ولكن تمنع غيرك منه إلى أن يتبين أمره كما قال صاحب اللقطة هي لك وقاله إذا أصبحا

فتساوا قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهداً لي فيه فقال عبد بن زمة أخي وابن وليدة أبي ولدي قراشه

فادعاه اليه قال ولما كانت سودة شربكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به أنهم عبد أجمعاً ثم يعلى نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب وكلامه كله متعقب بأرواية الثانية المصرح فيها بقوله هو أخوك فانها رقت الاشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أخاها عبد في الدعوى بذلك (قوله الولد للفراس وللعاشر الجرج) تقدم في غزوة الفتح تعليقان من رواية يونس عن ابن شهاب قالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد الخ وهذا منقطع وقد وصله غيره عن ابن شهاب ووقع في رواية يونس أيضاً قال ابن شهاب وكان أبو هريرة يصيح بذلك وقد خدمت هناك أن مسلماً أخرجه موصولاً من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة وقوله وللعاشر الجرج رأى الزاوي الخبيبة والجمران والعهر يقتضين الزنا وقيل يختص بالليل ومعنى الخبيبة هنا جمران الولد الذي يدعيه وجرى عادة العرب أن تقول لمن خابله الجرج ويقتضيه الجرج والتراب وتسمى ذلك وقيل المراد بالجرج هنا أنه يرجم قال النووي وهو ضعيف لأن الرجم يختص بالمحسن ولأنه لا يلزم من رجعتي الولد والخبر أنما سبق لنفي الولد وقال السبكي والاول أشبه بمحاق الحديث لثم الخبيبة كل زان ودلسل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل (قلت) ويؤيد الاول أيضاً ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رقه الولد للفراس وفيه من العاشر الجرج وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان الولد للفراس وبنو العاشر الأثلث بثلاثة ثم موحدة بينهم الامم ويفتح أوله وثالثه ويكسر ان قبله والجرج وقيل دقاها وقيل التراب (قوله ثم قال لسودة احتجني منه) في رواية اللث واحتجني منه ماسودة بنت زمة (قوله فمارأها حتى لقي الله) في رواية معمر قالت عائشة فوارأه الله مارأها حتى ماتت وفي رواية اللث دخلت به سودة فبعتني في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحد هما وكذا مسلم من طريقه وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله وفي رواية الكشي عن الأتية في حديث اللث أيضاً ثم زعمت بعد هذه أضافت إلى رواية مالك وعمر استعملتها أنها امتثلت الامر وبالفتى في الاحتجاب منه حتى أنها لم تزد ففصلنا عن إيرادها لأنه ليس في الامر المذكور دلالة على منتهى من رؤيته وقد استدل به الخنفة على أنه لم يلحقه بزمعة لأنه لو ألحقه به لكانت حاسودة والآخر لا يؤمر بالاحتجاب منه وأجاب الجمهور بأن الامر بذلك كان للاختياط لأنه وإن حكمهم أنه أخوه لقله في الطرق الصحيحة هو أخوك يا عبد وإذا ثبت أنه أخو عبد لا يه فهو أخو سودة لا يه لكن لما رأى النسب شبا بعتة أمرها بالاحتجاب منه احتياطاً وأشار الخطابي إلى أن في ذلك حجة بالامهات المؤمنين لأن لهم في ذلك ما ليس لغيرهم قال والنسب يقتضي في بعض المواطن لكن لا يقتضي به إذا وجد ما هو أقوى منه وهو كما يحكم في الحادثة بالقصاص ثم وجد في النص فتترك القصاص قال وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت احتجني منه ماسودة فإنه ليس للثأخ وسعه التوروى فقال هذه الزيادة باطلة مردودة وتعقب بانها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه كانت لزمنة جار به بطوها وكان يظن بأخاها يقع عليها فجاءت بوليد بنه الذي كان يظن به فمات زمعة فذكر ذلك لسودة للثأخ صلى الله عليه وسلم فقال الولد للفراس واحتجني منه ماسودة فليس لك

فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هو لك يا عبد بن
زمنة الولد للفراس وللعاشر
الجرج ثم قال لسودة بنت
زمنة احتجني منه لما رأى
من شبه بصيفة فمارأها حتى
لقي الله

باخ ورجال سندده رجال الصبح الاشبح عجاوه وهو يوسف مولى آل الزبير وقد طعن البيهقي
 في سندده فقال فيه جرير وقد نسب في آخره الى سوء الحفظ وفيه يوسف وهو غير معروف وعلى
 تقدير شوته فلا يعارض حديث عائشة المتفق على صحته وتعقب بان جريرا هذا لم ينسب الى
 سوء حفظ وكانه اشبهه عليه بجرير بن حازم وبان الجميع بينهم ما يمكن فلا تزجج وبان يوسف
 معروف في دوالي آل الزبير وعلى هذا فمستبين تأويله واذا ثبتت هذه الزيادة تعين تأويل في
 الاخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاختجاب منه ونقل ابن العربي في القوانين عن
 الشافعي نحو ما تقدم وزاد ولو كان أخاها بنسب محقق لما نسبها كما أمر عائشة أن لا تختبئ من
 عها من الرضاة وقال البيهقي معنى قوله ليس لك باخ ان ثبت ليس لك باخ شيئا فلا يخالف قوله
 لعدهو أخوك (قلت) أو معنى قوله ليس لك باخ بالنسبة للميراث من زمة لان زمة مات
 كافر وخلف عبد بن زمة والولد المذکور وسودة فلا حق لسودة في ارثه بل حازه عبد قبل
 الاستدقاق فاذا استلحق الابن المذکور شاركه في الارث دون سودة فلهذا قال لعدهو أخوك
 وقال لسودة ليس لك باخ وقال القسطلي بعد أن قرر ان أمر سودة بالاختجاب للاستدقاق
 وتوفي النسبها ويتحقق أن يكون ذلك لتلفظ أمر الاختجاب في حق أمهات المؤمنين كما قال
 أفعميا وانما تنافهاها من رؤية الاعي مع قوله لفاطمة بنت قيس اعتدت عند ابن أم مكتوم
 قاته أعي فلفظ الحجاب في حقهن دون غيرهن وقد تقدم في نفسه الحجاب قول من قال انه كان
 يحرم عليهن بعد الحجاب ابراراً لخصاصهن ولو كن مسلمات لا لضرورة بخلاف غيرهن فلا
 يشترط وأيضا فان الزوج أن يمنع زوجته من الاجتماع عمارها فلفظ المراد بالاختجاب عدم
 الاجتماع في الخلوة وقال ابن حزم لا يجب على المرأة أن تراها أخوها بل الواجب عليها صلة
 زوجها ورد على من زعم أن معنى قوله هو لك أي عبد الله لوقفت بالله عيلا أمر سودة بالاختجاب
 منه اما لان لها فيه حصصه واما لان من في الرق لا يختجب منه على القول بذلك وقد تقدم جواب
 المزني عن ذلك قريبا واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكمين وهو أن
 باخذا الفرع شيئا من أكثر من أصل فاعطى أحكاما بعد ذلك وذلك ان الفرائض يقتضي
 الحاقه برزعة في النسب والشبه يقتضي الحاقه بعتبة فأعطى الفرع حكما بين حكمين فروع
 الفرائض في النسب والشبه البيهقي في الاختجاب قال والحاقه بما ولو كان من وجه أولى من
 التقاء أحدهما من كل وجه قال ابن دقيق العيد بغيره ترض على هذا بان صورة المسئلة ما اذا
 دار الفرع بين أصلين شرعيين وهنا الالتحاق شرعي للتصريح بقوله الولد للفرائض في الآخر
 بالاختجاب مشكلا لانه ناقض الالتحاق تعين أنه للاختصاص لا لوجوب حكم شرعي وليس فيه
 الاثر لمصلحة مع ثبوت الحرمة واستدل به على أن حكم الحاكم لا يملك الامر في الباطن كقول حكيم
 بشهادة تظلمها زور لانه حكمهم بأنه أخو عبد وأمر سودة بالاختجاب بسبب الشبهة بعتبة
 فلا تكن الحكم يجعل الامر في الباطن لما أمرها بالاختجاب واستدل به على أن لو طهر الزنا
 حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ووجه الدلالة أمر سودة بالاختجاب به
 الحكم بأنه أخوها لاجل الشبهة بالزنا وقال مالك في المشهور عنه والشافعي لا أثر لو طهر الزنا
 بل للزنا أن يتزوج أم التي زنى بها وبينها وزاد الشافعي ووافقه ابن الماجشون والنبت التي تلدها
 المزني بها ولو عرفت أنهم أمته قال النووي وهذا احتياط باطل لانه على تقدير أن يكون من الزنا

فهو أجنبي من سودة لا يحمل لها ان تظهر له سوا الحق بالان أم لا فلا تعلق له بمسألة البنت
 المخلوقة من الزنا كذا قال وهو رد للفرع بر الأصل والأقالبة الذي ينوه صحيح وقد أجاب
 الشافعية عنه بما تقدم من الأمر بالاحتجاب للاحتياط ويحمل الأمر في ذلك إما على الندب وإما
 على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك فعلى تقدير الندب فالشافعي قائل به في المخلوقة من الزنا
 وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت
 المخلوقة من ماء الزنا فيجوز عند فقد الشبه وينع عند وجوده واستدل به على صحة ملك الكافر
 الوثني الأمة الكافرة وإن حكمها بعد أن تلد من سيد لها حكم القن لأن عبدا وسعدا أطلقا
 عليها أمه ووليدته ولم يترك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم كذا أشار إليه البخاري في كتاب العتق
 عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له أم الولد لكنه ليس في أكثر النسخ وأجيب بأن عتق أم الولد
 بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل إن غرض البخاري إيراد أن بعض الحنفية لما أئتم أم الولد
 المتنازع فيه كانت حرة وذلك وقال بل كانت عتقت وكانه قد ورد في بعض طرق أمه فمن
 ادعى أنها عتقت فعليه البيان (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد القمان ومحمد بن زياد هو الجعفي
 (قوله الولد لصاحب الفرائض) كذا في هذه الرواية وزاد آدم عن شعبة وللعاهر الجعري كذا أخرجه
 الأسعاعلي من طريق معاذ عن شعبة ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو
 داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال لما
 فتحت مكة أن فلانا ابن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية
 الولد للفراش ولأهه الأثب قبل ما الأثب قال الجعري (تكلمه) حديث الولد للفراش قال ابن
 عبد البر هو من أصح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه عن بضعة وعشرين نفسا من
 العصابة فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وعائشة وقال الترمذي عقب حديث أبي
 هريرة وفي الباب عن عمرو بن عثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وأبي
 أمامة وعمرو بن خارجة والبراء وزياد بن أرقم وزاد شعبة عليه معاوية وابن عمرو وأبو القاسم بن
 منده في ذكره معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين بن
 علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة بنت زمعة ووقع لي من حديث ابن عباس
 وأبي مسعود البدرى ورواؤه من الأسقع وزينب بنت جحش وقد رقت عليها علامات من أخرجهما
 من الأئمة فطلب علامة الطبراني في الكبير ووطن علامة في الأوسط وعلامة الزباري ووطن علامة
 أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائدهم جميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللعاهر الجعري
 ومنهم من اقتصر على الجهة الأولى وفي حديث عثمان قصة وكذا وفي حديث معاوية قصة
 أخرى مع نصير بن ججاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصير فأن قضاؤني فزاد فقال
 قضاؤك رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من قضاؤك معاوية وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود
 وعبادة أحكام أخرى وفي حديث عبد الله بن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أمه وفي حديث
 ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة بانتصاؤه وقد أشرت إليه وفي حديث سودة فقوله ولم تنس في رواية
 أحمد بل قال عن بنت زمعة وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها بل فيمنه عن زينب الأسدية
 وبالله التوفيق وجاء من مرسل عبيد بن عمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن عبد البر بسند

«حدثنا مسدد عن يحيى
 عن شعبة عن محمد بن زياد أنه
 سمع أبا هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الولد
 لصاحبه الفراش

٦٧٥٠
 نسخة
 ١٤٢٩٢

٦٧٥١

س

كحقة

٩٥٩٢٠

صحيح اليه **قوله** **باب** انما الولاء لمن أعنت ميراث اللقيط وقال عمر اللقيط حر
 هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط فأشار الى ترجيح قول الجاهل وان اللقيط حر وولاءه في بيت
 المال والى ما جاء عن النخعي ان ولأه للذي التقطه واحتج بقول عمر لابي جله في الذي التقطه
 اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولأوه وتقدم هذا الاثر معلقا بقائه في أوائل الشهادات
 وذكرنا هناك من وصله وأجبت عنه بأن معني قول عمر لك ولأوه أي أنت الذي
 تتولى تربيته والقام بأمره فهي ولاية الاسلام لا ولاية العلق والحمد لذلك صرح الحديث
 المرفوع انما الولاء لمن أعنت فاقضى ان من لم يعنت لا ولأه لان العنق يستدعي سبق ملك
 واللقط من دار الاسلام لا يملكه الملقط لان الاصل في الناس الحرية اذ لا يخلو الملبوذ
 أن يكون ابن حرة فلا يسترقا وابن أمة قوم فبرأه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا راق
 عليه للذي التقطه وجاء عن علي ان اللقيط مولى من شاء وبه قال الحنفية الى أن يعقل عنه
 فلا ينتقل بعد ذلك عن عقل عنه وقد نفي كل هذا على الاماعلي فقال ذكر ميراث اللقيط
 في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة تريد ان حدث عائشة وان عمر
 طابقا لترجمة انما الولاء لمن أعنت وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط وقد جرى الكرماني
 على ذلك فقال فان قلت فإن ذكر ميراث اللقيط قلت هو ما ترجمه ولم ينفق له اراد الحديث
 فيه (قلت) وهذا كله انما هو بحسب الظاهر وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة اراده
 في أبواب الموارث فبما تقدمت والله أعلم قال ابن المنذر أجوعا على أن اللقيط حر الا رواية
 عن النخعي وعنه كالجماعة وعنه كالمشهور عن الحنفية وقد جاء عن شرح نحو الاثر
 وبه قال اسحق بن راهويه **قوله** (الحكم) هو ابن عتيبة بخبرنا عن محمد بن مصفر وابراهيم هو
 النخعي والاسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون **قوله** قال الحكم وكان زوجهما حر
 هو موصول الى الحكم بالاسناد المذکور ووقع في رواية الاسماعيلي من رواية أبي الوليد
 عن شعبة مفرجا في الحديث ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فبما في الباب الذي يليه
 من طريق منصور عن ابراهيم ان الاسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه **قوله** وقول الحكم
 (مرسل) أي ليس بمسند الى عائشة راوية الخبر فيكون حكم التصل المرفوع **قوله** وقال
 ابن عباس رأته عبدا زاد في الباب الذي يليه وقول الاسود منقطع أي لم يصله بك عائشة
 وقول ابن عباس أصح لانه ذكرناه رآه وقد صرح انه حضر القصة وشاهد هاتين ترجمتيه على قول
 من لم يشهد هاتان الاسود لم يدخل المدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الحكم فوله
 بعد ذلك بدهر طويل ويستفاد من تعبير البخاري قول الاسود منقطع جواز اطلاق المقطع
 في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المقطع بما سقط نعم ان شاء
 السند واحد الا في صورة سقوط الصحابي بن التابعي والتي صلى الله عليه وسلم فان ذلك يسمى
 عندهم المرسل ومنهم من خصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضا وقول الحكم
 مرسل انه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لان الحكم من صفات التابعين واستدل به لاحدى
 الروايتين عن أحمدان من أعنت عن غيره قالوا لا ليعتق ولا ليعتق عنه وسألي البحث فيه
 في باب ما يرب الثمن من الولاء **قوله** **باب** ميراث الساتبة بمجملته وموصدة

* **باب** الولاء لمن أعنت
 وميراث اللقيط وقال عمر
 اللقيط حر * حدثنا
 حفص بن عمر حدثنا شعبة
 عن الحكم عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة قالت
 اشترت بريرة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اشترى بها
 فان الولاء لمن أعنت وأهدى
 لها شاة فقال هو لها صدقة
قوله ولعائدة قال الحكم وكان
 زوجها حرا وقول الحكم
 مرسل وقال ابن عباس
 رأته عبدا * حدثنا
 اسحق بن عبيد الله قال
 حدثني مالك عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال انما الولاء لمن
 أعنت * **باب** ميراث
 الساتبة

٦٧٥٢

س

كحقة

٨٢٢٤

فوزن فاعلة وقد قدم بناها في تفسير المائدة والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سبده لولا له
 لأحد عليه ك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولا له لأحد عليه وقد يقول له أعقتك سائبة
 أو أنت حر سائبة ففي الصغتين الأوليتين يتقعر في عتقه إلى نية وفي الآخر بين يعتق واختلف
 في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذوذ من قال بإباحته واختلف في ولاؤه وسأينه في الباب الذي
 بعد ما ن شاء الله تعالى (قوله عن هزيل) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدي عن سفبان عند
 الاسماعيلي حدثني هزيل بن شرحبيل وهو بالراي مصغر وهو من قاله بالذال المجعة وقد تقدم
 ذلك في ساو أن سفبان في السند هو الثوري وأن أباقس هو عبد الرحمن (قوله عن عبد الله) هو
 ابن مسعود (قوله أن أهل الاسلام لا يسيبون وأن أهل الجاهلية كانوا يسيبون) هذا طرف من
 حديث آخر جبه الاسماعيلي بقباضه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفبان بسنده هذا إلى
 هزيل قال جابر جسد إلى عبد الله فقال أنا أعتقت عبد الله سائبة فتركه ما لا يردع وإرنا
 فقال عبد الله بعد كرحديث الباب وزاد أو أتت لي نعمته فلا معارته فان تأتت أو تخرجت في شيء
 فحسن تقبله ويحب علي بيت المال وفي رواية العدي فان تخرجت ولم يشك قال فارنا (٣) فحبله
 في بيت المال ومعنى تأتت بالملئمة قبل الميم خشيت أن تقع في الائم وتخرجت جالحة اللهم له ثم
 الجيم معناه وهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد
 الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين أن سالم المولى أتى حديثه الصحابي المشهور أعتقه امرأته من
 الاضرار سائبة وقالت له وال من شئت فوالى أنا عذيفة قبل استشهاده بالعبادة دفع معارته
 للاضرارية أو لأبنيها وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني أن ابن عمر أتى بحال مولى
 له مات فقال أنا كأعتقته سائبة فأمر ابن عمر بشتره فأبانت حتى وهذا يحتمل أن يكون فعله
 على سبيل الوجوب أو على سبيل التبدد وقد أخذنا ظاهره معناه فقال إذا لم يخلف السائبة
 وأراد على الذي أعتقه فان قبل ماله والابتعت به فأبانت وفيه مذهب آخر أن ولاه
 للسلمين برؤفوه به فقلوب عنه قاله عمر بن عبد العزيز والزهري وهو قول مالك وعن الشعبي
 والنخعي والكوفيين لا بأس ببيع مولا السائبة وهبته قال ابن المنذر وأباحت ظاهر قوله الولاء لمن
 أعتق أو لم (قلت) وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قائما
 الولاء لمن أعتق وفيه قول الاسودان زوج بريرة كان حراً وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب
 الذي قبله (قوله باب) انهم من تيرأمن مواليه هذه الترجمة لفظ حديث
 أخرجه أحد الطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 أن الله عباد الإكلمهم الله تعالى الحديث وفيه ورجل أتم علمه قوم فكفر فعتهم وتبرأ منهم
 وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحد كبر الله تبرؤ من نسب وإن دق
 وله شاهد عن أبي بكر الصديق وأما حديث الباب فلفظه من وإلى قوم ما يغبراذن موانه فعله
 لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ومثله لأحد وابن ماجه وصحبه ابن حبان عن ابن عباس
 ولأبي داود من حديث أنس فقبله نية الله المتابعة إلى يوم القيامة وقدم في شرح حديث
 الباب في فضل المدين في الجزية بقا في البيات وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة
 مرفوعاً عن نولي إلى غير مواله فليقبوا أمقعه من النار يحبه ابن حبان والدار إمام التميمي

(٣) قوله فان رالح كذا في التفسير بالاول له محرف عن فاذا وحرره

* حدثنا قيس بن عتبة
 حدثنا سفبان عن أبي قيس
 عن هزيل بن عبد الله
 قال أن أهل الاسلام
 لا يسيبون وأن أهل الجاهلية
 كانوا يسيبون * حدثنا
 موسى حدثنا أبو عوانة
 عن منصور عن إبراهيم عن
 الاسود أن عائشة رضيت الله
 عنها اشترت بريرة لتعتقها
 واشترط أهلها ولاها ففالت
 يا رسول الله ان اشترت
 بريرة لاعتقها وإن أهلها
 يشترطون ولاها فقال
 أعتقها فاعلم الولاء لمن
 أعتق أو قال أعطى الثمن
 قال فاشترتها فاعتقها قال
 وخبرت فاختارت نفسها
 وقالت لو أعطت كذا وكذا
 ما كنت معه قال الاسود
 وكان زوجها حراً قول
 الاسود منقطع وقول ابن
 عباس رأيته عبداً أصح
 * (باب انهم من تيرأمن مواليه)
 * حدثنا قيس بن عتبة
 عن ابن سعد حدثنا جابر بن
 الاعرج عن إبراهيم التيمي
 عن أبيه قال قال علي رضي
 الله عنه ما عندنا كتاب
 تقرؤه الا كتاب الله غيره
 هذه العصة قال فخرجها فاذا
 فيها أسنانه من الجراحات
 وأسنان الأبل قال وفيها
 المدة حرم ما بين عمر إلى
 فوفرن أحسن فيها حدثنا

الراوي له عن علي اسمه بن زيد بن شريك وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو حنيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلوة كرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وأن جميع ما رواه من ذلك كان فيها وكان فيها أيضاً ما مضى في المجلس من حديث محمد بن الحنفية أن أبا علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بن حنيفه فها تراض الصدقة فان رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أجدانه كان في حقيقته فراض الصدقة وذكر في المجلس يتحدث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وأعراب قوله إلا كان الله وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ومما وقع فيه في العلم لا يقتل مسلم بكافر وأحلت بشرحه على كتاب الديان والتي نفعه حديث الباب عماني الصحيفة المذكورة أربعة أشياء أحدها الجراحات واستان الأبل وسبأ في شرحه في الديان وهمل المراد باستن الأبل المنة لمة بفتح الجاء أو المتعاقبة لركة أو أهم من ذلك * ثانياً المدينة حرم وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أو آخر الحج وذكر فيه ما يتعلق بالسند وبيان الاختلاف في تفسير الصرف والعدل * ثالثاً ما من وإلى قومها المقصود هنا وقوله فيه بغیر اذن مواليه قد تقدم هناك ان الخطابي زعم ان له مفع ومما هو انه اذا استاذن مواليه منه مفع ثم راجع كلام الخطابي وهوليس ان المولى شرط في ادعاء نسب ولا ليس هو منه واليه وانما ذكرنا كيد التصريح لانه اذا استاذنهم منه مفع وسألوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى وهذا لا يطرد لانهم قد يوافقون معه في ذلك لفرض ما والاولى ما قال غيره ان التعبير بالاذن ليس لتقييد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى ويحتمل أن يكون قول من نفي شاملة لله هي الاصح من المرواة وان منها مطلق التصرف والاعانة والارث ويكون قوله بغیر اذن مواليه يتعلق بغيره مما عدا الميراث ودليل اخر اجماع حديث انما الولاء لمن أعتق والعلم عند الله تعالى وكان البخاري لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الاذن في ذلك بطريق الاولى لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المصلحة بذلك فمعه من الاذن بغیر عوض ولا مائة أولى وهو مندرج في الهبة وفي الحديث ان اتعاه المولى من أسفل الى غير مولاة من فوق حرام لما فيه من كفر الهبة وتضييع حتى الارث بالولاء والعقل وغير ذلك وبه استدلل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطنه قال سئل عن عبد يبيع نفسه من سيده على انه يوالي من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر قال قلت لاهبة النبي عنها وقد شذعها من أبي رباح بالاخذ بفهم هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ان أذن الرجل لمولاه ان يوالي من شاء بمنزلة استدلل بهذا الحديث قال ابن بطال وجماعة الفقهاء على خلاف ما قاله قالوا قال ويحمل حديث علي أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق وقد أجمعوا على ان قتل الولد حرام سواء خشى الاملاق أم لا وهو منسوخ بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته (قلت) قد سبق عطاءه في القول بذلك عثمان فروى ابن المنذر أن عثمان اختصه بالبسة في نحو ذلك فقال للعبيق والذين شئت وان ميمونة وهبت ولأمموا اليها للعباس وولده والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلهذا لم يسلخ

أوأوى محمد فاعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل ومن وإلى قومها بغیر اذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل وثقة المسلمين واحدة يسي بها أذانهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل

هو لاء أو بلغهم وقاموا واتفقوا الاجماع على خلاف قولهم قال ابن بطال وفي الحديث
انه يجوز للشئ أن يكتب فلان بن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي اعتقه بل يقول فلان
مولى فلان ولكن يجوز له أن يتب الى نسبة كالقرشي وغيره قال والاولى ان يفسح ذلك أيضا
كان يقول القرشي بالولاء ومولاهم قال وفيه ان من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب
عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة والاستغفار وفيه جواز لمن أهل الفسق ومولوا كانوا
مسلمين وابعها وذمة المسلمين واحدة ويسمى بها أديانهم وقد قدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية
وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب الفتق وأحلت بشرحه على ما هنا (قوله حدثنا
سفيان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان الثوري
عنه منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن عمر وغيرهم (قوله عن ابن عمر)
في رواية الاجماعي من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسنان عن
ابن دينار سمعت ابن عمر وقد اشتره هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه
في صحيحه الناس في هذا الحديث عيال عليه وقال الترمذي بعد تحريجه حسن صحيح لا يعرفه
الامم حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد بن سفيان ومالك و يروى عن شعبة أنه قال وحدث
ان عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أدنى حتى كنت أقوم اليه فاقبل رأسه قال
الترمذي وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار (قلت) ورواية يحيى
ابن سليم ابن ماجه ولم يفرده يحيى بن سليم فقد تابعه أبو شهرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد
الاموي كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه ما لكن قرن كل
منهما نافعاً بعبد الله بن دينار وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وساقه من
طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار
غريب وقد اعتنى أبو نعيم الاصبهاني بجمع طريقه عن عبد الله بن دينار فأورد عنه خمسة وثلاثين
نفساً من حديثه عن عبد الله بن دينار ومنهم من الأكابر يحيى بن سعيد الانصاري وموسى
ابن عبيدة ويزيد بن الهاد وعبد الله العمري وهو لاء من صفار التابعين ومن دونهم مسعر
والحسن بن صالح بن يحيى وورقاء وأبو بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار
وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ومن لم يقع له ابن حريج وهو عند أبي عوانة وسليمان بن
يونس وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المغازي في جزء الهروي من طريق الطبراني (قوله عن
ابن عمر) في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عند الاجماعي سمعت ابن عمر وكذا مضى في
الفتح من رواية شعبة وفي مسند الطبراني عن شعبة قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من
ابن عمر قال نعم سألته أنه عنه وذكره أبو عوانة عن جيز بن أسد عن شعبة قلت لابن دينار أنت
سمعت من ابن عمر قال نعم وسألته أنه جيز عنه وكذا وقع في رواية عصفان عن شعبة عند أبي نعيم
وأخرجه ابن حبان وجه آخر ان شعبة قال قلت لابن دينار الله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا في نفسه
وقيل لابن عبيدة ان شعبة يتخلف عبد الله بن دينار قال لكالم فتخلفه سمعته منه مراراً
ويزيد بن مسند الحمدي عن سفيان وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الحسن بن
زيد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن جيز بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فذكر

حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الولاء
وعن هبته

٦٧٥٦
م ٥٥٦
نسخة
٧١٥٠

الحديث فهذا ظاهره ان ابن دينار لم يسع منه ابن عمر وليس كذلك وقال ابن العربي في شرح الترمذي تقرّب هذا الحديث عدالة ابن دينار وهو من الدرجة الثامنة من الخبر لا لم يذكر لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نقل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم اعلم الولاة اني اُمتّق (قلت) ويؤيده ان ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها مرة كما مضى في العلق لكن جاز عن مصغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو عاتمة عن طريق الثلث عن يحيى بن أيوب عن مالك ولفظه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الولاة عن هبته ووقع في روايته محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها لفظ الولاة لايع ولا يوهب وفي رواية عتيان بن عبيد عن شعبه ثلث ذكر أبو نعم وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر عن عرفهم أخرجه الداروقى أيضا ووضعه واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر لفظ الولاة كلمة النسب أخرجه النسائي ومن طريقه قاله كتم البهقي وأدخل بشر بن الوليد بن أبي يوسف بن ابن دينار عبد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه وأخرجه ابن حبان في تصحيحه عن أبي يعلى وأخرجه أبو نعم من طريق عبد الله بن جعفر بن ابن عمر بن بشر فزاد في المتن لايع ولا يوهب ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار الخازن الذي أوردنا فيه لا يصعب بيعه ولا هبته والحفظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوف فاعلمه الولاة كلمة النسب وكذا ما أخرجه الزوار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه الولاة ليس ينقل ولا يتقول وفي مسنده المغيرة بن جبل وهو مجهول نعم عن ابن عباس من قوله الولاة اني اُمتّق لا يجوز بيعه ولا هبته وقال ابن أبي الازهر المالعي ان لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاة حكم النسب فكذلك لا ينتقل النسب لا ينقل الولاة وكأول في الجاهلية تقولون الولاة بايع وغيره فنبى الشرع عن ذلك وقال ابن عبد البر اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الاثاري عن ميمونة انها وهبت ولا مسلمة ابن زياد ابن عباس وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن يونس السديان ياذن لبيدته ان يولى من شاء من قتل وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وقال ابن بطال وغيره بايع عن عثمان جواز بيع الولاة وكذا عن عروة وبايع عن ميمونة جواز هبة الولاة وكذا عن ابن عباس وعلاهم لم يلغهم الحديث (قلت) قد اُمتكرك ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه انه كان يقول لا يبيع احكم مني ومن طريق علي بن الاشعث من النسب من طريق جابر انه اُمتكرب بيع الولاة وهبته ومن طريق عطاء ابن عمر كان يكره ومن طريق طهمان بن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن تفصلا في النقل عن ابن عباس بن أبي اليسع واليه وقال ابن العربي معنى الولاة كلمة النسب ان الله أخرجه بالحكمة الى النسب حكما كان الاب أخرجه بالظنفة الى الوجود حلالا ان الصد كان كالمسدوم في حق الاحكام لا يقضى ولا يابى ولا يهبه فلا يجوز بيعه مسدوما حراما الى وجوده هذه الاحكام من عدمها فلما شبه حكم النسب اُستعمل فلذلك جاءنا الولاة اني اُمتّق والحق بركة النسب فنبى عن بيعه وهبته وقال القرطبي استدلل الجمهور بمجرد الحديث الولاة ووجه الولاة امر وجوى لا يتأتى الا تنكحك عنه كالنسب فكذلك لا ينتقل الالوة والجدة وذلك لا ينتقل الالوة الا بصبي في الولاة ما يترتب عليه من المراث كالزوجة عن عدمه تنقذ قوله منها انه

هذا لا يثبت وقال الخطابي ضعف أحمد هذا الحديث وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي
 والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن عبد الوهب عن تميم وصريح بعضهم بما عا
 ابن موهب من تميم وأما الترمذي فقال ليس استاده بمحصل قال وأدخل بعضهم ابن موهب
 وبين تميم قبصة رواه يحيى بن حزة (قلت) ومن طريقه أخرجه من يدأت بذكره وقال بعضهم أنه
 تفرد فيه بذكر قبصة وقد رواه أبو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي
 أيضا وقال ابن المنذر هذا الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبصة
 وقال بعض الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راو به ليس
 بالمحافظ (قلت) هو من رجال البخاري كما تقدم في الاشارة ولكنه ليس بالكثير وأما ابن موهب
 فإدراكه تيمما وقد أشار النسائي الى ان ال رواية التي وقع التصريح فيها بما عا من تميم خطأ
 ولكن وثقه بعضهم وكان عمر بن عبد العزيز ولادة القضاء ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه
 بسنده صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجها وصحح هذا الحديث
 أبو زرعة الدمشقي وقال هو حديث حسن المخرج متصل الى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا
 في صحة هذا الخبر وجزم في التاريخ بخلافه لا يصح لمعارضته حديث انما الولاء لمن أعتق ويؤخذ منه
 انما يصح سندهما قاوم هذا الحديث وعلى التنزيل فترد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق
 على صحته أم لا فاستثنى منهن أسلم وأقول في الاولوية في قوله أولى الناس بمعنى النصرة والمعاونة
 وما أشبه ذلك لا بالبراءت ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومه جنح الجمهور الى الثاني
 ورجحه ظاهر وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطال فقال لوضع الحديث لكان تأويله
 أحق بما لا في النصر والاعانة والصلاة عليه أدامات ونحو ذلك ولو جاء الحديث بلفظ أحق
 بمرأته لوجب تخصيص الاول والله أعلم قال ابن المنذر قال الجمهور بقول الحسن في ذلك وقال
 حماد أبو حنيفة وأصحابه وروى عن النبي انه يستمر ان عقل عنه وان لم يعقل عنه فله ان يتحول
 لغيره واستحق الثاني وهم جريا وعن النبي قول آخر ليس له ان يتحول وعنه ان اسقر الى أن مات
 يتحول عنه وبه قال اصحق وعمر بن عبد العزيز ووقع ذلك في طريق الباغندي التي اسلفنا وفي
 غيرها انه أعطى رجلا أسلم على يديه رجل فمات وترك ما لاو بنتانصف المال الذي بقي بعد نصيب
 البنت ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قضية بر يمتن أجل قوله فيه فان الولاء لمن أعتق لأن
 اللام فيه للاختصاص أي الولاء مختص بمن أعتق وقد تقدم توجيهه وقوله فيه لا يمنعك وقع
 في رواية الكشميني لا يمنعك بالنا كيد ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصرا وقال في آخره قال
 وكان زوجها حرا وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قاتل ذلك هو الأسود رواه
 عن عائشة وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن ابراهيم انه الحكم ومضى الكلام على
 ذلك مستوفى في محمد الله تعالى ومحمد المذكور في أول السند الثاني قال أبو علي النسائي هو ابن
 سلام ان شاء الله وهو بر هو ابن عبد الحميد (قلت) وقد وقع في الاستقراض حدثنا محمد حدثنا
 يور كذا أخذ الاكثر عن منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شيبه عن الفربري محمد بن سلام
 وفي رواية أبي ذر عن الكشميني محمد بن يوسف يعني السكندى وليس في الكتاب محمد بن جرير
 سوى هذين الموضوعين والمرجح انه ابن سلام وقد أعرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان

(۶۔ فتح الباری ثانی عشر)

مفتی

حقبة

تع

٢٢٧/٥

(باب ميراث الاسير)
قال وكان شريح يورث
الاسير في أيدي العدو
ويقول هو أوح اليه
وقال عمر بن عبد العزيز أجز
وصية الاسير وعقاقبه وما صنع
في ماله ما لم يتغير عن دينه
فإنما هو ماله يصنع فيه
ما يشاء * حديثنا أبو الوليد
حدثنا شعيب عن عدي عن
أبي حازم عن أبي هريرة عن
تحفة النبي صلى الله عليه وسلم
قال من ترك مالا فلورثته
ومن ترك مالا فلبنائه (باب)*
لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم وإذا أسلم قبل
ان يقسم الميراث فلا ميراث

تأباه أبو الصرع عن شعبة عن معاوية بن مرة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وألفه ان الملقى
بذلك النعمان بن مقرن المزني وكانت أمه أنصارية والله أعلم واستدل بقوله ابن أخت القرم
منهم من قال بأن ذوى الارحام يرثون كابرث العصاة وجهه من لم يقل بذلك على ما تقدم وكان
البخاري رحمه الله الجواب بإيراد هذا الحديث لأنه لو صح الاستدلال بقوله ابن أخت القرم منهم
على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على ان العتيق يرث عن أعنته ولو رد منه في حقه فدل
على ان المراد بقوله من أنفسهم وكذا منهم في المعافاة والامتنان والبر والشفقة وتحذو ذلك
لا في الميراث وقال ابن أبي جرة الحكمة في ذلك ابطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم
الانقضاء الى أولاد البنات فضلا عن أولاد الاخوات حتى قال قائلهم
بنوا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوه أبناء الرجال الأماعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على اللقمة بين الاقارب (قلت) وأما القول في المولى فالحكمة فيه
ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد الى ولاده لا يلفظ البنوة فليسأى في زمان الوعد الثابت لمن
انساب الى غيره أو جواز نسبته الى نسب مولاه بلفظ النسبة وفي ذلك جمع بين الأدلة وبالله
التوفيق (قوله) يا ميراث الاسير أي سواء عرف خبره أم جهل (قوله) وكان شريح
بعينه أوله ومهمله أخره وهو ابن الحر القاضى الكندى الكوفي المشهور (قوله) يورث الاسير
في أيدي العدو ويقول هو أوح اليه وصله ابن أبي شيبة والداريمى من طريق داود بن أبي هند
عن الشعبي عن شريح قال يورث الاسير إذا كان في أرض العدو وزاد ابن أبي شيبة قال شريح
أحوج ما يكون الى ميراثه وهو أسير (قوله) وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الاسير وعقاقبه
وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه فأنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء في رواية الكشميني ما شاء
وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحق بن راشد أن عمر كتب اليه أن أجز وصية الاسير
وأخرجه الداريمى من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز
في الاسير يوصى قال أجز له وصيته مادام على الاسلام لم يتغير عن دينه قال ابن يظال ذهب
الجمهور الى ان الاسير إذا وجبه ميراث أنه يوقف له وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الاسير
في أيدي العدو قال وقول الجماعة أولى لأنه إذا كان مسلما دخل تحت عموم قوله صلى الله عليه
وسلم من ترك مالا فلورثته والى هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه
قريباً وأيضاً فهو مسلم تجري عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك الا بحجة كما أشار اليه عمر بن
عبد العزيز ولا يكتفى ان ثبت انه ارتد حتى ثبت أن ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروجه عنه
حتى يثبت انه ارتد طوعاً لا مكرها وما ذكره ابن يظال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة
وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى انه روى عن الزهري روايتين أيضاً عن النبي لارث (تنبيه)*
تقدم في أوامر الكفا في باب سكم المفقود في أهله وماله أشياء تتعلق بالاسير في حكم زوجته وماله
وان زوجته لا يتزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه فإذا انقطع خبره فهو مفقود
وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك (قوله) يا ميراث لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال وإذا أسلم قبل ان يقسم الميراث فلا ميراث له
فأشار الى ان عمومه يتناول هذه الصورة فمن قيد عدم التوارث بالقسمه احتاج الى دليل وجبة

٦٧٦٤

ع

نحلة

١١٣

حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير عن ابن شهاب عن
علي بن حسين عن عمرو بن
عثمان عن أسامة بن زيد
رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم

(٢) قوله من رواية هشيم
كذا في نسخة وفي أخرى من
رواية إبراهيم اهـ مصححه

الجماعة ان الثراث يستحق بالموت فاذا انتقل عن ملك الميت بموته لم ينظر قسمته لانه استحق الذي
انتقل عنه ولم يقسم المال قال ابن المنذر ذهب الجمهور الى الاختصاص عليه عموم حديث أسامة
فاسلم الكافر قبل قسمه المال قال ابن المنذر ذهب الجمهور الى الاختصاص عليه عموم حديث أسامة
يعني المذكور في هذا الباب الاما جاء عن معاذ قال يرث المسلم من الكافر من غير عكس واحتج به
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاسلام يزيد ولا ينقص وهو حديث أخرجه أبو داود
وسمعه الحاكم من طريق يحيى بن عمر عن أبي الاسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد
وتعقبه بالانقطاع بين أبي الاسود ومعاذ ولكن سمعته منه يمكن وقد زعم الجوزقاني انه باطل
وهي مجازفة وقال القرطبي في المفهم هو كلام يحيى ولا يروى كذا قال وقد رواه من قدمت ذكره
فكأنه ما وقع على ذلك وأخرج أحمد بن منيع بسند قوي عن معاذ انه كان يورث المسلم من
الكافر بغير عكس وأخرج مسد عنه ان أخوين اختصهما الله مسلم ويهودي مات أوهما يهوديا
فخازنه اليهودي ماله فنازع المسلم فورث معاذ المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله
ابن معقل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى بمعاوية يرث أهل الكتاب ولا يورثوننا كما يجعل
النكاح فيقسم ولا يحمل لهم وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة
الجمهور رأه قاس في معارضة النص وهو صريح في الماراد ولا قاس مع وجوده وأما الحديث
فليس نصا في الماراد بل هو محمول على انه يفضل غيره من الاناث ولا تعلق له بالارث وقد عارضه
قاس آخر وهو ان التوارث يتعلق بالولاية والولاية بين المسلم والكافر لقوله تعالى لا تتخذوا اليهود
والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض وبان الذي يتزوج الحرية ولا يرثها رافضا فان الدليل
ينقلب فيما قال الذي أثرت المسلم لانه يتزوج النسا وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمه الثراث
بما ذكر عن عمرو بن عثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد (قلت)
ثبت عن عمرو خلافة كالحضي في باب وريث دور مكة من كتاب الحج فان فيه بعد ذكر حديث الباب
مطولا في ذكر عقيل بن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا سواء (قوله عن ابن
شهاب) هو الزهري وكذا وقع في رواية لاسماعيل بن من ربه آخر عن أبي عاصم (قوله عن علي بن
حسين) هو المعروف بزبن العابدين وعمرو بن عثمان أي ابن عفان وقد تقدم في الحج من هذا
الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرح بالاختيار يشبهه وبين علي وعمر ووافق
الرواية عن الزهري أن عمرو بن عثمان يفتح أوله وسكون الميم الا ان مالك وحسنه قال عز بنهم أوله
وفتح الميم وشذت روايات عن غير مالك على وفقه وروايات عن مالك على وفق الجمهور وقد بين
ذلك ابن عبد البر وغيره ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث
له في أمثلة المنكر وفيه نظرا ونجحه شيئا في النكح وزدت عليه في الاقصاد (قوله لا يرث
المسلم الكافر الخ) تقدم في المغازي بلفظ المؤمن في الموضعين وأخرجه التتائي من رواية هشيم
(٢) عن الزهري بلفظ لا تورث أهل ملتين وجاءت رواية شاذة عن ابن عينة عن الزهري مثلها
وله شاهد عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي يعلى وثالث من حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدته في السنن الاربعة وسند أي داود وفيه الى عمرو صحيح وعمد لهم من
قال لا يرث أهل مله كافر من أهل مله أخرى كافرة وحملها الجمهور على ان المراد باحدى الملتين

الاسلام وبالأثرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التي بلغت حديث الباب وهو أولى من جعلها على ظاهر عمومها حتى يتسع على اليهودي مثلاً ان يرث من النصارى والأصح عند الشافعية ان الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابلته مالك وأحمد وعنه التفرقة بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يورث حربي من ذي فأن كانا حربيين شرط ان يكونا من دار واحدة وعند الشافعية لا فرق وعندهم وجه للحنفية وعن الثوري وربيعة وطائفة الكفر ثلاث مال يهودية ونصرية وغيرهم فلا ترث مله من هذه مله من الملتين وعن طايفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار مله فلو تزواوا مجموعاً من ديني ولا يهوديان نصرائي وهو قول الأوزاعي وبالله فقال ولا يرث أهل شجرة من دين واحد أهل شجرة أخرى منه كالعقوبة والمكينة من النصارى واختاف في المرتد فقال الشافعي وأحمد بصيرمه اذ مات فمأله المسلمين وقال مالك يكون فناً الا ان قصده يرثه ان يصير ورثته المسلمين فيكون لهم وكذا قال في الزندق وعن أبي يوسف ومحمد ورثته المسلمين وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الرد لورثته المسلمين وبعد الرد لبيت المال وعن بعض التابعين كملقة يستحقه أهل الدين الذي انتقل اليه وعن داود يخص ورثته من أهل الدين الذي انتقل اليه لم يقبل فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حزمها الماوردي واحتج القرطبي في المفهم بلده بقوله تعالى لكل جعلنا شريعة ومنهاجا في مال متعددة وشرائع مختلفة قال وأما ما احتجوا به من قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم فوجد المألة فلا حجة فيه لان الوحدة في القلط وفي المعنى الكثرة لانه اضافته الى مقصد الكثرة كقول القائل أخذ عن علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم قال واحتجوا بقوله قل يا أيها الكافرون الى آخرها والجواب ان الخطاب بذلك وقع لكفار قرى وهم أهل وزن وأما ما أجابوا به عن حديث لا يورث أهل ملتين بان المراسلة الكفر ومله الاسلام فالجواب عنه انه اذا صح في حديث اسامة فردد في حديث غيره واستدل بقوله لا يرث الكافر المسلم على جواز تخصيص عموم الكتاب بالاحاد لان قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحدث المذكور وأجيب بان المنع حصل بالاجماع وخبر الواحد اذا حصل الاجماع على وفقه كان التخصيص بالاجماع لا ينظر فقط (قلت) لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به الى جواب وقد قال بعض الخذاق طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فتعادلان ثم يترجح الخاص بان العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه (قوله) باب ميراث العبد النصارى والمكاتب النصارى كذا لاكثر بغير حديث ولا يفي ذرعن المشتري والكشتم في باب من ادعى أخا أو ابن أخ لم يذكروا حديثنا ثم قال عن الثلاثة باب ميراث العبد النصارى والمكاتب النصارى ولم يذكروا كذا يضافه حديثنا ثم قال عنهم باب انهم من اتنى من ولده وذكر قصة سعد وعبد بن زعفة جقرى ابن بطلان وابن التين على حذف باب من اتنى من ولده وجعل قصة ابن زعفة لباب من ادعى أخا لم يذكروا في باب ميراث العبد حديثنا على ما وقع عند الأكثر وأما الاجماع على فلم يقع عنده باب ميراث العبد النصارى بل وقع عنده باب انهم من اتنى من ولده وقال ذكره بلا حديث ثم قال باب

باب من ادعى أخاً أو ابن
 أخ
 باب ميراث العبد النصارى
 والمكاتب النصارى

من ادعى أخا أو ابن أخ وذكر قصة عبد بن زععة ووقع عند أبي نعيم باب ميراث النصارى ومن اتقى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ وهذا كله راجع إلى رواية الثوري عن البخاري وأما النسبي فوقع عنده باب ميراث العبد النصارى والمكاتب النصارى وقال لم يكتب فيه حديثا وفي عقبه باب من اتقى من ولده ومن ادعى أخا أو ابن أخ وذكر قصة ابن زععة فتلخص لنا من هذا كله أن الأئمة كثر جمعوا واقصة ابن زععة لترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه وأما الترجمة فنسقت أحداهما عند بعض وثبتت عند بعض قال ابن بطلان لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ومذهب العلماء أن العبد النصارى إذا مات قاله لسيده بالرق لأن ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكا مستقرا من الورث عنه وعن ابن سيرين حاله ليت المال وليس للسيد شيء لا اختلاف بينهما وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كآته أو كان في ماله وفاء لباقي كآته أخذ ذلك في كآته فافضل فهو ليت المال (قلت) وفي مسألة المكاتب خلاف بنشأ من الخلاف فمن أدى بعض كآته هل يعق منعه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء وقدمضى الكلام على ذلك في كتاب العتق وقال ابن المنير يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كان يقال باخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حينما كيف لا ياخذهم ميتا ويحتمل أن يقال لا ياخذهم لعموم لا يرث المسلم الكافر والأول أوجه (قلت) وتوجه ما تقدمه جرى الكرماني على ما وقع عند أبي نعيم فقال هاهنا ثلاث تراجم متوالية والحديث ظاهر للثلاثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ قال وهذا يؤيد بما ذكرنا أن البخاري شجى أبوابا وأراد أن يلقبها بالأحاديث فلم يثقف له اتمام ذلك وكان أخى بين كل ترجمة يضاف ضم النقلة بعض ذلك إلى بعض (قلت) ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصارى والمكاتب النصارى كان مضى وما إلى لا يرث المسلم الكافر الخ وليس بعد ذلك ما يشكل الترجمة من اتقى من ولده وما لسماع على سياق أبي ذر وسأذكر في الباب الذي يليه (تكميل) لم يذكر البخاري ميراث النصارى إذا اعتقه المسلم وقد حكى فيما بين التين غالية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز والثلث والشافعي هو كلولى المسلم إذا كانت له ورثة والأقوال لسيده وقبل برته الولد خاصة وقبل الولد والوالدة خاصة وقبل هما والأخوة وقبل هم والعصبة وقبل ماله والنوى رحمه وقبل ليت المال فأوقبل بوقف فن ادعاه من النصارى كان له انتهى لمخاضا وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحاحه واختلف في عكسه فالجمهور أن الكافر إذا اعتق مسلما لا يرثه بالولاء وعن أحمد رواية أنه برته ونقل مثله عن علي وأما ما أخرج النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر فروا لا يرث المسلم النصارى إلا أن يكون عبده وأمه أو أبه إن حرم تبذل أبي الزبير وهو مرود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر أفلاجة فيمكن كل من المسلمين لأنه ظاهر في الموقوف **قوله** باب **أثم من اتقى من ولده** أو رده حديث عائشة في قصة مختامة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زععة وقد مضى شرحه مستوفي في باب الولد للفراس وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وإن الذي سلمه على أبي وقاص أخاه باخذ ولدا وليدة زععة خشيعة

«باب أثم من اتقى من ولده» حديث عائشة بن سعيد حديث الثابت عن ابن شهاب عن عمرو عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زععة في غلام فقال سعد هذا لرسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد لي أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد ابن زععة هذا أخي لرسول الله ولدي ففراش أبي من وليده فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبها يتابعه فقال هو لك يا عبد بن زععة الولد للفراس وللعاهر الحجر واحتجى منه بأسودة بنت زععة قالت فلم يرسود بعد

٦٧٦٥

٢٥

حكمة

٩٦٥٨٤

٦٧٧٠
موت
نحلة

٦٦٥٨١

* (باب القاتل) حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا الليث
عن ابن شهاب عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها قالت
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل على مسرورا
تبرق أسارى وجهه فقال
ألم ترى إلى مجز ز قتل أنفا
الزبد بن حارثة وأسامة
ابن زيد فقال ان هذا الاقدام
بعضها من بعض * حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان
عن الزهري عن عروة عن
عائشة قالت دخل على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات يوم وهو مسرور
فقال يا عائشة ألم ترى أن
مجزز المدلج دخل على
فراى أسامة وزيد وعليهما
قطعة قد غطيا رؤسهما
وبدت أقدامهما فقال ان
هذه الاقدام بعضها من
بعض

٦٧٧١

ع

نحلة

٦٦٤٢٣

حظي منها لها وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يبق لفظه بل أحال به على رواية ورقاء
عن أبي الزناد وقد ذكرت ما ذهبت إلى ترجمته سليمان ثم ترجم القهني في القضاء والتدبره والحكم
بالاستدلال ثم ساقه من طريق يسه بن نعل عن أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث مختصرا وقال في آخره
فقال سليمان يعني للكبرى لو كان استلزم ترص ان يقطع **(قوله)** هو القاتل هو
الذي يعرف الشبه ويميز الأثرى بذلك لانه يفتوا الاشياء أي بغيرها فكأنه مقول من القاتل
قال الأصمعي هو الذي يفتوا الأثرى ويقتافه قفوا وقيافة الجمع القافة كذا وقع في الفريسين
والنهاية **(قوله)** في الطريق الثانية عن الزهري في رواية الجدي عن سفيان حدثنا الزهري
أخرجه أبو نعيم **(قوله)** دخل على مسرورا تبرق أسارى وجهه تقدم شرحه في صفة النبي
صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فقال ألم ترى إلى مجز في الرواية التي بعدها ألم ترى إلى مجز والمرا من
الرؤية هنا الأخبار والعلم ومضى في مناقب يدم من طريق ابن عينة عن الزهري ألم تسمي ما قال
المدلج ومضى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري يفظ دخل
على قاتل الحديث وفيه فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره عائشة ولهم من
طريق معمر وابن جريج عن الزهري وكان مجز قاتلا ومجز بنضم الميم وكسر الراء التمسلة
وكنى قتها وبعد هازاي أخرى هذا هو المشهور ومنهم من قال يسكون الحاء المهمل وكسر الراء
ثم زاي وهو ابن الأعور بن جعدة المدلج نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة وكانت
القافة فقيم من بني أسد والعرب تعترف لهم بذلك وليس ذلك خاصهم على الصحيح وقد أخرج
يزيد بن هرون في الفرائض بسند صحيح إلى سعد بن المسيب ان عمر كان قاتلا أوردته قصته وعمر
قرئ ليس مدلجا ولا أسدا ولا أسد قرئ ولا أسد خزيمة ومجزز المدكور هو والعلقمة بن مجز
الماضي ذكره في باب سرية عبد الله بن حذافة من المغازي وذكر مصعب ابن برة والواقدي انه
سمى مجزز لانه كان اذا أخذ أسرا في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه وهذا يدفع فتح الزاي الأولى من
اسمه وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز لكن لم أر من ذكره وكان مجززا عارفا بالقافة وذكره ابن نونس
فحين شهد فتح مصر وقال لأعلمه رواية **(قوله)** نظرا تها بالمعجزوا القصير أرى قريبا وأقرب
وقت **(قوله)** إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد في الرواية التي بعدها دخل على فرأى أسامة بن زيد
وزيد وعليهما قطعة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما في رواية إبراهيم بن سعد وأسامة بن زيد
مضطجعا وفي هذه الرواية دفع توهم من يقول لعله ملأها بذلك للمعجز من كونهما كانوا يطعنون
في أسامة **(قوله)** بعضهم من بعض في رواية الكشمي من لمن بعض قال أبو داود نقل أحمد بن صالح
عن أهل النسب انهم كانوا في الجاهلية يقدحون في الكشمي من لمن بعض قال أبو داود نقل أحمد بن صالح
وكان أبوه زيد أيضا من القطن فلما قال القاتل ما قال مع اختلاف اللون سر إلى النبي صلى الله
عليه وسلم بذلك لكونه كآلهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك وقد أخرج عبد الرزاق من
طريق ابن سيرين ان ام أسامة وهي أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت سودا فلذلك
جاء أسامة أسودا وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب ان ام أيمن كانت حبشية وصوفة لعبد الله
والد النبي صلى الله عليه وسلم وقال كانت من سبي الحبشة الذين قد تموا من الفيل فصار لعبد
المطلب فوهبها العبد لله وتزوجت قبل زيد عبد الحبشي فولدت له أيمن فكثبت به واشتهرت

بذلك وكان يقال لها أم الطبايع وقد تقدم لها ذلك في أواخر الهمة قال عباس لو صم إن أم أين
 كانت سوداء لم شكر واسودادها أسامة لأن السوداء قد تلدن الأبيض أسود (قلت)
 يحتمل أنها كانت صافية فبأن أسامة شديداً السوداء وقع الانكار لذلك وفي الحديث جواز
 الثمادة على المتقبة والاكتفاء بجمع قهتان غير رؤية الوجه وجواز اضطجاع الرجل مع ولده
 في شعار واحد وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة وسروا إلحاقكم بظهور
 الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى وقد قدم في باب إذا عرض بني الولد من كتاب العان
 حديث أبي هريرة في قصة الذي قال إن امرأتي ولدت غلاماً أسود وفيه قول النبي صلى الله عليه
 وسلم لعنه نزع عرق ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق * (تنبيه) * وجه ادخال هذا الحديث
 في كتاب القرائن الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله فان من اعتبر قوله فعمل به لم ينه
 حصول التوارث بين الملق والملقى به * (خاتمة) * اشتمل كتاب القرائن من الاحاديث المرفوعة
 على ثلاثة وأربعين حديثاً المعلق منها حديث تميم الداري فحين أسلم على يديه رجل والبقية
 موصولة والمكر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها
 سوى حديث أبي هريرة في الجنتين غرة وحديث ابن عباس في الحقوق القرائن بأهلها وأما حديث
 معاذ في ثوبت الاخت والبن وحديث ابن مسعود في ثوبت بنت الابن وحديث في السائبة
 وحديث تميم الداري المعلق فانفراد البخاري بنحو ما هو فيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم
 أربعة وعشرون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الحدود)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الحدود)

(باب ما يحذر من الحدود)

جمع حدود المذكورة في هذا الزنا والمجر والسرقه وقد حصر بعض العلماء ما قيل في وجوب
 الحد في سبعة عشر شيئاً فمن المتفق عليه الردة والحراية ما لم يقبل القدرة والزنا والقذف به
 وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقه ومن يختلف فيه جدارية وشرب ما يسكر كثيره من
 غير الخمر والقذف بغير الزنا والتعرض بالقذف والواط ولو بين محل له تكليفها واثبات البهيمه
 والسحاق وتكسين المرأة القرد وغيره من الدواب وطها والسحر وترك الصلاة تكسلا
 والقطر في رمضان وهذا كله خارج عما تشرع فيه المقاتلة كالزكوة وقوم الزكوة ونصبو التلث
 الحرب وأهل الخدمة ما يجز بين شيئين ففنع اختلاطهما وحداد ما يميزها وحد الشيء وصفه
 المحيطه المميزه عن غيره وصحت عقوبة الزاني ونحوه حد الكونهات متعمه المعادة ولكونها
 مقدرة من الشارع وللأشارة الى المنع سمي البواب حداداً قال الراغب وتطلق الحدود ويراد بها
 نفس المعاصي كقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها على فعل فيه شيء مقدور منه ومنه
 حدود الله فقد ظلم نفسه وكانها المفاصل بين الحلال والحرام سميت حدوداً فيها ما جرح
 فله ومنه ما جرح من الزيادة عليه والنقصان منه وأما قوله تعالى أن الذين يجادلون الله ورسوله
 فهم من المانعة ويحتمل أن يراد استعمال الحديد اشارة الى المقاتلة وذكر السبله في رواية
 أني رأيت على كتاب (قوله) باب ما يحذر من الحدود كذا المسمى ولم

بذكره حديثا ولغيره وما يحذر عطا على الحدود وفي رواية التقي جعل السهلة بين الكتاب
والباب ثم قال لا يشرب الخمر وقال ابن عباس الخ **(قوله ما)** الزنا وشرب الخمر
أي التحذير من تقاطع ما ثبت هذا المستعمل وحده **(قوله وقال ابن عباس)** نزع منه نور الإيمان
في الزنا وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي شيبة قال كان ابن
عباس يدعو عليه غلاما غلاما فقول الآخرة جلا ما من عبد ربي إلا نزع الله منه نور الإيمان
وقد روى مرفوعا آخر جهأوه جعفر الطاهري من طريق جهماد عن ابن عباس سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول من نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يرد إليه رده وله شاهد من
حديث أبي هريرة عند أبي داود **(قوله عن أبي بكر بن عبد الرحمن)** أي ابن الحر بن هشام
الخزوي ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه حديثي عقيل بن خالد قال قال
ابن شهاب أخيرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحر بن هشام **(قوله لا يربي حتى يربي وهو مؤمن)**
قيدني الإيمان بحالة ارتكابه لها ومقتضاه أنه لا يستر بعد فراغه هذا هو الظاهر
ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك أنما هو إذا أفلح الإفلاق الملكي وأما لو فرغ وهو مصر على ترك
المعصية فهو كالمرتكب فيجب أن يربي الإيمان عنه يستقر ويؤيده ما وقع في بعض طرقه كما سأتى
في الخمار بين من قول ابن عباس فإن تاب عاد إليه ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير
ابن مطعم عن ابن عباس قال لا يربي حتى يربي وهو مؤمن فإذا زال جمع الله الإيمان ليس إذا
تاب منه ولكن إذا نزع العمل به ويؤيده أن المصر وإن كان الله مستورا لكن ليس الله كمن
بشر النعل كالسرقة مثلا **(قوله ولا يشرب الخمر حتى يشرب وهو مؤمن)** في الرواية الماضية في
الأثرية ولا يشربها ولم يذكر اسم القاعل من الشرب كاذكره في الزنا والسرقة وقد تقدم الكلام
على ذلك في كتاب الأثرية قال ابن مالك فيه جواز حذف القاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير
ولا يشرب الشارب الخمر الخ ولا يرجع الضمير إلى الزاني لثلاث خصص به بل هو عام في حق كل من
شرب وكذا القول في لا يسكر ولا يقتل وفي لا يفلح ونظر حذف القاعل بعد التي قراءة
هشام ولا يحسن الذين قلنا في سبيل الله بفتح الباء التماسية وله أي لا يحسن حسب **(قوله ولا)**
ينتهي بهية) يضم النون هو المال المنهوب والمراد به الماخوذ جهراتها ووقع في رواية هشام عند
أحمد والذي نفس محمد بسده لا ينتهي أحد كم بهية الحديث وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين
فأنهم ينظرون إلى من فيهمهم ولا يقدر على دفعه ولو تضرعوا إليه ويحتمل أن يكون كناية عن
عدم التستر بذلك فكأن صفة لازمة للتهب بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية
والإنتهاب أشد لبقية من مزيد الجراعة وعدم المبالاة وزاد في رواية توين بن يزيد عن ابن شهاب
التي يأتي التسمية عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين لها ولها
وصفها بقوله يرفع الناس إليه فيها أبصارهم ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين
وغيرهما بالسين المحبة وقد جاء بعض رواة مسلم بالمهمله وكذا نقل عن إبراهيم الحارثي وهي ترجع
إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح **(قوله يرفع الناس الخ)** هكذا وقع تقييده بذلك في التهمة
دون السرقة **(قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى)**
الله عليه وسلم عنه إلا التهمة) هو موصول بالسند المذكور وقد أخرج مسلم من طريق شعيب بن

«باب الزنا وشرب الخمر»
تغ وقال ابن عباس ينزع منه
نور الإيمان في الزنا * حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث عن
عقيل عن ابن شهاب عن أبي
بكر بن عبد الرحمن عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يربي
الزاني حتى يربي وهو مؤمن
ولا يشرب الخمر حتى يشرب
وهو مؤمن ولا يسكر حتى
يسكر وهو مؤمن ولا ينتهب
نهبه يرفع الناس إليه فيها
أبصارهم وهو مؤمن * وعن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم عنه إلا التهمة

٦٧٧٢
٢ من في
حالة
١٤٨٦٢
١٢٢٠٩
١٥٢١٨

(٢) قوله على أن لا يسرقوا
في نسخة أن لا يسرقوا
غير اه صحيحه

اللبس بلفظ قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأوسلة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة وقدم في الأثرية من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة فذكره مرفوعاً وقال بعده قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يصده عن أبي هريرة ثم يقول كان أبو بكر يلقى معهم ولا ينتهب سمعة ذات شرف والباقي نحو الذي هنا وتقدم في كتاب الأثرية أن مسلماً أخرجه من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثتهم عن أبي هريرة وسأله مسأفاً واحداً من غير تفصيل قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله وكان أبو هريرة يلقى معهم ولا ينتهب يوهم أنه موقوف على أبي هريرة وقد روي ما يؤيد في مستدرج على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم خبة الحديث فصرح برفعها انتهى وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال مثل حديث الزهري لكن قال برفع اليه المؤمنون أعينهم فيها الحديث قال وزادوا بقل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن قالوا كم أبكم ومساق في المحاربين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة ولا يقتل وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأثرية وأستوعبه هنا إنشاء الله تعالى قال الطبري اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث وأكثر بعضهم أن يكون صلى الله عليه وسلم قاله ثم ذكر الاختلاف في تأويله ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحديث في الزنا على أنهما مختلفتان في حق الحر المحسن والحر الكافر في حق العبد ولو كان المراد بـ في الإيمان ثبوت الكفر لاستوفى العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء فحملنا كان الواجب فيمن العقوبة مختلفة لعل على أن من ترك ذلك ليس بكافر حقيقة وقال النووي اختلف العلماء في معنى هذا الحديث والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كمال الإيمان هذا من الالتقاط التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم لا مانع ولا مال لا ماني ولا عيش لا عيش الأثرة وانحنا وأولناه حديث أبي ذر من قال لا اله الا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق وحديث عبادة الصحيح المشهور أنهم تابعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على (٢) أن لا يسرقوا ولا يزنا الحديث وفي آخره من فعل شيامن ذلك فهو قريب في النسيان وهو ككفارته ومن لم يعاقب فهو إلى الله إنشاء عفا عنه وإن شاء عذبه فهذا مع قول الله عز وجل أن الله لا يضر أن يشرك به غيره ولا يضر ما دون ذلك من يشاء مع إجماع أهل السنة على أن من ترك الكبار لا يتكفر إلا بالشرك يضطر إلى تأويل الحديث وتطاوله وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيراً قال وتأوله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بقرينه وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به وأولاه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سابق وزان وفاجر وفاسق وعن ابن عباس ينزع منه نور الإيمان وفيه حديث مرفوع وعن المهاجرات تنزع منه بصيرته في طاعة الله وعن الزهري أنه من المشرك الذي تؤمن به وتغتر بكلمائه ولا تهمض تناوله قال وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته قال وقيل في معناه غير ما ذكرته بحاليس بظاهر بل

بعضها غلط قدر كتبها انتهى لمخاض وقد ورد في تأويله بالمستحيل حديث مرفوع عن علي بن عبد
الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه فن الاقوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري
من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه أخبر بعض النسي والمعي لابين مؤمن
ولا يسرق مؤمن وقال الخطابي كان بعضهم يرويه ولا ينسب بكسر الباء على معنى النسي
والمعي المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يثق للتيسيد انظر
فائدة فان الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس محتصا بالمؤمنين (قلت) وفي هذا الرد نظر
واضح لمن تأمله فانما أن يكون بذلك منافقا اتفاق معصية لاتفاق كفر حكمه ابن بطال
عن الأوزاعي وقدم في كتاب الإيمان أول الكتاب فانها ان معنى نبي كونه مؤمنا انه
شابه الكافر في عمله ووقع التشبه انتمشله في جوارفته في تلك الحالة فكيف عن المعصية
ولو أدى الى قتله فانه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرا فانفتت فائدة الإيمان في حقه ما لتسبه الى
زوال عصيته في تلك الحالة وهذا يقوى ما تقدم من التيسيد بحالة التلبس بالمعصية رابعها معنى
قوله ليس يؤمن أي ليس بمحتضر في حالة تلبسه بالكبرية جلال من آمن به فهو كتابه عن العقلة
التي جلبها له غلبة الشهوة وغيره من هذا ابن الجوزي بقوله فان المعصية تذهله عن مرادات
الإيمان وهو تصديق القلب فكل ما نسي من صدقه قال ذلك في تفسيره زرع نورا الإيمان ولعل
هذا مراد الهلب خامسها معنى في الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لان الإيمان مشتق
من الأمان سادسها ان المراد به الزجر والتنبه ولا يرد ظاهره وقد أشار الى ذلك الطبري فقال
يجوز أن يكون من باب التعليل والتشديد كقوله تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالين يعني
ان هذه النصل ليست من صفات المؤمن لانها منافية لحاله فلا ينبغي ان تصف بها صاحبها
انه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبرية فاذا فارقها عاد الى الله وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن
عباس كما سألني في باب اثم الزنا من كتاب المحار من عن عكرمة بنحو حديث الباب قال عكرمة
قلت لابن عباس كيف يترجعه الله الإيمان قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما فاذا تاب
عاد الى الله هكذا وشبك بين أصابعه وجامثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسنده صحيح
من طريق سفيان بن عيينة المصنف أنه سمع أبا هريرة رفرقه اذا نفي الرجل من الإيمان فكان عليه
كالظلة فاذا أفلح رجع اليه الإيمان وأخرج الحاكم من طريق ابن خزيمة انه سمع أبا هريرة يقول
من زنى وأشرب الخمر زرع الله منه الإيمان كما يخلع الانسان القميص من رأسه وأخرج
الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفرقه من زنى خرج منه الإيمان فان تاب
تاب الله عليه وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة مثل الإيمان مثل شخص يبتلى أنت
مدرعته ان تلبس به يبتلى أنت فليس له اذ نزعته قال ابن بطال ويان ذلك ان الإيمان هو
التصديق غير أن التصديق معنيين أحدهما قول والاخر عمل فاذا ركب المصدق كبرية فارق
اسم الإيمان فاذا كف عنها عاد الى الاسم لانه في حال كفره عن الكبرية محتجب بلسانه ولسانه
مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان (قلت) وهذا القول قد يلاقي ما أشار اليه التووي
فما نقله عن ابن عباس يترجعه نورا الإيمان لانه يحمل منه على ان المراد في هذه الاحاديث
نورا الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وغمرته وهو الصل بقتضاه ويمكن رد هذا

القول الى القول الذي رجحه التوروي فقد قال ابن بطال في آخر كلامه سماعا للطبري الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الايمان الذي هو بمعنى المدح الى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال له فاسق مثلا ولا خلاف انه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة قالوا ائله عنه حينئذ اسم الايمان بالاطلاق والثابت له اسم الايمان بالتقييد فيقال هو صدق بالله ورسوله لفظا واعتقادا لاعلا ومن ذلك الكف عن المحرمات وأظن ابن بطال تلقى ذلك من ابن حزم فانه قال المعتمد عليه عند أهل السنة ان الايمان اعتقاد القلب ونطق باللسان وعمل بالحوارج وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يحتل اعتقاده ولا نطقه بل اختار طاعته فقط فليس بمؤمن بمعنى انه ليس بمطيع فعنى بقى الايمان محمول على الانذار بزواله من اعتنا ذلك لانه يغشى عليه ان يقضى به الى الكفر وهو ككوله ومن يرتع حول الحى الحديث اشار الى الخطأ في وقد أشار المازري الى ان القول المصحح هنا مبني على قول من يرى ان الطاعات تسمى ايمانا والعجيب من التوروي كيف جزم بان في التأويل المتقول عن ابن عباس حديثا مرفوعا ثم صحح غيره فلم يطلع على صحته وقد قدمت انه يمكن رده الى القول الذي صححه قال الطبري يحتمل أن يكون الذي نقص من ايمان المذكور الحيا وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور وقد عني ان الحيا من الايمان فيكون التقدير لا يرى حين يرتفع وهو يستحي من الله لانه لو استحي منه وهو يعرف الله شاهد حيا لم يرتكب ذلك والى ذلك تصحح إشارة ابن عباس تشبيك أصابعه ثم اخراجها منها ثم اعادتها اليها ويعضده حديث من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى انتهى وبما حصل مما اجتمع لنا من الاقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشرة ولا خارجا عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة وقد أشيرت الى ان بعض الاقوال المنسوبة لاهل السنة يمكن رد بعضها الى بعض قال المازري هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة ان من ترك الكبرياء كفر بخلاف في النار اذا مات من غير توبة وكذا قول المعتزلة انه فاسق بخلاف في النار فان الطوائف المذكورة تنفقوا بوجه هذا الحديث وشبهه واذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم قال القاضي عياض أشار بعض العلماء الى ان في هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها فتنبيه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام وبالخروج على جميع ما يصدر عن الله تعالى وبوجوب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاء الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيههم والحياء منهم وعلى جميع الدنيا من غرورها وقال القرطبي بعد ان ذكره ملخصا وهذا لا يمتنع الا مع المسامحة والاولى ان يقال ان الحديث يتضمن التعريض من ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المفاسد وأضدادها من أصول المصالح وهي استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى الى اختلال العقل وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه في ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير فيخرج (قلت) وأشار بذلك الى ان عموم ما ذكره الاول يشمل الكفار والصغار وليس الصغار مراما هذه لانها تنكف باحتساب الكفار فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذي في هذا الحديث وفي الحديث من القوا ثمان من زنا دخل في هذا الوعيد سواء كان يكرأ أو محصنا وسواء كان المرفيها أجنبية أو محرما ولا شك انه في حق الحرم

٦٧٧٢
م وس في
تحفة
١٢٥٢

«(باب ما جاء في ضرب شارب
الخمر)» حدثنا حفص بن
عمر حدثنا هشام عن قتادة
عن أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم ح وحديث آدم
حدثنا شعبة حدثنا قتادة
عن أنس بن مالك رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم ضرب في الخمر بالجر يد
تحفة والنعال بوجد أبو بكر
أربعين

١٢٥٣
(٣) قوله ولم يسق المتن
وتحول إلى طريق هشام
المجلد هـ روايته في
شعبة التي شرح عليها
والاقتصاص الصحيح التي يابينا
لم يسق المتن في طريق هشام
وتحول إلى طريق شعبة
كأنه بالهامش حرر أم
مصححه

أخفش ومن المتروك أعظم ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزمان للسر المحرم وكذا التقبيل
والنظر لانهما وان سميت في عرف الشرع زنا فلا تدخل في ذلك لانهم الصغار كما تقدم تقريره
في تفسير المصنف ان من سرق قليلا أو كثيرا وكذا من انتهب منه دخل في الوعيد وفيه نظره قد
شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضا في كون القصب كبيرة ان يكون المقصوب نصيبا
وكذا في السرقة وان كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما شتهر أن وجوب القطع فيها متوقف
على وجود النصاب وان كان سرقة ما دون النصاب حراما وفي الحديث تعظيم شأن أخذ حق
الغير بغير حق لانه صلى الله عليه وسلم أقسم عليه ولا يقسم الا على ارادة كما كذا القسم عليه وفيه
ان من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيرا أم قليلا لان شرب القليل
من الخمر معدود من الكبائر وان كان ما يترتب على الشرب من الخسار من الخسار لا يشكل في شيء من
أخفش من شرب ما لا يتغير به العقل وعلى القول الذي رجحه الذوري لا يشكل في شيء من
ذلك لان نقص الكمال من أثب بعضها أقوى من بعض واستدل بمن قال ان الانتهاج كله حرام
حتى فيما أذن مالكة كالنثار في العرس ولكن صرح الحسن والخفي وقاتلة فمأخرجه ابن
المنذر عنهم بان شرط التحريم ان يكون غير اذن المالك وقال أبو عبيدة هو كما قالوا أو ما للثبته
المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرض تساويهم وأما بقية التساوي فإذا كان
القرى منهم يغلب الضعيف ولم تغلب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينهي إلى التحريم
وقد صرح المالكية والشافعية والجوهو وبكر اهتبه ومن كرهه من الصحابة أبو مسعود البدرى
ومن التابعين الخفي وعكرمة قال ابن المنذر ولم يكرهه من الجوهو المذكور بل لكون الإخذ
في مثل ذلك اغلظ لمن فيه فضل قوة أو قلة حياء واحتج الحنفية ومن وافقهم به صلى الله
عليه وسلم قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال في البدن التي فخرها من شاة اقتطع واحجبوا أيضا بحدوث ما ذكره انما
نهيتمكم عن نهي المساكين فالأمر من ذلك الحديث وهو حديث ضعيف في سندته ضعف
وانقطاع قال ابن المنذر هي حجة قوية في جواز أخذ ما يترقى العرس ونحوه لان المسح لهم قد علم
اختلاف حالهم في الإخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي فخرها
وليس فيها معنى الا وهو موجود في النثار (قلت) بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون
لهم فانهم كانوا الغاية في الورع والانصاف وليس غيرهم في ذلك مثلهم (قوله) ما جاء
في ضرب شارب الخمر أي خلا قلن قال يعين الحديث ان الاختلاف في كسبه وقد تقدم
الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقته وهي هل هي مستتقة وهل يجوز تذكرها
في أول كتاب الاشارة (قوله) عن قتادة عن أنس في رواية لمسلم والنسائي سمعت أنسا أخرجاها
من طريق خالد بن الحارث عن شعبة وهو يدل على ان رواية شعبة عن شعبة بزيادة الحسن بن
قتادة وأنس التي أخرجهما النسائي من المزني في متصل الاسانيد (قوله) ان النبي صلى الله عليه
وسلم كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول (٣) إلى طريق هشام عن قتادة فساق
المتن على لفظه وقد ذكره في الباب الا ترى بعد باب عن شيخ أخر عن هشام بهذا اللفظ وأما لفظ
شعبة فخرجه البيهقي في الاختلافات من طريق جعفر بن محمد القلاسي عن آدم شيخ البخاري

فيه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل شرب الخمر فضر به بجر يدتين نحو من أربعين
ثم صنع أبو بصير مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف
الحدود دغاثون ففعله عمر ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله نحو من أربعين وأخرجه مسلم
والتسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم الإبهة قال ففعله أبو بكر
فلما كان عمر أتى في خلافته استشار الناس فقال عبد الرحمن يعني ابن عوف أخف الحدود
ثمانون فأمر به عمر ووقع لبعض رواة مسلم أخف الحدود ثمانين قال ابن دقيق العيد فيه حذف
عامل النسب والتقدير جعله وتعبه الفا كهي فقال هذا بعداً وبالطو كانه صدر عن غير
تأمل لقوا بعد العري يتولوا المرام المتكلم اذ لا يجوز أن يوجد الناس الذين يدين على تقدير جعلهم
لأن عمر ادعى عبد الرحمن الأخبار بأخف الحدود لا الأمر بذلك فالذي يظهر أن راوي النسب هوهم
واحتمال توجيهه أولى من ارتكاب ما لا يجوز لفظاً ولا معنى ورد عليه تلمذه ابن مرقوق
بان عبد الرحمن مستشار والمستشار رسول والمستشير سائل ولا يستعد أن يكون المستشار
أمرأ قال والمثال الذي مثل به غيره مطابق (قلت) بل هو مطابق لما اتفاهه ابن عبد الرحمن قصد
الاخبار فقط والحق انه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس وأقرب التقدير أخف الحدود أحد
ثمانين أو أحد أخف الحدود ثمانين فنصهما وأعرب ابن الخطار صاحب التووي في شرح
العمدة فقل عن بعض العلماء انه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع واعر به مبتداً وخبرها
قال ولا أعلمه مستقولا رواية كذا قال والرواية بذلك ثمانية والاولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً
من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الرف
والقري قال ماترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف أرى ان يجعلها كأخف الحدود قال
فجلده عمر ثمانين فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى ان يجعلها وأداة التنجئة
وأخرجه التسائي من طريق يزيد بن هرون عن شعبة فضر به بالرجال نحو من أربعين ثم أتى به أبو
بكر فصنع به مثل ذلك ورواه همام عن قتادة بلفظ فأمر قرياً من عشرين رجلاً فجلده كل رجل
جلدين بالجر يدو التعال أخرجه أحمد والبيهقي وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وان
جله الضربات كانت نحو أربعين لانه جلد بجر يدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب
به بعض الناس ورواه سعد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ جلد بالجر يدو التعال أربعين علقه
أبو داود بسند صحيح ورواه البيهقي وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ كان
يضرب في الخمر مثله وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تعريض الحصص ولم يصرح
بالحديث منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم التذري ثم كرمعي ضيع عمر فقط
في حديث السائب في الباب الثالث وسأقي بسط ذلك في «تسمية» الرجل المذكور ثم أقف
على اسمه صريحاً لكن سأذكر في باب ما يكره من لعن الشارب ما يترد عليه انه النعمان (قوله)
باب من أمر بضرب الخلفي البيت يعني خلا قلن قال لا يضرب المحقرس وقدره عن
عمر في قصة ولده أبي شحمة لما ضرب بعصر فخذه عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه
وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهرًا روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه
عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولاً وجهوا أهل العلم على الاكتفاء وحملوا صنيع عمر على

«(باب من أمر بضرب الخلفي
في البيت)»

٦٧٧٤

عن

كحلة

٩٩٠٧

حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث قال جئنا بالنعيمان أو بابن النعيمان شارباً فامر النبي صلى الله عليه وسلم من كان البيت أن يضربوه قال فضربوه فكتفتم أتما فبين ضربه بالنعال * (باب الضرب بالجريد والنعال) * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنعيمان أو بابن نعيمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال وكنتم فبين ضربه

٦٧٧٥

عن

كحلة

٩٩٠٧

المالعة في تأنيب ولده لأن إقامة الحد لا تصح إلا بهرا (قوله عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي وأيوب هو السخيتي وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبد الله وقد سمى في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب (قوله عن عقبة بن الحرث) أي ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد حديثي عقبة بن الحرث وقد اتفق هؤلاء على وصله وخالفهم أحمد بن حنبل بن علي فقال عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسلاً أخرجه مسدد عنه (قوله جئنا) كذا لهم على البناء المجهول وقد كُتِبَ في الوالد تسمية الذي أتى به ولم ينسب عليه أحد من صنف في المهمات (قوله بالنعيمان أو بابن النعيمان) في رواية الكشمي في الباب الذي يليه نعيمان بغير ألف ولا همزة في موضعين وقد تقدم التسمية على ذلك في كتاب الوالد وأنه وقع عند الاسماعيلي النعيمان بغير شك فإن الزبير بن بكار وابن مندة أخرجا الحديث من وجهين فبما النعيمان بغير شك وقد كُتِبَ في رواية الزبير بن بكار أن النعيمان صبب الشراب وهذا يعكر على قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان كان رجلاً صالحاً وكان ابن النعمان في شرب الخمر بخلافه الذي صلى الله عليه وسلم وقال في موضع آخر أن ابن النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة وذكر الزبير بن بكار أيضاً أنه كان من أفاضل بني النعمان في حمله ومع نخمة من نوفل والد المسور ومعهم المؤمن عثمان ذكرها الزبير مع نظائرها في كتاب الفسافة والمناجاة وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافه معاوية (قوله شارباً) في رواية وهيب وهو سكران وزاد فشق عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية معلى بن أسد عن وهيب عند النسائي فشق على النبي صلى الله عليه وسلم مشقة شديدة وسأني بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه أن شاء الله تعالى واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكره وبه قال بعض الظاهريين والجمهور على خلافه وأقول الحديث بان المراد ضرب النعيمان في حال سكره وإن ذلك الوصف استقر في حال ضربه وأبدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلاء ليحصل به الردع وفي الحديث تحريم الخمر وجوب الحد على شارحها سواء كان شرب كثيراً أم قليلاً وسواء سكر أم لا (قوله ما) الضرب بالجريد والنعال أي في شرب الخمر وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط بالحد وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية أحدها يجوز بالحد بالسوط ويجوز بالحد باليد والضرب باليد والنعال والسياب ثانياً يتعين الحد ثالثاً يتعين الضرب رابعة الأرجح أنه فعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشترط تخفيف الحد في عهد الصحابة فدل على جوازه وحجة الآخر أن الشافعي قال في الامتداد أقم عليه الحد بالسوط فالتوجب الدينية قد بوي بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط وصرح القاضي حسين بتعين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن النص في القضاء ما يوافقه ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالخمر بدو النعال وأطراف الثياب ثم قال والأصح جوازها بالسوط وشذ من قال هو شرط وهو غلط متبادل لحديث الصحبة (قلت) ووسط بعض المتأخرين فعين السوط للمعز بن وأطراف الثياب والنعال للصفاء ومن

٦٧٧٦
١٢٥٢
حظ

• حدثنا مسلم حدثنا هشام
حدثنا قتادة عن أنس قال
جلد النبي صلى الله عليه وسلم
في الخمر بالمس يد والنعال
وجلدا بكر أربعين • حدثنا
قتيبة حدثنا أوزيرة أنس
عن يزيد بن الهاد عن محمد بن
ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضى الله عنه قال أتى
النبي صلى الله عليه وسلم برجل
قد شرب قال اضربوه قال
أوهرة رضى الله عنه فثا
الضارب بسده والضارب
بشبه فلما
انصرف قال بعض القوم
أخزأ الله قال لا تقولوا
هكذا لا تعينوا عليه
الشیطان

٦٧٧٧
١٤٩٩٩
حظ

عدها هم بحسب ما يليق بهم وهو متجه وتقول ابن دقيق الصديق بعضهم ان معنى قوله فتعوم
اربعين تقديراً أربعين ضربة بعصاً مثلاً لأن المراد عدد معين ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن
ابن أزهراً أن أبابكر سال من حضر ذلك الضرب فقومه اربعين فضرب أبوبكر أربعين قال وهذا
عندي خلاف الظاهر وسعده قوله في الرواية الاخرى جلد في الخمر أربعين (قلت) وسعده التأويل
المذكور ما تقدم من رواية همام في حديث أنس فامر عشر بن رجل فجلده كل رجل جلدة بن
بالجر يد والنعال وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث • الاول حدث عقبة بن الحرث وقد تقدم في
الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجمه • الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضاً في الباب الاول وقوله
فيه جلد تقدم في الباب الاول بلفظ ضرب ولا ساقاة بينهما لان معنى جلدها ضربه فاصاب جلده
وليس المراد به ضرب به الجلد • الثالث حديث أبي هريرة (قوله) أوزيرة أنس يعني ابن عباس
(قوله) عن يزيد بن الهاد (قوله) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن شداد بن الهاد فنسب الى جده
الاعلى وهو وشجعه وشيخه شجعه مندوبون تابعون ووقع في آخر الباب الذي يليه أنس بن عباس
حدثنا ابن الهاد (قوله) عن محمد بن ابراهيم أي ابن الحرث بن خالد التيمي زاد في رواية الطحاوي من
طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم انه حدثه عن أبي سلمة (قوله) عن أبي سلمة هو
ابن عبد الرحمن بن عوف وصرح به في رواية الطحاوي (قوله) أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد
شرب في الرواية التي في الباب الذي يليه بكران وهذا الرجل يحتمل ان يفسر بعبد الله الذي كان
يلقب جماراً المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ويحتمل ان يفسر بابن النعمان والاول
أقرب لان في قصته فقال رجل من القوم اللهم العنه ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة
لكن لفظه قال بعض القوم أخزأ الله ويحتمل ان يكون ثالثاً فان الجواب في حديثي عمر وأبي
هريرة مختلف وأخرج الترمذي بسند صحيح عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم يشوان
فامر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال الحديث ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد
كبار التابعين كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض أماره
عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم • (قوله) قال اضربوه هذا يفسر الرواية الثانية فقال رجل
فامر بضربه ولكن لم يذكر فيها عدداً (قوله) قال بعض القوم في الرواية الثانية فقال رجل
وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب ان كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة جمار كاسانه
(قوله) لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان في الرواية الاخرى لا تكونوا عون الشيطان
على أخيكهم ووجه عنهم الشيطان بذلك ان الشيطان يريد بيزينه له المعصية ان يحصل له الخزي
فاذا دعوا عليه بالزنى فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان ووقع عند أبي داود من طريق ابن
وهب عن حبيب بن شريح وبني أنس وابن الهاد ثلاثهم عن يزيد بن الهاد فتعوم و زاد في آخره
ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه زاد في نفسه أيضاً بعد الضرب ثم قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تصحاب بكتوه وهو أمر بالتبكي وهو مواسم به بقمه فقله وقد فسر في الخبر قوله فأتوا
عليه يقولون له ما أعتبت الله عز وجل ما خشيت الله جل ثناؤه ما استجبت من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم أغسلوه وفي حديث عبد الرحمن بن أزهري عند الشافعي بعد ذكر الضرب ثم قال
عليه الصلاة والسلام بكتوه فبكتوه ثم أغسلوه ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي

بالإبعاد عن رحمة الله كاللعن وسأقي حزن بذلك في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى الحديث الرابع (قوله سفيان) هو التورى وصرح به في رواية مسلم وأبو حنيفة يملتين مقفوح أوله وعبر بن سعيد بالتصغير وأوله بفتح أوله وكسر ثانيته تابعي كبير ثقة قال التورى هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ووقع في الجمع الجعدي سعد بسكون العين وهو غلط ووقع في المذهب وغيره عمر بن سعد بن حذف الباقين ما هو غلط فاحش (قلت) ووقع في بعض النسخ من البخاري كاذب كالجعدي ثم رأيت في نسخة أبي علي الجبائي منسوباً إلى زيد المرزوق قال والصواب سعد وجرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بسكون العين فلهذا سلف الجعدي ووقع للنسائي والعلوي عمر بضم العين وفتح الميم كافي المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعد ووقع عند ابن حزم في النسائي عمرو بفتح أوله وسكون الميم والمخفوف كاذب قال التورى وقد أعل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمرو واسم أبيه ولبست بعله تقدح في روايته وقد عرفه وثقه من صحيح حديثه وقد عرف عمرو بالمدكور وعاش إلى سنة خمس عشرة ومائة (قوله ما كنت لأقيم) اللام لا تأكيد النفي كافي قوله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم (قوله فيموت فاجد) بالصب فيه ما ومعنى أجد من الوجه له معان الثلاث منها هذا الحزن وقوله فيموت سبع عن أقيم وقوله فاجد سبع عن السبب والسبب معاً (قوله الأصاحب الخبر) أي شاربه وهو بالصب ويجوز الرفع والاستئناء منقطع أي لكن أجد من حشاش الخبر إذا مات ومجهول أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد بقاء عليه الحديث الأول من موت شارب الخبر فيكون الاستئناء على هذا متصلاً قاله الطبري (قوله فاته لومات وذية) أي أعطيت ذية لمن يستحق قبضه أو قد جاء مفسراً من طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر بن سعد قال سمعت علياً يقول من أقتنا عليه حداً فله ذية فلا ذية إلا من ضرب بناء في الخبر (قوله لم يسنه) أي لم يسن فيه عدد أمعن في رواية شريك فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً ووقع في رواية الشعبي فأنما هو شيء صفة مناه (تكملة) اتفقوا على أن من مات من الضرب في الحد لأثمان على قاتله إلا في حد النحر فعن علي ما تقدم وقال الشافعي أن ضرب بقدر السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الذية وقيل قدر ثنائة مابين الجلد بالسوط وبغيره والذية في ذلك على عاقلة الإمام وكذلك لومات فيما زاد على الأربعين الحديث الخامس (قوله عن الجعدي) بالجيم والتصغير ويقال الجعدي بفتح أوله ثم سكون وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن زيد في كتاب الطهارة وروى عنه هنا واسطة وهذا السند البخاري في غاية السلاوة ينمو بين التابعي فيه واحداً فكان في حكم السلاطين وإن كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر ومثلهما أخرجه في العلم عن عبيد الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي قال أن البطيل صحابي فيكون في حكم الثلاث لأن ينمو بين الصحابي فيه اثنين وإن كان صحابياً انما رواه عن صحابي آخر وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسمعيل عن الجعدي سمعت السائب يخطي هذا فادخل بن زيد بن خزيمة فيها ما من المزني متصل الأسانيد وأما أن يكون الجعدي مع من السائب وبنه فيزيد ثم ظهر له السبب في ذلك وهو أن رواية الجعدي المذكورة عن السائب مختصرة فكانت مع الحديث تاماً من يزيد عن السائب فحدث

٦٧٧٨

ممن في

حظ

٩٠٢٥٤

حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحرث حدثنا سفيان حدثنا أبو حمزة سمعت عمر ابن سعد النخعي قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فاجدني نفسى الأصاحب الخرفاته لومات وبنه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه حدثنا شريك بن إبراهيم عن الجعدي بن زيد ابن خزيمة عن السائب بن زيد قال

٦٧٧٩

من

حظ

٢٨٠٦

بما جمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد وحدث أيضا بالتمام فذكر الواسطة ويزيد بن خصيفة
 المذكور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب الجده وقبل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن خصيفة
 فكان نسب الى جد أبيه وخصيفة هو ابن يزيد بن غامة أخو السائب بن يزيد بحاي هذا الحديث
 فتكون رواية يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده (قوله) كانوا في الشارب
 فيه اسناد القائل الفعل بصفة الجمع التي يدخل هو فيها محازا لكونه مستورا معهم في أمر ما
 وإن لم يشر هو ذلك الفعل الخاص لأن السائب كان صغيرا جدا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين فيبعد أن يكون شاركا من كان يجالس النبي
 صلى الله عليه وسلم في عهد كرم من شرب الشارب فكان مراده بقوله كانوا الصحابة لكن يحتمل
 أن يحضر مع أبيه أو معه فيشاركونهم في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته (قوله) وأمره
 أبي بكر) بكسر الهمزة وسكون الميم أي خلافته وفي رواية حاتم من زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبي بكر وبعض زمان عمر (قوله) ومصدرا من خلافة عمر) أي جانيا أو ليا (قوله) فتقوم اليه
 بأيدى شاولي النواردين) أي قضاها بهما (قوله) حتى كان آخر امره عمر جلد أربعين) نظايره
 أن التصديق بآراء عمر في الواقع في آخر خلافة عمر وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكونه
 إلى عمر فإنه يدل على أن عمر جلد أربعين كان في وسط أمارته لأن خالد مات في وسط خلافة
 عمر وأما كيد الغاية الأولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى وقد أخرجه النسائي
 لزمان أبي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر فالتقدير فاستمر جلد أربعين والمراد بالغاية الأخرى في قوله
 حتى إذا دعوا تآكيد الغاية الأولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى وقد أخرجه النسائي
 من رواية القبر بن عبد الرحمن عن الجعيد بالنسائي كان وسط أمارته عمر جلد أربعين حتى
 إذا دعوا وهذه الاشكال فيها (قوله) حتى إذا دعوا) بجملة ثم من ثمانين وهو التعبير والمراد
 هنا أنهم ما كانهم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لانه نشأ عنه الفساد (قوله)
 وفسقوا) أي خرجوا عن الطاعة ووقع في رواية للنسائي فلم يشكوا أي دعوا (قوله) جلد
 ثمانين) وقع في مرسل عبيد بن عمر أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه
 نحو حديث السائب وفيه أن عمر جلد أربعين سوطا فلما راهم لا يتناهون جلد ستين سوطا فلما
 راهم لا يتناهون جلد ثمانين سوطا وقال هذا أدنى الحدود وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن
 ابن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد
 السرقة للقطع وحد الفذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عددا وقدمضي من حديث أنس
 في رواية شعبة وغيره بسند ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر
 وأخرج مالك في الموطأ عن ثوربن (٣) يزيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب
 نرى أن يجعله ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتقر جلد عمر في الخمر ثمانين
 وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي بن طريق يحيى بن طلع عن ثوربن عن عمر عن ابن
 عباس مطولا ولفظه أن الشراب كانوا يشربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدي
 والنعال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر لوفدنا لهم
 حدا فتخرجوا نحو ما كانوا يشربون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم جلدهم أربعين حتى توفي ثم

كانوا في الشارب على عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأمره أبي بكر ومصدرا
 من خلافة عمر فتقوم اليه
 بأيدى شاولي النواردين حتى
 كان آخر امره عمر جلد
 أربعين حتى إذا دعوا
 وفسقوا جلد ثمانين

(٣) قوله يزيد في نسخة زيد
 اه محممه

كان عمر جلداهم كذلك حتى أتى برجل فذكركصة وأنه تناول قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعمه وأوان ابن عباس ناظره في ذلك واحتج بقصة الآية وهو قوله تعالى إذا ما اتقوا والذين يرتكبوا مع الله لبساً عتق فقال عمر ماترون فقال علي "فذكركه وزاد بعد قوله وإذا هذى أفترى وعلى المنقري ثمانون جلد فاحمره عمر جلدته عثمانين ولهذا الأثر عن علي "طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن جند بن عبد الرحمن أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن درة أخبره أن أباهم كان يجلد في الخراج أربعين وكان عمر جلد فيه أربعين قال فبعثني خالد بن الوليد إلى عمر فقلت إن الناس قد انهمكوا في الخراج واستحقوا العقوبة فقال عمر إن حوله ماترون قال ووجدت عنده علماً وطيلة والبر وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي "فذكر من رواية ثور الموصولة ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن عكرمة ابن عرس أن الناس في الخراج فقال علي "إن السكران إذا سكر هذى الحديث ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي "قال شرب نفر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت أرى أن تسميتهم فإن تابوا ضربتكم ثمانين ثمانين ولا ضربت أعناقهم لأنهم استجابوا لأمر الله فاستأبهم فتابوا فضر بهم ثمانين ثمانين وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أنس في قصة الشارب الذي ضرب به النبي صلى الله عليه وسلم بثمانين وفيه ما كان عكرمة بن كلب عليه خالد ابن الوليد أن الناس قد انهمكوا في الشرب ويحرقوا العقوبة قال وعنده المهاجرون والأنصار فسألهم واجتمعوا على أن يضربوا ثمانين وقال علي "فذكر مثله وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر بن ابن شهاب قال فرض أبو بكر في الخراج أربعين سوطاً فرض فيها عمر ثمانين قال الطحاوي جاءت الأخبار متواترة عن علي "أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئاً يؤيده قد كرا الأحاديث التي ليس فيها تشديد بعد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحرث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أزهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ففهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجر يد ثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تراباً فرمى به في وجهه وتعقب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عندنا إذا ودوا الناس في هذا الحديث ثم أتى أبو بكر يسكران فتوخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضر به أربعين ثم أتى عكرمة يسكران فضر به أربعين فإنه يدل على أنه وإن لم يكن في الخمر تشديد على عددهم فيها اعتداه أبو بكر حجة على ذلك ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حمزة بن عيسى عن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن جلد جلدته فلما بلغ أربعين قال أسامة جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وجلده عثمان بن عفان وكل ستموهذا أحب إلى من أن فيه الجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس فيها نحو الأربعين والجمع بينهما أن علياً أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلقط التقريب وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لثلاثتها إلا أن المذكورة ولأن راويعا عبد الله بن قيس والمروفي بالذناح بنون وجميع ضعيف وتعقبه البيهقي بأنه حديث

صحيح مخرج في المسانيد والسنن وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه وقد صححه مسلم وتلقاه
 الناس بالقبول وقال ابن عبد البر أنه أثبت شي في هذا الباب قال البيهقي ووجه الحديث أنما تعرف
 بثقة رجاله وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبولهم وتضعيفه الداناح لا يقبل لأن المرح بعد ثبوت
 التعديل لا يقبل إلا مفسرا ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعيفه
 ولا سيما مع ظهور الجمع (قلت) وثق الداناح المذكور بأورعة والنسائي وقد ثبت عن علي في هذه
 القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال
 أخرجه البخاري وهو كما قال وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه أنه جلد عثمانين
 وذكرنا ما قبل في ذلك هناك وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا لأن عليا قال
 وهذا أحب إلي أي جلد أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعر في خلافته عثمانين وبأن ابن أبي
 شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن أحد النبد عثمانين والجواب عن ذلك من وجهين
 أحدهما أنه لا تصح أساسه شي من ذلك عن علي والثاني على تقدير ثبوته فإنه يجوز أن ذلك
 يختلف بحال الشارب وإن حدث الجزل لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين والوجه الثاني
 في جزمه أنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وقد جمع الطحاوي بينهما على آخره وهو الطحاوي
 من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان وأخرج
 الطحاوي أيضا من طريق عروة لم يكن في الوقت المذكور بمراو على تقدير ثبوته فليس في الطريقين
 الطحاوي في هذا الحديث أن عليا جلد عثمانين لأن كل سوط سوطان وتعب بان السند
 الأول منقطع فان أبي جعفر وولده بعد موت علي بأكثر من عشرين سنة وبأن الثاني في سنده ابن
 لهعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور بمراو على تقدير ثبوته فليس في الطريقين
 أن الطريقين أصابا في كل شيء وقال البيهقي يحتمل أن يكون شر به بالطرفين عشرين فأزاد
 بالأربعين ما أجمع من عشرين وعشرين ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر وكل سنة وهذا أحب
 إلينا لأنه لا يقتضي التغير والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد عثمانين فلا
 يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين
 فيلزم من ذلك أن يكون علي ربح ما قبل على ربح ما قبل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وهذا
 لا يظن به قاله البيهقي واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي
 أنه إذا سكر هذى الخ قال فلما اعتد على ذلك على ضرب المثل واستخرج الحديث بطريق
 الاستنطاق دل على أنه لا قوة في عهده من الشارع في ذلك فتكون جزمه بان النبي صلى الله عليه
 وسلم جلد أربعين غلط ما من الراوي إذ لو كان عهده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس
 ولو كان عهده من بعضه من دين الصحابة كهموسا ومن ذكر في ذلك شي مما في غير ذلك وأعله
 وتعب بانه انما يتجه الانكار لو كان المنزع واحدا فاما مع الاختلاف فلا يتجه الانكار ويبان
 ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي المم كانا يعرفون أن الحد أربعين واثمانا ويرى في آخر
 يحصل به الارتداد عن بدعي ما كان مقروا ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرق أنهم
 أحقر والعقوبة وانهم كوا فاقضى رأيهم أن يضفوا إلى الحد المذكور قدره ما أجمدا انشاء
 على جواز دخول القياس في الحد ودقيق كون الكل حدا أو استنبطوا من النص معنى يقتضي

الزيادة في الحد لا نقصان منه أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعزير تخديراً ويحتمل أن يكونوا
من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتداعه فيحتمل أن يكونوا
ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك ف رأى على الرجوع إلى الحد المنصوص
وأعرض عن الزيادة لاتسافسها ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن غرد
وظهرت منه أمارات الاشتغال بالعبور ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن
حمد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره فكان عر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة
جلده أربعين قال وكذلك عثمان جلداً أربعين وعثمان قال المازري لو فهم العباية أن النبي
صلى الله عليه وسلم حد في الجرح حداً معيناً فالوا فيه بال رأى كما يقولوا بال رأى في غيره فدلهم
فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب
المصير إليه وروح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم
اجتهدوا في الحد المعين لما يترتب منه من المخافة التي ذكرها كما سبق تقريره وقد أخرج عبد
الرزاق عن ابن جريج أن أبا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول كان الذي يضر ب الجرح يضر بونه
بأبصارهم ونعا لهم فلما كان عرفه ذلك حتى خشى فجلده أربعين سوطاً فلما رأهم لا يتناهون جعله
ثمانين سوطاً وقال هذا أخف الحدود والجمع بين حديثي عن المصرح بأن النبي صلى الله عليه
وسلم يجلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذکور في هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يسنه بأن يجعل النقي على أنه لم يحد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ويؤيده قوله وإنما
هو شيء مستغناه نحن يشير إلى ما أشار به علي ع وعلى هذا فقوله لو مات لوديته أي في الأربعين
الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ويحتمل أن يكون قوله لم يسنه أي الثمانين لقوله في الرواية
الأخرى وإنما هو شيء مستغناه فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً
واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان
الأمر عليه أولاً ولما فرجع إلى ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين قات المضروب وداء العلة
المذكورة فيحتمل أن يكون الضمير في قوله لم يسنه لصفة الضرب وكونها بسوط الحد إلى
يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي
وقال ابن حزم أي يضالوا عن غيره على من العباية في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون
لوجوب جل أحدهما على غير ما جل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوته فهمه وإذا
تعارض خبر عمار بن سعيد وخبر أبي ساسان بخبر أبي ساسان وأولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع
الحديث عن علي وخبر غيره موقوف على علي وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع وأما
دعوى ضعف سند أبي ساسان فرددة والجمع أولى منهما أمكن من زهين الأخبار الصحيحة وعلى
تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الأئمة مقدمة على رواية النبي وقد ساعدتها
رواية أنس على اختلاف ألفاظ القلة عن قتادة وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض
حديث أنس سالم من ذلك واستدل بصحيح عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن حد الجرح ثمانون
وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر والقول الآخر للشافعي وهو
الصحيح أنه أربعون (قلت) جاء عن أحمد كلاً من هذين قال القاذي عياض أجمعوا على وجوب

الحديث في الخبر واختلفوا في تقديره فذهب الجمهور الى الثمانين وقال الشافعي في المشهور عنه
وأحد في رواية وأبو ثور ودأر يعون وتبعه على نقل الاجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن
تبعهما وتعقب بان الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم ان الخبر للاحد
فيها وانما فيها التعزيز واستدلوا باحد باب فانما ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها
حديث أنس ولم يجزم فيه الاربعين في أربع الطرق عنه وقد قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج
ومعمر بن عثمان بن شهاب كم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخبر فقال لم يكن فرض فيها احدا
كان ياضر من حضرة أن يضربوه بالذي هم ونفاهم حتى يقول لهم ارفعوا وورد أنه لم يضربه أصلا
وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يوقت في الخبر احدا قال ابن عباس وشرب رجل فيسكر فأنطق به الى النبي صلى الله عليه وسلم فلما
سأى دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ففعل
ولم ياضر فيه بشئ وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الخبر إلا أخيرا ولقد غرنا بولك ففسيح جرحته من الليل سكران فقال ليقيم الله الرجل فأخذ
سيده حتى رده الى رحله والجواب ان الاجماع لا تعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أنبا بكر يفتري
ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب السكران فصره احدا واستمر عليه وكذا استمر من بعده وان
اختلفوا في العدد وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولافي شرب الخبر حد على ذلك يحصل
حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الاحاديث التي
لا تقدر فيها ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم ان فيه الحد المعين
ومن ثم فوحي أبو بكر ما فعل بضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاستقر عليه الامر ثم رأى عرو من
واقفه الزيادة على الاربعين اما حد بطريق الاستنباط واما تعزيزاً (قلت) وبق ما ورد في
الحديث انه ان شرب فحد ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو
حديث يخرج في السنن من عدة طرق أسانيد هاقوبة ونقل الترمذي الاجماع على ترك القتل
وهو محمول على من يعد من نقل غيره عنه القول بكعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والחסن
البصري وبعض أهل الظاهر وبالغ النووي فقال هو قول باطل يخالف لاجماع الصحابة فمن
بعدهم والحديث الوارد فيه منسوخ أو ما يحدث لا يحمل دم امر مسلم الا باحدى ثلاث واما بيان
الاجماع دل على نكته (قلت) بل دليل التسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود ومن طريق
الزحري عن قيسة في هذه القصة قال فاني رجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم
أتى به فجلده ثم أتى به فجلده فرفع القتل وكما استرخه وسأى بسط ذلك في الباب الذي يليه
واحتج من قال ان حده غناؤه بالاجماع في عهد عمر حيث واقفه على ذلك كبار الصحابة وقعب
بان علياً أشار على عمر بذلك ثم جع على عن ذلك واقتصر على الاربعين لانها القدر الذي اتفقوا
عليه في زمن أبي بكر مستدين الى تقدير ما فعل بضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأما الذي أشار
به فقد تبين من سابق قصته أنه أشار بذلك ردعا للذين انهم كوالا في بعض طرق القصة كما تقدم
انهم احتقروا العقوبة وهذا تمسك الشافعية فقالوا أقل ما في حد الخمر أربعون وشجر الزيادة
فيه الى الثمانين على سبيل التعزير ولا يجوز الثمانين واستندوا الى ان التعزير الى رأى الامام

فرائى عرفه له عرافة على ثم رجع على ووقف عند ما فله النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 ووافقه عثمان على ذلك وأما قول على وكل سنة فغناه ان الاختصار على الاربعين سنة التي صلى
 الله عليه وسلم فصار له أبو بكر والوصول الى الثمانين سنة عمر ردع الشاربين الذين اختروا
 العقوبة الاولى ووافقه من ذكر في زمانه له معنى الذى تقدم وسو غ لهم ذلك اما اعتقادهم
 بجواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حدا واما انهم جعلوا الزيادة تعزيراً
 على جواز أن يبلغ التعزير قدر الحد ولعلمهم ليسفهم الخبر الا في باب التعزير وقد عكس بذلك
 من قال بجواز القياس في الحدود وادعى اجماع الصحابة وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال
 وقد شنع ابن حزم على الخنفة في قولهم ان القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع حزم
 الطحاوى ومن وافقه منهم بان حد النحر وقع بالقياس على حد القذف وبه عكس من قال بالجواز
 من المالكية والشافعية واحتج من منع ذلك بان الحدود والكفارات شرعت بحسب
 المصالح وقد شترك اشياء مختلفة وتختلف اقسامها متساوية فلا سبيل الى علم ذلك الا بالنص
 وأجابوا علوق في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلدة قدر حد القذف ان يكون جعل الجميع
 حدا بل الذى فعلوا يحول على انهم ليسفهم ان النبي صلى الله عليه وسلم حدقه أربعين ذلوقهم
 لما جاوزوه كالم تجاوزوا غيرهم من الحدود المنصوصة وقد اتفقوا على انه لا يجوز أن يستطعن
 النص معنى يعود عليه بالابطال فرجح ان الزيادة كانت تعزيراً ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في
 غريب الحديث بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطبع بن الاسود اذا
 أصبت غدا فاضرب به حتى يهرق جده يضربه ضرباً شديداً فقال كضربته قال ستين قال
 أقص عنه بعشرين قال أبو عبيد يعنى اجعل شدة ضربك له قصاصاً بالعشرين التى بقيت من
 الثمانين قال أبو عبيد في خدمته هذا الحديث ان ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب
 في حال السكر لقوله اذا أصبحت فاضربه قال البيهقي ويؤخذ منه ان الزيادة على الاربعين
 ليست بحدا ولو كانت حداً لما جاز النقص منه بشدة الضرب اذ لا قائل به وقال صاحب
 المنهاج ما ملخصه بعد ان ساق الاحاديث الماضية هذا كله يدل على ان الذى وقع في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان ادياً وتعزيراً واذل قال على فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه فلذلك
 ساءل الصحابة الاجتهاد فيه بالحقوق باخف الحدود وهذا قول طائفة من علماء تناو رد علمهم قول
 على جلده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وكنذا وقوع الاربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة
 عمر ألا أيضاً في خلافة عثمان فالوا انه حد لا اختلاف التقدير ويؤيد قيام الاجماع على ان في النحر
 الحد وان وقع الاختلاف في الاربعين والثمانين قال والجواب ان النقل عن الصحابة اختلف
 في التعدد والتقدير ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم وطريقه انهم فهموا ان الذى وقع
 في زمنه صلى الله عليه وسلم كان ادياً من أصل ما شاهدوا من اختلاف الخلفاء كما اقدم على
 الشرب الحقوه باخف الحدود المذكورة في القرآن وقوى ذلك عندهم رجوعوا لافتراس السكر
 فاثبتوها حداً ولهذا أطلق على ان عمر جلد عثمان وهي سنة ثم ظهر لعل ان الاختصار على
 الاربعين أولى بخافة أن يموت فيحبب فيه الدية ومراره بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله لم
 يسنه وبين تصريحه بأنه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين قال وغاية هذا البحث ان الضرب في النحر

تعزيز يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها قال وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم
أقاموا السكر مقام القذف لانه لا يخلو عنه غالباً فاعطوه حكمه وهو من أقوى حجج القائلين
بالقياس فقد اشترت هذه القصة ولم ينكرها في ذلك الزمان منكر قال وقد اعترض بعض أهل
التفكير بأنه ان ساع الحاق حد السكر بحد القذف فليحكم به بحكم الزنا والقتل لانهم ما منطته
وليقتصر وفي الثمانين على من سكر لا على من اقتصر على الشرب ولم يسكر قال وجوابه ان المظنة
موجودة فالقذف نادر في الزنا والقتل والوجود يحقق ذلك وانما أقاموا الحد على
الشارب وان لم يسكر بمالقة في الردع لان القليل يدعو الى الكثير والكثير يسكر غالباً وهو
المظنة وبوبه انهم انما قواعلي اقامة الحد في الزنا بغير دالايح وان لم تلتذوا لا تزل ولا أك كل
(قلت) والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يجعل فيه احداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به قال ابن المنذر قال بعض
أهل العلم أقي النبي صلى الله عليه وسلم بـسكران فامرهم بضربه وتسكينه فدل على
ان لاحق السكر بل فيه التشكيل والتسكين ولو كان ذلك على سبيل الحد لينة بياناً وانما
قال فلما كثر الشارب في عهد عمر استشار الصحابة ولو كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
شيء محدود لما تجاوزوه كالم تجاوزوا حد القذف ولو كثروا القاذفون وبالقوا في التشعشع فلو اقتضى
رأيهم ان يجعلوه كحد القذف واستدل على عمادتهم ان في تعاطيه ما يؤدى الى وجود
القذف غالباً أو الى ما يشبهه القذف ثم رجع الى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي صلى
الله عليه وسلم دل على صحة ما قلناه لأن الروايات في القذف يدبأربعين اختلفت عن أسس وكذا
عن علي قالوا لى ان لا يتجاوز أقل ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ضربه لانه المحقق سواء كان
ذلك حد أو تعزير الثاني ان الحد فيه أربعون ولا تجوز الزيادة عليها الثالث مثله لكن للامام
ان يبلغه ثمانين وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيراً قولان الرابع انه ثمانون ولا تجوز
الزيادة عليها الخامس كذلك وتجوز الزيادة تعزيراً وعلى الاقوال كلها هل يعين بالسوط
الجلد أربعين بمعاذاه أو يجوز بكل من ذلك أقوال السادس ان شرب ثلث مرات فعاد
الرابعة وجب قتله وقيل ان شرب أربعاً فعاد الخامسة وجب قتله وهذا السادس في الطرف
الاثني عشر من القول الاول وكلاهما شاذ وأظن الاول رأى البخارى فانه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا
أخرج هذان في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً وتسلط من قال لا يزداد على الاربعين بان أبا بكر يتجوز
ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو جدهم أربعين فعلم به ولا يعلم له في زمنه مخالف
فان كان السكوت اجماعاً فهذا الاجماع سابق على ما وقع في عهد عروة والتسليم له لى ان مستنده
فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم رجع اليه على قتله في زمن عثمان يحضره ويحضره من كان
عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي فان كان السكوت اجماعاً
فهذا هو الاخير فينبغي ترجيحه وتسلط من قال يجوز الزيادة بمائة بمائة في عهد عمر من الزيادة
ومنهم من أجاب عن الاربعين بان المضروب كان عداوه بعيداً فاحتمل الامر بان يكون حداً
أو تعزيراً وتسلط من قال يجوز الزيادة على الثمانين تعزيراً فاقدم في الصيام ان عمر حد
الشارب فرددان ثم نقاه الى الشام وعلم أخرجه ابن أبي شيبة ان علياً جلد النجاشي الشاعر

ثمانين ثم أصبح بخلد عشرين بجراه الله بالشرب في رمضان وسأق الكلام في جواز الجمع بين
 الحد والتعزير في الكلام على تقريب الزاني ان شاء الله تعالى وتسلم من قال يقتل في الرابعة
 أو الخامسة عسا ساذكره في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى وقد استقر الاجماع على ثبوت
 حد الجمر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الاربعين والثمانين وذلك خاص بالجرم والمأثم
 الذي فلا يحد فيه وعن أحمد رواية انه يحد وعنه ان سكر والصبح عندهم كالجهور وأما
 من هو في الرق فهو على النصف من ذلك الا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد
 في ذلك سواء لا ينقص عن الاربعين فقله ابن عبد البر وغيره عنهم وخالفهم ابن حزم فوافق
 الجمهور في قوله **باب ما يكره من لعن شارب الجمر وأنه ليس بخارج من الملة**
 بشرى الى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب
 الاول لا يشرب الجمر وهو مؤمن وأن المراد به في كمال الايمان لأنه يفرج عن الايمان جلة
 وعبر بالكره هنا اشارة الى ان النهي للتعزير في حق من يستحق اللعن اذا قصده الا ان يحض
 الب لا اذا قصده مناه الاصل وهو الابداع عن رحمة الله فالما اذا قصده فصرم ولا سيما في حق
 من لا يستحق اللعن كهذا الذي يجب الله ورسوله ولا سيما اقامة الحد عليه بل يندب
 الدعاء بالتوبة والغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة
 ثاني حديثي الباب وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهة لعن شارب الجمر الى
 قوله ما يكره من فاشار بذلك الى التفصيل وعلى هذا التقرير فلا جنة فيه لمنع لعن الفاسق المعين
 مطلقا وقيل ان المنع خاص بما يقع في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتوهم الشارب عند
 عدم الاتكراه مستحق لذلك فربما وقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من قتله والى ذلك اشارة
 بقوله في حديث أبي هريرة لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم وقيل المنع مطلقا في حق من
 أقيم عليه الحد لان الحد قد كفر عنه الذنب المذكور وقيل المنع مطلقا في حق ذي الزلة
 والجواز مطلقا في حق المجاهر من وصوب ابن المنبر أن المنع مطلقا في حق المعين والجواز في حق
 غير المعين لانه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أذى له وسب وقد ثبت
 النهي عن أذى المسلم واحتج من أجاز لعن المعين بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل له لعن
 يستحق اللعن فيستوى المعين وغيره تعقب بانه انما يستحق اللعن بوصف الاجتهاد ولو كان لعنه
 قبل الحد جائزا لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التعزير بحد الجمر ايضا فانه يصيب غير المعين من ذلك يبر
 جسد الله أعلم قال النووي في الاذكار وأما الدعاء على انسان بعينه ان تصف بشئ من
 المعاصي فظاهر الحديث انه لا يجرم وأشار الفزالي الى تحريره وقال في باب الدعاء على الظالم بعد أن
 أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الفزالي وفي معنى اللعن الدعاء على الانسان بالسوء حتى على
 الظالم لمثل لا أصح الله جسمه وكل ذلك مذموم انتهى والاولى حل كلام الفزالي على الاول
 وأما الاحاديث فتدل على الجواز كاذكره النووي في قوله صلى الله عليه وسلم للذي قال كل يمينك
 فقال لا تستطيع فقال لا استطعت فيه دليل على جواز الدعاء على من شاقك انك لمك الشرعي
 ومثل هذا الى الجواز قبل اقامة الحد والمنع بعد اقامته وصنيع البخاري يقتضي لعن المتصف
 بذلك من غير أن يبين باسمه فيجمع بين المصلحتين لان لعن المعين والدعاء عليه قد يفسده على

«باب ما يكره من لعن شارب الجمر وأنه ليس بخارج من الملة» حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب

٦٧٨٠

نسخة

٩٠٢٩٦

التعدي أو يقطعه من قبول التوبة بخلاف إذا صرف ذلك إلى التصف فان فيه زجرا ورعنا
عن ارتكاب ذلك وباعنا القاع له على الاقلاع عنه وقوة به التمسك عن التمسك على الامة
إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريبا واحتج شيعتنا الامام البلقيني على جواز لعن الممن بالحد
الواردي المرأة اذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعتن الملائكة حتى تصبح وعوفي الصحيح وقد
نوقض فيه بعض من لقيناه بان الملاعن لها الملائكة فيوقف الاستدلال به على جواز التماسي
بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها والذي قاله شيعتنا أقوى فان الملائكة معصومون التماسي
بالمعصوم مشروع والبص في جواز لعن الممن وهو الموجد (قوله ان رجلا كان على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب جارا) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مفاز به
عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجدني حصن الصعب بن معاذ قد كرمنا ووجدني الشبان
وغيرها إلى ان قال ووزق جرجار بقت وشرب يومئذ من تلك الجرجار قال له عبد الله الجرجار
وهو باسم الحيوان المشهور وقد وقع في حديث الباب ان الأول اسمه والثاني لقبه وجوز ان
عبد البر أنه ابن النعمان الميم في حديث عقبة بن الحرث فقال في ترجمة النعمان كان رجلا صالحا
وكان له ابن اسمه في الشراب فخلده النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يكون كل من النعمان
وولده عبد الله جلد في الشرب وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في التافهة من حديث
محمد بن عمرو بن حزم قال كان بالمد سنة رجل يصب الشراب فكان يوثق به النبي صلى الله عليه
وسلم فغضب به بعه وبأمر أصحابه فغضب فونه شعلهم ويحسون عليه التراب فلما ذكر ذلك منه قال
له رجل لعنت الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله وحديث
عقبة اختلف ألفاظا نقله هل الشارب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير
المدكور هنا لان قصة عبد الله كانت في خيبر وهي سابقة على قصة النعمان فان عقبة بن الحرث
من مسلمة الفتح والفتح كان بعد خيبر بخمسة عشر شهرا والاشبه انه المدكور وفي حديث
عبد الرحمن بن أزهر لان عقبة بن الحرث من شهد هاهنا مسلمة الفتح لكن في حديث ابن النعمان
ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر أنه أتى به والنبي صلى الله عليه وسلم عند رجل خال
ابن الوليد ويكنى الجمع بأنه أطلق على رجل خال ينافكا أنه كان يتنامي شعره فان كان كذلك
فهو الذي في حديث أبي هريرة لان في كل منهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحب ما يكتبوه
كما تقدم (قوله وكان يصفك رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي يقول بحضرة أو يصف ما يصفك
منه وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب ان رجلا كان يلقب
جارا وكان يهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم الكه من اللبن والعسل فاذا جاء صاحب
يقتاضه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعط هذا متاعه فحينئذ النبي صلى الله عليه وسلم
ان يتسم ويأمر به فيعطى ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم يصفك الله ورسوله قال
وكان لا يدخل إلى المدينة طرفه الا اشترى منها ثم جاءه فقال يا رسول الله هذا أهديت لك فاذا جاء
صاحبه يطلبه جابه فقال اعط هذا الثمن فيقول ألم تهده إلى فيقول ليس عندى فيحك
ويأمر لصاحبه بجمته وهذا إماهية ان صاحب الترجمة والنعمان واحد والله أعلم (قوله قد
جلده في الشراب) أي ببشره الشراب المسكر وكان فيه مضمر تأي كان قد جلده ووقع

أن رجلا كان على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
كان اسمه عبد الله وكان
يلقب جارا وكان يصفك
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قد جلده في
الشراب

في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق أن رجلاً قد شرب الخمر فخذتم أنى به
 فخذتم أنى به فخذتم أنى به فخذتم أربع مرات (قوله فأتى به يوماً) فذ كرسيان اليوم الذي أتى به
 فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ووقع في روايته وكان قد أتى به في الجرمر (قوله
 فأمر به فجلد) في رواية الواقدي فأمر به فغلق بالعمال وعلى هذا فقوله فجلد أي ضرب ضرباً أصاب
 جلده وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أنس في الباب الأول (قوله قال رجل من القوم)
 لم أر هذا الرجل مسمى وقد وقع في رواية معمر المذكورة فقال رجل عند النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده فقال عمر (قوله ما أكثر ما يؤتى به) في رواية
 الواقدي ما يضرب في رواية معمر ما أكثر ما يضرب وما أكثر ما يجلد (قوله لا تلعنوه) في رواية
 الواقدي لا تفصل يا عمر وهذا قد تمسك به من يدعي اتحاد القصتين وهو يعسداً بينهما
 اختلاف الوقتين ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وإن اسمه عبد الله ولقبه جبار
 والله أعلم (قوله فوالله ما علمت أن يحب الله ورسوله) كذا لا أكثر بكسر الهمزة ويجوز على رواية
 ابن السكن النسخ والكسر وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة على أن ما نافية يجيل المعنى إلى ضده
 وأغرب بعض شراح المصابيح فقال ما موصولة وان معاً وخبرها سدت مسدفعول علمت
 لكونه مستحلاً على المنسوب والمنسوب إليه الضمير في أنه بعد إلى الموصول والموصول مع
 صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجلة في جواب القسم قال الطيبي وفيه
 تصف وقال صاحب المطالع ما موصولة وأنه بكسر الهمزة متبشراً وقيل بفتحها وهو مفعول
 علمت قال الطيبي فعلى هذا علمت بمعنى عرفت وأنه خبر الموصول وقال أبو البقاء في إعراب
 الجمع ما زائدة أي فوالله علمت أنه والهمزة على هذا مفتوحة قال ويحتمل أن يكون المقول
 محذوفاً أي ما علمت عليه أو فيه سواء تم استأنف فقال أنه يحب الله ورسوله ونقل عن رواية ابن
 السكن أن التاميا للفتح للخطاب تقريراً ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها والكسر على جواب
 القسم والفتح معمول علمت وقيل ما زائدة للتأكيد والتقدير لقد علمت (قلت) وقد حكى في المطالع
 أن في بعض الروايات فوالله لقد علمت وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ويحتمل أن تكون ما مصدرية
 وكسرت أن لأنها جواب القسم قال الطيبي وجعل ما نافية أظهر لا قضاء القسم أن يتلوه يعرف
 التي وإن وباللام بخلاف الموصولة ولأن الجلة التسمية بحرفها وكسرة الهمزة التي مقترنة
 للانكسار وبقرينه أنه وقع في شرح السنة فوالله ما علمت إلا أنه قال نعتي الحصري في هذه الرواية
 بمنزلة تأنيد الخطاب في الرواية الأخرى لارادة مزيد الانكسار على الخطاب (قلت) وقد وقع في رواية
 أبي ذر عن الكشمي مثل ما عرأه لشرح السنة ووقع في رواية الأسماعلي من طريق أبي زرعة
 الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فوالله ما علمت أنه ليجب الله ورسوله ويصح معه أن
 تكون ما زائدة وإن تكون ظرفية أي مدة على ووقع في رواية معمر والواقدي فإنه يجب الله
 ورسوله وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا اشكال فيها لأنها جاءت تعليلاً لقوله لا تفصل يا عمر
 والله أعلم وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقين وقد تقدم القول فيه في كتاب الآداب وهو
 محمول هنا على أنه كان لا يكرهه وأنه ذكره على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى به بسد الله
 وأنه لما تكرر رغبته الأقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه اسم من تصف بها

فأتى به يوماً فأمر به فجلد
 قال رجل من القوم
 اللهم العنهما أكثر ما يؤتى
 به فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا تلعنوه فوالله ما علمت
 أنه يحب الله ورسوله

بل تدع بذلك وفيه الرد على من زعم ان من تركب الكبيرة كافر لثبوت التهي عن لعنه والامر
 بالعاقلة وفيه ان لا تنافي بين ارتكاب التهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لانه
 صلى الله عليه وسلم أخبر بان المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه وأن من تكررت
 منه العصية لا تنزع منه محبة الله ورسوله ويؤخذ منه تأكيده ما تقدم ان في الايمان عن شارب
 الخمر لا راديه زواله بالكلية بل في كماله كما تقدم ويحتمل ان يكون استقرار ثبوت محبة الله ورسوله
 في قلب العاصي مقيدا بما اذا اذتم على وقوع العصية وأقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور
 بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يخشى عليه تكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء حتى يباب
 منه ذلك نسأل الله العفو والعافية وفيه ما يدل على نسخ الامر الوارد يقتل شارب الخمر اذا
 تكرره الى الرابعة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة والامر
 المنسوخ أخرجه الشافعي في رواية حرمه عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر
 وصححه ابن (٣) حبان كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه اذا سكر فاجلدوه
 ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاقطعوا رجليه فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه
 ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه
 ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه
 سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه يلفظ اذا شربوا فاجلدوهم ثلاثا فإذا شربوا الرابعة فاقطعوا
 رجليه عن عاصم بن ميلة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن عباس عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد
 كذا أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر وأخرجه الترمذي عن أبي كريب
 عنه فقال عن معاوية بن أبي سفيان وهو الموقوف وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبيان الطمار
 عنه وتابعه الثوري وشبان بن عبد الرحمن وغيرهما عن عاصم ولفظ الثوري عن عاصم ثم ان
 شرب الرابعة فاضربوا عنقه ووقع في رواية أبيان عند أبي داود ثم ان شربوا فاجلدوهم ثلاث
 مرات بعد الاولى ثم قال ان شربوا فاقطعوا رجليه ثم ساقه أبو داود من طريق جدي بن يزيد عن نافع
 عن ابن عمر قال وأحسبه قال في الخامسة ثم ان شربوا فاقطعوا رجليه وكذا في حديث عطف
 في الخامسة قال أبو داود وفي رواية عن أبي سلمة عن أبيه وسهل بن أبي صالح عن أبيه كذا هما
 عن أبي هريرة في الرابعة وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن
 العاصم والثريد وفي رواية معاوية فان عاذ في الثالثة أو الرابعة فاقطعوا رجليه وقال الترمذي بسد
 تخريجه وفي الباب عن أبي هريرة والنسائي وشريك بن أبي نعيم وأبي الرمداء وجرير وعبد الله بن
 عمرو (قلت) وقد ذكرت حديث أبي هريرة وأما حديث الشريد وهو ابن أوس النخعي فخرجه
 أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم يلفظ اذا شرب فاضربوه وقال في آخره ثم ان عاد الرابعة
 فاقطعوا رجليه وشريك بن أبي نعيم وهو الكندي فخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن منده
 في المعرفة رواه ثقات نحو رواية الذي قبله وصححه الحاكم من وجه آخر وأما حديث أبي الرمداء
 وهو يفتح الراء وسكون الميم بعد هاء الهمزة والموقوف في جملة ثم ذال همزة وهو يدوي نزل
 مصر فخرجه الطبراني وابن منده وفي مسنده ابن لهيعة وفي سباق حديثه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن يضرب عنقه فضربت فأفاد أن ذلك عمل بدقل النسخ
 فان ثبت كلن فيمرد على من زعم انه لم يعمل به وأما حديث جرير فخرجه الطبراني والحاكم ولفظته

(٣) قوله وصححه ابن حبان
 في بعض النسخ وصححه
 الحاكم اه صححه

من شرب الخمر فاجلدوه وقال فيه فان عاذق الاربعة فاقتلوه وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فانخرجه أحد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال ففي رواية شهر بن حوشب عنه فان شربها الاربعة فاقتلوه (قلت) وروى عنه أي سعيد أيضا كما تقدم وعن ابن عمر وأخرجه الترمذي والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمرو عن عبد الله بن عمرو وأخرجه الطبراني موصولا من طريق عياض بن عطياف عن أبيه وفيه في الخامسة كما أشار إليه أبو داود وأخرجه الترمذي تعليقا والبخاري والشافعي والنسائي والحاكم موصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر وأخرجه البيهقي والخطيب في المهمات من وجهين آخرين عن ابن المنكدر وفي رواية الخطيب جلد والحاكم من طريق يزيد بن أبي كثة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد بن مروان رفعه بنحوه ثم ان عاذق الاربعة فاقتلوه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن ابن المنكدر مرسلًا وفيه أي بآب النعمان بعد الاربعة فجلده وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى ان قال ثم اذا شرب في الاربعة فاقتلوه قال فأني برجل قد شرب فجلده ثم أتى به فقد شرب فجلده ثم أتى به في الاربعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس وكانت رخصة وعلقه الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في المهمات من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وقال فيه فأني برجل من الانصار يقال له نعيمان فضر به أربع مررات فرأى المسلمون ان القتل قد أشرأوا الضرب قد وجب وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولده في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ورجال هذا الحديث ثقات مع ارساله لكنه أعل بما أخرجه الطحاوي من طريق الاوزاعي عن الزهري قال بلغني عن قبيصة ويعارض ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري ان قبيصة حدثه انه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهري من الاوزاعي والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح لان إجماع الصحابي لا يضر وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال تروى ذلك قد أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بآب نعيمان فجلده ثلاثا ثم أتى به في الاربعة فجلده ولم يزد ووقع عند النسائي من طريق محمد بن اسحق عن ابن المنكدر عن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل من أمة قد شرب في الاربعة فلم يقتله وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن اسحق باللفظ فان عاذ الاربعة فاضربوا عنقه فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مررات فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد دفع قال الشافعي بعد فخر بجمعه هذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم عليه وذكره أبا عن أي الزبير مرسلًا وقال أحاديث اقتل منسوخة وأخرجه أيضا من رواية ابن أبي ذؤيب حديثي ابن شهاب أي النبي صلى الله عليه وسلم وأشار بجلده ولم يضر عنقه وقال الترمذي لا نسلم بين أهل العلم في هذا الاختلاف في القديم والحديث قال وسمعت محمدا يقول حديث معاوية في هذا أصح وانما كان هذا في أول الامر ثم نسخ بعد وقال في العلي آخر الكتاب جميع ما في هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم الا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين في الحضر وتعبه النووي فلم يوفه في حديث الباب دون الاخر

• حدثنا علي بن عبد الله بن
جعفر حدثنا أنس بن عباس
حدثنا ابن الهادي عن محمد بن
ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي
هريرة قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم يسكران فأمر
بضربه فقام بضربه يده
ومنهم من يضر به يده فمنا
من يضر به شويه فلما انصرف
قال رجل ماله أخزاء الله
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تسكنوا عيون

السلطان على أخيك • (باب)

السارق حين يسرق •

حدثني عمرو بن علي حدثنا

عبد الله بن داود حدثنا

فضل بن بزوان عن عكرمة

عن ابن عباس رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال لا يزن الزاني

حين يزن وهو مؤمن ولا

يسرق حين يسرق وهو مؤمن

• (باب لعن السارق إذا لم

يسم) •

ومال الخطائي الى تأويل الحديث في الأمر بالقتل فقال قدير الأمر بالوعيد ولا يراد به وقوع
القتل وانما قصده الردع والتخدير ثم قال ويحتمل ان يكون القتل في الخامسة كان واجبا
ثم نسخ بمحصول الاجماع من الامة على انه لا يقتل وأما ابن المنذر فقال كان العمل فمن شرب الخمر
ان يضرب ويشكل به ثم نسخ بالامر بمجده فان تكرر ذلك لم يقتل ثم نسخ ذلك بالاجماع الثانية
وابجاع أهل العلم الأمن شذعن لا بعد خلافا (قلت) وكأني ما أشار الى بعض أهل الظاهر وقد نقل
عن بعضهم واستقر عليه ابن حزم منهم واحتج له وأدعى ان الاجماع وأورد من مسند الحرث بن
أبي أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد بن طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال
استوفى رجل أقيم عليه الحد يعني ثلثا ثم سكر فان لم أقتله فانا كذاب وهذا منقطع لان الحسن
لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما ترجمه ابن المديني وغيره فلا يجهت فيه وإذا لم يسمع هذا عن عبد الله
ابن عمرو لم يثبت لمن رد الاجماع على ترك القتل بمسلك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو ان كان عنده
انه يلفقه النسخ وعقد ذلك من ثبوت الخفاف وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الاول فأنخرج
سعيد بن منصور عنه بسندين قال لورأت أحدى شرب الخمر واستطعت ان أقتله لقلت
وأما قول بعض من اتهم لسان حزم فطعن في النسخ بان معاوية انما أسلم بعد الفتح وليس في شيء
من أحداث غيره الدلالة على نسخه التصريح بان ذلك متأخر عنه وجوابه ان معاوية أسلم قبل
الفتح وقيل في الفتح وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لان عقبة بن الحرث حضرها ما يجتمع
وأما ما لا يشك وهو انما أسلم في الفتح وحين حضور عقبة الى المدينة كان بعد الفتح جزا فثبت
ما قلناه هذا القائل وقد جعل بالناس بعض العصابة فأنخرج عبد الرزاق في مصنفه بسندين عن عمر
ابن الخطاب انه جلدنا بالبحرين في الخمر عان مرار وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص
وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات ان عمر جلدنا بالبحرين في الخمر أربع
مرار ثم قال له أنت خلبع فقال أما إذ خلعتني فلا أشرب بها أبدا (قوله) حدثنا علي بن عبد الله
ابن جعفر هو المعروف بابن المديني (قوله) أن النبي صلى الله عليه وسلم يسكران فأمر بضربه
وقع في رواية المسيلي فقام لضربه وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه
آخر عن أبي ذر عن علي الصواب بلفظ فقال اضربوه قال القرطبي ظاهره يقتضي ان السكر مجرّد
موجب الحد لان الفاء للتعليل كقوله سهي فسجد ولم يفصل هل سكر من مذهب أو غيره ولا على
شرب قليلا أو كثيرا فبوجه اللعمه هو على الكوفيين في التفرقة وقد مضى بيان ذلك في الاشارة
(قوله) (باب السارق حين يسرق) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة
الماضي في أول الحدود ومقتصر افعه على الزنا والسرقة ولا في ذر ولا يسرق السارق وسقط لفظ
السارق من رواية غيره وكذا أخرجه الامام علي بن رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه وأخرجه
أبو داود طرريق اصح بن يوسف الأزرق عن الفضل بن بزوان بسند وفيه ولا يشرب الخمر حين
يسربها وهو مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن قال عكرمة قلت لابن عباس كيف يتبرع عنه الامان
قال هكذا فان تاب راجعه الامان وقد تقدم هذا في أول كتاب الحدود (قوله) (باب
لعن السارق إذا لم يسم) أي إذا لم يبين اشارة الى الجمع بين التبرع عن لعن الشارب لعين كما مضى
فقرره وبين حديث الباب قال ابن بطال معناه لا ينبغي تعبير أهل المعاصي ومواجهم باللعن

وانما ينبغي ان يلصق في الجلالة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم ويزرع انتم الشئ منها ولا يكون
 لعين مثلاً يقط قال فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لانه انما هو عن ابن الساروق قال
 لا تمنعوا عليه الشيطان بعد اقامته الحدية عليه (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك قريبا وقال الداودي
 قوله في هذا الحديث لعن الله السارق يحتمل ان يكون خبر العرتدع من سمعه عن السرقه
 ويحتمل ان يكون دعاء (قلت) ويحتمل ان لا يراد به حقه لانه بل التفسير فقط وقال الطيبي
 لعل هنا المراد باللعن الاضافة والحذف ان كانه قبل لما سئل عن اعزني في احقرني فحذف الله حتى
 قطع وقال عياض جوز بعضهم لعن المعين مالم يجد لان الحد كشارة قال وليس هذا سديد لثبوت
 النهي عن اللعن في الجلالة فحمله على المعين أولى وقد قيل ان لعن النبي صلى الله عليه وسلم لاهل
 المعاصي كان تحذير لهم عنها قبل وقوعها فاذا فعلوا بها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة واما من أغفل
 له ولعنه تاديباً على فعله فعلاً فقد دخل في عموم شرطه حيث قال سالت ربي أن يجعل لعني له كرامة
 ورجة (قلت) وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى وبنت هناك انه مقيد بما اذا صدر في حق من
 ليس له باهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم (قوله عن أبي هريرة) في رواية محمد بن الحسين عن أبي
 الخليل عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه سمعت أبا هريرة وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد
 عن الأعمش عن أبي صالح سمعت أبا هريرة وسألتني بعدة أبواب في باب نوبة السارق وقال ابن
 حزم وقد سئل من تدليس الأعمش (قلت) ولم يقر به الأعمش أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية
 أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح (قوله لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع
 يده) في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش عنده مسلم والاسماعيلي ان سرق بيضة قطعت يده وان
 سرق جلا قطعت يده (قوله قال الأعمش) هو موصول بالاسناد المذکور (قوله كانوا يرون)
 بنفع أوله من الرأي وبضمه من الظن (قوله انه ييض الحديد) في رواية التميمي بيضة الخليل
 (قوله والجل كانوا يرون انه منها ما يساوي دراهم) وقع لغريباً ذروباً وقد أنكر بعضهم
 صحتها والحق انها جائزة لكن بقوله قال الخطابي تاويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث
 ويخرج الكلام فيه وذلك انه ليس بالشائع في الكلام ان يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من
 اللوم والتوبيخ آخرى الله فلانا عرض نفسه للتألف في مال له قد رومزه وفي عرض له قيمة انما
 يضرب المثال في مثله الشئ الذي لا وزن له ولا قيمة هذا حكم العرف الجاري في مثله وانما وجه
 الحديث وتأويله عدم السرقة وتجهيز أمرها وتحذير سؤمها فيما قل وكثير من المال كانه
 يقول ان سرقة الشئ اليسير الذي لا قيمة له كالسيف المذرة والجل الخلق الذي لا قيمة له اذا اتطاع
 فاستمرت في العادة لم يأمن ان يرد به ذلك الى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد تقطع
 يده كانه يقول لم يجد هذا العمل ولتوقه قبل ان تلحقه العادة ويمر عليه السلام من سؤم مغيبه
 وخيم عاقبه (قلت) وسبق الخطابي الى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال
 اصح المتأول من هذا الحديث على ان القطع يجب في قتل الاشياء وكثيرا ولا يجب لهم فيه وذلك
 ان الآية المنزلة قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ثم أعلم الله ان القطع لا يكون
 الا في ربيع ذي النحاسين في الرأس في الحرب وأن الجبل من جبال السفن فهذا تاويل
 الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الجبل من جبال السفن فهذا تاويل

حدثنا عمر بن حفص بن
 غياث حدثني أبي حدثنا
 الأعمش قال سمعت أبا صالح
 عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لعن
 الله السارق يسرق البيضة
 فتقطع يده يسرق الجبل
 فتقطع يده قال الأعمش
 كانوا يرون انه ييض الحديد
 والجبل كانوا يرون انه منها
 ما يساوي دراهم

٦٧٨٢

تحفة

٩٢٢٧٤

بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لان كل واحد من هذين يلغ ذاتا كثيرة وهذا ليس موضع تكثير المسرفة السارق لان من عاده العرب والهجم ان يقولوا فحق الله فلا تعرض نفسه للضرب في عقد جهور وتعرض للعقوبة بالغول في جراب مسك وانما العادة في مثل هذا ان يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعراً ورد اسحق وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى ورأيت في غرب الحديث لان قتيبة وفيه حضرت يحيى بن أكتمة عكة قال فرأيت يذهب الى هذا التاويل ويحب به ويبدى ويعد قال وهذا لا يجوز فذكره وقد تعقبه أبو بكر ابن الانباري فقال ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تاويل الخبر بشي لان البيضة من السلاح ليست علما في كنية الثمن ونهاية في غلوا القيمة فتجري بحري العقمن الجوهر والجراب من المسك اللذين رعايا ويا ان الألو في من الدنا تير بل البيضة من الحديد رعايا اشترت بأقل مما يجب فيه القطع وانما مراد الحديث ان السارق تعرض قطع يده بما لا غنى له به لان البيضة من السلاح لا يستغني بها أحد وحاصله ان المراد بالخسران السارق يسرق الجلسل فتقطع يده ويسرق الحفر فتقطع يده فكانه فيجوز له وقصه من لا خياره لكونه باع يده بقل الثمن وكثيره وقال المازري قال بعض الناس البيضة في الحديد بيضة الحديد لانه يساوي نصاب القطع وحله بعضهم على المبالغة في التبيه على عظم ما خسروا وحفر ما حصل وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب قال القرطبي ونظير حله على المبالغة ما حله عليه قوله صلى الله عليه وسلم من نكح الله مسجدا ولو كفض قطة فإن أحد ما قبل فيه أنه أراد المبالغة في ذلك والاخر المعاليم ان منخص القطة وهو قد مر ما تحض فيه بعضها لا تصور ان يكون مسجدا قال ومنه تصديق ولو ظلف محرق وهو مما لا يتصدق به ومثله كثيرا في كلامهم وقال عباس لا ينبغي أن يلتفت لما ورد ان البيضة بيضة الحديد والحبل حبل السفن لان مثل ذلك له قيمة وقد ردان سابق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير والخبر انما ورد لتعظيم ما جرى على نفسه بما قبل به قيمته لا ما كثر والصواب تاويله على ما تقدم من تقليل أمره وتبيين فعله وأنه ان لم يقطع في هذا القدر جرته عادته الى ما هو أكثر منه وأجاب بعض من انصرتا ويل الاعش ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله عند نزول الآية بحلة قبل بيان نصاب القطع انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد عنها ربيع دينار ورأه ثقات مع انقطاعه ولعل هذا مستند التاويل الذي أشار اليه الامش وقال بعضهم البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم فمن الاول قولهم فلان بيضة البلد اذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ومنه قول أخت عمرو بن عبدود قاتل علي آغاها يوم الخندق في مريضته

لكن قاتل من لا يصاب به * من كان يدعى قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوما

تاني قضاة ان شدي لكم نسا * وابنا زرافة بيضة البلد
ويقال في المدح أيضا بيضة القروم أي وسطهم وبيضة السمك أي خعمته فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الامر حسن التشثيل بها كانه قال يسرق الجلسل والحفر فيقطع قرب

انه عذر بالجليل فلا عذره بالحقر وأما الجليل فأكثرا يستعمل في التحقير كقولهم ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان فقال فكان المراد انه اذا اعتاد السرقة لم يتأمل مع غلبة العادة التحقير بين الجليل والخقير وأيضا فالعار الذي يلزمه بالنطق لا يساوى ما حصل له ولو كان جليلا وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمه حكمه الباري

ورد بذلك على قول المعري

يدبجهمس مثين عسجد ودبت * ما بالها قطعت في ربيع دينار

وسبق في من يدل هذا في باب السرقة ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب الحدود** كفارة (قوله) حدثنا محمد بن يوسف لم أره منذو ياروي محتمل ان يكون هو اليكندي ويحتمل ان يكون الثوري وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وابن عينة هو سفيان (قوله عن الزهري) في رواية الجدي عن سفيان بن عينة سمعت الزهري أخرجه أبو نعيم وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه من أصاب من ذلك شافعوب به فهو كفارة وقد تقدم ان عند مسلم من وجه آخر ومن أتى منكم حدا ولا جحد من حديث زينة بن ثابت رفعه من أصاب ذنبا أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارة وسنده حسن وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح انه نحو حديث عبادة وفيه من قيل من ذلك شافعوب عليه الحد فهو كفارة وعن ثابت بن النخعي نحوه عند أبي الشيخ وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح وقد استشكل ابن بطلال قوله الحدود كفارة مع قوله في الحديث الآخر ما درى الحدود كفارة لأهلها ولا وأجاب بان سند حديث عبادة أصح وأجيب بان الثاني كان قبل أن يعلم بان الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني وهذا جزم ابن التين وهو المعتمد وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل ان الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الاسلام عن نوعة العقبة والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر انه ممن يابيع لسيرة العقبة وسيرة العقبة كانت قبل اسلام أبي هريرة بست سنين وحاصل الجواب ان البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن اسلام أبي هريرة بدليل ان الآية المشار اليها في قوله وقرأ الآية كلها هي قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاهدت المشركين فباعدك على ان لا يشرك بالله شأى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد اسلام أبي هريرة بخمسين وقررت ذلك تقريراً واثباتاً وانما وقع الاشكال من قوله هناك ان عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا يعقوب عني ان لا تشركوا فانه بهم ان ذلك كان ليلة العقبة وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في السر والسير والنشط والمكروه وهو من حديث عبادة أيضاً كما أوجعته هناك قال ابن العربي دخل في عموم قوله المشرك وهو مستحق فان المشرك اذا عوب على شركه لم يكن ذلك كفارة بل زيادة في نكاله (قلت) وهذا الاخلاق فيه قال وأما القتل فهو كفارة بالنسبة الى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول لان القصاص ليس بحق بل يبقى حق المقتول فيطالب به في الأثرة كسائر الحقوق (قلت) والذى قاله في مقام المنع

* (باب الحدود كفارة) *

حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن أبي ادريس الخولاني عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال كاعند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب عني ان لا تشركوا بالله شأى ولا تسرقوا ولا تزنا وقرأ هذه الآية كلها عني وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شافعوب به فهو كفارة ومن أصاب من ذلك شافعوب الله عليه ان شاء الله وان شاء عبادة

٦٧٨٤

م ٣ سن

حظ

٥٠٩٤

«باب ظهر المؤمن حي
الأي حدأوحى» حدثنا

محمد بن عبد الله حدثنا
عاصم بن علي حدثنا عاصم
ابن محمد بن واقد بن محمد
سجعت أي قال عبد الله قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلي جمة الوداع ألا أي
شهر تعلمونه أعظم حرمة
قالوا ألا شهر ناهذا قال
ألا أي بلد تعلمونه أعظم
حرمة قالوا ألا بلد ناهذا قال

ألا أي يوم تعلمونه أعظم
حرمة قالوا ألا يوم ناهذا
قال فان الله تبارك وتعالى
قد حرم عليكم دماءكم
وأموالكم وأعراضكم
الا بجهنم حكمة بيوكم
حذف في بلدكم هذا في شهركم
هذا الا لعل بلغت فلا تاكل
ذلك يجبونه ألا نعم قال
ويحكم أو ويلكم لاترجعن
بعمدي كننا لا يضرب
بعضكم رقاب بعض

«باب اقامة الحدود
والانتقام لحرمت الله»

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
اللبث عن عتيق بن عن ابن
شهاب عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها قالت ما خير
التي صلى الله عليه وسلم بين
أمرين الاختار أو يسرهما
مالم يأثم فاذا كان الاثم
كان بعد عمامته والله
ماتت لفته في شيء يؤق
الدهق حتى تنهل حرمت
الله فينتقم الله

وقد نقلت في الكلام على قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فاول من قال بيى المقتول حق
التشقي وهو أقرب من المطلق ابن العربي هنا قال وأما السرقة فتشقي براءة السارق فها على
رد السرقة لمستحقه وأما الزنا فاطلاق الجهور له حق الله وهي غنلة لان لاك الزنى هي في ذلك
حقا لما يلزم منه من دخول المعاري أيها زوجها وغيرهما ومحصل ذلك ان الكفارة تختص
بحق الله تعالى دون حق الادعي في جميع ذلك (قوله ما) ظهر المؤمن حي
أي محي معصوم من الايذاء (قوله الاي حدأوحى) أي لا يضرب ولا يذل الا على سبيل
الحد والتعزير تاديبا وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق
محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ظهور الماين حي الا في حد والله وفي محمد بن عبد الله بن رضعف وأخرجه
الطبراني من حديث عصمة من مالك الخطمي بانظرا ظهور المؤمن حي الا بجهنم وفي سنده الفضل
ابن الخزاز وهو ضعيف ومن حديث أي امامة من جرد ظهر مسلم بغير حق أي الله وهو عليه
غضبان وفي سنده أيضا مقال (قوله حدثنا محمد بن عبد الله) في رواية غير أي جرد نئي قال
الحاكم محمد بن عبد الله هذا هو الذهلي وقال أبو علي الجاني لم أره منسوب في شيء من الروايات
(قلت) وعلى قول الحاكم فيكون نسب لجد له لانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس
وقد حدث البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزرجي عن محمد بن عبد الله بن أبي
الزبير الملقب بالحموي وعن غيره ما قد ثبت ذلك موصفا في آخر حديث في كتاب الايمان والنذور
وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أي أجد الجرجاني عن الثوري واعتمد أبو نعيم في مستحقه
على ذلك فقال رواه البخاري عن عاصم بن علي وعاصم المذكوره هو ابن عاصم الواسطي وشيخه
عاصم بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر وشيخه واقده هو أخوه (قوله قال عبد الله) هو ابن
عمر جرد الراوي عنه (قوله الا أي شهر تعلمونه) هو بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح
للتنبية لما يقال وقد كررت في هذه الرواية سؤال الأوجوب اما قوله في هذه الرواية أي يوم تعلمونه
أعظم حرمة قالوا يوم ناهذا يعارضه ان يوم عرفة أعظم الايام وأجابه الكرماني بان المراد باليوم
الوقت الذي تؤدى فيه المناسك ويحتمل أن يخص يوم النحر بجزء من الحرمة ولا يلزم من ذلك
حصول المزية التي اختص بها يوم عرفة وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم
وقد علم ما يتعلق بالروايات والحوال بسوطا في باب الخطبة أيام من كتاب الحج ومضى ما يتعلق
بقوله ويلكم أو ويحكم في كتاب الادب ويا أي ما يتعلق بقوله لاترجعن أو يسرهما في كتاب
الفتن ان شاء الله تعالى (قوله ما) اقامة الحدود والانتقام لحرمت الله ذكر
فيه حديث عائشة ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الاختار أو يسرهما وقد تقدم
شرحه مستوفى في باب سنة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وقوله هنا ما يأثم
في رواية المستحكي ما ليكن اثم قال ابن بطال هذا التخييل من الله لان الله لا يخير رسوله بين
أمرين أحد حهما ان كان في الدين أو أحد حهما يقول الى الاثم كالعاقبة منه ذم كالأمر
أوجب الانسان على نفسه شاشا قامن العادة فجرحه ومن ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم
أصحابه عن الترهيب قال ابن السنين المراد التخيير في أمر الدنيا وأما أمر الآخرة فكما صاب كان

٦٧٨٧

ع

تحفة

٩٦٥٧٨

هـ (باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) *
حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة أن أسامة
كلم النبي صلى الله عليه وسلم
في امرأة فقال اتماهلك
من كان قبلكم انهم كانوا
يقعون الحد على الوضيع
ويتركون على الشريف
والذي نفس يده لو فاطمة
فعلت ذلك لقطعتم يدها
(باب كراهية الشفاعة في
الحد اذا رفع الى السلطان) *

أعظم ثوبا كذا قال وما أشار إليه ابن بطال أولى وأولى منهما ان ذلك في أمور الدنيا لا بعض
أمورها قد مضى الى الامم كثيرا واقر بان فاعل الضمير الا دى وهو ظاهر وأملته كثيرة ولا
سيما اصله من الكافر (قوله) باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع (هو من
الوضيع وهو النقص ووقع هنا بلفظ الوضيع وفي الطريق التي تليه بلفظ الضعيف وهي رواية
الاكثر في هذا الحديث وقد رواه بلفظ الوضيع أيضا النسائي من طريق اسمعيل بن أمية عن
الزهري والشريفي قابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ووقع النسائي أيضا
في رواية السفيان بلفظ الذون الضعيف (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله حدثنا
الليث عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عند أحمد حدثنا ابن شهاب
ولا يعارض ذلك رواية أبي صالح عن الليث عن نونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لان
لفظ السباقيين مختلف فيجعل على الله عندنا الليث بلا واسطة ما لفظ الاول وعنده اللفظ الثاني
بواسطة وسأوضح ذلك (قوله عن عروة) في رواية ابن وهب عن نونس عن ابن شهاب أخبرني عروة
ابن الزبير وقد مضى ساقه في غزوة الفتح (قوله أن أسامة) هو ابن زيد بن حارثة (قوله) كلم النبي
صلى الله عليه وسلم في امرأة) هكذا رواه أبو الوليد مختصرا ورواه غيره عن الليث مطولا كما في
الباب بعده (قوله) ويتركون على الشريف) كذا في زرعي الكشمي وفيه حذف تقديره
ويتركون إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد (قوله لو فاطمة) كذا في الاثر قال ابن
التين التقدير لو فعلت فاطمة بذلك لان لو لم يلزم الله العمل دون الاسم (قلت) الاولى التقدير بما جاء
في الطريق الاخرى لو أن فاطمة سككت في رواية الكشمي هنا في ثمانية من طريق هذا
الحديث في غيره الموضع ولو هنا شرطية وحذف ان ورد معها كثيرا كقوله صلى الله عليه
وسلم في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمان أتاهم رسولى فالتقدير لو أن أهل عمان وقد أنكر
بعض الشراح من شيوعنا على ابن التين ابراهمه هنا حذف أن ولانكار عليه فان ذلك ثابت
هنا في رواية أبي زرعي غير الكشمي وكذا في رواية النسائي ووقع في رواية اسحق بن راشد عن
ابن شهاب عند النسائي لو سرت فاطمة وهو يساعدة تقدير ابن التين (قوله) باب
كراهية الشفاعة في الحد اذا رفع الى السلطان) كذا تقدم ما أطلقه في حديث الباب أن شفع في
خدم من حدود الله وليس القيد صريحه وكأنا أشار الى ما ورد في بعض طرق مصر يخاو في
مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت اليه وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسامة لما دفع
فيها لتشفع في حد فان الحدود اذا اتيت الى قليس لها تترك وله شاهد من حديث عروب بن
شبيب عن أسامة عن جده رفته معا فوالحدود فيما بينكم فبابي من حد قد وجب ترجمه
أبو داود والعون عن الحد ما لم يبلغ السلطان وصححه الحاكم وسنده الى عروب بن شبيب صحيح وأخرج
أبو داود أيضا وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاها الله
في أمره وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر قولا والله رفع شاهد من
حديث أبي هريرة في الاوسط للطبراني وقال فقد ضاها الله في ملكه وأخرج أبو يعلى من طريق
أبي الحية عن أبي مطر رأيت عليا في سباق فذكر قصة فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى

يسارق فذكر قصة فيها قالوا يا رسول الله أفلا عفت قال ذلك سلطان سوء الذي يهقر عن الحدود
بينكم وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال لقي الزبير سارقا فشفع فيه فقيل له حتى يبلغ
الامام فقال اذا بلغ الامام فلن الله الشافع والمشفع وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه
وهو منقطع مع وقفه وهو عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الزبير موقوف فلو بسند آخر حسن عن
علي بن نحوه كذلك وبسند صحيح عن عكرمة بن عباس وعمارا والزبير أخذوا سارقا فخلوا سبيله
فقلت لابن عباس بن مساصنه ثم حين خلبتم سبيله فقال لا تأمك أمالو كنت أنت لسرك أن يخطئ
سبيلك وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولا مرفوعا باللفظ اشفعوا مالهم يصل الى الوالي
فاذوا وصل الوالي فعفا فلاعنا الله عنه والموقوف هو المعتد وفي الباب غير ذلك حديث صفوان
ابن أمية عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق ردائه ثم أراد
ان لا يقطع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لا قبل ان تأتي به وحديث ابن مسعود
في قصة الذي سرق قاصر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعه فقرأ وأمنه أسفا عليه فقالوا
يا رسول الله كأنك كرهت قطعه فقال وما ينبغي لامتكروا أعوانا للسلطان على أخيك انه
ينبغي للامام اذا انتهى اليه حد أن يعمه والله عفو يحب العفو وفي الحديث قصة مرفوعة
وأخرى موقوفة أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعة أخرجه الأئمة الهيات
زلاتهم الا في الحدود أخرجه أبو داود وبسند فاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضي التعزير
وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ويدخل فيه سائر الاحداث الواردة في تدب الستر
على المسلم وهي مجملة على ما يبلغ الامام (قوله عن عائشة) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن
شهاب عن عروة وشذ عن ابن قيس الماصر بكسر الميم له فقال ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة
فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقه والطبراني وقال تفرد به عن ابن قيس
يعني من حديث أم سلمة قال اندارقطني في العلل الصواب رواية الجماعة (قوله ان قريشا)
أي القبيلة المنهورة وقد تقدم بيان المراد بقريش الذي اتسموا اليه في المناقب وان الاكثر
أنة فهر بن مالك والمراد بهم هنام أدرك القصة التي تذكر عكة (قوله أهمتهم المرأة) أي أجلبت
اليهم همما وصبرتهم ذوى هم بيب ما وقع منها يقال أهمي الامر أي ألقني ومضى في المناقب
من رواية قتيبة عن الليث بهذا السند أنهم شأن المرأة أي أمرها التي تلي بالسرقة وقد وقع
في رواية مسعود بن الاسود الآتي التنبيه عليها المسرق تلك المرأة عظمتا ذلك فانما رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش وهو من بني عدي بن كعب
رهب عمرو بن عطاءهم ذلك خشية أن يقطع يدها لعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخص
في الحدود وكان قطع السارق معا ما عندهم قبل الاسلام ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر
الحال فيه وقد عتد ابن الكلابي باليمن قطع في الجاهل بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا
غزال الكعبة فقطعوا في عهد عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر من قطع في
السرقة عوف بن عبد بن عمرو بن مخزوم ومقيس بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم وغيرهما وان
عوف السابق لذلك (قوله المخزومية) نسبة الى مخزوم بن قطلة بنغ الحنانية والفاقي بعدها
نظامه بمسألة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذي نسب اليه

حدثنا سعيد بن سليمان
حدثنا الليث عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها أن قريشا أهمتهم
المرأة المخزومية

٦٧٨٨

ع

خطه

١٦٥٧٨

التي سرقت

بشوعيد مناف ووقع في رواية اسمعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذي عند النسا في سرقت
 امرأة من قريش من بني مخزوم واسم المرأة علي الصبيح فاطمة بنت الاسود بن عبد الاسدين
 عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهي بنت أبي اسلمة بن عبد الاسم الصحابي الجليل الذي كان زوج
 ام سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم قتل أبوها كافر اوم يدركه جزء من عبد المطلب وهو من
 زعم ان له محبة وقيل هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الاسد وهي بنت عم المذكورة آخر حقه عدد
 الزقاق عن ابن جريج قال أخبرني بشر بن تميم انها أم عمرو بن سفيان بن عبد الاسد وهذا معضل
 ووقع مع ذلك في سبأ أنه قاله عن ظن وحسبان وهو غلط عن قاله لان قصتها مغايرة لقصة
 المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه قال ابن عبد البر في الاستيعاب فاطمة بنت الاسود بن عبد
 الاسد هي التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها لانها سرقت حلياً فكلمت قريش أسامة
 فتشفع فيها وهو غلام الحديث (قلت) وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق
 الأصبغ بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ان فاطمة بنت الاسود بن عبد الاسد
 سرقت حلياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشفعوا الحديث وأورد عبد القهي بن
 سعيد المصري في المهمات من طريق يحيى بن عتبة بن كهل عن عمار الدهني عن شقيق قال سرقت
 فاطمة بنت أبي أسد بنت أبي أسلمة فأنشئت قريش ان يقطعها النبي صلى الله عليه وسلم
 الحديث والطريق الاولى أقوى ويمكن ان يقال لاشافاة بين قوله بنت الاسود بنت أبي الاسود
 لاحتمال ان تكون كنية الاسود أبا الاسود أما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضاً وابن الكلبي
 في المنال وسمعه الهيثم بن عدي فذكرها المتأخر جرت لئلا يوقع تركيز قول فاختبعت عبيدة
 لهم فأخذها القوم فأوثقوها فلما أصبحوا أتوا بها النبي صلى الله عليه وسلم فعانته بحقوق أم سلمة
 فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت وأنشدوا في ذلك شعر قاله خنيس بن يعلى بن أمية في
 رواية ابن سعد ان ذلك كان في حجة الوداع وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح ان قصة فاطمة
 بنت الاسود كانت عام الفتح فظهر تغار القصتين وان بينهما أكثر من سنتين ويظهر من ذلك خطأ
 من اقتصر على انها أم عمرو وكان الجوزي ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كابن طاهر وابن
 بشكوال ومن تبعهما فله الحد وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تميم لكم جعل قصة أم عمرو
 بنت سفيان في حجة العاربة وقصة فاطمة في السرقة وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح في قصة
 ام عمرو بانها سرقت (قوله التي سرقت) زاد ابن عساق في روايته في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في غزوة الفتح ووقع بيان السرقة في حديث مسعود بن الاسود المعروف بابن الجاه فخرج
 ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن طلحة بن زكاة عن أمه عائشة بنت
 مسعود بن الاسود عن أبيها قال لما سرقت المرأة تلك القطعة من بيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعظمنا ذلك غشياً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تكامه وسنده حسن وقد صرح فيه ابن
 اسحق بالتحدث في رواية الحاكم وكذا علقه أوداود فقال روى مسعود بن الاسود قال الترمذي
 بعد حديث عائشة المذكورة في الباب عن مسعود بن الجاه وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب
 السرقة من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال عن خاتمه بنت مسعود بن الجاه عن
 أبيها فيحتمل ان يكون محمد بن طلحة جمع من أمه ومن خاتمه ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت

التي أشرت اليها سرق حليها ويكن الجمع بالخلي - كان في القطيفة قال الذي ذكر القطيفة
أراد جمعها والذي ذكر الخلي ذكرنا نظروف دون النظر ثم رجع عندي أن ذكر الخلي في قصة هذه
المرأة وهم كما سألته ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبد الرزاق
عن ابن جرير أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال سرق امرأة خال عمرو وحسب أنه
قال من ثياب الكعبة الحديث وسنده إلى الحسن صحيح فأنمكن الجمع والافلا ولا أقوى
وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع
وتجده أخرجه مسلم وأبو داود وأخرجه الترمذي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بلفظ
استعارت امرأة علي السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حليها فباعته وأخذت منه الحديث
وقد ينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح اليه أن
امرأة حاجت امرأة فقالت إن فلانة تستعير حليها فأعرتها لما ففكت لارتاء فحانت إلى التي
استعارت لها فأنها فقالت ما استعرتك شيئا فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فحانت إلى التي
صلى الله عليه وسلم فدعاها فساها فقالت والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئا فقال أذهبوا
إلي بيتا فجدوه تحت فراشه فافوه فأخذوه وأمر بها فقطعت الحديث فحتمل أن تكون سرق
القطيفة وحدث الخلي وأطلق عليا في بخداخلي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرق بخدا قال
شعيبنا في شرح الترمذي اختلف على الزهري فقال الليث وونس وأسمعيل بن أمة وأحق بن
راشد سرق وقال معمر وشعيب أنها استعارت وحدث قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب
ابن موسى عن الزهري فاختلف عليه سندوا مئتا فرواه البخاري يعني كما تقدم في الشهادات عن
علي بن المديني عن ابن عيينة قال ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح علي - فقلت
سفيان فلم يحفظه عن أحد قال وحدث في كتاب كنية أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه أنها
سرق وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة أنها سرق أخرجه النسائي عنه وعن رزق الله
ابن موسى عن سفيان كذلك لكن قال أبي النبي صلى الله عليه وسلم يسارق فقطعه فذكره
مختصرا ومثله لا في يدي عن محمد بن عباد عن سفيان وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن
في آخره قال سفيان لا أدري ما هو وأخرجه النسائي أيضا عن إسحق بن راهويه عن سفيان عن
الزهري بلفظ كانت مخزومية تستعير المتاع وتجده الحديث وقال في آخره قبل لسفيان من ذكره
قال أيوب بن موسى فذكره بسنده المذكور وأخرجه من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن
الزهري بغير واسطة وقال فيه سرق قال شعيبنا وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا عن سمعته من
الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصح يسمعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في
رواية أحمد لا أدري كيف هو كما تقدم وجزم جماعة بأن معمر أقفرد عن الزهري بقوله استعارت
وحدث وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شعيبنا عند النسائي وونس كما أخرجه أبو داود
من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه وعاقبه البخاري لليث عن وونس لكن لم يثبت لفظه
كأنه عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن وونس وكذلك رواه ابن أبي الزهري
عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن اسمعيل القاضي بسنده اليه وأخرج أصه الوعانة
في صحيحه والذي أنضح في أن الحديثين محفوظان عن الزهري وإن كان يحدث تارة بهذا وتارة

بهذا أخذت يونس عنه الحديثين واقتصرت كل طائفة من اصحاب الزهري غير يونس على أحد
الحديثين فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوف في صحيحه من طريق إيب عن نافع عن ابن
عمر أن امرأته مخزومة كانت تبغها المناسخ وتحمده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع دنها
وأخرج النسائي وأبو عوف أيضاً من وجه آخر عن عبد الله بن عمر عن نافع باللفظ استعارت حلياً
وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فاخذ بنظاره أحمد في أشهر الروايتين عنه وأصحق وأصح له ابن
حزم من الظاهرية وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحمد أيضاً
وأجابوا عن الحديث بأن روايته من روى سرق أرواح والجمع بين الروايتين بضرب من التأويل فاما
الترجيح فنقل النووي أن روايته مع شاذة بخلافه لجاهل الرواة قال والشاذة لا يعمل بها وقال ابن
المنذرى الحاشية وسعه المحب الطبري قبل أن يعمد انفرادها وقال القرطبي رواية أناس سرق
أكثر وأشهر من رواية الجحد فقد اتفرد بها عمر وحده من بين الأئمة الحفاظ وتابعه على ذلك من
لا يمتدحى بجهنم كالأخى الزهري وغطه هذا قول المحدثين (قلت) سبق له هذه القاضى عارض
وهو شعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس عوافقة معهما وأذلو وقف عليه لم يجزم بتفرد
معهم وأن من واقفه كان أخى الزهري وغطه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين إذا لم يعرف عن
أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي جزرة ويونس بن يزيد وأبو بن موسى بأخى الزهري
بل هم مقتفون على أن شعيباً ويونس أرفع درجة في حديث الزهري من ابن أخيه ومع ذلك
فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا كون روايته
سرق متفقاً عليها ورواية جحد انفرادها مسلم وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين
وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما
في غاية الخلالة في الزهري وقد واقفهما ابن أخى الزهري وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهري
كذلك فقد اختلف عليهم ما فيه وأما سمعيل بن أمية وأصحق بن راشد فقدون معمر وشعيب
في الحفظ (قلت) وكذا اختلف على إيب بن موسى كما تقدم وعلى هذا فيعادل الطريقان ويتعين
الجمع فهو أولى من أطراح أحد الطريقين فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره هما قصتان
مختلفتان لأمر آمنين مختلفتين وثمة قب بأن في كل من الطريقين أنهما استغفعا بالإسامة وأنه
شفع وأنه قبل له لا تشفع في حذمن حذو الله فيعد أن أسامة يسمع النبي المؤكد عن ذلك
ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن أحمد من القصتين وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن يفسى
ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حذو السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جحد العارية
جائز لأن لا حذو فيه فشفع فأجيب بأن فيه الحد أيضاً ولا يخفى ضعف الاحتمالين وسكن ابن
المنذرى عن بعض العلماء أن القصة لأمرأة واحدة استعارت وحدثت وسرق فقطفت السرقة
للعارية قال وبذلك تقول وقال الخطابي في معالم السنن بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاها
ابن المنذر واتخذ كرت العارية والخطابي هذه القصة تعرفها بالخاص صفتها إذا كانت مكثرة
ذلك كاعترف بابتها مخزومة وكانها أكثر منها ذلك ترقى إلى السرقة وتجرات عليها وتلقف
هذا الجواب عن الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال تحمل رواية من ذكر جحد العارية على

نعر فيها بذلك والقطع على السرقة وقال المنذرى نحو موته المازرى ثم التوى عن العلماء
 وقال القزوينى يرجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جحد العارية من أوجه أحد هاتولي
 فى آخر الحديث الذى ذكرته فيه العارية لو أن فاطمة سرقت فان فيه دلالة قاطعة على ان المرأة
 قطعت فى السرقة اذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لا غيا وقال لو أن فاطمة جحدت
 العارية (قلت) وهذا قد أشار اليه الخطيب أيضا ثانياً لو كانت قطعت فى جحد العارية لوجب
 قطع كل من جحد شيئاً إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية ثانياً انه عارض ذلك حديث ليس
 على غائب ولا مختلس ولا منتهب قطع وهو حديث قوى (قلت) أخرجه الأربعة وصححه
 أبو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفعه وصرح ابن جريج
 فى رواية للنسائى بقوله أخرنى أبو الزبير ووجه بعضهم هذه الرواية فقد صرح أبو داود وابن
 جريج لم يسمعه من أبي الزبير قالوا بلغنى عن أحمد انه سمعه ابن جريج من ياسين الزيات ونقل
 ابن عدى فى الكامل عن أهل المدينة أنهم قالوا لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير وقال النسائى
 رواد الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير نقل أحمد منهم أخرنى ولا أحسنه سمعه
 (قلت) لكن وجدته متابع عن أبي الزبير أخرجه النسائى أيضاً من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي
 الزبير لكن أبو الزبير مدلس أيضاً وقد عمنه عن جابر لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر
 عن جابر بتابعه أى الزبير وقوى الحديث وقد أجعوا على العمل به الا من شذ عن قل ابن المنذر
 عن الماسى معاوية أنه قال المختلس يقطع كأنه ألحقه بالسارق لاشتراكهما فى الأخذ خفية
 ولكنه خلاف ما صرح به فى الخبر والاماد كرم قطع باحد العارية وأجعوا على ان لا قطع
 على الخائن فى غير ذلك ولا على المنتهب الا ان كان قاطع طريق فأنه أعلم وعارضه غيره من خالف
 فقال ابن القسيم الحنبلى لانتا فى بين جحد العارية وبين السرقة فان الجحد داخل فى اسم السرقة
 فيجمع بين الروايتين بان الذين قالوا اسرقت أطلقوا على الجحد سرقة كذا قال ولا يخفى بعده قال
 والذى أجاب به الخطيب مردود لان الحكم المرتب على الوصف معمول به ويقرب به ان لفظ الحديث
 وترتبه فى احسنى الروايتين القطع على السرقة وفى الاخرى على الجحد على حد سواء وترتيب
 الحكم على الوصف يشعر بالعلة فكل من الر واثنين دال على ان علة القطع كل من السرقة
 وجحد العارية على افتراضه ويؤيد ذلك ان ساق حديث ابن عمر ليس فيه للسرقة ولا للشفاقة من
 أسامة ذكره فى التصريح بانها قطعت فى ذلك وأبسط ما وجدته من طرقهما أخرجه النسائى فى
 روايته ان امرأة كانت تستعير الخيل فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعرت من ذلك
 خيلاً فجمعه ثم أمسكه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للتاب امرأة الى الله تعالى ووقود
 ما عند هاراراء فلم تفعل فامرهم ان تقطعت وأخرج النسائى بسند صحيح من مرسل سعيد بن
 المسيب ان امرأة من بني مخزوم استعارت خيلاً على لسان أناس فجحدت فامرهم النبي صلى
 الله عليه وسلم ففذهت وأخرجهم عبد الرزاق بسند صحيح أيضاً الى سعد قال أى النبي صلى الله
 عليه وسلم وامرأة فى بيت عظيم من بيوت قريش قد أتت ناساً فقالت ان آل فلان يتبرونكم
 كذا فأناموا وهاتم أو أوتلك فأنكروا ثم أنكروا هى فقطعها النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن
 دقيق العيد صنيع صاحب العدة حيث أورع الحديث بلنظ الليث ثم قال وفى لفظ قد كرر لفظ

معمر يقتضي انها قصيدة واحدة اختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة يعني لانه أو رحدث
عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال وفي لفظ كانت امرأة تستعير الساع وتجهده
فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال وعلى هذا فالجدة
في هذا الخبر في قطع المستعيرة لانه اختلف في واقعة واحدة فلايت الحكم فيه بترجيح
من روى انها جاحدة على الرواية الاخرى يعني وكذا كسه فيصح انها قطعت بسبب الامرين
والقطع في السرقه متفق عليه فترجح على القطع في الجحد المختلف فيه (قلت) وهذه أقوى الطرق
في نظري وقد تقدم الرد على من زعم ان القصصة وقعت لامر آمن فقطعتا في أوائل الكلام على
هذا الحديث والارام الذي ذكره القرطبي في انه لو ثبت القطع في جحد العارية لالزم القطع في جحد
غير العارية بقوة أقوى ايضا فان من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية بقا
الاختلاف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الاطلاق وأجاب ابن القيم بان
الفرق بين جحد العارية وجحد غير العارية ان السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جحد العارية
يختلف المختلس من غير حرز والمنتهب قال ولا شك ان الحاجة ماسة بين الناس الى العارية
فلو علم المعمر ان المستعير اذا جحد لشيء عليه لم يترك ذلك الى سداب العارية وهو خلاف ما يدل عليه
حكمة الشريعة بخلاف ما اذا علم أنه بقطع فان ذلك يكون ادعى الى اسرار العارية وهي
مناسبة لا تقوم بمجرد الحاجة اذا ثبت حديث جابر في ان لا قطع على خائن وقد فرغ من هذا بعض من
قال بذلك فخص القطع عن استعارة الى لسان غيره بخلاف المستعارة منه ثم تصرف في العارية
وأتركه للمساوئيل فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية
(تنبه) قول سفیان المتقدم ذهب أسد الزهري عن حديث الخزيمية التي سرقت فصاح
على عمايكما السوال عنه وعن سبه وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن سفیان فرائس في كتاب
الحديث الفاضل لابي محمد الرامهرمزي من طريق سليمان بن عبد العزيز اخبرني محمد بن ادريس
قال قلت لسفیان بن عيينة كسمعت من الزهري قال أمامع الناس فأحصى وأما وحدي
فحدث واحد دخلت يوما من باب بني شبة فاذا أنا به جالس الى عمود فقلت يا أبا بكر حدثني
حدث الخزيمية التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها قال فضرب وجهي بالحصى ثم
قال قم فمارئيل عبد مقدم علينا بما نكره قال ففتمت منكسر الفتر جمل فدعاه فلم يسمع فزماه
بالحصى فلم يسمه فاضطر الى فقال ادع لي فدعوه له فانه فقتضى حاجته فنظر الى فقال فقال
خجث فقال اخبرني سفيان بن السيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الجاهل جبار الحديث ثم قال لي هذا خبرك من الذي أردت (قلت) وهذا الحديث الاخر
آخر به مسلم والاربعة من طريق سفیان بدون القصص (قوله) فقالوا من يكلم فيما رسول الله صلى
الله عليه وسلم أي يشفع عنده فيما ان لا تقطع اما عفوا او ابتداء وقد وقع ما يدل على الثاني في
حديث مسعود بن الاسود ولفظه بهد قوله أعظمنا ذلك خجثا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا
نحن نفعدها باربعين اوقية فقال تطهر خير ليا وكأنهم نلوا أن الحديث سقط بالقدية كما نلنا ذلك
من أنقى والد العسيف الذي زني بالله يقتدى منه بما تشاء وولده ووجدت حديث مسعود هذا
شاهدا أعتمد اجد من حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة سرقت على عهد رسول الله صلى الله

فقالوا من يكلم فيما رسول
الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم فقال قومها نحن نقدمها (قوله ومن يجترئ عليه) يسكون الجحيم وكسر الراء فينتحل
 من الجراة بينهم الجحيم ويسكون الراء وقع الهزة ويجوز فتح الجحيم والراء مع المد ووقع في رواية
 قتيبة فقالوا ومن يجترئ عليه وهو أوضع لأن الذي استقمهم بقوله من يكلم غير الذي أجاب بقوله
 ومن يجترئ والجراة هي الاقدام بادلال والمعنى ما يجترئ عليه الاسامة وقال الطبري الواو
 عاطفة على محذوف تقديره لا يجترئ عليه أحلبها ته لكن أسامة له عليه ادلال فهو يحسر
 على ذلك ووقع في حديث مسعود بن الاسود به قوله تظهر خبرها فلما سمعنا ليقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أننا أسامة ووقع في رواية يونس الماضية في القم فزع قومها الى أسامة أي
 لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات فلم يجترئ أحد أن يكلمه الاسامة وكان السبب
 في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أسامة لا تشفع في حدوكان اذا شفع شفعه بتشديد الفاء أي قل
 شفاعته وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفعه (قوله
 حبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الهملة يعني محبوب مثل قسم عيسى مقصود في ذلك
 تلجح يقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني أحبه فأحبه وقد تقدم في المناقب (قوله فكلهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب وفي رواية قتيبة فكلهم أسامة وفي الكلام شي مطوي
 تقديره فماؤا الى أسامة فكلهم في ذلك فجاء أسامة الى النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم فوقع
 في رواية يونس فاني بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلهم فيها فأثبت هذه الرواية ان الشافع
 يشفع بمضرة المشفوع لئلا يكون أعذله عنده اذا لم يقبل شفاعته وعند التساني من رواية
 اسمعيل بن أمة فكلهم فزره بفتح الزاي والواو وحده أي أغلظ له في النهي حتى نسيه الى الجهل لأن
 الزبر ففتح ثم يسكون هو العقل وفي رواية يونس فكلهم قتلون وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زاد شعب عند التساني وهو يكلمه في مرسل حبيب بن أبي ثابت فلما أقبل أسامة ورآه النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا تكلمني بأسامة (قوله فقال تشفع في حدمن حدود الله) هـ
 الاستفهام الاتكاري لانه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك زاد يونس وشعب فقال
 أسامة استغفر لي يا رسول الله ووقع في حديث جابر عند مسلم والتساني ان امرأتين بنى مخزوم
 سرقت فاقبها النبي صلى الله عليه وسلم فعادتت يوم سلطه ذال هجعة أي استباحرت آخر جابن
 طريق معقل بن يسار عن عبد الله عن أبي الزبر عن جابر فعادتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من طريق موسى بن عبيدة عن أبي الزبر عن جابر فعادتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال المنذري يجوز أن تكون عادتت بكل منهما وتعتقه شيئا في شرح الترمذي بأن زينب بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة
 القمح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زينب قبل ذلك في جمادى الاولى من السنة فلول
 المراد أنها عادتت زينب رعية النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت أم سلمة فتعصفت على بعض
 الرواة (قلت) أولست زينب بنت أم سلمة الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازا لكونها ربيته
 فلا يكون فيه تعصفت ثم قال شيئا وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن
 موسى بن عبيدة وقال فيه فعادتت بريب النبي صلى الله عليه وسلم راء وموحدة مكسورة وحذف

ومن يجترئ عليه الاسامة
 حبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكلهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 تشفع في حدمن حدود الله

لنظمت وقال في آخره قال ابن أبي الزناد وكان ربيب النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة
وعمر بن أبي سلمة فعادت باحدهما (قلت) وقد نظرت بمبايد على أنه عمر بن أبي سلمة فأنجرح
عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي قال سرق امرأته فذكر الحديث وفيه جاء عمر بن
أبي سلمة فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أي أمة أنا عتي فقال لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت
يدها قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن فذكر أنها بنت الاسود بن عبد الأسد (قلت)
ولما فاة بين الروايتين عن جابر فانه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة وبأولادها واختصمها بذلك
لانما قرنتها وزوجها وعمها قال عمر بن أبي سلمة عتي من جهة السن والانفهي بنت عمه أخي
أبيه وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث أي عم اسمع من ابن أخيك وهو ابن عمه أخي أيتها
أيضا ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي البر عن جابر أن امرأته من بني مخزوم سرق
فعاذت باسمه وكانها جاءت مع قومها فكلوا أسامة بعد أن استجارت بأم سلمة ووقع في مرسل
حديث بن أبي ثابت فاستشفعوا على النبي صلى الله عليه وسلم وبغير واحد فكلوا أسامة (قوله)
ثم قام فخطب في رواية قتيبة فاخطب وفي رواية يونس فلما كان العشي قام رسول الله صلى
الله عليه وسلم خطيبا (قوله فقال يا أيها الناس) في رواية قتيبة يحذف ما من أوله وفي رواية
يونس فقام خطيبا فأنشأ على الله بما هو أهل ثم قال أما بعد (قوله انما خاض من سكان قلكم)
في رواية أبي الوليد ذلك وكذا المحدثين رجع عند مسلم وفي رواية سفيان عند التماسي انما هلك نبي
اسرائيل وفي رواية قتيبة هلك من كان قلكم قال ابن دقيق العيد الظاهر أن هذه الحصر ليس
عاما فان بني اسرائيل كانت فيهم امم وكثيرة تقتضي الاهلاك فيصير ذلك على حصر مخصوص
وهو الاهلاك بسبب المعصية في الحدود فلا يخص ذلك في حد السرقة (قلت) يؤيد هذا
الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا عنهم عطاوا
الحدود عن الاغنياء وأقاموها على الضعفاء والامور التي أشار إليها الشيخ سبقت منها في ذكر
بني اسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهودين الذين زنيا وسبق شرحه بعد هذا وفي التفسير
حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف اذا قتل عدوا والقصاص من الضعيف وغير ذلك
(قوله انهم كانوا اسرق الشريف تركوه) في رواية قتيبة اذا سرق فيهم الشريف وفي رواية
سفيان عند التماسي حين كانوا اذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموا عليه وفي رواية
اسماعيل بن امية واذا سرق فيهم الوضيع قطعوه (قوله واهم الله) تقدم ضبطها في كتاب الايمان
والنذور ووقع مثله في رواية اسحق بن راشد ووقع في رواية أبي الوليد والذي نفسي بيده وفي رواية
يونس والذي نفس محمد بيده (قوله لو أن فاطمة بنت محمد سرق) هذان الامثلة التي صح فيها
ان لو حرف استماع لا متناع وقد اتقن القول في ذلك صاحب المغني وسبق في بسط ذلك في كتاب
التي ان شاء الله تعالى وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شجرة في هذا الحديث سمعت اللث يقول
عقب هذا الحديث قد أعادها الله من أن تسرق وكل مسلم ينبغي له ان يقول هذا ووقع للشافعي
انه لما ذكر هذا الحديث قال فذكره وشرى بغير امرأته شريفة واستحسنوا ذلك منه لافقه
من الادب البالغ وانما خص صلى الله عليه وسلم فاطمة ابنته بالذكر لانها أعز أهل عند ولده
لميق من بناته حبته غيرهما فاذا المبالغة في اثبات اقامة الحد على كل مكلف وترك المعصية في ذلك

ثم قام فخطب فقال يا أيها
الناس انما خاض من كان
قلكم انهم كانوا اذا سرق
الشريف تركوه واذا سرق
الضعيف فيهم أقاموا عليه
الحد واهم الله لو أن فاطمة
بنت محمد سرق

ولان اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام فناسب ان يضرب المثل بها (قوله لقطع محمد بن
 في رواية أبي الوليد والاكثر لقطع يدها وفي الأول محمد بن زاذبوس في روايته من رواية ابن
 المبارك عنه كانه في غزوة الفتح ثم أمر تلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها ووقع في حديث
 ابن عمر في رواية للنسائي قم بالليل فخذ يدها فاقطعهما وفي أخرى له فامرهم فاقطعت وفي حديث
 جابر عند الحاكم فقطعهما وذكر أبو داود في حديثه عن محمد بن عبد الرحمن بن غنيم عن نافع عن صفية
 بنت أبي عبد الله حديث الخزمية وزاد فيه قال فشهد عليها وزاد بنون في اضافي روايته قالت
 عائشة خسفت نوبتها بعد وتزوجت وكانت تاتيني بعد ذلك فارفع حاجتها الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأخرجها الاسماعيلي من طريق نعيم بن حجاج عن ابن المبارك وفيه قال عروة
 قالت عائشة ووقع في رواية شبيب عند الاسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزهري
 عند أبي عوانة كلاهما عن الزهري قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت فكنت تلك
 المرأة من بني سليم وتاب وت كانت حسنة التلبس وكانت تاتيني فارفع حاجتها الحديث وكان
 هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة عن القاسم جميعا عن عائشة وعند أحدهما زيادة
 على الآخر وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم قال ابن اسحق وحديثي عبد الله بن
 أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك رجها وصله وفي حديث عبد الله بن عمر وعند
 أهلها قال قالت هل لي من نوبة يارسول الله فقال أنت اليوم من خطيتك كيوم ولدك أمك وفي
 هذا الحديث من القوائد منع الشفاعة في الحدود وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقيد
 المنع عاذا انتهى ذلك الى أولى الامور واختلف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أعلم
 خلافا ان الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جله ما لم تبلغ السلطان وأن على السلطان أن يقيمها
 اذا بلغت مذكرا خطيئا وغيره عن مالك انه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف فقال
 لا يشفع الا ول مطلقا سواء بلغ الامام أم لا وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس ان يشفع له ما يبلغ
 الامام ويمسك بمحدث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف اذا بلغ الامام ووقع المقذوف
 وهو قول الحنفية والنوري والاوزاعي وقال مالك والشافعي وأبو يوسف يجوز العفو مطلقا
 ويذكر بذلك الحد لان الامام لو جده بعد عفو المقذوف لحاز أن يقيم البيعة بصديق القاذف
 فكانت تلك شبهة قوية وفيه دخول التسامع الرجال في حد السرقة وفيه قبول نوبة السارق
 ومقتضى لا سامة وفيه ما يدل على ان فاطمة عليها السلام عند أبيها صلى الله عليه وسلم في أعظم
 المنازل فان في القصة إشارة الى انها الغاية في ذلك عندهم ذكره ابن هبيرة وقد تقدمت مناسبة
 اختصاصها بالذكور دون غيرها من رجال أهل ولا يؤخذ منه انها أفضل من عائشة لان من جله
 ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنفي المساواة وفيه ترك الحماة
 في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قرىبا أو كبيرا القدر والتشديد في ذلك والاعتكاف
 على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه وفيه جواز ضرب المثل بالكبر القدر
 للمبالغة في الزجر عن الفعل ومما أتت ذلك مختلفة ولا يخفى نيب الاحتراز من ذلك حيث
 لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الثوري والشافعي ويؤخذ منه جواز الاخبار
 عن أمر مقدر يشهد القطع بأمر محقق وفيه ان من حلف على أمر لا يتحقق انه يفعله أولا يشفعه

لقطع محمد بن

لا يحتسب كمن قال لمن خاصم أخاه والله لو كنت حاضرا لهضمت أثمك خلافاً لمن قال يحتسب مطلقاً وفيه جواز التوجه لمن أقيم عليه الحد بعد أقامته عليه وقد حكى ابن الكلبي في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتيت بعد أن قطعت وصنعت لها طعاماً وان أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالتسكير على امرأته فقال رجتها رجها الله وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع ونقض به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جزأه الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا نهلك كأهل كوا وفيه نظروا بما يتم إن لو لم رد قناع السارق في شرعنا وأما اللفظ العام فلا دلالة فيه على المدعى أصلاً **(قوله)** يا رسول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (أي يهما) كذا أطلق في الآية اليدوا جمعوا على أن المراد أيدي أن كانت موجودة واختلفوا في الوقطع الشمال عمداً أو خطأ هل يجزئ وقدم السارق على السارقة وقدمت الزانية على الزاني لوجود السرقة غالباً في الذكر كورية ولأن داعية الزاني الاناث أكثر ولأن الاتي سبب في وقوع الزنا إذا تلبثت غالباً لا يطو أعينها وقوله بصيغة الجمع ثم التنبيه إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حفظ فيه المعنى لجمع والتنبيه بالنظر إلى الجانبين المتلفظ بهما والسرقة يفتق السنين وكسر الزنا ويحجزوا سكانها ويحجزوا كسراً أوله وسكون ثانيه الأخذ خفية وعرفت في الشرع بأخذ شيء مخفية ليس للأخذ أخذهم ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله قال ابن بطال الحرز مستفاد من معنى السرقة يعني في اللصقة يقال سارق الأبل الخارب بغيره مبيحة والسارق في المكالم مطلق والسارق في الميزان مخسر في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس قال المازري ومن تجهه صان الله الأموال بالحباب قطع سارقها وخص السرقة لقله ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاز والقصب ولسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبدن ثم لما خانت هانت وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله

يد بخمس مئتين عبيدوديت * ما لها اقطعت في ربيع دينار

فاجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمة البارئ

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربيع دينار لكثرت الجنايات على الأيدي ولو كان نصيب القطع خمسة دينار لكثرت الجنايات على الأموال فظهرت الحكمة في الجائنين وكان في ذلك صيانة من الطرفين وقد عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين التهب وشحوه على بعض متكلمي القياس فقال القطع في السرقة دون القصب وغيره غير مقبول المعنى فإن القصب أكثر هتكاً للحرمة من السرقة فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوي وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكافأ لإيرادها وسأنتفي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى **(قوله)** وقطع على من الكف (أشبه بهذا) لا ترى الاختلاف في محل القطع وقد اختلف في حقيقة البدن قليل أو لهما من المكب وقيل من المرفق وقيل من الكوع وقيل من أصول الأصابع فحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على

﴿باب قول الله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما وفي كيم يقطع﴾ وقطع
على من المكف

تغ
٢٢٠/١٥

ذلك ومن الثاني آفة الوضوء فقها وأيديكم إلى المرافق ومن الثالث آفة التيميم في القرآن
فاسحوا بوجوهكم وأيديكم منه. وبنت السنة كما تقدم في بابها أنه عليه الصلاة والسلام مسح
على كفيه فقط وأخذ بظواهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكروه
جماعة والناسي لا تقبل من قال به في السرقة والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع
والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو نوري روي أنه لا يسعي مقطوع اليد لغة ولا عرفاً بل مقطوع
الاصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال الأول الخوارج وهم
محبو جون بإجماع السلف على خلاف قولهم وأزعم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من
المرق قاسماً على الوضوء وكذا التيميم عندهم قال وهو أول من قيسهم قلد المهر على نصاب
السرقة ونقله عاصم قولاً شاذاً وجه الجمهور لاخذنا قل ما يطلق عليه الاسم لأن اليد قبل
السرقة كانت مستترمة فلما جاء النص بقطع اليد كانت تطلق على هذا المعاني وجب أن لا يتبرك
المتيقن وهو يتحرر بها لا يمتنع وهو القطع من الكعب وأما الأثر عن علي فوصله الدارقطني من
طريق جعفر بن عدى أن علياً قطع من المفصل وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة أن
الذي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل وأورده أبو الشيخ في كتاب جلد السرقة من وجه آخر عن
رجاء بن عدى رفعه مثله ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله وأخرج
سعيد بن منصور عن جادين زيد بن عمرو بن دينار قال كان عمر يقطع من المفصل وعلى يقطع من
مشط القدم وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي حيوة أن علياً قطع من المفصل وجاء عن علي أنه
قطع الدمن الاصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه
وهو منقطع وإن كان رجل السنن من رجال الصحيح وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن
علياً كان يقطع الرجل من الكعب وذكر الشافعي في كتاب اختلاف علي وابن مسعود أن علياً
كان يقطع من بدا السارق الخنصر والخنصر والوسطى خاصة ويقول أسبحي من الله أن أتركه بلا
عمل وهذا يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة وقطع الكعب والاصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون
بني الكعب أيضاً والاول ألحق لأنه موافق لما نقل البضاري أنه قطع من الكعب وقد وقع في بعض
النسخ يحذف من يلفظ وقطع على الكعب (قوله) وقال قتادة في امرأته سرقت فقطعت شمالها
ليس الا ذلك) واصله أجد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن عوف الاعرابي عنه هكذا
قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يسبق لفظه وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر
مثل قول الشعبي لا يزداد على ذلك قد أقيم عليه الحد وكان سابق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن
سارق قد لم يقطع فقدّم شماله فقطعت فقال لا يزداد على ذلك وأشار المصنف بذكره إلى أن الاصل
أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور وقد قرأ ابن مسعود فاقطعوا أيها ما
وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال هي قرأتها يني أصحاب ابن مسعود ونقل
فيه عاصم الإجماع وتعبق بنم قد شئتم قال إذا قطع الشمال اجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل
عن قتادة وقال مالك أن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى وإن كان خطأ
وجب الدية ويجزئ عن السارق وكذا قال أبو حنيفة وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق
واختلف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجليه اليسرى ثم ان سرق

وقال قتادة في امرأته سرقت
تقطع شمالها ليس الا ذلك

تغ

٢٢٠/١٥

فألد السري ثم ان سرق قال رجل النبي واحتج لهم بآية الحاربة وبفعل العصابة بانهم فهموا
من الآية انه في المرة الواحدة فاذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً الى ان لا يبقى له ما يقطع ثم
ان سرق عزروا حين قتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك وبجته
ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال
اقتلوه فقالوا يا رسول الله ان سرق قال اقطعه ثم جرى به الثانية فقال اقتلوه فذكر مثله الى ان
قال فأتى به الخامسة فقال اقتلوه قال جابر فانطلق نابه فقتلناه ورمىناه في بئر قال النسائي هذا
حديث منكرو مصعب بن ثابت راوه ليس بالقوي وقد قال بعض أهل العلم كابن المنكدر
والشافعي ان هذا منسوخ وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكان النبي صلى الله عليه
وسلم اطلع على انه واجب القتل ولذلك أمر به قتل من اول مرة ويحتمل انه كان من المفسدين في
الارض (قلت) والحديث شاهد من حديث الحرث بن حاطب أخرجه النسائي ولفظه ان النبي
صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال اقتلوه فقالوا ان سرق فذكره حديث جابر في قطع أطرافه
الاربعة الا انه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه ثم دفعه الى قسمة من قرش فقتلوه قال النسائي
لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً (قلت) نقل المنذرى عنه غيره فيه الاجماع ولعلهم
أرادوا انه استقر على ذلك والافتد جزم الباجي في اختلاف العلماء انه قول مالك ثم قال وله
قول آخر لا يقتل وقال عياض لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به الا ما ذكره أبو مصعب صاحب
مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال ومن سرق عن بطن الخيل قطع عنه ثم ان
عاد فرجه اليسرى ثم ان عاد فجله اليسرى ثم ان عاد فرجه اليسرى في الخامسة قتل كما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن عبد العزيز انتهى وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد الد
ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن
القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر انما قطع
رجله وكان مقطوع اليد ورجل السندين ثقات مع انقطاعهما وفيه قول رابع بقطع الرجل
اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسند ضعيف
ومن طريق أبي النضی ان علياً نحوه ورجاله ثقات مع انقطاعها وبسند صحيح عن إبراهيم
التخفي كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يدان كلهما يستحي بهما وبسند حسن
عن عبد الرحمن بن عاذن أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي اضر بهما ونجبه ففعل
وهذا قول التخفي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وفيه قول خامس قاله عطاء
لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية قال ابن عبد البر حديث
القتل في الخامسة منكرو وقد ثبت لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث وثبت السرقة
فأحشة وفيه اعقوبة وثبت عن العصابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرؤون والساوق والسارقة
فأقطعوا أيديهما كما اتفقوا على الجزاء في الصيد وان قتل خطأ وهم يقرؤون ومن قتل منكم
متعمداً فجزأ مثل ما قتل من التعمد ويستعرون على الخفين وهم يقرؤون غسل الرجلين وانما قالوا
جميع ذلك بالسنه ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث عائشة من طريقين

الاولى (قوله عن عمرة) قال الدارقطني في العلل اقتصر ابراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة ورواه بنسب عنه فزاد مع عمرة عروة (قلت) وسكنى ابن عبد البر ان بعض النسخة فاهو اسحق الحنظلي بهمة وتوفيق من مخرجه رواه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة وكذا روى عن الاوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر وهذا ان اسنادا ليسا صحيحين وقول ابراهيم ومن تابعه هو المعتمد وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وجوبه عن ابراهيم بن سعد ورواية بنسب مجعها صحيحة (قلت) وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بجماعه له من عمرة وبجماع عمرة من عائشة أخرجه أبو عوانة وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة انها جمعت عائشة (قوله تقطع البدقي ربع دينار) في رواية بنسب تقطع بد السارق وفي رواية حرمله عن ابن وهب عند مسلم لا تقطع بد السارق الا في ربع دينار وكذا عنده من طريق سلمان بن يسار عن عمرة (قوله فصاعدا) قال صاحب المحكم يختص هذا بالنساء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الزاوار وقال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أى ولو زاد ومن المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا (قلت) ووقع في رواية سلمان بن يسار عن عمرة عند مسلم فاقول قد قيل فصاعدا هو بمعناه (قوله وتابعه عبد الرحمن بن خالد وابن أخي الزهري ومعه من الزهري) أى في الاقتصار على عمرة ثم ساق رواية بنسب وليس في آخره فصاعدا وقد أخرجه مسلم عن حرمله والاسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بآبائهما وأما متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر وصلها الأذهلي في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه فهو رواية ابراهيم بن سعد وقرأت بخط مغلطاي وقلمه شيخنا ابن الملقن أن الأذهلي أخرجه في علل حديث الزهري عن محمد بن بكر وروح بن عباد جمعا عن عبد الرحمن وهذا الذي لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه وقرأت بخط مغلطاي وقلمه شيخنا أيضا أن الأذهلي أخرجه عن روح بن عباد عنه (قلت) ولا وجود له أيضا وإنما أخرجه عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسبق لأقله وساقه التستائي وأقله تقطع بد السارق في ربع دينار فصاعدا ووصلها أيضا هو وأبو عوانة من طريق سعد بن أبي عروة عن معمر وقال أبو عوانة في آخره قال سعيد بن سالم معمر عنه وهو شاب وهو بنون وموحدته فقصه أى صبرناه نبلا (قلت) وسعيد أكبر من معمر وقد شارك في كثير من شيوخه ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه التستائي وقد رواه عن الزهري أيضا سلمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هرون عنه ومرونا برواية ابراهيم بن سعد (قوله عن بنسب) في رواية مسلم عن حرمله وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب (قوله حديثنا الحسين) هو ابن ذكوان الملقم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد فاضى مرو وهو دونه في الاثقان (قوله عن محمد بن عبد الرحمن الانصاري) في رواية الاسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث جمعت أبي يقول حديثنا الحسين الملقم عن يحيى حديثي محمد بن عبد الرحمن الانصاري قال الاسماعيلي رواه حرب بن شداد

٦٧٨٩

ع

تحفة

١٧٩٢٠

* حديثنا عبد الله بن مسلمة
حديثنا ابراهيم بن سعد عن
ابن شهاب عن عمرة عن
عائشة قالت قال النبي
صلى الله عليه وسلم تقطع
البدقي ربع دينار فصاعدا

* وتابعه عبد الرحمن بن
ابن خالد وابن أخي الزهري
ومعه من الزهري * حديثنا
اسماعيل بن أبي أيس عن
ابن وهب عن بنسب عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير
وعروة عن عائشة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال تقطع
بد السارق في ربع دينار

* حديثنا عوان بن ميسرة
حديثنا عبد الوارث حديثنا
الحسين عن يحيى بن أبي
كثير عن محمد بن عبد الرحمن
الانصاري

٦٧٩١

سن

تحفة

١٧٩١٦

١٦٦٩٥-١٧٩٢٠

عن يحيى بن أبي كثير كذلك وقال همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زورارة (قلت) نسب عبد الرحمن إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زورارة قال الأصبهاني ورواه إبراهيم القناد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن لو بن عن القناد الذي قبله أصح وبه جزم البيهقي وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط (قلت) وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعة وألفظه تقطع يد السارق في ثمن الجنين وعن ابن ربيع دينار وأخرجه من طريق سليمان بن أبي يسار عن عمرة بلفظ لا تقطع يد السارق في ثمن الجنين قيل لها عائشة ما ثمن الجنين قالت ربيع دينار وربع حسين المصل عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق هقل بن زياد عنه بلفظه (قوله) عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته أي أنها حدثته وكذا في قوله عن عائشة حدثتهم وقد جرت عادتهم مجذوها في مثل هذا كما كثر وأما حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبد الوفي مثل سمعت أي حدثنا فلان وذكر ابن الصلاح أنه لا يضمن النطق يقال وفيه بحث ولم يشبه على حذف أن التي أشرت إليها وفي رواية عبد الصمد المذكرة أن عمرة حدثته أن عائشة أم المؤمنين حدثتها (قوله) تقطع اليد في ربيع دينار هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ التقطع في ربيع دينار فصاعدا وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن نونس بلفظ تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعد عن عمرة عن عائشة ما طال على ولا نيت التقطع في ربيع دينار فصاعدا وهو وإن لم يكن رفعه صريحا لكنه في معنى المرفوع وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عينة عن يحيى كذلك من رواية جماعة عن عمرة مرفوعة على عائشة قال ابن عينة ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة مثل رواية سليمان بن يسار التي أشرت إليها أنفا وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهادي بلفظ لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار فصاعدا وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مرفوعة وأحوال الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أقرن وأعلم من ولده على أن الموقوف في مثل هذا لا يصلح المرفوع لأن الموقوف يحمل على طريق القسوى والنجبان الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورواهنا ضعف الطريق القوية بروايته وكان الضاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن أنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من فعله وكذا رواه ابن عينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد بن سعيد وزيق صاحب الله أنهم معروا عن عائشة قالت التقطع في ربيع دينار فصاعدا ثم أخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد مرفوعة وموقوفة وقال الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعد عن عمرة عن عائشة ما طال على اليهود ولا نيت التقطع في ربيع دينار فصاعدا وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ

عن عمرة بنت عبد الرحمن
حدثته أن عائشة رضي الله
عنها حدثت عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال تقطع
اليدين في ربيع دينار

تغ
٢٢٢/٥
محت
تحفة

٩٩٠٢٦

*رواه وكيع وابن ادریس

عن هشام عن أبيه مرسل

حدثني يوسف بن موسى

حدثنا أبو أسامة قال هشام

ابن عروة أخبرنا عن أبيه عن

عائشة رضي الله عنها قالت

لم تقطع يد سارق على عهد

النبي صلى الله عليه وسلم في

أذن من ثمن الحسن ترس

أو حنيفة وكان كل واحد

منهما ذنان * حدثنا

إسماعيل حدثني مالك بن

أنس عن نافع مولى عبد

الله بن عمر بن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قطع

في مجن عنه ثلاثة دراهم

* تابعه محمد بن إسحق وقال

الليث حدثني نافع قتيبة

تغ

٢٢٢/٥
محت

تحفة

٨٤٠٧

٨٢٧٨

بن الرواسين المذكري تولى ولاوقوله فيها كان كل واحد منهم ماذا نحن كذا ثبت في الأصول وأما
ألكرماني أنه وقع في بعض النسخ وكان كل واحد منهم ماذا نحن كذا ثبت في الأصول وأما
في كان (قوله) رواه وكيع وابن ادریس عن هشام عن أبيه مرسل (أما رواية وكيع) فخرجهما
ابن أبي شبة في مصنفه عنه ولقطه عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان السارق في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم يقطع في ثمن المجن وكان المجن يوشكه ثمن ولم يكن يقطع في الشيء الثاني وأما
رواية ابن ادریس وهو عبد الله الأودي الكوفي فخرجهما الدارقطني في الملل والليثي من
طريق يوسف بن موسى عن جرير بن عبد الله بن ادریس وكيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه ان
يد السارق لم تقطع فذكر مثل سابق أبي أسامة سواء زاد ولم يكن يقطع في الشيء الثاني وقراء
بخط مغلفا وتسعه شحنا ابن الملقن ان رواية ابن ادریس عن عبد الله الرزاق عنه فمذكرو
الطبراني في الأوسط كذا قال الأصبغ على ووصله أيضا عن هشام عن جرير بن علي المقدسي وعثمان
الطغفاني وعبد الله بن قيس الفزاري وأرسله أيضا عبد الرحمن بن سليمان وحاتم بن إسماعيل
وجرير (قلت) وقد ذكرت رواية جرير وأما عبد الرحمن فاختلف عليه فقيل عنه مرسل
ووصله عنه أبو بكر بن أبي شبة آخر جهه مسلم * (تنبيه) لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة
عن أبيه في هذا المتن وأما الزهري فاختلف عليه في سنده ولم يختلف في المتن أيضا كما تقدم
وهو حافظ فيصعب أن يكون عروة حديثه به على الوجهين كما تقدم ويحتمل أن يكون لفظ عروة
هو الذي حفظه هشام عنه وحمل بنس حديث عروة على حديث عروة فساقه على لفظ عروة
وهذا يقع ليسم كثير لو شهد الأول أن النسائي أخرجه من طريق حفص بن حسان عن بنس
عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بلفظ رواية ابن عينة ورواه أيضا من رواية القاسم بن
مبرور عن بنس بهذا السند لكن لفظ المتن أو نصف دينار فصاعدا وهي رواية شاذة الحديث
الثاني حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم أو درهمين
حديث مالك قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى
في ذلك (قوله) تابعه محمد بن إسحق يعني عن نافع أي في قوله ثمنه وروايته موصولة عند
الأصبغ على من طريق عبد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن إسحق وعبد الله بن عمر ثلاثتهم
عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقطع في مجن عنه ثلاثة دراهم وقد أخرجه الموقوف
الله من رواية جويرية وهو ابن أبي أسامة مثل هذا الساق سواء من رواية عبد الله وهو ابن عمر
العمرى مثله ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع باللفظ قطع النبي صلى الله عليه وسلم يد سارق مثله
(قوله) وقال الليث حدثني نافع قتيبة يعني ان الليث رواه عن نافع كالجلماعة لكن قال قتيبة بدل
قوله ثمنه ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الليث عن نافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم وأخرجه مسلم أيضا من رواية
سفيان الثوري عن أبي أيوب الأنصاري وأبو بن موسى وإسماعيل بن أمية ومن رواية ابن زهير
عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسماء بن زيد كلهم عن نافع قال بعضهم عنه وقال بعضهم
قتيبة هذا اللفظ مسلم لم يخرجه وقد أخرجه أبو داود ومن رواية ابن جرير أخبرني إسماعيل بن أمية عن
نافع ولقطه ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق ترسا من صيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم

٦٧٩٦

تظا

٦٦٢٧

وأخرجه التساق من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بالفظ غشه ومن طريق محمد بن يزيد
عن حنظلة بالفظ قيمته فوافق الليث في قوله قيمته لكن خالف الجميع فقال خسة دراهم وقول
الجماعة ثلاثة دراهم هو المحفوظ وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن عمر بالفظ
قطع في مجن قيمته ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ومن رواية ابن إسحق بالفظ أن
رجل سرق حنظلة قيمتها ثلاثة دراهم فقطعه « (تنبيه) » قوله قطع معناه أمر لأنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه وقد تقدم في الباب قبله أن بلاهوا الذي يباشر قطع يد الخزومية
فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكلًا بذلك ويحتل غيره وقوله قيمته القيمة التي ماقتني
السه الرغبة فيه وأصله قومة فأدلت الواو وأوقعه بعد كسرة والهمزة ما قبله بالمبيع عند
السبع والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه بالفظ الثمن والمتجاوز وأما القيمة والهمزة
كما احتجبت مستوفين قال ابن دقيق العمد القيمة والثمن قد يختلفان والمعتبر انما هو القيمة ولعل
التعبير بالثمن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة وقد تسك
مالاً تجدث ابن عمر في اعتبار النصاب بالقصة وأجاب الشافعية وسأمن خلفه ما به ليس في
طرقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن ماجه أيضاً
وسنده ضعيف ولفظه لا يقطع السارق إلا في الثمن الجن قال فعلنا أنه لا يقطع في أقل من ثمن
الجن لكن اختلف في ثمن الجن ثم ساق حديث ابن عباس قال كان قيمة الجن الذي قطع فيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم قال فالأحط بالأن لا يقطع إلا في ما جفت فيه
هذه الآثار وهو عشرة ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعقب بأن قولهم في دراهم
لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم إضاحه ودفع ما عليه والجمع بين ما اختلفت
الروايات في ثمن الجن يمكن بالجدل على اختلاف الثمن والقيمة وعلى تعدد النجاء التي قطع
فيها وهو أولى وقال ابن دقيق العمد الاستدلال بقوله قطع في مجن على اعتبار النصاب ضعيف
لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله يقطع في ربع
دينار فصاعداً فإنه يحتمل بديل على الله يقطع فيما إذا بلغه موكدًا فيما زاد عليه بمفهومه على
أنه لا قطع فيما دون ذلك قال واعتماد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال
من الفعل المجرد وهو أقوى في الدلالة على المنقصة لأنه صريح في القطع في دون القدر الذي
يشولون بمجوز القطع فيما يؤولون به بطريق النقص أو مآلاته على علم
القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة
على من لا يقول بالقيمة « (قلت) » وقرر الباحث طريق الاختلاف في مفهومها فقال دل التقويم
على أن القطع يتعلق بقدر معلوم والأفلاحيكون لذلك فائدة حيث جندوا لفظ ماوردية النص
ضر محاصر فوجعا باعتبار ربع دينار وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد
الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع
لا يكون إلا في عشرة دراهم وحبته أن الديرية بالاجماع فلا تنساج الإجماع عليه
وانعشدة متفق على القطع فيها عند الجميع فتسك ما لم يبق الاتفاق على ما دون ذلك وتعقب
بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذنا بصح ماورد

• حديث شاموس بن أمييل

حدثنا جوري بن عمن نافع

عن ابن عمر قال قطع النبي

صلى الله عليه وسلم في مجن

قيمة ثلاثة دراهم • حديثنا

• سند حديثنا يحيى عن عبيد

الله قال حديث نافع عن

عبد الله قال قطع النبي صلى

الله عليه وسلم في مجن غشه

ثلاثة دراهم • حديثنا

ابراهيم بن المنذر حديثنا أبو

ثمرة حديثنا موسى بن عقبة

بن نافع أن عبد الله بن عمر

رضي الله عنه ما قال قطع

النبي صلى الله عليه وسلم

بدرار في مجن غشه ثلاثة

دراهم تابعه محمد بن إسحق

وقال الليث حديث نافع

قيمته • حديثنا موسى بن

إسماعيل حديثنا عبد الواحد

حدثنا الأعمش قال سمعت

أبا صالح قال سمعت أبا هريرة

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم لعن الله السارق

يسرق البضعة فقطع يده

وبسرق الخيل فقطع يده

٦٧٩٩

تظا

٦٦٢٨

في الاقل ولم يصح أقل من ربع ديناراً وثلاثة دراهم فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين
أحدهما الصريح من الحصر حيث ورد بلفظ لا تقطع الدار في ربع دينار فصاعداً وسائر
الاخبار الصحيحة الواردة حكايمة فعل لا عموم فيها والثاني أن المعول عليه في القيمة الذهب لانه
الاصل في جواهر الارض كلها ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالاً على ان أصل النقد في ذلك
الزمان الدنانير بأن الصكالك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فحزفت
الدراهم بالدنانير وحصرتها والله أعلم وحاصل المذهب في المقدار الذي يقطع السارق فيه
يقرب من عشرين مذهباً الاول يقطع في كل قليل وكثير تأفها كان أو غير تأفها نقل عن أهل
الظاهر والخوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبيد الرحمن ابن بنت الهذافي
ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله عياض ومن تبعه عن ابراهيم التيمي ان القطع لا يجب الا
في أربعين درهماً أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني الثالث مثل الاول الا ان كان المسروق
شياً تأفها لم يحدث عروة المخفى لم يكن القطع في شيء من التأف ولا ن عثمان يقطع في خفاية خبيثة
وقال لمن يسرق السباط لئن عدتم لا قطعن فيه وقطع ابن الزبير فلعين آخر جهما ابن أبي شبة
وعن عمر بن عبد العزيز أنه يقطع في مائة مدين الرابع يقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان
البيهقي الموحدة وتشديد المتن من فقهاء البصرة وربيعة من فقهاء المدينة ونسب الطبري الى
عثمان فأطلق ثلثاً منه أنه المثلثة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري
جزءه ابن التندرجة السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شبة بسند
قوي عن أنس ان أبي بكر يقطع في شيء ما سوى درهمين وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم السابع
في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها ولو كان ذهباً هي رواية عن أحمد وسكاه الخطابي عن مالك
الثامن مثله لكن ان كان المسروق ذهباً فصاهر ربع دينار وان كان غيرهما كان بلغت قيمته ثلاثة
دراهم يقطع به وان لم يبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار وهذا قول مالك المعروف عندنا
وهي رواية عن أحمد واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى القاضي
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة مرفوعاً اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا
في أدنى من ذلك قالت وكان ربع دينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم والمرفوع من هذه الرواية نص
في العقد والمعتبر في ذلك الذهب والموقوف منه يقتضي ان الذهب يقيم بقوم بالقصة وهذا يمكن
تماوله فلا يرتفع به النص الصريح التاسع مثله الا ان كان المسروق غيرهما يقطع به اذا بلغت
قيمتها أحدهما وهو المشهور عن أحمد ورواية عن احمد العاشر مثله لكن لا يكتب بأحدهما
الا اذا كانا غائبين فان كان أحدهما غائباً فهو المعول عليه وهو قول جماعة من المالكية
وهو الحادي عشر الثاني عشر ربع ديناراً وما يبلغ قيمته من فضة أو عرض وهو مذهب
الثاني وقد تقدم تقريره وهو قول عائشة وعروة وأبي بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي
واللب ورواية عن احمد وعن داود وثقه الخطابي وغيره عن عمر وعثمان وعلي وقد أخرجه ابن
المنذر عن عمر بسند متقطع أنه قال اذا أخذ السارق ربع دينار يقطع ومن طريق عمر أيضاً عثمان
بسارق سرق أترجة قيمته ثلاثة دراهم من حساب الدنانير أترجة عشرة قطع ومن طريق
جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً يقطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصف الثالث عشر أربعة

دراهم فقله عياض عن بعض الصحابة وقوله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبي جعفر الباقر الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبي ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصري وعن سليمان بن يسار آخر جه النسائي وجاء عن عشرين الخطاب لانتقطع الخس الا في خمس آخر جه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وأبي سعيد مثله وقوله أبو زيد اللبوسي عن مالك وشذبه ذلك السادس عشر عشرة دراهم وأما بلغ قيمتها ذهب أو عرض وهو قول أبي حنيفة والنوري وأصحابهما السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض حكاه ابن حزم عن طائفة وجرم ابن المنذر بأنه قول النخعي الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوي أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً وآخر جه ابن المنذر عن علي بن بسند ضعيف وعن ابن مسعود بن سند منقطع قال وبه قال عطاء التاسع عشر ربع دينار فصاعدا من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة وينقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض وهو قول ابن حزم ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود وأبو حنيفة في الحديد في الذهب ثبت صحى حديث عائشة ولم يثبت الحديد بغير صحى غيره فبقى عموم الآية على حاله فنقطع فيما قل أو كثر الا اذا كان الشيء تافهاً وهو موافق للشافعي الا في قياس أحد النقادين على الآخر وقد أئده الشافعي بان الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك واستدل بان الآية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة ثماناً عشرين ألف درهم وتقدم في قصة الارتجاف ما يؤيده ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية ان التقويم يكون بقال نقد البلدان ذهاباً بالذهب وان فضة في الفضة تمام العشرين مذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قطع في محن قيمته ثلاثة دراهم وثبت لقطع في أقل من ثمن الجن وأقل ما ورد في ثمن الجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وانما ترك القول بان الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لان قيمة الفضة بالذهب تختلف فيقي الاعتبار بالذهب كما تقدم وأنه أعلم واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز وهو قول الظاهرية وأبي عبد الله البصري من المعتزلة وخالفهم الجمهور فقالوا العام اذا خص منه شيء يبدل بقي ماعداً على عموم وجهه سواء كان لفظه بنبي عمات في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لان آية السرقة عامة في كل من سرق شخص الجواهر منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع وليس في الآية ما يثبت عن اشتراط الحرز وطرد البصري أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليسر الاحتجاج بالآية ثم وزعم ابن بطال ان شرط الحرز ما خوف من معنى السرقة فان صح ما قال سقطت حجة البصري أصلاً واستدل به على ان أهمية بعصوم اللفظ لا بخصوص السبب لان آية السرقة نزلت في سارق رداءه صفوان وأسارق الجن وعمل على الصحابة في غيرهما من السارقين واستدل باطلاق ربع دينار على القطع بحسب ما صدق عليه مثلاً من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جديداً كان أو ردياً وقد اختلف فيه الترجيح عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فخر الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا وقال الاصطفي لا يقطع الا في المضروب ورجحه الرافعي وقد الشيخ أبو حامد النقل عن الاصطفي لا يقطع الا في المضروب الذي يتصف بالطبع واستدل بالقطع في الجن على

﴿باب قوة السارق﴾

حدثنا محمد بن عبد الله

قال حدثني ابن وهب عن

يونس عن ابن شهاب عن

عروة عن عائشة أن النبي

صلى الله عليه وسلم قطع يد

امراة قالت عائشة وكانت

تأني به ذلك فأرفع حاجتها

الى النبي صلى الله عليه

وسلم فتأبى وحسن ثوبها

حدثنا عبد الله بن محمد

الحفي حدثنا هشام بن

يوسف أخبرنا معمر عن

الزهري عن أبي إدريس عن

عبادة بن الصامت رضي الله

عنه قال يا بيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم في رطب

فقال يا بيتكم على أن

لا تشركونا الله شيئا ولا

تسرقوا ولا تقتلوا أولادكم

ولا تأتونا بينتان فتقرؤنه بين

أيديكم وأرجلكم ولا

تعصوني في معروف فن

وفي منكم فأخبره على الله

ومن أصاب من ذلك شيئا

فأخذه في الدنيا فهو كفارة

له وظهر ومن ستره الله

فذلك الى الله ان شاء عبده

وان شاء عفر له قال أبو

عبد الله اذا تاب السارق

بعد ما قطع يده قبلت شهادته

وكل محدود كذلك اذا تاب

قبلت شهادته

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب المحاربين من أهل

الكفر والردة﴾

من روعة القطع في كل ما يتول قبيحا واستثنى الخنفة ما يسرع اليه القسا دوماً أصله الاباحة
لحجارة واللبن والخبث والمخ والتراب والكلا والطير وفي رواية عن الحنابلة والراجح عندهم
في مثل السرجين القطع تقر به على جوارحه وفي هذا افتقار به آخرى محل بسطها كتب
الفقه بالله التوفيق الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لعن السارق يسرق البضة فيقطع
ختم به الباب اشارة الى ان طريق الجمع بين الاخبار ان يجعل حديث عروة عن عائشة أصلا
فيقطع في ربيع دينار فصاعدا وكذا في البضة فثبت ذلك فكانت قال المراد البضة ما يبلغ قيمتها
ربيع دينار فصاعدا وكذا الحبل ففيه ايماء الى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعمش
وقد تقدم البحث فيه ﴿قوله﴾ **باب** قوة السارق أي هل تقبضه في دفع اسم القس
عنه حتى تقبل شهادته أولا وقد وقع في آخر هذا الباب قال أبو عبد الله اذا تاب السارق وقطعت
يده قبلت شهادته وكذلك كل الحدود اذا تاب أمحاهم اقبلت شهادتهم وهو في رواية أخرى ذر
الكشمير وحده وأبو عبد الله هو البخاري الخنف وقد تقدمت هذه المسئلة في الشهادات
فما يتعلق بالقاذو والسارق في شهادتهم ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يحفل أن يسقط
حقه بالتوبة قال وجرم به في كتاب الحدود وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط وعن
اللبث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبدا قال وهو قول مالك وعن الخنفة يسقط الا
الشرب وقال الطحاوي لا يسقط الا قطع الطريق لورود النص فيه والله أعلم وذكر في الباب
حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصرا ووقع في آخره وتأب وحسن ثوبها وقد تقدم
شرحه مستوفى قبيل هذا ووجه مناسبتها للترجمة وصف التوبة بالحسن فان ذلك يقتضي ان
هذا الوصف يثبت للتائب المذكور في حدود حياته التي كان عليها وحديث عبادة بن الصامت
في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره فن أصاب من ذلك شيئا فأخذه في الدنيا فهو كفارة
وطهور ووجه الدلالة منه أن الذي أقسم عليه الحد ووصف بالتطهر فاذا انضم الى ذلك أنه تائب فانه
يعود الى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا والله أعلم

﴿قوله﴾ **كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة**

كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا وفي كونها في هذا الموضع اشكال وأظن بما انقلب على
الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة والذي يظهر لي أن محلها بين كتاب النيات وبين استابته
المرتدين وذلك أنهم اختلطت بين أبواب الحدود فان المصنف ترجم كتاب الحدود وصدره بحديث
لازني الزاني هو مؤمن وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ثم بدأ يتعلق بحديث الخمر في أبواب
ثم بالسرقة كذلك فالذي يلحق أن يثبت أبواب الزنا على وفي ما عدا الحديث الذي صدر به
ثم بعد ذلك اما أن يقدم كتاب المحاربين واما أن يؤخره فله عقبه باب استابته
المرتدين فانه يلحق أن يكون من جملة أبوابه ولم أر من نبه على ذلك الا الكرماني فانه تعرض لشيئين
ذلك في باب الزنا ولم يستوفه كما سبناه عليه ووقع في رواية النسفي زيادة قدر تفهيم الاشكال
وذلك أنه قال بعده قوله من أهل الكفر والردة فزاد من يجب عليه الحد في الزنا فان كان محفوظا
فكانت ضم حد الزنا الى المحاربين لافضائه الى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة

(١٣ - فتح الباري ثمان عشر)

وعلى هذا فالاولى أن يدل لفظ كتاب ياب وتكون الابواب كلها داخلية في كتاب الحدود (قوله)
 وقول الله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية كذا الآية ذروا في رواية كريمة وغيرها الى
 أو يسفوا من الارض قال ابن بطال ذهب البخاري الى أن آية الحاربة تزلت في أهل الكفر والردة
 وساق حديث العرينيين وليس فيه تصريح بذلك ولكن أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة
 حديث العرينيين وفي آخره قال بلغنا ان هذه الآية زلت فيهم انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
 الآية ووقع ثلثه في حديث أبي هريرة وعن قال ذلك الحسن وعطاء والفعل لئلا يهزى قال وذهب
 جمهور الفقهاء الى أنها زلت فيهم خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالناسدو يقطع الطريق
 وهو قول مالك والشافعي والكوفيين ثم قال ليس هذا ما قبله في الاول لانها وان زلت في
 العرينيين باعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من الحاربة
 والفساد (قلت) بل هما متغايران والمرجع الى تفسير المراد بالحاربة فحق جعلها على الكفر فخص
 الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عم ثم قل ابن بطال عن اسمعيل القاضي ان ظاهر
 القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على ان الحدود المذكورة في هذه الآية زلت في المسلمين
 وأما الكفار فقد زلت فيهم فاذا اقيم الذين كفروا فاضرب الرقاب الى آخر الآية فكان حكمهم
 خارجا عن ذلك وقال تعالى في آية الحاربة الآية الذين تابوا من قبل أن تصدوا عليهم وهي الآية
 أن من تاب من الحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر مما جاهدوا فهو لو كانت الآية في الكفار لتعفيه
 الحاربة تخفف عنه القتل وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على
 الحارب المرتد مثلا ان تسقط عنه المطالبة بالعودة الى الاسلام أو القتل وقد تقدم في تفسير المائدة
 ما نقله المصنف عن سعد بن جبير أن معنى الحاربة لله الكفرية وأخرج الطبري عن طريق روح
 ابن عباد عن سعد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العرينيين قال فذكر لنا ان هذه
 الآية زلت فيهم انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وأخرج شيوخه ومن وجبه آخر عن أنس
 وأخرج الاسماعيلي هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أبي
 عن أبي قلابه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله
 ورسوله قال هم من عكل (قلت) قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعروبة فقد وجد
 التصريح الذي نفاه ابن بطال والمعتقدان الآية زلت أو لانهم هم يتناول بعضهم هاتين حارب
 من المسلمين يقطع الطريق لكن عقوبة القرابين مختلفة فان كانوا كفارا فبعض الامام فيهم اذا
 ظفروهم وان كانوا مسلمين فعلى قولنا أحدهما وهو قول الشافعي والكوفيين ينظر في الغاية فمن
 قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ المالا في وجهه أو ألتصق به وقال مالك بل يحى
 للتخفيف فبعض الامام في الحارب المسلمين الامور الثلاثة وروح الطبري الاول واختلقوا في المراد
 بالآية في الآية فقال مالك والشافعي يخرج من بلاد الحاربة الى بلدة أخرى زاد مالك فحبس فيها
 وعن أبي حنيفة بل يحبس في بلدة وتعقب ما نال من الاستمرار في المدلول وكان مع الحبس إقامة فهو ضد
 التي فان حقيقة التي الاخراج من البلد وقد قرئت مفارقة الوطن بل لقل قال تعالى ولو أنا كتبنا
 عليهم أن اقولوا أنفسكم وأخرجوا من دياركم وجمعة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار

وقول الله تعالى انما جزاء
 الذين يحاربون الله ورسوله
 الآية قد نال بن عبد
 الله حدثنا الوليد بن مسلم
 حدثنا الاوزاعي حدثني
 يحيى بن أبي كثير حدثني
 أبو قلابه الجرمي عن أنس
 رضي الله عنه قال قدم
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 نفر من عكل فأسلوا
 فأجبتهم المدينة فأمرهم
 أن يأووا بل الصدقة فيشربوا
 من أو الها وألأها ففعلوا
 ففعلوا فأفارتدوا وقتلوا رعاها
 واستاقوا الأبل فبعث في
 آثارهم فأتى بهم فقطع
 أيدهم وأرجلهم وسمل
 أعينهم ثم لم يحبسهم حتى
 ماتوا

٦٨٠٢

م د س

كلمة

٩٤٥

«باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا» ٩٩ - حدثنا محمد بن الصلت أبو يعلى

حدثنا الوليد حدثني

الأوزاعي عن يحيى عن أبي

قلاية عن أنس أن النبي صلى

الله عليه وسلم قطع العرنيين

ولم يحسمهم حتى ماتوا» (باب تحفة

لم يسق المرتدون المحاربون

حتى ماتوا) - حدثنا موسى

ابن اسمعيل عن وهيب عن

أبوب عن أبي قلاية عن

أنس رضي الله عنه قال قدم

رطمن من عكل على النبي صلى

الله عليه وسلم كانوا في الصف

فاجتروا المدينة فقالوا

يا رسول الله أبقنا رسلا

فقال ما أجدل لكم الآن

فلقوا بأبل رسول الله صلى

الله عليه وسلم فأقرها فسر بها

من ألبها وأولها حتى

صحاوا فمناووا وقالوا الراعي

واستاقوا النود فأتى النبي

صلى الله عليه وسلم الصريح

فبعث الطلب في آثارهم فأتوا

رجل النهار حتى أتى بهم

فأمر بمسير فاجت

فكلهم بها وقطع أيديهم

وأرجلهم وماحسهم ثم

ألقوا في الحرة يستقون

فأسقوا حتى ماتوا» قال

أبو قلاية سرقوا وقتلوا

وساروا الله رسولهم» (باب

ساروا النبي صلى الله عليه وسلم

أعين المحاربين) - حدثنا

قصة بن سعيد حدثنا جاد

عن أبوب عن أبي قلاية عن

أنس بن مالك أن رطما من عكل

أقوال عرنة ولا أعلم إلا قال من عكل قدموا المدينة فأمر لهم

النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح

المحاربة في البلدة الأخرى فانفصل عنه مالك بنه بحبس بها وقال الشافعي يكفيه مفارقة الوطن
والشعبة خذنا لا يؤذنا ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة العرنيين وأورد من طريق الوليد بن
مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلاية مصر حافه التحديث في جمعه فأنس فيه من
التدليس والتسوية وقد تقدم شرحه في باب أوائل الأبل من كتاب الطهارة ووقع في هذا الموضوع
فقتلوا فصحوا فأردوا وقتلوا رعاتها واستاقوا الأبل (قوله يا) لم يحسم النبي صلى الله
عليه وسلم المحاربين (الخ) الحسم يفتح الحاء وسكون السين المهملة أي الكي بالنار لقطع الدم حسنة
فأحسم كقطعته فأنه قطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فحسمته أن يسيل وقال الداودي
الحسم هنأ أن توضع اليد بعد القطع في زيت خار (قالت) وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه
وأورد في طريقه من قصة العرنيين مقتصر على قوله قطع العرنيين ولم يحسمهم قال ابن بطال أنا
ترك حسنه لأنه أراد أهلاكهم فأمن قطع في سرقه مثلا فإنه يجب جسمه لأنه لا يؤمن معه التلف
غالب يترك الدم (قوله يا) لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا كذا لهم يضم أوله
على النساء المعجول ولو كان بفتحته لصاب المحاربون وكان راجعا إلى فاعل يحسم في الباب الذي
قبله وأورد في قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلاية عن أنس تاما (قوله) حتى صحاوا فمناووا
وقتلوا الراعي في رواية الكشميري فيقتلوا الراعي الفاء وهي أوجه وحكي ابن بطال عن المهلب
أن الحكمة في ترك سقيم كفرهم نعمة النبي التي أنعمت بهم من المرض الذي كان بهم قال وفيه
وجه آخر يؤخذ مما خرج من وجه من مرسل سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لما بلغه ما صنعوا عطف الله من عطش آل محمد للسلة قال فكان ترك سقيم أجابة لدموعه
صلى الله عليه وسلم (قلت) وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه جعلهم لكونهم سقوا أعين
الرعاة وانما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد أهلاكهم كما مضى في الحسم وأبعد من قال أن تركهم يلا
سقى لم يكن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في هذه الطريق قالوا أبقناهم مرة قطع ثم ووجه
ثم معجزة أي الطب لا يقال أبغاه كذا طلبه وقوله رسلا بكسر الراء وسكون المهملة أي لبنا
وقوله ما أجدل لكم الآن فلقوا بأبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه مجريد وسباق الكلام
يقضي أن يقول بأبل ولكنه يقول كبير القوم يقول لكم الأمر مثلا ومنه قول الخليفة يقول
لكم أمر المؤمنين وتقدم في غيره هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضا بلقظ فأمرهم أن يأبوا أبل
الصدقة ففتح بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وسلم كانت له أبل ترى وأبل الصدقة
في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر وقيل بل الكل أبل الصدقة وأضافها
إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه وبؤيد الأول ما ذكره قريش من تعطش آل محمد لأنهم
كانوا يتناولون الصدقة (قوله يا) بالتسوين (ساروا) أي صلى الله عليه وسلم بفتح
السين المهملة والميم بالفعل الماسي ويجوز مضافا غير تسوين مع سكون الميم وأورد في حديث
العرنيين من وجه آخر عن أبوب وقوله فيه حتى يحيى بهم في رواية الكشميري في أنهم وقوله وسر
أعينهم وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين وسجل باللام وهما معني قال ابن التين وغيره وفيه
نظر قال عياض من العيين بالتحفيف كلها بالمعيار المحي فيطابق العمل فإنه يفسر بأن يذمن
العين جديدة محجة حتى يذهب نظرها فيطابق الأول بأن تكون الجديدة مسمارا قال وضبطناه

ولا تقر بالزنا انه كان فاحشة وسامبيلا * حدثنا داود بن شيب (١٠١) حدثنا همام عن قتادة اشبه باناس قال

ومن يفعل ذلك يلق انما وكأنه أشار بذلك الماور في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد
عن يحيى القطان قال متصلا بقوله حديثه جارية قال فتركت هذه الآية تصد بقالة رسول
الله صلى الله عليه وسلم والذين لا يدعون عن الله الهما آخر إلى قوله ولا يزنون ووقت في الأدب من
طريق جرير عن الأعمش وساق إلى قوله يلق انما ما لم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما يئنه
مسلم وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن أصل
الأحذب وساقه إلى قوله تعالى ويخلف فيه مهانا ووقع لغيا في ذر جند في الواو في قوله وقال الله
(قوله) ولا تقر بالزنا انه كان فاحشة زاد في رواية النسائي إلى آخر الآية والمشهور في الزنا
القصر وجاء في بعض اللغات وذكر في الباب أربعة أحاديث * الحديث الأول (تخلف حدثنا)
في رواية غير أبي ذر والنسائي أخرنا (قوله داود بن شيب) بجملة وموحدة وزن عظيم هو الباهلي
يكنى أباسم سليمان بصري صدوق قاله أبو حاتم وقال البخاري مات سنة اثنين وعشرين (قلت)
ولم يصر عنه إلا في هذا الحديث هنا فقط وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بن زياد في
أوله وقد تقدم شرحه في كتاب العلم والغرض منه قوله فيه ونظير الزنا أي بشيخ ويشتر بجهت
لا يتكلم به لكثرة من يتعاطاه وقد تقدم سبب قول أناس لا يحدثكموه أحد بعدى * الحديث
الثاني حديث ابن عباس لا يزن الزاني وقد تقدم شرحه مستوفي في شرح حديث أبي هريرة
في أول الحدود وقول ابن جرير بان بعضهم رواه بصيغة التثنية مؤمن وان بعضهم جله على
المستحل وساقه بسنده عن ابن عباس وأبي بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف
بالأزرق والفضل بقاء ومهجة مصغر وأبو غزوان يغيث مهجة ثم زاي ما كنه وزن شعبة ان
قوله فيه قال عكرمة الخ وهو موصول بالسند المذكور وقوله وشيخ بين أصابعه في رواية
الاسماعيلي عن طريق اسمعيل بن حود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه
وقال هكذا فوصف صفة لا أحفظها وقد قدمت الكلام على الصفة المذكورة هناك قال
الترمذي بعد تصحيح حديث أبي هريرة وحكاية تأويل لا يزن الزاني وهو مؤمن لان أحد
كفر أحد بالزنا والسرفقة والشرب يعني ممن يعتد بخلافه قال وقد روى عن أبي جعفر يعني
الباقر أنه قال في هذا خرج من الأيمان إلى الاسلام يعني انه جعل الأيمان أخص من
الاسلام فإذا خرج من الأيمان بقي في الاسلام وهذاوافق قول الجمهور ان المراد بالإيمان
هنا كماله لا أصله والله أعلم بالحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه
وعلى قوله في آخره والتوبة معروضة بعد الحديث الرابع حديث عبد الله هو ابن مسعود
(قوله عمرو بن علي) هو الفلاس ويحيى هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري ومنصور
هو ابن المعتمر وساميان هو الأعشى وأبو واثن هوشع بنين وأبو مسيرة هو عمرو بن شرحبيل
وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان مجهولة وتحتاينة ثقيلة هو المعروف بالأحذب
ورجال السند من سفيان فصاعدا كقولهم وقوله قال عمرو هو ابن علي المذكور (فذكره لعبد
الرحمن) يعني ابن مهدي (وكان حدثنا هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى على
رواية عبد الرحمن وعقبها بالقوله وقال الهيثم بن خلف فيما أخرجه الاسماعيلي عنه عن عمرو بن
علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف كروا صل من السند ثم قال وقال

لا يحدثكم * حدثنا
لا يحدثكموه أحد بعدى
سمعت من النبي صلى الله
عليه وسلم سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول لا تقوم
الساعة وأما قال من أشرط
الساعة أن يرفع العلم ونظير
الجهل وبشر بالخير ونظير
الزنا وقيل الرجال ويذكر
النساء حتى يكون للتممين
امرأة القيم الواحد * حدثنا
محمد بن المنقأ أخبرنا الحق
ابن يوسف أخبرنا الفضيل
ابن غزوان عن عكرمة عن
ابن عباس رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يزن العبد حين
يبنى وهو مؤمن ولا يسرق
حين يسرق وهو مؤمن ولا
يشرب حين يشرب وهو
مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن
قال عكرمة قلت لابن عباس
كيف ينزع منه الإيمان قال
هكذا وشيخ بين أصابعه
ثم أخرجهان تاب عاد اليه
هكذا وشيخ بين أصابعه
* حدثنا آدم حدثنا شعبة
عن الأعمش عن ذكوان
عن أبي هريرة قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
لا يزن الزاني حين يبنى وهو
مؤمن ولا يسرق حين يسرق
وهو مؤمن ولا يشرب حين
يشرب وهو مؤمن والتوبة
معروضة بعد * حدثنا عمرو بن علي

تحفة

تحفة

تحفة

تحفة

عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والاعشى وواصل فقلت له درالرجن حدثنا يحيى بن
سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل ان الثوري حدثنا بهذا الحديث عن ثلاثة
أشخاص حديثه عن أبي وائل فأما الاعشى ومنصور فاذنجلابن أبي وائل وبين ابن مسعود أبا
مسيرة وأما واصل فحذفه فوسطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا وأما عبد الرحمن فحدث
به أولا بغير تفصيل فحمل روايته واصل على رواية منصور والاعشى فجمع الثلاثة وأدخلها بمسيرة
في السند فلماذا ذكره عمرو بن علي أن يحيى فضله كانه تردده فاقصر على التحديث به عن سفيان
عن منصور والاعشى حسب وترك طريق واصل وهذا معنى قوله فقلت له درالرجن حدثنا يحيى بن
واصل للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل وقد زاد اليه من خلف في روايته بعد قوله
دعه فلم يذكره واصل بعد ذلك فعرفنا معنى قوله دعه أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر
أي مسيرة وقال الكرماني حاصله أن أبا وائل وان كان قد روى كثيرا عن عبد الله فان هذا
الحديث لم يروه عنه قال وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهوره ترجيح الراجح رواية إسقاط
الواسطة لموافقة الأكثرين كذا قال والذي يظهر ما قدمته انه تركه من أجل التردد فيه لان ذكر
أي مسيرة وان كان في أصل رواية واصل فتحدث به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالندليس أو بقله
الضبط وان لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه فاكثرت برواية الحديث
عن لا تردده فيه وسكت عن غيره وقد كان عبد الرحمن حدث مرة عن سفيان عن واصل
وحده بن يافة أي مسيرة كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعده أن ساقه بلفظ
واصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الاعشى ومنصور قال بذلك كان
في أول الامر وذكر الخطيب هذا السند مثلا لالتواء من أنواع مدرج الاستاد وذكره ابن محمد
ابن كثير وافي عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان فصار الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل
(قلت) وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور
وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فضع الاعشى الى منصور وأخرجه الخطيب عن طريق
الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المنذر ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي
ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني
وفيه ما تقدم وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الاعشى في ذكر أي مسيرة وسدقه
ولم يختلف فيه على واصل في إسقاطه في غير رواية سفيان (قلت) وقد أخرجه الترمذي
والنسائي من رواية شعبة عن واصل بخلف أي مسيرة لكن قال الترمذي رواية منصور أصح
يعني بإثبات أي مسيرة وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال رواه الحسن بن عبد الله عن أبي
وائل عن عبد الله كقول واصل ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري انه قال يشبه أن يكون
الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير فحصل الحديث به غير هاهنا في
فيكون الأدراج من سفيان لامن عبد الرحمن والعالم عند الله تعالى وقد تقدم الكلام على شيء
من هذا في تفسير سورة الفرقان (قوله أي الذنب أعظم) هذه رواية الأكثر ووقع في رواية تاصم
عن أبي وائل عن عبد الله أعظم الذنوب عند الله أخرجه الحارثي في رواية مسند المصنف في
كتاب الأدب أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الاعشى أي الذنوب أكبر

حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا
سفيان حدثني منصور
وسليمان عن أبي وائل عن
أي مسيرة عن عبد الله
رضي الله عنه قال قلت
يا رسول الله أي الذنب
أعظم قال أن تجعل الله
ندا وهو خلقك قلت ثم
أي قال أن تقتل ولدك
أجبل أن يطعم معك قلت

عند الله وفي رواية الأعمش عند أجد وغيره أي الذنب أكبر وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن
 أبي وائل كبر الكفار قال ابن بطلان عن المهلب يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض
 من اثنين المذكورين في هذا الحديث بعد الشرط لأنه لا خلاف بين الأمة أن اللواط أعظم
 الخناس الزنا فأكبره صلى الله عليه وسلم إنما قصد بالاعظم هنا ما تكثر موافقته ونظره لا احتياج
 إلى سبانه في الوقت كما وقع في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر في منياتهم على ما يتعلق بالاشربة
 لفشوقه في بلادهم (قلت) وفيما قاله نظر من أوجه أحدها ما نقله من الإجماع ولعله لا يقدر أن
 يأتي بشئ يثقل به صريح عمادته عن إمام واحد بل المنقول عن جماعة عكسه فإن الحد عند
 الجمهور والراجح من الأقوال انما عاث فيه بالقصاص على الزنا والمقيس عليه أعظم من القيس
 أو ساويه وإن خير الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجمهما صديق وأما ما نقله من مفردة
 فيه أو في حد من حد الزنا أو أشد ولو لم يكن إلا ما قبله في الحديث المذكور فإن المفردة
 فيه شديدة جداً ولا تأتي مثله في الذنب الآخر وعلى التبريد فلا يزيد وأما ما نقله من مصادمة
 للنص الصريح على الأعظمية من غير ضرورة إلى ذلك وأما ما نقله من مثله من قصة
 الاشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي وليس فيه تصريح ولا إشارة بالحصر في
 الذي اقتصر عليه والذي يظهر أن كلامنا الثلاثة على ترتيبها في العظم ولو جاز أن يكون في عالم
 يذكره شيء يتصف بكونه أعظم منها لما طاق الجواب السؤال نعم يجوز أن يكون في عالم يذكره شيء
 يساوي ما ذكره فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في النفس
 مثله وأخوه لكن يستلزم أن يكون في عالم يذكره في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكره في المرتبة
 الثالثة ولا محذور في ذلك وأما ما مضى في كتاب الأدب من عدة قوق الوالدین في كبر الكافر
 لكن هذا كرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها (قوله حلية جارك) بفتح
 الحاء المهملة وزن عظمة أي التي يحل له وطؤها وقتل التي تحل معه في فراش واحد وقوله أجل
 أن يطعم معك بفتح اللام أي من أجل خذف الجار فأتى بوزن كرا لا لأنه كان الأغلب من
 حال العرب وسبق الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى
 ﴿قوله﴾ (رجم المحسن) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان وبأي جمع
 العفة والتزويج والأسلام والحرة لأن كلامنا يمنع المكلف من عمل الفاحشة قال ابن القطاع
 رجل محسن بكسر الصاد على القياس وبفتحها على غير قياس (قلت) يمكن تخريجها على القياس
 وهو أن المراد منها من له زوجة عند عليها ودخل بها أو أصابها فكان الذي زوجها له أو حله
 على التزويج يجب ما لو كانت نفسها أحسنه أي جعله في حصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة
 وقال الراغب يقال للمتزوج حصة محصنة أي أن زوجها أحصنها ويقال امرؤ محصن بالكسر
 إذا تزوج حصنها من نفسها وبالفتح إذا تزوج حصنها من غيرها ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطلان
 كتاب الرجيم ولم يقع في الروايات المتقدمة قال ابن المنذر أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان
 بالنكاح الفاسد ولا الشبهة وخالفهم أبو نورة قال يكون محصناً واحتج بأن النكاح الفاسد يعطى
 أحكام الصبي في تقدير المهر ووجوب العدة ولحق أبو نورة في الرتبة وأوجب به موم أدبراً
 الحدود وقالوا أجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محصناً واحتلفوا إذا دخل بها ودعى أنه لم

ثم أي قال ان تراني حلية
 جارك * قال يحيى وحدتنا
 سفبان حدثني وأصل عن
 أبي وائل عن عبد الله قلت
 يا رسول الله مثله قال عمرو
 قد كرهت لعبد الرحمن وكان
 حدثنا عن سفبان عن
 الأعمش ومنصور وواصل
 عن أبي وائل عن أبي بصرة
 قال دعه دعه (باب رجم
 المحسن) *

يصباح قال حتى تقوم الساعة أو يوجد منه اقراراً ويعلم له منها ولو عن بعض المالكه اذا زنى أحد
الزوجين واختلفا في الوطء لم يصدق الزاني ولو لم يعض لهما الا ليله وأما قبل الزنا فلا يكون محسناً
ولو أضاف معها ما أقام واختلفوا اذا تزوج الحر أمة هل يتحصن فقال الأكثر نعم وعن عطاء
والحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأجدوا حتى لا واختلفوا اذا تزوج كاهنه فقال إبراهيم
وطاوس والتابعي لا يتحصن وعن الحسن لا يتحصن حتى يطأها في الاسلام أخرجهما ابن أبي
شيبه وعن جابر بن زيد وابن المسيب يتحصن به قال عطاء وسعيد بن جبيرة قال ابن بطال أجمع
العصاة وأئمة الامصار على أن المحصن اذا زنى عامداً عالماً مختاراً فعليه الرجم ودفع ذلك الخوارج
وبعض المعتزلة واعتدوا بان الرجم لم يذكر في القرآن وحكا ابن العربي عن طائفة من أهل
المغرب لقيمهم وهم من بقايا الخوارج واحتج الجمهور بان النبي صلى الله عليه وسلم رجم وكذلك
الائمة بعده ولذلك أشار على رضي الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب ورجتها بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وثبت في صحيح مسلم عن عباد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني قد
جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب والرحم وسأقي في باب رجم الحلي من الزنا من حديث عمر أنه
خطب فقال ان الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم وأني الكلام
عليه من الله مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله وقال الحسن) هو الصري كذلك لاكثر
ولكن شيبه في وحده وقال منصور يدل الحسن وزيقوه (قوله من زنى باخته فحده خذ الزاني)
في رواية الكشي في الزنا وله ابن أبي شيبه عن حصن بن غياث قال سألت عمر ما كان الحسن
يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم قال عليه الحد وأخرج ابن أبي شيبه عن طريق جابر بن
زيد وهو أبو الشعثاء التابعي المشهور فيمن أتى ذات محرم منه قال يضرب عنقه ووجه الدلالة
من حديث علي أنه قال رجتها بسنة رسول الله فانه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بفير محرم
وأشار البخاري الى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى ذات محرم وهو مارواه صالح بن راشد
قال في الخليلج برجل قد اغضب أخيه على نفسه فقال ساو من هنامن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن المطرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من خطئ
الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف فكتبوا الى ابن عباس فكتب اليهم بذلك ذكره ابن أبي حاتم
في العلل ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن النخعي قوله قال ولا أدري أهو
هذا أو لا يشير الى نحو يز أن يكون الراوي غلط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت وإنما
هو مطرف بن عبد الله ولا صحبه له وقال ابن عبد البر يقولون ان الراوي غلط فيه وأثر طرف الذي
أشار اليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبه عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال في الخليلج برجل
قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن النخعي وأبو بردة فقال أحدهما ضرب عنقه
فضربت عنقه (قلت) والراوي عن صالح بن راشد ضعف وهو ردة بكسر الراء وسكون
الفاء يوضع ضعفه قوله فكتبوا الى ابن عباس وابن عباس مات قبل ان يلى الخليلج الامارة
بأكبر من خمس سنين ولكن بطريق أخرى الى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها
وأشهر حديث في الباب حديث البراءة لقت خالي ومعه الآية فقال بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى رجل تزوج امرأته أيه ان أضرب عنقه أخرجه أجدوا أصحاب السنف وفي سنده

وقال الحسن من زنى باخته
فحده خذ الزاني

تغ

٢٢٤١٥

اختلاف كثير وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني وقد
قال نطاهر أحد وجد الجاهوز على من استحل ذلك بعد العلم بغيره الا امر باخذ ماله
وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول (قوله) حدثنا سلمة بن كهيل في رواية
على بن الجعد عن شعبة عن سلمة ومجاهد أخرجه الاسماعيلي وذكر الدارقطني ان قنبر بن
سحور زواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلمة عن مجالد وهو غلط والصواب سلمة ومجاهد (قوله)
سمعت الشعبي عن علي أي يحدث عن علي قد طعن بعضهم كالحارثي في هذا الاسناد ابن الشعبي
لم يسمعه من علي قال الاسماعيلي رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال عن سلمة عن الشعبي عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة وقع في رواية
قنبر المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي ويترم الدارقطني بان الزيادة في الاسنادين وهم
وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمعه غيره (قوله) حين رجم المرأة يوم الجمعة
في رواية على بن الجعد أن علياً أمر أن تزدن فصرها يوم الخميس ورجها يوم الجمعة وكذا عند
التسائي من طريق حمزة بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين يفتح أوله عن الشعبي
قال أتى علي بشرارة وهي ضم الشين المجعولة وتخفيف الراء ثم جاءهم له الهمدانية يسكون
المسيح وقد فُرت فودها حتى ولدت وقال اتوني فأقرب التسامعها فاعطاها الولد ثم رجمها ومن
طريق حصين بن الصغير عن الشعبي قال أتى علي بولاء لعبد بن قيس فُرت وفي النظر وهي حبلى
فصرها مائة ثم رجمها وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سديد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي
قال أتى علي بشرارة فقال لها اهل العزل استكرهك قالت لا قال فلعنك أهلك وأنت نائمة قالت
لا قال لعزل زوجك من عدونا قالت لا فأصرها فحسنت فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجاءها
مائة ثم ردها إلى الحبس فلما كان يوم الجمعة حفر لها ورجها ولعبد الرزاق من وجه آخر عن
الشعبي ان علي لما وضعت أمر لها بحفرة في السوق ثم قال ان أولي الناس ان يرحم الامام اذا
كان بالاعتراف فان كان الشهود قالوا قد رجمها (قوله) رجمها بسنة رسول الله زاد على
ابن الجعد وجلدتها بكتاب الله زاد ما فعل بن سالم في أوله عن الشعبي قيل اعلى جعت حديثين
فذكره وفي رواية عبد الرزاق أجلبدها بالقرآن وأرجها بالسنة قال الشعبي وقال أبي بن كعب
مثل ذلك قال الحارثي ذهب أحدوا سحق ودوا ابن المنذر إلى ان الزاني المحسن يجلد ثم يرحم
وقال الجاهوز وهي رواية عن أحد أيضاً لا يجمع بينهما وذكر ان حديث عبادة بن مسعود يعني
الذي أخرجه مسلم لفظ النبي بالنيب جلد مائة والرجم والبكر بالبكر جلد مائة والنفي والناسخ
له ثابت في قصة ما عز أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر الجلد قال الشافعي فقلت السنة
على ان الجلد ثابت على البكر وساقط عن النيب والدليل على ان قصة ما عز متراخية عن حديث
عبادة ان حديث عبادة ناسخ لما شرع أولاً من حبس الزاني في السوت ففسخ الحبس بالجلد ويزيد
النيب الرجم وذلك صريح في حديث عبادة ثم نسخ الخلد في حق النيب وذلك ما عوذ من
الاقتصار في قصة ما عز على الرجم وذلك في قصة الغامدية والجهينة والهوديين لم يذكر الجلد مع
الرجم وقال ابن المنذر عارض بعضهم الشافعي فقال بالجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة
رسول الله كما قال علي وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به على ووافقه أبي وإس في قصة

حدثنا آدم حدثنا شعبة
حدثنا سلمة بن كهيل قال
سمعت الشعبي عن علي
رضي الله عنه حين رجم
المرأة يوم الجمعة وقال قد
رجمها بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم

٦٨١٢

من

تحفة

٩٠٩٤٨

٦٨١٢

م

تحفة

٥١٦٥

* حدثني اسحق حدثنا خالد
عن الشيباني سألت عبد
الله بن أبي أوفى هل رجم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال نعم قلت قبل سورة
النور أم بعد قال لا أدري
* حدثنا محمد بن مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس
عن ابن شهاب حدثني أبو
سلمة بن عبد الرحمن عن جابر
ابن عبد الله الأنصاري أن
رجلاً من أسلم أتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فخذه أنه قد زنى فشهد على
نفسه أربع شهادات
فأمر به رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرجم وكان قد
أحسن

٦٨١٤

م

تحفة

٢١٤٩

ما عز ومن ذكره نصر محيق بقط الخلد عن المرجوم لا احتمال أن يكون ترك ذكره ولو ضوحه
ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال وقد احتج الشافعي بظن هذا حين عارض
أبيه العمة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سأله أن يجمع عن أبيه ولم يذكر العمة فأجاب
الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا (قلت) وبهذا
أزعم الطحاوي أيضاً الشافعية ولهم أن ينقلوا لكن في بعض طرقه عن أبيه واعترضا كما تقدم
بأنه في كتاب الحج قال تصغر في ترك ذكر العمة من بعض الرواة وأما قصة ما عز فقامت من طرق
مسنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلدوا كذلك الغامضة والجهنمية وغيرهما وقال في
ما عز أذهبا فأرجوه وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم
وقوعه على عدم وجوده ومن المذاهب المستغربة ما حكاها ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب
زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الخلد والرجم خاص بالشيخ والشجة
وأما الشاب فيجلدان لم يحسن ويرجم ابن حصن فقط وبجهم في ذلك حديث الشيخ والشجة إذا
زنا فأرجوهما البتة كما ساقى بيانه في الكلام على حديث عرفى باب رجم الحليل من الزنا وقال
عاض شدة فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ الذب دون الشاب ولا أصل له
وقال النووي هو مذهب باطل كذا قاله تقي أصله ووصفه بالطلان أن كان المراد به طريقه
فليس بجيد لأنه ثابت كسأى به في باب البكران فيجلدان وأن كان المراد بدله فليس به نظراً أيضاً لأن
الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعز منه في الجلة
فهو مسمى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالطلان واستبدله على جواز نسخ
التلاوة ودون الحكم وخالف في ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية
فلا يشك أن واجب المنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات لئلا تكن التلاوة أمارة بالحكم
فيدل وجودها على ثبوتها ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يزن من اتقاء الأمانة في
طرف الدوام اتقاء ما دلت عليه فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المذلول وكذلك بالعكس الحديث
الثاني (قوله حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا اسحق وهو ابن شاذان الواسطي وخلد هو ابن عبد
الله الطعان والشيباني هو أبو اسحق سليمان مشهور بكنيته (قوله قبل سورة النور) بعد في
رواية الكشميني أم بعد ها وقائدة هذا السؤال أن الرجم أن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى
نسخته بالنسخ فيصالح على أن حد الزاني الخلد وأن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ
الجلد في حق المحسن لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف وأجيب بأن المنوع
نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الآحاد وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما
هو تخصيص بغير المحسن (قوله لا أدري) يأتي بيانه بعد أبواب وقد قام الدليل على أن الرجم وقع
بعد سورة النور لأن زولها كان في قصة الألف واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على
ما تقدم بيانه والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وأما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما
جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع الحديث الثالث (قوله حدثنا) في رواية أبي ذر أخبرنا عبد الله
هو ابن المباركة ويونس هو ابن يزيد (قوله حدثني أسلم) في رواية أبي ذر أخبرني (قوله أن
رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة واسم هذا الرجل ما عز بن مالك كما ساقى في سمي

عن ابن عباس بعد سبعة أبواب **﴿ قوله ﴾** لا يرحم المجنون والمجنونة أي إذا وقع الزنا في حال الجنون وهو أجماع واختلف فيما إذا وقع في حال العتمة ثم طرأ الجنون هل يؤخر إلى الأفاقة قال الجمهور لا لأنه برأيه التالف فلامعنى للتأخير بخلاف من يجعله قائمه بقصدية الأيلام فتؤخر حتى يفنى **﴿ قوله ﴾** وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه أما علمت الخ تقدم بيان من وصله في باب الطلاق في الإغلاق وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعاً وروح النسائي الموقوف ومع ذلك فهو مرفوع حكاه في أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو عن ابن عباس أي عرأى مجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرحمها فقال له على أما بلغت أن القلم قد رفع عن ثلاثة فذكره هذا القلم على بن الجعد الموقوف في التواتر الجعديات ولقد أحدث المرفوع عن ابن عباس مر على بن أبي طالب مجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر بجهادها على وقال عمر أمانه كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن الصبي حتى يتعلم وعن النائم حتى يستيقظ قال صدقت خلفي عنها هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسندها متصل لكن أعله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحد يث غلط فيها ورواه جرير بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده أي عمر مجنونة قد زنت فاستشار فيها الناس فأمرهم أن يرحموا فربها على بن أبي طالب فقال أرحموا بها ثم أناه فقال أما علمت أن القلم قد رفع عن ذلك الحديث وفي آخره قال بنى قال فما بال هذه ترجم فارسلها فجعل يكبرون من طريق وكيع عن الأعمش نحوه أخرجه أبو داود وموقفاً من الطريقين ورجحه النسائي ورواه عنه ابن السائب عن أبي ظبيان عن علي بن إدريس ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل يكبر أخرجه أبو داود والنسائي باللفظ قال أي عمر بأمره فذكر نحوه وفيه غلط على سبيلها فنقل عمر ادعوا إلى علياً فإنه فقال يا أسيب الموثقين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم فذكره لكن باللفظ نحوه حتى يبرأ وهذه معقوبة بنى فلان لعل الذي أتاهوا هي في بلادها ولا يداود من طريق أبي الضمير عن علي مرفوعاً نحوه لكن قال وعن الشمر بن المغيرة عن جماعة من كثر الرأى بعد ما قام من طريق جابر بن سليمان عن إبراهيم التيمي عن الأعمش عن عائشة مرفوعاً رفع القلم عن ثلاثة فذكره باللفظ وعن المبتلى حتى يبرأ وهذه طرق تقوى بعضها بعض وقد أطنب النسائي في تحصيلها ثم قال لا يصح منها شيء والمرفوع أولى بالصواب **﴿ قلت ﴾** وللمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني أخرجه غير واحد من الصحابة منهم شاذان وأوس وثوبان إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم في الحديث عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يشق وعن المعتوه الهالك أخرجه الطبراني وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشرع عنهم دون الخير وقال شيخنا في شرح الترمذي هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لأنهم في حيز من ليس قابلاً للحجة العقلية منه لزوال الشعور وحكي ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال لا يصح واستدل بهذا الحديث فيعوض من النسيان التي ارتفع عنه قلم المواخذة وأما قول الثوبان فلا نقوله لأنه لم يسم السائل أنه ذاك قال ثم ولقوله مرهم بالصلاة فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الإسلام أجل أنواع

« (باب لا يرحم المجنون والمجنونة) »
 وقال على بن
 رضى الله عنه لعمر رضى
 الله عنه أما علمت أن القلم
 رفع عن المجنون حتى يشق
 وعن الصبي حتى يدرك
 النائم حتى يستيقظ
 يحيى بن بكير حدثنا الليث

٦٨١٥

م

نسخة

١٢٢٠٨

١٥٢١٧

النواب فكفكف قال انها تقع لقوا ويعتد بحججه وصلاته واستدل بقوله حتى يحتمل على انه لا يؤخذ قبل ذلك واحتج من قال يؤخذ قبل ذلك بالردة وكذا من قال من المالكية بقاء الحد على المراهق ويعتبر بطلاقة لقوله في الطريق الاخرى حتى يكبروا الاخرى حتى يشب وتعلقه ابن العربي بان الرواية بلفظ حتى يحتمل هي العلامة المحققة فيعتين اعتبارها وجل باقي الروايات عليها (قوله عن عقيل) هو ابن خالد (قوله عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ووافقه شعيب بن الليث عن أبيه عندهم وساقى بعد ستة أبواب من رواية سعيد ابن عفيرة عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب وجعه ما سلم فوصل رواية عقيل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل ورواه الليث ايضا عن عبد الرحمن بن خالد (قلت) ورواه معمر بن نوس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحده عن جابر وجمع سلم هذه الطرق وأما بالنظر على رواية عقيل وساقى البخاري بعدا بين من رواية معمر وعلق طرفاه ليونس وابن جريج ووصل رواية نوس قبل هذا وأما رواية ابن جريج فوصلها سلم عن اسحق بن راويه عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معا وقت لنا بهما في مسند جريج أي نعم من رواية الطبراني عن الثوري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده (قوله أني رجل) زاد ابن مسافر في روايته من الناس وفي رواية شعيب بن الليث عن المسلمين وفي رواية ليونس ومعمر ان رجلا من أسلم وفي حديث جابر بن سمرة عندهم رأيت ماعز بن مالك الأسدي حين خي به رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه رجل قصر أعضا ليس عليه رداء وفي القطفو عضلات بفتح المهمل ثم الجمجمة قال أبو عبيدة العضلة ما أجمع من اللحم في باطن الساق وقال الأصمعي كل عصبه مع لحم فهي عضلة وقال ابن القطاع العضلة لحم الساق والزرع وكل لحمه متدبر في البدن والاعضال الشديدة الخلق ومنه أعضال الامراء اذا شددت كدلت الرواية الاخرى على ان المراد به عنا كثير العضلات (قوله فاعرض عنه) زاد ابن مسافر فتخلى لشق وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أعرض قبله بكسر القاف وفتح الموحدة وفي رواية شعيب فتخلى تلقاه وجهه أي اتقى من الناحية التي كان فيها الى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي صلى الله عليه وسلم وتلقا منصوب على الترفية وأصله مصدر أقيم مقام الطرف أي مكان تلقاه تخفف مكان قبل وليس من المصادر تعال بكسر أوله الاضمار وتيان وسائرهما بفتح أوله وأما الاسماء بهذا الوزن فكثيرة (قوله حتى ردد) في رواية الكشي حتى ردد الى واحدة وفي رواية شعيب بن الليث حتى نثي ذلك عليه وهو بمثابة بعد هاتون خفيفة أي ككر روي حديث بريدة عندهم قال ويحك ارجع فاستقر الله وحب اليه فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني وفي القطف فلما كان من الغداة وقع في مرسل سعيد بن المسيب عندهم مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن سعد بن رجلا من أسلم قال لاني بكسر الصادق اني لا آخر في قال قتب الى الله واستترت بسترته ثم أتى عمر ذلك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه ثلاث مرار حتى اذا كثر عليه بال أهله (قوله فلما شهد على نفسه أربع شهادات) في رواية أبي ذر أربع مرات وفي رواية بريدة المذكرة حتى اذا كانت الرابعة قال فم أطهرك وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عوانة عن سمك

عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله أتى زيت فاعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم

فشهد على نفسه أربع شهادات أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سمك قال فرده مرتين
وفي أخرى مرتين أو ثلاثا قال شعبة قال سمك فذكره لسعيد بن جبيرة فقال انه رد مرة أربع مرات
ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا فاعترف بالزنا ثلاث مرات والجمع بينهما ما رواه مرتين
فحصل على انه اعترف مرتين في يوم ومرة في يوم آخر لما يشهر به يقول بريدة فلما كان من الغد
فاقتصص الراوي على احدهما أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من شرب اثنين في اثنين
وقد وقع عند أبي داود من طريق ابراهيم عن سمك عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس جاءه عازر بن
مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا مرة في فطرده ثم جاءه فاعترف بالزنا مرة ثانيا
رواية الثلاث فكان المراد الاقتصار على المرات التي رده فيها وأما الرابعة فانه لم يرد به بل
استثبت فيه وسأل عن عقله لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن
ابن الصامت ما يدل على ان الاستنبات فيه انما وقع بعد الرابعة ولفظه جاءه إلى النبي صلى الله عليه وسلم
ففسدها أصاب امرأته أربع مرات كل ذلك بعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأقبل في الخامسة فقال تدري ما أزال إلى آخره والمراد بالخامسة السنة التي وقت منه عند
السؤال والاستنبات لان صفة الاعراض وقعت أربع مرات وصفة الاقبال عليه للسؤال وقع
بعدها **قوله** فقال أباك جنون قال لا في رواية شعبة في الطلاق وهل بك جنون وفي حديث
بريدة فقال أباك جنون فآخبر به انه ليس بمجنون وفي لفظ فارس إلى قومه فقالوا ما فعله الاوفى
العقل من الحسنا وفي حديث أبي سعيد ثم سال قومه فقالوا ما فعله به بأسا الا أنه أصاب شيا يرى
انه لا يخرج منه الآن بقاء فيه الحديث وفي مرسل أبي سعيد إلى أخيه فقال اشكرك الله جنة
فقالوا يا رسول الله انه أصبح ويجمع بينهما بانه ساله ثم سال عنه احتسابا فان فائدته سؤاله لو
ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لأقامة الحديث عليه حتى يظهر خلاف دعواه فلما أجاب بانه لا جنون
به سال عنه لاحتمال ان يكون كذلك ولا يعتد بقوله وعند أبي داود من طريق نعيم بن هزال قال
كان ماعز بن مالك يتيما في حجر أبي فاصاب جارية من الحبي فقال له أبي ائت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فآخبره بما صنعت له له يستغفر لك وربما ان يكون له يخرج فذكر الحديث فقال عياض
فائدته سؤاله أباك جنون ستر الحال واستبعاد أن يلج عاقل بالاعتراف بما يقتضي اهلاكه وله
يرجع عن قوله أولا سمعته وحدها وليتم اقرازا بها عند من يشترطه واسأله قومه عنه بعد
ذلك فجاءته في الاستنبات وتعب بعض الشراح قوله ولانه سمعه وحده بانه كلام ساقط لانه وقع
في نفس المتكلم أن ذلك كان بحضور الصحابة في المسجد (قلت) ويردوجه آخر وهو أن انفراد صلى
الله عليه وسلم بسماع اقرا المكثر كاف في الحكم عليه بجهله اتفاقا اذ لا ينطق عن الهوى بخلاف
غيره ففقه احتمال **قوله** قال فهل احصت أي تزوجت هذا معناه جز ما هنا اقتراف الحكم في
حديث تزوج ومن لم يتزوج **قوله** قال نعم زاد في حديث بريدة قبل هذا أثر بت خبر قال لا وفيه
فقام رجل فاستكبه فلم يجدته رجعا وزاد في حديث ابن عباس الا في قرينة العلق قلت أو غرت
بعبهة وزأى أو طربت أي فاطقت على كل ذلك زنا ولكنه لا يحق ذلك قال لا وفي حديث نعيم
فقال هل سألها فاجبتها قال نعم قال فهل سألتها قال نعم قال هل سألتها قال نعم وفي حديث ابن
عباس المذكور فقال أنكتمها لا يكتفى بفتح التثنية وسكون الكاف من الكناية أي انه ذكر هذا

فقال أباك جنون قال لا قال
فهل أحصت قال نعم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
أذهبوا به فارجوه

اللفظ صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع ويحتمل ان يجمع بانه ذكر بعد ذكر الجماع لان
الجماع قد يجعل على مجرد الاجتماع وفي حديث أبي هريرة المذكور أنكم قالتم قال نعم قال حتى
دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة والرافع في البئر قال نعم قال
تدري ما الزنا قال نعم أنت سحرها ما يأتي الرجل من امرأته حلالا قال فيأتي يدها بهذا القول
قال قطهر في فاحر به فرجم وقيل عند النساء هنا هل أدخلته وأخرجته قال نعم (قوله قال ابن
شهاب) هو موصول بالسند المذكور (قوله فاحر به) من مع جابر بن عبد الله (قوله) صرح
لونس ومعه في روايته ما بانه أبو سلمة بن عبد الرحمن فكان الحديث كان عند أبي سلمة عن
أبي هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه عن جابر (قوله) فكنت فيمن رجمه فرجناه
بالصلى) في رواية معمر بن فاحر به فرجم بالمصل وفي حديث أبي سعيد قال وثقهوا ولا تخفوا قال
فرمينا بالعظام والمد والخرق فشق المجسمة والراى وبالقافوهى الآية الى يتخذه من الطين
المسوى وكان المراد ما تكرر منها (قوله فلما أدلقت) بذال محبة وفتح القدم بعدها قال أى
أدلقته وزنه معناه قال أهل اللغة الذاق بالضم يك القلق ومن ذكره الجوهري وقال في النهاية
أدلقته بفتح منه المحدث قلبي يقال أدلقته الشيء أجهدته وقال التورى معنى أدلقته الحجارة
أصلها بجدها ومنه أدلق صار له جده قطع (قوله حرب) في رواية ابن مسافر جز يجمع وميم
مقتوسين ثم زأى أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدو بل كالقفز ووقع في حديث أبي سعيد
فاستقروا أسند لنا خلفه (قوله فادركناه بالحرة فرجناه) زاد معمر في روايته حتى مات وفي حديث
أبي سعيد حتى أى عرض بضم أوله أى جانب الحرة فرمينا بحجارة الحرة حتى سكت وعند
الترمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ما عز فلما وجد من الحجارة فتر
يشد حتى مر رجل معه على جبل فضر به وضربه الناس حتى مات وعند أبي داود والنسائي من
رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه في هذه القصة فوجد من الحجارة فخرج يشد فلقبه عبد الله
ابن أبيس وقد عجز أصحابه فترغله بوظف يعبر فرماه وقتله وهذا ظاهر بما تلفظ به رواية أبي
هريرة أنهم ضربوه معه لكن يجمع بأن قوله في هذا قتله أى كان سببا في قتله وقد وقع في رواية
الطبراني في هذه القصة فضر بساقه فصرعه ورجوه حتى قتله والوظف بفتح زون عظيم خف
البعير وقيل مستند الذراع والساق من الإبل وغيرها وفي حديث أبي هريرة عند النسائي
فأنتهى الى أصل شجرة فتوسد عيني حتى قتل والنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبا الى حائط بلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل
فأصاب أصل أنه فصرع قتله وفي هذا الحديث من التواء المنقبية عظيمة لما عز بن مالك لانه
استقر على طلب إقامة الحجة عليه مع قوة ليمت طهر ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع النشوى
يقضى بانه لا يستقر على الإقرار بما يقتضى إزهاق نفسه فهاهنا نفسه على ذلك وقوى عليها وأقر
من غير اضطرار الى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق الى سلامته من القتل بالتوبة
ولا يقال له لم يهمل أن الحسد أن يرفع للامام برقع بالرجوع لانا نقول كان له طريقان يبرز
أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما يقتضى علمه من أحكام المسئلة ويبنى على ما يجاب به ويعدل عن
الإقرار الى ذلك ويؤخذ من فضيلته أنه يستحب أن يقع في مثل فضيلة ابن توب الى الله تعالى

قال ابن شهاب فاحر به من
سمع جابر بن عبد الله قال
فكنت فيمن رجمه فرجناه
بالصلى فلما أدلقته بالحجارة
حرب فادركناه بالحرة فرجناه

٦٨١٦

م

تحفة

٢١٦٩

ويسترفه ولا يدكر ذلك لاحد كما أشار إليه أبو بكر وعمر على ما عر وان من اطلع على ذلك يستر
عليه بما ذكرنا ولا يفرضه ولا يرفع الى الامام كما قال صلى الله عليه وسلم في هذه القصة لو سترته
بنو بك لكان خيرا لو سجدوا لرجموا حتى يرضى الله عنه فقال أحب لمن أصاب ذنبا فستره الله
عليه أن يستر على نفسه ويثوب واجتبه قصة ما عر مع أبي بكر وعمر وقال ابن العربي هذا كله
في غير المجاهر فاما اذا كان متظاهرا بالفاحشة مجاهرا فاني أحب مكاشفته والتبريح به لتزجر هو
وغيره وقد استشكل استحباب الستر مع ما وقع من النناء على ما عر والقامدية وأجاب شيخنا
في شرح الترمذي بان القامدية كان يظهر بها الحبل مع كونهما غير ذات زوج فحذر الاستتار
بالاطلاع على ما بينهما بالفاحشة ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشهر
بضده وان وجد فالرفع الى الامام ليقم عليه الحد أفضل انتهى والذي يظهر أن الستر مستحب
والرفع لقصد المبالغة في التظهير أحب والعلم عند الله تعالى وفيه التثبت في ازهاق نفس المسلم
والمبالغة في صيافته لما وقع في هذه القصة من تردده والامناء اليه بالرجوع والاشارة الى قول
دعوا من ادعى كراها وظطأ في معنى الزنا ومباشرة دون التبرج مثلاً وغير ذلك وفيه
مشروعية الاقرار بفعل الفاحشة عند الامام وفي المسجد والتصرح فيه بما يستحي من التلفظ
به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة المحيطة لذلك وفيه تداء الكبر بالصوت العالي
واعراض الامام عن من أقر بأمر محتمل لا قاطعة لحد لا محال ان يفسره بما لا يجب حدا أو
يرجع واستقاراه عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وان اقرار المجنون لاغ والتعرض للمقصر
بان يرجع وانه اذا رجع قيل قال ابن العربي وجاه عن مالك رواية انه لا اثر لرجوعه وحديث النبي
صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع وفيه انه يستحب لمن وقع في معصية وتدم ان يادر الى التوبة منها
ولا يجزئها أحد أو يستتر بالله وان اتفق انه يتخير أحد فاستحب ان يأمره بالتوبة ويستتر ذلك
عن الناس كما جرى لما عر مع أبي بكر ثم عر وقد أخرج قصته معهما في الموطن عجيبي بن سعيد
عن سعد بن المسيب مرسله ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن ابيه وفي
القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهزل لو سترته بنو بك لكان خيرا ذلك وفي الموطن عجيبي
ابن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فبه يزيد بن نعيم فقال هزال جدتي جدتي وهذا الحديث
حق قال البايع المعني خيرا لك مما أمرته به من اظهار أمره وكان سترمان بأمره بالتوبة والكتمان
كما أمره أبو بكر وعمر وذكر التوب مبالغة أي لولم يجد السبيل الى ستره الابردائن عن علم أمره
كان أفضل مما أشرت به عليه من اظهاره واشتد به على اشتراط تكرير الاقرار بالزنا أرضاه
لتظاهر قوله فلما شهد على نفسه أربع شهادات فان فيه اشعارا بان العدد هو الله في تأخير إقامة
الحد عليه والامام يرجع الى أول مرة ولان في حديث ابن عباس قال لما عر قد شهدت على
نفسك أربع شهادات اذهبوا به فارجوه وقد تقدم ما يؤيده ويؤيده القياس على عدد شهود
الزنا دون غيره من الحدود وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة وزاد ابن أبي ليلى فاستتر أن
تعدد مجالس الاقرار وهي رواية عن الحنفية ونسبوا بصورة الواقعة لكن الروايات فيها
اختلاف والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الاقرار كما ماتقل في ذلك انه أقر مرتين
ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم وتأول الجمهور بان ذلك وقع في قصة ما عر

وهي واقعة حال فإذ أن يكون لزادة الاستنبات ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث
 أبي هريرة ومواقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جئتني فقال ويحك ارجعي
 فاستغفري قالت أراك تريد أن تردني كما رددت معاً انما اجبلي من الزنا فلم يؤخر اقامته لحد
 عليها الا لكونها اجبلي فلما وضعت امر برجها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر بذكر اقرارها
 ولا تعدد الجالس وكذا وقع في قصة العفيف حيث قال واغدياً أمس الى امرأته هذا فان اعترفت
 فارجمها وفيه فقد اعلمها فاعترفت فرجمها ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا الجالس وسيأتي قريباً مع
 شرحه مستوفى وأجابوا عن القصاص المذكور بان القتل لا يقبل فيه الا شاهدان بخلاف سائر
 الاموال فيقبل فيها شاهد واحد انما في مكان قياس ذلك ان يستلزم الاقرار بالقتل مرتين وقد
 اتفقوا انه لا يكتفي فيه مرة فان قلت والاستدلال بمجرد عدم الذك في قصة العفيف وغيره فقل
 فان عدم الذك لا يدل على عدم الوقوع فاذا ثبت كون المدعى طاماً بالسكوت عن ذكره فيجوز ان
 يكون لعلم المأمورة وأما قول الغامدية تريد أن تردني كما رددت معاً فيمكن التمسك به لكن
 آجيب الطبيب بأن قوله انما اجبلي من الزنا فيه اشارة الى أن حالها مغيرة لحال ما عزا لانهم ما عزا
 اشتراك الزنا لكن الله غير جامع لان ما عزا كان متمكناً الرجوع عن اقراره بخلاف ما عزا
 قالت بأنها غير متمكنة من الانكار بعد الاقرار لظهور الحمل به بخلافه وفيه شبهة ان يمكنه أن
 تدعى كراهاً أو خطأ أو شبهة وفيه ان الامام لا يشترط ان يبدأ بالرجوع فمن أنكر وان كان ذلك
 مستحباً لان الامام اذا بدأ مع كونه مأموراً بالالتصّب والاحتياط فيه كان ذلك ادعى الى الزرع
 التساهل في الحكم والى الحضي على التثبت في الحكم ولهذا يبدأ بالشهود اذا ثبت الرجوع بالينة
 وفيه جواز تقويض الامام اقامة الحد لغيره واستدل به على انه لا يشترط الحفر للرجوع لانه لم
 يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال فاحفرناه ولا يؤقتاه
 ولكن وقع في حديث يزيد بن عذبة عنده حفرة حفرة ويمكن الجمع بان المنق حفره لا يمكنه الوقوف
 منها والمثبت عكسه أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما تفراد ركوه حفروا له حفرة فالتصّب
 لهم فيها حتى فرغوا منه وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجهه تغيير الامام وهو أرحم لنبوته
 في قصة ما عزا فالتثبت مقدم على التناقض وقد جع بينهم ما جادل على وجود حفر في الجلة وفي المرأة
 أو وجه ثالثها الاصح ان ثبت زناها بالينة استحب لا بالاقرار وعن الائمة الثلاثة في المنهم ورضعهم
 لا يحفروا قال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل والمرأة وفيه جواز تلقين المقر بما وجب الحد ما دفع
 به من الحد وأن الحد لا يجب الا بالاقرار الصريح ومن ثم شرط على من شهد الزنا ان يقول
 رأيته ولم يذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ولا يكتفي ان يقول أشهد أنه زني وبنت عن جماعة من
 العصاة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمر بن أبي شبة عن أبي الدرداء وعن علي في قصة
 شراحة ومنهم من خص التلقين بمن يظن به انه يجهل حكم الزنا وهو قول أبي ثور وعند
 المالكية يستثنى تلقين المشرك بانه لا يحرمات ويجوز تلقين من عدم وليس ذلك بشرط وفيه
 ترك من من اعترف بالزنا في مدق الاستنبات وفي الحامل حتى تضع وقيل ان المدعى لم يكن بها
 حنفياً جديراً وانما كل يسلم كل جان ولو له وقال ابن العربي انما يأمر ببعثه ولا التوكيل به لان
 رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ويؤخذ من قوله هل أحصت

وجوب الاستقراء عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها وفيه ان اقرار السكران لا أثر له
 يؤخذ من قوله استكروه والذين اعتبروه قالوا ان عقله زال بعصيته ولا دالة في قصة ما عر
 لاحتمال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غير عصية وفيه ان المقر بالزنا أقر بترك
 فان صرح بالرجوع فذلك والاتبع ورجع وهو قول الشافعي وأحمد ودلالة من قصة ما عر
 ظاهرة وقد وقع في حديث نعم بن هزال هلا تركوه لعله يتوب فيتوب الله عليه أخرجه
 أبو داود وصححه الحاكم وحسنه والترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا
 وعند أبي داود من حديث بريدة قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدثون أن
 ما عرنا والقامدية ولورجعا لم يطلبهما وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب وقبل يشترط
 ان يؤخذ في القور فان لم يؤخذ ترك وعين عينة ان أخذ في الحال كل عليه الحد وان
 أخذ بعد أيام ترك وعين أشهب ان ذكر عذرا قبل ترك والا فلا ونقله القعنبي عن مالك وحكي
 الكبي عنه قولين فيمن رجع الى شبهة ومنهم من قيد به عايد اقراره عند الحاكم واختره أبو ان
 الذين يرجعون حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بدية فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية والجواب انه
 لم يصح بالرجوع ولم يقل أحد ان حد الرجوع يسقط بمجرد الهرب وقد عرفت حديث بريدة بقوله
 له يتوب واستدل به في الاكفاء بالرجوع في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث
 فيه وأن المصلح اذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد وسباني البحث فيه بعد ما بين وان
 المرحوم في الحد لا تنزع الصلاة عليه اذا مات بالحد وبأن البحث فيه أيضا قريبا وان من
 وجد منه رجوع الخمر وجوب عليه الحد من جهة استكراه ما عر بعد أن قاله أشرب خيرا قال
 القريظي وهو قول المالكا والشافعي كذا قال وقال المازني استدلل به بعضهم على أن طلاق
 السكران لا يقع وتعبه عباس بالله لا يلزم من در الحد به انه لا يقع طلاقه لو جرد منه على
 ما يظهر من عدم العقل قال ولم يختلف في غير الطاف ان طلاقه لازم قال ومذهبنا التزامه
 بجميع أحكام الصحة لانه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي واستثنى
 من أسكره ومن شرب ما ظن انه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية وقال
 التوروي الصحيح عندنا صحة اقرار السكران ونفوذ أقواله فيه وعليه قال والسؤال عن شربه
 الخمر محمول عندنا على انه لو كان سكران لم يقم عليه الحد كذا أطلق فأنز التناقص وليس
 كذلك فان مراده لم يقم عليه الحد لوجود الشبهة كما تقدم من كلام عباس (قلت) وقد مضى
 ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ومن المذاهب الظرفية فيه قول الليث يعمل باقائه ولا يعمل
 باقواله لانه يلدغه ويشتي غظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون قوله **باب** للماهر الجرجي ذكر فيه حديث عائشة
 في قصة ابن وليلة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر القرائض أورده عن أبي الوليد عن
 الليث وفيه الولد للقراش وقال بعده زاد قتيبة عن الليث وللهما الجرجي ورواية أبي ذر زاذنا
 وقال في السوء حديثا قتيبة ذكره بقبه وذكرها حديث أبي هريرة الجليلين المذكورين وقد
 أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقرر على الجلة الاولى وفي ترجمته هنا إشارة الى انه يرجع
 قول من أول الخمر هنا باله الجرجي الذي يرجع به الزاني وقد تقدم ما فيه والمراد منه ان الرجوع

٦٨١٧

٢

تخفة

٩٦٥٨٤

باب للماهر الجرجي حديثنا

أبو الوليد حديثنا الليث عن

ابن شهاب عن عمرو عن

عائشة رضي الله عنها قالت

اختصم سعد وابن زمعة

فقال النبي صلى الله عليه

وسلم هو واليها عبد بن زمعة

الولد للقراش واحتجني منه

ياسر قدزادنا قتيبة عن الليث

والمأهر الجرجي حديثنا

حديثنا شعبة حديثنا

زيد قال سمعت أبا هريرة قال

النبي صلى الله عليه وسلم

الولد للقراش وللهما الجرجي

٦٨١٨

تخفة

٩٤٢٩٢

مشروع الزاني بشرطه لان على كل من زنى الرجم **(قوله باب الرجم في البلاط)**
 في رواية المسئلة بالباط بالموحدة بدل في فقههم منه بعضهم انه يريد ان الالة التي رجمهم بها تجوز
 بكل شئ حتى البلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وأجر وغير ذلك
 وفسه بعد والاولى ان الباطرقة ودل على ذلك رواية غير المسئلة والمراد بالبلاط هنا موضع
 معروف عند باب المسجد النبوي كان مقروشا بالبلاط وبذلك قوله في هذا المتن فرج عند
 البلاط وقيل المراد بالبلاط الارض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجمه بعضهم والراي
 خلافه قال أبو عبيد البكري البلاط بالمدية ما بين المسجد والسوق وفي الموطن عن عمه أبي
 سهل بن مالك بن أبي عامر عن أبيه ككنا سمع قراة عمر بن الخطاب ويحيى عند دار أبي جهم
 بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال البلاط وغيره في ذلك سواء وأجاب ابن المنبر
 بأنه أراد أن يبينه على ان الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم المصلحة تارة وبالبلاط أخرى
 قال ويحتمل أنه أراد أن يبينه على انه لا يشترط الحفر للرجوم لان البلاط لا يتألف الحفر فيه
 وبهذا جزم ابن القيم وقال أراد رد رواية تشبه بن المهاجر عن أبي ريدة عن أبيه ان النبي صلى
 الله عليه وسلم أمر حفرت لساعز بن مالك حفرة فرجم فيها أخرجه مسلم قال وهو هم سري
 من قصة الغامدية الى قصة ماعز (قلت) ويحتمل ان يكون اراد أن يبينه على ان المكان الذي
 يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لان البلاط المشار اليه موضع كان مجاورا
 للمسجد النبوي كما تقدم ومع ذلك أمر بالرجم عنده وقد وقع في حديث ابن عباس عند أحمد
 والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم اليهودين عند باب المسجد **(قوله)** حدثنا محمد
 ابن عثمان زادنا واذن كرامة **(قوله)** عن سليمان هو ابن بلال وهو غريب ضاق على
 الاسماعيلي مخرجه فاخرجه عن عبد الله بن جعفر المدني أحد الضعفاء ولو وقع له سليمان بن
 بلال لم يعدل عنه وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرجه بل أورد به بسنده عن البخاري وخالد بن
 مخلد كثر البخاري عنه بواسطة ويشير واسطة وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة
 عن خالد بن مخلد حديث وتقدم في العلم والهبة والناق وغيره عدة احاديث وكذا ما في
 في التصير والاعتصام عن خالد بن مخلد بغیر واسطة وقوله في المتن قد ائناى فعلا أمر افاحشا
 وقوله أحسنوا أي اسكروا وقوله تحميم الوجه أي يصب عليه ماء محلول بالمراد والمراد
 تحميم الوجه بالجم وهو التميم وقوله والقيصة يفتح المشتاق سكون الجيم وكسر الموحدة بعدها
 يا أتر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية تبين جهت الرجل اذا قابله بما يكره من الغلاظ في القول
 أو الفعل فالة ثابت في الدلائل وسبقه الحري وقال غيره هو وزن تذكره ومعناه
 الاركاب منكوسا وقال عياض فسر القصة في الحديث بأنه من الجبلدان ويحمم وجوههما
 ويحملان على داية مخالفا بين وجوههما قال الحري كذا فسره الزهرري (قلت) غلط من ضبطه
 هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره من يحمل الزاين على بعير وحار ويخالف بين وجوههما
 والمعتدما قال أبو عبيدة والقيصة أن يضع الدين على الركبتين وهو قائم فقصير كالرايح وكذا
 ان ينكب على وجهه مراكا كالساجد وقال القناري جبا شخ الجيم وتشديد الموحدة قام قيام
 الراس كع وهو عريان والذي بالنون بعد الجيم انما جاء في قوله نأيت اليهودي اجنأ عليها

(باب الرجم في البلاط)
 حدثنا محمد بن عثمان حدثنا
 خالد بن مخلد عن سليمان
 بن عبد الله بن دينار
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال أني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يهودي ويهودية
 قد أخذنا جميعا فقال لهم
 ما تجدون في كتابكم قالوا
 ان أحبارنا أخذوا تحميم
 الوجه والقيصة قال عبد الله
 ابن سلام ادعهم يا رسول
 الله بالتوراة فأني بها فوضع
 أحدهم يده على آية الرجم
 وجعل يقرأ ما قبلها وما
 بعدها فقال له ابن سلام ارفع
 يدك فاذا آية الرجم تحت يده
 قام بهما رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فرجا قال
 ابن عمر فرجا عند البلاط
 فزأيت اليهودي اجنأ عليها

٦٨١٩

نطة

٧١٨٤

وساقى ووقع هناف رأيت اليهودى أحق عليها وقد ضبطت حالها المهمة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أى أكسب عليها يقال أخت المرأة على ولدها خنوا وخت بمعنى وضبط بالجيم والنون فعند الأصمبى بالهمز وعند أى ذر بلا همز وهو معنى الذى بالمهمة قال ابن القطاع جئنا على الشئ خناظهره عليه وقال الاصمبى أختنا الترس جعله نجنا أى مجدوديا وقال عياض الصحيح فى هذا ما قاله أبو عبيدة يعنى بالجيم والهمز والله أعلم وساقى من يده لى فى شرح حديث رجم اليهودى بنى باب أحد حكماء أهل النمة ﴿قوله﴾ **باب** الرجم بالمصلى أى عنده والمراد المكان الذى كان يصلى عنده العبد والجنازوه من ناحية بقبع الفرقد وقد وقع فى حديث أى سعيد عند مسلم فأمر نازن رجه فانطلقناه الى بقبع الفرقد وفهم بعضهم كعياض من قوله بالمصلى ان الرجم وقع داخله وقال يستفاد منه ان المصلى لا يثبت له حكم المسجد ان لو ثبت له ذلك لاجنب الرجم فيه لانه لا يؤمن التسليط من المرجوم خلافا لما حكاه الدارنى ان المصلى يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف وتعب بأن المراد ان الرجم وقع عنده لافيه كما تقدم فى البلاط وان فى حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين عند باب المسجد وفى رواية موسى بن عقبة انهم رجموا جاثرا من موضع الجناز قرب المسجد وأنه ثبت فى حديث ام عطية الامر بخروج النساء حتى الحصى فى العبد الى المصلى وهو ظاهر فى المراد الله أعلم وقال النووي ذكر الدارنى من أصحابنا ان مصلى العبد وغيره اذا لم يكن مسجدا يكون فى ثبوت حكم المسجد وجهان أحدهما لا وقال البخارى وغيره فى رجم هذا المصلى دليل على ان مصلى الجنائز والاعباد الذى هو قسم مسجد الا يثبت له حكم المسجد اذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجنب فى المسجد (قلت) وهو كلام عياض يعنيه وليس للبخارى منه سوى الترجمة ﴿قوله﴾ حديثنا محمود فى رواية غير أى ذر حديثي وللقس محمود بن غيلان وهو المروزي وقد أكثر البخارى عنه ﴿قوله﴾ أخيرا معمر فى رواية اسحق بن راهويه فى مسنده عن عبد الرزاق أن أبا نعيم وابن جريح وكذا أخرجه مسلم عن اسحق ﴿قوله﴾ فاعتزى بالزنا زاد فى رواية اسحق فاعرض عنه أعادها مرتين ﴿قوله﴾ فأمر به فريحه بالمصلى ليس فى رواية تونس بالمصلى وقد تقدمت فى باب رجم المحسن وساقى فى رواية عبد الرحمن بن خالد بلفظ كتب فريحه فريحناه بالمصلى ﴿قوله﴾ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا أى ذكره مجمل ووقع فى حديث أى سعيد عند مسلم فاستغفره ولاسيه وفى حديث بر بن عبد الله فكان الناس فيه فرقتين فأقل يقول لقد هلك لقد أحاط به خطيئته وأقل يقول ما توبه أفضل من توبه ما عجز فلو شاء ثلاثا ثم جاس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال استغفروا لما عمن مالا وفى حديث بر بن عبد الله أيضا لقد تاب توبه لو قسمت على أمة لو ستمهم وفى حديث أى هرة عند النساءى لقد رأيت بين أنهار الجنة نفوس قال يعنى يتم كذا فى الاصل وفى حديث جابر عند أى عوانة فقد رأيت به تخففى فى أنهار الجنة وفى حديث الليلاج عند أى دأرد والنسائى ولا تفل له خيمت لهو عند الله أطع من ربح المسك وفى حديث أى الفضل عند الترمذى لاشتمه وفى حديث أى ذر عند أحمد قد غفر له وأدخل الجنة ﴿قوله﴾ صلى الله عليه هكذا وقع هناعن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وخالفه محمد بن يحيى الذهلى وجماعة عن عبد الرزاق

﴿باب الرجم بالمصلى﴾
حديثنا محمود حديثنا عبد
الرزاق أخيرا معمر عن
الزهرى عن أى مسلمة عن
جابر أن رجلا من أسلم جاء
النبي صلى الله عليه وسلم
فاعترف بالزنا فاعرض عنه
النبي صلى الله عليه وسلم حتى
شهد على نفسه أربع مرات
فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم ألك جنون قال لا قال
أخبرت قال نعم فأمر به
فريحه بالمصلى فلما أدلقت
الحجارة فزاد له فريحه حتى
مات فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم خيرا وصلى عليه

٦٨٢٠
٨٥٣
نحلة
٢١٤٩

تغ
٢٢٥١٥

ولم يقل يونس وابن جريج
عن الزهري وصلى عليه
مثل أبو عبد الله هل قوله
فصلى عليه بصرى أم لا قال
رواه معمر قبله هل رواه
غير معمر قال لا

فقالوا في آخره ولم يصل عليه قال المذري في حاشية السزروا ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم
يذكر رواه وصلى عليه (قلت) قد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق
ابن راهويه وأبو داود عن محمد بن المنوكل الهذلي وابن حبان من طريقه زاد أبو داود والحسن
ابن علي الخلال وأبو داود عن الحسن بن علي المذكي ورواها النسائي وابن الجارود عن محمد بن
يحيى الذهلي زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد
ابن منصور الرامادي زاد الاسماعيلي ومحمد بن عبد الملك بن زكريا وأخرجه أبو عوانة عن
الدبري ومحمد بن سهل الصافي فهو لأكثر من عشرة أنفس خالفوا الصحيح منهم من مكث عن
الزيادة ومنهم من صرح بقيها (قوله) لم يقل يونس وابن جريج عن الزهري وصلى عليه (أما
رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كأنه في باب رجم المحسن ولفظه فأمر به فرجم وكان
قد أحسن وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق المتن وساقه إسحق
شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه وصلى عليه (قوله) مثل أبو عبد الله هل قوله
فصلى عليه بصرى أم لا قال رواه معمر قبله هل رواه غير معمر قال لا (وقد) هذا الكلام في رواية
المسئلي وحده عن الثوري وأبو عبد الله هو البخاري وقد اعترض عليه في رجمان معمر أروى
هذا الزيادة مع أن المترجم فيها إنما هو محمد بن عجلان عن عبد الرزاق وقد خالفه العدد الكثير من
الحفاظ فصرح جوابه لم يصل عليه لكن ظهر لي أن البخاري قوي عنده رواية محمد بن الشاهد
فقد أخرجه عبد الرزاق أيضا وهو في السنن لأبي قزمن وجه آخر عن أبي امامة بن سهل بن حنيف
في قصة ما زعم قال فقبل رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم
فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتصل رواية النبي
علي أنه لم يصل عليه حين رجم ورواية الأنباث على أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم
الثاني وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صر
بالصلاة على ما زعم لم يمه عن الصلاة عليه ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين
في قصة الجهنمية التي رثت ورجت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها فقال له عمر أتصلي عليها
وقد رثت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم وحي المذري قول من جعل الصلاة
في الخبر على الدعاء ثم قال في قصة الجهنمية دلالة على توحيه هذا الاحتمال قال وكذا أجاب التوروي
فقال أنه فاسد لأن التاويل لا يصار إليه الاعتدال اضطرابه ولا اضطرابه وقال ابن العربي
لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ماعز قال وأجيب من منع عن صلاته على القامدية
لكونهما عرفت حكم الحد وما عزا لهما ما استغفما قال وهو جواب وأقبل لأنه قبله غضبا لله
وصلاته رجة فتناوبا قال وهذا فاسد لأن الغضب انتهى قال وحمل الرحمة فأجاب الجواب المرضي
أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدث كان ردعا لغيره (قلت) وقامه أن يقال حيث صلى عليه
يكون هذا قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأنصاف وقد اختلف
أهل العلم في هذه المسئلة فقال مالك وأبو داود والشافعية ولا يرونه ولا يرفع عنه حتى يموت
ويجلى بينه وبين أهله يفسخونه ويصلون عليه ولا يصل عليه الإمام ردعا لأهل المعاصي إذا عملوا
أنه من لا يصل عليه ولثلاث يجترئ الناس على مثل فعله وعن بعض المالكية يجوز للإمام أن يصل

قال نعم (قوله ذنبك أرفأل حدثك) في رواية مسلم عن الحسن بن علي الخلالاني عن عمرو بن عاصم
 بسنده فيه قد غفر لك وفي حديث أبي امامة بالشك وانقطه فان الله قد غفر لك ذنبك أرفأل حدثك
 وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم فظاهر ترجمة البخاري عليه على من أقر بحدوث لم يفسره فانه
 لا يجب على الامام أن يقيم عليه إذا تاب وحله الخطأ على انه يجوز أن يكون النبي صلى الله
 عليه وسلم اطعم بالوصي على ان الله قد غفر له لكونها واقعة عين والالكان يستقسمه عن الحد
 ويقيم عليه وقال أيضا في هذا الحديث انه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهمما أمكن وهذا
 الرجل لم يقصص بامر يلزمه به إقامة الحد عليه فلعله أصاب صغيرة ظنها كبيرة فوجب الحد فلم
 يكشفه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لان موجب الحد لا يثبت بالاحتمال وانما لم يستقسمه
 اما لان ذلك قد يدخل في التجسس المنهي عنه واما ان اشار للسرور أي في تعرضه لأقامة الحد
 عليه فمما رجوعا وقد استحب العلماء قلن من أقر بعوجب الحد الجارح جوع عنه اما بالتعرض
 واما بأوضح منه ليدرا عنه الحد وحزم النووي رجاعة ان الذنب الذي فعله كان من الصغائر
 بدليل ان في بقعة الخطيئة كثرة الصلاة على ان الذي تكفرو الصلاة من الذنوب الصغائر
 لا الكبار وهذا هو الأكثر الاغلب وقد تكفر الصلاة ببعض الكبار كمن كثرت طوعه مثلا بحيث
 صلح لان يكفر عددا كثيرا من الصغائر ولم يكن عليه من الصغائر شيء أصلا أو شيء يسير وعليه
 كبيرة واحدة مثلا فانها تكفر عنه ذلك لان الله لا يسيع أجر من أحسن علا (قلت) وقد وقع
 في رواية أبي بكر البرقني عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو بن عاصم بسند حديث الباب
 بلغنا ان حلاقا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني زنت فاقم علي الحد الحديث
 فحمله بعض العلماء على انه ظن باليس زنا فان ذلك كثرت ذنبه الصلاة وقد تمسك به من قال
 انه اذا تاب تابا يسقط عنه الحد ويحتمل ان يكون الراوي عبر الزنا من قوله أصبت حدافه واما المعنى
 الذي ظنه والاصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن عاصم بسنده المذكور
 ويحتمل ان يختص ذلك بالحد كوراخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد كفر عنه حده بصلاته
 فان ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي فلا يستقر الحكم في غيره الا في من علم انه مثله في ذلك وقد
 انقطع علم ذلك باقضاء الوحي بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد تمسك بظاهره صاحب الهدى
 فقال للناس في حديث أبي امامة يعني المذكور قبل ثلاث مسالك أحدها ان الحد لا يجب
 الا بعد نسيته والاصرار عليه من المقربه والثاني ان ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة
 والثالث ان الحد يسقط بالتوبة قال وهذا أصح المسالك وقواه بان الحسنه التي جاء بها من
 اعترافه وطوعا بخشيته الله وحده تقاوم السيئة التي عملها لان حكمه الحد والردع عن العودة
 وصنعه ذلك دال على ارتداعه فناسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم (قوله ما
 هل يقول الامام للمقر) أي بالزنا (الحد لمست) أو غفرت هذه الترجمة مقودة لجواز ثمة في الامام
 المقر بالحد ما يدفعه عنه وقد خصه بعضهم عن يظن به انه أخطأ وأوحى (قوله سمعت يعلى بن
 حكيم) في رواية موسى بن اسمعيل عن أبي داود عن جرير بن حازم حدثني يعلى ولم يسم أباه
 في روايته فظن بعضهم انه ابن مسلم وليس كذلك التصريح في اسناد هذا الباب انه ابن حكيم
 (قوله ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار الى ذلك أبو داود ودكا بن البخاري

قال فان الله قد غفر لك ذنبك
 أو قال حدثك (باب هل
 يقول الامام للمقر له لمست
 أو غفرت) هـ حدثني عبد
 الله بن محمد الجعفي حدثنا
 وهب بن جرير حدثنا أبي
 قال سمعت يعلى بن حكيم
 عن عكرمة عن ابن عباس
 رضى الله عنهما

٦٨٢٤

د

ك

٦٢٧٦

قَالَ أَلَمْ أَقِ عَزْرَةَ ابْنِ مَالِكٍ أَلَمْ يَكُنْ عَلَى اللَّهِ عِلْمٌ مِمَّا فِي الْقُلُوبِ فَأَنزَلْنَاهُ نَارَ الْفُجْورِ

صلى الله عليه وسلم قاله
لَعَلَّ قُلُوبَ أَعَزَّتْ أَمْ ظَنَّتْ
قَالَ لَارِيسُو الله قال أنكها
لايكني قال فعند ذلك أمر
برجه (باب سؤال الإمام
المفتوح لأحسنت) وحدثنا
مسدد بن عوف قال حدثني
الأب حدثني عبد الرحمن
ابن خالد عن ابن شهاب عن
ابن المسيب وأبي سلمة أن
أبا هريرة قال أقي رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجل من
الناس وهو في المسجد فناداه
يا رسول الله أتيتك يريد
نفسه فأعرض عنه النبي
صلى الله عليه وسلم فتعشى
لشي وجهه الذي أعرض
قبله فقال يا رسول الله أني
زنت فأعرض عنه فجاءه
لشي وجهه النبي صلى الله
عليه وسلم الذي أعرض
عنه فملا بهدلى نفسه
أرأيت شهادت دعاء النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
ألك جنون قال لاريسو
الله فقال أحسنت قال ثم
يا رسول الله قال ادعوا
أبروجه قال ابن شهاب
أفبكتي من معي عبدا قال
فبكتي فبين رجعه فرجاه
بالمصلى فلما أثلقت الحجارة
بجز حتى أدركته بالحجرة
فرجاه (باب الاختلاف

يُعتبر هذه القصة لأن وهب بن جرير وصله وهو آخر مجتهد إليه من غيره ولا يلبس دون موسى في الحفظ ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فتدأخره أجد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه مسلم بن وجهه آخر عن سعد بن جابر عن ابن عباس (قوله لما أتى ما عزن مالك) في رواية خالد الحذاء ما عزن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له أنزلي فأعرض عنه فأعاد عليه مراراً فقال قومه أنجئوه هو قالوا ليس به بأس وسنده على شرط البخاري وذكر الطبراني في الاوسط أن يزيد بن زريع عنده عن خالد الحذاء (قوله قال له أهلك قلت) حذف المقول للعلم به إلى المرألة المذكورة وبعين محل التقيد وقوله وأوغزت بالغين المجبة والزاي أي بعدك أي أدبرت أو المراد بدت بسلك الجس أو وضعه أعلى عضواً الغبر وإلى ذلك الإشارة بقوله لمست بدك غزت وقد وقع في رواية يزيد بن جرون عن جرير بن حازم عند الامام علي بلفظ أهلك قلت وأنت (قوله وأنتارت) أي فأطاعت على أي واحدة فعلت من الثلاث وثنا فنه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة العن ترثي وثناها النظر وفي بعض طرقه عندهما وعند أحمد ما ذكر اللسان واليد والرجل والاذن زادوا أبو داود وأبو عروبة والفرج يصدق ذلك وأكبه وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه كل عيززية (قوله أنكها) بالنون والكاف (أي لفظ بالكمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر وقد وقع في رواية خالد بلفظ أفلت بها وكان هذه الكلمة صدرت منه أومن شعبة للصرح في رواية الباب بأنه لم يكن وقد تقدم من حديث أبي هريرة الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في باب لا يرجع الجنون زيادات في هذبة اللفاظ (قوله فعند ذلك أمر برجه) زاد خالد الحذاء في روايته فأنطق به فرحم ولم يصل عليه (قوله ما) سؤال الامام المقر هل أحضت أي تزوجت وخلت بها وأصبها (قوله رجل من الناس) أي أي من أكبر الناس ولا بالشهور فهم (قوله زنت يريد نفسه) أي أنه لم يبي مستقبلاً لنفسه ولا لغيره وانما جاء بقراره ليقول معه ما يجب عليه شرعاً وقد تقدمت فوائد الحديث المذكورة في باب لا يرجع الجنون قال ابن التين محل مشروع سؤال تقر بالزنا عن ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج يوجب به محارم دخل بها فاما إذا علم أصحانه فلا يسأل عن ذلك ثم حي عن المالكة تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يسمع منه أفرا بالدخول فقيل من أفام مع الزوجة ليلة واحدة قبل إنكاره وقيل أكثر من ذلك وهل يعد أحد الشيب أو البكر الثاني أربع وكذا إذا اعترف الزوج بالاصابة ثم قال انما اعترف بذلك لا ملك الرجعة وأعترف المرأة ثم قالت انما فعلت ذلك لاستكراه الصدق فان كلامهما يحدد البكر انتهى وعند غيره رفع الحد أسلاً ونقل البخاري عن أصحابهم أن من قال لا تخرى زاني يصدق أنه يجلد القاتل ولا يجلد المصدق وقال زفر بن محمد (قلت) وهو قول الجمهور وروح الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وابن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عرأ حق ما بلغني عنك إلا أن زنت قال نعم فخذ قال وبما فقههم على أن من قال لا تخرى عليك ألفت فقال صدقت يا ابنه مال الله (قوله ما) الاعتراف دلزنا هكذا عبروا عن الاعتراف لوقوعه في حديثي الباب وقد تقدم في شرح قصة ما عرأ البعث في أنه هل يشترط في الإقرار

٦٨٢٧

٦٨٢٨

ع

نحلة

١٤١٠٦

٢٧٥٥

حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال حدثنا
من في الزهري قال أخبرني
عبد الله أنه سمع أبا هريرة
وزيد بن خالد قالاً كان عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فقام رجل فقال أنشدك
الله الأما قضيت بيننا بكتاب
الله

(٢) قوله الا قضيت الخ الذي
في نسخ الصحيح بلدينا الا
ما قضيت الخ قلعل ما في
الشارح رواية له اه معصية

بالزنا التكرير أولاً واضح من اكتفي بالمرأة إطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع
في قصة ما عزم من تكرار الاعتراف لانها واقعة حال كما تقدم (قوله حدثنا سفيان) هو ابن
عينة (قوله حفظناه من في الزهري) في رواية الحمدي عن سفيان حدثنا الزهري وفي رواية
عبد الجبار بن العلاء عن سفيان عن الامام علي سمعت الزهري (قوله أخبرني عبد الله)
زاد الحمدي ابن عبد الله بن عتبة (قوله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد) في رواية الحمدي عن زيد
ابن خالد الجعفي وأبي هريرة وشبل وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام بن عمار
وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمر بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد
ابن شعاع وأبو خيثمة وعقوب الدوري وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الامام علي وآخرون
عن سفيان وأخرجه الترمذي عن نضر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه سمعت من أبي
هريرة وزيد بن خالد وشبل لانهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي هذا هو
من سفيان وأما روى عن الزهري بهذا السند حديث اذا زنت الأمة فذكر فيه شيلاً وروى
حديث الباب بهذا السند ليس فيه شيلاً فوهم سفيان في نسو يته بين الحديثين (قلت) وسقط
ذكر شبل من رواية العجميين من طريقه لهذا الحديث وكذا أخرجه من طريق عن
الزهري منها عن مالك واللبث وصالح بن كيسان وللخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعب
ابن أبي حمزة وإسلم من رواية يونس بن يزيد ومعه كلهم عن الزهري ليس فيه شيلاً قال الترمذي
وشبل لا يصح به والعجم مروي الزبيدي ويونس وابن أبي الزهري فقالوا عن الزهري عن
عبد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الأمة اذا زنت (قلت) ورواية الزبيدي عند النسائي وكذا أخرجه من رواية يونس
عن الزهري وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه الا عند النسائي وليس فيه كنت
عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) كان عند النبي صلى الله عليه وسلم في رواية
شعب بن يمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن أبي ذئب وهو جالس في المسجد
(قوله فقام رجل) في رواية ابن أبي ذئب اللاحقة قريباً وصالح بن كيسان اللاحقة في الأحكام
واللبث الماضية في الشروط أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
جالس وفي رواية شعب في الأحكام اذا قام رجل من الأعراب وفي رواية مالك اللاحقة قريباً
ان رجلاً اختصماً (قوله أنشدك الله) في رواية اللبث فقال يا رسول الله أنشدك الله بفتح
أوله ووزن ساكنة وضمت النون المهملة أي سألتك بالله وضمت أنشدك معنى أدركك فحذف
الساكن أي أدركك وانما تشديق أي صوفى هذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب سواء كدولم
يكن هنالك رفع صوت وهذا التقرير يشدق إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي
صلى الله عليه وسلم مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يلقه النهي لكونه أعرابياً والنهي ان
يرفع صوته يتكلم النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهر الآية وذكر أبو علي الفارسي ان بعضهم
زواهم بهم الهزلة وكسر المجهمة وغلطه (قوله) (٢) الا قضيت بيننا بكتاب الله في رواية اللبث الا
قضيت لي بكتاب الله قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستئناساً واول المصدر وان لم يكن فيه سرف
منصدرى لضرورة افتقار المعنى اليه وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به

التي المحصور فيه المفعول والمعنى هنا ألا سألت إلا القضاء بكتاب الله ويحتمل أن تكون الأجواب
القسام لافهم من معنى الحصر وتقديره أسألت بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء فالتأكيدها وقع
لعدم التشاغل بغيره لأن قوله بكتاب الله منهوماً وبهذا يندفع إيراد من استشكل
فقال لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم إلا بكتاب الله خوفاً من السؤال والتأكيده في ذلك
ثم أجاب بأن ذلك من جفات الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده وقيل المراد
القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد الأول أولى لأن الرجم والتغريب ليسا من كورين
في القرآن إلا بواسطة أمر الله بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل نظر لا احتمال أن يكون المراد ما تضمنه
قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلاً في النبي صلى الله عليه وسلم إن السبل جلد البكر ونفقه
ورجم الثيب (قلت) وهذا أيضاً بواسطة التبيين ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي
نصحت تلاوتها وهي السجدة والشجعة إذا زنا فأرجموها وسألتني بيانه في الحديث الذي يليه
وبهذا أجاب الميضاوي وسبق عليه التغريب وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل
المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الفتن والوليدة بغير حق فلذلك قال الفتن والوليدة
عليك والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب إلا أني
ذكره والعلم عند الله تعالى (قوله فقام خصمه وكان أقفمه منه) في رواية مالك فقال الآخر وهو
أقفهما قال شيخنا في شرح الترمذي يحتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بما قيل إن بها كما
فوصف الثاني بأنه أقفمه من الأول أمامه طلقاً وأما في هذه القصة الخاصة أو استدل بحسن أدبه
في استدائه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه متناً كيداً السؤال على فقهه وقدره وأحسن
السؤال نصف العلم وأورده ابن السني في كتاب رياضة المعلمين حديثاً من فواعيل سند ضعيف
(قوله فقال أقض بيننا بكتاب الله وأئذن لي في رواية مالك فقال أجل وفي رواية اللب فقال نعم
فأقض وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب فقال صدق أقض لما رسول الله بكتاب الله (قوله وأئذن
لي) زاد ابن أبي شيبة عن صفوان بن يحيى في رواية مالك أن أنكم (قوله قل) في رواية محمد
ابن يوسف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل وفي رواية مالك قال تكلم (قوله قال) ظاهر
السباق أن القائل هو الثاني وجزم الكرماني بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع
في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا فقال الأعرابي إن ابن أبي ذئب قوله في أول الحديث جاء
أعزأ وفيه فقال خصمه وهذه الزيادة شاذة والمحقوظ ما في سائر الطرق كاف في رواية صفوان في هذا
الباب وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب موافقة الجماعة ولفظه فقال
صدق أقض لما رسول الله بكتاب الله إن ابن أبي ذئب لا يخلو في حديثه عن ابن أبي ذئب وقد وافق آدم
أبو بكر الحنفي عند أبي نعم في المستخرج ووافق عاصم بن يحيى بن هرون عند الإسماعيلي (قوله إن
ابن أبي ذئب) فيمنه إلا أن كان حاضرًا فأشار إليه بخلافه معظم الروايات عن هذه الإشارة (قوله كان
عسيفاً على هذا) هذه الإشارة الثانية تلخص الحكم وهو زوج المرأة ذئب شعيب في روايته
والعسيف الأخير وهذا التفسير مدرج في الخبر وكأنه من قول الزهري لما عرف من عادته
أنه كان يدخل كثيراً من التفسير في أثناء الحديث كما بينته في مقدمة كتابي في المدرج وقد فصله
مالك فوقع في سياقه كان عسيفاً على هذا قال مالك والعسيف الأخير وحدها سائر الرواة

فقام خصمه وكان أقفمه منه
فقال أقض بيننا بكتاب الله
وأئذن لي قال قل قال إن
ابن هذا كان عسيفاً على هذا

والسيف بهما ملين الاجير وزنه ومعناه والجمع عسقه كأجر أو يطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل وقيل يطلق على من يستأن به وفسره عبد الملك بن حبيب الفلام الذي لم يحكم وإن ثبت ذلك فاطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في استدعاء الاستنجار ووقع في رواية للسنائي تعيين كونه أجرا ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب كان ابني أجيرا لامرأته وسمى الاجير عسقا لأن المستأجر يعسفه في العمل والعسف الجور أو هو يعنى الفاعل لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها يقال عسف الليل عسفا إذا أكثر السرفه ويطلق للعسف أيضا على الكفاية والاجير يكتفى المستأجر الامر الذي أقامه فيه (قوله على هذا) ضمن على معنى عند دليل رواية عمرو بن شعيب وفي رواية محمد بن يوسف عسقا في أهل هذا وكونه الرجل استخذه فيما يحتاج اليه امرأته من الامور فكان ذلك سببا لوقع له معها (قوله فزني بامرأته فانتدبت) زاد الحمدي عن سفيان فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم فانتدبت وقد كره على بن المديني راويه في آخره ههنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فربما تركها وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبت عند مالك والشافئ وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب ووقع في رواية آدم فقالوا على ابنيك الرجم وفي رواية الحمدي فأخبرت بضامنهمزة على الناقصة ليعمل وفي رواية أبي بكر الحنفي فقال لا بالافراد وكذا اعتدوا في عوادة من رواية ابن وهب عن نوس عن ابن شهاب فان ثبتت فالضمر في قوله فانتدبت منه نخصه كما هم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه وهذا ظن باطل ووقع في رواية عمرو بن شعيب فسألت من لا يعلم فأخبروني أن على ابني الرجم فانتدبت منه (قوله بمائة شاة وخادم) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة دليل رواية مالك بلفظ وجارية على وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب عاثة من التعم ووليد وقد تقدم فخير الوليدة في أواخر القرائن (قوله ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني) لم أقف على اسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم الحصين ولا ابن ولا المرأة وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب ثم أتى سألت أهل العلم فأخبروني ومثله لابن أبي ذئب لكن قال فزعوا وفي رواية معمر ثم أخبرني أهل العلم وفي رواية عمرو بن شعيب ثم سألت من يعلم (قوله أن على ابني) في رواية مالك أنما على ابني (قوله جلدة) بالاضافة لا كقولهم فراقهم تنوين جلدهم فروع وتنوين مائة منصوب على التثنية ولا يشك في رواية (قوله ٢) وعلى امرأته هذا الرجم في رواية مالك والاکثر وانما الرجم على امرأته وفي رواية عمرو بن شعيب فأخبروني أن ليس على ابني الرجم (قوله والذي نفسي بيده) في رواية مالك أما والذي (قوله لا قضين) بتشديد التثنية لأنك كند (قوله يكاب الله) في رواية عمرو بن شعيب بالحق وهي ترجع أول الاحتمالات الماضية ذكرها (قوله المائة شاة والخادم ر) في رواية التميمي عليك وهكذا في رواية مالك ولفظه وأما مخمك وجاريك فرد عليك أي مردود من اطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقوله سم فوب نعيم أي مفسوح ووقع في رواية صالح بن كيسان أما الوليدة والضم فزرها وفي رواية عمرو بن شعيب أما ما أعطيت فرد عليك فان كان الضم في أعطيت نخصه تأيدت الرواية الماضية وان كان لا عطافلا (قوله وعلى ابنيك جلدة مائة وتغريب عام) قال التوروي هو محمول على أنه صلى الله

فزني بامرأته فانتدبت
منه بمائة شاة وخادم ثم
سألت رجلا من أهل العلم
فأخبروني أن على ابني جلدة
مائة وتغريب عام وعلى
امرأته الرجم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم والذي
نفسى بيده لا قضين ينكح
بكتاب الله جلدة مائة
شاة والخادمة وعلى
ابنيك جلدة مائة وتغريب عام

(٢) قوله وعلى امرأته هذا
الرجم هكذا يفسح الشرح
والذي في المتن يابى شاو على
امرأته الرجم ففعل مافى
الشرح رواية اه

عليه وسلم علم أن ابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ويحتمل أن يكون أشهر اعترافه والتقدير
وعلى أشك ان اعترف والاول ألق فانه كان في مقام الحكم فلو كان في مقام الاتهام لم يكن
فيه اشكال لان التقديران كان في زني وهو بكروقرنة اعترافه حضوره مع أبيه وسكونه
عائنه اليه وأما العلم بكونه بكرا فوقع صريحان كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه
كان ابني أجبر المرأة هذا واخبرني لم يحسن (قوله وعلى أنك جلد مائة وتفرق عام) وافقه
الاكثر ووقع في رواية عمرو بن شعيب وأما أنك فصله مائة وتفرق به سنة وفي رواية مالك وصالح
ابن كيسان وجلدائه مائة وغر به عام وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكما لا قنوى
بخلاف رواية شفيان ومن وافقه (قوله واغصا أنيس) بنون ومهمله مصغر (على امرأة هذا)
زاد محمد بن يوسف فاسألها قال ابن السكن في كتاب الصبيان الأسلي وقيل ابن حريز وقيل
ولا ذكر إلا في هذا الحديث وقال ابن عبد البر هو ابن الصالح الأسلي وقيل ابن حريز وقيل
ابن أبي حريز ونحوه في الخبر بأن أنيس بن أبي حريز صحابي مشهور وهو غنوي بالفتن المبيحة
والنون لا أسلي وهو يقتضين لا التصغير وغلط من زعم أن أنيس بن مالك وصغر كما صغر
في رواية أخرى عندهم لأنه أنصاري لا أسلي ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب وماتت
بأنيس لرجل من أسلم فقتله وفي رواية مالك وبنو صالح بن كيسان وأمر أنيس الأسلي
أن يأتي امرأة الأخرى في رواية معمر بن قيس قال رجل من أسلم يقال له أنيس قها أنيس فقل امرأة
هذا وهذا على أن المراد بالفسد والتهاب والوجه كما يطلق الواح على ذلك وليس المراد
حقيقة الفسد وهو التأخير إلى أول النهار كالإبراد بالراح التوجه نصف النهار وقد حكي
عن ابن عباس أن بعضهم استدله على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس
في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار (قوله فإن اعترفت فارجعها) في رواية يونس وأمر أنيس
الأسلي أن يرجع امرأة الآخر أن اعترفت (قوله ففدا عليها فاعترفت فارجعها) كذلك أكثر
ووقع في رواية الليث فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت واختصر ما بنى
ذئب فقال ففدا عليها فارجعها ونحوه في رواية صالح بن كيسان وفي رواية عمرو بن شعيب وأما
امرأة هذا فارجعهم ورواية الليث أنها لها ثمن شعر بأن أنيس أعاد جوارها على النبي صلى الله عليه
وسلم فأمر بختن ذئب فارجعها ويحتمل أن يكون المراد امرأه الأولى الملقى على اعترافها فتجوز
رواية الأكثر وهو أن في هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله تعالى
أو استئطاو جوارا القسم على الأمر لتأكده والخلف بقرا اختلاف وحسن خلق النبي صلى
الله عليه وسلم وحله على من يخاطبه بما الأولى خلافه وإن من تأمى به من الحكماء في ذلك محمد
بن لا يترجم لقول الخصم مثلا احكم فتناب الخلق وقال البيضاوي انما أراد على سؤال الحكم
بكتاب الله مع أنهما يعلمان أنه لا يحكم الله ليحكم بينهما الحق الصريح لا المماحلة ولا
الاخذ بالرفق لأن الجأكم أن يفضل ذلك مرضا الخصم وفيه أن حسن الادب في مخاطبة الكبير
يقضي التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسوقا وان لا لام أن ياذن لمن شام من الخصمين
في الدعوى فاجابا معا وأمكن أن كلامهم مدعى واستدنان المدعى والسفقتي الحاكم
والعالم في الكلام موتا كذلك اذا ظن أن له عزيزا وفيه أن من أقر بالحيدوب على الإمام فامته

واغصا أنيس على امرأة هذا
فان اعترفت فارجعها ففدا
عليها فاعترفت فارجعها ففدا
لشفيان لم يقل فارجعها ففدا
على ابني الرجوع فقال أشك
فيها من الزهري فارجعها ففدا
ورجعت

عليه ولولم يعترف من شاركه في ذلك وإن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا أن طلبه المقدوف
 خلافه إلا أن يلبى فإنه قال يجب ولولم يطلب المقدوف (قلت) وفي الاستدلال به نظر لا محل
 الخلاف إذا كان المقدوف حاضراً وأما إذا كان غائباً فهذا لا يظهر أن التأخير لاستكشاف
 الحال فإن ثبت في حق المقدوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة وقد قال النووي مع الغيرة
 أن سبب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل المرأة لعلها بالمقذف المدكور لتطالب بحج
 فأذنها أن أنكرت قال هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب
 إقامة حد الزنا وهو غير مردلان حد الزنا لا يحتاج له التمسس والتسقيب عنه بل يتسبب تلقن
 المقر به ليرجع كما تقدم في قصة ما عزر وكان لقوله فإن اعترفت متبلاً أي وإن أنكرت فأعلمها أن
 لها طلب حد القذف فحذف لوجود الاحتمال فلو أنكرت وطلبت لا حد وقد أخرج
 أبو داود والترمذي عن طريقين سعد بن المسيب عن ابن عباس أن رجلاً أقر بأنه زنى فبأمره أن يخلده
 التي صلى الله عليه وسلم ما أنه ثم سأله المرأة فقالت كذب بجلده حد الفرية ثم أنى وقد سكت عليه
 أبو داود وصححه الحاكم واستكره الترمذي وفيه أن المخدرة التي لا تصدق البروز لا تكلف الحضور
 مجلس الحكم بل يجوز أن يرسل اليها من يحكم لها وعليها وقد ترجم الترمذي لذلك وفيه أن
 السائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المقتضى أو الحال من ذلك ما يستدل به على
 خصوص الحكم في المسئلة لقول السائل إن ابني كان عسفاً على هذا وهو انما جاء يسأل عن
 حكم الزنا والسر في ذلك أنه أراد أن يفهم لبيته معذرة ما وأنه لم يكن مشهوراً بالعهر ولم يجهم
 على المرأة مثلاً ولا استكرهها وانما وقع ذلك لظلول الملازمة للفتنة لمزيد التأسيس والادلال
 فستقامه الحث على ابعاد الاجنبى من الاجنبية مهما أمكن لأن الفتنة قد تقضى الى
 الفساد وتسور بها الشيطان الى الانسداد وفيه جواز استفتاء المفضل مع وجود القاضل والرد
 على من منع التائب أن يبقى مع وجود العصاة مثلاً وفيه جواز الاستفتاء في الحكم بالامر
 الناشئ عن الظن مع القدرة على التيقن لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع الى ما يقبض
 القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من يبقى بالظن الذي لا يفتأ عن أصله ويحتمل أن يكون
 وقع ذلك من المنافقين أو من قرب عهد به بالجاهلية فأقدم على ذلك وفيه أن العصاة كانوا يفتنون
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلدوه وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات باباً لذلك وأخرج
 بإسناد فيها الواقدي أن منهم أبابكر وعمر وعثمان وعلماء وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب
 ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وفيه أن الحكم المبنى على الظن ينقض بما يفيد القطع وفيه أن
 الحد لا يقبل القذف وهو مجمع على الزنا والسرقة والحراة وشرب المسكر واختلاف في القذف
 والجميع أنه كفره وانما يجزى القذف في البسند كالتقصص في النفس والاطراف وأن الصلح
 المبنى على غير الشرع يردو بمباد المال المأسوف فيه قال ابن وهب العميد بذلك تبين ضعف صدر
 من اعتد من الفقهاء من بعض المقود للقاسمة بأن المتواضين تراضوا وأن كل منهما لا أثر
 في التصرف والحق أن الأذن في التصرف مقيد بالعمود الصحية وفيه جواز الاستثناء في إقامة
 الحد واستدل به على وجوب الاعذار أو الاكتفاء فيه بواحد وأجاب عما مضى باحتمال أن يكون
 ذلك ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذين الرجلين كذا قال والذي قيل به فإداه

من الثلاثة والدة الصنف فقط وأما الصنف والزوج فلا وغفل بعض من تبع القاضى فقال
لا بد من هذا الجمل والأرم الاكتفاء بشهادة واحد في الاقرار بالزنا ولا فائده ويمكن الانفصال
عن هذا بان يتابع ما كما فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجوعها فأذن له في رجوعها
وكيف يصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقديم دعوى عليها ولا على
وكيلها مع حضورها في البلد غير متواربة الآن يقال انها شهادة حسة ويجب بأنه لم يقع هناك
صيغة الشهادة المتروكة في ذلك واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط
بشهادة عليه ولكنها واقعة عن فحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجوعها قال عياض احتج قوم
بجواز حكم الجاني في الحدود وغيرهما بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولى الشافعى وبه قال
أبو ثور وأبى ذلك الجمهور والخلاف في غير الحدود أقوى قال وقصة أنيس يطرقها احتمال
معنى الاعذار كما مضى وإن قوله فارجهما أى بعد اعلاى أو أنه فوض الامر اليه فاذا اعترفت
بمحضه من ثبت ذلك بقولهم بتحكم وقد دل قوله فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرجعت أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها كذا قال
والذي يظهر أن أنيس اعترفت على النبي صلى الله عليه وسلم مباغتة في الاستبانت مع كونه
كان على امرجها على اعترافها واستدل به على أن حضور الامام الرجم ليس شرطا وبقية نظر
لا احتمال أن أنيس كان جاهلا وقد حضر بل بالمر الجمل فله قوله فرجعتها وفيه ترك الجمع بين
الجلد والتعريب وسيأتى في باب البكران يجلدان ويشقان وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرّة
الواحدة لانه لم يقل أن المرأة تكرّر اعترافها والاكتفاء بالمرجهم من غير جلد لانه لم يقل في حقها
أيضا وفيه نظر لان الفصل لا عموم له فالمرأة أولى وفيه جواز استئجار الحر وجواز إجازة الاب والدة
الصغيرين يستفهمه اذا احتاج لذلك واستدل به على صحة دعوى الاب لمحبوره ولو كان بالفا
ليكون الولد كان حاضرا ولم يحكم الاؤه وتقرب باحتمال أن يكون وكيله أو لان التدليس لم يقع
الاسبب المال الذي وقع به القلاء فكان والدة الصنف ادعى زواج المرأة بما أخذته منه اما
لنفسه واما لمرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاستدلستفهمه منه سواء كان
من ماله أو من مال والده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم برذلك اليه وأما ما وقع في القصة من الحد
فباعتراف الصنف ثم المرأة وفيه أن حال الزاينين اذا اختلفا أقبح على كل واحد حده لان
الصنف جلد والمرأة رجعت فكذلك لو كان أحدهما حرا والآخر مملوكا وكذا الزانية بالغ بصية
أو عاقل مجنونة بعد البالغ والمعاقل دونهما وكذا عكسه وفيه أن من قذف واده لا يجده لان
الرجل قال ان ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف الحديث الثاني (قوله عن الزهرى) صرح
الحديث فيما لا يصح حديث عن سفيان قال أنيس يعني الزهرى فقال ان شئتم حدتكم بضمير
حسدينا أو حدتكم بضمير حسدينا السقيفة فقالوا احدهما يحد بالسقيفة فحدتهم بطلوا فحفظت
منه شيئا ثم حدثني بقيقته بعد ذلك مجهر (قوله عن عبد الله) بالصغير هم المذكور في الحديث
قبله ووقع عند أبي عروانة في رواية نونس عن الزهرى أخبرني عبد الله (قوله عن ابن عباس
قال قال عمر) في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند التماسي سمعت عمر (قوله لقد خشيت
الح) هو طرف من الحديث يشي بأن يتعامه في الباب الذي يليه والفرض منه هنا قوله ألا وان

• حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن الزهرى
عن عبيد الله عن ابن
عباس رضى الله عنهما
قال قال عمر لقد خشيت
أن يقول بالناس زمان
حتى يقول قائل لا نجد
الرجم في كتاب الله فصاروا
يقولون فريضة أنزلها الله ألا
وان الرجم حتى على من زنى
وقد أحسن اذا قامت البينة
أو كان الجمل أو الاعتراف

٦٨٢٩

ع

نطة

١٠٥٠٨

الرجم حتى الخ (قوله قال سفيان) هو موصول بالسند المذكور (قوله كذا حفظت) هذه جملة معترضة بين قوله أو الاعترافي وبين قوله وقد رجم وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله أو الاعترافي وقد قرأناها الشيخ والشيخة اذ اتينا فارجوها البتة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فسط من رواية البخاري من قوله وقرأنا قوله البتة ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عند افتقار أخرجه التسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان وينبغي أن يكون وهم في ذلك (قلت) وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ووثني ومعه وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فليذكروها وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب قال لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال أيها الناس قد سفت لكم السن وفرضت لكم القرائض وتركت على الواحجة ثم قال أيكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حديث في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا والذي نفسي بيده لو أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبنا بيدي الشيخ والشيخة اذنا فارجوها البتة قال مالك الشيخ والشيخة والشيبة ووقع في الخلية في ترجمة داود بن أبي هند عن سعد بن المسيب عن عمر لكتبنا في آخر القرآن ووقفت أيضا في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التسمية علماني الباب الذي يليه فقال متصل بقوله قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته قد قرأناها الشيخ والشيخة اذنا فارجوها البتة نكالا من الله والله عز وجل حكيم وأخرج هذه الجملة التسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال ولقد كان فيها أي سورة الاحزاب آية الرجم الشيخ فذكر مثله ومن حديث زيد بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشيخ والشيخة مشددا في قوله البتة ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن خاتمه أخبرته قالت لقد أقرأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم فذكره إلى قوله البتة وراذعا قضامن اللذة وأخرج التسائي أيضا أن مروان بن الحكم قال زيد بن ثابت ألا تكتبنا في المحفف قال لا ألا ترى أن الشابين الثيسين يرجان ولقد ذكرنا ذلك فقال عمر أنا أكتبكم فقال يا رسول الله أكتبني آية الرجم قال لا أستطيع وروى في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم أن عمر خطب الناس فقال لا تشكروا في الرجم فانه حق ولقد هممت أن أكتبه في المحفف فسألت أبي بن كعب فقال أليس أئني وأستقر ثم رسل الله صلى الله عليه وسلم فدفعته في صدري وقلت استقر ثم آية الرجم وهم يتسافون تسافدا في حجر ورجاله ثقات وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف وأخرج الحاكم من طريق كثيرين الصلت قال كان زيد بن ثابت وسعد بن العاص يكتبان في المحفف فقرأ على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشيخ والشيخة فارجوها البتة فقال عمر لما نزلت أمت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أكتبها فكانت كره ذلك فقال عمر ألا ترى أن الشيخ اذا نفي ولم يحسن جلد وأن الشباب اذا نفي وقد أحسن رجم فستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ

قال سفيان كذا حفظت
ألا وقد رجم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ورجنا بعده

تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها **(قوله يا سرجم الحبل في الزنا)**
 في رواية غير أي ذر من الزنا **(قوله اذا أحصت)** أي تزوجت قال الأسعالي يري اذا أحصلت من
 زنا على الأصحان ثم وضعت فأمواهي حبل فلا ترجم حتى تضع وقال ابن بطال معنى الترجمة هل
 يجب على الحبل سرجم أو لا وقد استقر الاجماع على أنها لا ترجم حتى تضع قال النووي وكذا لو كان
 حدها الخلد لا تجلد حتى تضع وكذا من وجب عليها قصاص وهو حامل لا يقتص منها حتى تضع
 بالاجماع في كل ذلك اهـ وقد كان عمر أراد أن يرحم الحبل فقال له معاذ لا سبيل لك عليه حتى تضع
 ما في بطنها أخرجه ابن أبي شيبة ورواه ثقات واختلف بعد الوضع فقال مالك اذا وضعت رجبت
 ولا ينتظر أن يكفل ولدها وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى يجسد من يكفل ولدها وهو
 قول الشافعي ورواه عن مالك وزاد الشافعي لا ترجم حتى ترضع البا وقد أخرج مسلم من
 حديث عمران بن حصين ان امرأته جهنمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبل من الزنا
 فذكرت انها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع فلما وضعت أتته فأمرها فربحت وعنده من
 حديث بريدة ان امرأته من غامد قالت يا رسول الله طهرني فقالت انها حبل من الزنا فقال لها
 حتى تقعي فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيرا ليس له من برضعه فقام رجل فقال الى
 رضاعه يا رسول الله فرجها وفي رواية أنه فرضعه حتى قطمته ودفعته الى رجل من المسلمين
 وبرجها وجمع بين روايتي بريدة ان في الثانية زيادة فيجعل الاولى على ان المراد بقوله الى ارضاعه
 أي تربته وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهنمة كان ولدها من برضعه بخلاف
 الغامدية **(قوله عن صالح)** وهو ابن كيسان ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه
 عن عبد العزيز بن شيخ البخاري فيه بسنده وأخرجه الأسعالي عن طريقه **(قوله عن الزهري عن)**
 عبيد الله بن عبد الله في رواية مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره وأخرجه
 أحمد والدارقطني في القرايب وصححه ابن حبان **(قوله عن ابن عباس)** في رواية مالك ان عبد
 الله بن عباس أخبره كنت أقرئ رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ولم أقف على
 اسم أحد منهم غيره زاد مالك في روايته في خلافة عمر فلم أر رجلا يجسد من الاقشيرة ما يجد
 عبد الرحمن عند القراءة قال الداودي فيما نقله ابن التين معنى قوله كنت أقرئ رجلا أي أعلم
 منهم القرآن لان ابن عباس كان عذوقا للنبي صلى الله عليه وسلم أحاط حفظ الفصل من
 المهاجرين والانتصار قال وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص لان قوله أقرئ يعني
 أعلم **(قلت)** ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري كنت
 أختلف الى عبد الرحمن بن عوف ونحن بنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف
 القرآن أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيرا ربع الحفظ وكان كثر من العصاة
 لا شغلهم بالجهاد لم يسهو وعصوا القرآن حفظوا وكان من اتقى له ذلك يستدركه بعد الوفاة
 النبوية وأما قسم بالدنية فكانوا يعتدون على نبياء الانبياء فيقرضهم تلقينا لفظ **(قوله)**
 فبينما أنا بمنزلة بنى وهو عند عمر في رواية ابن اسحق فانتبه في المنزل فلم أجده فاستقرت عنى
 جارا **(قوله في آخر حجة جهات)** يعني عمر كان ذلك سنة ثلاث وعشرين **(قوله لورايت رجلا أتى)**
 أمير المؤمنين اليوم لم أقف على اسمه **(قوله هل لك في فلان)** لم أقف على اسمه أبدا ووقع

(باب رجم الحبل في الزنا)
 اذا أحصت **»** حدثنا
 عبد العزيز بن عبد الله
 حدثني ابراهيم بن سعد
 عن صالح عن الزهري عن
 عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة بن مسعود عن ابن
 عباس قال كنت أقرئ
 رجلا من المهاجرين منهم
 عبد الرحمن بن عوف فبينما
 أنا بمنزلة بنى وهو عند عمر
 ابن الخطاب في آخر حجة جهات
 ان رجلا أتى عبد الرحمن
 فقال لورايت رجلا أتى أمير
 المؤمنين اليوم فقال يا أمير
 المؤمنين هل لك في فلان

٦٨٢٠

ع

تحفة

١٠٥٠٨

في رواية ابن اسحق ان من قال ذلك كان كثر من واحد واقلناه ان رجلين من الانصار كرا
 بية أبي بكر (قوله لتدباعت فلانا) هو طلحة بن عبيد الله أخرجه البرازن طريق أبي معشر
 عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمير بن عوف عن فضة بن المغيرة وسكون القاف فالقدم على أبي بكر مال
 فذكر قصة طويلة في قسم التي ثم قال حتى اذا كان من آخر السنة التي حج فيها عمر قال بعض
 الناس لو قدمنا أسير الميرميين أقتنا فلانا بعتون طلحة بن عبيد الله ونقل ابن بطال عن المهلب ان
 الذين عنوا انهم سابعون رجلا من الانصار ولم يذكروا مستند في ذلك (قوله فوالله ما كانت
 بية أبي بكر الا فتلة) بفتح القاف وسكون اللام بعدها مائة ثم ثابث أي جأته وزنه ومعناه وجاءه
 عن محنن عن أشهب أنه كان يقولها بضم القاف ويفسرها بانقلابات الشيء ويقول ان
 الفتح غلط وانما يقال فيما يندم عليه وبيعة أبي بكر لا يندم عليه أحد وتعقب بنبون
 الرواية بفتح القاف ولا يزم من وقوع الشيء بفتحة ان يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من
 بعض دون بعض وانما أطلقوا على بية أبي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها في الحال الاول وقوع
 في رواية ابن اسحق بعد قوله فتلة فالتفتع امر أن هلك هذا ان يقوم الى من يريد ضرب على يده
 فتكون أي البية كما كانت أي قصة أبي بكر وسبأ في ضرب يدي في الفتلة بعد (قوله
 فغضب عمر) زاد ابن اسحق غضب ما رأته غضب، ثم منذ كان (قوله ان يغصبوه امروهم)
 كذا في رواية الجميع بفتح معجمة وصاد موهله وفي رواية مالك بفتح صوهم بزيادة مائة سنة بعد
 الفين المعجمة وسكن ابن السني انه روى بالعين المهملة وضم أوله من أعضب أي صار لا بأسره
 والمهضوب الضعيف وهو من غضب النساء اذا انكسر أحد قريتها أو قريته الداخل وهو الماش
 والمعنى انهم يغلبون على الامر فيضعف لضعفهم والاولى والمراد انهم يثبون على الامر فيز
 عهد ولا مشاورة وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضي الله عنه (قوله يجمع رعا الناس
 وغوغاهم) الرعا بفتح الراء ومجملتين المهملة الإذلاء وقبل الشايب منهم والقوغاه مجع
 بينهما وأوصا كنه أصله صغار الجراد حين يذأ في الطيران ويطلق على السذلة المسرعين الى السر
 (قوله يغلبون على قريته) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أي المكان الذي يقرب منك
 ووقع في رواية الشعمي وأبي زيد المروزي بكسر القاف والنون وهو خطأ وفي رواية ابن
 وهب عن مالك على مجمل اذا أقت في الناس (قوله يطيرها) بضم أوله من أطار الشيء اذا أطلقه
 والسرخصى يطيرها بفتح أوله أي يحملونها على غير وجهها ومثله لابن وهب وقال يطيرها أولئك
 ولا يعون أي لا يعرفون المراد بها (قوله فخلص) بضم اللام بعدها موهله أي تصل (قوله أقومها
 لاقوم) في رواية مالك فقال لن قدمت المدينة سالحا لا كل الناس بها (قوله أقومها) في
 رواية الكشي في "سرخصى أقوم مجدق الضمر (قوله في عقب ذي الحجة) بضم المهملة
 وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولي فأن الاول يقال لم يعد التكلمة والثاني

يقول لو قدمت عمر لقد
 يادعت فلانا فوالله ما كانت
 بية أبي بكر الا فتلة فتفت
 غضب عمر ثم قال ان
 شاء الله لقائم المشمة في
 الناس فحذرهم هؤلاء الذين
 يريدون أن يغصبوه
 امروهم قال عبد الرحمن
 قتلت يا أمير المؤمنين لا تقبل
 فان الموسم يجمع رعا الناس
 وغوغاهم فانهم هم الذين
 يغلبون على قريته حين تقوم
 في الناس وأنا أشخى ان
 تقوم فتقول مقالة يطيرها
 عنك كل مطر وان لا يعوها
 وان لا يعصوها على
 مواضعها فاهل حتى تقدم
 المدينة فانها ادار الهيرة
 والسنة فخلص باهل الفتة
 وأشرف الناس فتقول
 ما قلت متكا في اهل
 العلم قلت ويضعون على
 مواضعها فقال عمر والله
 ان شاء الله لا قومون بذلك
 أول مقام اقومه بالدينة
 قال ابن عباس قد سدنا
 المدينة في عقب ذي الحجة
 فلما كان يوم الجمعة غلت
 الرواح حين زاعت الشمس
 حتى اجتمع سعد بن زيد بن
 عمرو بن نفيل جالساً الى
 ركن المنبر

مالك حين كانت صكة على بفتح الصاد وتشديد الكاف وعلى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التثنية
وقيل بتشديد الميم بوزن حلي زاد أحمد عن يحيى بن عيسى قال مالك ما مصصة على قال
الاعمى قال لا ياتي أى ساعة تخرج لا يعرف الحرم البراءة ونحو هذا (قلت) وهو تفسيره على
وقال أبو هلال العسكري المراد به اشتداد الهاجرة والاصل فيه أنه اسم رجل من العمالة يقال
له على غزاق ما في فاعم الظهيرة فاقومهم فصار مثالا لكل من جاف ذلك الوقت وقيل هو رجل من
عدوان كان يعض بالخارج عند الهاجرة فعض به المثل وقيل المعنى ان الشخص في هذا الوقت
يكون كالاعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه وقيل أصله ان الظلي يدور أى بدوخ من شدة
الحرق فصل برأسه ما واجهه ولذا رقتى من طريق محمد بن داود عن مالك صكة على ساعة من
النهار تسعيا العرب وهو نصف النهار أو قرى سامته (قوله) غلبت حوله (في رواية الاسماعيلي
حذوه وكذا مالك وفي رواية اسحق القروري عن مالك حذاهم وفي رواية محمد بن خالد الى جنبه
تس ركبتى ركبتى (قوله) فلم أنشب) بنون ومهجمة وموحدة أى لم أنقل بشئ غير ما كنت فيه
والمراد سعة خروج عمر (قوله) أن خرج أى من مكانه الى جهة المير وفي رواية مالك ان طلع عمر
أى ظهر يوم المنبر أى يقصده (قوله) لمة وان العشة مقالة أى عمر (قوله) لم يلقها منذ ان خلفت
في رواية مالك لم يلقها أحد قط قبله (قوله) ما عبت (في رواية الاسماعيلي ما عسى (قوله) ان يقول
مالك لم يقل قبله) زاد سفيا فضب سعيد وقال ما عبت قبل أراد ابن عباس أن يثبته سعيدا
معتقدا على ما أخبر به عبد الرحمن ليكون على بقطعة فيقال باله ما يقوله عمر فزعم ذلك من سعيد
موقعا بل أنكره لأنه لم يعلم عيسى لعمر وعلى بن النضر واستقرت (قوله) لا أدري له لم يهاين
يدى أى حلى) أى يقرب موق وهو من الامور التي جرت على لسان عمر فوقع كما قال ووقع في
رواية أى معشر المشركين لما قبل ما يؤخذ منه سب ذلك وان عمر قال في خطبته هذه ما ترواى
وما ذاك الا عند قرب أبلى رأيت كأن ديكا تفرى وفي مرسل محمد بن عبد الله سبب الموطان
عمر لمصدر من الحج دعا الله أن يقضيه اليه غير مضيع ولا مفترط وقال في آخر القصة فما انسلخ
ذوالحجة حتى قتل عمر (قوله) ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق) قال الطبري قدم عمر
هذا الكلام قبل ما أراد ان يقوله وخاصة له لفظ السامع لما يقول (قوله) فكأن سما) في رواية
الكشميني فيما (قوله) آية الرجم) تقدم القول نفي الباب الذي قبله قال الطبري آية الرجم
بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيض في قوله عم أنزل الله فيه تقدم الخبر على الاسم وهو أكثر
(قوله) ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية الاسماعيلي ورجم من زاد وهو كذا
مالك (قوله) فاخشى) في رواية معمر واثى خائف (قوله) فضلا بلوا لفر بضه أنزلها الله) أى
في الآية المذكورة التي تسخت تلاوتها وبني حكمها وقد وقع ما خشي عمر أيضا فذكر الرجم
طائفة من الخوارج ومعتزتهم وبعض المعتزلة ويحتمل ان يكون استندى ذلك الى وقت وقد
أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال عبي قوم يخذون بالرجم
الحديث ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبد الله بن عبد الله بن حنيفة في حديث عمر عند
النسائي وان ناسيا ولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله الجلد ألا قدر رجم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفيه اشارة الى ان عمر استخضر أن ناسا قالوا انك فرذ عليهم وفي الموطان يصح بي

فخلصت حوله تس ركبتى
ركبتى فلم أنشب أن تخرج
عمر بن الخطاب فلما رأته
مقبلا قلت لسعيد بن زيد
عمر بن نفي لمة وان العشة
مقالة لم يلقها منذ استخلف
قط قبله فانكر على وقال
ما عبت أن يقول مالك لم يقل
قبله فخلص عمر الى المنبر فلما
سكت المؤذنون قام فأتى
على الله بما هو أهله ثم قال
أما بعد فاني قاتل لكم مقالة
قد قدر لي أن أقولها لأدري
لهوا بين يدي أجلى من
عقلها ووعيناها فليحدث بها
حيث انتهت بدراحتي ومن
خشى أن لا يلقها أولا أحل
لا بد أن يكذب على أن الله
بعث محمدا صلى الله عليه
وسلم بالحق وأنزل عليه
الكتاب فكان عم أنزل الله
آية الرجم فقرأها وعلناها
ووعيناها ورجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورجنا
بعده فاخشى أن طال الناس
زمان أن يقول قاتل والله
ما نجد آية الرجم في كتاب
الله فبضوا بتركه فريضة
أنزلها الله

كذلك ولكن الله وفي شرها
وليس فيكم من تقطع
الاعتناق اليه مثل أي بكر من
بائع رجلا من غير مشورة
من المسلمين فلا يبايع هو
ولا الذي يبايعه

كذلك أي فلتة وصرح بذلك في رواية ابن عيسى عن مالك بن يحيى عن ابن الاعرابي وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال الفلتة اليلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو شعبان وهل من الحرم أو صفر كان العرب لا يشهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له ثأرت برص فإذا جاءته تلك اليلة انتفزا الفرصة من قبيل أن يتحقق انسلاخ الشهر فيمكن من يريد بايقاع الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير فشيء عمر الحماية النبوية بالشر والحرام والفتنة بما وقع من أهل الردة وفي الله شر ذلك ببيعة أي بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم واجتاد شوكتهم كذا قالوا في الأولى إن قال الجامع بينهما انتفازا الفرصة لكن كان ينشأ عن أخذ الثأر الشر الكثير فوق الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن ببيعة أي بكر شر بل أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها وفي قوله وفي الله شرها ما عايناه من التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف (قوله) ولكن الله وفي شرها أي وقاهم مافي العجب! غالباً من الشر لأن من العادة أن من لم يطع على الحكمة في الشيء الذي يفعله يفتنه لا يرشاه وقد بين عمر سبب اسراهم ببيعة أي بكر لما خشوا أن يبايع الانصار سعد ابن عباد قال أبو عبد الله عاينوا البيعة أي بكر خيفة انتشار الأمر وان يتعلق به من لا يستحقه فقمع الشر وقال الداودي معنى قوله كانت فلتة أي ما وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور وانكر هذه الكرامة بسبب الشانعي وقال بل المراد أن أي بكر ومن معه تقطعوا في ذهابهم إلى الانصار فذهبوا أي بكر يحضرونهم وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعة فقال متأمروهم منكم أمير فاراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الانصار وما أرادوا من مبايعته سعد بن عباد وقال ابن حبان معنى قوله كانت فلتة أن استدادها كان عن غير ملائمة شيء إذا كان كذلك يقال له الفلتة فيسوق فيه ما لعله يحدث من الشر بمخالفة من يخالف في ذلك عادة فتكفي الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة لأن ببيعة أي بكر كان فيها شر (قوله) وليس فيكم من تقطع الاعتناق اليه مثل أي بكر قال الخطابي يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أي بكر فلا يطمع أحد أن يقعه مثل ما وقع لأي بكر من المبايع له أولاً في الملاءمة ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحقه قوام استحقاقه فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاوره أخرى وليس غيره في ذلك مثله انتهى لمخاض وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أي بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه في أمر الله وابن جانيه المسلمين وحسن خلقه ومعرفة بالسياسة ورعه التام عن لا يوحده مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر وعبر بقوله تقطع الاعتناق ليكون الناظر إلى السابق عند غفلة لينظر فإذا لم يحصل مقصود من سبق من يريد سبقه قبل انقطعت عنه أولاً والمتسابقين عندئذ لا يرى بينهما الاعتناق حتى يقيب السابق عن النظر فعبّر عن استئذان نظره بانقطاع عنه وقال ابن التين هو مثل يقال للفرس الجواد تقطعت أعناق الخيل دون لحاقه ووقع في رواية أي معشر المدكور ومن أين لنا مثل أي بكر عند اعتناقنا اليه (قوله من غير) في رواية الكشي عن غير مشورة بضم المشجة وسكون الواو وبسكون المشجة وفتح الواو فلا يبايع بالوحدة وجه بالمشاة وهو أولى لقوله هو الذي يبايعه

(قوله) تغرة ان يثلا) بشاة مقنونة وعن معجة مكسورة وراء ثقله بعد هاءها تأتى أى حذرا
من المقتل وهو مصدر من أغرته تغررا أى تغره والمعنى ان من فعل ذلك فقد غرر بنفسه
وبصاحبه وعرضهما للقتل (قوله) وانه قد كان من خبرنا) كذا الاكثر من الخبر يفتح الموحدة
ووقع الفخلى يكون التجانسة والضمير لاى بكر وعلى هذا فمرة أن الانصار بالكسر على انه
اشداء كلام آخر وعلى رواية الاكثر يفتح همة أن على انه خبر كان (قوله) خالفونا) أى لم يمتنعوا
معنا في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) وخالف عنا على) والزبير ومن معهم في رواية
مالك ومعمر وأن عليا والزبير ومن كان معهم ما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكذا في رواية سفيان لكن قال العباس يدل الزبير (قوله) يا بكر انطلق بنا الى اخواننا
زاد في رواية جويرية عن مالك فبلغنا نحن في منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ رجل نادى
من وراء الجدار اخرج الى يابان انطاب فقلت الملك عنى فاني مشغول قال اخرج الى فانه قد
حدث أمران الانصار اجتمعوا فادركوهم قبل أن يحدوا أمرا يكون بينكم فسه حرب فقلت
لاي بكر انطلق (قوله) فانطلقنا تريد هم) زاد جويرية فاقبنا أبو عبيدة بن الجراح فاخذ أبو بكر
يده عيشي يني وبينه (قوله) لفتنار جلان صالحان) في رواية معمر عن ابن شهاب شهد ابدرا
كما تقدم في غزوة بدر وفي رواية ابن ابي حمزة رجلا صدق عويم بن ساعدة وعويم بن عدى كذا أدرج
تسميتهم ما بين مالك انه قول عروة ولفظه قال ابن شهاب أخببرني عروة انه ما معن بن عدى
وعويم بن ساعدة في رواية سفيان قال الزهري هما وليد كز عروة ثم وجدته من رواية صالح بن
كيسان رواية في هذا الباب بزيادة فأنكر جملة الاسماعيلي من طريقه وقال فيه قال ابن شهاب
وأخبرني عروة الرجلين نسبا هما و زاد فاما عويم فهو الذي بلغنا انه قيل يا رسول الله من الذين
قال الله فيهم رجال ان يحبون أن يطهروا قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة وأما معن فبلغنا ان
الناس يسمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي فامته وقالوا اردنا أن نمتنقب له ثلا ثنتين
بعده فقال معن بن عدى والله ما أحب ان لومت قبله حتى أصدقته ميتا كما صدقته حيا واستشهد
باليامة (قوله) ما غلنا) بفتح اللام والهمزة رأى اتفق في رواية مالك الذي صنع القوم أى من
اتفاقهم على ان يابى عوا السعد بن ادة (قوله) لا عليكم ان لا تقربوهم لا بعد أن زائدة (قوله)
أقضوا أمرهم) في رواية سفيان امهوا حتى أقضوا أمرهم ويؤخذ من هذا أن الانصار كلهم
لم يجتمع على سعد بن عباد (قوله) منزل) بنى وتشد بدالم الم المقنونة أى ملفف (قوله) بين
ظهير انهم) بفتح المجمة وانون أى وسطهم (قوله) يوعك) بضم أوله وفتح الهاء أى يحصل له
الوعك وهو الحصى فأنصاف ولذلك زيل في رواية سفيان وعك بصيغة الفعل الماضى وزعم
بعض الشراح أن ذلك قيل لسعد بن هول ذلك المقام وفيه نظر لان سعدا كان من النجباء
والذين كانوا أعداء أعوانه وانصاره وقد اتفقوا على تأديره وسباق عمر يقتضى انه جاء فوجد
موجودا فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبى بكر وعمر لكان له بعض اتجاه لانه قد يكون من
القبض وما قبل ذلك فلا وقد وقع في رواية الاسماعيلي قالوا سعد وعك وكان سعدا كان
موجودا فلو اجتمعوا اليه في سقفة بنى ساعدة وهي منسوبة اليه لانه كان كبير بنى ساعدة خرج
المهم من منزله وهو تلك الحالة فطر قسم أبو بكر وعمر في تلك الحالة (قوله) تشهد خطيبهم) لم

تغرة أن يقتلوا وانه قد
كان من خبرنا حين
توفي الله نبيه صلى الله عليه
وسلم أن الانصار خالفونا
واجتمعوا بأمرهم في سقفة
بنى ساعدة وخالف عنا على
الزبير ومن معهم واجتمع
المهاجرون الى أبى بكر فقلت
لاي بكر يا بكر انطلق
بنا الى اخواننا هؤلاء من
الانصار فانطلقنا تريد هم
فاننا منهم اقينا رجلا من
صالحان فذكر اماتالا عليه
القوم فقالوا أين تريدون
يا معشر المهاجرين فقلت انريد
اخواتنا هؤلاء من الانصار
فقالوا لا عليكم أن لا تقربوهم
اقضوا أمرهم فقلت والله
لأننا منهم فانطلقنا حتى
أتيناهم في سقفة بنى
ساعدة فاذ رجل من مزليين
ظهر انهم فقلت من هذا
قالوا هذا سعد بن عباد
فقلت ماله قالوا عك فلما
جلسنا قليلا تشهد خطيبهم
فأتى على الله بما هو أهله
ثم قال أما بعد فنحن أنصار الله

أقبح على اسمه وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعي خطيب الانصار فالذي يظهر أنه هو (قوله
 وكتيبة الاسلام) الكتيبة عتانة ثم موحدة وزن عظيمة جمعها كاتب هي الجيش المجتمع الذي
 لا يتشعروا أطلق عليهم ذلك بالغة كانه قال لهم انتم مجتمع الاسلام (قوله وانتم معشر) في
 رواية الكشميني معاشر (قوله رهط) أي قليل وقد تقدم انه يقال للعشر عشرا وثمانون وهو
 في روايته مائة وكذا المعمر وهو يرفع الاشكال فانه لم يرد حقيقة الرهط وانما أطلقه عليهم بالنسبة
 اليهم أي انتم بالنسبة الناقل لان عدد الانصار في المواطن النبوية التي ضطت كانوا اعداء
 أكبر من عدد المهاجرين وهو بناء على ان المراد بالمهاجرين من كان مسلما قبل فتح مكة وهو
 المعتمد والافلأريد عموم من كان من غير الانصار لكانوا أضعا في الانصار (قوله
 وقد دقت دافعة من قومكم) بالادال الممهلة والهاء أي عدد قليل وأصله من الدف وهو السبر
 البطي في جماعة (قوله يخترلونا) بخاء معجمة و زاي أي يقطعوننا عن الامر ويقطعوننا
 دوننا وقال أبو زيد خزلته عن حاجته عوقه عنها والمراد هنا بالاصل ما يستحقه منه من الامر (قوله
 وان يحضنونا) بخاء معجمة وضاد معجمة ووقع في رواية المستنقضي أي يخبر جونا قاله أبو سعيد وهو كما
 يقال حضنه وحضننه عن الامر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو جبه عنه ووقع في رواية
 أبي علي بن السكن يخضونه ثمانية قبل الصاد الممهلة وتشد يدها ومثله للكشميني لكن بضم
 الخاء بغير تاء وهي بمعنى الاقطاع والاستئصال وفي رواية سفيان عند البرازو يخضوننا بالمرأ
 يستأثرون بالامر وتوافي رواية أبي بكر الحنفي عن مالك عند الرافضي ويخضفون بخاء معجمة
 ثم طاء معجمة ثم فاء والروايات كلها متفقة على ان قوله فاذا هم الخ بقية كلام خطيب الانصار لكن
 وقع عند ابن ماجه بعد قوله وقد دقت دافعة من قومكم قال عمر فاذا هم يريدون الخ وزائدة قوله هنا
 قال عمر خطا والصواب انه كـ كلام الانصار ويدل له قول عمر فاما سكوت وعلى ذلك شرحه
 الخطابي فقال قوله رهط أي ان عددكم قليل بالاضافة للانصار وقوله دقت دافعة من قومكم يريد
 انكم قوم طرا تغرباء أقبلتم من مكة النائم انتم تريدون ان تستأثروا علينا (قوله فلما سكوت) أي
 خطيب الانصار وحاصل ما تقدم من كلامه انه أخبرنا طائفة من المهاجرين أرادوا ان يتبعوا
 الانصار من امر تعتقد الانصار انهم يستحقونه وانما عرض بذلك أبي بكر وعمر من حضر معهما
 (قوله أوردت ان أنكم لو كنتم قد زورت) برأى ثم أراه أي هيأت وحسنت وفي رواية مالك دويت
 برأوا ومثله ثم ختمت بـ ساكنة من الرواية ضد البديهة ويؤيد قول عمر بعنفارتك كلفوني
 رواية مالك ماترك من كلمة أعجبتني في رواية اقاها في يد منته وفي حديث عائشة وكان عمر
 يقول والله ما أوردت ذلك الا في قديمهايات كلاما قد أعجبتني خبت أن لا ياتيه أبو بكر (قوله
 على رسل) بكسر الراء وسكون الممهلة ويجوز النسخ أي على مهلك يفجئني وقد تقدم بيان في
 الاعتكاف وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر فاسكته أبو بكر (قوله ان أغضبه)
 بضمين ثم ضاد معجمتين ثم موحدة وفي رواية الكشميني بـ هـ ملتين ثم بـ آخر الحروف (قوله
 فكان له أهل مني وأوفر) في حديث عائشة فتكلم أبلغ الناس (قوله ما ذكرتم فيكم من خير)
 فأنتم له أهل زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري انا والله ما بعشر الانصار ما تكرر فضلكم
 ولا بلاكم في الاسلام ولا حاكمكم الواجب علينا (قوله ولن يعرف) بضم أوله على البناء للصهيول

وكتيبة الاسلام
 وانتم معشر المهاجرين رهط
 وقد دقت دافعة من قومكم
 فاذا هم يريدون أن يخترلونا
 من أصلنا وأن يحضنونا من
 الامر فلما سكوت أردت أن
 أنكم لو كنتم قد زورت معاملة
 أعجبتني أردت أن أقدمها بين
 يدي أبي بكر وكنيت أداري
 منه بعض الحد فلما أردت
 أن أنكم قال أبو بكر على
 رسل فكبره أن أغضبه
 فتكلم أبو بكر فكان هو
 أحلم مني وأوفر والله ماترك
 من كلمة أعجبتني في تزويري
 الا قال في بيته مثله
 أو أفضل حتى سكوت فقال
 ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم
 له أهل ولن يعرف هذا
 الامر الا لهذا الحي من
 قريش

وفي رواية مائة قال ولن تعرف العرب هذا الامر الا هذا الحي من قريش وكذا في رواية سفيان
وفي رواية ابن اسحق قد عرفتم ان هذا الحي من قريش بمنزلة من العرب ليس بها غيرهم وان
العرب لا يجتمعهم الا على رجل منهم فاتفقوا الله لانه دعوا الاسلام ولا تكفوا اول من أحدث
في الاسلام (قوله هم اوسط العرب) في رواية الكشميني هو بلهم والاول اوجهه وقد
سقت في مناقب أبي بكر ان أجد آخر من طريق جدين عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق
أنه قال ومثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش وسقت الكلام على ذلك هناك
وسبأ في القول في حكمه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله وقد ضربت لكم أحد هذين
الرجلين) زاد عمرو بن مَرْزُوق عن مالك عند الدارقطني هنا فأخذ يدي ويد أبي عبيدة بن
الجراح وقد ذكرت في هذا الحديث فمأخوذة مقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر (قوله فقال
فأقبل الانصار) في رواية الكشميني من الانصار وكذا في رواية مالك وقد سماه سفيان في روايته
عند البزار فقال حباب بن المنذر لكمنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن
الزهري ان الذي سماه سعد بن المسيب فقال قال ابن شهاب فأخبرني سعد بن المسيب ان الحباب
ابن المنذر هو الذي قال أنا جدي عليها المحكم وقد قدم موصولاً في حديث عائشة فقال أبو بكر فحقن
الامر امرأته الوزر فقال الحباب بن المنذر والله لا تفعل معنا أمير ومثكم أمير وقد تم تفسير
الرجب والمحكم هناك وهكذا سائر ما يتعلق ببيعة أبي بكر المذكورة ومشروحا وزاد اسحق بن
الطبيع هناك فقلت لما لم سمعنا قال كلمة يقول أنا ناداها وهو تفسير معنى زاد سفيان في
روايته هنا والاعداء الحرب بيننا وحقنكم خذعة فقلت انه لا يصلح سفيان في نغده واحد وقع عند
معمر ان راوى ذلك قتادة فقال قال قتادة قال عز لا يصلح سفيان في نغده واحد ولكن من الانصار
ومثكم الوزر امرؤ وقع عند ابن سعد بن مسعود صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال اجتمعت الانصار الى
سعد بن عباد فانهم ابكرو وعمرو أبو عبيدة فقام الحباب بن المنذر وكان يدري فقال منا أمير
ومثكم أمير فانوا الله ما تنس عليكم هذا الامر ولكنا ضاف أن يليه اقوام قتلنا بأهله واخوتهم
فقال عمرو اذا كان ذلك فت ان اسلمت طعت قال الخليل بن الحبيب للقائل منا أمير ومثكم أمير ان
العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا ان يكون منهم وكان لم يكن يلقه حكم الامارة في
الاسلام واخصاص ذلك بقريش فلما بلغه أسسك عن قوله وايضاً هو وقومه أبابكر (قوله حتى
فرقت) ففتح الفاء وكسر الراء ثم فاف من الفرق ففتحت وهو الخلف وفي رواية مالك حتى خفت
وفي رواية جويرية حتى أشقتنا الاختلاف ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيها أخرجه
الذهلي في الزهر بات بسند صحيح عنه حديثي عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن
عباس عن عمرو قال قلت يا مشر الانصار ان أولي الله من بني الله نالي اثنين اذهب ما في القارن
أخذت يده ووقع في حديث ابن مسعود عند أجدو النساقي من طريق عاصم عن زرين جيش
عنه ان عمر قال يا مشر الانصار انتم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبابكر ان يؤم
بالناس فايكم تطيب نفس ان يتقدم أبابكر فقالوا نعم فبأنه ان يتقدم أبابكر وسند حسن وله
شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر أخرجه النساقي أيضاً وآخر من طريق رافع بن عمرو
الطائي أخرجه الامام علي في مسند عمر بلطف فايكم يحترق ان يتقدم أبابكر فقالوا لا يا ناصه

هم اوسط العرب نسباً
وداراً وقد ضربت لكم احد
هذين الرجلين فسبأوا
ايهم ما سئتم فأخذ يدي
ويدي أبي عبيدة بن الجراح
وهو جالس بينما قلتم أكره
سماعاً قال غيرها كان والله ان
اقدم تقصير عني لا يقربني
ذلك من اثم أحب الي من
ان تأمر على قوم فيهم أبو
بكر اللهم الان تسول لي
تقسي عند الموت شأ
لا اجده الا ن فقال قائل
الانصار أنا جدي به المحكم
وعذبة المر الجب هنا ي
ومثكم أمير يا مشر قريش
فتكثرت اللفظ وارتفعت
الاصوات حتى فرقت من
الاختلاف فقلت ابسط
يدك يا أبا بكر فبسط يده

عند جدوسند وحدود أخر الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال قال أبو بكر ألت أتح الناس بهذا الامر ألت أول من أسلم ألت صاحب كذا ألقوله قبايعه وباليه المهاجرون فيسهروا على قول الداودي فيقاله ابن التين عنحت أطلق انه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلى القوم وأبو عبيد صوكه انه استحب الحال المتقولة في توهمهم لكن ظهر من قول عمرو وباليه المهاجرون بعد قوله بانيته انه ضمره هم جمع من المهاجرين فنكأهم تلا حقايقهم باليه لهم توجهوا الى الانصار فالجاء على أبو بكر وباليه من حضر من المهاجرين على ذلك بيايه الانصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغمروا (قوله ثم بيايه الانصار) في رواية ابن ابي حنيفة المذكورة فترتأتم أخذت يد عمرو وبكر رجل من الانصار فصر على يده فقبل ان أنصر على يده ثم ضرب على يده فتتابع الناس والرجل المذكور بشير بن سعد والذالك مان (قوله ورتونا) بن وزياض فتوحه على رؤسنا (قوله فقلت قتل الله سعد بن عباد) تقدم سانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر وسأني في الاحكام من وجه آخر عن الطبري قال أخبرني أنس انه سمع خطبة عن اخر من الفضل يوم يوم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا يتكلم قصص قصة ابيبة العامة وبأني شرحها هنالك (قوله والواله ما وجدنا فيها حضرا) بصيغة الفاعل الماضي (قوله من أمر) في موضع المفعول أي حضراتي تلك الحالة أمورا قالوا حينئذ انه أقوى من سابقه أي بكر والنواثي حضرت حقيقا الاشغال بالمشورة واستعاب من يكون أهلا لذلك وجعل بعض السراخ منها الاشغال بتجيز التي صلى الله عليه وسلم ودنه ويحتفل لكن ليس في سياق القصة الشامية بل لتعليق عمر شراد الى المصنف فيما يتعلق بالاشغال (قوله فالجاء بناهم) في رواية الكشي بفتح بنة وبسلا واللفظ موحدة (قوله على ما نرضى) في رواية مالك على ما نرضى وهو الوجه وبسمة الكلام ترشد الى ذلك (قوله فمن بايع رجلا في رواية مالك فمن تابع رجلا (قوله فلا يتابع هو الذي بيايه) في رواية بضعه من وجه آخر عن عمر بن دعبل الى امارته عن غير مشورة فلا يحل أن يقبل وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أخذ العلم عن أصله وان صرفت من أخذت عن غير الآخذ كذلك انصرف قدره عن قدره وفيه التنبه على ان العلم لا يودع عند غير هله ولا يحدث به الامن يعقله ولا يحدث القتل التهم بما لا يحتمله وفيه جواز اخبار السلطان كلام من يخشى من وقوع أمر فيه افساد الجماعة ولا بعد ذلك من النجعة المذمومة لكن يحمل لك ان يمه صوتا له وجهه بين المحضين وعلى الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى عمر لتعذر من ذلك ولم يعاب الذي قال ذلك ولا من قبل عنه وبني المذهب على ما زعم ان المراد بيايه شخص من الانصار فقال ان ذلك مخالفة لقول أبي بكر ان العرب لا تعرف هذا الامر لانهذا الحق من قريش فان المعروف هو الشيء الذي لا يجوز دخلا فيه (قلت) والحق يظهر من سياق القصة ان اتكاز عمر اعلمه على من أراد مبايعته شخص عن غير مشورة من المسلمين لا يعرض لكوه قريبا ولا وفاءه ان العظيم يحتفل في حق من الامور الباطحة ما لا يحتفل في حق به لقول عمرو وسأني فيكم من خذاله الاعناق مثل أبي بكر أي فلا يلزم من احتمال المبادرة الى معنه غير تناسر واعمال في باح ذلك لكل أحد من الناس لا يتعجب على أبي بكر قال المذهب

فأبته وبأبته الماهر ون
ثم أبته الأصاغر وزنا على
معدن عبادة فقال قائل
مهم قلتم سعد بن عبادة
فقلت قل لله سعد بن عبادة
قال عمر وأنا والله ما وجدنا
قباصحرا من أمي أقوى
من مباحة أبي بكر خشيته
إن فارقه القوم ولم يكن
يعد أن يباعوا رجلا منهم
يعد فأقاما بها عنهم على
ما ترضى وأما خلفهم
فكأن فسادا في أربع رجلا
على غير مشورة من المسلمين
فلا تسمع هو ولا الذي
تابعه فمروا بقتلا

وفيه ان الخلافة لا تكون الا في قريش وأدلة ذلك كثيرة ومنها انه صلى الله عليه وسلم وأوصي من
 ولى أمر المسلمين بالانصار وفيه دليل واضح على ان لا حق لهم في الخلافة كذا قال وفيه نظر سياني
 بيانه عند شرح باب الامر امن قريش من كتاب الاحكام وفيه ان المرأة اذا وجدت حابلا ولا
 زوج لها ولا ولد، يوجب عليها الحد الا ان تقيم سنة على الحمل أو الاستكراه وقال ابن العربي
 اقامة الحمل عليه اذا ظهر ولده لم يسبقه سبب جائز، ولم قطعا انه من حرام ويسمى بقياس الدلالة
 كالدخان على النار، وبكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة وقال ابن القاسم ان ادعت
 الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها وقال الشافعي والكوفيون لاحد عليها الابينة أو
 اقرار وجهه مالم يقل عرف في خطبته ولم يشكرها أحد، وكذا لو قامت القرينة على الاكراه أو الخطأ
 قال المازني في تصديق المرأة للخلعة اذا ظهر بها حمل فادعت الاكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة
 أم يجب عليها الحد لحد من عرف قال ابن عبد البر قد جاء عن عرفي عدة قضائية درأ الحد دعوى
 الاكراه ونحوه ثم ساق من طريق شعبه عن عبد الملك بن ميسرة عن التزالي بن سيرة قال نالغ عمر
 بنى فاذا ابهرأة حبلى ضمة متسكى فسالها فقالت اني نقلت الرأس فقممت بالليل أصلى ثم غتمت فسا
 استقطفت الاورجل قدر كني ومضى فما أدري من هو قال قد رأيتها الحقدو جمع بعضهم بان من
 عرف منها يحتاج للصدق في دعوى الاكراه قبل منها أو مالم يعرف في البلد التي لا تعرف بالدين
 ولا الصدق ولا قرينة مهام على الاكراه فلا ولا سيما ان كانت متممة وعلى الثاني يدل قوله أو كان
 الحمل واستستط منه الباجي ان من وطئ في غير الفرج قد دخل ماؤه فيه فادعت المرأة أن الولد
 منه لا يقبل ولا يلحق به اذ لم يعترف به لانه لو لحق به لما وجب الرجم على حبلى لجواز مثل ذلك
 وعكسه غيره فقال هذا يقتضي ان لا يجب على الحبل بمجرد الحمل حد لا احتمال مثل هذه الشبهة
 وهو قول الجمهور وأجاب الطحاوي ان الاستفاد من قول عمر لا رجم حتى على من زنى ان الحمل
 اذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ولكن لا بد من ثبوت كونه من زنى ولا رجم بمجرد
 الحبل مع قيام الاحتمال فيه لان عمر لما أتى بالمرأة الحبلية وقالوا انما زنت وهي تسكى فسالها
 ما يكيك فاخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمة فذرا عنها الحد بذلك (قلت) ولا يفتي بكونه فان
 عمر قال الحبل بالاعتراف وقسم الشيء لا يكون قصعة وانما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الحبل
 قيام الاحتمال بانه ليس عن زنى محقق وان الحد يدفع بالشبهة والله أعلم وفيه ان من اطلع على أمر
 يزيد الامام أن يحذنه فله أن يشبهه عليه اجالا ليكون اذ سمعه على بصيرة كذا وقع لابن عباس
 مع سعد بن زيد وانما استكر سعد على ابن عباس لان الاصل عنده ان أمور الشرع قد استقرت
 فيها ما أحدث بعد ذلك انما يكون نقر بها عليها وانما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بانه
 سيمدح ذلك من عمر على الفور وفيه جواز الاعتراض على الامام في الرأي اذا خشي أمر أو كان
 فيها أشار به رجحان على ما أراه الامام واستدل به على ان اهل المدينة خصوصون بالعلم والفهم
 لاتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال وأقره وهو
 صحيح في حق أهل ذلك العصر ولحق بهم من ضاهاهم في ذلك ولا يلزم من ذلك ان يسقر ذلك
 في كل عصر بل ولا في كل فرد فدفعه الحد على تبليغ العلم عن حفظه وفهمه وحب من لا يفهم
 على عدم التبليغ الا ان كان يردده بلفظه ولا يترد في فيه وأشار المهلب الى ان مناسبة ايراد

قوله اقامة الحمل عليه الخ
 كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها اقامة عليه اذا
 الخ وكلاهما غير ظاهر
 ولعل فيه تحريفا وسقطا
 والاصل والله أعلم اقامة
 الحد عليها اذا ظهر ولده لم
 يسبقه سبب جائز لانه
 قطع الخ يكون قوله لانه
 يعلم الخ خبرا عن قوله اقامة
 الخ تأمل وابحث عن تصحيح
 المقام ونعوذ بالله من سقم
 النسخ اهـ مصححه

عمر حديث لا ترجعوا عن آباءكم وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لاحد أن يقطع فيما الأنص فيه من القرآن أو السنة ولا يتصور رأيه فيه فيقول أو يعمل بما ينه عنه نفسه كما يقطع النزي قال لومات عسرا بهت فلا نال ما يجد بشرط من يجعل للإمامة منصو صاعليه في الكتاب فقام ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فاختطأ القياس لوجود الفساروق وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه يعمل بما يدونه عليه فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرجمة عن الأئمة وليس انصوصين في الكتاب المتأول وان كانا مأثرا في القرآن واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من الطابع على ذلك والأفلاصل ان كل شيء قد نسخ تلاوته ونسخ حكمه وفي قوله أخشى ان طال بالناس زمان إشارة الى دروس العالم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبل الى التآويل بغير علم وأما الحديث الآخر وهو لا تظنوقي فيه إشارة الى تعليمهم عما يخشى عليهم جهله قال وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الاول بالقرآن والمنع من الزيادة في المحقق وكذا منع النقص بطريق الأولى لان الزيادة انما تمنع للإضافات الى القرآن ما ليس منه فاطراح بعضه أشد قال وهذا يشعر بان كتمان نقل عن السلف كافي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام انما هي على سبيل التفسير ونحوه قال ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الاجماع على ما في الامام وقيت تلك الروايات تنقل لاعتبار أنها ثبتت في المحقق وفيه دليل على ان من خشي من قوم فتنة وان لا يجيبوا الى امتثال الامر الحق أن توجه اليهم ويناطروهم ويقسم عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبد الله قال اجتمع المهاجرون وتشاورون فقالوا انطلقوا الى اخواننا الانصار فقالوا امنا أمرونا وبسكم أمير فقال عمر فسيقان في غداة الاصلحان ثم أخذ يبدأ أبي بكر فقال من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا من صاحبه اذهب ما في القمار من ههما فابيعه وبابعه الناس أحسن سعة وأجلها وفيه ان للكبير القدر ان تواضع وفضل من هو دونه على نفسه أبطا وافرأ من تركية نفسه وبذل علمه أن عمر لما قال له ابط بذلك لم يمنع وفيه أنه لا يكون للمسلمين أكثر من امام وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقائه فتنة واستدل به على ان من قذف غيره عند الامام لم يجيب على الامام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقذوف لان له أن يعفو عن قاذفه أو يريد البتر وفيه ان على الامام ان خشي من قوم الوقوع في محذور أن يأثمهم فيعظمهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم وقيل بعض الشيعة يقول أبي بكر قد ضربت لكم أحد هذين الرجلين بانه لم يكن يعتقد وجوب امامته ولا استحقاقه للثلاثة والجواب من أوجه أحدها ان ذلك كان واضحا منه والثاني لتجوز امامة المقذوف مع وجود التنازل وان كان من الحق له ان يتبرع بغيره الثالث انه علم ان كلامهم لا يرضى أن يتقدمه فاراد بذلك الإشارة الى انه لو قدر انه لا يدخل في ذلك لكان الامر خصص انهم ما ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكونه أي عبده كان اذ ذلك غائبا في جهاد أهل الشام متشغلا بفكها وقد دل قول عمر لان أقدم فترضف عني الحق على صحة الاحتفال المذكور وفيه إشارة الى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عواما وخصوصا وان لم يستشره ورجوعه اليه عند وضوح الصواب واستدل بقول أبي بكر أحد هذين الرجلين ان شرط الامام أن يكون واحدا وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم وابا ذر والخليفين

فأقولوا الآخر منهم ما كان بعضهم أوله بالطلع والاعراض عنه فيصير كمن قتل وكذا قال
الطحاوي في قول عرق حدثني سعدا قولوا أي أجهلوه كمن قتل ﴿قوله﴾ ما سب البكران
يجلدان ونسفيان هذه الترجمة لفظ خبر آخر جهنم أبي شيبه من طريق الشعبي عن مسروق
عن أبي بن كعب مثله وزاد الثيبان يجلدان ويرجنان وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ والثيبان
يرجنان والذان بلغا سنا يجلدان ثم يرجنان وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن
مسروق البكران يجلدان ونسفيان والثيبان يرجنان ولا يجلدان والثيبان يجلدان ثم يرجنان
ورجلاه رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الآية في باب رجم المحسن ونقل محمد بن نصر
في كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزانية إلا عن الكوفيين ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى
وأبو يوسف وأدعى الطحاوي أنه منسوخ وسأذكره في باب لا تقرب على الأمة ولا تفتي واختلق
القاتلون بالتغريب فقال الشافعي والثوري ودأود والطبري بالتعظيم وفي قول للشافعي لا تفتي
الرفق وخض الأوصاف التي بالذكورة وبه قال مالك وقده بالحر به وبه قال أحمد وأحمد
روايتان واحتج من شرط الحر ببيان في نفي العبد عقوبة لما لم يكن له معصيته ملة تشبه وتصرف
الشرع بقتض أن لا يعاقب إلا العاني ومن ثم سقط فرض الحر والجاهل من العبد وقال ابن المنذر
أقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال إن علمه جلد مائة
وتغريب عام وهو المين لكتاب الله وخطب عمر بذلك على رؤس الناس وعمل به الخلفاء الراشدون
فلم يشكروه أحد فكان أجماعا واختلف في المسافة التي ينبغي فيها فقتل هو إلى رأى الإمام وقيل
يشترط مسافة القصر وقيل إلى ثلاثة أيام وقيل إلى يومين وقيل يوم وليلة وقيل من عمل إلى عمل
وقيل إلى ميل وقيل إلى ما يطلق عليه اسم نفي وشروط المالكية الحس في المكان الذي ينبغي
البعوض إلى حيث فيه في باب لا تقرب على الأمة ولا تفتي ومن عيب الاستدلال احتجاج
الطحاوي بسقوط التي أصلا ما نفي الأمة ساقط بقوله يعوها كما ساقى فقررته قال وإذا سقط
عن الأمة سقطت عن الحر لانها في معناها وتما كذا يحدث لا تفتي المرأة إلا مع ذي محرم قال
وإذا اتفق أن يكون على النساء نفي اتفق أن يكون على الرجال كذا قال وهو مبنى على أن العموم
إذا خص سقط الاستدلال به وهو مذهب ضعيف جدا ﴿قوله﴾ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية كذا في ذر وساق في رواية كريمة
القول الموثق والمراد بهذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله وقام الإجماع على بعثته على
اختصاصه بالذكور وهو غير المحسن وقد تقدم بيان المحسن في باب رجم المحسن واختلاف في كيفية
الجلد فمن مالت بخص بالظهر لقرنه في حديث اللعان البيهقي والجلد في ظهره وقال غيره يفرق
على الأعضاء وتبقى الوجه والرأس ويجلد في الزنا والشرب والتعزير فاجمأ مجرد والمرأة
تأخذ في القذف وعليه ثيابه وقال أحمد وأحمد وأبو ثور لا يجرد أحد في الجسد وليس في الآية
التي ذكرتم فسك به الحقيقة فقالوا لا يزال القرآن بغير الواحد الجواب أنه مشهور لكثرة
طرقه ومن عمل به من الصحابة وقد علوا عنه بل بدو به كدقض الموضوعات الحقيقة وجواز الوضوء
بالنبي وغير ذلك مما ليس في القرآن وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا
خذا عن أبي قحجيل الله لهن سبيل البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة

«(بابه) البكران يجلدان
ونسفيان» الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة ولا تأخذكم
رأفة في دين الله الآية

[illegible]

باب نفي أهل المعاصي
والخثنيين حدثنا مسلم بن
أبراهيم حدثنا هشام
حدثنا يحيى عن عكرمة عن
ابن عباس رضي الله عنهما
قال لعن النبي صلى الله
عليه وسلم الخثنيين من الرجال
والمتبرجلات من النساء
وقال آخر جوههم من
يوتكم وأخرج فلانا
وأخرج عرفلانا

ادنیٰ

نقطة

7730

(باب من أمر غير الامام
 بأقامة الجلسات عنه)
 حدثنا عاصم بن علي حدثنا
 ابن أبي ذئب عن الزهري
 عن عبيد الله عن أبي هريرة
 وزيد بن خالد أن رجلا من
 الاعراب جاء الى النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو جالس
 فقال يا رسول الله اقض
 بكاب الله فقام خصمه فقال
 صدق اقض له يا رسول الله
 بكاب الله ان ابني كان عسفا
 على هذا فزني بامرأته
 فأخبروني أن علي ابن ابي
 فانتدبت جماعة من الغم
 ووليدة ثم سألت أهل العلم
 فزعموا أن ما علي ابن جلد
 مائة وتقرى به عام فقال
 والذي نفسي بيده لا قضيت
 بينكما بكاب الله أما الغنم
 والوليدة فرد عليك وعلى
 ابنك جلد مائة وتقرى به عام
 وأما أنت يا عيسى فاغد على
 امرأته هذا فأرجهما فافدا
 أنيس فرجها (باب قول
 الله تعالى ومن لم يستطع
 منكم طولا أن ينكح
 المحصنات المؤمنات فما
 ملكت أيماكم من
 قياتكم المؤمنات والله أعلم
 بما تأنكم بعضهم من بعض
 فأنكحوهن يأن أهلهم

فصر بن جراح وذکر قصة قصر بن جراح وهي مشهورة وساق قصة جعدة السلي واثه كان يفرج
 مع النساء الى البقيع ويتحدث اليهن حتى كتب بعض الفزاة الى عمر يشكو ذلك فآخروه وعن
 مسلمة بن جراح عن اسمعيل بن مسلم أن أمية بن زيد الاسدي ومولى من شدة كان يحسبكران
 الطامع بالمدينة فآخروه معا ثم ذكر عدة قصص لهم ومعين فمكن التفسير في هذه القصة
 ينقص هؤلاء قال ابن بطلال أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزاني الى ان التي اذا
 شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها قلان يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى فتأكد
 السنة الثانية القياس ليرد به على من عارض السنة القياس فلذا تمارض القياسان بقيت السنة
 بلا معارض وأستدل به على ان المراد بالمتن من النساء الامن يؤرق فان ذلك حده الرحم
 ومن وجب رجه لا ينفى وتعب بأن حده مختلف فيه والا كثيرا أن حكمه حكم الزاني فان ثبت
 عليه جلد مؤثني لانه لا تصور فيه الاحصان وان كان ينسب فقط في فقط وقيل ان في الترجمة
 إشارة الى ضعف القول الصائر الى رجم الفاعل والمفعول به وان هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه
 الا لشي في هذا نظر لانه لم يثبت عن أحد من آخر جهم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يؤرق وقد
 أخرج أبو داود ومن طريق أبي هاشم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينجس
 قد غضب به وورجله فقالوا ما بال هذا أقبل يشبه النساء فأمره فنتي الى القسم يعني بالنون
 والله أعلم (قوله) باب من أمر غير الامام بأقامة الجلسات عنه قال الكرماني
 في هذا التركيب قلن الأولى ان يبدل اللفظ غير بالضم ورفعة من أمره الامام المخزومي قال
 ابن بطلال قدر ترجمه هديني في آخر أبواب الحدود هل باهر الامام جلا فغضب بالجلسات عا
 عنه ومعنى الترجمة واحد كذا قال ويظهر لي أن بينهما تغاير من جهة ان قوله في الاول عا
 عنه حال من الأمر وهو الذي يقيم الجلسات في الآخر حال من الذي يقيم عليه الحد ثم ذكر
 حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العفيف وقدم في شرحه مستوفى قريبا وقوله في هذه
 الرواية فقام خصمه فقال صدق اقض له يا رسول الله بكاب الله ان ابني قال الكرماني القائل
 هو الاعرابي لا خصمه لانه وقع في كتاب الصلح جاء عرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكاب الله
 فقام خصمه وقال صدق اقض بيننا بكاب الله فقال الاعرابي ان ابني كان عسفا (قلت) بل
 الذي قال اقض بيننا هو والد العفيف في الرواية الماضية فربما في باب الاعراق بالزنا فقام
 خصمه وكان آفة منه فقال اقض بيننا بكاب الله وأذن لي الخ حذر رواية سفيان بن عيينة
 ووافقه الجهور فتقدمت رواية مالك في الإيمان والشهد ورواية الليث في الشروط وأثنى
 رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم بن رواية
 الليث وصالح بن كيسان ومعه وساقه على لفظ الليث ومع ذلك فلا يشتد لاق في هذا على
 ابن أبي ذئب فانه رواه عن الزهري وفي الصلح قالوا له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم
 ابن أبي ماس وهنا عاصم بن علي وقد أخرجه الاسماعيلي بن طريق زيد بن هرون عن ابن أبي
 ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد وان قوله في رواية آدم فقال الاعرابي زيادة الا
 ان كان كل من الخصمين متصفا بهذا الوصف وليس ذلك بعبد والله أعلم (قوله)
 باب قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المؤمنات الآية

كذا الا في ذرو ساق في رواية كسرة الى قوله والله غفور رحيم قال الواحدى قرئ المحصنات
 في القرآن بكسر الصاد وفتحها الا في قوله تعالى والمحصنات من النساء الاما ملكت ايمانكم
 فالفتح جرما وقرئ فاذا اُحصن بالضم والفتح فبالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الاسلام
 وقال غيره اختلف في احصان الامة فقال الاكثر احصانها التزويج وقيل العتق وعن ابن عباس
 وطائفة احصانها التزويج ونصره أبو عبيد واسماعيل القاضي واحج به انه تقدم في الآية قوله
 تعالى من قبساتكم المؤمنات فبعد ان يقول بعده فاذا اسلم قال فان كان المراد التزويج كان
 مفهوما انها قبل ان تتزوج لا يجب عليها الحد اذا زنت وقد اخذ به ابن عباس فقال لاحد على
 الامة اذا زنت قبل ان تتزوج وبه قال جماعة من التابعين وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام
 وهو وجه للشافعية واحج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس ليس على الامة حد حتى
 تحصن وستده حسن لكن اختلف في رفعه ووقفه والارجح وقفه بذلك جزم ابن خزيمة وغيره
 وادعى ابن شهاب في النسخ والمنسوخ انه منسوخ بحديث الباب وتعقب بأن النسخ يحتاج
 الى التاميز وهو لم يعلم وقد عارضه حديث علي آقوي والحدود على أرفأكم من أرحن منكم
 ومن لم يحصن واختلف أيضا في رفعه ووقفه والارجح انه موقوف لكن ساقه في مسلم يدل على
 رفعه فالتمس به أقوى واذا اجل الاحصان في الحديث على التزويج والآية على الاسلام
 حصل الجمع وقد ثبت السنة انها اذا زنت قبل الاحصان تجلد وقال غيره التمسيدا لاحصان بفيد
 ان الحكم في حقها الحد لا الرجم فاخذ حكم زناها بعد الاحصان من الكتاب وحكم زناها قبل
 الاحصان من السنة والحكمة فيه ان الرجم لا يتصف فاشتر حكم الجلد في حقها قال البيهقي
 ويحتمل ان يكون نص على الجلد في كل حالها يستدل به على سقوط الرجم عنها لاعل ارادة
 اسقاط الجلد عنها اذا لم تتزوج وقد ثبت السنة ان عليها الجلد وان لم تحصن (قوله غير مسأخت
 زواني ولا متخذات اخدان لا يتصف فاشتر حكم الجلد في حقها قال البيهقي
 ثبت في رواية المسنعة وحده وقد أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس
 مثله والمسأخت جمع مسأخة مأخوذ من السفاخ وهو من أسماء الزنا والاخذان جمع خدن
 بكسر أوله وسكون ثمانيه وهو الخدين والمراد به الصاحب قال الراغبوا كثر ما يستعمل فيمن
 بصاحب غيره يشبهه وأما قول الشافعي في المدح خدين العالي فهو استعارة (قلت) والتسكت فيه
 انه جعل يشبهه على الامور كما يشبه غيره الصورة الجلية فجعله خدينها وقال غيره الخدين
 الخليل في السر (قوله ما) اذا زنت الامة أى ما يكون حكمها وسقطت هذه
 الترجمة للاصلي ويحرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور
 قبلها ولكن صرح الاسماعيلي بان الباب الذي قبلها الحديث فيه وقد تقدم الجواب عن نظيره
 وانه امان يكون أخلى يضاف الى السودة فسده التساخ بعده واما ان يكون انتهى بالآية
 وتأويلها عن الحديث المرفوع وهذا هو الاقرب لكثرة وجوده في الكتاب (قوله
 عن أبي هريرة وزيد بن خالد) سبق التمسع في شرح قصصة العيص على ان الزبيدي ويونس
 زاد في روايته ما لهذا الحديث عن الزهري مثل بن خليل أو ابن حامد وتقدم بيانه مفصلا
 (قوله سئل عن الامة) في رواية جسد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أتى النبي صلى الله

وأوهن أجورهن بالمعروف
 محصنات غير مسأخت
 زواني ولا متخذات اخدان
 أخلافاذا اُحصن فان
 أثبت بفاحشة قطع بين
 نصف ماعلى المحصنات من
 العذاب ذلك لمن خشى
 العنت منكم وأن تصبروا
 خير لكم والله غفور رحيم
 (باب اذا زنت الامة) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن أبي هريرة وزيد
 بن خالد رضى الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل عن الامة

٦٨٢٧

٦٨٢٨

٦٨٢٩

٦٨٣٠

٦٨٣١

٦٨٣٢

أذازنت ولم يحسن قال
أذازنت فأجلدوها ثم إن زنت
زنت فأجلدوها ثم إن زنت
فأجلدوها

عليه وسلم فقال إن جاورتي زنت فتبين زناها قال أجلدوها ولم أقف على اسم هذا الرجل
(قوله) أذازنت ولم يحسن تقدم القول في المراد بهذا الإحصان قال ابن زغال زعم من قال
لأجلد عليهما قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث ولم يحسن غير مالك وليس كالأزواج وأما قوله
يجي بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك وكذا رواه طايفة عن ابن عينة عنه (قلت)
رواية يحيى بن سعيد أخرجهما للنسائي ورواية ابن عينة تقدمت في البصير ليس فيها ولم يحسن
وزادها للنسائي في روايته عن الحرب بن مسكين عن ابن عينة بلفظ سئل عن الأمة تزني قبل أن
تحسن وكذا عن ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عينة وقد
رواه عن ابن شهاب أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وثمة قدمت روايته في كتاب البصير في باب
بيع المدبر وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه
بدونهم وسباني قريبا أيضا وعلى تقدير أن مالك كافر بها فهو من الحفاظ وزيادة مودة وقد
سبق الجواب عن مذهبها (قوله) قال إن زنت فأجلدوها قيل أعاد الزنا في الجواب غير مرة
بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له وإن موجب الحديث في الأمة طلاق الزنا ومعنى أجلدوها الحد
اللائق بالمدين في الآية وهو نصف ما على الحر وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة فليجلدها
الحد والخطاب في أجلدوها لمن علك الأمة فاستدل به على أن السيد يقبض الحد على من علكه من
جارية وتعبدا أما الجارية فما للنص وأما السيد فبالإلحاق وقد اختلف السلف في قبض الحد على
الأزواج فقالت طايفة لا يقبضها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية وعن الأوزاعي والنوري
لا يقبض السيد إلا إذا زنا واحتج الطحاوي بما ورد من طريق مسلم بن يسار قال كان أبو عبد الله
رجل من الصحابة يقول الزنا كراهة والحدود والنيابة إلى السلطان قال الطحاوي لأنه لا حله
مخالفات من الصحابة وتعبه ابن حزم فقال بل خالفه الشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر في
السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر في
الأمة أذازنت ولا تزوج لها يجدها سدا فان كانت ذات زوج فامرها إلى الإمام وبه قال مالك
إلا أن كان زوجها عبد السيد فامرها إلى السيد واستثنى مالك القطع في الرقة وهو وجه
لشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب واحتج للمالكية بأن في القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد
أن يئمل بعبدته فيخشي أن يتصل الأمرين بغير عقابه بغير ذلك فسد على أهله رقة الإزعة
فنعيم من مباشرة القطع سد للزينة وأخذ به من المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما
إذا كان مستند السرقة علم السيد أو الإقرار بخلاف ما لو ثبت بالبينه فإنه يجوز الاستدانة بالله
المد كورة وبوجه الجمهور حديث علي السار السه قبل وهو عند مسلم والثلاثة وعند الشافعية
خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك وتعلم من لم يشترط بأن سيد سبيل الإحصان فلا يشترط
للاهلية وقال ابن حزم يقبض السيد إلا أن كان كافرا واحتج بآثارهم لا يقرون إلا بما غاروقي
تسلطه على إقامة الحد منها فذلك وقال ابن العربي في قول مالك إن كانت الأمة ذات زوج
لم يجدها إلا ما من أجل أن الزوج تعلقا بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الناسد
لكن حديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع يعني حديث علي المذكور الدال على
التعظيم فذات الزوج وغيرها وقد وقع في بعض طرقه من أحسن منه ومن لم يحسن (قوله)

ثم سمعوا ولو بضعف (بفتح الصاد المعجمة غير المشددة) فها هي المضعفة وقيل بمعنى مقبول زاد يونس
 وابن أبي الزهرى والزهرى ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند التسانى والضفيير الجليل
 وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها عن ابن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب
 الزهرى عند التسانى وابن ماجه لكن خالف في الاستاذ فقال ان محمد بن مسلم حدثه ان عروة
 وعمره حدثاه ان عائشة حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نزلت الامة فاجلدوها
 وقال في آخره ولو بضعف والضفيير الجليل وقوله والضفيير الجليل مدرج في هذا الحديث من
 قول الزهرى على ما بين في رواية القعني عن مالك عن مسلم وأبي داود فقال في آخره قال ابن
 شهاب والضفيير الجليل وكذلك ذكره الدارقطني في الموطأ متنسوبا للجميع من روى الموطأ الا ابن
 مهدي فان ظاهر سياقه انه أدرجه أيضا ومنهم من لم يذكر قوله والضفيير الجليل كافي رواية الباب
 (قوله) قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور (قوله) لأدري بعد الثالثة أو الرابعة
 لم يختلف في رواية مالك في هذا وكذا في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة وكذا في رواية يونس
 والزهرى عن الزهرى عند التسانى وكذا في رواية معمر بن عبد مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد
 عند التسانى ولفظه ثم ان زنت فاجلدوها ثم سمعوا ولو بضعف بعد الثالثة أو الرابعة ولم يقل
 قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك وأدرج أيضا في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهرى
 في حديث عائشة عند التسانى والصواب التفضل وأما السند في الثالثة أو الرابعة فوقع في
 حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي فليجلدها ثلاثا فان عادت فليبعها ويخوفه من رجل
 عكرمة عند أبي قرة بلفظ واذا نزلت الرابعة فليبعها ويخوفه في رواية سعيد المقبري المذكورة
 في الباب الذي يليه ثم ان زنت الثالثة فليبعها ويخوفه في الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قيل
 البيهقي أو يبيعها بلا جلد والراجح الاول ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بان الجلد لا يترك
 ولا يقوم البيع مقامه ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لانه المحقق قلبي
 الشك والاعتقاد على الثلاث في كثير من الامور المشروعة وقوله ولو بضعف رأى جيل مضعف ووقع
 في رواية المقبري ولو يحيل من شعر وأصل الضفر تسبع الشعر وادخل بضعه في بعض ومنه ضفائر
 شعر الرأس للمرأة وللرجل قبل لا يكون مضعفوا الا ان كان من ثلاث وقيل شرطه ان يكون
 عمره يوافقها فطر وفي الحديث ان الزنا عيب يرتبه الرقيق للامر بالحد من قيمة المرقوق اذا وجد
 منه الزنا كذا جزمه النووي سمعنا غيره ووقف فيه ابن دقيق العيد لولا ان يكون المقصود الامر
 بالبيع ولو انحطت القيمة فكأن ذلك منه لقا بامر وجودي لا لخبر اعران حكم شرعي اذ ليس
 في الخبر نص يحل الامر من حظ القيمة وفيه ان من زنى فأقيم عليه الحد ثم عاد بعد عليه بخلاف
 من زنى مرار فانه يكتفى فيه بقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح وفيه الزجر عن مخالطة
 السقا ومعاشرته ثم لو كان من الزنا ارام اذا تكررت زجرهم ولم يرتدعوا وقع الزجر بقامة الحد
 فمأشعر فيه الحد ونال تعزير فيما لاحد فيه وفيه جواز عطف الامر المقتضى للتعذيب على الامر
 المقتضى للوجوب لان الامر بالحد واجب والامر بالبيع مندوب عند الجمهور وخلافه في نور
 وأهل الظاهر وأدعى بعض الشافعية ان سبب صرف الامر عن الوجوب انه مندوخ وعن حكام
 ابن الرفعة في المطلب ويحتاج الى ثبوت وقال ابن بطال حل الفقهاء الامر بالبيع على الحظ

ثم سمعوا ولو بضعف قال
 ابن شهاب لأدري بعد
 الثالثة أو الرابعة

على مباعده من فكر رمت الزنا ثلاثا لظن بالسيد الرضا ذلك ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير
 أولادنا قال وجله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامه فلا يستقل به وقد ثبت النهي
 عن اضاعه المال فكيف يجب بيع الامه ذات القيمة بحبل من شعر لا قيمة له فدل على ان المراد
 الزجر عن معاشره من فكر رمت ذلك وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمن بالخفي وان كان
 بعضهم قد استدله على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتفان بمثله الآن
 قوله ولو بحبل من شعر لا يراد به ظاهره وانما ذكر للمبالغة كما وقع في حديث من رأى الله مسجدا
 ولو كفص قطاة على أحد الاجوبة لان قدر المقيص لا بيع ان يكون مسجدا حقيقة فلو وقع
 ذلك في عين مملوكة للمعجور فلا يبيعها وليس له الا القيمة ويحتمل أن يطرده لان عيب الزنا تنص به
 القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالقصان يباع بمن المثل منه عليه القاضى عياض ومن تبعه
 وقال ابن العربي المراد من الحديث الاسراع بالبيع وامضاؤه ولا يرتص به طلب الرأغب
 في الزيادة وليس المراد ببيع حقيقة الحبل حقيقة وفيه انه يجب على البايع ان يعلم المشتري بعيب
 السلعة لان قيمتها انما تنقص مع العلم بالعيب حكاه ابن دقيق العيد وتعقبه بان العيب لو لم يعلم
 لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الاعلام واستشكل الامر ببيع الرقيق اذا زنى مع ان كل مؤمن
 مأثور ان يرى لآخره ما يرى لنفسه ومن لازم البيع ان يوافق أخاه المؤمن على ان يقتني
 ما لا يرضى اقتناه لنفسه وأجيب بأن السبب الذي باعه لاجله ليس بمحقق الوقوع عند المشتري
 لحوا أن يرتدع الرقيق اذا علم انه مبيع عاد آخر ج فان الاتراج من الوطن المأخوذ شاق ولجواز
 أن يقع الاعتاق عند المشتري بنفسه أو بغيره قال ابن العربي يرضى عند تبديل المحل تبديل
 الحال ومن المعلوم ان العياورة تأتير في الطاعة وفي المعصية قال النووي وفيه ان الزنا اذا أحد
 ثم زنى مرة واحدة ثم كذبت أبا فاذ زنى مرات ولم يحد فلا يلزمه الا حد واحد (قلت) من
 قوله فاذا زنى ابتداء كلامه قاله لتكميل القائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه انما تناولنا
 بخلاف الشق الاول فانه ظاهر وفيه اشارة الى أن العقوبة في التعزيرات اذا لم يقدم قصودها من
 الزجر لا يفعل لان إقامة الحدود ايجابية فلما تكرر ذلك لم يحد عدل الى ترك شرط اقامته على السيد
 وهو الملك ولذلك قال يجرها ولم يقل اجادوها كما زنت ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض
 امام الحرمين لشي من ذلك فقال اذا علم الميزان التأديب لا يحصل الا بالاضرب المبرح فليترك لان
 المبرح مائة ولا يسلف له الا هلالا وغير المبرح لا يحد قال الرافعي وهو مسمى على أن الامام لا يجب
 عليه تعزير من يحد التعزير فان قلنا يجب التعزير بالحد فليس بغير المبرح وان لم يميز وفيه ان
 السيد يقيم الحد على عبده وان لم يستأذن السلطان وسياق البحث فيه بعد ثلاثة أبواب (قوله)
 باب لا يرب على الامه اذا زنت ولا تنقي أمما التريب بمنزلة ثم موحدة فهو
 التمثيل وقوته ومعناه وقد جاء بلفظ ولا ينفقها في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عند
 النسائي وأما الثاني فاستبطنه من قوله فلينفقها لان المقصود من التي الابعاد عن الوطن الذي
 وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع وقال ابن بطال وجه الدلالة انه قال فلجلدها وقال
 فليبعها فدل على سقوط التي لان التي تنقي لا يحد على تسليمه الا بعد مدة فاشبهه الآخر (قلت)
 وفيه نظر لحوا أن تسليمه المشتري مطلوب المنفعة مدة التي أو يتقن يعمل بتوجه الى المكان

باب لا يرب على الامه
 اذا زنت ولا تنقي
 عبدالله بن يوسف حدثنا
 الليث عن سعيد المقبري

٦٨٢٩
 م
 نسخة
 ١٤٣١١

الذي يصدق عليه وجود النبي وقال ابن العربي تستثنى الامة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله وانما لم يقط الحد لانه الاصل والنقي فرع (قلت) وتماه ان يقال روى عن السيد فيه أيضا بترك الرحم لانه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الحد واستمر في العبد اذا لحق بالسيد في الاستماع به واستدل من استثنى في الرقيق بانه لا وطن له وفي شبهه قطع حق السيد لان عموم الامر ينفي الزاني عارضه عموم نهي المرأة عن السفر بغير محرم وهذا خاص بالايمان من الرقيق دون الذكور وبه احتج من قال لا يشرع في التماس مطلقا كما تقدم في باب البكران يجلدان ويغيمان واختلاف من قال ينفي الرقيق فالصحيح نصف سنة وفي وجهه ضعف عند الشافعية سنة كاملة وفي ثالث لان في حق رقيق وهو قول الامة السلاطين الاكثر (قوله اذا زنت الامة فتبين زناها) أي ظهر وشروط بعضهم ان يظهر بالينة مراعاة للفظ تبيين وقيل يكفي في ذلك يعلم السيد (قوله فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية فعلمين نصف ماعلى المحصنات من العذاب ووقع في رواية للنسائي من طريق الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله (قوله ولا يثيب) أي لا يجتمع عليها بالقوبة بالجلد ولا بالغير وقيل المراد لا يتنصع بالتوب بحدون المخلوق رواية بسعيد عن أبي هريرة وعنه عبد الرزاق ولا يعبرها ولا يفندھا قال ابن بطلال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزى بالتعنيف واللوم وانما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام التخذير والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه (قلت) وقد تقدم قريبا منه صلى الله عليه وسلم عن سب الذي أقيم عليه الحد والخروج قال لا تكفوا أو انما للسلطان على أخيكيم (قوله تابعه اسمعيل بن أمية عن سعيد بن أبي هريرة) يريد في المتن لافي السند لانه نقص منه قوله عن أبيه ورواية اسمعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسمعيل بن أمية ولفظه مثل الليث الا انه قال كان عاتق فزنت فليبعها والباقي سوا موافق لليث على زيادته قوله عن أبيه محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ووافق اسمعيل على حذفه عبد الله بن عمر العمري عندهم وأبو بن موسى عندهم مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي ووقع في رواية عبد الرحمن المذكورة عن سعيد سمعت أبا هريرة ولا اسمعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه عن الزهري عن محمد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال عنه خطأ والصواب الاول ووقع في رواية جده بن بطلال أخر قال أبي النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال جاري زنت فتبين زناها قال اجلدها خسن الحديث (قوله ما سمعنا) أي الحكماء أهل النعمة أي اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية (قوله واحصانهم اذا زنوا) يعني خلافتهم قال ان من شروط الاحصان الاسلام (قوله ورفقوا الى الامام) أي سوا معاذ الى الحاكم المسلمين ليحكموه أو رفقهم اليه عنهم متعبا عليهم خلافتهم قد ذلك بالثاني الاول كالخففة وسأذكر ذلك مسطوطا وذكره حديثين الحديث الاول (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد والشيباني هو أبو اسحق سليمان (قوله عن الرجم) أي رجم من ثبت انه زنى وهو محصن (قوله فقال رجم النبي صلى الله عليه وسلم) كذا أطلق قتال الكرماني مطابقة للترجمة من حيث الاطلاق (قلت) والذي ظهر لي انه جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أجدوا للاسماعيلي والطبراني من طريق هشيم عن

عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت الامة فتبين زناها فليجلدها ولا يثيب ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو لم يجل من شعر

* تابعه اسمعيل بن أمية عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (باب أحكام أهل النعمة) واحصانهم اذا زنوا ورفقوا الى الامام * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى عن الرجم فقال رجم النبي صلى الله عليه وسلم فقلت

٦٨٤٠
م
نسخة
٥١٦٥

الشياني قال قلت هل رجم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ثم رجم يهوديا ويهودية وسياق
 أجد مختصر (قوله أقبل التور) أي سورة التور والمراد بالقبلة التزول (قوله أم بعد) في
 رواية الكشيمى أم بعده (قوله لأدرى) فبما الحصابي الجليل قد يخفى عليه بعض الأمور
 الواضحة وإن الجواب من القاض بل لأدرى لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وشبهه فمدح
 به (قوله تابعه على بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شبة عنه عن النبي أني قال قلت لعبد
 الله بن أبي أوفى فذكر مشه بل لفظ قلت بعد سورة التور (قوله وخالد بن عبد الله) أي
 الطيان وهي عند المؤلف في باب رجم الحصن وقد تقدم لفظه (قوله والمجاري) يعني عبد
 الرحمن بن محمد الكوفي (قوله وعبيدة) بفتح أوله وأبو جيب التصغير ومتابعه وصلها
 الإسماعيلي من رواية أبي ثور وأحد بن منيع فالأحدثنا عبيدة بن جند وجوهان بن عبد الله
 عن الشياني ولفظه قلت قبل التور وأبعدها (قوله وقال بعضهم) أي بعض المشركين وهو
 عبيدة فان لفظه في مسند أحد بن منيع ومن طريقه الأسماعيلي فقلت بعد سورة المائدة
 أو قبلها كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل (قوله والأول أصح) أي في ذكر التور
 (قلت) ولعل من ذكره وهم من ذكر اليهودى واليهودى والمراد سورة المائدة لأن فيها
 الآية التي تركت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زينوا منهم (الحديث الثاني) (قوله عن
 نافع) في موطن محمد بن الحسن وحده حدثنا نافع قاله الدارقطني في الموطأ (قوله إن اليهود
 جاؤا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذروه أن رجلا منهم وامرأته زينبا) ذكر السلمي عن
 ابن العربي (١) أن اسم المرأة بئر بضم الموحدة ومكون الهمزة ولم يسم الرجل وذكر أبو داود
 السبب في ذلك من طريق الزهري سمعت رجلا من خزينة من تبع وأعلم وكان عند سعيد بن
 المسيب يحدث عن أبي هريرة قال ربي رجل من اليهودي امرأته زينبا فبعضهم لبعض اذهبوا
 هذا النبي فإنه يفت بالتخفيف فأنافنا بقتيادون الزجيم قبلنا هاوا حبيبتنا ثم أعند الله وقتنا
 قتيابى من أئمتنا قال فأوأ النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا
 يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأته زينبا منهم وقتل ابن العربي عن الطبري والتعليق عن المفسرين
 قالوا انطلق قوم من قرية والنصير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو
 ومالك بن الصفي وكانه بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء فسألو النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان رجل وامرأة من أشراف أهل خير زينبا واسم المرأة بئر وكانت خير حينئذ
 حر بأقال لهم أسأله فقتل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبينهم ابن
 صوريا فذكر القصة مطولة ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة أن أخبار اليهود اختلفوا
 في بيت المدراس وقد روى رجل منهم بعد احصائه بامرأته منهم قدأ حصنت فذكر القصة ونها فقال
 آخر جرحوا إلى عبد الله بن صوريا بالأعور قال ابن اسحق ويقال انهم سم آخر جوامعها أبياس بن
 أخطب وهوب بن جودا خلا النبي صلى الله عليه وسلم باني صوريا فذكر الحديث ووقع عند مسلم
 من حديث البراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم يهودى محمدا مجلودا فذاعهم فقال هكذا
 يجدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم وهذا يخالف الأول من حيث أن فيه انهم أسدوا السؤال
 قبل إقامة الحد وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ويمكن الجمع بالعدو بأن يكون الذين

أقبل التور أم بعد قال
 لأدرى * تابعه على بن
 مسهر وخالد بن عبد الله
 والمجاري وعبيدة عن
 الشياني وقال بعضهم
 المائدة والأول أصح * حدثنا
 اسمعيل بن عبد الله
 حدثني مالك عن نافع عن
 عبد الله بن عمر رضى الله
 عنهما قال إن اليهود جاؤا
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكروا له أن
 رجلا منهم وامرأته زينبا
 تحفة
 (١) قوله عن ابن العربي
 في نسخة عن ابن العمري

سأول عنهم غير الذي جلدوه ويحتمل أن يكون يادروا جلدوه ثم يدالهم فسأولوا فاشفق المرو
 باليهود في سال سؤل الهم عن ذلك فأمرهم بأحضارهم ما وقع والهم عند الله وبؤيد الجمع
 ما وقع عند الذين أتي من حديث ابن عباس أن رهط من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم
 ودهمهم امرأة فقالوا يا محمد ما أنزل عليك في الزنا فيجبه انهم جلدوا الرجل ثم يدالهم أن يسأولوا عن
 الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والسؤال ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى يهودى ويهودية زنيا ويخوفه في رواية عبد الله بن دينار
 عن ابن عمر المأخضة قريبا وإنظره أحدنا في حديث عبد الله بن الحرث عند البرازان اليهود
 أتوا يهود بين زنيا وقد أحصنا (قوله ما تجدون في التوراة في شأن الرجم) قال البايع يحتمل
 أن يكون علم بالوحي أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلقه بسدليل ويحتمل أن يكون
 علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ويحتمل
 أن يكون انغمسا للهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم تعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى (قوله
 فقالوا فنفخهم) يفتح أوله وثالثه من النفخة (ويجلدون) وقع بيان الضحية في رواية أيوب عن
 نافع الآتية في التوحيد بالفظ قالوا انتم وجوهما ونفختمهما وفي رواية عبد الله بن عمر قالوا
 نسو وجوههما ونفختمهما ومخالف بين وجوههما ونفختمهما وفي رواية عبد الله بن دينار
 أن أخبارنا أهدوا التحميم الوجه والتجبة وفي حديث أبي هريرة قبحم وبجبهه ويجلدون التجبة
 أن يحمل الزانان على جبار وتقابل أفقهما وبطافهم ما وقد تقدم في باب الرجم بالباطل
 النقل عن ابن ابراهيم الحرابي أنهم من بآن تفسير التجبة من قول الزهري فكانت أذن حتى الخيلان
 أصل الحديث من روايته وقال المنذرى يشبه أن يكون أصله الهزقة وأنه التجبة وهي الردع
 والرجم يقال جباهه تجبة أي ردهته والتجبة أن يشك رأسه فيصهل أن يكون من فعل به
 ذلك يشك رأسه استحباء فمى ذلك الفعل تجبة ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال
 بالمرور وأصله من إصابة الجبهة تقول جبهته إذا أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه وقال
 البايع ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكذب على النبي إمارا به أن
 يحكم بينهم بغير ما أنزل الله وأمالا أنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانين واعتقدوا أن ذلك
 يخبرهم عما يجب عليهم أو قصدوا اختيار أمره لأنهم المقررون من كان تبدا لا يقر على باطل
 فظهر توفيق الله بينهم كذبهم وصدقهم والله الجدل (قوله قال عبد الله بن سلام كذبتم أنيها
 الرجم) في روايته أيوب وعبيد الله بن عمر قالوا يا توراة فأتوها أن كنتم صادقين (قوله فأتوا)
 بصيغة الفعل الماضي وفي رواية أيوب فأتوا وأزاد عبيد الله بن عمر بها فقروها وفي رواية زيد بن
 أسلم قالوا بها فأتوا الوسادة من تحتها فوضع التوراة عليها ثم قال أمنت بك وعن أنزل وفي حديث
 البراء عند مسلم فعدا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله وبين أنزل وفي حديث جابر عند أبي داود
 فقال أتوني يا معلم رجلين منك فأتى بدين صور يازاد الطبري في حديث ابن عباس أتوني بدين
 من علماء بني إسرائيل فأتوا رجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينييه من
 الكبر ولأن أي حاتم من طريق مجاهد أن اليهود استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 الزانين فأقتاهم بالرجم فأنكروه فأمرهم أن يأبوا بجبارهم فنأشدهم فكتموه الأرجل من

فقال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما تجدون
 في التوراة في شأن الرجم
 فقالوا نفخهم ويجلدون
 قال عبد الله بن سلام كذبتم
 أنيها الرجم فأتوا بالتوراة

أصاغهم أعور فقال كذبوا رسول الله في التوراة (قوله) فأنابا للتوراة فتنسروها فوضع
أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها ونحوه في رواية عبد الله بن دينار في رواية
عبد الله بن عمر فوضع التقي الذي يقرأ يده على آية الرجم فقرأ ما بين يديه وما وراءها في رواية
أبيون فقالوا رجل من يرضون ما أعور أقرأ فقرأ حتى انتهى إلى موضع منه فوضع يده عليه
واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم لكن ذكر
مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم كذا ذكر القرطبي ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم
في الحديث الماضي إن النبي صلى الله عليه وسلم لما شاهده قال يا رسول الله انهم لم يعلمون أنك
نبي مرسل ولا نبيهم يحسدونك وقال في آخر الحديث ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا وتزلت
نفسه ما يأثمها الرسول لا يمينك الذين يبارعون في الكفر الآية (قوله) فقال له عبد الله بن سلام
ارفع يديك فرفع يده فاذا آية الرجم في رواية عبد الله بن دينار فاذا آية الرجم تحت يده وقع
في حديث البراء فحده الرجم ولكنه كثر في أشرفنا فكان إذا أخذنا الشر يف تركه وإذا
أخذنا الواسع أخذنا عليه الحد فقلنا تعالوا فلتجمع على شيء نقسم على الشره والوضع
فجعلنا العجم والجلد مكان الرجم ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة
الحصن والمحصنة إذا زينا فقامت عليهما البيعة فجاوان كانت المرأة حلي تلبس بها حتى
تضع يديها في بطنها وفي حديث جابر عن أبي داود قال لا تجد في التوراة إذا شاهده أربعة منهم راوا
ذكر في نرجه ما شمل الميل في المكحلة زجا زاد البراز من هذا الوجه فان وجدوا الرجل
مع المرأة في بيت أو في نرج أو على بطنها فهي ربية ربة ربة قال فقامت مكان نرجه ما
قالا ذهب سلطانا فكرهنا القتل وفي حديث أبي هريرة قال أول ما ارتخصت أمر الله قال
زني ذوق ربة من الملك فآثر عنه الرجم ثم زني رجل شريف فآدار وجهه فقال قوموه فذوقوا
أبدأ صاحبك فاصطلموا على هذه العقوبة وفي حديث ابن عباس عند الطبري أنا كشيرة
وصكان في نسائنا حسن وجه فكثر نسائنا فقم له فصرنا ليل الله أعلم (قوله) فآثرهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا زاد في حديث أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم
فأني أحكم عافى التوراة وفي حديث البراء اللهم إني أول من أحيا أمرنا إذا ما نوه ووقع في حديث
جابر بن الزيادة أيضا فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاء أربعة فشهدوا أنهم
راؤا ذكر في نرجه ما شمل الميل في المكحلة فآثرهما فرجا (قوله) فرأيت الرجل يميني كذا
في رواية أبي ذر عن السرخسي بالخاء المهملة بعد هاتون مكسورة ثم تحتها سبعة كسرة وعن
المسئلي والكنعيني بن جسيم ورون مفتوحة ثم همزة وهو الذي قال ابن دقيق العيد أنه الرابع
في الرواية وفي رواية أبي جهمي بضم أوله وجهم مهموز وقال ابن عبد البر وقع في رواية
يحيى بن يحيى كك السرخسي والصواب يميني أي يمين وجملة ما حصل لنا من الاختلاف
في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه الأول والثالث بضم أوله والجسم وكسر التون وبالحمزة
الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة قبل التون الخامس كالثاني إلا أنه بالواو قبل التختانية السادس
كالأول إلا أنه بالجيم السابع بضم أوله وفتح المهملة وتشديد التون الثامن بفتح التون
التاسع مثله لكن بالخاء العاشر مثله لكنه بالقاف بدل التون والجيم أيضا ورأيت في الزهرات

قنسر وهافوض أحدهم
يده على آية الرجم فقرأ
ما قبلها وما بعده فقال له
عبد الله بن سلام ارفع يديك
فرفع يده فاذا آية الرجم
قالوا صدق يا محمد فيها آية
الرجم فأمرهم ما رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فرجا فرأيت الرجل يميني
على المرأة

للذلي بخط الضميمة في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري يخاف في حبيم وقام بغيره زعل على
 الفاضل صم (قوله يشها) يفتح أوله ثم قاف تفسر بقوله يعني وفي رواية عبيد الله بن عمر فقد
 رأيته يقها من الحجارة تنسسه ولان ما جه من هذا الوجه يسترها وفي حديث ابن عباس عند
 الطبراني فلما وجد من الحجارة قام على صاحبته يعني عليها يقها الحجارة حتى قتل جميعا فكان
 ذلك محاسن القتل سوله في تحقيق الزمانهما وفي هذا الحديث من القوائد وجوب الحد على
 الكافر الذي اذا نفي وهو قول الجمهور وفيه خلاف عند الشافعية وقد ذهب ابن عبد البر عن
 الاتفاق على ان شرط الاحصان الموجب للرجم الاسلام ورد عليه بان الشافعية وأحمد
 لا يشترطان ذلك ويؤيدهمها وقوع التصريح باليهوديين الذين رجا كانوا قتلوا حصنا كما
 تقدم نقله وقال المالكية ومعظم الحنفية ورواية شيخ مال شرط الاحصان الاسلام وأجابوا
 عن حديث الباب بأنه صلى الله عليه وسلم انما رجمهم بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام
 في شيء وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم فان في التوراة الرجم على المحسن وغير
 المحسن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان مأمو را با باع حكم
 التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله
 تعالى واللا في يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم الى قوله أو يجعل
 الله لهن سبيلا ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحسن ومن لم يحسن كما تقدم انتهى وفي دعوى
 الرجم على من لم يحسن نظريا تقدم من رواية الطبري وغيره قال مال انما رجم اليهوديين لان
 اليهوديون مثمل يكن لهم ذمة قتلها كما اليهود تعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما قله قال وإذا
 أقام الحد على من لا ذمة له فلا ن يقيم على من له ذمة أولى وقال المازري يعترض على جواب
 مال كونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة الا ان أجاب ان ذلك كان قبل النبي عن قتل
 النساء وأيد القرطبي انهما كانا يريين عا آخرجه الطبري كما تقدم ولا حجة فيه لانه منقطع قال
 القرطبي ويعكر عليه ان محبتهم سائلين وجب لهم عهدا كما لو دخلوا الفرض كجارية أو رسالة
 أو نحو ذلك فانهم في أمان الى ان يردوا الى ما منهم (قلت) ولم ينقل عن هذا الا أن يقول
 ان السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة وقال النووي دعوى انهما كانا يريين با طلة بل
 كانا من أهل العهد كذا قال وسلب بعض المالكية انهما كانا من أهل العهد واحتج بان الحكم
 بخبر ادخالهما الى أهل الذمة بين ان يحكم فيهم بحكم اللهو بين أن يعرض عنهم على ظاهر الآية
 فاختار صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة أن يحكم فيهم وتعب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب
 مال لان شرط الاحصان عنده الاسلام وهما كانا كافرين وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما
 كانا محكمين له في الظاهر ومختبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساع في الحق وهذا
 لا ر في الاشكال ولا يخلص عن الاراد ثم قال ابن العربي في الحديث ان الاسلام ليس شرطا في
 الاحصان والجواب بأنه انما رجمها لاقامة الحجعة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة
 فنه نظرا لانه كيف يقيم الحجعة عليهم على الارادة في شرعه مع قوله وان احكم بينهم على ظاهر الآية
 وأجيب بأن ساق القصة يقتضي ما قلنا ومن ثم استدعى شهودهم ليقم الحجعة عليهم منهم الى ان
 قال والحق أحق أن يتبع ولوجاؤني لحكمت عليهم بالرجم ولم اعتبر الاسلام في الاحصان وقال

يقها الحجارة

ابن عبد الرحيد الزاني حق من حقوق الله وعلى الحاكم اقامته وقد كان لليهود حاكم وهو الذي
 حكمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهما وقول بعضهم ان الزانيين حكمهم دعوى مردودة
 واعتراض بأن التحكيم لا يكون الا بغير الحاكم وأما النبي صلى الله عليه وسلم فحكمه بطريق
 الولاية لا بطريق التحكيم وأجاب الحنفية عن رجم اليهودين بأنه وقع بخصم التوراة ورده
 الخطأ لان الله قال وان احكم بينهم بما أنزل الله وانما جاء القوم سائلين عن الحكم عنده
 كما دلت عليه الرواية المذكورة فاشار عليهم بما كتبوه من حكم التوراة ولا جائز ان يكون حكم
 الاسلام عنده مخالفا لذلك لانه لا يجوز الحكم بالنسوخ فدل على انه انما حكم بالناسخ وأما قوله
 في حديث أبي هريرة فاني أحكم بما في التوراة في سنده رجل منهم ومع ذلك فسألت لكان
 معناه لاقامة الحجة عليهم وهو موافق لشرعهم (قلت) ويؤيده ان الرجم جاء ناسخا للجلد كما تقدم
 تقريره ولم يقل أحدان الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ بالجلد بالرجم وإذا كان حكم الرجم باقيا
 منشرع فما حكم علم ما بالرجم مجرد حكم التوراة بل بشرع الذي استمر حكم التوراة عليه ولم
 يقدر أنهم بدلوه فمبادلو أو أمانا تقدم من ان النبي صلى الله عليه وسلم رجمهما أول ما قدم المدينة
 لقوله في بعض طرق القصة لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أتاه اليهود فاجابوا انه لا يلزم
 من ذلك القود في بعض طرق الصحة كما تقدم انهم تخا كوا اليه وهو في المسجد بين أصحابه
 والمسلمين يكمل بناؤه الا بعد مدته من دخوله صلى الله عليه وسلم المدينة فبطل القود وأما في
 حديث عبد الله بن الحرث بن جرفائه حضر ذلك وعبد الله اتفق مد مع أبيه لما بعد فتح مكة وقد
 تقدم حديث ابن عباس ونفسه ما يشعر بأنه شاهد ذلك وفيه ان الرأفة أقيم عليها الحديث كون
 قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي وقد تقدم انهم اختلفوا في الحفرة لمرجومة من يرى انه يحضر
 لها تكون في الثالب قاعدة في الحفرة واختلافهم في اقامة الحد عليها قاعدة أو فاقعة أو حوق
 الجلد في الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يتجنى وفيه قبول شهادة أهل الذمة
 بعضهم على بعض وزعم ابن العربي ان معنى قوله في حديث جابر فدعا اليهم أي شهود
 الاسلام على اعترافهما وقوله فرجهم ايشهادة الشهود أي البيعة على اعترافهما وردها
 التأويل بقوله في نفس الحديث انهم رأوا ذكره في فرجها كالمسل في المكحلة وهو صريح
 في ان الشهادة بالمناسبة لا بالاعتراف وقال القرطبي الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على
 مسلم ولا على كافر لا في حق ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك وقبل شهادتهم جماعة
 من التابعين وبعض الفقهاء ان الجرم جدم مسلم واستثنى أحد حالة السفر اذا لم يرد مسلم
 وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بانهم صلى الله عليه وسلم نفذ عليهم ما علم أنه حكم
 التوراة وألزمهم العمل به اظهارا لبحر بينهم كآهم ونفسهم حكمه أو كان ذلك خاصا بهذه
 الواقعة كذا قال والثاني مردود وقال النووي الظاهر أنه رجمهما بالاعتراف فان ثبت
 حديث جابر فبطل الشهود كالمسلمين والافلاعة بشهادتهم ويتعين انهما أقرا بالزنا (قلت)
 لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ويحتمل أن يكون الشهود أخبروا بذلك السؤال بقية اليهود لهم فسمع
 النبي صلى الله عليه وسلم كلامهم ولم يحكم فيهم الاستدلال بما طاعه الله تعالى في حكم في ذلك
 بالوحي وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى وشهد شاهد من أهلها أو أن شهودهم شهدوا عليهم عند

أخبارهم عاذر فلما رفعوا الأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه من ذلك ولم يكن مستندكم النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما أطلع الله عليه واستدل به بعض المالكية على أن الجلود يجلد فأما أن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر رأيت الرجل يقيم الحجارة فدل على أنه كان قائماً وهي قاعدة وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك واستدل به على رجم المحسن وقد تقدم البحث فيه مستوفى وعلى الاقتصار على الرجم ولا يضر إليه الجلد وقد تقدم الخلاف في فيه في باب مفرد كذا الحجج به بعضهم ولو اخرج به لك أنه أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولاً ثم رجم ثم تقدم لكن يمكن الاتصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن يحكم حاكم وقيل أن أنسية الكفار صحيحة لأن ثبوت الاحصان فرع ثبوت صحة النكاح وفيه أن الكفار يطبقون بفروع الشرع وفي أخذهم هذه القصة بعد وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولم يكن مما أقدموا على تبديله واللكان في الجواب حجة عن السؤال لأنه سأل عما يجدون في التوراة فعدوا عن ذلك لما بعده وأوهم وأن فعلهم موافق لما في التوراة فأمكنهم عبد الله من سلام وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يقطوا شيئاً من ألفاظها كما يأتي تقرر في كتاب التوحيد والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك هذه الواقعة فلا يدل على التعميم وكذا من استدل به على أن التوراة التي أحضرت حقت كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه بطرق هذا الاحتمال بعينه ولا رده قوله أنت بك ومن أنزل لأن الراد أصل التوراة وفيه اكفاء الحاكيم بترجمان واحد موثوق به وسأيت بسطه في كتاب الأحكام واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك لنا بدليل قرآن أو حديث صحيح ما لم يثبت نسخه بشرعية نبينا أو نبيهم أو شرعهم وعلى هذا فيعمل ما وقع في هذه القصة عن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً (قوله ما) إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بما زنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيألفها عماريت به ذكره قصة العسف وقد تقدم شرحه مستوفى في الحكم المذكور ظاهر فمن قذف امرأة غيره وأما من قذف امرأته فكأنه أخذ من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم يشكر ذلك وأشار بقوله هل على الإمام إلى الخلاف في ذلك والجمهور على أن ذلك يحسب ما رواه الإمام وقال التوروى الأصح عندنا وجوبه والحق فيه يبعث إلى المرأة وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسف من الخطأ والمصالحة على الحديث أو اشتغال القصة حتى صرح والد العسف بما صرح به ولم يشكر عليه زوجها فالإرسال إلى هذين حصري عن كان على مثل حالهما من التهمة القوية بالقبول وإنما علق على اعترافيها لأن حد الزنا لا يثبت في مثله إلا بالاعتراف أو بعد إقامة البينة على ذلك وقد تقدم شرح الحديث مستوفى وذكرنا ما قبل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة وفي الموطن أن عمر أتاها رجلاً فآخبرها أنه وجد مع امرأة رجلاً فبعث إليها أباها قد فسا إليها عاقل زوجها وأعلمها الله بالوخذ بقوله فاعترفت فأمر بها فزجرت قال ابن بطال أجمع العلل على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فمات على ذلك ميتة أن

باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بما زنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيألفها عماريت به) وحديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهم سألوا خبراً أن رجلاً من أخصه ما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحد هما أقض بيننا بكاب الله وقال الآخر وهو أفقههما أجل يارسل الله فأقض بيننا كتاب الله وأذن لي أن أقدمكم قال تكلم قال إنني كان عسفاً على هذا قال مالك والعسف الأخير فزني امرأته فأخبروني أن علي ابن الرجم فأقضى منه عاقبة شاة وبجارية ثم أتت سالت أهل العلم فأخبروني أنما علي ابن جلد مائة وتفرع بما والجمهور على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا تقضين بينكما بكاب الله أما عاقل وجاز بك فقلت ووجدت أنه مائة وعقره عاقل امرأته أنيس الأسلمي أن ياق امرأة أترافان اعترفت فأرجها فاعترفت فزجرتها

(باب من أئيب أهله أو غيره)

تغ دون السلطان) وقال أبو
سميع عن النبي صلى الله عليه
وسلم إذا ضل فأراد أحد أن
يعز بن يده فليدفعه فان أبي
فليقاتله وقوله أبو سعيد
حدثنا اعمش حدثني
مالك عن عبد الرحمن بن
القاسم عن أبيه عن عائشة
قالت جاء أبو بكر رضى الله
عنه ورسول الله صلى الله عليه
تخفة وسلم واضع رأسه على فخذي
فقال حبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم والناس
يلبسوا على ماء فصابتني
وحمل بطعن يدي في خصرتي
ولا يخفى من المحنة إلا
مكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأمر الله أنه التيم
تخفة * حدثنا يحيى بن سليمان
حدثني ابن وهب أخبرني
عمرو أن عبد الرحمن بن
القاسم حدث عن أبيه عن
عائشة قالت أقبل أبو بكر
فلكرني لكرته شديدة وقال
حبت الناس في خلافة نبي
الموت لمكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقد أوجعتني
نضوه لكره وكر واحد
(باب من رأى مع امرأته
رجلا فقتله) * حدثنا موسى
حدثنا أبو عوانة حدثنا
عبد الملك عن وراذه عن
المنيرة قال قال سعد بن عبادة
لورايت رجلا مع امرأتي
لضربته بالسيف غير مصفح

عليه الحد الان أقول المذوق فلهذا يجب على الامام أن يبعث الى المرأة يسألها عن ذلك ولولم
نعترف المرأة في قصة العسقل لوجب على والده العسقل حد القذف وما عتبر عن ذلك لواعترف
رجل بأنه زنى بأمرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط
قال بالاول مالك والشافعي وأبو حنيفة وقال الشافعي وصاحب أبي حنيفة من أقر منهما فأتى عليه
حد الزنا فقط والحجة فيه أنه ان كان صدق في نفس الامر فلا حد عليه لقذفها وان كان كذب
فليس بران وانما يجب عليه حد الزنا لان كل من أقر على نفسه وعلى غيره ما أقربه على نفسه
وهو مدفع فيما أقربه على غيره فيؤاخذ بما أقراره على نفسه دون غيره (قوله ما من
أدب أهله أو غيره دون السلطان) أي دون اذنه في ذلك هذه الترجمة معقودة لبيان اختلاف هل
يحتاج من وجب عليه الحد من الارقاء الى أن يستأذن سيده الامام في إقامة الحد عليه أو أنه
يقيم ذلك بغير مشورة وقد تقدم بيانه في باب اذا زنت الامة (قوله) وقال أبو سعيد عن النبي
صلى الله عليه وسلم إذا ضل فأراد أحد أن يعز بن يده فليدفعه فان أبي فليقاتله وقوله أبو سعيد
هذا المختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في باب رد المصل من مربي يده ولقطه فان أراد
أن يجتاز بن يده فليدفعه فان أبي فليقاتله فانما هو سلطان أخرجه من طريق أبي صالح عن
أبي سعيد وأما قوله وقوله أبو سعيد وفي الباب المذكور بلغنا رأيت أبا سعيد يصلي وأراد شاب
أن يجتاز بن يده فدفع أبو سعيد في صدره وقد تقدم شرحه مستوفيا في ذلك والغرض منه أن الخبر
ورده لا بد من أصل أن يؤخذ المجتاز بالرفع ولا يحتاج في ذلك الى إذن الحاكم وقوله أبو سعيد
الحدري ولم يشكر عليه من وان بل استغفمه عن السب فلما ذكره أقربه على ذلك ثم ذكر حديث
عائشة في سب نزول آية التيم من وجهين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وقد تقدمت
طريق مالك في تفسير سورة المائدة وطريق عمرو بن الحرث عقبها (قوله) لكره وكر واحد أي
بمعنى واحد حديث هذا في رواية المستطلى وهو من كلام أبي عبيدة قال الوكر في الصدر يجمع
الكف والهزم مثله وهو الله كثر قال ابن بطال في هذا الخبر دلالة على جواز تأديب الرجل
أهله وغير أهله بحضرة السلطان ولولا يأذن له اذا كان ذلك في حق وفي معنى تأديب الاخ لا تأديب
الريق وقد تقدمت الإشارة اليه في باب لا تعزب على الامة (قوله ما من رأى مع
امرأته رجلا فقتله) كذا أطلق ولم يبين الحكم وقد اختلف فيه فقال الجمهور وعليه القود وقال
أحمدوا أحق ان أقام يده أنه وجده مع امرأته هدرمه وقال الشافعي يسعه فيما بينه وبين
الله قتل الرجل ان كان يبايعه أنه نال منها ما وجب الفسل ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر
الحكم وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح الى الهان في حرام ان رجلا وجد مع امرأته رجلا
فقتله ما فكتب عمر كتابا في العلانية أن يقدموه كذا في السر ان يعطوه الدية وقال ابن المنذر
جاءت الاخبار عن عرف ذلك مختلفة وعامة أساسها منقطعة وقد ثبت عن علي أنه سئل عن
رجل قتل رجلا وجد مع امرأته فقال ان رأيت بأربعة شهداء او الا فلفظ برمته قال الشافعي
وهذا اذا أخذوا لا تعلم لمي مخالفا في ذلك (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل وعبد الملك هو ابن
عمير ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبه وثبت كذلك لغير أبي ذر (قوله) قال سعد بن عبادة هو
النصارى سيد الخزرج (قوله) لورايت رجلا مع امرأتي لضربه بالسيف كذا في هذه الرواية

بالجزء في حديث أبي هريرة عندهم سلم أن سعد بن عبادَةَ قال يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع
 امرأتي رجلاً ذمها هل حتى آتي بأربع فمعهدها الحديث وله من وجه آخر فقال سعد كلا والذي
 بعثك بالحق إن كنت لأتاجلها بالسيف قبل ذلك ولا يداود من هذا الوجه أن سعد بن عبادَةَ
 قال يا رسول الله الرجل يجتمع أهل رجلا فيقتله قال لا قال بلى والذي أكرمك بالحق وأخرج
 الطبراني من حديث عبادَةَ بن الصامت لما نزلت آية الرجم قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله
 قد جعل لي سبيلاً الحديث وقصة قال أناس سعد بن عبادَةَ بأبائهم ما يأت قد نزلت الحدود
 أرأيت لو وجدت مع امرأتي رجلاً كيف كنت صانعاً قال كنت ضاربها بالسيف حتى يسكتها
 فأنا أذهب وأجمع أربعة قال في ذلك قد قضى الخائب حاجته فأطلق وأقول رأيت فلا فاجعل دوني
 ولا يقبلون لي شهادة أبداً فقد كوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كفي بالسيف
 شاهداً ثم قال لو آتاني أخاف أن ينتاب فيهم السكران والغيران وقد تقدم شرح هذا الحديث
 في باب التبريض في آخر كتاب النكاح وبأبي الكلام على قوله والله أعزيرني في كتاب التوحيد
 وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تضر بالرائي (قوله) ما جاء في الحديث
 بعين مهله وضاد مجعته قال الراغب هو كلامه وجهان ظاهر وباطن في قصده فآله الباطن ويظهر
 إرادة الظاهر وتقدم معنى من الكلام فيه في باب التبريض في قوله من كتاب اللسان في شرح
 حديث أبي هريرة في قصة الاعرابي الذي قال إن امرأتي ولدت غلاماً أسود الحديث وذكر
 هنالك ما قبل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التبريض وأن الشافعي استدل بهذا الحديث
 على أن التبريض بالثدفي لا يعطي حكم التبريض مع فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث
 في الموضوعين وقد وقع في آخر رواية معمر التي أثرت بها هنالك ولم يخصص له في الاتفاقة منه
 وقول الزهري إنما تكون الملاعبة إذا قال رأيت القاحشة قال ابن بطال أحسن الشافعي بأن
 التبريض في خطبة المعتد جازع محرم التبريض بغيره فدل على افتراق حكمهما قال
 وأجيب القاضي أنه عمل بأن التبريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين فإذا صار
 بالخطبة وقع عليه الجواب بالايجاب والوعد ففتح وإذا عرض فافهم أن المرأة من حاجته لم يفتح
 إلى جواب والتبريض بالثدفي يقع من الواحد ولا يقتضي جواب فهو قاذف من غير أن
 يخصه عن أحد مقام مقام الصريح كذا فرق وبكر عليه أن الحديث دفع الشبهة والتبريض
 يحتمل الأمرين بل عدم القذف فيه هو الظاهر والأما كان تبريضاً من لم يقل بالثدفي التبريض
 يقول بالتأديب فيه لأن في التبريض أدنى المسلم وقد أجعوا على تأديب من وجد مع امرأته
 أخبية في بيت والباب يغلن عليهم وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التبريض بقوة
 وقال عبد الرزاق أنما ابن جريج قلت لعطاء قال تبريض قال ليس فيه حد قال عطاء وعمر بن
 دينار فيه نكاح ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبريض النضاري غير معتدل قال ولو قال
 ما جاء في كرم يقع في النفوس عند ما يرى ما يشكره وكان صواباً (قلت) ولو سكت عن هذا
 لكن هو الصواب قال ابن التين وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الاعرابي إنما جاء
 مستفتياً ولم يرد تبريضه قذفاً وحامله أن القذف في التبريض إنما ثبت على من عرف من
 إرادته القذف وهذا يقتضي أن لا حد في التبريض لتعذر الإطلاع على الإرادة والله سبحانه وتعالى

فبلغ ذلك التي صلى الله عليه
 وسلم فقال أنجبون من غير
 سعد لا تأعزمنه والله أعز
 مني (باب ما جاء في التبريض)
 * حدثنا اسمعيل بن حنبل
 مالك عن ابن شهاب عن
 سعد بن المسيب عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جاءه أعرابي فقال
 يا رسول الله إن امرأتي
 ولدت غلاماً أسود فقال
 هل لك من ابن قال نعم قال
 ما أولئك قال جرح قال فما
 أوزق قال نعم قال فأتى
 كان ذلك قال أراه عرق
 نزعه قال ففعل ابنك هذا
 نزعه عرق

٦٨٤٧

تحفة

١٢٢٤٢

«باب كم التعزير بالادب»

حدثنا عبد الله بن يوسف
حدثنا الليث بن سعد
يزيد بن أبي حبيب عن بكر
ابن عبد الله عن سليمان
ابن يسار عن عبد الرحمن
ابن جابر بن عبد الله عن
أبي بردة رضي الله عنه

٦٨٤٨

ع

نظرة

٩١٧٢٠

أعلم **(قوله باس)** بالتعزير (كم التعزير بالادب) التعزير مصدر عززه وهو ما خوف من
العزير وهو الرذ والممنوع واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من أضاراه
ومنه وأمنتم برسلي وعزروهم وكدفعه عن إتيان القبيح ومنه عززه القاضي أي أدبه لثلاثة
إلى القبيح ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه
على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أعم منه ومنه تأديب الولد وتأديب
المعلم وأورد الكسمة بلقظ الاستسقام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره وقد ذكر في الباب
أربعة أحاديث الأول **(قوله عن بكر بن عبد الله)** يعني ابن الأشج **(قوله عن سليمان بن يسار)**
عن عبد الرحمن في رواية عمرو بن الحرث الثانية في الباب أن بكرا حدثه قال بينما أنا جالس عند
سليمان بن يسار أفضاء عبد الرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يسار ثم أقبل علينا سليمان فقال
حدثني عبد الرحمن **(قوله عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله)** في رواية الأصلية عن أبي أحمد
الجرجاني عن عبد الرحمن بن جابر ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن عن أبي بردة
وهو صواب وأصوب منه رواية الجمهور بلقظ ابن بدل عن **(قوله عن أبي بردة)** في رواية علي
ابن اسمعيل بن جاد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال حدثني
رجل من الأنصار قال أئوب قصص يعني عمرو بن علي المذكور وهو أبو بردة بن يسار أخرجه أبو نعيم
وفي رواية عمرو بن الحرث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أبا عبد الله سمع أبا بردة الأنصاري وقع
في الطريق الثانية من رواية فضل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم حدثني عبد الرحمن بن جابر
عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمعنا حفص بن غصن عن سمع بن جابر عن فضل بن سليمان
فقال فيه عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه أخرجه الإجماع لي (قلت) قد
رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضل أخرجه أبو نعيم في المستخرج قال
الإسماعيلي ورواه اسمعيل بن زاهر عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن
عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار (قلت) وهذا الإيهام أحد التفسيرين فإن كلام جابر
وأبي بردة أنصاري قال الإسماعيلي لم يدخل الليث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدا
وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك وحاصل الاختلاف هل هو عن
سمع بن جابر أم سمع بن أيوب الثاني ثم الرابع أنه أبو بردة بن يسار وهل بين عبد الرحمن وأبي
بردة واسطة وهو جابر أو الرابع الثاني أيضا وقد ذكر الدارقطني في العلل الاختلاف
ثم قال القول قول الليث ومن تابعه وخالف ذلك في جميع كتاب التنبع فقال القول قول عمرو
ابن الحرث وقد تابعه أسامة بن زيد (قلت) ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث
فانه كما شهدا زيد ورعى ثقة ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع فيه ما وقع لبكر بن الأشج
في حديث عبد الرحمن بن جابر سليمان بحضرة بكر ثم تحدث سليمان بكرا به عن عبد الرحمن
أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أبيه وثبت فيه أبيه فحدث به ثارة بواسطة أو ثارة بغير
واسطة وادعى الأصلية الحديث اضطرب فلا يحتج به لاضطراره وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة
فقد صرح بسماعه وإبهام الصحابي لا يضر وقد اتفق الشبان على صحته وهذا العمدة في
التصحيح وقد حدث له شاهد إسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحرث بن أبي أسامة من رواية

قال كان النبي صلى الله عليه

وہم یقول لا یجد فوق

عشر جلدات الافی حد من

حمد ودا لله * حمد شاعر وپښ

علی حدثنافضیل بن سلیمان

جلد سہم - لم بن ابی مریم

حدیثی عبد الرحمن بن جابر

فَمَنْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم قال لا عقوبة

لوق عسرسر بات الافي حد

من حدود الله * حدتنا

ہی بے ایمان خودی آپ

حدثه قال بنو النبال

عند سلم ازب: روز اول از حلقه

عدد الرجب: من جاره حدث

المسلمان بن دسار ثم أقبل

لَمَّا سَأَلَ أَمَانَ بْنَ مَرْثَدٍ فَقَالَ

حدثني عبد الرحمن بن

ما بر أن نأهـ حـدثه أنه مع

بأمره الانصاري قال

عن النبي صلى الله عليه

رسلم بقول لا تجلدوا

وق عشرة أسواط الالف

وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ يَحْمِلِ اللَّهُ أَسْرَهُ

تبی بن فیکر حمد ثنا اللہ

عن عقبيل عن ابن شهاب

ندشنا أبوسلمة أن أباه ريرة

رضی اللہ عنہ قال فی

رسول الله صلى الله عليه

سَمِعَ عَنْ الْوَصَالِ فَقَالَ لَهُ

جاء من المسلمين فأتى

إِنَّا نَعْلَمُ مَا اللَّهُ عَلِيمٌ بِهِ

كَيْفَ أَتَى الْبُيُوتَ الْبُيُوتَ

[illegible]

ہم نے اس کے لئے بہت کچھ کیا ہے

عبد الله بن أبي بكر بن الحرث بن هشام رفعه لايحسب أن يجد فوق عشرة أسواط إلا في حد ولا
شاهد آخر عن أبي هريرة عن عدنان بن ماجه سألني الإشارة إليه (قوله لا يجد) بضم أوله بصيغة
التي وليعظم بالجزم ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة الهاء لا يجتهدوا (قوله فوق
عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحقق بن مسرة فوق عشر جلدات وفي رواية علي
بن اسمعيل بن حماد المشار إليها لا عقوبة فوق عشر ضربات (قوله إلا في حد من حدود الله)
ظاهر أن المراد بالحداد هو ردفيه من الشارع عد من الحد أو الضرب بخصوص أو عقوبة
مخصوصة والمتفق عليه من ذلك أصل الزنا والسرقه وشرب المسكر والخراقة والقذف بالزنا
والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد واختلف في تعمية الآخرين
هكذا واختلف في إساءة كثيرة يستحق من تكلمها العقوبة هل تسمى عقوبة حد أو لا وهي بخلاف
العادية والواط وأتت البهجة وتحمل المرأة الفعل من البهائم عليها والسحاق وأكل اللحم
والسيف في حال الاختيار ولحم الخنزير وكذا السحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكسلا
والفطري رمضان والتعرض بالزنا وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حق الله
على الناس في دين العبد يلغى أن بعض العاصرين قرره هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات
المقدمة كرها اصطلاحاً من الفقهاء وإن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على
كل معصية كبرت أو صغرت وتعيين أن دين العبد يلغى خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل
الأصل عدمه قالوا رد عليه أنا إذا أنجزنا كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر
يأتي لثاني يختص المنع به لأن ما عدا الحرمات لا يتجاوزها الزيادة وهو ليس بحرم وأصل
تعزير بأنه لا يشترع فيما ليس بحرم فلا يتخصص بخصوص الزيادة معني (قلت) والعصر في المشار
له أظن أنه ابن عتبة وقد تقلد صاحب ابن القيم المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب أن
المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أو أضرارها وثوابها وهي المراد بقوله ومن يتعد حدود الله
وأولئك هم الظالمون وفي أخرى فقد ظلم نفسه وقال تلك حدود الله فلا تقربوها وقال من
تعد حدوده وسوره ويتعد حدوده يدخله ناراً قال فلا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق
بمعصية كآداب الأب ولده الصغير (قلت) ويحتمل أن فرق بين مراتب المعاصي بخلافه
فقد راي زاد على وهو المستثنى في الأصل وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه
أطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والعقوبة بالمتن وإن كان صغيرة فهو
قد يقع في دفع الزيادة فهذا يدفع إيراد الشيخ في الدين على العاصي المذكور أن كان ذلك مراده
قد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالمتن يلفظ لا تعزير فوق عشرة أسواط وقد
اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذوا بظاهره والى وأجفقت الشهور عنه واجتنبوا
بعض الشافعية وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة يجوز الزيادة على العشر في مثل ما اختلفوا
فقال الشافعي لا يبلغ أدنى الحدود وهل الاعتبار بحد الحرام أو بالعدي قولان وفي قولنا وأوجه
يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزوه وهو مقتضى قول الأوزاعي لا يلغى الحد
فلم يفضل وقال الباقر هو إلى رأى الإمام بالغامض وهو اختار أن يور وعن غيره كتب
أبي موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين وعن عثمان ثلاثين وعن غيره بلغ السوط

روي ويسقني فلما أبا أن يفتخوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقالوا تأخر

تغ

٢٤١/٥

ختم سن

خطه

١٥١٦٢

١٥٢٠٥

١٥٢٢١

١٢١٨٨

تابعه شعب ويحيى
ابن سعيد ويونس عن
الزهري وقال عبد الرحمن
ابن خالد عن ابن شهاب عن
سعيد بن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم

مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبي ثور وعطاء لابن الزامن تكرمه ومن وقع منه
مرة واحدة مصحفة لاحد منها فلا يوزن وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين وعن ابن أبي ليلى وأبي
يوسف لا يزاد على خمس وتسعين جملة وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين وأجابوا
عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ومنها قصره على الجلد وأما الضرب بالصامتلوا بالبد
فنجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحد وهذا رأى الاصطفي من الشافعية وكأنه لم يقف
على الرواية الواردة بلفظ الضرب ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ورد بأنه قال
بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ومنها ما روى الحديث بما هو
أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحد ودون حد الباب يقتضي تحديده بالعشر
فلا بد منها فيصير مثل الحد بالإجماع على أن التعزير يرمو كقول الراي الإمام فصار يرجع إلى
التشديد والتخفيف لأن حيث الحد دلان التعزير يشرع للردع ففي الناس من ردعه الكلام
ومنه من لا يردعه الضرب الشديد فلذلك كان تعزير كل أحد بحسبه وتعقب بأن الحد لا يرد
فيه ولا يتقص فاختلفاو بأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن
الردع لا يراعى في الأفراد بل أن من الناس من لا يردعه الحد ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد
والتعزير فلو نظر إلى كل فرد قل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ونقل القرطبي أن
الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب وعكسه التوروي وهو المعتمد فإنه لا يعرف القول به عن
أحد من الصحابة واعتذر الداودي فقال لم يبلغ مالك هذا الحديث فكان يرى العقوبة بقدر
الذنب وهو يقتضي أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به الحديث الثاني
حديث النبي عن الوصال والفرع منه قوله فواصل بهم كالنكاح بهم قال ابن بطال عن المجلب
فيه أن التعزير يرمو كقول الراي الإمام قوله لو امتد الشهر زيد فدل على أن الإمام أن يزدني
التعزير بما رآه وهو كما قال لكن لا يهاض الحديث المذكور لانه ورد في عدد من الضرب
أو الجلد فينطبق بشئ محسوس وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الامسالك عن المفطرات والألفه
يرجع إلى التجويع والتعطيش وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدوا وناظر أن الذين واصل
بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجلة فأشار إلى أن ذلك لو تعادى حتى ينتهي إلى مجزهم عنه لكان
هو المؤثر في ذبحهم ويستفاد منه أن المراد من التعزير بما يحصل به الردع وذلك يمكن في العشر
بأن يختلف الحال في صفة الجلد والضرب فتختلفا وتشددا والله أعلم ثم يستفاد منه جواز
التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور المنعوبة (قوله تابعه شعب ويحيى بن سعيد ويونس
عن الزهري وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) أي تابعوا
عقباء قوله عن أبي سلمة وقال فهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب (قلت) فأما
متابعه شعب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام وأما متابعه يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها
الذهلي في الزهريات وأما متابعه يونس وهو ابن زيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه وأما
رواية عبد الرحمن بن خالد فسمياتي الكلام عليها في كتاب الأحكام وكذا لا سيما على أن الأصل
روا عن الليث بن عبد الرحمن المذكور فجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة قال وكذا رواه عبد
الرحمن بن نفع عن الزهري بسنده إليه كذلك انتهى وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام

[illegible][illegible]

قولا ثم انصرف فأتاه رجل من قومه يشكو أنه وجد سمًا أهله رجلًا قاتل عاصما ما لبث به هذا الاقوى فذهب به الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مصفرا قليل اللحم بسيط الشعر وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خذلا كثير اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شيئا بالرجل الذي ذكر زوجها انه وجد عندنا فلاعن التي صلى الله عليه وسلم منها

الزهرى عن سهل بن سعد
قال شهدت المتاعين وانا
ابن خمس عشرة فوقهما
فقال زوجها كذبت عليهما
ان اسكنهما قال خففت
ذاك من الزهرى ان يات
به كذا وكذا فهو وان جات
به كذا وكذا فاته وهو
فهو سمعت الزهرى يقول
جاءت به للذى ذكره

حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا أبو
الزناد عن القاسم بن محمد قال
ذكر ابن عباس للملأعين
فقال عبد الله بن شدادي
التي قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لو كنت
أرجاء امرأة من غيريصة
قال لا تلك امرأة أعلنت

* حدثنا عبد الله بن يوسف
تحفة حدثنا الليث حدثنا يحيى
 ابن سعيد عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن القاسم بن محمد
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال ذكرنا لملأعنان
 عند النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال عاصم بن عدي في ذلك

الالقول في ذهب به الى النبي
صرو كان الذي ادعى عليه انه
بالرجل الذي ذكر زوجها

كذلك اللعان وقوله من غيرينة في رواية الكشمر في عن يدل من وقوله في الطريق الاخرى
ذكر التلعان في رواية الكشمر في ذكر التلعان (قوله) فقال رجل لابن عباس في المجلس
هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها (قوله) تلك امرأة كانت تظهر في
الاسلام السوء في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه لو كنت راجا احدا
بغيرينة لرجت فلانة فقد ظهر فيها الرية في منطلقها وهذا من يدخل عليها ولم أفق على اسم
المرأة المذكورة فكأنهم تعدوا اليها ما ستر اعلمها قال المهلب فيه ان الحد لا يجب على أحد
بغيرينة أو اقرار ولو كان متبها بالفا حشة وقال النووي معنى تظهر السوء انه اشتهر عنها
وشاع ولكن لم تقم البيئة عليها بذلك ولا اعترفت فدل على ان الحد لا يجب بالاستفاضة وقد أخرج
الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر انه قال رجل أفعد جارية وقد تمها بالفا حشة على النار
حتى احترق فرجها هل رأيت ذلك عليها قال لا قال فا عرفت لك قال لا قال فصر به وقال لولا اني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاد علوا لمن مالكة لا قد تمها منك قال الحاكم صحيح
الاسناد ووثقه الذهبي بان في استناده عروة بن عيسى شيخ اللث فيه وهو متكرر الحديث كذا
قال فأوههم ان لغيره كلام وليس كذلك فانه ذكر في الميزان فقال لا يعرف لم يرد على ذلك ولا يلزم
من ذلك التقدح فيلزموا به يتوقف فيه (قوله) باب روى المحصنات أي قد ذهبن
والمراذير الطرائر العفقات ولا يختص بالزوجة بل حكم الذكر كذلك بالاجماع (قوله) والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية كذا في دروالتنفي وأما غيرها
فسأول الآية الى قوله غفور رحيم (قوله) ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات
لعنوا كذا في دروالتنفي الى قوله عظيم واقصر السبي على ان الذين يرمون الآية ونقضت
الآية الأولى سان حد القذف والثانية بيان كونه من الكفار بانه على أن كل ما توعد عليه باللعن
أو العذاب أو شرع فيه حد فهو ككبره وهو المعتمد وبذلك يطابق حديث الباب الأربعين
المذكورة وقد انقضى الاجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة
من النساء واختلف في حكم قذف الارقاء كاسأد في الباب الذي بعده (قوله) والذين يرمون
أزواجهن ثم لم يأتوا بالآية كذا في دروالتنفي على انه وقع فيه وهم لان التلاوة لم يكن لهم
شهادته وهو كذلك لكن في ارادها هناك كرا لا تم باللعن وقد تقدم في باب روى
امرأته (قوله) حدثني سليمان هو ابن بلال ولغيره في دروالتنفي وأبو الغيث هو سالم (قوله)
اجتنبوا السبع الموبقات بموحدة وقاف أي المهلكات قال المهلب سمعت بذلك لانها سبب
لاهلاك من تكلمها (قلت) والمراد بالمو بقة عن الكبرية كانت في حديث أبي هريرة من وجه
أخر آخرجه الزواربان المذمر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة
رفعها كذا في الشرح بالله وقس النفس الحديث محل رواية أبي الغيث الآية ذكر بدل السحر
الاتصال الى الاعرابية بعد الهجرة وأخرج الساقى والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من
طريق مصيب مولى القواريين عن أبي هريرة روى في سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما من عبد يصلي الخمس ويحسب الكبر السبع الاقتتله أبواب الجنة لا يدخلها ولكن لم
يفسر ها والمعتقد في نفسه ها ما وقع في رواية سالم وقدوافه كآب عروة بن حزم الذي أخرجه

فقال رجل لابن عباس
في المجلس هي التي قال النبي
صلى الله عليه وسلم لو رجعت
أحدا بغيرينة رجعت هذه
فقال لا تلك امرأة كانت
تظهر في الاسلام السوء
(باب روى المحصنات وقول
الله عز وجل والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم الآية
ان الذين يرمون المحصنات
الغافلات المؤمنات لعنوا
وقول الله والذين يرمون
أزواجهن ثم لم يأتوا بالآية)
* حدثنا عبد العزيز بن
عبد الله حدثني سليمان عن
ثور بن زيد عن أبي الغيث
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
اجتنبوا السبع الموبقات
قالوا يا رسول الله وما هن
قال الشرك بالله والسحر
وقتل النفس التي حرم الله
الا بالحق وأكل الربوا وكل
حال التيمم والتولي يوم الزحف
وقذف المحصنات المؤمنات
الغافلات

٦٨٥٧

٢٢٣

تجلة

١٢٩١٥

القساق وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم عن أبيه عن جده قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب القراءات والنيات والسنة وبعث به مع عمرو بن نزم إلى العين الحديث بطوله وفيه وكان في الكتاب وإن أكبر الكتاب تراشيده فذكر مثل حديث سالم سواء ولطبراني من حديث سهل بن أبي خزيمة عن علي رفعه احتب الكاثر السبع فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر وله في الأوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة ولا سمعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم المنبر ثم قال أبشروا من صلى الخمس واجتنب الكاثر السبع فودى من أبواب الجنة فقيل له أسمعته النبي صلى الله عليه وسلم يذكرهن قال نعم فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق أنا سمعته عن الحسن قال الكاثر الأشر الشاة فذكر مثل الأصول سواء إلا أنه قال العين القابض بدل السحر ولا بن عوف فخرج البخاري في الأدب المفرد والطبراني في التفسير وعبد الرزاق والخراطي في مساوي الأخلاق وسمعيل القاضي في أحكام القرآن مرفوعاً وموقوفاً قال الكاثر سبع فذكر السبعة المذكورة وزاد الحاد في الحرم وعقود الوالدين ولا بن داود والطبراني من رواية عبد ابن عيسى بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه أن أولاء الله المصلون ومن يجنب الكاثر قالوا الكاثر قال هن سبع أعظمهن الأشر الشاة فذكر مثل حديث ابن عرسوا إلا أنه عسر عن الحاد في الحرم واستحلال البيت الحرام وأخرج سمعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسبب قال هن عشر فذكر السبعة التي في الأصل وزاد عقود الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر ولا بن أبي حاتم من طريق مالك بن حريش عن علي قال الكاثر فذكر التسعة إلا مال التيم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونكث الصفة والطبراني عن أبي امامة أنهم يذكروا الكاثر فقالوا التشرل ومال التيم والفرار من الزحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلو والزنا (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فابن يجعلون الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً قلت وقد تقدم في كتاب الأدب عبد الله بن القموس وكذا شهادة الزور وعقود الوالدين وعند عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود أكبر الكاثر الأشر الشاة والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله والباس من روح الله وهو موقوف وروى سمعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال الهتان بدل السحر والعقود فمثل عن ذلك فقال الهتان يجمع وفي الموطأ عن النعمان بن مرة سلا الزنا والسرقة وشرب الخمر فواضح وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الأدب المفرد والطبراني والبيهقي وسنده حسن وتقدم حديث ابن عباس في التيمية ومن رواه يلقظ التيمية وتركت التيمية من البول كل ذلك في الطهارة ولا سمعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر الزنا والسرقة وله عن أبي إسحق السبيعي شتم أبي بكر وعمر ولا بن أبي حاتم من قول عفير بن مقسم وأخرج الطبراني عنه بسند صحيح الأشرار في الوصية من الكاثر وعنه الجمع بين الصلاتين من غير عذر رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر قوله وعند سمعيل من قول ابن عمر ذكر التيمية ومن حديث يريدة عند البراءة مع فضل الماء ومنع طرق النعل ومن حديث أبي هريرة عند الحاكم الصلوات كفارات

(١) قوله والزنا في نسخة
والربا اه من هامش أصله

الامن ثلاث الاشياء بالله ونكت الصفة وترك السنة ثم فسر نكت الصفة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ومن حديث ابن عمر عن ابن عمر روىه أكبر الكائنات رسول الله ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس روىه نظرت في الذنوب فلما رأيتها أعظم من سورة من القرآن أوتيتها رجل ففسها وحديث من أني قاضاً وأكاهنا فذكر أني أخرجه الترمذي فهذا جيع ما وقفت عليه مما ورد التصريح باسم الكائنات ومن أكبر الكائنات صيحا وعضفاً من قوم موافق قد تبعه غايه التسبيح وفي بعضه ما ورد خاصاً ويدخل في عموم غيره كالنسيب لعن الوالدتين وهو داخل في العقوق وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بجملة الجار وهو داخل في الزنا والبهتان والقتل واسم الخيانة بجملة ويدخل الجبيع في السرقة وتعلم السر وهو داخل في السر وشهادة الزور وهي داخله في قول الزور وعين القموس وهي داخله في البين النافرة والقنوط من رحمة الله كلابس من روح الله والمختم من كل ذلك ما ورد من قوم غايه تركه داخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والابتغال على الهجرت والزنا والسرقة والعقوق والعين القموس والالحاق بالحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والنمعة وترك التزمن البول والغلول ونكت الصفة وفراق الجماعة تلك عيون خصله وتتفاوت مراتبها والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من المختلف فيه الاما عاضه القرآن وألجاء على ملحقه عقوقه ويتبع من المرفوع ومن الموقوف ما يقرأها ويحتاج عنده هذا الجواب عن الحكمة في الانصاف على سبع وجوبان مفهوم العدد ليس بجملة وهو جواب صحيح بأنه أعلم وأولاً بالذكورات ثم أعلم بمآزاد فيجب الاختزال إذ أن الانصاف وقع بحسب الفايها بالنسبة للثلاث أو من وقتله واقعة ونحو ذلك وقد أخرج الطبري وأبو يعلى القاضي عن ابن عباس ان قيل له الكائنات سبع فقال هن أربع من سبع وسبع وفي رواية عنه هي السبعين أقرب وفي رواية الى السبعائة ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة الى من انقصر على سبع وكان المقصر عليها اعتمد على حديث الباب بالذكورات وقد اذعن ذلك عرف فساد من عرق الكبرية بانهم ماوجب فيها الحدان أكثر من الذكورات لا يجب فيها الحد قال الرازي في الشرح الكبير الكبرية هي الموجبة للحد وقبل ما يلحق الوعيد بصاحبها كمن عصى هذا أكثر ما وجد لا لأصحاب وهم الى ترجيح الاول أميل لكن الثاني أوفق لما عرفت من كبرية الكائنات وقد عرق في الروضة وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية الجنب بين التعريف وليس كذلك فقد قال المناوري في الحاوي هي ماوجب الحد أو توجه اليها الوعيد سواء في كلامه لثلاث أو في ثلاث وكيف يقول عالمان لكبرية ما ورد فيه المجمع التصريح بالصحة بالهقوق والعين القموس وشهادة الزور وغير ذلك والاصل فيما ذكره الرازي قول البقوي في التهذيب من أن تركب كبرية من زنا ولواط وشرب خمر أو غضب أو سرقة أو قتل فيعرق تركه شهادة وإن فعله مرة واحدة ثم قال فكل ماوجب الحد من المعاصي فهو كبرية وقبل ما يلحق الوعيد بصاحبه من كذب أو سرقة أو قتل والكلام الاول لا يقتضي الحصر والثاني هو الحد وقال ابن عبد السلام أنقصر على على ضابط الكبرية يعني يسلم من الاعتراض قال والاولى سطها بما شاعرت بها من تركها

اشعار أصغر الكبار المتهوص عليها قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعبدوا ولمن (قلت)
وهذا أشمل من غيره ولا يرد عليه إخلاؤه بما فيه حدلان كل ما ثبت فيه الحد لا يمحون ورود
الوعد على فعله ويدخل فيه ترك الواجبات القورية منها مطلقا والمترتبة اذ انقضت وقال ابن
الصلاح لها أمارات منها الجواب الحد ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب
أو السنة ومنها وصف صاحبها بالفسق ومنها الأمان (قلت) وهذا الواسع بما قبله وقد أخرج
إسماعيل القاضي بسنده عن ابن لهيعة عن أبي سعيد عن فوج الكبار ترك كل ذنب أدخل صاحبه
النار ويستدعي عن الحسن بن علي قال كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ومن
أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم كل ذنب أطلق عليه نص كذب أو سنة أو إجماع أنه
كبيرة أو عظيم أو أخبر به بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة وعلى
هذا فبني تتبع ما ورد فيه الوعيد والألغن والفسق من القرآن والأحاديث الصحيحة والمجسدة
ويضرب إلى ما ورد فيه التخصيص في القرآن والأحاديث الصالحة الحسان على أنه كبيرة فهما بالغ
مجموع ذلك عرف منه تحريمها وقد شرعت في جمع ذلك وأسأل الله العاتية على من يحرمه
بمنه وكرمه وقال الحلبي في المنهاج ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة وقد تقبل الصغيرة كبيرة
بشره تنضم إليها وتقبل الكبيرة فاحشة كذلك إلا الكفر بالله فإنه أخفش الكبائر وليس من
فوهة صغيرة (قلت) ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأخفش ثم ذكر الحلبي أمثله لما قال
فإنما في قتل النفس يغفر عن فاحشته كبيرة فإن قتل أصلا أو فرعا أو ذراحم أو بالحرم أو بالشر
الحرم فهو فاحشة وإن كان كبيرة فإن كان بجليلة الجوار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في
الحرم فهو فاحشة وشرب الخمر كبيرة فإن كان في شهر رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو
فاحشة أو الأولى كالمناقضة مع الأجنبية صغيرة فإن كان مع امرأته أو ابنته أو حليلة الابن أو ذات
رحم فكبيرة وسرقة ما دون النصاب صغيرة فإن كان المسروق منه لا يملك غيره وأفضى به عنده إلى
الضعف فهو كبيرة وأطلق في أمثله ذلك في الكثرة منه ما يعقب لكن هذا عنوانه وهو منج
حسن لا بأس باعتباره ومداره على شدة المفسدة وخففتها والله أعلم (تنبيه) يأتي القول
في تعظيم قتل النفس في الكتاب الذي بعده هذا وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب
وعلى كل مال التيمم في كتاب الوصايا وعلى كل الزاني كتاب البيوع وعلى التوليؤم الزحف
في كتاب الجهاد أو كنهنا في المحصنات وقد شرط القاضي أبو سعيد الهروي في أدب القضاء
أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ نصابا ويطرد في السرقة وغيرها وأطلق في ذلك جماعة
ويطرد في كل مال التيمم وجسم أنواع الجناية والله أعلم (قوله) ما كذب
العبد أي الإقرار بعد العبد أو ما لا يلفظ الخبر وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء المراد بلفظ
الترجمة الإضافة للمفعول بدليل ما تقدمه حديث الباب ويحتمل إرادة الإضافة للقاعل والحكم
فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكرًا كان أو أنثى وهذا قول الجمهور وعن عمر بن
عبد العزيز بن الزهري وطائفة بسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر حده غاؤون وخالفهم ابن حزم
فوافق الجمهور (قوله) عن أبي أيوب (قوله) عن أبي هريرة في رواية
الإجماع على من طريق محمد بن خالد عن علي بن المديني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا

(باب قذف العبد) حدثنا
مسدد حدثنا يحيى بن
سعيد عن فضيل بن غزوان
عن ابن أبي نعيم عن أبي هريرة
رضي الله عنه

٦٨٥٨
٥٥٢٥
٢٥٢٥
٩٢٦٢٤

قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول من قذف بمملوك وهو بري مما قال جلد يوم القيامة الآن يكون كما قال (باب هل يأمر الامام رجلا فيضرب الحدعا باعنه)

وقد فعله عمر * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن عينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتشدك الله الاقتببت شيئا بكاب الله فقام خضمو وكان أقمه منه فقال صدق اقص شيئا بكاب الله واثنى على بارس رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل فقال ان اخي كان عسفا في أهل هذا فزني بأمرأته فاقدمت منه بمائة شاة وخدموا واني سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني أن علي بن جلد مائة وتغريب عام وأمر على امرأته هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا تقضين شيئا بكابك الله المائة وانك لم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وبأني اغد على امرأته هذا فسلها فان اعترفت فأرجمها فاعترفت فزجها

السند حدثنا أبو هريرة (قوله سمعت أبا القاسم) في رواية الاسماعيل حدثنا أبو القاسم في التوبة (قوله من قذف بمملوكه) في رواية الاسماعيل من قذف عبده بشئ (قوله وهو بري) مما قال جلد حالية وقوله الآن يكون كما قال أي فلا يجلد وفي رواية النسائي من هذا الوجه أقام عليه الحد يوم القيامة وأخرج من حديث ابن عمر من قذف بمملوكه كان لله في ظهره حديوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه قال المهلب أجمعوا على ان الحد اذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد ودل هذا الحديث على ذلك لانه لو وجب على السيد ان يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كإذ كره في الآخرة وانما خص ذلك بالآخرة تمييزا للاختراع من المملوكين فأما في الآخرة فان ملكهم يزول عنهم ويتكافون في الحدود ويقتصر لكل منهم من الآخرة بقفو ولا مضاضة حينئذ الا بالتقوى (قلت في نقله الاجماع نظره قد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لا آخرة فبشر بالحد صاغرا وهذا يسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر وقال ابن المنذر اختلفوا في قذف أم ولد فقال مالك وجعله يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعي بهدمت السيد وكذا كل من يقول انما عقت بعت السيد وعن الحسن البصري انه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد وقال مالك والشافعي من قذف حرة يظنه عبدا وجب عليه الحد (قوله باب هل يأمر الامام رجلا فيضرب الحدعا باعنه) تقدم الكلام على هذه الترجمة وهل هو مكره أو لا قرينا (قوله وقد فعله عمر) ثبت هذا التعليق في رواية الكشي في وقدر ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعد بن منصور بسند صحيح عن عمر انه كتب الى عامله انما حدوه ذكرك في قصة طولة وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العصف والله الحد محمد بن يوسف شيخه في هو الثريائي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وقوله في هذا الرواية حدثنا ابن عينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس بن الوليد الترمذي عن ابن عينة قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم فلما كتبت عبيد الله كما كتبت أخبر به بجراف ذكر الحديث وفيه ايما الى انه لم يحمل هذا الحديث تاما الا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة (خاتمة) اشتمل كتاب الحدود والمخارج من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة احاديث الموصول منها تسعة وتسعون والبقية متابعات وتعاليق المكر منها فيه وفيه مائة اثنان وستون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا واقعة مسلم على تحريجها سوى ثمانية احدى عشر حديثا في رفع الرقعة التي على الله عليه وسلم رجل قد ضرب الخمر وفيه لاقينوا عليه الشيطان وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب وحديث عمر في قصة الشارب الملقب بحمار وحديث ابن عباس لا يزن الزاني حين يرفى وهو وثمين وحديث علي في رجم المرأة وجلدها وحديث علي في رفع العلم وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حد افأقعه على وحديث ابن عباس في قصة ما نزع وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه وقد انفقنا منه على آوله في قصة الرجم وفيه من الآثار عن العصابة والتابعين عشرون أثرا بعضها موصول في ضمن الاحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس ينزع نور الايمان من الزاني ومثل اخراج عمر الخنثيين ومثل كلام

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب النيات)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب النيات)

بختيف الخصائبة جمع دية مثل عداوة وعدو أصلها دية يفتح الواو وسكون الدال تقول ودى القتل يديه إذا أعطى وليه دية وهي ما قبل في مقابلة النفس وسمى دية تسمية بالمد والفرارها محذوفة والهاء عوض وفي الأمر دال القتل بدل بكسرة حسب فان وقفت قلت ده وأورد الجازي تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال فسكون الدية أشمل وترجم غيره كتاب القصاص وأدخل تحت النيات شاء على أن القصاص هو الأصل في العمد (قوله) وقول الله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم كذا الجميع لكن سقط الواو الأولى لابي ذر والنسفي وفي هذه الآية وعيد شديد لقتل مؤمناً متعمداً بغرق وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغفر عن إعادته وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام القرآن بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والانصار وجبت حتى ينزل إن الله لا يفران بشر كما به وبغير ما دون ذلك لمن يشاء (قلت) وعلى ذلك عول أهل السنة في أن القاتل في مشقة الله ويؤيده حديث عمادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما من أسباب من ذلك شيئاً فأمره الله أن يشاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً ثم قتل المكمل مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء ثم ذكر فيه خمسة أحاديث من فوعة الحديث الأول حديث ابن مسعود أي الذنب أكبر وقد تقدم شرحه مستوفى في باب اثم الزنا وقوله أن تقتل ولداً قال الكرماني لم يفهم له لأن القتل مطلقاً أعظم (قلت) لا يتسع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ثم قال الكرماني وجه كونه أعظم أنه جمع القتل ضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله حدثنا علي) كذا الجميع غير منسوب ولم يذكر ما عول على الجاني في تفسيره ولا تيم عليه الكلاباذي وقد زكت في المقدمة أنه على بن الحسد لأن على بن المدين لم يدرك أصح بن سعيد (قوله لا) في رواية الكشميهني أن (قوله في فسحة) بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أي سعة (قوله من دينه) كذا اللاكثير بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشميهني من ذنبه ففهم الأول أن يضيق عليه ذنبه فسحة اشعاراً بالوعيد على قتل المؤمن متعمداً بما يتوعد به الكافر وفهم الثاني أنه يصبر في ضيق يسبب ذنبه ففيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور وقال ابن العربي في الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاءه القتل ضاقت لأن الاتق وزوره والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاءه القتل ارتفع القبول وحاصل أنه فسره على رأي ابن عربي عدم قبول توبة القاتل (قوله ما لا يصيب دماً حراماً) في رواية اسمعيل القاضي من هذا الوجه ما لم يتدبم حرام وهو عتاة ثم نون ثم نون فثقل ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخاططة ولوقلت وقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن

وقول الله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
حد ثنا جرير عن سعيد
عن أبي وائل عن عمرو بن
شريحيل قال قال عبد الله
قال رجل يا رسول الله أي

الذنب أكبر عند الله قال أن تحفة

تدعو لله ندا وهو خلقك قال

ثم أي قال ثم أن تقتل ولدك

خشية أن يطعم منك قال ثم

أي قال ثم أن تاتي بسليلة

جارك فأمر الله عز وجل

تصديقها والذين لا يدعون

مع الله الهاء آخر ولا يقتلون

النفس التي حرم الله إلا

بالحق ولا يرتزقون ومن يفعل

ذلك يلق أماناً عندنا علي

حدثنا اسحق بن سعيد بن

عمرو بن سعد بن الناص عن

أسه عن ابن عمر رضي الله

عنها قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا يزال

المؤمن في فسحة من ذنبه

ما لم يصدم حراماً

٦٨٦٢

نحلة

٧٠٢٩

٦٨٦٢
نخبة

٧٠٧٩

* حدثني أحمد بن يعقوب
أخبرنا السجق بن سعيد
قال سمعت أبي يحدث عن
عبد الله بن عمر قال إن من
ورطات الأمور التي لا يخرج
لن أوقع نفسه فيها سفل

الدم الحرام بغير حيلة
* حدثنا عبد الله بن موسى
عن الأعمش عن أبي وائل
عن عبد الله بن مسعود قال
قال النبي صلى الله عليه
وسلم أول ما يقضى بين
الناس في الدماء * حدثنا

نخبة
أخبرنا يونس عن الزهري
حدثني عثمان بن زيد أن عبد
الله بن عدي حدثه أن
المقداد بن عمرو الكندي
حلف بن زهره حدثه
وكان شهيد راع النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
بارسول الله أن لقيت كافرًا

٦٨٦٥

م د س

نخبة

١١٥٤٧

حدثني أحمد بن يعقوب
أخبرنا السجق بن سعيد
قال سمعت أبي يحدث عن
عبد الله بن عمر قال إن من
ورطات الأمور التي لا يخرج
لن أوقع نفسه فيها سفل

نخبة
أخبرنا يونس عن الزهري
حدثني عثمان بن زيد أن عبد
الله بن عدي حدثه أن
المقداد بن عمرو الكندي
حلف بن زهره حدثه
وكان شهيد راع النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
بارسول الله أن لقيت كافرًا

٦٨٦٥

م د س

نخبة

١١٥٤٧

ابن مسعود بسند رجليه ثقات الآن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفاً أيضاً وزاد في آخره
فأذا أصاب دما حراماً نزع منه الحياء ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو السعدي الكوفي عن
السجق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر (قوله إن من
ورطات) بفتح الواو والراء وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والواو التثنية
وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي في شئ لا ينجو منه وقد
فسر حافي الخبر بقوله التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها (قوله سفل الدم) أي أراقته والمراية
القتل بأي حيلة كان لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به (قوله بغير حيلة) في رواية أبي نعيم
بغير حيلة وهو موافق للفظ الآية وهل الموقوف على ابن عمر مستخرج من المرفوع فكلان ابن عمر
فهم من كون القاتل لا يكون في حيلة أنه ورط نفسه فأهلكها لكن التعبير بقوله من ورطات
الأمور يقتضي الشارح بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد وزعم الأساعلي أن هذه
الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط وأظنه من جهة أنفراد أحمد بن يعقوب به وانقدروا عن
السجق بن سعيد أو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كاسية وغيرهما باللفظ الأول وقد ثبت عن
ابن عمر أنه قال لمن قتل عامداً يفرق ترك ودم من الماء البارد فإنك لا تدخل الجنة وأخرج الترمذي
من حديث عبد الله بن عمر زوال الدنيا كلها أهن على الله من قتل رجل مسلماً قال الترمذي
حديث حسن (قلت) وأخرجه النسائي بلفظ لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال
الدنيا قال ابن العربي ثبت النبي عن قتل البهيمه بفرح وروي في ذلك فكيف يقتل الذي
فكيف بالمسلم فكيف بالنبي الصالح الحديث الثالث (قوله حدثنا عبد الله بن موسى عن
الأعمش) هذا السند يمتحن بالثلاثيات وهي أعلى ما عند البخاري من حيث العدد وهذا في
حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي
صلى الله عليه وسلم وإن لم تحصل له صحبة (قوله عن أبي وائل عن عبد الله) تقدم في باب النقص
يوم القيامة في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل
المذكور قال سمعت عبد الله وهو ابن مسعود (قوله أول ما يقضى بين الناس في الدماء) زاد
مسلم من طريق آخر عن الأعمش يوم القيامة وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وروى في الجمع
بينه وبين حديث أبي هريرة أول ما يحاسب به المرسلاته وعنه هناعي أن النسائي أخرجهما
في حديث واحد وأورد من طريق أبي وائل عن ابن مسعود دفعه أول ما يحاسب به السيد
الصلاة وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وما في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي
وتعلق الخبر بمذكور أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء
وفيه عظم أمر القتل لأن الاستدانة يقع بالدم وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس
ولا يدخل فيه للبهائم وهو غلط لأن مفادها حصر الأولية في القضاة بين الناس وليس فيه مني القضاة
بين البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس * الحديث الرابع (قوله حدثنا عبد الله بن عمر) وعبد الله بن
عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وعطاء بن يزيد هو الذي وعبد الله بالتصغير
هو ابن عدي أي ابن الخطاب بكسر المعجمة وتخفيف التثنية التوفلي له اندراك وقد تقدم بياناه
في مناقب عثمان والمقداد بن عمرو وهو المعروف بابن الأسود (قوله أن لقيت) كذا لا كبر صيغة

الشرط وفي رواية أخرى أني لقيت كافرا فاقفنا فضرب يدي فقطعهما وظاهر سياقه ان ذلك وقع
والذي في نفس الامر بخلافه وانما سأل المتقدم الحكيم في ذلك لوقوعه وقد تقدم في غزوة بدر
بلفظ رأيت ان لقيت رجلا من الكفار الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر (قوله ثم لا بشجرة)
أي التمام المهاوي رواية الكشي في ثم لا دعي بشجرة والشجرة مثال (قوله وقال أسلمت لله) أي
دخلت في الاسلام (قوله) فان قتله فانه بمنزلة قبل أن يقتله قال الكرماني القتل ليس سببا
لكون كل منهم ما بمنزلة الآخر لكن عند الحاجة موقول بالاخبار أي هو سبب لاخباري لك بذلك
وعند البائتين المراد لازمه كقوله مباح دمك ان عصمت (قوله) وأنت بمنزلة قبل ان يقول قال
الخطابي معناه ان الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم فإذا أسلم صار صان الدم كالسليم فان
قتله السليم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالكافر بحق الدين وليس المراد الحاقه في
الكفر كما يقوله الخواص من تكفير المسلم بالكبيرة وحاصله اتحاد المثلين مع اختلاف المآخذ
قالوا انه مثلك في صون الدم الثاني انك مثله في الهدر ونقل ابن التين عن الداودي قال معناه
انك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا قال وهذا من المعارض لانه أراد الاغلاظ بظاهر اللفظ
دون باطنه وانما أراد ان كلامهما قاتل ولم ير دانه صار ككافر يقتله اياه ونقل ابن بطال عن
المهلب معناه فقال أي انك بعد قتل عدا أثم كما كان هو بقصد لقتلك انما قام في حالة
واحدة من العصيان وقبل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم كنت مثله في الكفر كما كان
عندك حلال الدم قبل ذلك وقبل معناه انه مغفور له بشهادة التوحيد كما انك مغفور لك بشهود
بدر ونقل ابن بطال عن ابن الصرار عن معي قوله وأنت بمنزلة أي في اباحة الدم وانما قصد بذلك
ردعه وزجره عن قتله لان الكافر اذا قال أسلمت حرم قتله وتعب بان الكافر مباح الدم والمسلم
الذي قتله ان لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وانما قتله متأولا فلا يكون بمنزلة في اباحته وقال
القاضي عباس معناه انه مثله في مخالفة الحق وارتكاب الاثم وان اختلف النوع في كونه
أحدهما كفرا والآخر معصية وقبل المراد ان قتله مستحلا لقتله فانت مثله في الكفر وقبل
المراد بالمشابهة انه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ونقل ابن التين أيضا
عن الداوي أنه أوله على وجه آخر فقال يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه انه
يحوز ان يكون الاثنان بالشجرة القاطع للسيد مؤمنا يكتم ايمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه
فان قتله فانت مثلك في قتله اياه أي ينزله الله من العمدة والخطا كما كان هو مشكوكا في ايمانه
لجواز ان يكون يكتم ايمانه ثم قال فان قيل كيف قطع يد المؤمن وهو عن يكتم ايمانه فالجواب
انه يدفع عن نفسه من يريد قتله بخلافه ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو
أقضى الى قتل من يريد قتله فانه دمه يكون هدرا فان ذلك لم يقدر النبي صلى الله عليه وسلم من يد
المقداد لانه قطعه مائتة (قلت) وعليه مؤاخذات منها الجمع بين القصتين بهذا التكلف
مع ظهور اختلافهما وانما الذي ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الا تمتع في السب
الذي يلزمه حيث حل على رجل أراد قتله فقال اني مسلم فقتله ظنا انه قال ذلك متعمدا من القتل
وكان الرجل في الاصل مسلما فان الذي وقع للمقداد نحو ذلك كما سأل عنه وأما قصة قطع اليد فاعلم
قالها مستقيما على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره وانما تضمن الجواب النهي عن قتله لكونه

فاقتلناه فضرب يدي بالسيف
فقطعهما ثم لا بشجرة وقال
أسلمت لله أقتله بعد أن
قالها قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقتله قال
يا رسول الله فانه طرح
احدى يدي ثم قال ذلك بعد
ما قطعهما أقتله قال لا تقتله
فان قتله فانه بمنزلة قبل
أن تقتله وأنت بمنزلة قبل
ان يقول قتله النبي قال

٦٨٦٦

الحج
خطبة٥٤٩٠
٢٤٢/٥

وقال حبيب بن أبي عمرة عن
سعيد بن ابن عباس قال
قال النبي صلى الله عليه
وسلم للمقداد إذا كان رجل
من يخشى إيمانه مع قوم
كفار فاطلوا إيمانه فقتله
فكذلك كنت أنت تخشى
إيمانك بحكمة من قبل * (باب
ومن أحياها) قال ابن
عباس من حرم قتلها الا
يحق فكأنما أحيا الناس
جميعا

تج

٢٤٤/٥

أظهر الاسلام فحقن دمه وصار موقع منه قبل الاسلام عقوا ومنها ان في جوابه عن الاستسكال
نظر الاله كان يمكنه ان يدفع بالقول بان يقول له عند ارادة المسلم قتله اني مسل فمكف عنه وليس
له ان يبادر بقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه واستدل به على صحة اسلام من قال
أسلمت لله ولم يدع لي ذلك وفيه نظر لان ذلك كاف في الكف على انه ورد في بعض طرقه انه قال
لا اله الا الله وهو رواية معمر بن الزهري عندهم في هذا الحديث واستدل به على جواز السؤال
عن التوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك
فهو محمول على ما يندرو وقوعه وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم * الحديث
الخامس (قوله) وقال حبيب بن أبي عمرة هو القصاب الكوفي لا يعرف اسم أبيه وهذا
التعليق وصله البراز والدارقطني في الأفراد والطبري في الكبير من رواية أبي بكر بن علي بن
عطاء بن مقدم والدمجدين أبي بكر المقدسي عن حبيب وفي أوله بعث رسول الله صلى الله عليه
وسلم سرية فبها المقداد فلما أتوههم جدوهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبع فقال أشهد
أن لا اله الا الله فأهوى اليه المقداد فقتله الحديث وفيه قد رواه ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا مقداد قتلت رجلا قال لا اله الا الله فكيف لك بالاله الا الله فأتى الله بأنهم الذين
أسأروا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمقداد كان رجلا
مؤمنًا يخشى إيمانه الخ قال الدارقطني تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه (قلت) قد تابع أبا
بكر سفیان الثوري لكنه أرسله أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه وأخرجه الطبري من
طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك وكيع عن سعد بن عبد الله بن جبير خرج
المقداد بن الاسود في سرية فذكر الحديث مختصرا الى قوله فترأت ولبيد كراخا لمعلق وقد
تقدمت الإشارة الى هذه القصة في تفسير سورة النساء بينت الاختلاف في سبب نزول الآية
المذكورة وطريق الجمع والله الجدد (قوله) ما س من أحياها) في رواية غير أبي
ذؤيب قوله تعالى ومن أحياها وزاد المسقي والاصلي فكأنما أحيا الناس جميعا (قوله) قال ابن
عباس من حرم قتلها الا يحق فكأنما أحيا الناس جميعا) وصلة ابن أبي حاتم ومضى بيانه في
تفسير سورة المائدة ذكره مغالطا من طريق وكيع عن سفیان عن خصيف عن مجاهد عن ابن
عباس واعترض بأن خصفا ضعيف وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف والمراد
من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الارض فكأنما قتل
الناس جميعا وعليه يعلق أول أحاديث الباب وهو قوله الا كان علي ابن آدم الاول كفل منها
وسأله في تعظيم أمر القتل وهي اثناعشر حديثا قال ابن بطال فيها تعلق أمر القتل والمبالغة
في الزجر عنه قال واختلاف المساق في المراد بقوله قتل الناس جميعا وأحيا الناس جميعا فقالت
طائفة معناه تعظيم الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقيادة
ولفظ الحسن أن قاتل النفس الواحدة يصير الى النار كالوقتل الناس جميعا وقيل معناه ان
الناس خصما ومجتمعا وقيل يجب عليهم من القود بقوله المؤمن مثل ما يجب عليه لقتل الناس
جميعا لانه لا يكون عليه غير قتله واحدا لجميهم أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم واختار الطبري
ان المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث ان قتل الواحد وقتل الجميع سواء

في استحياب غضب الله وعذابه وفي مقابلة أن من لم يقتل أحدا فقد حيا الناس منه جميعا
 لسلامتهم منه وحكي ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص ففعا عنه أعطى من الأجر مثل
 ما لو أحيانا الناس جميعا وقبل وجب شكره على الناس جميعا وكما تمنى عليهم جميعا قال ابن
 بطال وإنما اختار هذا لأنه لا يؤجد تنسب يقوم قتلها في عاجل الضرر مقام قتل جميع النفوس
 ولا أحيائها في عاجل النفع مقام أحياء جميع النفوس (قلت) واختار به من المتأخرين
 تخصيص الشئ الأول باب آدم الأول لكونه من القتل وهذا حرمة الدماء وجرأ الناس على ذلك
 وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية من أجل ذلك لقصة إبي آدم فدل على أن المذكور
 بهذا كمتعلق بغيرهما فالجمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم * الحديث الأول (قوله)
 حدثنا سفيان) هو الثوري ويحتمل أن يكون ابن عيينة فسأق في الاعتصام من رواية الحمدي
 عنه حدثنا الأعمش (قوله الأعمش) هو سليمان بن مهران (قوله عن عبد الله بن مرة) في
 رواية حفص بن غثا عن الأعمش حدثني عبد الله بن مرة وهو الخارفي بصيغة وراثة مذكورة
 وفاة كوفي وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفون (قوله لا تقتل نفس) زاد حفص في
 روايته طلبا وفي الاعتصام ليس من نفس تقتل طلبا (قوله على ابن آدم الأول) هو قائل عند
 الأكثر وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال اسم المقتول قائل استحق من
 قبول قربانه وقبل اسمه فابن تون بدل اللام بغير ياء وقيل قين مثله بغير ألف وقد تقدمت
 الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق وأخرج الطبري عن ابن عباس كل من شأه بما
 أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه إنما كان القرين يقر به الرجل فها قبل تزل النار تاكله والا
 فلا وعن الحسن لم يكونا ولي آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرج الطبري ومن طريق
 ابن أبي شيبة عن مجاهد قال كانا ولي آدم لصلبه وهذا هو المشهور ويؤيده حديث الباب
 لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد آدم ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغيره وأما
 ومن ثم فخر على أخيه هابيل فقال نحن من أولاد الجنة وإنما من أولاد الأرض ذكر ذلك ابن
 اسحق في المبدأ وعن الحسن ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس
 وعشرون سنة وتفسير هابيل هبة الله ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك ثبت
 ومعناه عطية الله ومنه ما تشرفت ذرية آدم وقال الشعبي ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت
 لآدم أربعين نفسا في عشرين بطناً أولهم قاييل وأخته أقليما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث
 ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولده أربعين النفا وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح
 وهومن نسل شيث قال الله تعالى وجعلنا ذرية هيم الباقين وكان معه في السفينة نوحون
 نفسا وهم المثار إليهم بقوله تعالى وما آمن معه إلا قليل ومع ذلك فابقي الأنسل نوح فهو الولد
 حتى ملأوا الأرض وقد تقدم شي من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء (قوله كفل منها)
 زاد في الاعتصام وزعم قال سفيان بن دمها وزاد في آخره لأنه أول من سن القتل وهذا من
 لفظ حفص بن غثان الماضي في خلق آدم والكفل بكسر أوله وسكون الفاء التصيب أو أكثر
 ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ومنه قوله تعالى كفلين من رحمة ووقع على الإثم في قوله
 تعالى ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وقوله لأنه أول من سن القتل فيه أن من سن شيئا

* حديثنا قصة حدثنا
 سفيان عن الأعمش عن
 عبد الله بن مرة عن
 مسروق عن عبد الله بن
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تقتل
 نفس الا كان على ابن آدم
 الأول كفل منها

٦٨٦٧
 م ت س ق
 تحفة
 ٩٥٦٨

حكمة ٧٤١٨

* حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة قال واقد بن عبد الله
أخبرني عن أبيه مع عبد الله
ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ترجعوا
بعدي كفقار يضرب
بعضكم رقاب بعض * حدثنا
محمد بن بشار حدثنا
غندر حدثنا شعبة عن
علي بن مذكاة قال سمعت أبا
زرع بن عمرو بن جرير عن
جرير قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم في حجة الوداع
استنصت الناس لا ترجعوا
بعدي كفقار يضرب
بعضكم رقاب بعض رواه
أبو بكر وابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم
* حدثني محمد بن بشار حدثنا
محمد بن جعفر حدثنا شعبة
عن فراس عن الشعبي عن
عبد الله بن عمرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
الكفار لا يشرك بالله
وعقوب الوالدین أوفال
البن الغموس شك شعبة
* وقال معاذ حدثنا شعبة
قال الكفار لا يشرك بالله
والبن الغموس وعقوب
الوالدين أوفال وقتل النفس

كسبه أو عليه وهو أصل في أن المعونة على ما يجعل حرام وقد أخرج مسلم من حديث جرير بن
سنان في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن في الإسلام
سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة وهو محمول على من لم يقب من ذلك
الذنب وعن السدي شريح فابيل رأس أخيه بجحير فمات وعن ابن جريح غنيل أبا بيس فأخذ
بجحير فشدخ به رأس طير ففعل ذلك فابيل وكان ذلك على جبل نور وقيل على عقبة سراه وقيل
بألهند وقيل بوضع المسجد الأعظم بالبصرة وكان من شأنه في دفنه ما قصه الله في كتابه * الحديث
الثاني (قوله واقد بن عبد الله أخبرني) فهو من تقدم الاسم على الصيغة واقد هذا قال أبو ذر في
روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والحواب واقد بن محمد (قلت) وهو كذلك لكن لقوله واقد
ابن عبد الله فوجهه وهو أن يكون الراوي نسبة لجده الأعلى عبد الله بن عرقاه واقد بن محمد بن
زيد بن عبد الله بن عمرو الذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخاري فيه فقد أخرجه أبو داود في
السنة عن أبي الوليد كذلك وتقدم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على
الحقيقة فقال عن واقد بن محمد ويأتي في الفتن عن حجاج بن نهال عن شعبة كذلك وكذلك المسلم
والثاني من رواية غندر عن شعبة ثم وجدته في الأول من فوائد أبي عمرو بن السمان من
طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد قل نسبته كذلك من شعبة لكن أخرجه أحمد عن
عفان وغيره عن شعبة كالمادة وفي الجلة فقوله عن أبيه لا يعرف له عبد الله بل لمحمد بن زيد
جرماني ترجم لعبد الله والحواب في رجال البخاري أخطأهم في هذا السبب واقد بن عبد الله بن
عرقاه بن معروف وهو أقدم من هذا فاه عم والحواب المذکور هنا وله ولقائه عبد الله بن واقد
وقد أخرج له مسلم (قوله لا ترجعوا بعدي كفاراً) جملة ما منه من الأقوال ثمانية أحد هاقول
الحوارج أنه على ظاهره ثانياً هو في المسجلين ثلث المثلثي كفاراً بجملة الدماء وحرمة
المسلمين وحقوق الدين رابعها أنه لم يوفى ففعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً خامسها لا يبين
السلح فقال كفره إذ ليس فوقها ثوباً سادسها كفاراً بجملة الله سابعها المراد الزجر
عن الفعل وليس ظاهره مراداً ثامن الأيكتر بعضهم بعضاً كان يقول أحد القريين لا خير
يا كافر فكفر أحدهما ثم وجدت ثامناً وعاشراً ذكرتهما في كتاب الفتن وسبقاً في شرح الحديث
مستوفى في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى * الحديث الثالث حديث جرير وهو أن عبد الله الجيلي
(قوله استنصت الناس) أي اطلب منهم الانصاف لسمعه الخطبة وقد تقدم أنهم ساقطون هذا
في كتاب الحج وبأق شرحه في الفتن أيضاً * الحديث الرابع والخامس (قوله رآه أبو بكر) وابن
عباس يريد قوله لا ترجعوا بعدي كفاراً وحديث أبي بكر رآه المؤلف مطولاً في الحج
وشرح هنا وبأق في الفتن أيضاً وكذلك حديث ابن عباس * الحديث السادس حديث عبد الله
ابن عمرو في الكافر تقدم شرحه في كتاب الأدب (قوله وعقوب الوالدین) أوفال البن الغموس
شك شعبة قلت تقدم في الإيعان والندور من طريق التضرير شمل عن شعبة بالواو وبغير
شك وزاد مع الثلاثة وقتل النفس وهو المراد في هذا الباب (قوله معاذ) هو ابن معاذ الغنمري
وهو من التابعين البخاري وجوز الكرماني أن يكون مقول لمحمد بن بشار فيكون موصولاً وقد
وصله الأسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ونقله الكثر الأشرار بالله وعقوب

* حدثنا اسحق بن منصور
حدثنا عبد الصمد حدثنا
شعبة حدثنا عبد الله بن
أبي بكر سمع أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الكفار أحدثنا
عمر أحدثنا شعبة عن ابن
أبي بكر عن أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال أكبر الكفار الأشرك
بالله وقتل النفس وعقوق
الوالدين وقول الزور وقال
وشهادة الزور * حدثنا
عمر بن زرارة حدثنا هشيم
حدثنا حصين حدثنا أبو
نظيان قال سمعت أسامة
ابن زيد بن حارثة رضي الله
عنه ما يحدث قال بعثنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى الحرة من جهنة قال
فصحناء القوم فهننهم
قال ولحقنا أنا ورجل من
الانصار رجلا منهم قال فلما

الوالدين أو قال قتل النفس واليمين القموس وهذا مطابق لتعليق البخاري إلا أن فيه تأخير اليمين
القموس والغرض منه اغاها وأثبت قتل النفس وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تأخر ذكرها
وتأخر لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك * الحديث السابع حدث أنس في الكفار أيضا تقدم
شرح في كتاب الادب * الحديث الثامن حديث أسامة (قوله حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا
هشيم) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخاري (قوله حدثنا
هشيم) في رواية الكشيهم في أنباءنا (قوله حدثنا حصين) في رواية أبي ذر الأصيلي أن أنس رضي الله عنه
ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار التابعين وأبو نظيان نظامي ممتحنة مفتوحة ثم وحدها سائلة
ثم أواخر الحروف واسمها أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار التابعين (قوله بعثنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى الحرة) يضم الملهة وبالراء ثم قاف وهيم بطن من جهة تقدم نسبتهم
إليه في غزوة الفتح قال ابن الكلبي هو بذلك لقوم كانت بينهم وبين حيرة من عوف بن معد بن
ذيان فأحرقوهم بالناسم لئلا يكون قتلوا منهم وهذه السرية يقال لها سرية تغالب بن عبد الله
التي وكانت في رمضان سنة سبع فإذ ذكره ابن سعد عن شعبة وكذا ذكره ابن إسحاق في المغازي
حدثني شيخ من أسلم عن رجل من قومه قال أبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم غلب بن عبد الله
الكلبي ثم ألقى إلى أرض في حيرة فيها مرداس بن نهمك حليف لهم من بني الحرة فقتله
أسامة فهذا يبين السبب في قول أسامة بعثنا إلى الحرة فقتل من جهة والذي يظهر أن قصبة
التي قتل فيها ثمان فدفن ولقظته الأرض غرة قصبة أسامة لأن أسامة نجاش بعد ذلك دهر أطول
وترجم البخاري في المغازي بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرة فقتل من جهة
آخرى الداودي في شرحه على ظاهره فقال نفسه تأمير من لم يبلغ وتعب من وجهين أحدهما
أنه ليس فيه نصر يرضى أن أسامة كان الأمير أذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لئلا يكون وقع
له تلك الواقعة لئلا يكون كان الأمير والثاني أنها ان كانت سنة سبع أو ثمان فما كان
أسامة يومئذ بالانفالهم ذكروا أنه كان له الممات التي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر عاما
(قوله فصحناء القوم) أي جمعوهم عليهم صباحا قبل أن يشعر وأبهم يقال صحناء أي صبا حلقية
ومنه قوله ولقد صحنهم بكثرة عذاب مستقر (قوله ولحقنا أنا ورجل من الانصار) لم أقب على
اسم الانصار المذكور في هذه القصة (قوله رجلا منهم) قال ابن عبد البر اسم مرداس بن عمرو
الفدكي ويقال مرداس بن نهمك الفزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة وذكر
ابن منداه أن أسامة اندردى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريته فيها أسامة إلى بني
ضمر فذبحه قتل أسامة الرجل وقال ابن أبي عاصم في البياض حدثنا ياقوب بن جندب حدثنا يحيى
ابن سالم عن هشام بن حسان عن الحسن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خيالا إلى ذلك
فأغاروا عليهم وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لصاحبه اني لاحق بمحمد وأصحابه
فبصره رجل فحمل عليه فقال اني مؤمن فقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلا شقة
عن قلبه قال فقال أنس ان قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق
القرمرا فإذ ذكروا ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمر أن ينطح في وادي بن جيلين ثم قال
ان الأرض لتقبل من هو شر منه ولكن الله وعظكم (قلت) ان ثبت هذا فهو مرداس آخر

غشنياء قال لاله الا الله
قال فكف عنه الانصاري
وطعته برمحي حتى قتله
قال فلما قتل بلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم قال
فقال يا اسماعيل اقلته فقتله فقتل
ما قال لاله الا الله قال قلت
يا رسول الله انما كان متعوذا
قال اقلته بعدما قال لاله
الا الله قال فزال يكرها
على حتى غبت ألى لم أكن
أسأل قبل ذلك اليوم

(٣) قوله كذا أعاد الاعتذار
كذا في نسخ الشرح التي
يأيد بنا وليس في الرواية التي
هنا وعليها شرح القسطلاني
اعادة للاعتذار كما ترى فخر
اه معجمه

وقبل اسامة لا يسمى مر داسا وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل محمد بن حنيفة عامه رين
الاضبط وان محال المات ودفن لفظته الارض فذكر نحوه (قوله غشنياء) بنسخ أوله وكسر ثابته
معجمين أي لحقناه حتى تقطع بنا وفي رواية الاعمش عن أبي طليان عند مسلم فادركت رجلا
فطعنه برمحي حتى قتله ووقع في حديث جندب عند مسلم فلما رفع عليه السيف قال لاله الا الله
فقتله وجمع يائه رفع عليه السيف أولا فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح (قوله فلما
قدمنا) أي المدينة (بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية الاعمش فوقع في نفسه من
ذلك شيء فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما لانه جعل على ان ذلك بلغ النبي
صلى الله عليه وسلم من اسامة لامن غيره فتقدر الاول بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم مني
(قوله اقلته بعدما قال) في رواية الكشميهني بعد ان قال قال ابن التين في هذا اليوم تعلم وابلاغ
في الموعظة حتى لا يقدم احد على قتل من تلقظ بالتوحيد وقال القرطبي في تكملة ربه ذلك
والاعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الاقدام على مثل ذلك (قوله انما كان متعوذا)
في رواية الاعمش قالها خوفا من السلاح وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن اسامة انما
فعل ذلك ليعرذمه (قوله قال قلت يا رسول الله والله انما كان متعوذا) (٣) كذا أعاد الاعتذار
وأعد عليه الانكار وفي رواية الاعمش أفلأشقت عن قلبه حتى تعلم قالها لم قال النووي
الفاعل في قوله أقالها هو القلب ومعناه أنك اذا كلفت بالعمل بالظاهر وما يتخلفه للسان وأما
القلب فليس لك طريق الى عما فيه فاتكبر عليه ترك العمل بما ظهرك من اللسان فقال أفلأشقت
عن قلبه لتظهر لك كانت فيه حين قالها واعتقدها ولا والمعنى انك اذا كنت لست قادر على
ذلك فأكتف منه باللسان وقال القرطبي فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي وفيه دليل على ترتب
الاحكام على الاسباب الظاهرة دون الباطنة (قوله حتى غبت الى لم أكن أسألت قبل ذلك اليوم)
أي ان اسلامي كان ذلك اليوم لان الاسلام يجب ما قبله فتمني ان يكون ذلك الوقت أول دخوله في
الاسلام لبأمن من خربة تلك القعلة ولم يرده انه تم أن لا يكون مسلما قبل ذلك قال القرطبي وفيه
اشعار بأنه كان استصغرا ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلته هذه القعلة لمالسمع من
الانكار الشديد وانما أورد ذلك على سبيل المبالغة وبين ذلك ان في بعض طرق رواية الاعمش
حتى غبت الى أسألت يومئذ ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة
زيادات ولفظه بعث بعثا من المسلمين الى قوم من المشركين فالتقوا فافوا وجمع رجل من المشركين
فيهم فاقبله فقصه رجل من المسلمين فقبلته كاتخذت انه أسامة بن زيد فلما رفع عليه السيف
قال لاله الا الله فقتله الحديث وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له فكيف تصنع بلا لاله الا
الله اذا أتاك يوم القيامة قال يا رسول الله استغفر لي قال كيف تصنع بلا لاله الا الله يجعل لا زبده
على ذلك وقال الخطابي اهل اسامة تأول قوله تعالى فليكن بينهم ايمانهم لما رأوا بأسنا وإذ ذلك
عذره النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلزمه دية ولا غيرها (قلت) كأنه جعل في النفع على عومه دينا
وأخرى وليس ذلك المراد والفرق بين المقامين انه في مثل تلك الحالة ينفعه فقامت به ابا ان يجب
الكف عنه حتى يختبر أمره هل قال ذلك الصالحين قلبه أو خشية من القتل وهذا بخلاف
ما لو جهم عليه الموت ووصل خروج الروح الى الفرغة وانكشف القطة فانه اذا قالها لم تنفعه

بالتسوية لحكم الآخرة وهو المرام من الآلة وأما كونه لم يلزمه بدو ولا كفارة فوقف فيه الدودي
وقال له له سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الذبة والكفارة وقال القرطبي لا يلزم
من السكوت عنه عدم الوقوع لكن فيه بعدلان العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك ان وقع
قال فيحصل انه لم يجب عليه شيء لانه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفسه ولا
مال كالخائن والطيب وأولان المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية قال
وهذا يمتحن على بعض الآراء ولأن أسامة أقر بذلك ولم يقيم بذلك سنة فلم يلزم العاقلة الذبة وفيه
نظر قال ابن بطال كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلما بعد ذلك ومن ثم تخلف
عن علي في الجبل وصفين كاسافي ساقه في كتاب الفتن (قلت) وكذا وقع في رواية الاعشى المذكورة
ان سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقاتله أسامة واستدل به النووي على رد
الفرع الذي ذكره الرافعي فعين رأي كافر أسلم فأكرم اكراما كثره افعال للفتن كنت كافر افسلت
لا كرم فقال الرافعي يكفر بذلك وردة النووي به لا يكفر لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال
واغتنى ذلك في الحال الماضي مقبده لا بالماضي لئلا يكرام واستدل بقصة أسامة ثم قال ويمكن
الفرق الحديث التاسع حديث عباد بن حمزة (قوله حديث يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري وأبو الخير
هو مرثد بن عبد الله والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة يجهل من مصر (قوله في من النشأة
الذين يبيعون رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعني ليل العقبة (قوله يبعونه على ان لا ينزلن)
نظاها من هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليل العقبة وليس كذلك كما يذهب في كتاب الايمان
في أوائل الصحيح وانما كانت البيعة ليل العقبة على النشط والمكره في السر واليسر الى آخره
وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى ببيعة النساء فكانت بعد ذلك بمدة فان آية النساء التي
فيها البيعة المذكورة نزلت بعد سورة الحديدية في زمن الهدنة وقبل فتح مكة وكانت البيعة التي
وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح وقد أوجعت ذلك والسبب في الجبل عليه في كتاب
الايمان ومضى شرح هذا الحديث هنالك الحديث العاشر حديث ابن عمر (قوله جويرية)
بالجيم تصغير جارية وهو ابن أسامة مع من نافع مولى ابن عمر وحديث عنه بواسطة مالك أيضا
(قوله من جل علينا السلاح فليس منا) المرام من جل عليهم السلاح لقتالهم لئلا يفسد من ادخل
الزعم عليهم لاهن جلهم لمراسمتهم متلافاه يجهلهم لاهلهم وقوله فليس منا أي على طرقتنا
وأطلق اللفظ مع احتمال ارادة أنه ليس على الله لانه لما علق في الزجر والتخويف وسأني بسط ذلك
في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى الحديث الحادي عشر (قوله رواء أبو موسى عن النبي صلى الله
عليه وسلم) قلت سأتى وهو صولامع شرح في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة يجهلهم وهو عند
مسلم من حديث سلمة يلقظ من جل علينا السيف الحديث الثاني عشر (قوله حديث أبي)
هو الحسباني ويونس هو ابن عبد البصري والحسن هو البصري (قوله من الاحنف) هو
ابن قيس (قوله لا تضر هذا الرجل) هو علي بن أبي طالب وكان الاحنف تخلف عنه في وقعة الجبل
(قوله اذا التقى المسلمان يسيبهما) بالتسوية وفي رواية الكشميري بالافراد (قوله في النار) أي
ان أشد الله عليهم ما ذلك لانهم ما فعلوا فعلا يستحقان أن يعذبوا من أجله وقوله انه كان يرضى على

صاحبه

حدثنا عبد الله بن يوسف

حدثني الليث حدثني يزيد

عن أبي الخير عن الصنابحي

عن عباد بن الصامت رضي

الله عنه قال اني من النشأة

الذين يبيعون رسول الله صلى

الله عليه وسلم يبعونه على

أن لا ينزلن بالله شيئا ولا يرضي

ولا ينسرق ولا يقتل النفس

التي حرم الله ولا ينهب ولا

نعمي بالجنة ان غشنا فان

غشنا من ذلك شيئا كان

قضاء ذلك ان الله حدثنا

موسى بن اسمعيل حدثنا

جويرية عن نافع عن

عبد الله بن عمر رضي الله

عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال من جل علينا

السلاح فليس منا رواء أبو

موسى عن النبي صلى الله

عليه وسلم حدثنا عبد

الرحمن بن المبارك حدثنا

جابر بن زيد حدثنا أبو

يونس عن الحسن عن

الاحنف قال ذهبت لائصر

هذا الرجل فليقي أبو بكره

فقال أين تريد قلت أنصر هذا

الرجل قال ابرع فاني سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول اذا التقى المسلمان

بسيبهما فقاتل والمقتول

في النار قلت يا رسول الله

هذا القاتل كما بال مقتول

قال انه كان يرضى على

صاحبه

تحفة

تحفة

تحفة

هـ (باب قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) هـ (باب سؤال القاتل حتى يشتر الأقرار في الحدود) هـ حدثنا حجاج بن منهال حدثنا همام عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن ميمونا رضي رأس جارية بين حجرين

٦٨٧٦

ع

تخلة

١٢٩١

قتل صاحبه أحبه به الباقى ومن سمعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم يفعله وأجاب من خافهم أن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيهم هم شرذا ثم صم ولم يفعل شأه لم يأثم وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث من هم بخصنة ومن هم بقتلة في كتاب الرقاق وقال الخطابي هذا الوعيد لمن قاتل على عداوة دينوية أو طلب ملكا مثلا فأما من قاتل أهل البيت أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعا وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضا إن شاء الله تعالى ﴿قوله هـ﴾ قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية كذا في ذكر رواية الأصلية والنسني وابن عساکر القاتل الحر بالحر إلى قوله عذاب أليم ولا سيما على القتلى إلى قوله أليم وساق رواية كريمة الآية كلها ﴿قوله هـ﴾ سؤال القاتل حتى يشتر الأقرار في الحدود كذا لا كذا وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ووقع عند النسني وكريمة وأبي نعيم في المستخرج بحد باب وقالوا بعد قوله عذاب أليم وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقروا الأقرار في الحدود وصنع أكثر أشبهه وقد صرح الأسعاعلي بأن الترجمة الأولى بلا حديث (قلت) والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجوهري والجمهور في القصاص يقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والمسلم بالكافر الذي وتكفروا لله تعالى وكذا ناعلم في أن النفس بالنفس قال أسعاعيل القاضي في أحكام القرآن المجمع بين الآيتين أولى فقتل النفس على المكافئة ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبدا لم يجب عليه حد القذف قال أبو يوسف والحكم من الآية نفسها فإن في آخرها من تصدق به فهو كفارة له والكافر لا يسبي متصدا قالوا لا كفارة عنه وكذلك العبد لا يصدق بجرحه لأن الحق لسده وقال أبو ثور لا تثقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار فمأذون النفس كانت النفس أولى بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وإن لا يقتل بالذكرو يقتل بها إلا أنه ورد عن بعض الأصحاب كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكرا قاتل الأنثى فشا أو وليا أو هاتقه وجب عليهم نصف الدية والأفهام الدية كاملة قال ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان بن أبي أحمد فهاه البصرة وبدل على التكايفي بن الذكر والآثي أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد أو روقته الصحيح عمد الوجه عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يمدية ﴿قوله في الترجمة سؤال القاتل حتى يشتر أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة ﴿قوله حدثنا همام﴾ هو ابن يحيى ﴿قوله عن أنس﴾ في رواية حبان بن فتح الهمله وتشديد الموحدة عن همام الآية بعد سبعه أو أب حدش أنس ﴿قوله أن يهوديا﴾ لم أقف على اسمه ﴿قوله رضي رأس جارية﴾ الرض بالضاد المجبة والرض عنى والجارية بمقتل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية همام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه خرجت جارية عليها الواضح بالمدية فمأذون ما يهودي مجبر من تقدم من هذا الوجه في الطلاق بالفظ عدا يهودي على جارية فأخذوا وضاحا كانت عليها روض رأسها وفيه فاقى أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر زمق وهذا لا يبعد كونها حرة لاحتمال أن يراد أهلها هو إليها حقيقة كانت أعيسة ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرقه انما من الأنصار ولاتناني بين قوله رضي رأسها بين حجرين وبين قوله رماها بحجر وبين قوله

(٣) قوله على أوضح كذا
في نسخ الشرح وليس في
رواية هذا الباب ذكر لهذا
اللفظ وانما ساقى في باب
من أقاد بالجر اه معجمه

فقبل لها من فعل بك هذا
أفلان أو فلان حتى يمي
اليهودى فاقى به النبي صلى
الله عليه وسلم فلم يزل به حتى
أقر فرض رأسه بالحجارة

رضع رأسها لانه يجمع بينهما رماها بحجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر وأما قوله (٣)
على أوضح فغده بسبب أوضح وهي بالضاد المحبة والحاء المهملة جمع وضع قال أبو عبيد
حلى القصة ونقل عاض أنها حلى من حجارة ولعله أراد حجارة الفضة استعرازا من القصة المضروبة
أو المنقوشة (قوله فقبل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان) في رواية الكشميهني فلان أو فلان
يحذف الهمزة وقد تقدم في الاشتخاص من وجه آخر عن همام أفلان أو فلان بال تكرار بغير واو
عطف وجاء بيان الذي خاطبها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ فقال لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلان قتلك وبين في رواية أخرى قتلا به عن أنس عند مسلم وأبو داود فدخل عليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال لها من قتلك (قوله حتى سمي اليهودي) زاد في الروايتين التين في
الاشتخاص والوصل ما قومت برأسها ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان
الاعمال المذكور وأنه كان تارة دالا على النبي وتارة دالا على الأثبات بلفظ فلان قتلك فرفقت
رأسها فأعاد فقال فلان قتلك فرفقت رأسها فقال لها في الثالثة فلان قتلك فخفضت رأسها وهو
مشعر بأن فلان الثاني غير الأول ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآية بعد
بابين فأشارت برأسها أن لا قال فلان فجل لرجل آخر يعنى عن رجل آخر فأشارت أن لا قال فلان
فأشارت أن نعم (قوله فلم يزل به حتى أقر) في الوصايا حتى به يعترف فلم يزل به حتى اعترف
قال أبو مود لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث فاعترف ولا فاقرا لأهمام بن يحيى قال المهلب
فيه أنه ينبغي الحاكم أن يستدل على أهل الخنابة ثم تلطف بهم حتى يقر بالوحد والقرارهم
وهذا بخلاف ما إذا جازا ثمانية فانه يعرض عن لم يصرح بالخنابة فانه يجب إقامة الحد عليه إذا
أقر وساق القصة يقتضي أن اليهودي لم تقم عليه سنة وإنما أخذ باقراره وفيه أنه يجب المطالبة
بالدم بمجرد التوكيد وبالإشارة قال وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعوا بالدين والدم
(قلت) في هذا الظاهر أنه لم يتعين كون الحارثة دون البلوغ وقال المازرى فيه الرد على من أنكروا
القصاص بغير السيف وقتل الرجل بالرمية (قلت) وسأني البحث فيما بين مقردين قال
واستدل بعضهم على التدسية لانه لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة قال ولا يصح اعتباره
بمجرد لانه خلاف الاجماع فلم يسق الا انه يفيد القسامة وقال النووي ذهب مالك إلى ثبوت قتل
المتهم بمجرد قول المجروح واستدل بهذا الحديث ولادلالة فيه بل هو قول باطل لان اليهودي
اعترف كاتوقع التصريح به في بعض طرقه ونازعه بعض المالكية فقال لم يقتل مالك ولا أحسن
أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح وانما قالوا ان قول المخضر عند موته
فلان قتلى لو ثبت وجب القسام فيقسم اثنان فصاعدا من عصبة بشرط كورية وقدوافق
بعض المالكية الجمهور واخبر من قال بالتدسية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت
اخلاصه فوقته عندهما سنة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول لاحقا قالوا وهي أقوى من قول
الشافعية ان الولي يقسم اذا وجد قريبا له المقتول رجلا معه سكن لجواز أن يكون القتال غير
من معه السكن (قوله فرض رأسه بالحجارة) أى دق وفي رواية الاشخاص فرضه رأسه بين
حجرين وبأني في رواية حبان انهما ما قال كلا من اللفظين وفي رواية هشام التي تليها فقتله بين
حجرين ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الاشتخاص وفي رواية أخرى قتلا به عند مسلم فأمر به

٦٨٧٧
٤ سن في
تحفة
١٦٢١

«باب اذا قتل مجبراً
بعضاً» حديثنا محمد قال
أخبرنا عبد الله بن ادریس
عن شعبه عن هشام بن زيد
ابن أنس عن جده أنس بن
مالك قال خرجت جارية
عليها أرض صاخب بالمدينة قال
فرماها هو ودي مجبراً قال
ففي بها إلى النبي صلى الله
عليه وسلم وبها رقي فقال
لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلان قتل
فرقت رأسها فأعاد عليها
قال فلان قتل فرقت
رأسها فقال لها في الثالثة
فلان قتل فحقت رأسها
فدعاها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقتله بين الجحرج
«باب قول الله تعالى ان
النفس بالنفس والعين
بالعين» حديثنا عن
ابن حصص حديثنا أبي
حديثنا العاصم عن عبد الله
ابن مرة عن مسروق عن
عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يجل

٦٨٧٨
٤
تحفة
٩٥٦٧

فرج حتى مات لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه فقتل بن حجر بن
حجر بن زهير بالجمرة ورجه بهما يعني والجامع انه رمى مجبراً أو كثرو رأسه على آخر وقال ابن
التي أنجاب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص لأن المرأة
كانت حرة والقتل لا يكون في حي وتقبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث أن فلان
قتل فدل على انما ماتت حينئذ لانها كانت تجوز بنفسها في المماثلة اقتصر منه واذن ابن
المراتب من المماثلة ان هذا الحكم كان في أول الاسلام وهو قول قول القتل وأما ما جاءه
اعترف فهو في رواية قتادة لم يقبله غيره وهذا مما عذبه انتهى ولا يخفى فساد هذه الدعوى
فتقادة حافظ زيادته مقبولة لأن غيره لم يتعرض لها فلم تعارضوا والنسخ لا يثبت بالاحتمال
واستدل به على وجوب القصاص على الذي وتعقب بأنه ليس فيه نص صريح بكونه ذمياً فيقتل
أن يكون معاهداً أو مستأمناً والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** اذا قتل مجبراً (بعضاً) كذا
أطلق ولم يت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ولكن أراد الحديث يشير إلى ترجيح قول
الجمهور وذ كرفه حديث أنس في اليهودي والجمارية وهو وجه للجهل ورأى القاتل يقتل بما قتل
به وتمسكوا بقوله تعالى وان عاقبته فاقبوا بل ما عوقبته وبقره تعالى فاعتدوا عليه بمن
ما اعتدى عليكم وخالف الكوفون فاحتجوا بحديث لا تؤدوا إلا بالسيف وهو ضعيف آخرجه
البراز ابن عدي من حديث أبي بكر ذكر البراز الاختلاف فيه مع ضعف اسناده وقال ابن
عدي طرقة كلها ضعيفة وعلى تقدير ثبوته فانه على خلاف قاعدة تممهم أن السنة لا تنسخ الكتاب
ولا تخصصه وبالنسبة عن الملة وهو صحيح لكنه محمول عندنا على غير المماثلة في القصاص
جمعاً بين الدليلين قال ابن المنذر قال لا تكرار إذا قتل ذنب يقتل مثله غالباً فهو وعد وقال ابن أبي
إبراهيم ان قتل بالجر أو العاصم نظر ان كرر ذلك فهو وعد ولاؤا وقال عطاء وطاوس شرط العمدان
أن يكون بسلام وقال الحسن البصري والشعبي والنخعي والحكم وأبو حنيفة ومن سمعهم
شرطه ان يكون بجديدة واختلف فيمن قتل بعضاً فاقتد بالضرر بالعصا فميت هل يكرر
عليه فقتل لم يكرر وقيل ان لم يمت قتل بالسيف وكذا فمن قتل بالجرعوم وقال ابن العربي يستغنى
من المماثلة ما كان فيه معصية كالخنزير والوطاء والتعريق وفي الثالثة خلاف عند الشافعية
والأولان الاتفاق لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى ومن أدلة المماثلة حديث
المرأة التي رميت ضربتها بعمود الفسطاط فقتلها قال النبي صلى الله عليه وسلم جعل فيها الذمة
وسأق الجحش فيه في باب جنين المرأة وهو بعليل القسامة ومحمد في أول السند بزم الكلاباذي
بأنه ابن عبد الله بن عمرو وقال أبو علي بن السكن هو ابن سلام ﴿قوله﴾ **باب** قول
الله تعالى ان النفس بالنفس والعين بالعين كذا الذي ذكره الأصمعي وعند النسفي بعده الآية
إلى قوله فاولئك هم الظالمون وسأق في رواية كريمة أن قوله الظالمون والغرض من ذكر هذه
الآية مما يقتضيه اللفظ الحديث ولعله أراد ان يبين انها وان وردت في أهل الكتاب لكن الحكم
الذي دلت عليه مستغرق في أربعة الاسلام فهو أصل في القصاص في قتل العمد ﴿قوله﴾ عن عبد
الله هو ابن مسعود ﴿قوله﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجل وقيل في رواية عثمان
الثوري عن العاصم عند مسلم والنسائي زيادة في قوله وهي قام فينا رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال والذي لا اله غيره لا يحل وظاهر قوله لا يحل اثبات اباحة قتل من استقى وهو كذلك بالنسبة لتحریم قتل غيرهم وان كل قتل من أبيع قتلهم واجباً بالحكم (قوله دم امرئ مسلم) في رواية الثوري دم رجل والمراد لا يحل اراقه دمه أي كاه وهو كتابة عن قتله ولم يرق دمه (قوله يشهد أن لا اله الا الله) هي صفة ثالثة ذكرت لبيان ان المراد بالمسلم هو الاتي بالشهادتين أو هي حال مقيدة للموصوف اشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم وهذا رجه الطيبي واستشهد بحديث أسامة كلف تصنع ولا اله الا الله (قوله الا باحدى ثلاث) أي خصال ثلاث ووقع في رواية الثوري الاثلاثه نفر (قوله النفس بالنفس) أي من قتل عبداً بفريق قتل بشرطه ووقع في حديث عثمان المذكور قتل ١٤٠ فعليه القود وفي حديث جابر عند البزار ومن قتل نفساً طمأناً (قوله والنيب الزاني) أي فيل قتلها بالرجم وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلقط رجل زني بعد احصائه فعليه الرجيم قال الثوري الزاني يمجوز نفسه اثبات الماء وحذفها واثباتها شهر (قوله والمفارق لدينه التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشيحي والباقيين والمارقين الذين لكن عند النسائي والسرخسي والمستل والمارق لدينه قال الطيبي المارق لدينه هو التارك لمن المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة وله في رواية الثوري المفارق للجماعة وزاد قال الاعمش خذت بها ابراهيم يعني اخذني عن الاسوديعي ابن يزيد عن عائشة بنته (قلت) وهذه الطريق أغفل المزي في الاطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن سروق عن ابن مسعود وقد أخرجه مسلم أيضاً بعد من طريق شيان بن عبد الرحمن عن الاعمش ولم يسق انظره لكن قال بالاسنادين جميعاً ولم يقل والذي لا اله غيره وأقره أبو عوانة في صحيحه من طريق شهر بن الحارث المذكور سواء المراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد فهي صفة للتارك والمفارق لاصفة مستقلة والالكاتب المخلص أربعا وهو كقوله قبل ذلك مسلم يشهد أن لا اله الا الله فانه صفة مفسرة لقوله مسلم وليست بقدا فيه اذ لا يكون مسلماً الا بذلك ويؤيد ما قلناه أنه وقع في حديث عثمان أو يكفر بعد اسلامه أخرجه النسائي بسند صحيح وفيها لفظ له صحيح أيضاً ارتد بعد اسلامه وله من طريق عمر بن غالب عن عائشة أو كثر بعد ما سلم وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١) من تدبعا يمين قال ابن دقيق العيد الرد نسب لباحة دم المسلم بالاجماع في الرجل وأما المرأة ففنها خلاف وقد استدلل بهذا الحديث الجمه ورفق أن حكمها حكم الرجل لاسيما وحكمه ما في الزنا وتعقب بأنم الاثالة افتقران وهي ضعيفة وقال البضاوي التارك لدينه مضمومة موكدة للمارقي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم قال وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الاسلام بشئ غير الذي عدد كرك الصلاة ولم يتصل عن ذلك وسعه الطيبي وقال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من قوله المفارق للجماعة أن المراد المخالف لاهل الاجماع فيكون متمسكاً بقول مخالف الاجماع كافر وقد نسب ذلك الى بعض الناس وليس ذلك بالهين فان المسائل الاجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر قالوا لا يكفر بجاحده لمخالفة التواتر لاجماع الناس وليس ذلك بالهين قال شيخنا في شرح

دم امرئ مسلم يشهد أن
لا اله الا الله وأنى رسول الله
الا باحدى ثلاث النفس
بالنفس والنيب الزاني
والمفارق لدينه التارك
للجماعة

(١) قوله عند النسائي في
نسخة عند الطبراني

الترمذي الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة
كالمصوات الخمس ومنهم من غير بانكار ما علم وجوبه بالتواتر منه القول بحدوث الغلام وقد سكت
عباس وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم وقال ابن دقيق العيد وقع هاتمان يدعي
الحدائق في العقولات ويحيل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه ممن قيل
مخالفة الإجماع وتسنن بقولنا ان منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى ثبت النقل بذلك
متواترا عن صاحب الشرع قال وهو تسنن ساقط اما عن عي في البصرة أو تمام لان حدوث
العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل وقال النووي قوله التارك له شبه عام في كل
من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله ان لم يرجع إلى الاسلام وقوله المخالف للجماعة يتناول كل
خارج عن الجماعة يبدعه أو نفي إجماع كالأفوض والخوارج وغيرهم كذا قال وسياق النص
فيه وقال القرطبي في المفهم ظاهر قوله المخالف للجماعة أنه نعت للتارك له شبه لأنه اذا ارتد فارق
جماعة المسلمين غير أنه لا يتحقق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد يكن بمنع من إقامة الحد
عليه اذا وجب ويقاتل على ذلك كاهل البني وكقطاع الطريق والمخاريق من الخوارج
وغيرهم قال فيقتلوا ولم لفظ المخالف للجماعة بطريق العموم ولو لم يكن كذلك لم يصح المحصر لانه
يلزم ان ينفي من ذكره محله فلا يصح المحصر وكلام الشارع منزه عن ذلك فلا يصح على أن
وصف المخالفة للجماعة يعم جميع هؤلاء قال ونحوه في أن كل من فارق الجماعة تركه شبه غير أن
المرتد ترك كله والمخالف بغير ردة ترك بعضه انتهى وفيه مناقشة لان أصل الحصة الثالثة الارتداد
فلا بد من وجوده والمخالف بغير ردة لا يسمى مرتدا فيلزم الخلف في المحصر والتحقيق في جواب
ذلك أن المحصرين يجب قتلهم عينا وأما من ذكرهم فان قتل الواحد منهم انما يساح اذا وقع حال
المخاربة والمقاتلة بدليل أنه لو أمر لم يحز قتلهم صرا تفاقا في غير المخاريق وعلى الراجح في المخاريق
أيضا لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال استدلل بهذا
الحديث أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الأمور السالفة وبذلك استدلل شيخ
والذي الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسي في آيانه المشهورة ثم ساقها ومنها وهو وكلف في
تحصيل المقصود هنا

والرأي عندي ان يعززه الاما * م بكل تعزير يراه صوابا
فالاصل عصمته الى أن يعطى * احدى الثلاث الى الهلاك زكيا

قال فهذا من المالكة اختار خلاف مذهبه وكذا استشكله امام الحرمين من الشافعية
(قلت) تارك الصلاة اختلف فيه فذهب أحمد وأصحابه وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة
وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية (١) ومنصور النقيب وأبو جعفر الترمذي إلى أنه يكفر
بذلك ولو لم يحد وجوبها وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا وذهب الحنفية وواقفهم المزي إلى
أنه لا يكفر ولا يقتل ومن أقوى ما استدلل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه خمس صلوات
كهن الله على العباد الحديث وفيه ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهدان شاع عنه
وان شأه أدخله الجنة أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما
وتسنن أحمد ومن واقفه بطواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستحيل جمعا

(١) قوله جويرية في نسخة
حروية

بين الاخبار والله أعلم وقال ابن دقيق العيد وأدب بعض من أدرك زمانه أن يزيد الاشكال
 فاستدل بحديث أمّرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويقولوا الصلوة
 ويؤتوا الزكاة ووجه الدليل منه انه وقف العصمة على المجموع والمرتب على أشياء لا يحصل
 الا بصحصول مجموعها ويتنق بأشياء بعضها قال وهذا ان قصد الاستدلال بخلوقة وهو أقاتل
 الناس الخ فإنه يقتضى الامر بالقتال الى هذه الغاية فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء
 والقتل عليه فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من اباحه المقاتلة على
 الصلاة اباحه قتل الممتنع من فعلها اذالم يقاتل وليس التراجع في أن قوما لو تركوا الصلاة
 ونصروا القتال أنه يجب قتالهم وإنما النظر فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال هل
 يقتل أولا والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر وان كان أخذ من آخر الحديث وهو
 ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه بدل على أنها لا تقرب على فعل بعضها هان الامر لانها
 دلالة مفهوم وبخلافه في هذا المسئلة لا يقول بالقهوم وأما من يقول به فله أن يدفع حجة بانه
 عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أربع من دلالة المفهوم فقدم علما واستدل به
 بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة تاركاً للدين الذى هو العمل وانما يقولوا يقتل تاركاً
 الزكاة لان مكان اتزاعها منه قهر ولا يقتل تاركاً للصيام لان مكان منعه المفطرات فيحتاج هو أن
 يشوى الصيام لانه بعد فقد وجوه واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعدوان العبد لا يرجح اذ ان
 ولو كان ثيباً حكاه ابن التين قال وليس لاحد أن يفرق ما جمعه الله الابدال من كتاب وأسنه قال
 وهذا بخلاف الحصة الثالثة فان الاجماع اتفق على أن العبد والحر في الردة سواء فكأنه
 جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل بخلافه وقال شيخنا في شرح الترمذى
 استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله بالدفع وأشار بذلك الى قول النووي يخص
 من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع وقد يجاب بأنه داخل في المفارق الجماعة
 أو يكون المراد لا يجل نعمة دقله معنى أنه لا يجل قتله الامدافعة بخلاف الثلاثة واستحسنه الطيبي
 وقال هو أولى من تقرير البيضاوى لانه فسر قوله النفس بالنفس بحمل قتل النفس قصاصاً
 للنفس التي قتلها عدواناً فاقضى خروج الصائل ولولم يقصد الدافع قتله (قلت) والجواب الثاني
 هو القصد وأما الاول فقد قدم الجواب عنه وحكى ابن التين عن الداودى ان هذا الحديث
 منسوخ بآية المحاربة من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الارض قال فباح القتل بمجرد الفساد
 في الارض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء منها قوله تعالى قاتلوا حتى تسقى وحدث
 من وجده وبعمل على قوم لو طأقتلوه وحدث من أنى حمة فأتاوه وحدث من خرج وأمر
 الناس جمر بدت فترقس فأتاوه وقول عمر نره ان يقتلوا وقول جماعة من الأئمة ان تاب أهل
 القدر والاقبال وقول جماعة من الأئمة يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت وقول جماعة من
 الأئمة يقتل تارك الصلاة قال وهذا كله زائد على الثلاث (قلت) وزاد غيره قتل من طلب أخذ
 مال انسان أو سرعه بغير حق وما من الزكاة المفروضة من ارتد ولم يفارق الجماعة ومن خالف
 الاجماع وأظهر الشقاق والخلاف والزندى اذا تاب على رأى والساخر والجواب عن ذلك كله
 أن الاكبر في المحاربة انه ان قتل قتل وبأن حكم الاية في الباغي أن يقتل لأن يقصد الى قتله

٦٨٧٩
م د س ق
كخه
١٦٢١

(باب من آفاد بالجبر) هـ
حدثنا محمد بن بشار حدثنا
محمد بن جعفر حدثنا شعبة
عن هشام بن زيد عن أنس
رضي الله عنه أن أم هودبا
قتل جارية على أوضاع
لها فقتلها بجبر في أمها
التي صلى الله عليه وسلم
وبها رمق فقال أقتلت
فأشارت برأسها أن لا تم
قال في الثالثة فأشارت برأسها
أن لا تم ألهما الثالثة
فأشارت برأسها أي نعم فقتله
التي صلى الله عليه وسلم
بجبرين (باب من قتل له
قتيل فهو جبر النظرين) هـ
حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان
عن يحيى عن أبي سلمة عن
أبي هريرة أن خراعة قتلوا
رجلا وقال عبد الله بن
ربيع

٦٨٨٠
م د
كخه
١٥٢٧٢
١٥٢٦٥
تغ
٢٤٦/٥

وبأن الخبرين في اللواط وإتيان البهيمة لم يصحوا على تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا وحديث
الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعهم الخروج وأثر عمر بن هذا
القبيل والقول في القديرة وسائر المبتدعة مفرع على القول بكنههم وبأن قتل تارك الصلاة
عند من لا يكفر ومختلف فيه كما تقدم أيضا جوا وأما من طلب المال أو الحر بمن حكم دفع المائت
ومانع الزكاة تقدم جوابه ومختلف الاجماع داخل في مفارق الجماعة وقتل الزنديق لا شغباب
حكم كفره وكذلك الساحر والعلم عند الله تعالى وقد حرى ابن العربي عن بعض أشياخه أن
أسباب القتل عشرة قال ابن العربي ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال فإن من سحر أو سب نبي الله
كفر فهو داخل في التاركة ليدعو الله أعلم واستدل بقوله النفس بالنفس على تساوي النفوس
في القتل العمد بقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا وعسك به الحنفية وادعوا
أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة كتب عليكم القصاص في القتلى الحرس
بالحر والعبد بالعبد ومنهم من فرق بين عبد الحاني وعبد غيره فأدمن عبد غيره دون عبد نفسه
وقال الجمهور آية البقرة مفسرة لآية المائدة بمقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنقصه وقال
الشافعي ليس بين العمد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر وأصح الوجه هو بأن العبد سبعة فلا يجب
فيه إلا النقيصة لو قتل خطأ وسيأتي من ذلك بعد باب واستدل بعمومه على جواز قتل الملم
بالكافرا المستأمن والمعااهد وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي لا يقتل مؤمن بكافر
وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو لاقتل عنه لاستثناه المرتد من المسلمين وهو
باعتباره كان (قوله باب) من آفاد بالجبر أي حكم بالقود بفيتين وهو المماثلة
في القصاص ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والحاربه وقد تقدم شرحه مستوفى في قريسا
وقوله فأشارت برأسها أي نعم في رواية الكشيبي أن نعم بالنون بدل التثنية وكلاهما مجيئ
لنقصه ما تقدمه والمراد أنهم أشاروا إشارة مفهومة بتقادمها ما بدت تقاد منها ولو نطقت فقالت
نعم (قوله باب) من قتل له قاتل فهو جبر النظرين ترجم بلفظ الخبر وظاهره
جعله قال أن الاختيار في أخذ الدية أو الاقتصار راجع إلى أولياء المقتول ولا يتعطف في ذلك
رضا القاتل وهذا القدر مفسود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذي
فيه تفسير قوله تعالى فن عني له من أخيه شيء ترك له دمه ورضي منه بالدية فأجاب بالعرف
أي في المطالبة بالدية وقد فسر ابن عباس العقوب بقبول الدية في العمد وقبول راجع إلى
الأولاء الذين لهم طلب القصاص وأيضا فأنما حازمت القاتل الدية بغير رضا لأنه مأثور بأخبار
نفسه لا عموم قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية لم يكن القاتل
أن يتنعم من ذلك قال ابن بطال معنى قوله تعالى ذلك تنصيف من ربكم إشارة إلى أن أخذ الدية لم
يكن في أمر الله بل كان الاقتصار مختصا بخفض الله عن هذه الامنة بشروط عدة أخذ الدية إذا
رضى أولياء المقتول ثم ذكر في الباب حديثين الأول (قوله عن أبي هريرة) كذا لا كثر من
رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ووقع في رواية النسائي مرسل وهو من رواية
يحيى بن جسد عن الأوزاعي وهي شاذة (قوله أن خراعة قتلوا رجلا وقال عبد الله بن ربيعة)
كذا تحول إلى الطريقين حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين وساق الحديث

هتاعلى لفظ حرب وقد تقدم لفظ شيان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم وطريق عبد الله بن
 رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السدوسي عنه وتقدم في اللقطة من طريق الوليد
 ابن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سارة مسمى حديث في جميع السند (قوله أنه عام
 ففتح مكة) الهام في أنه خبير الشان (قوله) قلت خراعة رجلا من بني ليث يقتل لهم في الجاهلية
 وقع في رواية ابن أبي ذئب عن عبد المقبري عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن
 الله حرم مكة فذكر الحديث وفيه ثم أنكم معشر خراعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وأني عاقله
 ووقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعصده شهر الحرم من أبواب
 جزاء الصيد من كتاب الحج فأما خراعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش وأما نوليت فقبيلة
 مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كاهل بن خزيم بن مدركة بن الياسر بن مضر وأما هذيل
 فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم ثمود من كاهل بن الياسر بن مضر وكانت هذيل وبكر
 من سكان مكة وكما أوفى نواجرها خارجين من الحرم وأما خراعة فكانوا أغلبوا على مكة
 وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في
 الجاهلية وكانت خراعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي وقد ذكرت في كتاب العلم أن
 اسم القاتل من خراعة خراش بن عبيد بن أبي أمية الخزاعي وإن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه
 أحرر وإن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن
 الخزاعي المقتول اسمه منه قال ابن إسحاق في المغازي حدثني سعيد بن أبي مسند أن الأسلي عن
 رجل من قومه قال كان معنار رجل يقال له أحرر كان شجاعا وكان إذا نام غط فاذا طرقتهم شيء
 صاحوا به فيشور رسل الأسد فغزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوع وهو بالناء
 المثلثة والعين المهمله لا تفلحوا حتى أنظر فإن كان أحرر فيهم فلا يسيل لهم فاستمع فاذا غطط أحرر
 فشمى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحبي فلما كان عام الفتح وكان القدر
 من يوم الفتح أتى ابن الأنوع الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه فراه خراعة فغزوه فأقبل
 خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعن بالسيف في بطنه فوق قتيلا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يا معشر خراعة أفرجوا أيديكم عن القتل ولقد قتلتم قتلا لا دية قال ابن
 إسحاق وحديث عبد الرحمن بن حرملة الأسلي عن سعيد بن المسيب قال لما بلغ النبي صلى الله
 عليه وسلم ما صنع خراش بن أمية قال إن خراش المقتول بعينه بذلك ثم ذكر حديث أبي شريح
 الخزاعي كما تقدم فهذا قصة الهذلي وأما قصة المقتول من بني ليث فكانت أخرى وقد ذكر ابن
 هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع وقال البخاري أن أول قبيل وداود رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم الفتح جندب بن الأدلع قتلته بنو كعب فوادمائة ناقة لكن ذكر الواقدي
 أن اسمه جندب بن الأدلع فراه جندب بن الأسلي فخرج بجيش عليه في آخر ما قتلته
 فظهر أن القصة واحدة فلهذا كان هذا لما حالف بني ليث أو بالعكس ورأيت في آخر الجزء الثالث
 من فوائد أبي علي بن خزيمه أن اسم الخزاعي القاتل خلال بن أمية كان ثبت فلهذا خلا لاقب
 خراش واقفا علم (قوله) فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية سفيان المثار إليها في العلم

حدثنا شارب عن يحيى
 حدثنا أبو سارة حدثنا
 أبو هريرة أنه عام ففتح مكة
 قتل خراعة رجلا من بني
 ليث يقتل لهم في الجاهلية
 فقام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

فأخبرني على الله عليه وسلم بذلك فركب راحلته فغلب (قوله) ان الله حبس عن مكة القبل
بالفأسم الحيوان المشهور وأشار بحبسه عن مكة الى قصة الحبشة وهي مشهورة سابقا بان
أصبح مبسوطة وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً في كنيسته
وأكره الناس بالحج إليها فعهد بعض العرب فاستغل الحبشة وتقوط فهرب فغضب أبرهة وعزم
على تخريب الكعبة فجهز في جيش كثيف واستعجب معه فيلًا عظيمًا فلبق من مكة خرج
إليه عبد المطلب فأعطاه وكان جميل الهيئة فطلب منه أن يرده عليه ابلاه فنهت فاستعصر
هتته وقال لقد ظننت أنك لا تسألني الا في الأرض الذي جئت فيه فقال ان لهذا البيت ربا

سبحه فاعاد إليه الله وتقدم أبرهة بجيشه فقدموا القبل فبرك وعجز وأخيه وأرسل الله عليهم
طراميم كل واحد ثلاثة أحجار حجر من في رجليه وحجر في منقاره فالتقوا عليهم فلم يبق منهم أحد
الا أصيب وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء أصحاب القبل
حتى نزلوا الصفا وهو بكسر الميم لم يبق منهم أحد فله موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن
فأتاهم عبد المطلب فقال ان هذا ابت الله لم يسلط عليه أحدًا قالوا الان رجع حتى ندمه فكأنوا
لا يقدمون قبلهم الا تأخر فدعا الله الطير الايائل فأعطاهما حجارة سوداء فلما أخذتهم رمتهم فأتى
منهم أحد الا أخذته الحكمة فكان لا يملك أحد منهم جلده الا تساقط لجه قال ابن إسحاق حدثني
يعقوب بن عتبة قال حدثت ان أول ما وقعت الحصاة والجرى بأرض العرب من يومئذ
وعند الطيرى بسند صحيح عن عكرمة قال كانت طير اخضر اخرجت من الجبالها رؤس كرواس
السباع ولان أي حاتم من طريق عبيد بن عمر بسند قوي بعث الله عليهم طيرًا أنشأها من البصر
كأنها الخياط فطفت فذكر نحو ما تقدم (قوله) وإنما التحل لاحد في الحج) تقدم فيهما فصلا
في باب تحريم القتال بمكة من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يضر شجر الحرم (قوله)
ولا يلقط) يضم أوله على البناء المجهول وفي آخره الالتشد ووقع للكسبي في هنا بفتح أوله وفي
آخره الامتشد وهو واضح (قوله) ومن قتل له قتيلا أي من قتل له قريب كان حيا فصارت قتيلا

بذلك القتل (قوله) فهو يجزى النظرين) تقدم في العلم بلفظ ومن قتل فهو يجزى النظرين وهو
مختص ولا يمكن حمله على ظاهره لان المتقول لا اختيار له وإنما الاختيار لولييه وقد أشار الى نحو
ذلك الخطاي ووقع في رواية الترمذي من طريق الاوزاعي فاما أن يعفو واما أن يقتل والمراد
العفو على الدية جمع بين الرأيتين ويؤيده أن عتده في حديث أبي شريح عن قتل له قتيلا بعد
اليوم فأهل بين خيرين اما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ولا يداووا بين ما حبه وعلقه الترمذي
من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ فانه يختار احدي ثلاث اما أن يقتص واما أن يعفو واما أن
ياخذ الدية فان أراد الرأية أخذوا على يديه أي أن أراد زيادة على القصاص أو الدية وسأذكر
الاختلاف فيمن يستحق الخييار هل هو القاتل أو ولي المتقول في شرح الحديث الذي بعده وفي
الحديث ان ولي الدم يجزى بين القصاص والدية واختلاف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل
اجابته فذهب الاكثر الى ذلك وعن مالك لا يجب الارضاء للقاتل واستدل بقوله ومن قتل له بأن
الحق يتعلق بورثة المتقول فلو كان بعضهم غائبًا أو مفلًا لم يكن الباقي القصاص حتى يبلغ الطفل
ويقدم الغائب (قوله) اما أن يودي) يسكن الواو أي يعطى القاتل أو ولياؤه أو لوليه

فقال ان الله حبس عن
مكة التيسل وسلط عليهم
رسوله والمؤمنين ألا وانها
لم تحل لاحد قبل ولا تحل
لاحد من بعدى إلا وانها
أحلت لي ساعة من نهار ألا
وانها ساعتي هذه حرام
لا يخلت شوكها ولا يعصد
شجرها ولا يلقط ساقطها
الأششد ومن قتل له قتيلا
فهو يجزى النظرين اما ان
يودي واما ان يقاد

المقتول الدية واما ان يقاد أى يقتل به ووقع في العلم بلفظ امان يقتل بدل امان بوى وهو
 معناه والعقل الدية وفي رواية الاوراني في اللفظة امان يفدى بالقاد بدل الواو في نسخة واما
 أن يعطى أى الدية ونقل ابن التين عن الداودي ان في رواية أخرى امان بوى أو يقادى
 وتعقبه بأنه غير صحيح لانه لو كان باءاً لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية ولو كان بالفاء واحتمل
 ان يكون للمقتول ولان لذكر بالانتمبة أى يقادا يقتلهم ما والاصل عدم التعمد قال صحيح
 الرواية امان بوى أو يقاد وانما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتل وفي الحديث جواز
 اشباع القصاص بالحرم لانه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك بمكة ولم يقبده بغير الحرم ونسك
 بعمومه من قال يقتل المسلم بالذى وقد سبق ما فيه **(قوله)** فقام رجل من أهل اليمن يقال له
 أو شاه تقدم ضبطه مع شرحه في العلم وحكى السلف ان بعضهم نطق بها تاء في آخره وغلطه
 وقال هو فارسي من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن **(قوله)** ثم قام رجل من قريش
 فقال يا رسول الله الا الاذخر فقال تقدم بيان اسمه وانه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية
 الحديث المتعلق بتجريم مكة والاذخر في الابواب المذكورة من كتاب الحج **(قوله)** وتابعه
 عبيد الله يعني ابن موسى عن شيان في القيل اى تابع حرب شدا عن يحيى في القيل بالفاء
 ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه **(قوله)** وقال بعضهم عن أبي نعيم
 القائل هو محمد بن يحيى الذهلي جزم عن أبي نعيم في روايته عنه هذا الحديث بلفظ القتل
 وأما البخاري فرواه عنه بالثلاث كما تقدم في كتاب العلم **(قوله)** وقال عبيد الله امان يقاد أهل
 القليل أى يؤخذ لهم بثأرهم وعبيد الله هو ابن موسى المذكور وروايته اياه عن شيان
 ابن عبد الرحمن بالسند المذكور وروايته عن موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه امان
 يعطى الدية واما أن يقاد أهل القليل وهو بيان لقوله امان يقاد الحديث الثاني **(قوله)**
 عن عمرو هو ابن دينار عن مجاهد وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحمدي عن شيان حديثاً
 عمرو سمعت مجاهداً **(قوله)** عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية الحمدي سمعت ابن عباس
 هكذا واصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ورواه رفاع بن عمر عن عمرو
 فابن كرفيه ابن عباس أخرجه النسائي **(قوله)** كانت في بني اسرائيل القصاص كذا هاتين
 رواية قتيبة عن سفان بن عيينة وفي رواية الحمدي عن سفان كان في بني اسرائيل
 القصاص كما تقدم في التفسير وهو واجب وكأني أنه باعتبار معنى القصاص وهو الماملة
 والمساواة **(قوله)** فقال الله لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الى هذه الآية تنعني
 له من أخيه شئ **(قالت)** كذا وقع في رواية قتيبة ووقع هنا عند أبي ذر والاكثر ووقع هاتين
 رواية النسبي والقاسبي الى قوله تنعني له من أخيه شئ ووقع في رواية أبي عريفة مسنده
 ومن طريق أبي نعيم في المسخرج الى قوله في هذه الآية وهذا يظهر المراد والا فالاول وهو ان
 قوله تنعني في آية تنعني الى المبدأ والمآل وليس كذلك وقد أخرجه الاصماعيلي من رواية أبي
 كريب وعمره عن سفان فقال بعد قوله في القتلى فقراً الى والا تنعني في تنعني له ووقع في
 رواية الحمدي المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله ذلك تختص من
 وبكم وزاد فيه أيضاً تفسير قوله فن اعتدى أى قتل بعد قبول الدية وقد اختلف في تفسير

فقام رجل من أهل اليمن

يقال له أو شاه فقال

اكتب لي يا رسول الله

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم اكتبوا لي يا شاه

ثم قام رجل من قريش فقال

يا رسول الله الا الاذخر فاعما

تجعله في سبوتا وقبورنا

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم الا الاذخر وتابعه

عبيد الله عن شيان في

القتل وقال بعضهم عن

أبي نعيم القتل وقال عبيد

الله امان يقاد أهل

القتيل حديثاً قتيبة بن

سعيد حديثاً سفیان

عن عمرو عن مجاهد عن

ابن عباس رضي الله عنهما

قال كانت في بني اسرائيل

القصاص ولم تكن فيهم الدية

فقال الله لهذه الامة كتب

عليكم القصاص في القتلى

الى هذه الآية تنعني له

من أخيه شئ قال ابن عباس

فالفقر أن يقتل الدية في

العمد قال فاستأج بالمرءوف

أن يطلب بغير عرف ويؤدى

باحسان

٦٨٨١

س

تحفة

٦٤١٥

العذاب في هذه الآية فقل بآخرة وأما في الدنيا فهو إن قتل أشداء وهذا قول الجمهور
 وعن عكرمة وقتادة والسدي نجهنم القتل ولا يمكن الولي من أخذ الدية وفيه حديث جابر رفعه
 لأعقروا عن قتل بعد أخذ الدية أخرجهم أو داود وفي سنده انقطاع قال أبو عبيد ذهب ابن
 عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة إن النفس بالنفس بل هما محكمتان
 وكأنته رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وإن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكروهم
 وإنهم دون الأرقاء فإن أنفسهم متساوية دون الأحرار وقال اسمعيل المراد في النفس بالنفس
 المكافئة لا أخرى في الحدود لأن الحر لو قذف عبد لم يجلد أو ثأنا أو القتل قصاص من جلد
 الحدود قال وينسبه قوله في الآية للحر ولو قذف قصاص من قصاص في قصاصه فهو كفارة له في هنا يخرج
 العبد والكافر لأن العبد ليس له أن تصدق بدمه ولا يبرحه ولأن الكافر لا يسمى متصديقا ولا
 مكفرا عنه (قلت) محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى وكنت أعلمهم فيها أي على
 بني إسرائيل في التوراة أن النفس بالنفس مطلقا تخفف عن هذه الآية عشرة أربعة الدية بدلا
 عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص ويقتضيه بالحرف فينزل الآية في آية المائدة
 لمن تملكها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لأن شرع من قبلنا إنما يملك منه بماله يرد في
 شرعنا بخلافه وقد قيل إن شريعة موسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الدية فقط فإن ثبت
 ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط واستدل
 به على أن المخبر في القود وأخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية
 يحتاج إلى بيان لأن ظاهر القصاص أن لا تسعة لأحدهما على الآخر لكن المعنى أن من عفى
 عنه من القصاص إلى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالعروف وهو المطالب به وعلى القاتل
 الأداء وهو دفع الدية بأحسن وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار للولي القصاص أو
 الدية للقاتل قال الخطابي والحجة أنهم حديث أنس في قصة الربيع عنه فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم كذب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولم يختبر ولو كان الخيار للولي لأعلمهم النبي
 صلى الله عليه وسلم ألا يجوز لهما أن يتصكما من يثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه
 بأن الحر له في أحدهما فلما حكم بالقصاص وجب أن يعمل عليه قوله فهو مختار النظرين أي
 وفي المقتول مختبر بشرط أن يرضى الخائف أن يغرم الدية وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وسلم كذب
 الله القصاص إنما وقع عند طلب أولياء المجني عليه في العمد القود فأعلم أن كذب الله نزل على
 أن المجني عليه إذا طلب القود أوجب المولى في مما الدعا من تأخير البيان وأوجب الخطابي
 أيضا بأنهم أجعوا على أن الولي لو قال للقاتل رضى أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل
 لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وإن كان يجب عليه أن يعقن دم نفسه وقال المهلب وغيره
 يستفاد من قوله فهو مختار النظرين أن الولي إذا استل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء
 أقصص وعلى الولي اتباع الأول في ذلك وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية واستدل
 بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه وقيل الواجب الخمار وهما قولان
 للعلماء وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت
 حين من العلم بأن كان لأحدهما طول على الآخر في الشرع فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير

مهر واذا قتل منهم عبد قتلاوه راء أو امرأة قتلاوا رجلًا أخرجه الطبري عن الشعبي وأخرج
أبو داود عن طريق علي بن صالح بن يحيى عن سماعة بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كان
قرظة والنضر ووككان النضر أشرف من قرظة فكان إذا قتل رجل من قرظة ورجلا من
النضر قتل به وإذا قتل رجل من النضر ورجلا من قرظة قتل به فأتاه وسق من القس فلبثت
التي صلى الله عليه وسلم قتل رجل من النضر ورجلا من قرظة فقالوا دفعوه لنا فقتلوا فقالوا بيننا
وبينكم النبي صلى الله عليه وسلم فأبوه فزلت وإن حكمت فأحكم بينهم بالقسط والقسط
النفس بالنفس ثم زلت فأحكم الجاهلية يغون واستدل به الجهموعلى جواز أخذ الدية في قتل
العمد ولو كان غيلة وهو أن يخدع شخصا حتى يصبره إلى موضع خفي فيقتله خلافا للملكية
والحقه ما لا يحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس للأولياء العقوبة وهذا على أصله فإن
حد الحارب القتل إذا رآه الأمام أو أنى الآية لتخفيف التنويع وفيه أن قتل سائر ولا كان
حكمه حكم من قتل خطئا وجوب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم فاني عاقله واستدل به بعض
المالكية على قتل من القاتل إلى الحرم بعد أن يقتل عدا خلافا لمن قال لا يقتل في الحرم بل إلى
الخروج منه ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم قاله في قصة قتل خراعة المتول في الحرم وإن
القوم مشرور فعين قتل عدا ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعذيبه يصبر
ما حرمة الله وأقامه الحد على الجاني به من جهة تعظيم حرمة الله وقد تقدم شيء من هذا في الموضوع
الذي أشرت إليه أنفاس كتاب الحج ﴿قوله﴾ من طلب دم امرئ يضر من
أي بيان حكمه ﴿قوله﴾ عن عبد الله بن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن نيب إلى جده
وثبت ذكر أبيه في هذا السند عند الطبري في نسخة شعيب بن أبي حمزة وكذا في نسخة أبي
نعيم ونافع بن جبير أي ابن مطعم ﴿قوله﴾ أبيض هو أفعل من الغض قال وهو شاذ ومنه أعدم
من العدم إذا اقتصر قال وانما يقال أفعل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي قال المذهب وغيره
المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبيض أفعل من أهل المعاصي إلى الله فهو كقوله أكبر الكاثر والأفحش
أففض إلى الله من جميع المعاصي ﴿قوله﴾ المحدث في الحرم أصل المحدث والمائل عن الحق
والإحاد العدول عن القصد واستشكل بأن حر تكب الصغيرة مائل عن الحق والجواب أن هذه
الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك
إشارة إلى عظمها وقيل إرادته بالجملة الأهمية مشعر بثبوت الصفة ثم التذكير للتعظيم فكأن ذلك
إشارة إلى عظم الذنب وقد تقدم قرأ في عدا الكاثر من تعجل البيت الحرام وأخرج الثوري في
تفسيره عن السدي عن مرة بن ابن مسعود قال سألت رجلا منهم بيعة فتكذب عليه إلا أن رجلا
لهم بعد أن يبين أن يقتل رجلا البيت الحرام إلا إذا قتل الله من عذاب أليم وهذا سند صحيح
ذكر شعيب بن السدي رفعه لهم وكان شعيب يرويه عنه موقوفا أخرجه أحمد عن يزيد بن هرون
عن شعيب وأخرجه الطبري عن طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفا ونظيره راسا الحديث
أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره وهو مشكل فسمعنا أن المراد بالاحاد فعل
الكبيرة وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الأيمان بالجملة الأهمية في قوله ومن يرد فمالم الحاد
بظلم الآية فيشيد ثبوت الاحاد واهمه التنوين للتعظيم أي من يكون الحاد عظيم لوالله أعلم

﴿باب من طلب دم امرئ﴾
بغير حق ﴿حديث﴾ أبو
اليمان أخبرنا شعيب عن
عبد الله بن أبي حسين
حديثنا نافع بن جبير عن
ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال أبيض
الباس إلى الله ثلاثة لمجد
في الحرم

٦٨٨٢

تحفة

٦٥٢١

(قوله ومبتغى في الاسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص فطلب من غيره ممن لا يكون له فيه مشاركة كوالده وأولاده وأقربيه وقيل المراد من يريد بقامسة الجاهلية وأشاعتها أو تنفيذها أو سنة الجاهلية اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من أخذ الحمار بجواره والحلف بحلفه ونحو ذلك. ويتحقق ذلك ما كانوا يعتقدونه والمراد منه ما جاء الاسلام بتركه كالطيرة والأكهانة وغير ذلك وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه أن أعتى الناس على الله من قتل غيره قاله أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام فيمكن أن يقسم به سنة الجاهلية في هذا الحديث (قوله ومطلب) بالتشديد مقدر من الطلب فأبديت التماسا وأدعت المراد من يبالغ في الطلب وقال الكرمانى المعنى المتكلف للطلب والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا بمجرد الطلب أو ذكر الطلب للزم الزجر في الفعل بطريق الأولى وقوله بغير حق احتراماً عن يمينه مثل ذلك لكن حتى كطلب القصاص مثلاً وقوله ليريق بغير الهام ويجوز ساكنها وقد سئل عن من قال إن العزم المصمم يؤاخذ به وتقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث من هم بصنعة في كتاب الرقاق (تنبيه) وقفت لهذا الحديث على سبب فقرأت في كتاب مكة لعمر بن شبيب من طريق عرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال قتل رجل بالزلفة يعني في غزوة القفح فذكر القصة وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وما أعلم أحداً على على الله من ثلاثة رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذخل في الجاهلية ومن طريق مسعر عن عرو بن مرة عن الزهري ولفظه أن أجرة الناس على الله فذكر نحوه وقال فيه ومطلب بذخول الجاهلية (قوله باب العفو في الخطأ بعد الموت) أي عفو الولي لأعفو المقتول لأنه محال ويحتمل أن يَدْخُلَ وانما قبله بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا بعد الموت في المقتول ثم مات لم يظهر لعقوباً لولاه لو عاش تسعين لا شيء له يعفو عنه وقال ابن بطال أجمعوا على أن عفو الولي انما يكون بعد موت المقتول وأما قبل ذلك فالعفو للتبيل خلافاً لظاهر ظاهرهم أبطالوا عفو القاتل وجه الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للأصل أولى وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة بن مسعود لما دعا قومه إلى الاسلام فرمى بسهم فقتل عثاقاً فأنه قبل أن يموت فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عقوه (قوله حديث شافرة) بقاء هو ابن أبي القزواء (قوله عن أبيه عن عائشة عن عزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لاني قد تحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الراويين سواء وليس كذلك ويحيى بن أبي زكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى النخاسي وساق المتن هنا على لفظه وأما لفظ علي بن مسهر فتنه في باب من خنت ناسياً من كتاب الأيمان والنذور وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد (قوله فقال حذيفة عن الله لكم) استعمل به من قال إن دينه وجبت على من حضر لأن معنى قوله عقر الله لكم عفوت عنكم وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يبالغ به وقد أخرج أبو يحيى الفزاري في السنتين عن الزهري عن جهم بن قيس قال أخطأ المسجون أبي حذيفة يوم أحد حتى قتله وقال حذيفة بغير الله لكم وهو أرحم الراجلين فلفت النبي صلى الله عليه وسلم فزاده عنده خبراً ورواه عنده الزائدة بقوله فلم يزل في حذيفة منها بنية خير على الحزن على أبيه وقد أوجعت الرذيلة في باب من خنت ناسياً

ومبتغى في الاسلام سنة الجاهلية ومطلب دم امرئ بغير حق ليريق دمه (باب العفو في الخطأ بعد الموت) حديثاً قزوة حديثاً علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد (وحدثني محمد بن حرب حديثاً أبو مروان يحيى بن أبي زكريا عن هشام عن عرو بن مرة عن عائشة رضي الله عنها قالت صرخ الجلس يوم أحد في الناس باعداً الله آخراً ثم فرجعت أولاهم على آخرهم حتى قتلاهم الهان فقال حذيفة أي أي فتناوه فقال حذيفة غفرا الله لكم قال وقد كان انهم منهم قوم حتى لمقوا بالطاق

٦٨٨٢

تحفة

١٧٢٠٢

١٧١١٤

٦٨٨٤
ع
نطة
١٢٩١

«(باب قول الله تعالى وما
كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا
الاضطأ)» «(باب اذا أقر
بالقتل مرة قتل به)» «حدثني
اسحق أخيراً ناجياً حدثنا
همام حدثنا قتادة حدثنا
أنس بن مالك أن يهوديا
رضي رأس جارية بين حجرين
فقتل لها من فعل بك هذا
أقسلان أقسلان حتى سمى
اليهودى فأومات برأسها

(٢) قوله وما حتى الخ أى
في الباب الثاني ٨

و يؤخذ منها أيضا التعقيب على الحب الطبرى حيث قال جمل البخارى قول حذيفة غفر الله
لكم على الفعوق الضمان وليس بصرى في فجاب بان البخارى أشار بهذا الذى هو غصير صريح
الى ما ورد صريحاً وان كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب اليه **(قوله باس)**
قول الله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ **(كذا لا يذروا ابن عسا كرو ساق)**
الباقون الآية الى علم احكامها ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثنا **(قوله وما كان لمؤمن
أن يقتل مؤمنا الا خطأ)** ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن
عبد الله بن عباس بن عتبة بن مسينة عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الرحمن
بن الصديق بن زلت هذه الآية في جدل عباس بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بنى عامر بن
لؤى وكان يؤتمهم بمكة وهو كافر قالها جرح المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى اذا كان
بظاهر الحرة لقيه عباس بن أبي ربيعة فظلمه على شركه فعلا بالسيف حتى قتله فزلت روى هذه
القصة أبو يعلى من طريق جاد بن سالم عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه فذكرها مرة أخرى وادعى السند عبد الرحمن بن القاسم وأخرج ابن أبي
حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبير ان عباس بن أبي ربيعة حلف لقتل الحارث بن يزيد
ان ظفريه قد كثر نحوه ومن طريق جاد بن سالم عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الرحمن
النجى صلى الله عليه وسلم بعد ان أسلم ثم خرج فقتله عباس بن أبي ربيعة وقيل في سبب نزولها غير
ذلك مما لا يشك **(قوله الا خطأ)** هو استثناء منقطع عند الجمهور وان أريدنا لى معناه فإنه لو قدر
متصلا لكان مفهومه مفعله قتله والله من قال انه متصل بأن المراد باللى القصر ومعنى الا
خطأ بأن عرفة ما لكفر فقتله ثم ظهر انه كان مؤمنا وقيل نصب على انه مفعول له أى لا يقتله لئلا
أصل الا للفظ وأصل أى الا فى حال الخطأ وهو نعت مصدر محذوف أى الاقتلا خطأ وقيل الا
هنا بمعنى الواو وجوزها جماعة وقيدوا القراء بشرط مفعولها فذلك لم يجزه هنا واستدل بهذه
الآية على ان القصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافر لم يجب عليه شيء سواء كان
حرى أو عبداً غير جرحى لان الآيات سنت أحكام المقتولين عدا ثم خطأ فقال فى الحارث فان قالوا
نقدوهم واقتلوهم حيث وجدوهم ثم قال فمن لهم متناقضاً جعل الله لكم عليهم سيلا وقال
فمن عادوا المحاربة فخذوهم واقتلوهم حيث تفقوهم وقال فى الخطأ وما كان لمؤمن ان يقتل
مؤمنا الا خطأ فكان مفهومها ان الله يقتل الكافر عمداً لا الذى يصاد فقتلهما وجعل
فى قتل المؤمن خطأ لله والى الكفارة ولم يذكر ذلك فى قتل الكافر فقتله من قال لا يجب قتل
الكافر ولو كان ذمائى أو يده بقوله وان يجعل الله للكافر بن على المؤمنين سيلا (٢) وأما
فى أول السند قال أبو على الجاني لم أجده منسوبا ويشبه أن يكون ابن منصور (قلت) ولا يبعد
أن يكون ابن راهويه فإنه كثيرا رواه عن جابر بن هلال شيخ اسحق هنا **(قوله باس)**
اذا أقر بالقتل مرة قتل به **(كذا لا يذروا ابن عسا كرو ساق)** كذا لا يذروا ابن عسا كرو ساق
واذا أقر الخ وذكروا كما حدث أنس في قصة اليهودى والجارية ويتجاع الى مناسبتها للآية فإنه
لا يظهر أصلا فالصواب صنيع الجماعة قال ابن المنذر حكم الله فى المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية
وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا فى قوله وان كان من قوم ينكحون بينهم ميثاق فقتل المراد

ففي باليهودي فاعترف
فأمر به النبي صلى الله
عليه وسلم فرض رأسه
بالجارة وقد قال همام
بجبر بن (باب قتل الرجل
بالمرأة) * حدثنا مسدد
حدثنا يزيد بن زريع حدثنا
سعد بن قتادة عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قتل
يهوديا بجارية قتلتها على
أوضح لها (باب القصص
بين الرجال والنساء في
الجراحات) * وقال أهل العلم
بقتل الرجل بالمرأة * ويذكر
عن عمر تقاد المرأة من الرجل
في كل عد يبلغ نفسه فيا
دونها من الجراح * وفيه قال
عمر بن عبد العزيز وابراهيم
وأبو الزناد عن أصحابه
وجرحت أخت الربيع
انسانا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم القصص

تغ

٢٤٧/٥

كانوا لعاقلة الدينة من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهري وقيل
مؤمن جاملت عن النخعي وأبي الشامة قال الطبري الأول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل
في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ويترجح أيضا أنه حديث ذكر المؤمنين ذكرا والدية
والكفارة معا وحديث ذكر الكفار ذكر الكفارة فقط وهذا ذكر الدية والكفارة معا (قوله فيه
ففي باليهودي فاعترف) في رواية هدية عن همام فأنى به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى
أفراخرجه إلا داعي وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجمهور في أنه لا يشترط في الأقرار
بالقتل أن يتكرر وهو ما أخذ من إطلاق قوله فاخذ اليهودي فاعترف فأنه لم يذكر فيه عددا
والاصل عدمه وذهب الكوفيون إلى اشتراط تكرار الأقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط
تكرار الأقرار بالزنا أربعين مرة لعدد الشهود في الموضوعين (قوله) * قتل الرجل
بالمرأة * ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ناخضا وقد تقدم شرحه مستوفى
قريبا ووجه الدلالة منه واضح ولحق به إلى الرد على من منع كسأ يثمن في الباب الذي بعده (قوله
باب القصص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر أجمعوا على أن
الرجل يقتل المرأة والمرأة تذل الرجل إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء وخالف الحنفية فيها
دون النفس واحتج بعضهم بأن البدن الصحة لا قطع بالبدن السلام بخلاف النفس فان النفس
الصحة تقاد بالمرضة اتفاقا وأجاب ابن القصار بأن البدن اللازم حكم الميتة والحي لا يقاد
بالميت وقال ابن المنذر لم أجمعوا على القصص في النفس واختلفوا فمادونا وجربوا واختلف
إلى المنق (قوله) وقال أهل العلم بقتل الرجل بالمرأة المراد الجهور وأطلق إشارة إلى وهي
الطريق إلى علي وأولى أنه من ندرة المخالف (قوله) ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل عد
يلغ نفسه فادونها من الجراح وصله سعيد بن منصور عن طريق النخعي قال كان فيما به
عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجل والنساء سواء وسنده صحيح أن كان
النخعي سمعه من شريح وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال عن ابراهيم عن شريح
قال أنا في عروة فذكره وفيه قوله تقاد مقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذي
تقطع منه وبالعكس (قوله) وفيه قال عمر بن عبد العزيز وابراهيم وأبو الزناد عن أصحابه
أخرج ابن أبي شيبة عن طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز عن زعيم مغيرة
عن ابراهيم النخعي قالوا القصص بين الرجل والمرأة في العد سواء وأخرج الأثر من هذا الوجه
عن عمر بن عبد العزيز قال القصص فيسا بين المرأة والرجل حتى في النفس وأخرج البيهقي عن
طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال كل من أدركت من فقها تناوذا كالمسعة في
مشقة سواهم أهل فقه ومفضل ودين قال وبعنا اختلفوا في النبي لناخذنا بقول أكثرهم
وأضلم رأيناهم كانوا يقولون المرأة تقتل من الرجل عينا بعين وأدنا بأذن وكل شيء من الجراح
على ذلك وإن قتلها قتل بها (قوله) وجرحت أخت الربيع انسا ناقال النبي صلى الله عليه
وسلم القصص كذا لهم ووقع للنسبي كتاب الله القصص والعهد ما عند الجماعة وهو
بالنصب على الأغراء قال أبو ذر كذا وقع هنا والصواب الربيع بنت النضر عمة أنس وقال
الكرماني قيل إن الصواب وجرحت الربيع يحذف لفظة أخت فأنه الموافق لما تقدم في البقرة

٦٨٨٦
٢
س
تحفة
١٦٢١٨

* حدثنا عمرو بن علي
حدثنا يحيى حدثنا
سفيان حدثنا موسى بن
أبي عائشة عن عبيد الله
ابن عبد الله عن عائشة
رضي الله عنها قالت لهدنا
النبي صلى الله عليه وسلم في
مرضه فقال لا تلتذوني فقلنا
كرهية المرض لدواء فلما
أفاق قال لا يتي أحد منكم
الا لغبر العباس فإنه لم
يشهدكم * (باب من
أخذ حقه وأقص دون
السلطان)

من وجه آخر عن أنس ان الربيع بنت النضر عمته كسرت ثديها جارية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص قال الان يقال ان هذه امرأَةٌ أخرى لكنني سقتل عن أحد كذا قال وقد ذكر جماعة انهما قصتان والمذكور هنا طرف من حديث آخر جهه لم من طريق جلد بن سلمة عن ثابت عن أنس ان أخت الربيع أم جارية بخرت انسا نفا فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال القصاص القصاص فقالت أم الربيع يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقص منها فقال سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فجاز الت حتى قبلوا الدية فقال ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره والحد يث المشارة اليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق جلد عن أنس وفيه فقال أنس بن النضر أتكسر نية الربيع يا رسول الله لا والذي بهنك بالحق لا تكسر نيتها قال يا أنس كتاب الله القصاص فرضي القوم وعفوا فقال ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ومسان بعد أربعة أبواب أيضا باختصار قال الثوري قال العلماء المروفي رواية البخاري ويحتمل ان يكونا قصتين (قلت) وجزء من حزم بانهم ما قصتا صححان وقصتا لاهرا أو واحدة احدهما لانها بخرت انسا ناقضني عليها بالامعان والاخرى انها كسرت ثديها جارية فقضى عليها بالقصاص وحلفت امها في الاولى وأخوها في الثانية وقال البيهقي بعد أن أورد الاربعة واثنين ظاهر الخبرين يدل على انها قصتان فان قبل هذا الجمع والافتاب أحفظه من جلد (قلت) في القصص من مغايراتها بها على الجناية الربيع أو أخها وهل الجناية كسر النية أو الجراحة وهل الخالق أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر أو ما موقع في أول الخنايا عند البيهقي من وجه آخر عن جلد عن أنس قال لطمت الربيع بنت معوذ بن جارية فكسرت ثديها فهو غلظ في ذكرها أيها والمحفوظ انها بنت النضر عمته أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري وفي الحديث ان كل من وجبه القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضوا به جاز (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله لهدنا النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه فقال لا تلتذوني) تقدم شرحه في الوفاة النبوية والمراد منه هنا لا يتي أحد منكم الا لغبر ان فيه إشارة الى مشروعية القصاص من المرأة بما جنته على الرجل لان الذين لدوه كانوا رجالا ونساء وقد ورد التصريح في بعض طرقه بانهم لدوا وعمونة وهي صاعقة من أجل عموم الامر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين (قوله غير العباس فإنه لم يشهدكم) تقدم ساقه أيضا في الوفاة النبوية وقبل وفي الحديث ان صاحب الحق يستغنى من غرامته من شافية فوعته ويقص من الباقي وفيه نقل لقوله لم يشهدكم وفيه أخذ الجماعة بالواحد قال الخطابي وفيه حجة لمن رأى القصاص في البطشة ونحوها واعتل من لم يرد ذلك بأن الظلم تعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يرد ولا يقص وأما الدود فاحتمل ان يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فهو قيوام بن جنس جنابهم وفيه ان الشركة في الجناية يقص من كل واحد منهم اذا كانت أفعالهم لا تتميز بجلالات الجناية في المال لانها تنقض اذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا اتفاقا وساقى بيان ذلك بعد ستة أبواب (قوله يا) من أخذ حقه أي من جهة ضربه بغير حكم كما (أو اقصص) أي اذا وجبه على أحد فقص من نفس أو طرف هل يشترط

أن يرفع أمره الى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجة
قال ابن بطال اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان قال
وإنما اختلفوا في أن أقام الحد على عبده كما تقدم فنص عليه قال وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم
أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جده أباه ولا يئنه عليه كما سألني تقرر به رقم
أجاب عن حديث الباب أنه خرج على التعليل والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى
(قلت) فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه الى ما أخرجه اسمعيل القاضي في نسخة أي
الزناد عن الفقهاء الذين ينهى الى قولهم ومنه لا ينبغي لأحد أن يقتص شيئاً من الحدود ودون
السلطان الا ان الرجل أن يقتص حد الزنا على عبده وهذا انما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي
الزناد رأما الجواب قال أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع (قوله) انه جمع بأمريرة
يقول انه جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بن الخرون السابقون يوم القيامة
كذب ذروسة طوم القامة للباقي (قوله) وباسنادنا لو اطلع الخ هو المراد
في هذه الترجة والاول ذكره لكونه أول حدث في نسخة مشيخ عن أبي الزناد ومن ثم
هرب في الحديث بقتله هنا بل اقتصر على أوله إشارة الى ذلك وساقه بقتله في كتاب الجمعة
ولم يطرده للخاري منيع في ذلك وأورد صنيع مسلم في نسخة همامان يسوق للسند
م يقول فذكر أعاد بنا منها ثم ذكر الحديث الذي ربه وقد أشرت الى ذلك في كتاب
الاقاب وجوزنا لكرمانى ان الراوى جمع الحديثين في نسق واحد فجمعهما فاسق من بعده على
ذلك (قلت) وهذا يحتاج الى تكملة وهو أن الخاري اختصر الاول لانه لا يحتاج اليه هنا
(قوله) لو اطلع الفاعل مؤخر وهو أحد (قوله) ولم تأذن له احتراز عن اطلع بآذن (قوله)
حدثه بمصحة كذا هنا بغير فامر أخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن فحمة عن أبي
اليمان شيخ البخاري نفسه بلفظ حدثه وهو الاول والاول جائز وسألني بعد سبعة أبواب من
رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ لو أن امرأ اطلع عليك بغير أن حدثه وقوله حدثه
بالأهملة عند أبي ذر والقاسمي وعند غيرهما بالحاء المججمة وهو أوجه لانه الرى بمصحاء وفواة
وتحوهما اما بين الأهم والسبابة واما بين السبابة وجرم النوى فإنه في مسلم المججمة
وسبأني في رواية سفيان الشارح بالهملة وقال القرطبي الرواية بالهملة خطأ لان نفس
الخبر انه الرى بالخصى وهو المججمة جزمنا (قلت) ولا مانع من استعمال الهملة في ذلك مجازا
(قوله) ففقت عينه بقاف ثم همز مائة أي شقت عينه فان ابن القطاع ففقت عينه أظنا
ضوحا (قوله) جناح أي أتم وأتموا أخذته (قوله) بصي والقطان وجه والطويل (قوله)
ان جرحا هذا ظاهر الارسال لان جرحا لم يدرك القصة لكن بين في آخر الحديث انه موصول
وسبأني بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس وذكرفه ما قبل في تسمية الرجل المذكور
(قوله) تسد دابة بدالين مهملتين الاولى تفصلة قبلها من موهلة أي صوب ووجهه وعناه
والتصويب توجيه السهم الى مرماه وكذلك التسديد ومنه البت المشهور
أعلمه الرماية كل يوم * فلما استساعده مرمانى

وقد سحى فيه الإيعام ويترج كونه بالهملة بإسناده الى التعليل لانه النبى في قدرة العلم بخلاف

٦٨٨٧

تحفة

١٢٧٤٤

حدثنا أبو الحسن أخبرنا
شعيب حدثنا أبو الزناد أن
الأعرج حدثه أنه سمع أبا
هريرة يقول انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول تحسن الآخرون
السابقون يوم القيامة
هو باسنادنا لو اطلع في بيتك
أحد ولم تاذن له حتى يتحصا
ففقت عينه ما كان عليك
من جناح * حدثنا سعد
حدثنا يحيى عن جده أن
رجلا اطلع في بيت النبى صلى
الله عليه وسلم فسدد اليه

٦٨٨٩

تحفة

٨٠٣

٦٨٩٠
تحفة
١٦٨٧٤

مقصدا فقلت من حدثك بهذا قال انس بن مالك * (باب اذا مات في الزحام أو قتل به) * حدثني المنخوع ابن منصور أخبرنا أن أبا سامة قال هشام أخبرنا عن أبيه عن عائشة قالت لما كان أحد هزم المشركون فصاح ابليس أي عباد الله أتراكم فرجعت وألاههم فاجتلت هي وأخراهم فنظر حذيفة فإذا هو بابه

الشدة معنى القوة فانه لا قدرة للعلم على اجتلابها ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي وفي رواية كريمة عن الكشي في باب الشجعة والاول أولى فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبي عدي عن جدي بلفظ فأهوى إليه أي أمال إليه (قوله مشقفا) تقدم ضبطه ونفسه في كتاب الاستبذان في الكلام على رواية عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس وسباقه ثم ووقع هنا في رواية جدي مختصرا أيضا وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ شيخ البخاري فيه زاد في آخره حتى أخر رأسه بتشديد الخاء المعجمة أي أخرجهما من المكان الذي اطلع فيه وفاعل أخر هو الرجل ويحتمل ان يكون المشقص وأئند الفعل الهم مجازا ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لكونه السبب في ذلك والاول أظهر فقد أخرجه أحمد أيضا عن سهل بن يوسف عن جدي بلفظ فأخرج الرجل رأسه وعند في رواية ابن أبي عدي التي أشرت إليها فتأخر الرجل (قوله فقات من حدثك) القائل هو يحيى القطان والمقول له هو جدي وجوابه بقوله أنس بن مالك يقتضى انه سمعه منه بغير واسطة وهذا من الثمون التي سمعها جدي عن أنس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى خمسة أحماد وبالبقية سمعها من أصحابه عنه ثمانية وثمانون فكان بدلهما في رواية جدي عن أنس وبلا واسطة والحق الله سمع منه اضما في ذلك وقد ذكر البخاري من يخرج حديث جدي عن أنس بخلاف مسلم فلم يخرج منها الا القليل لهذه العلة لكن البخاري لا يخرج من حديثه الا ما صار فيه بالتحدث أو ما قام مقام التصريح ولو بالزوم كالوكان من رواية شعبة عنه فان شعبة لا يحتمل عن شيوخه الا ما عرف انهم سمعوا من شيوخهم وقد أوجبنا ذلك في ترجمة جدي في مقدمة هذا الشرح والله الموفق (قوله باب اذا مات في الزحام أو قتل به) كذا ابن بطال وسطا به من رواية الاكثر وأورد البخاري الترجمة مورد الاستفهام ولم يخرج بالحكم كما جزم به في الذي بهذه لوجود الاختلاف في هذا الحكم وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل الحمان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريبا قال ابن بطال اختلف على وعمر هل يحب دينه في بيت المال أو لا وبه قال إسحق أي بالوجوب وتوجه انه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دينه في بيت مال المسلمين (قلت) ولعل محتمه ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عمرمة والد حذيفة قتل يوم أحد قتله بعض المسلمين وهو يظن انه من المشركين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات مع ارساله وقد تقدم له شاهد من رسل أيضا في باب العقوق الخطا وروى مسددا في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلا زعم يوم الجمعة فقات فوداه على من بيت المال وفي المسئلة مذاهب اخرى منها قول الحسن البصري ان دينه يجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله وتوجه انه مات بفعلهم فلا تعداهم الى غيرهم ومنها قول الشافعي ومن تبعه انه يقال لوليه ادع على من شئت واحلف فان حلفت استعقت الدية وان نكثت حلفت المدعي عليه على التني وسقطت المطالبة وتوجيهه ان الدم لا يجب الا بالطلب ومنها قول مالك دمه هدر وتوجه انه اذا لم يعلم قاتله بعينه استعمال ان يؤخذ به أحد وقد تقدمت الاشارة الى الرابع من هذه المذاهب في باب العقوق الخطا (قوله قال هشام أخبرنا) من تقدم اسم الراوي على الصيغة وهو جازر وهشام المذكور هو ابن عمرو بن الزبير (قوله فنظر حذيفة فإذا هو بابه

البيان فقال أي عباد الله أي أي قالت فواته ما احتجزوا حتى قتلوه فقال حذيفة غنائه لكم وقال عروة فإزالت في حذيفة منه بقية حتى لحق بالله باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) حدثنا المكي بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فقال رجل منهم تخلف أجمعنا عامر بن حنيناك فقدمهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من السابق قالوا عامر فقال رحمه الله قالوا بارسل الله هلاً لمعتنا به فأصيب بصيعة ليلاً فقال القوم حط له قتل نفسه فلما رجعت وهم يتحدثون أن عامر أخطأ عمله فحنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا أي الله فذلك أي وأيضاً عرواً أن عامر أخطأ عمله فقال كذب من قالها إن له لا يبرن اثنين أنه لم يهاجم مجاهد وأى قتل يزيد عليه

البيان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد وقوله قال عروة هو موصول بالسند المذكور وقوله فإزالت في حذيفة منه أي من ذلك الفعل وهو العفو ومن سببه تقدم القول فيه أيضاً (قوله باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) قال الأصمعي قلت ولا إذا قتلها عبداً يعني أنه لا مئة لهم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بخطا لئلا يحمل الخلاف قال ابن بطال قال الأوزاعي وأحدوا حتى يحب دية على عاقلة فإن عاش فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء وقصة عامر هذه جعلهم أنزل من أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في هذه القصة شيئاً ولو وجب لبنيها أن لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وقد أجعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عبداً أو خطأ لا يجب فيه شيء (قوله عن سلمة) هو ابن الأكوع (قوله من هنيناك) يضم أوله وتشديد الحائية بعد النون ووقع في رواية المسند بخطف الحائية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي وعامر هو ابن الأكوع فهو أخو سلمة وقيل عنه قال ابن بطال لم يدرك في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فغيره كان سيف عامر قصيرا اقتناول به يوم البضر به فرج ذبا به فأصاب ركبته (قلت) وقيل بعض الشراح عن الأصمعي أنه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري أنه ارتد عليه سيفه فقتله والباب مترجم بمن قتل نفسه ووطن إن الأصمعي تعقب ذلك على البخاري وليس كما ينبغي وإنما ساق الحديث بلفظ فارتد عليه سيفه ثم نهى على أن هذه النظم لم تقع في رواية البخاري هنا فإشارته إلى أنه عدل هنا عن رواية مكي بن إبراهيم لأنه السكتة فكون أولي توضحه ويجب بيان البخاري يعقده هذه الطريق كثيراً في ترجمته بالكم وهو يكون قد أراد ما يدل عليه مصر يحيا مكان آخر فلا يجب أن يعسده فهو رده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلاً أو فيها دلالة خفية كل ذلك للقرآن من السكران غير فائدة وليست الناظر فيه على تسع الطرق والاستسكان ومنها ليتمكن من الاستنباط ومن الجزم بأحد المحققين مثلاً وقد عرف ذلك بالاستسكان من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض به عليه وقد ذكرت ذلك مراراً وأما عليه على ذلك إذا بعد العهدية وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شريح في نفسه بالفظ فلما تصافى القوم أصيب عامر بقائمة سيفه فمات وقد اعترض عليه الكرماني فقال قوله في الترجمة فلا دية له لا وجه هنا وإنما موضع اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المزاجين الظهور أن قاتل نفسه لا دية له قال ولعلهم تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل ثم قال وقال الظاهرية يدعون قتل نفسه على عاقلة فعل البخاري أراد رده هذا القول (قلت) ثم أراد البخاري رده هذا القول لكن على قائله فعل الظاهرية وهو الأوزاعي كما تقدم وما أطن مذهب الظاهرية أشهر عند تصنيف البخاري كآبه فأنه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان داوود بن علي الإصبهاني رآهم في ذلك الوقت طالباً وكان سنة يومئذ دون العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخاري فلا دية له بل في ترجمته من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمته قتل نفسه أئني لأن اختلاف فيمن مات في الزحام قوى فن ثم لم يجز في الترجمة بني الدية بخلاف من قتل نفسه فان اختلاف فيه ضعف فجزم فيه بالتالي وهو من محاسن تصرف البخاري فظهر أن النقلة لم يخالقوا تصرفه والله التوفيق (قوله وأى قتل يزيد عليه) في رواية المسند وكذا في رواية التتبي وأى قتل

٦٨٩٢
٢٤ سن في
تحفة
٩٠٨٢٣

«باب اذا عض رجلا
فوقعت ثناباً» حدثنا آدم
حدثنا شعبة حدثنا قتادة
عن زرارة بن أوفى عن عمران
ابن حصين أن رجلاً عض
يدرجل

(١) قوله اذا عض يدرجل
هكذا يشيخ الشرح بإيدنا
والذي في المتن بإيدنا اذا
عض رجلاً فلعسل مافي
الشرح رواية له اه

وصو بهما بن بطال وكذا اعراض وليست الرواية الاخرى خطأ محضاً بل يمكن ردّها الى معنى
الاخرى والله أعلم **قوله (١)** اذا عض يدرجل فوقعت ثناباً اي هل يلزمه فيه
شيء ولا ذكر فيه حديثين الاول **قوله** عن زرارة بضم الزاي المجعلة ثم بهما لثني الاولى حقيقة
بينهما التبع فيه وهو العامري ووقع عند الامام علي في رواية علي بن الجعد عن شعبة أخبرني
قتادة الله سمع زرارة **قوله** أن رجلاً عض يدرجل في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا
السند عن عمران قال قاتل بعلي بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه الحديث قال شعبة
وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي يعلى يعني صفوان عن بعلي بن أمية قال منله
وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمنزلة
الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين **قلت** (ولشعبة فيه سند آخر اي بعلي أخرجه النسائي من
طريق ابن أبي عمير وعبيد بن عجيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن بعلي ووقع في
رواية عبيد بن عجيل ان رجلاً من بني عجم قاتل رجلاً فعض يده وسندنا من هذه الرواية تعيين
أحد الرجلين المهيمن وأنه بعلي بن أمية وقد روي بعلي هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب
فبين في بعض طرقه أن أحدهما كان أجبراً له ولقطة في الجهاد غرقت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم **فذكر** الحديث وفيه فاستأجرت أجيراً فقاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر فعرف ان
الرجلين المهيمن بعلي وأجبره وأن بعلي أجهم نفسه لكن عمنه عمران بن حصين ولم أقف على تسمية
أجبره وأما غير العاض من المعضوض فوقع بيانه في غزوة سول من المغازي من طريق محمد بن بكر
عن ابن جبر جرح حديث بعلي قال عطاء فقتل أخيراً صفوان بن بعلي أيهما عض الآخر ففسدته
فظن أنه يستريح على الأجهام ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق يدرجل بمسرة عن عطاء
بلفظ ان أجبراً لبعلي عض رجل ذراعه وأخرجه النسائي أيضاً عن اسحق بن ابراهيم عن مسكان
بلفظ فقاتل أجبري رجلاً فعضه الآخر ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق مسكان بن عبد الله
عن عمه سلمة بن أمية وبعلي بن أمية فالأخر جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة سول
ومعنا صاحبنا فقاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعه ويؤيده أيضاً رواية عبيد بن
عقل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ ان رجلاً من بني تميم عض فان بعلي عجمي وأما أجبره فانه
لم يقع التصريح بانه عجمي وأخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن
بعلي أن أياه شحور رواية سلمة ولقطة فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعه فابوجه وعرف بهذا أن
العاض هو بعلي بن أمية ولعل هذا هو السر في إجماع نفسه وقد أنكر القريظي ان يكون
بعلي هو العاض فقال يظهر من هذه الرواية ان بعلي هو الذي قاتل الأجير وفي الرواية الاخرى
ان أجبراً لبعلي عض يدرجل وهذا هو الأول والآخر اذ لا يليق ذلك الفعل بعلي مع جلالة
وقفه **قلت** لم يقع في شيء من الطرق ان الأجير هو العاض وإنما التبس عليه ان في بعض طرقه
عند مسلم كما بينته ان أجبراً لبعلي عض رجل ذراعه فحز ان يكون العاض غير بعلي وأما
استبعاد ان يقع ذلك من بعلي مع جلالة فلا يمكنه مع ثبوت التصريح في الخبر الصحيح
ففيستل ان يكون ذلك صدمته في أوائل اسلامه فلا استبعاد وقال النووي وأما قوله بعني في
الرواية الاولى ان بعلي هو المعضوض وفي الرواية الثانية والثالثة المعضوض هو أجبره لبعلي

فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المعروض أجبر على لا يعلى قال ويحتمل أنهما قضيتان جرتا
 ليعلى ولا يجبره في وقت أو وقتين وثقه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم
 ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو المعروض لأصريحاً ولا إشارة وقال
 شيخنا في نسخة علي هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم (قلت) وانما يريد عباض وغيره في العاض
 هل هو يعلى أو آخر أجنبي كما قد سته من كلام القرطبي والله أعلم (قوله) فترجع يدمن فيه) وكذا
 في حديث يعلى المأضي في الجهاد في رواية الكشميهني من فيه وفي رواية هشام عن عروة
 عن مسلم عرض ذراع رجل فحذبه وفي حديث يعلى أثنى في الإجارة فعرض اصبع صاحبه
 فأنزع اصبعه وفي الجمع بين الذراع والاصبع عشر ويعد الجدل على تعدد القصة لاتحاد المخرج
 لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوقع في رواية أبيه عن بن علي عن ابن جريج
 عنه اصبعه وهذه في البخاري ولم ين مسلم لفظها وفي رواية بديل بن مسير عن عطاء عند
 مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي ذراعهم ووافقهم سفيان بن عيينة عن ابن
 جريج في رواية أبيه عن بن راهويه عنه فالذي يترجح الذراع وقد وقع أيضاً في حديث سلمة بن أمية
 عند النسائي مثل ذلك واتفقوا ابن علي عن ابن جريج بلفظ الاصبع لا يقاوم هذه الروايات
 المتعاضدة على الذراع والله أعلم (قوله) فوقعت شتاه) كذا لا كثيراً للتنبيه وللشمه في مثله
 بصغة الجمع وفي رواية هشام المذكرة سقطت شتاه بالافراد وكذا في رواية ابن سيرين عن
 عمران وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ فحذب صاحبه بده فطرح شتاه وقد تخرج رواية
 التنبيه لأنه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأي من يجزئ في الاثنين صيغة الجمع ورذ
 الرواية التي بالافراد لها على ارادة الجنس لكن وقع في رواية محمد بن بكر فأنزع إحدى شتاه
 فهذه أصرح في الوحدة وقول من يقول في هذا الجدل على التعدد بعد أيضاً لاتحاد المخرج
 ووقع في رواية الاسماعيلي فندرت شتاه (قوله) فأنصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا
 في هذا الموضع والمراد يعلى وأجبره ومن أنضم إليهما من يلوذ بهما أو باحدهما وفي رواية
 هشام فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سيرين فاستعدي عليه وفي حديث يعلى
 فأنطق هذه رواية ابن علي وفي رواية سفيان فأنى وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج
 في البخاري فأنا (قوله) فقال بعض) بفتح آله والعين المهملة بعدها ضاد بجملة ثقيلة وفي رواية
 مسلم بعد أحدكم إلى أخيه فعضه وأصل عض عض بكرة الأولى بعض فعضها فادعأت
 (قوله) كأيض التعل) وفي حديث سلمة كمضاض التعل أي الذكورن الإبل ويطلق على غيره
 من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام وبعضها يسكن
 القاف وفتح الضاد: بجملة على الأصح كأيضض التعل من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان
 وأنضمض بالحاء المعجمة بدل القاف الأكل بأقصاها وبأطراف الأضراس ويطلق على الذئب والكلب
 ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاية صاحب الراعي في اللغة (قوله) لا بد له) في رواية الكشميهني
 لا بد لك ووقع في رواية هشام فابطله وقال أوردت أن في حديث سلمة ثم تأتي ثلث
 العقل لا عقل لها فأبطلها وفي رواية ابن سيرين قد تأمرني أنا أمره أن يدع بده
 في فك تقضمها تقضم التعل ادفع يدك حتى يهاشم انزعها كذا مسلم وعند أبي نعيم

فترجع يده من فيه فوقعت
 شتاه فأنصموا إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 بعض أحدكم كأيض كأيض
 التعل لا بد له

في المتخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم أن شئت أمرناه فنعرض بذكر ما أوردنا في حديث
يعلى بن أسامة فأوردنا في هذا الباب فأبطلناه وهي رواية الاسماعيلي **(قوله)** الثاني
حديث أبو عاصم عن ابن جريج **(قوله)** كذا وقع هنا بعد درجة وتقدم له في الإجارة والجهاد والمغازي
من طريق ابن جريج بنزول لكن سباقه فيها أمم معانها **(قوله)** عن عطاء **(قوله)** هو ابن أبي رباح **(عن)**
صفوان بن يعلى **(و)** في رواية ابن علية في الإجارة أخرجه في عطاء وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي
سمعت عطاء أخرجه في صفوان بن يعلى بن أسامة وكذا المسلم من طريق أبي أسامة عن ابن جريج
(قوله) عن أبيه **(في)** رواية ابن علية عن يعلى بن أسامة وفي رواية حجاج بن محمد عن أبي نعيم
في المتخرج أخرجه في صفوان بن يعلى بن أسامة أنه سمع يعلى وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن
قائدة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه من طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري
في المجمع مختصرة ومضمومة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ومن طريق هشام الدستوائي عن
قائدة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قائدة وعطاء بدل بن مسيرة
والآخر أنه أرسله ولعله عن صفوان بن يعلى أن أحدهما إلى بن أسامة عن رجل ذراعه وقد
اعترض الدارقطني على مسلم **(في)** تخريج هذه الطريق وتخريج طريق محمد بن سيرين عن عمران
وهو صحيح منه وأجاب النووي بما أسلفه من المتابعات يقتضيها ما لا يقتضي في الأصول وهو
كما قال ومنه التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جذته والأول المعتمد وأبوها محمد بن
أنزليات أسامة بن أبي عبيد بن همام بن الحرث التميمي الحنظلي أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي
صلى الله عليه وسلم ما بعده لكن في الطائفة وشرك ومنه أمه بضم الميم وسكون النون بعدها
تحتانية هي بنت جابر عمة عبيد بن غزوان وقيل أخته وذكر بعض أن بهن رواية مسلم بعضها
وأن منه بفتح النون وتشديد الواو واحدة وهو تعجيف وأغرب ابن وضاح فقال منه بكون
النون أمه وبفتحها ثم موحدة أو به ولفظه أحده على ذلك **(قوله)** خرجت في غزوة **(في)**
رواية الكشي عن في غزاة وثبت في رواية سفيان أنها غزوة رسولك ومنه في رواية ابن علية
بلفظ جيش العسرة وبه حزم غير واحد من الشراح وتعجب بعض من لقيناها بان في باب من أحرم
جاءه لا عليه قص من كتاب الميج في البخاري من حديث يعلى كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
فأما رجل عليه حبة بها أثر مرة ذكر الحديث وفيه فقال أصنع في عرك ما تصنع في حنك
وعض رجل يد رجل فالتزم **(قوله)** عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا يقتضي أن يكون ذلك
في سفر كان فيه الأحرار العمن **(قلت)** وليس ذلك صريحا في هذا الحديث بل هو مجمل على
أن الراوي سمع الحديثين فأوردهما معا عاطفا لا أحدهما على الآخر والواو التي لا تقتضي
الترتيب وعجيب عن شكك عن الحديث في رواية منه صريحا بالامر المحتمل وما سبب ذلك إلا أن
الراحة بترك تسبغ طرق الحديث فأنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا **(قوله)** فضل
رجل فأنزع ثيابه **(قوله)** كذا وقع عنده هنا هذا الاختصار المحقق وقد منه الاسماعيلي من طريق
يحيى القطان عن ابن جريج ولعله قائل بـ رجل آخر فضل يده فأنزع عبده فأنزع ثيابه وقد
ينبت اختلاف طرق في الذي قبله وقد أخذنا هذه القصة الجهور فقالوا لا ينضم العضوض
قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل واحتجوا أيضا بالاجماع بان من شهر على آخر صلاح القتل

حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير عن عطاء عن صفوان
ابن يعلى عن أبيه قال
خرجت في غزوة ففضل
رجل فأنزع ثيابه فأبطلناه
التي صلى الله عليه وسلم

٦٨٩٢

٦٨٩٢

٦٨٩٢

٦٨٩٢

فدفع عن نفسه فقتل الشاهراة لاشئ عليه فكذا لا يضمن سبه بدفعه اليه عنها قالوا ولو جرحه
المعضوض في موضع آخر لم يلزمه شئ وشرط الاهداء ان يتألم المعضوض وأن لا يمكنه التخلص
يدفع ذلك من ضرب في شدقه أو في جنبه ليرسله ويهربها أمكن التخلص بدون ذلك فعدل
عنه إلى الانتقال لم يهدر وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك
ضمن وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون
سبب الانذار شدة العض لا النزاع فيكون سقوط ثنية العاض بفعله لا بفعله المعضوض اذ لو كان
من فعل صاحب اليد لا يمكنه أن يتخلص يده من غير قطع ولا يجوز الدفع بالانتقل مع إمكان
الاخف وقال بعض المالكية العاض قصدا العضو نفسه والذي استحق في اتلاف ذلك العضو
غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منب ما ضامنا ما جناه على الآخر كن قطع عين رجل فقطع
الآخر يده وتغيب بانه قياس في مقابل النص فهو فاسد وقال بعضهم لعل اسنانه كانت تحرك
فسقط عقب النزاع وسباق في هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال وتسل بعضهم بأنهم واقعة عين
ولا عزم لها وتغيب بأن البخاري أخرجه في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر
الصدوق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي صلى الله عليه وسلم وقضى فيه بثلثه وما
تقدم من التقيد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلاية وكذا الحاق عضو آخر غير القدم
به فإن النص أغاورد في صورة مخصوصة به على ذلك ابن دقيق العيد وقد قال يحيى بن عمرو بلغ
حال كاهذا الحديث لما خالته وكذا قال ابن بطال لم يقع هذا الحديث لمالك والامام خالفة وقال
الدودي لم يروها لك لأنه من رواية أهل العراق وقال أبو عبد الملك كانه لم يصح الحديث عنده
لأنه أتى من قبل المشرق (قلت) وهو مسلم في حديث عمران وأما طريق يعلى بن أمية فرواها
أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق واعتذر بعض المالكية بنسناد الزينان ونقل القرطبي عن
بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه الشافعي وهو مشهور مذهب مالك وتغيب بأن
المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان وكأنه انعكس على القرطبي «(تنبيه) لم يتكلم النووي على
ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة وساقى البحث فيه
مع القصاص في اللطمة بعد ما بين وقد يقال ان العض هنا انما أذن فيه للتوصل إلى القصاص في
قطع السن لكن الجواب الذي قد ذهبه استقهمه استقهاهم انكار لا مقرر شرع هذا الذي
يظهره والله أعلم وفي هذه القصة من القوائد التحذير من الغضب وأن من وقع له ينبغي له أن
يكلمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثنية العضبان لأن يعلى غضب من أجبره فضر به فدفع
الأجير عن نفسه فعضه يعلى فترعه فسقط ثنية العاض ولو لا الاستسالة مع الغضب لم
من ذلك وفيه استحباب الحر للخدمة وكفاية قوة العمل في النزول للقاتل عنه كما تقدم فقرره
في الجهاد وفيه رفع الحنابة إلى الحاكم من أجل الفضل وإن المرأ لا يقتصر لنفسه وأن المتدنى
بالحنابة يسقط ما ثبت له قبلها من جنابة إذا ثبتت الثانية على الأولى وفيه جواز تشبهه بفعل
الآخر في فعل البهجة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل وقد سبى الكرماني أنه رأى من
صحف قوله كما يعض الثعلب بالجم بدل الحاء المهملة وجهه على النقل المعروف وهو تعصف قيع
وفيه دفع الصائل وأنه اذ لم يمكن التخلص منه بالجنابة على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل

بذلك كان هدرا وللعلل في ذلك اختلاف وتفصيل معروف وفيه أن من وقم له أمر بانقه أو
يحتشم من نسبته إليه إذا حكاه كمن نفسه بأن يقول فعل رجل أو أنسان أو نحو ذلك كذا
وكذا كما وقع لبعض في هذه القصة وكان وقع لما أنشئت حيث قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أن من نسائه فقال لها عروة هل هي الآن فتبسمت **(قوله)** **باب السن بالسن**
قال ابن بطلال أجمعوا على قلم السن بالسن في العمد واختلقوا في سائر عظام الجسد فقال مالك
فيها القود الأما كان محوفاً أو كان كلاماً مومة والمنقلة والهاشمة فيها الدية واجتبالاً في وجهه
الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا فغير أنكار وقد دل قوله السن
بالسن على إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم الأما أجمعوا على أن لا قصاص فيه أما
تخوف في ذهاب النفس وأما لعدم الاقتدار على المماثلة فيه وقال الشافعي والليث والحنفية
لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم جاتلام جلد و لحم وعصب يتغير مع الزمن المماثلة
فلا أو أمكنت لحسكتنا بالقصاص ولكنه لا يصل إلى العظم حتى ينال مادونه مما يعرف قدره
وقال الطحاوي اقتضوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتحقق بها أساس العظام وتعقب بأنه
قصاص مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت النخية فأمرت بالقصاص مع أن
الكسر لا ينظر فيه المماثلة **(قوله)** **حديثنا الانصاري** هو محمد بن عبد الله ومما جاء البخاري
في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة البقرة **(قوله)** عن جسد عن أنس في رواية
التفسير حديثا جدياً أن ساجده **(قوله)** أن ابنه النضر تقدم في التفسير بهذا السند عن
أنس أن الربيع بن أنس في يوم أوله والتشديد عنه وفي تفسير المائدة من رواية القزاري عن جسد عن
أنس كسرت الربيع عمة أنس ولاي داود من طريق معمر عن جسد عن أنس كسرت الربيع
أخت أنس بن النضر **(قوله)** **لطمت جارية فكسرت نبتها** وفي رواية القزاري جارية من
الانصار وفي رواية معمر أمر أهدل جارية وهو موضع أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة
الرققة **(قوله)** **فأمر النبي صلى الله عليه وسلم** زاد في الصلح ومثله لابن ماجه والسنائي من
وجه آخر عن أنس فطلبوا اليهم العفو فأبوا فمروا عليهم الأرض فأبوا أي طلب أهل الربيع
إلى أهل التي كسرت نبتها أن يعفوا عن الكسر المذكور فجاءوا وعلى مال فامتنعوا
زاد في الصلح فأبوا إلا القصاص وفي رواية القزاري فطلب القوم القصاص فأبوا النبي صلى
الله عليه وسلم **(قوله)** **فأمر بالقصاص** زاد في الصلح فقال أنس بن النضر إلى آخر ما حكته
قريباً في باب القصاص بين الرجال والنساء وقوله فيه فرضي القوم وعفوا وقع في رواية القزاري
فرضي القوم فقبلا الأرض وفي رواية معمر فرضوا بأرض أخذوه وفي رواية مروان بن
معاوية عن جسد عند اسماعيل فرضي أهل المرأة بأرض أخذوه وعفوا فمروا أن قوله فعفوا
أي على الدية زاد معمر فحبب النبي صلى الله عليه وسلم وقال إن من عباد الله من لو أقسم على
الله لأبره أي لا يرقصه ووقع في رواية خالد الطحان عن جسد عن أنس في هذا الحديث
عندنا بن أبي عاصم كمن رجل لو أقسم على الله لأبره ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نبي
فعل غروهم أصراً ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يحدث في عينه
فألم الله الغير العفو فبر قسم أنس وأشار بقوله أن من عباد الله إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع

باب السن بالسن
حديثنا الانصاري عن
جسد عن أنس رضي الله
عنه أن ابنه النضر لطمت
جارية فكسرت نبتها فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم
فأمر بالقصاص

٦٨٩٤

نحلة

٧٤٩

اكثر ما من الله لانس ليرحمه وأنه من جلة عباد الله الذين يجب دعاءهم ويعطيهم اربهم
واختلف في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصص فالمشهور انهم فواعت على
انهم امتدأوا خبره وقيل منصوبان على انهما موضع فيه المصدر موضع الفعل أى كتب الله
القصص أو على الاغراء والقصص بدل منه فينصب أو ينصب بهل محذوف ويجوز رفعه
بان يكون خبر مبتدأ محذوف واختلف ايضا في المعنى فقبل المراد حكم كتاب الله القصص
فهو على تقدير حذف مضاف وقيل المراد بالكتاب الحكم أى حكم الله القصص وقيل أشار
الى قوله والمبروح قصاص وقيل الى قوله فعا قيو باعزل ما عوفته وقيل الى قوله والسن بالسن
في قوله وكتبنا عليهم فيها بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه وقد
استشكل انكار أنس بن النضر كسر من الر سبع مع سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الامر
بالقصص ثم قال أنس كسر من الر سبع ثم أقسم أنها لا تكسر وأجيب بأنه أشار بذلك الى
أننا كد على النبي صلى الله عليه وسلم في طلب الشفاعة اليهم أن يعفوا عنها وقيل كان
جلقه قبل أن يعرف أن القصص حتم فظن انه على التصريح به بين الديق والنعفو وقيل لم يرد
الانكار المحض والرد قبل فله توقعوا رجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو
يقبلوا الارش ويهذاجزم الطبع فقال لم يقله رد الحكم بل نفي وقوعه لما كان له عند الله من
اللطيف في أموره والذقة بفضل أن لا يخفيه فيما حشره ولا ينجب ظنه فيما أراد بان يلهمهم
النعفو وقد وقع الامر على ما أراد وفيه جواز الخلف في بيان وقوعه والثناء على من وقع له
ذلك عند من القسبة ذلك عليه واستجاب العفو عن القصص والشفاعة في العفو وان الخيرة
في القصص أو الدية المستحق على المستحق عليه وثابت القصص بين النساء في الجراحات
وفي الاسنان وفيه الصلح على الدية ويجوز بان القصص في كسر السن ومجمله فيما اذا أبكى
المتألم بان يكون المكسور مضبوطا فيرد من سن الجاني ما يقابل له بالرد مثلا قال أبو داود في
السن قلت لا جسد فكيف فقال يبرد ومنهم من حل الكسر في هذا الحديث على القلع
وهو بعيد من هذا السياق **قوله** باب دية الاصابع أى هل مستوبة أو مختلفة
قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام
في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة الابهام والخنصر وحذف لفظة يعني
وزاد في رواية عنه عشر عشر ولحق بن الجعد عن شعبة عن الاسماعلي وأشار الى الخنصر
والابهام وللإسماعلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة دية مساواة ولا يداد من طريق
عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة الاصابع والاسنان سواء الثنية والضرس سواء ولا يداد
والترمذي من طريق يزيد النخعي عن عكرمة باقظ الاسنان والاصابع سواء في لفظ أصابع
اليدن والرجلين سواء وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن
سعد بن المسيب قال بعته مروان بن أبي عاصم يسأله عن الاصابع فقال قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في اليدين وكل اصبع عشر وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الاصابع
عشر عشر وسأله عن يده عشرة ولان ما جهم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه
الاصابع سواء كاهن فيه عشر عشر من الابل وفرقه أبو داود حديثين وسنده جيد **قوله** يعجب

«باب دية الاصابع»
حدثنا آدم حدثنا شعبة
عن قتادة عن عكرمة
عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
هذه وهذه سواء يعني
الخنصر والابهام * حدثنا
محمد بن بشار حدثنا ابن أبي
عدي عن شعبة عن قتادة
عن عكرمة عن ابن عباس
قال سمعت

٦٨٩٥
و ث س ق
ن ك ط
٦١٨٧

النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) تزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه
 بالجماع وأما قوله نحوه فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدي المذكورة
 بلفظ الاصابع سواء وأخرجه ابن ماجه من رواية ابن أبي عدي أيضاً لكن مقروناً بخبره والقطان بلفظ
 الرواية الأولى ولكن بتقديم الاصابع على التخصيص قال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم
 وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وإسحق (قلت) وبه قال جميع فقهاء الامصار وكان فيه
 خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب خمسة عشر وفي
 السبابة والوسطى عشر عشر وفي البصرة تسع وفي التخصيص ثمانية وعشرون وفي مجاهد وفي جابر
 الثوري عن عمر بن الخطاب زاد قال سعيد بن المسيب حتى وجد عمر في كتاب الديار لعمر بن حزم في
 كل اصبع عشر فر جمع اليه (قلت) وكأب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن
 أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعمر بن حزم في العقول ان في العشرة مائة من الابل وفيه وفي التدخون وفي الرجل خنوخ
 وفي كل اصبع مائة من الابل ورواه ابو داود في المراسيل والنسائي من وجه آخر
 عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولاً وصححه ابن حبان وأعله ابو داود
 والنسائي وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام عن عروة عن أبيه في الاصابع والي تليها نصف
 ذية البدوي في كل واحدة عشر وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحوه أن عمر الا الله قال في البصرة
 ثمان وفي التخصيص سبع ومن طريق الشعبي كنت عند مجاهد فقلت له قال في كل اصبع
 عشر فقال سبحان الله هذمه هذمه سواء الاصابع وعقلها سواء وهذا يقتضي ان لا خلاف عند ابن
 عباس ومروان في الاصابع والاصابع في القياس المذكور فظهر ان الخطابي هذا أصل في كل
 جناية لا تضبط كتباً فإذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبر من حيث الاسم فتساوى ديتهما
 وان اختلف حالها ومنعها وسلف فعلها فان للاصابع من القوة ما ليس للتخصيص ذلك قديمها
 سواء مثل في الجنين غرة سواء كان ذكر أو أنثى وكذا القول في المواضع ديتهما سواء ولو اختلفت
 في المساحة وكذلك الاستان فنع بعضهما أقوى من بعض وديتهما سواء نظر للاسم فقط وأما
 ما أخرجه مالك في الموطأ من رواية سالت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشر قلت في
 اصبعين قال عشر قلت في ثلاث قال ثلاثون قلت في أربع قال عشرون قلت حين علم
 جرحها واشتدت مصيبتها انتص عقلها قال ابن أبي شيبة السنة قال مالك ذلك لان دية المرأة
 نصف دية الرجل لكنهما عند تساويهما كان قدر ثلث الدية فداؤه فاذا زاد على ذلك
 رجعت الى حكم النصف (قوله) باب اذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب
 كذلك الاكثر وفي رواية يعاقبون بصيغة الجمع وفي أخرى يحذف النون وهي لغة ضعيفة وقوله
 أو يقتص منهم كلهم أي اذا قتل أو جرح جماعة فخصوا واحد هل يجب القصاص على الجميع
 أو يقتص واحد ليقتص منهم يؤخذ من الباقي الدية قالوا لا بل القصاص هنا الكفاية وكان

التي صلى الله عليه وسلم
 نحوه (باب اذا أصاب قوم
 من رجل هل يعاقب أو
 يقتص منهم كلهم)

المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنتان يقتل أحدهما ويؤخذ من الاسترالية فان كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كالوقته عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية وعن الشعبي يقتل الولي من شاة منهما أو منهن إن كانوا أكثر من واحد ويقعون إلى وعن بعض السلف يسقط القود ويتبع الدية حتى عن ربيعة وأهل الظاهر وقال ابن بطال جاء عن معاوية وابن الزبير والزهرى مثل قول ابن سيرين ووجه الوجه وإن النفس لا تبعض فلا يكون زهوقها به بل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ومثله لو اشترى كوافي رفع حجر على رجل فقتله كان كل واحد منهم رفع بخلاف ما لو اشترى كوافي أكل رغيف فان الرغيف يتبع بعض حسابه وفي قوله وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا عن رجل أنه سرق فقطعه على ثم جاء بأخيه وقال لا أخطأ فأبطل شهادتهما وأخذت دية الأولى وقال لو أعلم أنك لم تعد غلبا لقطع منك ولم أوقف على اسم الشاهدين ولا على المهود عليه ما أعرف بقوله ولم يجز شهادتهما على الاستر المارد بقوله في رواية البخاري فأبطل شهادتهما نفسه تعقب على من جعل الأبطال على شهادتهما معاً الأولى لا قارها فيها بالخطأ والاشارة لكونهما صاراً منهن ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكن الرواية الأخرى عينت أحداً لا خاتمين (قوله وقال ابن بشار) هو محمد بن عمرو بن بشار ويحيى هو القطان وعبد الله هو ابن عمر العمري (قوله إن غلاماً قتل غيلة) بكسر الغين المعجمة أسراً (فقال عمر) لو اشترى (قوله) في رواية الكشميني فيه وهو أوجه والتائب على إرادة النفس وهذا الأمر وصول إلى عمر بأصح أسناد وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر عن يحيى القطان من وجد آخر عن نافع ولقطة إن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل الخ وأخرجه الموطأ بسند آخر قال عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال لولمّا عليه أهل صنعاء أقتلهم جميعاً ورواية نافع أوصل وأوضح وقوله غلاماً بمهززة مفتوحة بعد اللام ومعناه وفاق والأثر مع ذلك مختصر من الذي بعده (قوله) وقال مقبرة بن حكيم عن أبيه (الخ) هو مختصر من الأثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه فاصب بن أصفه والطحاوي والبيهقي قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن الألفية بن حكيم الضعفاء حدثه عن أبيه أن امرأته صنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابنه من غيرها غلاماً يقال له أسيل فأتخت المرأة به يد زوجها أسيلاً فقالت له إن هذا الغلام يفتضحنا فاقته فأتى فامتعت منه فطارعه فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء فطارعه في عيبة بفتح الميملة وسكون التثنية ثم موحدة فتوحه هي وعامس آدم فطرحوه في ركة بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التثنية هي البئر التي لم تطوف فابسة القريش فبها ما ذكر القصة وفيه فأخذ خليفه فاعترف ثم اعترف بالوقوف فكذب على وهو يومئذ أمير بني شامي إلى عمر فكذب به عمر يقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء اشترى كوافي قتلهم أجمعين وأخرجه أبو الشيخ في كتاب التهذيب من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه فكذب على بن أمية عامل عمر على العين إلى عمر فكذب به فوه وفي ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله

تغ

٢٥٠/٥

وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا عن رجل أنه سرق فقطعه على ثم جاء بأخيه وقال لا أخطأ فأبطل شهادتهما وأخذت دية الأولى وقال لو أعلم أنك لم تعد غلبا لقطع منك ولم أوقف على اسم الشاهدين ولا على المهود عليه ما أعرف بقوله ولم يجز شهادتهما على الاستر المارد بقوله في رواية البخاري فأبطل شهادتهما نفسه تعقب على من جعل الأبطال على شهادتهما معاً الأولى لا قارها فيها بالخطأ والاشارة لكونهما صاراً منهن ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكن الرواية الأخرى عينت أحداً لا خاتمين (قوله وقال ابن بشار) هو محمد بن عمرو بن بشار ويحيى هو القطان وعبد الله هو ابن عمر العمري (قوله إن غلاماً قتل غيلة) بكسر الغين المعجمة أسراً (فقال عمر) لو اشترى (قوله) في رواية الكشميني فيه وهو أوجه والتائب على إرادة النفس وهذا الأمر وصول إلى عمر بأصح أسناد وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر عن يحيى القطان من وجد آخر عن نافع ولقطة إن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل الخ وأخرجه الموطأ بسند آخر قال عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال لولمّا عليه أهل صنعاء أقتلهم جميعاً ورواية نافع أوصل وأوضح وقوله غلاماً بمهززة مفتوحة بعد اللام ومعناه وفاق والأثر مع ذلك مختصر من الذي بعده (قوله) وقال مقبرة بن حكيم عن أبيه أن امرأته صنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابنه من غيرها غلاماً يقال له أسيل فأتخت المرأة به يد زوجها أسيلاً فقالت له إن هذا الغلام يفتضحنا فاقته فأتى فامتعت منه فطارعه فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء فطارعه في عيبة بفتح الميملة وسكون التثنية ثم موحدة فتوحه هي وعامس آدم فطرحوه في ركة بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التثنية هي البئر التي لم تطوف فابسة القريش فبها ما ذكر القصة وفيه فأخذ خليفه فاعترف ثم اعترف بالوقوف فكذب على وهو يومئذ أمير بني شامي إلى عمر فكذب به عمر يقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء اشترى كوافي قتلهم أجمعين وأخرجه أبو الشيخ في كتاب التهذيب من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه فكذب على بن أمية عامل عمر على العين إلى عمر فكذب به فوه وفي ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله

٦٨٩٩

تخفة

١٠٥٦٢

تغ

٢٥٠/٥

تخفة

١٠٤٢٤

تغ

٢٥٠/١٥

وأفاد أبو بكر وابن الزبير
وعلى وسويد بن مقرن من
لطة وأفاد عمر بن ضربة
بالدرة وأفاد علي من ثلاثة
أسواط واقتص شرح من
سوط وخوش هـ حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن
سفيان حدثنا موسى بن
أبي عائشة عن عبد الله بن
عبد الله قال قالت عائشة
لدى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في مرضه وجعل
يشهر السنان لتلدوني قال
فقلنا كراهية المراض بالدواء
فلما أفاق قال ألم أنهنكن أن
تلدوني قال قلنا كراهية
الدواء فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبق منكم
أحد إلا وأنا أنظر إلا
العباس فإنه لم يشهدكم

٦٨٩٧

م

نظرة

١٦٢١٨

لم يقل فيه أنه قتل عليه الأماك وروى البخاري هذه القصص من وجه آخر عند الأرقط وفي فوائد
أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن عمرو بن يحيى قيس بن ثعلبة قال كان
رجل يسابق الناس كل سنة أيام فلما قدم وجد منغ ولده سبعة رجال يشربون فأخذوه فقتلوه
فذكر القصة في اعترافهم وكأب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن اضرب أعناقهم واقتلهم معهم فلو
أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم وهذه القصة غير الأولى وسنده جيد فقد ذكر ذلك من
عمر وأقرب على اسم واحد من ذكر فيها الأعلى اسم الغلام في رواية ابن وهب وحكيم والبالغة
صنعاء لا يعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين (قوله) وأفاد أبو بكر
 وابن الزبير وعلى وسويد بن مقرن من لطة وأفاد عمر بن ضربة بالدرة وأفاد علي من ثلاثة
أسواط واقتص شرح من سوط وخوش) أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من
طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول لطم أبو بكر يوم راجلا لطة فقتل ما رأينا
كالوم قط هههه ولطمه فقال أبو بكر أن هذا أناني ليستعملني فعمله فإذا هو بقتلهم فقلت
أن لأجله ثلاث مرات ثم قاله اقتص ففعل الرجل وأما أثر ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة
ومسدد جعجا عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة
الأول فأخرج ابن أبي شيبة من طريق بابجة أبي الحسن عن أبيه أن عليا في في رجل لطم رجلا
أثر عمر فأخرج به الموطأ عن عاصم بن عبد الله عن عمر بن الخطاب قال كنت مع عمر بطريق مكة
فقال تحت شجرة فناداه رجل
عاصم عن عبد الله بن عاصم بن ربيعة قال كنت مع عمر بطريق مكة فناداه رجل
فأضرب بالدرة فقال علي فأعطاء الحقيقة وقال اقتص فأبى فقال لتعلم قال فأتى أعفها
وأما أثر علي الثاني فأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق فضل بن عمرو عن عبد
الله بن معقل بكسر القاف قال كنت عند علي فجاءه رجل فسار به فقال يا بني أخرج فاحل هذا
فجاء المجلود فقال الله زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال خذ السوط فاحلده ثلاثاً أسواط
ثم قال يا بني أخرج إذا حلت فلا تعد الحدود وأما أثر شرح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من
طريق إبراهيم النخعي قال جاء رجل إلى شرح فقال أقدم من جوازك فسأله فقال أزدحوا
عليك ففرضه سوطاً فأدمنه ومن طريق ابن سيرين قال انخضم إليه يعني شرح بعد جرح
سرا فقال إن شاء اقتص منه وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عن شرح أنه أقدم من
لطة ومن وجه آخر عن أبي إسحق عن شرح أنه أقدم من لطة وخوش والجوش بضم المجة
الخدوش وزنه ومعناه وانجاشه بالسنة له أرض مملو من الجراحة والمجلاز بكسر الجيم وسكون
اللام وآثره زاي هو الشرطي سمى بذلك لأن من شأنه حمل المجلاز بكسر الجيم واللام الخفيفة
وهو السرا الذي يشتد في السوط وعادة الشرطي أن يربطه في وسطه قال ابن بطال جاء عن
عثمان بن خالد بن الوليد نحو قول أبي بكر وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث وقال الليث
 وابن القاسم يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللطمة في العين ففيها العقوبة خشية على العين
 والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا قود في اللطمة إلا أن جرحت ففنها حكومة والسبب فيه
 اقتدار المماثلة لاقتراح لطمتي القوى والضعيف فيجب التعزير على طين بالألطم وقال ابن القيم

بالعوض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم القود في اللطمة والشرية وانما يجب التبرؤ وذلك
في ذلك فان القول بجريان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين فهو أولى بان يكون إجماعاً
وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود وقدم مضمي القول
فيه في باب القصاص بين الرجال والنساء وأنه ليس بظاهر في القصاص لكن قوله في آخره إلا
العاس فإنه لم يشهدكم فقد عسك به من قال أنه فعله قصاصاً لا تأدياً قال ابن بطال هو حجة لمن قال
يقاد من اللطمة والوسط يعني ومناسبة ذلك في ترجمة القصاص من الجماعة للواحد ليست
ظاهرة وأجاب ابن المنبر بأن ذلك مستفاد من إجماع القصاص في الأمور المحققة ولا يعدل فيها
عن القصاص إلى التأديب فكذا ينبغي أن يجري القصاص على المشتركين في الجنامة سواء عقوا
أم كبروا فان نصب كل منهم عظيم معدود من الكاثر فكيف لا يجري فيه القصاص والعلم عند
الله تعالى **(قوله يا س)** القسامة يفتح القاف ويختف الملهة هي مصدر أقسم قسماً
وقسامة وهي الأيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم وعلى المدعى عليهم الدم وخص
القسم على الدم بلفظ القسامة وقال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين
يقسمون وعند الفقهاء اسم للأيمان وقال في المحكم القسامة الجماعة يقتسمون على الشيء أو
يشهدون به وبين القسامة منسوب إليهم ثم أطلق على الأيمان نفسها **(قوله وقال الأشعث)**
ابن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو بينه هو طرف من حديث تقدم موصولاً
تأني في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والندور مع شرحه وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح
رواية سعيد بن عيسى في حديث الباب ان الذي يدعى بين القسامة المدعى عليهم كما سأل في البحث
فيه **(قوله وقال ابن أبي مليكة لم يقد)** بضم أوله والقاص من أقاد إذا اقتص وقد وصله جاد
ابن سلمة في حقه ومن طريقه ابن المنذر قال جاد عن ابن أبي مليكة سألني عمر بن عبد العزيز عن
القسامة فأخبرته ان عبد الله بن الزبير أقادها وان معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقد بها وهذا
سند صحيح وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال قد صح عن معاوية أنه أقادها إذ ذكر ذلك عنه أبو
الزناد في احتجاجه على أهل العراق (قلت) هو في حصة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن
طريقه أخرجه البيهقي قال حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من
بنى الحنظلة ولم يكن على ذلك بينة ولا طبع فأجمع رأي الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلم
اليهم فقتلوه فركب إلى معاوية في ذلك فكسب إلى سعيد بن العاص ان كل ما ذكره حقا فاعقل
ما ذكره فدفع الكتاب إلى سعيدة فاحتفظت به ثم أتته أسلمة السينا (قلت) ويمكن الجمع بان
معاوية لم يقد بها لما وقتله وكان الحكم في ذلك ولما وقت الغيرة وكل الأمر في ذلك أنه
ونسب إليه أنه أقادها الكوفة أذن في ذلك وقد عسك ما لم يقول خارجة المذكور فاطلق أن
القود بها إجماع ويحتمل ان يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس وقد
أخرج الكرايسي في أدب القضاء بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى
قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل وقصة أخرى لم يروان قضى فيها بالقتل وقضى
عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه **(قوله وكسب عمر بن عبد العزيز بالخ)** وصله سعيد بن منصور
حدثناهم حديثاً جيد الطويل قال كتب عدى بن أوطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قيل وجد

(باب القسامة) وقال
الأشعث بن قيس قال النبي
صلى الله عليه وسلم شاهدك
أو عينه وقال ابن أبي
مليكة لم يقد بها معاوية
وكتب عمر بن عبد العزيز
إلى عدى بن أوطاة

تغ

٢٥٤١٥

في سوق البصرة فكتب اليه عمر وجه الله ان من القضايا ما لا يقضى فيها الى يوم القيامة وان هذه القضية لمنهن وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن جسيم قال وهو قنبل بن قنيس وعائش فكتب فيه عدي بن أرطاة الى عمر بن عبد العزيز فخذ كرقهوه وهذا أثر صحيح وعدي بن أرطاة يقع الهمزة وسكون الراء بعدها همزة وهو فزاري من أهل دمشق (قوله في الأثر المعلق وكان أمره) بالتشديد (على البصرة) (قلت) كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لم يمدى على امره البصرة سنة تسع وتسعين وذكر خليفة انه قتل سنة اثنتين وعامة وقوله من بيوت السمانين بتشديد الميم أي الذين يدعون السمن وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية فقد كان يطال أن في مصنف حماد بن سلمة عن ابن أبي مليكة ان عمر بن عبد العزيز أراد بالقسامة في امره على المدينة (قلت) ويجمع بانه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة لعل بسبب ذلك ما سألني في آخر الباب من قصة أي قلابه حيث اخبرني على عدم القود بها فكأنه موافقه على ذلك وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال قال لي عمر بن عبد العزيز اني أريد أن أوقع القسامة بأني رجل من أرض كذا وأخر من أرض كذا فيجفلون هل بالارون فقلت انك ان تتركها ولو شك ان الرجل يقتل عندك باك فيطردمه وان الناس في القسامة لحياة وسبق عمر بن عبد العزيز الى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول بالقوم يجلفون على أمر يروه ولم يحضروه ولو كان في أمر ما فاتهم وطلعتهم نكالا ولم أقبل لهم نهادة وهذا يقدر في نقل اجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فان سالما من أهل فقها المدينة وأخرج ابن المنذر بأضامن عباس ان القسامة لا يقدر بها وأخرج ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم التيمي قال القود بالقسامة مجور ومن طريق الحكم بن عتيبة انه كان لا يرى القسامة شأاً ويحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أو لا وعلى الأول فهل توجب القود أو الدية وهل يدا المدعي أو المدعى عليهم واختلفوا أيضاً في شرطها (قوله محمد بن عبيد) هو الطائي الكوفي يكنى أبا هزبل روى عنه الثوري وغيره من الاكابر وأبو نعيم الرازي عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أجود ابن ميمون وأخرون وقال الآخرون عن أبي دواد كن شعبة تفي لقائه وفي طبقته محمد بن عبيد الهنا في يضم الهاء وتختص التوثيق وهو من مذهب بصري صدوق أخرجه الترمذي والنسائي (قوله عن بشير) بالوجهة والوجهة مصفر ابن يسار بقضية ثم مهجلة فتيقة لا عرف اسم جده وفي رواية مسلم من طريق ابن نمير عن محمد بن عبيد حدثنا بشير بن يسار الانصاري (قلت) هو من موالى بني حارثة من الانصار قال ابن اسحق (١) كان شيخاً كبيراً فقمه أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائي وكذا محمد بن اسحق في روايته أبا كسان (قوله زعم ان رجلاً من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة) يقع الهمزة وسكون المنة ولم يقع في رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنيفة الانصاري أنه أخبروه وكذا الاثني عشر في المسحوق من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري واسم أبي حنيفة عامر بن ساعدة بن عامر ويقال اسم أبيه عند الله فاشتهر هو بالنسبة الى جده وهو من بني حارثة بطن من الاوس (قوله أن نفر من قومه) سمي يحيى بن سعيد لأنه ارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين فقدم في الجزية من طريق بشير بن الفضل عن يحيى بهذا السند

وكان أمره على البصرة
في قبيل وجد عند بيت
من بيوت السمانين ان
وجد أصحابه بينة والا فلا
تظلم الناس فان هذا لا يقضى
فيه الى يوم القيامة
حدثنا أبو نعيم حدثنا
سعيد بن جبير عن بشير
ابن يسار زعم أن رجلاً
من الانصار يقال له سهل
ابن أبي حنيفة أخبروه أن نفرًا
من قومه

٦٨٩٨

ع

نظرة

٤٦٤٤

(١) قوله قال ابن اسحق في
نسخة من الاصول ابن سعيد

انطلقوا الى خير ففترقوا
ففيما فوجدوا أحدهم
قتيلا وقالوا الذي وجد
فيهم قد قتلهم صاحبنا قاتلا
ما قتلنا ولا علينا قاتلا
فانطلقوا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالوا يا رسول
الله انطلقنا الى خير فوجدنا
أحدنا قتيلا فقال الكبير
الصغير

(١) قوله وأعين هذه اللفظة
ليست موجودة في المصنف
الذي يابديننا فضل ماني
الشارح رواية له ولا يجر
نظم الرواية وكذا قوله
فقالوا للذين والمذكور في
المتباديين قالوا الذي اه

انطلق عبد الله بن سهل ومحمصة بن مسعود بن زيد وفي الادب من رواية جابر بن زيد عن يحيى
عن بشير عن سهل بن أبي حنيفة رافع بن خديج انهما حدثاه ان عبد الله بن سهل ومحمصة بن
مسعود انطلقا وعندما من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل قال يحيى وحبيب انه
قال ورافع بن خديج انهما قالوا لخرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحمصة بن مسعود بن زيد ونحوه
عنده من رواية هشيم عن يحيى لكن لم يذكر رافعا ولفظه عن بشير بن يسار ان رجلا من
الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محمصة بن
مسعود بن زيد وأسنده في آخره عن سهل بن أبي حنيفة به وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا
الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن
سهل بن أبي حنيفة انه أخببره هو ورجل من كبراء قومه وعند ابن أبي عاصم من طريق اسمعيل
ابن عبيد الله عن يحيى عن بشير عن سهل ورافع بن يسار عن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن
يحيى في بني حارثة فذكر بشير عنهم ان عبد الله بن سهل خرج فذكر الحديث ومحمصة بنهم الميم
وفتح الميم له ونشيد القتيبة مكسورة بعد هاء صادمه ميم وكذا ضبط أخيه حويصة
وسمي القتيبة في الامين معار وجهه طائفة **(قوله)** انطلقوا الى خير ففترقوا فيها في رواية
يحيى بن سعيد انطلقا الى خير ففترقا وتحمل رواية الباب على أنه كان مفعلا تابع لهما
وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم خرج عبد الله بن سهل
في أصحابه يمارون غرا زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي رواية مطبوعة وأهلها يهود وقد تقدم بيان ذلك في المغازي
والمرادان ذلك وقع بعد قصصها فانهم لما قتلوا أقرا التي صلى الله عليه وسلم أهلها فعلى أن يقولوا
في المزارع بالشرع مما يخرج منها كما تقدم بيانه وفي رواية ابن أبي ليلى بن عبد الله بن خراشي خير
(قوله) فوجدوا أحدهم قتيلا في رواية بشير بن الفضل فاني محمصة الى عبد الله بن سهل وهو
يتشعق في دمه قتيلا أي يضطرب فيتمتع غ في دمه فدفننه وفي رواية الليث فاذا محمصة بمحمد
عبد الله بن سهل قتيلا فدفننه وفي رواية سليمان بن بلال فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في سريره
فدفننه صاحبها وفي رواية أبي ليلى فاخبر محمصة ان عبد الله قتل وطرح في فقير بفناء مفتوحة
ثم قاف مكسورة أي حفرة **(قوله)** (١) وأعين هوشك من الراوي وفي رواية محمد بن اسحق
فوجد في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها **(قوله)** فقالوا الذي وجد فيهم قد قتلهم صاحبنا قالوا
ما قتلنا ولا علينا قاتلا في رواية أبي ليلى فاني محمصة ومحمد فقال أنتم والله قتلوه قالوا والله
ما قتلناه **(قوله)** فانطلقوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية جابر بن زيد فابى عبد الرحمن
ابن سهل وحوية ومحمصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فتكلموا في أمر صاحبهم
وفي رواية سليمان بن بلال فاني أخو المقتول عبد الرحمن ومحمصة ومحمد فذكر كروا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن عبد الله حيث قتل وفي رواية الليث ثم أقبل محمصة الى النبي صلى الله
عليه وسلم هو وحوية وعبد الرحمن بن سهل زاد أبو ليلى في روايته وهو أي حويصة أكرمته
أي محمصة **(قوله)** فقال الكبير الكبير بضم الكاف وسكون الموحدة والنصب فيها على
الاغراض في رواية يحيى بن سعيد فبدا عبد الرحمن يحكم وكان أصغر القوم زاد جابر بن زيد

عن يحيى عنده سلم في أمر أخيه وفي رواية بنشر وهو أحدث القوم وفي رواية اللث فذهب
عبد الرحمن بن بكلم فقال كبر الكبر الاول في أمر والاخرى كالاول ومثله في رواية جاد بن زيد
وزاد وقال يبدأ الاكبر وفي رواية بنشر بن الفضل كبر كبر تكرار الامر وكذا في رواية أبي ليلى
وزاد يريده السن وفي رواية اللث فسكت وتكلم صاحباه وفي رواية بنشر وتكلمنا **(قوله)**
تأون بالبيئة على من قتله قالوا ما لنا بئنه كذا في رواية سعيد بن عبيد ولم يقع في رواية يحيى بن
سعيد الانصاري ولا في رواية أبي قلابه الا في الحديث الذي بعده للبيئة ذكر وانما قال يحيى
في رواية بنشر وتتحقون فانكم أو صاحبكم هذه رواية بنشر بن الفضل عنه وفي رواية
جاد عنه أنسحقون فانكم أو صاحبكم بايمان خسين منكم وفي رواية عنده سلم يقسم
خسون منكم على رجل منهم فيدفع برمه وفي رواية سليمان بن بلال تحلفون خسين عينا
ونسحقون وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عن أبي داود بنسحقهم يود بخمسين عينا
تحلفون فبدا بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود انه وهم كذا جزم بذلك وقد قال الشافعي
كان ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الا نصارى الايمان واليهود فقال له
ان في الحديث انه قدم الا نصارى يقول هو الذي ورعنا حديثه كذلك ولم يشك وفي رواية أبي
ليلى فقال لحوصة ومحمصة وعبد الرحمن تحلفون وتسحقون دم صاحبكم فقالوا لا وفي
رواية أبي قلابه فأرسل الى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتم هذا فقالوا لا فقال أنتم نضل
خسين من اليهود ما قتلوه ونقل بفتح التون وسكون التاء بأى شرحه وزاد يحيى بن سعيد
كيف تخاف ولم تشهد ولم تر وفي رواية جاد عنه أمر نره وفي رواية سليمان بن سعيدنا
ولا حضرا **(قوله)** قال فحلفون قالوا لا ارضى بايمان اليهود وفي رواية أبي لسل فقالوا ليسوا
بمسلمين وفي رواية يحيى بن سعيد فترتكبهم يود بخمسين عينا أى يخلصونكم من الايمان بان
يخلصواهم فاذا حلفوا انتهت الخصومة فلا يجب عليهم شئ وخلصتم أنتم من الايمان قالوا كيف
ناخذ بايمان قوم كفار وفي رواية اللث نقبل بدلناخذ وفي رواية أبي قلابه ما يبالون أن يقتلونا
أجمعين ثم يحلفون كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذ كر عرض الايمان على المدعين كما لم يقع
في رواية يحيى بن سعيد طلب البيئة أولا وطريق الجمع ان يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ الاخر
فيحصل على انه طلب البيئة أولا فلم تكن لهم بيئة فعرض عليهم الايمان فاستنوا فعرض عليهم
تحلف المدعى عليهم قالوا واما قول بعضهم ان ذكر البيئة وهم لانه صلى الله عليه وسلم قد علم ان
خير حيث ذل يمكن بها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة ان جماعة من المسلمين خرجوا يبارون غزا
فجدوزان تكون طائفة أخرى خرجوا المثل ذلك وان لم يكن في نفس الامر كذلك وقد
وجدنا الطالب البيئة في هذه القصة شاهدا من وجه آخر أخرجه التتائي من طريق عبد الله بن
الاحسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ابن محبصة الا صغر أصبح قتيلا على أبواب
خير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقم شاهدي على من قتله أدفعه اليك برمه قال
يا رسول الله انى أصبت شاهدين وانما أصبح قتيلا على أبوابهم قال تحلف خسين فسامه قال
فكيف أحلف على ما لا أعلم قال فحلف خسين منهم قال كيف وهم يهود وهذا اسند صحيح

فقال لهم تأون بالبيئة على
من قتله قالوا ما لنا بئنه قال
فيحلفون قالوا لا ارضى
بايمان اليهود

حسن وهو نص في الجمل الذي ذكرته فتعين المصير اليه وقد أخرج أبو داود أيضاً من طريق
 عمار بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال أصبح رجل من الانصار يجلس بمقولا فناطق
 أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم قال لم يكن ثم أحد
 من المسلمين وانما هم اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا قوله فكره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يطل بضم أوله وفتح الطاء وتشديد اللام أي يهدر (قوله فوداه مائة) في رواية
 الكشي عن عمار ووقع في رواية أبي ليلى فوداه من عنده وفي رواية يحيى بن سعيد فقه الله
 صلى الله عليه وسلم من عنده أي أعطى دينه وفي رواية جابر بن زيد من قبله بكسر القاف وفتح
 الموحدة أي من جهته وفي رواية الليث عنه فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عقله
 (قوله من ابل الصدقة) زعم بعضهم أنه غلط من سمع من عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن
 من عنده رجع بعضهم بين الراءتين باحتمال أن يكون اشتراهما من ابل الصدقة بحال دفعه
 من عنده أو المراد بقوله من عنده أي بيت المال المراد له صالح وأطلق عليه صدقة باعتبار
 الاتباع بها بما في ذلك من قطع المنازعة وأصلح ذات الدين وقد حله بعضهم على ظاهره
 شكى القاضي عياض عن بعض العلماء وأصر في الزكاة في المصالح العامة واستدل بهذا
 الحديث وغيره (قلت) وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث أبي لاس
 قال سلمنا النبي صلى الله عليه وسلم على ابل من ابل الصدقة في الحج وعلى هذا فالمراد بالعندية
 كونهما تحت أمره وحكمه والاحترار من جعل دينه على اليهود وغيرهم قال القرطبي في المفهم
 فعل صلى الله عليه وسلم ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا للمصلحة ودرأ المفسدة
 على سبيل التألف ولا سيما عند تغذر الوصول إلى استفتاء الحق ورواية من قال من عنده أصبح
 من رواية من قال من ابل الصدقة وقد قيل أنها غلط الأولى لا يغلط الراوي ما لم يكن
 فحتمل أو جهما منها فذكر ما تقدم وزاد أن يكون تسلف ذلك من ابل الصدقة ليدفعه من مال
 التي أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم أو أعطاهم ذلك من سهم المظففة
 استخلا فالهم واستخلا بالهم واد انتهى وزاد أبو ليلى في روايته قال سهل فرقتني فاقعة وفي
 رواية جابر بن زيد عن يحيى أذكر كسه ناقة من تلك الابل قد ضاقت حريد الهسم فركضتني برجلها
 وفي رواية شيبان بن بلال لقد ركضتني ناقة من تلك الفرائض المربد وفي رواية محمد بن إسحق
 فوالله ما نسي ناقة بكرة منها جرحا ضررتني وأنا أحوزها وفي حديث الباب من القوائد
 مشروعة القسامة حال القاضي عياض هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة
 من قواعد الأحكام وروى عن من أركان مصالح العباد وبه أخذ كافة الأئمة والفقهاء
 الصحابة والتابعين وعلما الأمة وفقهاء الأمصار من الجليلين والشاميين والكوفيين وإن
 اختلفوا في صورة الأخذ به وروى الواقفي عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة
 ولا ابتوا بها في الشرع حكى وهذا مذهب الحكمين عينية وأبي غالبه وسالم بن عبد الله
 وسليمان بن يسار وقادة ومسلم بن خالد إبراهيم بن عبد الله والنسائي الجارودي وروى عن
 عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه (قلت) وهذا يشاق ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة
 أخذوا بها وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيته في أول الباب وفيهم من لم يذكره القاضي قال

فكره رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يطل بضم
 فوداه مائة من ابل الصدقة

قوله ان يطل بضم هكذا
 بنسخ الشارح ومعناه صحيح
 كافي كتب اللغة ولكن في
 نسخة القسطلاني التي
 شرح عليها ان يطل بضم

واختلف قول مالك في مشروعة القسامة في قتل الخطأ واختلف القائلون بها في العمد هل
يجب بها القود أو أندية فذهب معظم الحجازيين إيجاب القود إذا أكلت شرطها وهو قول
الزهري وريسة وأبي الزناد ومالك والشافعي في أحده وله وأحمد وصق وأبي
ثور وداود وروي ذلك عن بعض الصحابة كالأبي الزبير واختلف عن عمر بن عبد العزيز وقال أبو الزناد
قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون في لا يرى أنهم ألق رجل فاختلف منهم اثنتان (قلت)
انما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من رواية
عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والأقوال الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن
ألف ثم قال القاضي وجمهور حديث الباب يعني من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها قال
فان مجيئه من طرق صحاح لا يدفع وفيه تبرة المدعي ثم ردها حين أبوا على المدعي عليهم واحبوا
بجسدت أبي هريرة السنية على المدعي والعين على المدعي عليه الأقسامة وبقول مالك اجعت
الاثمة في القديم والحديث على ان المدعين يبدون في القسامة ولان خيبة المدعي اذا قوت
بشهادة أو شبهة صارت العين له وههنا الشهية قوية وقالوا هذه سنة مجاهل أو أصل قائم برأيه
لحياة الناس وردع المعتدين وخالفت الدعاوى في الاموال فهي على ما ورد فيها وكل أصل يبيع
ويستعمل ولا تفرح سنة لسنة وأجابوا عن رواية سعيد بن عيسى يعني المذكورة في حديث هذا
الباب بقوله أهل الحديث انه وهم من راويه أسقط من السياق تبرة المدعين بالعين لكونه لم
يدكر فيه رد العين واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثمة حافظ فوجب قبولها وهي
تقتضي على من لم يعرفها (قلت) وسأقي ضريان لذلك قال القرطبي الاصل في الدعاوى ان
اليمين على المدعي عليه وحكم القسامة أصل ينضمه تعذرا فامة السنية على القتل فيها غالبان
القاصد للقتل بقصد الخلاوة وترصد الفقهاء وتأيد بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي
ماعدا القسامة على الاصل ثم ليس ذلك خروجا عن الاصل بالكلية بل لان المدعي عليه انما
كان القول قوله له وقبليه بشهادة الاصل له بالبرائة المدعى عليه وهو موجود في القسامة
في جانب المدعي لقوة حجابته بالورث الذي يقوى دعواه قال عياض وذهب من قال بالدية الى
تقديم المدعي عليهم في العين الا الشافعي وأحمد فقالوا بل لا يجرى به دأب عيان المدعين ورددها
ان أبوا على المدعي عليهم وقال يعكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة
والأوزاعي فقال يستخلف من أهل القرية تخدمون رجلا تحسن عينا ما قتلناه ولا علمان من قتله
فان حلفوا برؤا وان نقصت قسامتهم عن عدد أو تكلوا حلف المدعون على رجل واحد
واسحقوا فان نقصت قسامتهم فادد به وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة ثميد بالمدعي عليهم
بالإيمان فان حلفوا فلا شيء عليهم وقال الكوفيون اذا حلفوا وجبت عليهم الدية وجاء ذلك عن
عمر قالوا فتنفوا كلهم على انما لا يحب بمجرد دعوى الاوليا حتى يقتل بها شبهة يغلب على الظن
الحكم بها واختلفوا في تصوير الشهية على سبعة أو خمسة فذكرها ومخضها الاول ان يقول
المريض دعي عند فلان أو ما أشبه ذلك ولو لم يكن به أثر أو جرح فان ذلك يوجب القسامة
عند مالك والشافعي لم يقل به غيرهما واشترطوا بعض المالكية الاثر والجرح واحتج مالك بقصة
بقر بنى اسرائيل قال ووجه الدلالة منها ان الرجل حي فآخبر بقاتله وتعقب بخفاء الدلالة منها

وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك واحتجوا بان القاتل يتطلب حالة غشيه الناس فتعذر اليمين فاولم
يعمل بقول المضروب لا أدى ذلك الى اهدار دمه لان حاله يتحيز فيها اجتناب الكذب ويتزود
فيهم البر والتقوى وهذا انما يتأتى في حال المحضفة الثانية ان يشهد من لا يكمل النصاب
بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قالها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه الثالثة
ان يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أيام ثم يموت متعمن غير مختل افاقه فقال المذكوران
يجب فيه القسامة وقال الشافعي يل يجب القصاص تلك الشهادة الرابعة ان يودع مقتول
وعنده أو بالقرب منه من يده آلة القتل وعليه أثر الدم من لا يودع غيره فشرع فيه
القسامة عند مالك والشافعي ويلحق به ان يفتقر جماعة عن قتل الخامسة ان يقتل
طائفتان فوجد بينهما قتل قسه القسامة عند الجمهور وفي رواية عن مالك يخص القسامة
بالماتقة التي ليس هو منها الا ان كل من غيرهما فعل الطائفتين السادسة المقتول
في الزوجة وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد السابعة ان يودع مقتول في محلة
أو قسيلة فهذا يوجب القسامة عند الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ولا يوجب
القسامة عندهم سوى هذه الصورة وشرطها عندهم الا الحنفية ان يودع بالقتل أثر وقال
داود لا يتحيز القسامة الا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء المقتول وذهب
الجمهور الى انه لا قسامة قسه بل هو حد لانه قد يقتل ويلقى في الحفرة لم يسمو او به قال الشافعي
وهو رواية عن أحمد الا ان يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فيجب فيها القسامة
لو حود العدا وتولم تر الحنفية ومن وافقهم ولو نأوا يوجب القسامة الا هذه الصورة وحجة الجمهور
القياس على هذه الواقعة والجامع ان يقتل بالدعوى شي يدل على صدق المدعى فقيم معه
ويستحق وقال ابن قدامة ذهب الحنفية الى ان القتل اذا وجد في محل فادعى عليه على خسين
تقسا من موضع قله فخانوا خسين عينا ما قتلناه ولا علمنا قاتلانا لم يجد خسين كروا لايمان
على من وجد ويجب الدية على بقية أهل الخلطة ومن لم يخاف من المدعى عليهم حبس حتى يخلف
أو يقر واستدلوا بما نزع عنه أنه أحلف خسين نفسا خسين مينا وقضى بالدية عليهم وتعقب احتمال
أن يكونوا أقروا بانطوا وأنكروا العمد وأن الحنفية لا يعملون بجهر الواحد اذا خالف الاصول
ولو كان من فوعا فكيف احتجوا بما خالف الاصول بخير واحدموقوف وأوجبوا العين على
غير المدعى عليه واستدل به على القود في القسامة لقوله فتستحقون قاتلكم وفي الرواية
الآخرى دم صاحبكم قال ابن دقيق العمد الاستدلال بالرواية التي فيها يدفع برمة أقوى من
الاستدلال بقوله دم صاحبكم لان قوله يدفع برمة لفظ مستعمل في دفع القاتل للاولاء للقتل
ولو ان الواجب الدية بعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر
لا يستدل بقوله دم صاحبكم أظهر من الاستدلال بقوله قاتلكم وأصاحبيكم لان هذا اللفظ
لا يدق من اضممار فيجوز أن يضمر دية صاحبكم احتقلا لا ظاهرا أو ما بعد التصريح بالدية
فيحتاج الى تأويل اللفظ باضممار بدل دم صاحبكم والاضمار على خلاف الاصل ولو احتج الى
اضمار لكان حله على ما يقتضي اراقة الدم أقرب وأما من قال يحتل أن يكون قوله دم صاحبكم
هو القاتل لا القاتل فبيده قوله دم صاحبكم أو قاتلكم وتعقب بان القصة واحدة اختلفت

ألفاظ الرواة فيها على ما تقدم سانه فلا يستقيم الاستدلال بالفظ منها لعدم تحقيق أنه اللفظ الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم واستدل من قال بالثبوت أيضاً آخر حجه مسلم والناسي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قبيل ادعوه على يهود شير وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يتناولون في القسامة وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن عبيد بن جهم وجيم صغر قال إن سهلاً يعني ابن أبي حنيفة رهم في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى يهودانه قد وجد بين أظهرهم قبيل فدوه فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً قال قوداه من عنده وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ويعارض ذلك ما أثر جهم ابن منده في الصحابة من طريق يكيول حدثني عمرو بن أبي خراعة أنه قتل فيهم قبيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القسامة على خراعة بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً لخلف كل منهم عن نفسه وغيره الدية وعرو يختلف في صحبته وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم الخفي قال كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد القبيل بين ظهري قوم أقسم منهم خسون خسين عينا ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً عجزت الأيمان ردت عليهم ثم عقوا وتسلم من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشعبي قال وجد قبيل بين حدين من العرب فقال عرقبوا ما بينهما فإيهما وجد عوه إليه أقرب فأحلفوهم خسيناً وأغرهمهم الدية وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب قبيل وجد بين خيران وواحدة أن يقاس ما بين القريتين فإيهما كان أقرب أخرج إليه منهم خمس خسون رجلاً حتى وافوه مكة فادخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال قد ثبت إيمانكم دماؤكم ولا بطل دم رجل مسلم قال الشافعي إنما أخذ هذه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث غير مقبول انتهى وله شاهد من فروع من حديث أبي سعيد عند أحمد أن قبلاً وجد بين حدين فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقاس إلى أيهما أقرب فإيهما كان أقرب ولكن سنده ضعيف وقال عبد الرزاق في مصنفه قلت لعبد الله بن عمر العمرى أعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام القسامة قال لا قلت فابكر قال لا قلت فعمر قال لا قلت فلم يفترون عليها فكنت وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال القسامة توجب العقل ولا تقطع الدم واستدل بالحنفية على جواز جماع الدعوى في القتل على غير معين لأن الأنصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا أصحابهم ومع النبي صلى الله عليه وسلم دعواهم وركبان الذي ذكره الأنصار وأولائس على صورة الدعوى بين الحسين لأن من شرطها إذا لم يحضر المدعى عليه أن يعذر بحضوره سلمنا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أنهم ان الدعوى إنما تكون على واحد لقوله تعالى فاحلفوا على رجل منهم في دفع اليكم برمته واستدل بقوله على رجل منهم على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحمد ومشهور قول مالك وقال الجمهور بشرط أن تكون على معين سواء كان واحداً أم أكثر واختلفوا هل يختص القبيل بواحد أو يقتل الكل وقد تقدم على معين سواء فيه وقال أشهب لهم أن يحلفوا على جماعة ويختاروا واحداً للقتل ويسجن الباقيون عاماً

ويضربون مائة مائة وهو قول لم يسبق اليه وفيه ان الحلف في القسامة لا يكون الا مع الجزم بالقتال والطريق الى ذلك المشاهدة واخبار من وثق بهم القرينة الدالة على ذلك وفيه ان من توجهت عليه اليمين فشكل عنهما لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الاخر وهو المسموع ورسد الجمهور وعندنا جد والخليفة يقضى عليه بدون رد اليمين وفيه ان ايمان القسامة خسون عينا واختلاف في عدد الحالفين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خسون عينا سوا قتلوا أم كثروا فلو كان بعدد الايمان حلف كل واحد منهم عينا وان كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقيين فان لم يكن الا واحد حلف خسون عينا واستحق حتى لو كان من يرث بالقرض والتعصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق وقال مالك ان كان ولي الدم واحد اضم اليه آخر من العصبية ولا يستعان بغيرهم وان كان الاولياء أكثر حلف منهم خسون وقال الليث لم أسمع أحدا يقول انها تنزل عن ثلاثة أنثى وقال الزعري عن سعيد بن المسيب أول من نقص القسامة عن خسين معاوية قال الزهري وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الامر الاول واستدل به على تقديم الاسن في الامر المهم اذا كانت فيه أهلية ذلك لا ما اذا كان عرابا عن ذلك وعلى ذلك يجعل الامر بتقديم الاكثر في حديث الباب اما لان ولي الدم لم يكن متاهلا فاقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى واما الفقيه ذلك وفيه التأسيس والتسليم الاولياء المقتول لانه حكم على الفائتين لانه لم يقدم صورة قد عوى على غائب وانما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب الى اليهود بعد ان دار بينهم الكلام المذكور ويؤخذ منه ان مجرد الدعوى لا تجب احضار المدعي عليه لان في احضاره مشقة عن أشغاله وتضييع المال من غير موجب ثابت لذلك فالوظهر ما يقوى الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يدوغ استحضار الخصم أو لا يحمل نظر والراجح ان ذلك يحق بالتقريب والبعد وشدة الضرر وخفته وفيه الاكتفاء بالكاتبه بخبر الواحد مع امكان المشاهدة وفيه ان اليمين قبل توجيهها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قلنا او في قولهم لا نرضى بايمان اليهود استبعاد لصدقهم لما عرفوه من اقدامهم على الكذب وجرأعتهم على الايمان الفاجرة واستدل به على ان الدعوى في القسامة لا بد فيها من عداوة أو لوث واختلف في جماع هذه الدعوى ولو لم تجب القسامة فحين احدثوا بيان وسماعها قال الشافعي لعموم حديث اليمين على المدعي عليه بعد قوله لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دمار رجال وأموالهم ولا نهدى دعوى حتى ادعى فتسمع ويستحلف وقدره فتثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه فان نكل ردت على المدعي واستحق القود في العمود والدية في الخطا وعن الحنفية لا ترد اليمين وهي رواية عن أحمد واستدل به على ان المدعين والمدعى عليهم اذا نكلوا عن اليمين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا واستدل به على ان من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا نائبا لخالق قوله خسين منك موبه قال رجوعه والنوري والليث والاوزاعي وأجد وقال مالك لا يدخل النساء في القسامة لان المطالب في القسامة القليل ولا يسمع من النساء وقال الشافعي لا يحلف في القسامة الا الواثبات البالغ لانهما ينفين في دعوى حكومية فكانت كسائر الايمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أولا والتحقيق انها معقولة المعنى لكن

٦٨٩٩

م د س

تحت

٩٤٥

حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا أبو بشر اسمعيل بن
ابراهيم الاسدي حدثنا
ابن الحجاج بن أبي عثمان
حدثني أبو رجاء من آل أبي
قلاية حدثني أبو قلاية أن
عمر بن عبد العزيز أجاز
سريه يوم الناس ثم أذن
لهم فدخلوا فقال ما تقولون
في القسامة قالوا نقول
القسامة القود بها حق
وقدأ فادت بها الخلقاه

(١) قوله وإنك قال أذن
للناس لعل ذلك وقع في رواية
له والاخاف في الصحيح الذي
يأتيه شام أذن لهم أم محصيه

خفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا تظهر لها في الأحكام وأذا قلنا ان المبدأ عين المدعي فقد
خرجت عن سنن انقياس وشروط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خزعية
(تنبيه) * نبيه ابن المنبر في الحاشية على التكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق
الدالة على تحلف المدعي وهي مخالفت فيه القسامة بقية الحقوق فقال مذهب البخاري
تضعيف القسامة فلهذا صدر الباب بالاحاديث الدالة على أن العين في جانب المدعي عليه وأورد
طريق سعيد بن سعيد وهو جار على القواعد والزمام المدعي البينة ليس من خصوصية القسامة في
شيء ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة
والجزية قرار من أن يذكرها هنا فغلط المستدل بها على اعتقاد البخاري قال وهذا لا خفا مع
صحة القصة ليس من قبيل كتمان العلم (قلت) الذي يظهر لي أن البخاري لا ينصف القسامة من
حيث هي بل يوافق الشافعي في أنه لا قودفها ومخالفة في أن الذي يخلف فيها هو المدعي بل يرى
أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فبعد المختلف الى المتفق عليه من أن
العين على المدعي عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبد في باب القسامة وطريق يحيى بن سعيد في
باب آخر وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة والله أعلم وادعي بعضهم أن قوله تحلفون
وتتحققون استتفهام انكار واستعظام للجمع بين الأمرين وتغيب بانهم لم يدوا يطلب العين
حتى يصح انكار عليهم وانما هو استعظامهم بقرير وتشرع (قولها أبو بشر اسمعيل بن ابراهيم
الاسدي) شفع السين المهمل المعروف بآب عليه واسم جدته مقسم وهو الثقة المشهور وهو
منسوب الى أبي أسد بن خزيمه أصله من مواليهم والحجاج بن أبي عثمان هو المعروف بالصوف
واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصري أيضا
وهو مولى بني كندة وأبو رجاء اسمه سلمان وهو مولى أبي قلاية عبد الله بن زيد الجرمي ووقع هنا
من آل أبي قلاية وقبسه تجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالأصالة وقد أخرجه أجد فقال حدثنا
اسمعيل بن ابراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلاية وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي
شيبه ومحمد بن الصباح وكذا عند الاسماعيل بن رواية أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن
اسمعيل (قولها) أن عمر بن عبد العزيز (يعني الخليفة المشهور) (أبرز سره) أي أظهره وكان ذلك
في زمن خلافته وهو بالسام والمراد السمرية ما جرت عادة الخلفاء بالاخصاص بالجلوس عليه
والمراد أنه أخرجه الى الظاهر الدال الى الشارع وذلك (١) قال أذن للناس ووقع عند مسلم من
طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلاية كنت خلف عمر بن عبد العزيز (قولها) ما تقولون
في القسامة) زاد أجد بن حرب عن اسمعيل بن عدي أنه أي نعم في المستخرج فاضب الناس أي
سكوا مطرقين يقال أضبو اذا سكوا وأضبو اذا تكلموا وأصل أضب أضرب ما في قلبه ويقال
أضب على الشيء لرسه والاسم الضب كالحيوان المشهور ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأي
عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة فلما سألهم سكوا مضطربين بخالفته ثم تكلم بعضهم بما عساه
في ذلك كما وقع في هذه الرواية قالوا نقول القسامة القود بها حق وقدأ فادت بها الخلقاه وأرادوا
بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جامع عبد الملك بن مروان لكن
عبد الملك فادتها ثم تكلموا كذا قوله أبو قلاية بعد ذلك في رواية جاذ بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف

قال في ما تقول يا أبا قتادة وفيه للناس قتلنا أمير المؤمنين عند الرأس الأجناد وأشرف العرب أن أيت لو أن حسين منهم شهدوا على رجل يهضم دمه (٢١٢) أنه قد زني ولم يروه أ كنت ترجمه قال أ قلت أ رأيت لو أن حسين منهم شهدوا على رجل يهضم

عن أبي جهمان عن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم هي حق قضيت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بها الخلفاء آخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه (قوله قال في ما تقول) في رواية أجدين حرب فقال يا أبا قتادة ما تقول (قوله وأصبني للناس) أي أريزي لما نظرتم أم أولئك كونه كان خلف السرير فأمره أن يظهر وفي رواية أبي عوانة وأبو قتادة خلف السرير فأعدا قالت إلى فقال ما تقول يا أبا قتادة (قوله عند الرأس الأجناد) في رواية الهيمزة وسكون الجيم بعد ما دون جمع جندوه في الأصل الأنصار والأعوان ثم اشتهر في المقاتلة وكان عرقهم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة أقدام مع كل أمير جند فكان كل من فلسطين ودمشق وحصص وقنسرين يسمي جند اسم الجند الذي زلوا وقيل كان الرابع الأردن وأما أوردت قنسرين بعد ذلك وقد تقدم ثم في هذا في الطب شرع حديث الطاعون لما خرج عمر إلى الشام فلقبه أمير الأجناد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري في غسل العقب قال أبو صالح قلت لأبي عبد الله من حديثك قال أمر الأجداد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرح جليل بن حسنة وعمر بن العاص (قوله وأشرف العرب) في رواية أجدين حرب وأشرف الناس (قوله أ رأيت لو أن حسين الخ) وقع في رواية جنداه عندك أربعة من أهل حصص على رجل من أهل دمشق وزاد بعد قوله أ كنت تقطعه قال لا قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك (قوله فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدًا قط) في رواية جنداه لا والله لا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أحدًا من أهل الصلاة وهو موافق لحديث ابن مسعود الماضي من فوفاني أول البيات لا يجهل دم امرئ مسلم (قوله الأفي إحدى) في رواية أجدين حرب الأبا إحدى (قوله جبريرة نفسه) أي بجنايتها (قوله فقال القوم أوليس قد حدثت أنس) عند مسلم من طريق ابن عوف فقال أنس عتبة قد حدثت أنس بكذا في رواية جنداه المذكورة فقال عتبة من سعد فابن حديث أنس ابن مالك في العكسين كذا في هذه الرواية وتقدم في الطهارة وغيرها بإفظ العربتين وأصححت بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرسية وثبت كذلك في كثير من الطرق وعبسة المذكورة يفتح المهملة وسكون الذنون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية وكان عبسة من خبار أهل بيته وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد بكره له رواية وأخبار مع الججاج بن يوسف ووقفه ابن معين وغيره (قوله أنا أحدثكم حديث أنس حديث أبي جهم) في رواية أجدين حرب فأبى حديث أنس (قوله فابها) في رواية أجدين حرب فابهاوه (قوله أجسامهم) في رواية أجدين حرب أجسادهم (قوله من أباوها) (٢) وألبانها في رواية أجدين حرب بن رسولها وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وفتحسين المال من الأبل والقمم وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلًا (قوله ثم نبذهم) شون وموحدة مفتوحة تن في مال مجبة أي طرحهم (قوله قلت وأبى شيء أشد مما صنع هؤلاء ارتدوا عن الإسلام وقتلوا ورسولاً) في رواية جنداه قال

شهدوا على رجل يهضم أمه سرق أ كنت تقطعه ولم يروه قال أ قلت فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدًا قط الأفي إحدى ثلاث خصال رجل قتل جبريرة نفسه فقتل أو رجل زنى بعد احصان أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام فقال القوم أوليس قد حدثت أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في السرقة وسمر الأعين ثم نبذهم في الشمس فقلت أنا أحدثكم حديث أنس حديث أنس أن نهرًا من عكل غامسة قد دوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فابهاوه على الإسلام فاستوجوا الأرض فسمت أجسامهم فشكلوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفلا تخرجون مع راعينا في الله فنصيرون من ألبانها وأباوها قالوا بل نخر جوا فشر بوا من ألبانها وأباوها فقصوا اقتتالوا راي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأظردوا التعم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فإرسلى في آثارهم فادركوا في منهم فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا فقلت وأبى شيء أشد مما صنع هؤلاء ارتدوا عن الإسلام وقتلوا ورسولاً

(٣) قوله من أباوها وألبانها نسخ الصحيح التي يابى بنا من ألبانها وأباوها فقلت ما ذكره رواية ثبتت عنده ٨١ مصححه

فقال عنسبة بن سعيد والله

ان سمعت كاليدم قطقت
أثرت على حديتي يا عنسبة
قال لا ولكن جئت بالحدث
على وجهه والله لا يزال
هذا الجند بخير ما عاش
هذا الشيخ بين أظهرهم
قلت وقد كان في هذا أسنة
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل عليه تفرمن
الانصار فقتلوا عندهم فخرج
رجل منهم بين أيديهم فقتل
خفر جوا بعده فاذا هم
بصاحبهم يتشطح في دمه
فريعو الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالوا رسول
الله صاحبنا كان يقتصد
مغنا فخرج بين أيدينا فاذا
نحن به يتشطح في الدم فخرج
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال نحن تظنون أو ترون
قتله قالوا نرى أن اليهود
قتله قالوا نرى أن اليهود
فدعاهم فقال أتم قتلتم
هذا قالوا لا قالوا ترضون
قتل خسين من اليهود
ما قتلوه فقالوا ما بالون أن
يقتلونا جسين ثم يقتلونا
قال أتستحقون الدية يا عاين
خسين منكم قالوا ما كنا
لتلف نفوداهم عنده قلت
وقد كانت هذيل خلعوا
خلعوا لهم في الجاهلية
فطرق أهل بيت من آلين
بالطباع فاقبله رجل منهم

أبو قلابه فهو لا مسروقوا قتلوا وكثروا بعد اعنائهم وحراروا الله ورسوله (قوله) فقال عنسبة) هو
المدكور قيل (قوله) ان سمعت كاليدم قط) ان بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما النافية وحذف
مفعول سمعت والتقدير ما سمعت قبيل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم وفي رواية جناد فقال
عنسبة يا قوم ما رأيت كاليدم قط ووقع في رواية ابن عون قال أبو قلابه فلما فرغت قال عنسبة
سبحان الله (قوله) ما أتدعي تحديني يا عنسبة) في رواية ابن عون فقلت أنتهني يا عنسبة وكذا
في رواية جناد كان أبو قلابه فقههم من كلام عنسبة انكار ما حدث به (قوله) لا ولكن جئت
بالحدث على وجهه) في رواية ابن عون قال لا هكذا حدثنا أنس وهذا دل على ان عنسبة كان
سمع حديث العكليين من أنس وفيه اشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن
ان فيه دالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر فلما قال أبو قلابه الحديث تذكره
هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لابي قلابه بنصبه ثم أنفى عليه (قوله) والله لا يزال هذا الجند
بخير (٤) ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم) المراد بالجند أهل الشام ووقع في رواية ابن عون
يا أهل الشام لا تزالون بخير ما دام فيكم هذا ومثل هذا في رواية جناد والله لا يزال هذا الجند
بخير ما قال الله بين أظهرهم (قوله) وقد كان في هذا أسنة الى قوله دخل عليه نفر من الانصار
كذا أورد أبو قلابه هذه القصة مرسله وقلب على الظن انها قصة عبد الله بن سهل وبحيصة
فان كان كذلك قل عبد الله بن سهل ورفقه تعدوا أخذ النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان
يتوجهوا الى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل
منهم بين أيديهم فقتل (قوله) فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) له صلى الله عليه وسلم
جاؤه كان داخل بينه والمسيح فكلوه فخرج اليهم فأجابهم (قوله) فقال نحن تظنون أو ترون
بضم أوله وهما يعني (قوله) قالوا نرى ان اليهود قتله) كذا لا كذا بلفظ الفعل الماضي بالانفراد
وفي رواية المسنن قلته بصيغة المسند الى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لان المراد قتلوه وقد
قدمت بيان ما اختلف فيه من أنفا هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله (قوله) قلت وقد
كانت هذيل) أي القبيلة المشهورة وهم يتنسبون الى هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر
وهذا من قول أبي قلابه وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي قلابه لكنها مرسله لان
أبا قلابه لم يذكر عمر (قوله) خلعوا خلعا في رواية الكشمي حليفنا جهم له وقاهم بل العن
والطبع فمسل بمعنى مقول يقال تخالغ القوم اذا تقصوا الخلف فاذا قالوا ذلك لم يطالبوا
بجناية فكأنهم خلعوا المين التي كانوا لبسوها معه ومنه اسم الامر اذا عزل خلعا وخلعوا مخلوعا
وقال أبو موسى في المين خلعه قومه أي حكموا بأبائهم فقد تفرقوا منه ولم يكن ذلك في الجاهلية
يختص بالخطيب بل كانوا يرخلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من جميعها اذا صدرت منه
جناية تقتضي ذلك وهذا مما بطله الاسلام من حكم الجاهلية ومن ثم قيده في الخبر بقوله في
الجاهلية ولم أتقص على اسم النطبع المذكور ولا على اسم أحد ممن ذكر في القصة (قوله) فطرق أهل
بيت) بضم الطاء المهملة أي جميع عليهم لبلقاء خيفة ليسرق منهم وحاصل القصة ان القاتل
ادعى ان القاتل لص وان قومه خلعوه فأثروا بهم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بفتح
(٤) قوله ما كان هذا الشيخ له رواية له والافسخ الصحيح التي يابى شاماترى بالهامش

فخذ في السيف فقتله فقامت
هذه بل فأتخذوا البناي
فرفعوه إلى عشرين بالموس
وقالوا قتل صاحبنا فقال
انهم قد خلعوه فقال يشتم
خسوت من هذا بل ما خلعوا
قال فاقسم منهم تسعة
وأربعون رجلا وقدم رجل
منهم من الشام فسألوها
يقسم فاقدم خمسة منهم
بأنفس درهم فادخلوا مكانه
رجلا آخر فدفعه إلى أخى
المقتول فزنت يده بيده قال
قالوا فاطفأنا والجحوت
الذين أقسموا حتى إذا كانوا
بفعله أخذتهم السماء
فدخلوا في غاري الجبل
فأثمهم الفار على الجبين
الذين أقسموا فأتوا جميعا
وأقبلت القرى ثمان وأربعين
جبر فكسر رجل أخى
المقتول فعاث حولا ثم مات
قلت وقد كان عبد الملك
ابن مروان أجاد رجلا
بالقسامة ثم بعد ما صنع
فأمر بالجسين فهو من
الدوان وسيرهم إلى الشام

(٥) قوله فأنهم جميع عليهم
الفار لعل ذلك رواية والا
فمنح الصحيح إلى ما بيننا
ما ترى بالهاشم اه معجمه

القسامة وخلص المظالم وحده (قوله ما خلعوا) في رواية أجدين حرب ما خلعوه (قوله حتى
إذا كانوا بخله) بإفظا واحدة النخل وهو موضع على ليل من مكة (قوله فأنهم جميع (٥) عليهم
الغار) أى سقط عليهم بغتة (قوله وأقلت) بضم أوله وسكون الفاء أى يخصص والقرى ثمان هما
أخو المقتول والذي أكمل الجسين (قوله وأسعهما جبر) أى بتشديد التاء وقع عليه ما بعد أن
خرج من الغار (قوله وقد كان عبد الملك بن مروان) هو موقول أى قلابه بالنسبة أيضا هو
موصولة لأن أباقلاه أدركها (قوله أجاد رجلا) لم أقف على اسمه (قوله ثم ند بعد) بضم
الدال (قوله ما صنع) كأنه ضمن ند معنى كرهه ووقع في رواية أجدين حرب على الذى صنع (قوله
فأمر بالجسين) أى الذين حلفوا ووقع في رواية أجدين حرب الذين أقسموا (قوله وسيرهم إلى
الشام) أى نقاهم وفي رواية أجدين حرب من الشام وهذه أولى لأن أقامة عبد الملك كانت
بالشام ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند حصار سمعصعين بن الزبير
ويكونوا من أهل العراق فنقاهم إلى الشام قال المهلب فمحاكمه ابن طلال الذى اعترض به
أبو قلابه من قصة العرنيين لا يقبضهم ادهم ترك القسامة لجواز قدم السنة والدلائل التي
لا تدفع على تحقق الحناية في حق العرنيين فليس القسامة من طريق القسامة في شيء لأنها إنما
تكون في الاختصاص بالقتل حيث لا شبهة ولا دليل أو ما العرنيون فأنهم كسروا وجوههم لقطع
السبل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا شبهة هناك قال
وما ذكره هنام بن أحمد الفار عليهم بعارضة ما تقدم من السنة قال وليس رأى أى قلابه بحجة
ولا تدرى السنة وكذا مجموع عبد الملك أسلمه الذين أقسموا من الديوان (قلت) والذى يظهر أن
مرادنى قلابه بقصة العرنيين بخلاف ما فهمه عنه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم
يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أود الاستدلال بها لما ادعاهم من الحصر الذى ذكره في أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحد إلا في ثلاث ففرض بقصة العرنيين وحاول
المعتز أن يثبت قسم رابع فرد عليه أبو قلابه بما عايناهم انما استوجبوا القتل بقتلهم الراى
وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه وإنما استدلل على ترك القود بالقسامة بقصة القليل
عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصرح
بالقود كما سألته ثم رأيت في آخر الحاشية لابن النخعي ما أجبت به وحاصله توهم المهلب أن
أباقلاه عارض حديث القسامة بحديث العرنيين فأنكر عليه فوهم وإنما اعترض أبو قلابه
على القسامة بالحدث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء فان الذى عارضه ظن أن قصة
العرنيين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور به كان بمنك الجاحق في قتل من لم
يثبت عليه واحدة من الثلاثة وكان عسيرة تلفظ ذلك عنه فإنه كان صدقته فين أبو قلابه أنه
ثبت عليهم قتل الراى بغير حق والارتداد عن الاسلام وهو جواب ظاهر في رواية أبو قلابه قصة
العرنيين مستدلا بما على ترك القسامة بل رد على من عسك بها القسامة والقسامة وأما قصة الغار
فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن
عباس في قصة القتل الذى وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقدم في كتاب المبعث وقفة فما
حال الحول ومن الغاية والاربعين الذين حلفوا عين تطرف وجاءه ابن عباس حديث آخر

في ذلك أخرجه الطبراني عن طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبد الله بن عبد الله قال: كانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس فكان من حلف على أمر أرى عقوبة من الله شكل به عن الجرائم على الحرام فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر ويأبون على ما بعث الله محمد صلى الله عليه وسلم كان السامون لها أعباء لم يمسس في سباق قصة الهذليين تصير به جماعة عن أهل أقاد بالقسامة وأحكم بالله يقول المذهب ما تقدم من السنة أن كان أشار به إلى صنع عمر فليس واضحاً وما قوله أن رأى أي قلابه وهو عبد الملك بن الديوان لا ترقبه السن فقول لكن ما هي السنة التي وردت بذلك فم لم يظهر وجه استدلال أي قلابه بأن القتل لا شرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة وأما وقوع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك **(قوله)** من اطعم من يطعم في بيت قوم فقفا وعينه فلا بد له) كذا جزم حتى الدية وليس في الخبر الذي ساقه تصر به ذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق على عادته **(قوله)** أن رجلاً اطعم أي نظرن من علو وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكو عن أبي الحسن بن القيث أنه الحكم بن أي العاص بن أمية والدمروان ولم يذكر مستند ذلك ووجدت في كتاب مكة للفاكهة من طريق أبي سفيان عن الزهري وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه وهو يلحن الحكم بن أي العاص وهو يقول اطعم علي وأما مع زوجتي فلا تفي كل في وجهي وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا ووقع في سنن أبي داود عن طريق هـ ذيل بن شرحبيل قال جاسم مدفوق على باب النبي صلى الله عليه وسلم فقام يستأذن على الباب فقال **كذاعتك** فأما الاستئذان من أجل الصبر وهذا أقرب إلى أن يفسر به الميم الذي في ثاني أحداث الباب ولم ينسب سعد هذا في رواية أبي داود ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عباد والله أعلم **(قوله)** من جهر في بعض حجر) تقدم ضبط اللظنين في كتاب الاستئذان **(قوله)** بمقصود أو مضاف (هو شك من الراوي وقد مر بيانه وأنه النصل العريض وقوله في الخبر الذي بعده مدر في حديثه فعل على تعدد القصة. ويحتمل أن رأس المدرى كان محدداً فأشبه النصل وتقدم ضبط المدرى في باب الامتناس من كتاب الباس وإن مما قبل في تفسيره حديثه كخلال لها رأس محد وقيل لها مسان من حديد **(قوله)** وجعل يحمله) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة بعده هامناً مكسورة ثم لم من الخلل بفتح أوله وسكون نائه وهو الأصابة على غلظة **(قوله)** لم يطعته) بضم الميم والمهمل بناء على المهور أن الظعن بالفتح بضم الميم وبالقول بفتحها وقيل هما سواء زاد أبو الريح الزهراني عن جاسم مدقم فذهب إلى لقمة خاطفاً في رواية عاصم بن علي عن جلد عندي في بعض ما أدري ذهب أبو كريب وسئل عن الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا ثوبان سعد **(قوله)** أن رجلاً اطعم في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الكششيين في الموضوعين **(قوله)** أكل) في رواية الكششيين أن خضفة **(قوله)** في عينك) كذا الاستسقي والسرخصي والباقي في عينك بالافراد وهذا مما يفتي تعدد القصة لأنه في حديث أنس جزم بأنه اطعم وأراد أن يطعنه وفي حديث سهل طعن على نظره **(قوله)** أنما جعل الأذن من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهته **(قوله)** البصر) في رواية الكششيين النظر

79. .

نقطة

﴿يَا بَايَسُ اطْلُعْ مِنْ بَيْتِ قَوْمِ
 فَفَقَّرُوا عَيْنَهُ فَلَا تَبْهَلْ﴾ (١)
 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا جَدُّهُ
 ابْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
 بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ
 اللَّهِ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا اطْلَعَ
 مِنْ بَيْتِهِ بِضْعَ عَشْرَ لَيْلَةٍ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ إِلَيْهِ
 فَقَالَ لَطِيعُكَ هَذَا قَاتِلُكَ
 ابْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي
 بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ
 السَّاعِدِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا
 اطْلَعَ فِي بَيْتِهِ فَبَايَسَ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ
 رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَأَى
 رَسُولَ اللَّهِ يَخُفُّ بِرَأْسِهِ فَلَمَّا
 رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ
 تَخْشَى لَطِيعُكَ تَبِعْتَنِي فِي عَيْنِكَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَايَ لِحَالِ الْأَذْنِ
 مِنْ قَبْلِ الصُّبْرِ

79.1

مکتبہ

نقطة

三、九

وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهري بلفظ آخر الحديث الثالث (قوله حدثنا علي) هـ ابن المدني وسفيان هـ ابن عيينة (قوله قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخرجه عن ابن أبي عمر عن سفيان (قوله لو أن امرأ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب (قوله لم يكن عليك جناح) عنده سلم من هذا الوجه ما كان عليك من جناح والمراد بالجناح هنا المخرج وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن عيينة بلفظ ما كان عليك من حرج ومن طريق ابن عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة ما كان عليك من ذلك من شيء ووقع عنده سلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل اثمهم بأن يفقوا عنه أخرجه من رواية أبي صالح عنه وفيه رد على من حل الجناح هنا على الائم ورتب على ذلك وجوب الدية اذا يلزم من رفع الائم رفعها لان وجوب الدية من خطاب الوضع ووجه الدلالة ان اثبات الحل بغير ثبوت القصاص والدية وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أجدو ابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نيك عنه بلفظ من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقوا عنه فلا دية ولا قصاص وفي رواية من هذا الوجه فهو هدر وفي هذه الأحاديث من القوائد ابقاء شعر الرأس وتريسه واتخاذ آلة يربل بها غصه الهوام ويحك به الدفع الوضغ أو القمل وفيه مشروعة الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع التطلع عليه من خلل الباب وفيه مشروعة الامتناع وقد تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان وان الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان مستكشفا ولو كان أمأ وأختا واستدل به على جواز رمي من تجسس ولو لم يدفع بالشيء الخفيف جازا بالثقل وانه ان أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر وذهب المالكية الى القصاص وانه لا يجوز قصد العين ولا غيرها واعتلوا بان المعصية لا تدفع بالمعصية وأجاب الجمهور بان المأذون فيه اذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وان كان الفعل لا يجرد عن هذا السبب بعد معصية وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا الحق يجمع ثبوت النص فيه وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التقليد والارهاق ووافق الجمهور منهم ابن نافع وقال يحيى بن عمر منهم لعل ما كالميل في نفسه الخبر وقال القرطبي في الفهم ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي همم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤذى الى ما لا يجوز فالجل على رفع الائم مع وجود النص برفع المخرج وليس منع النص قاس واعتل بعض المالكية ايضا بالاجماع على ان من قصد النظر الى عورة الآخر طاهر ان ذلك لا يبيح فيه عنه ولا سقوط ضمانه عن فقهاء فكذا اذا كان المنظور في بيته وتحتس الناظر الى ذلك بآثار القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال ان الخبر تناول كل مطلع قال واذا تناول المطلع في البيت مع الغفلة فتناوله المحقق أولى (قلت) وفيه نظر لان التطلع الى ما في داخل البيت لم يخص في النظر الى شيء معين كعورة الرجل مثلا بل يشمل استكشاف الحرم وما يقصد صاحب البيت ستره من الامور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ومن ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسما واذا ذلك فلو ثبت الاجماع المدعي لم يمتز به وهذا الحكم الخاص ومن المعلوم ان العاقل يشتعل عليه ان الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أو أصدقاء

حدثنا علي حدثنا
سفيان حدثنا أبو الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
قال قال أبو القاسم صلى الله
عليه وسلم لو أن امرأ اطلع
عليك بغير اذن غفقه
يحصه ففقات عنه لم
يكن عليك جناح

٦٩٠٢

م س

تحفة

١٢٦٧٧

٦٩٠٣

تس في

كظة

١٠٢١١

* (باب العاقلة) * حدثنا
صدقة بن الفضل أخبرنا
ابن عينة قال سئل عن
سمعت الشعبي قال سمعت
أبا جحيفة قال سألت علياً
رضي الله عنه هل عندكم
شيء ما ليس في القرآن
وقال حرة ما ليس عند
الناس فقال والذي فلق
الحقوب رأ السمة ما عندنا
الاماني القرآن الا فهمنا
يعطى رجل في كتابه وما في
الصحيفة قلت وما في الصحيفة
قال العقل وفككت الاسير
وان لا يقتل مسلم بكافر

رأى الاجنبي ذكره منكشفاً والذي أمره القراطي صحيح في حق من يروم النظر في دفعه المتصور
اليه وفي وجهه الاشافية لا يشترع في هذه الصورة وهل يشترط الانذار قبل الري وجهان قيل
يشترط كدفع الصائل وأصحهما لا لقوله في الحديث بخلاف ذلك وفي حكم المتطلع من خلال الباب
النظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر الى حريم غيره أو الى شيء في دار غيره وقيل
المنع مختص بمن كان في ملك المتصور اليه وهل يلحق الاستماع بالنظر وجهان الاصح لأن النظر
الى العورة أشد من استماع ذكرها وشرط القياس المساواة أو الأولية للمقاس وهذا بالعكس
واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بمعنى الخذف المقدم بيانها في كتاب الحج لقوله في حديث
الباب فخذفه فلورماه بحجر يقتل أو سهم مثلاً يتعلق به القصاص وفي وجهه لأن من مطلقاً ولولم
يندفع الا بذلك جاز ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه
فتمتعه به لنفسه وقيل لا فرق وقيل يجوز ان لم يكن في الدار غيره معه فان كان فيها غيره هم أكثر
فان انتهى والاجاز ولولم يكن في الدار الا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجز الري فمثل
الانذار الا ان كان مكشوف العورة وقيل يجوز مطلقاً لان من الاحوال ما يكره الاطلاع عليه كما
تقدم ولو قصر صاحب الدار بيان ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر يجتاز فنظر غير قاصد لم يجز فان
تعهد الناظر وجهان أفصحهما لا يلحق بهذا من نظر من سطح شبهه فيه الخلاف وقد توسع
أصحاب الفروع في نقل ذلك قال ابن دقيق العيد وبعض تصرفاتهم مأخوذة من اطلاق الخبر
الوارد في ذلك وبعضها من مقتضى فهم المعنى المقصود وبعضها بالقياس على ذلك والله أعلم
§ (قوله ما العاقلة) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع البدية وسعت البدية
عقلان نسبة بالصدر لأن الابل كانت تعقل ببناءه ولقيل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل
على البدية ولولم تكن ابلًا وعاقلة الرجل قرابته من قبل الاب وهم عصبته وهم الذين كانوا يعقلون
الابل على باب ولي المقتول ويحمل العاقلة البدية ثابت بالسنة وأجمع أهل العلم على ذلك وهو
مخالف لتأنيده قوله تعالى ولا تزوا تزوايكم لكنه خص من عومها ذلك لما فيه من
المصلحة لان القتال لو أخذ بالبدية لا وشك ان تأتي على جميع ماله لان تناسخ الخطا منه لا يؤمن
ولو ترك تغير تغريم لا هدر دم المقتول (قلت) ويحتمل ان يكون السرفيه انه لو افرق بالتغريم حتى
يفتقر لآل الامر الى الاهدار بعد الافتقار فعمل على عاقلة له لان احتمال فقر الواحد أكثر
من احتمال فقر الجماعة ولا نه اذا تكررت له منه كان تحذيره من العود الى مثل ذلك من جماعة
أدعى الى القبول من تحذيره نفسه والعلم عند الله تعالى وعاقلة الرجل عشرته قبيداً بفخذه
الادنى فان عجزوا ضم اليهم الاقرب اليهم وهي على الرجال الاحرار البالغين أو لى السار منهم
(قوله قال مطرف) كذا الا في ذرو للباقي حدثنا مطرف ويؤيده انه سألني بعد ستة أو سبعة
الستدعيه وقلقه حدثنا مطرف وكذا هو في رواية الجدي عن ابن عينة ومطرف هو ابن
طريف بطاء مهمل ثم فافق اسمه واسم أبيه وهو كوفي ثقة معروف وقع مذكوراً باسم أبيه في
رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عينة (قوله هل عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي عما
كتبه عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء حفظه أو لم لا وليس المراد تجميع كل مكتوب ومخفوظ
لكثرة الثابت عن علي من مروره به عن النبي صلى الله عليه وسلم محال ليس في الصحيفة المذكورة

والمراد ما يفهم من حقوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه وصر اذ على ان الذي عنده
 زائد على القرآن عما كتب عنه الصبيحة المذكورة وما استنبط من القرآن كما أنه كان يكتب ما يقع
 له من ذلك ثلاثا ببناء مختلفا ما حفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحكام فانه سعادها
 بالفعل والافتاء بما فطر يحش علم من النسيان وقوله الافهام يعطى رجل في كتابه رواية الجدي
 المذكورة الان يعطى الله عبد افهاما في كتابه وكذا في رواية النسيان وقد تقدم في كتاب الجهاد
 من وجه آخر عن مطرف بلفظ الافهام يعطيه الله رجلا في القرآن **(قوله يا سجين)**
 المرأة الجنين يحيم ونون وزن عظيم حمل المرأة ما دام في بطنها يسمى بذلك لاستناره فان خرج
 حيا فهو ولدا ومتاف هو سقط وقد يطلق عليه جنين قال الباقى في شرح رجال الموطن الجنين
 ما لقته المرأة كما يعرف انه وليسوا كذا كذا أو أختي ما لم يستهل صارنا كذا قال **(قوله حدثنا)**
 عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ح وحدثنا اسمعيل ح وحدثنا اسمعيل بن يحيى بن أبي أوس **(حدثنا مالك)** كذا
 لا كذا وسقط رواية اسمعيل هذا لا يدر **(قوله)** عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كافي الباب الذي يليه عن الباقى عن ابن شهاب عن
 سعيد بن المسيب وكلا القولين صواب الا ان مالك كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن مسدد
 وعن أبي سلمة موصولا وقد مضى في الطب عن قتيبة عن مالك بن يحيى وهو عند المشيخ
 رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة كما تقدم في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الباقى عن عبد
 الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهم جميعا كافي الباب الذي
 يليه أيضا ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي
 من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة وكذا كوفي حديثين الحديث الاول **(قوله)** ان امرأتين من
 هذيل رمت احداهما الاخرى وفي رواية يونس اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت وفي رواية
 حل التي سأبع عليها احداهما الحاتنة **(قلت)** ولجبان يطن من هذيل وهاتان المرأتان كانتا
 ضرتين وكانت حيا حل بن النافقة الهذلي فان خرج أبو داود من طريق ابن جرير عن عمرو بن دينار
 عن طاوس عن ابن عباس عن عمرائه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم فقام حل بن مالك بن
 النافقة فقال كنت بين امرأتين فضررت احداهما الاخرى هكذا رواه موصولا وأخرجه
 الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فليدكر ابن عباس في السند ولقظه ان عمر قال أذكر الله
 امرأ ما سمع النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شبا وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بن
 طاوس عن أبيه ان عمر استشار وأخرج الطبراني من طريق أبي الميجر عن أسامة بن عبد الهذلي
 عن أبيه قال كان قتيار جل يقال له حل بن مالك له امرأتان احداهما هذلية والاخرى عامرية
 فضررت الهذلية بطن العامرية وأخرجه الحرث من طريق أبي الميجر فأرسله لم يقل عن أبيه
 ولقظه ان حل بن النافقة كانت له امرأتان ملكية وأم عفيف وأخرج الطبراني من طريق عوف
 ابن عويم قال كانت أختي ملكية وامرأتان يقال لهما أم عفيف بنت مسروح تحت حل بن
 النافقة فضررت أم عفيف ملكية ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة
 قال ابن عباس احداهما ملكية والاخرى أم عفيف أخرجه أبو داود وهذا الذي وقف عليه
 منقول وبالآخر من الخطيب في المهمات وزاد به شرح العمدة وقيل أم مكلف وقيل

(باب جنين المراءم) حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك ح وحدثنا اسمعيل
 حدثنا مالك عن ابن شهاب
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن امرأة من هذيل رمت
 احداهما الاخرى

٦٩٠٤
 م
 ح
 ١٥٢٤٥

أهم ملكه وأما قوله رمت فوق وقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد قمت احداهما الاخرى
بجبر زاد عبد الرحمن فاصاب بطنها وهي حامل وكذا في رواية أبي المليح عند الحارث لكن قال
نخفت وقال فاصاب قبلها ووقع في رواية أبي داود المذكرة من طريق رجل بن مالك فضررت
احداهما الاخرى بمطعم وعند مسلم من طريق عبيد بن فضالة بنون وضاد مجبة مصفر عن
المغيرة بن شعبة قال ضربت امرأة ضرتها بعمود فسطاط وهي حبل فقتلتها وكذا في حديث
أبي المليح بن أسامة عن أبيه فضررت الهذلية بطن العاصم بهيمود فسطاط أو خبار في حديث
عويم ضربتها بمطعم بنتا وهي حامل وكذا عند أبي داود من حديث رجل بن مالك بمطعم ومن
حديث يزيد ان امرأة خذفت امرأة أخرى (قوله فطرح جنيها) في رواية عبد الرحمن
ابن خالد قتل ولدها في بطنها وفي رواية يونس فقتلتها وما في بطنها وفي حديث رجل بن مالك
مثله بلطف فقتلتها وجنيها ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليح عن أبيه (قوله فقتل
فهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره عبد أسامة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس
فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل ان دية ما في بطنها غرة عبد أو أمقوتجوه
في رواية يونس لكن قال أو وليدة وفي رواية معمر بن طريق أبي سلمة فقال فائل كف بمقل
وفي رواية يونس عنده سلم وأبي داود وورثها ولدها ومن معهم فقال رجل بن النافعة وفي رواية
عبد الرحمن بن خالد المأخضة في الطب فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا كف أغرم يا رسول الله
من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استئبل فخل ذلك بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما
هذان اخوان الكهان وفي مرسل سعد بن المسيب عندما كفى في الجنين يقتل في بطن
أمه بغيره عبد أو وليدة وفي رواية اللثمن طريق سعد الموصولة بنحوه عند الترمذي ولكن
قال ان هذا القول يقول شاعر بل فيه غرة وفيه ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة فوفيت فقتل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن معرتها لينها وزوجها وان العقل على عصبتها وفي رواية
عكرمة عن ابن عباس فقال عها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره فقال أبو القاتلة انه كاذب
انه والله ما استهل ولا شرب ولا كل فخله بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجمع كسبح
الجاهلية وكهاتما وفي رواية عبيد بن فضالة عن المغيرة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
المقتولة على عصبة القاتلة وغرمت في بطنها فقال رجل من عصبة القاتلة أنقرم من لأكل وفي
آخره أجمع كسبح الاعراب وجل عليهم الذية وفي حديث عويم عند الطبراني فقال اخوها
العلان مسروحا رسول الله أنقرم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استئبل فخل هذا بطل فقال
أجمع كسبح الجاهلية ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال فقال عاتلة القاتلة
وعند البيهقي من حديث أسامة بن عمرو قال أبوها انما يعقلها بنوها فاخصموا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال الذية على العصبة وفي الجنين غرة فقال ما وضع فخل ولا صاح فاستئبل فاطله
فخله بطل وهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أيها وأخوها وزوجها قالوا ذلك لانهم كلهم من
عصبة بخلاف المقتولة فان في حديث أسامة بن عمران المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ووقع في
رواية أسامة فقال دعني من أراجيز الاعراب وفي لفظ أجماعه بك وفي آخره أجمع كسبح
الجاهلية قيل يا رسول الله انه شاعر وفي لفظ لسنان أسامع الجاهلية في شيء وفيه فقال ان لها

فطرح جنيها فقتل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيها بغيره عبد أو أمه

ولدهام سادة الحلي وهم أحق أن يعقلوا عن أهمهم قال بل أنت أحق أن تعقل عن أشدك من
 ولدها فقال مالي شيء قال جل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنيح اقبض
 من صدقات هذيل أخرجه البيهقي وفي رواية ابن أبي عاصم ماله عبد ولا أمة قال عشرين من الابل
 قالوا ماله من شيء إلا ان تعينه من صدقة بني لحيان فأعانه بها فسعى جل عليها حتى استوفاهما وفي
 حديثه عند الحرث بن أبي أسامة ففرض أن الدبة على عاقلة القتاتلة وفي الجنيح غرة عبد أو أمة أو
 عشرين من الابل أو مائة شاة ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنيح بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل وكذا وقع عند عبد
 الرزاق في رواية ابن طلاس عن أبيه عن عمر بن مسعود قال حل بن النافعة قضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الدية في المرأة وفي الجنيح غرة عبد أو أمة أو فرس وأشار البيهقي إلى أن ذكر القرس
 في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض رواه على سبيل التفسير للفرقة ذكر أنه في رواية جادين
 زيد بن عمرو بن دينار عن طلاس بلقظ ففرض أن في الجنيح غرة قال طلاس القرس غرة (قلت)
 وكذا أخرج الاسماعيلي من طريق جادين زيد بن هشام بن عروة عن أبيه قال القرس غرة
 وكأنهما رأيا أن القرس أحق بإطلاق لفظ القرعة من الأذى ونقل ابن المنذر والخطاطي عن
 طلاس وبجاءه دعوى عن الزبير الفرقة عبد أو أمة أو فرس وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر
 فقالوا يجزئ كل ما وقع عليه اسم غرة والفرقة في الأصل البياض يكون في جهة القرس وقد
 استعمل للأذى في الحديث المتقدم في الوضوء أن أمي يدعو يوم القيامة غرا وتطلق الفرقة على
 الشيء التمس أكما كان أو غيره ذكره كراكان أو أي وقيل أطلق على الأذى غرة لأنه أشرف
 الحيوان فأن شمل الفرقة الوجه والوجه أشرف الأعضاء وقوله في الحديث غرة عبد أو أمة قال
 الاسماعيلي قرأه العامة بالإضافة وغيرهم للتونين وحكي القاضي عباس الخسلاف وقال
 التنونين أو وجهه لأنه شأن للفرقة ما هي وتوجهه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر
 وقال الباجي يحتمل أن تكون أو شكا من الراوي في تلك الواقعة المخصوصة ويحتمل أن تكون
 للتونين وهو الظاهر وقيل المرفوع من الحديث قوله بغرة أو ما قوله عبد أو أمة فشكل من
 الراوي في المراتبها قال وقال مالك الجران أولى من السودان في هذا وعن أبي عمرو بن العلاء
 قال الفرقة عبد أو أمة سواء قال فلا يجزئ في دية الجنيح سواء أذلم يكن في الفرقة معنى
 زائد الماذ كرها ولقال عبد أو أمة يقال أنه انفرد بذلك وسائر الفقهاء على الإجزاء فقالوا
 أخرج سوداء وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفسا فذلك فسره بعد أو أمة لأن الأذى أشرف
 الحيوان وعلى هذا قال في وقوع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر
 القرس في هذا الحديث وهم واقظه غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ويمكن أن كان محموظا
 أن القرس هي الأصل في الفرقة كما تقدم وعلى قول الجمهور فاقول ما يجزئ من العبد والأمة ما سلم
 من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن العيب ليس من الخيار واستنبط الشافعي من
 ذلك أن يكون منتقاه فشرط أن لا ينقص عن سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل
 غالبا بنفسه فحتاج إلى العهد بالتربية فلا يصح المصنوع على أخذه وأخذ بعضهم من لفظ
 السلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ومنهم من جعل الحد ما بين

السبع والعشرين والراجح قال ابن دقيق العيد انه يجوز ولو بلغ الستين أو أكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهرم والله أعلم واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالثقل لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية وأجاب من قال به بان عود القسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً وطرد الماتلة في القصاص إنما يشترع فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالباً وفي هذا الجواب نظر فان الذي يظهر انه إنما يوجب فيه القود لانهم لم يقصد مثلها وشرط القود العمده في الغالب هو شبه العمد فلا حجة فيه للقتل بالثقل ولا عكسه * الحديث الثاني (قوله حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود وفي روايته عن موسى بن اسمعيل شيخ البخاري به (قوله عن هشام) هو ابن عروة وصرح الاسماعيلي من طريق عفان عن وهيب به (قوله عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج حديثي هشام بن عروة عن أبيه انه حدثه عن المغيرة بن شعبة انه حدثه قال أبو داود وعقب روايته وهيب رواه جابر بن زيد وجابر بن سلمة عن هشام عن أبيه ان عمر بن عبد الله لم يذكر المغيرة في السند (قلت) وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب وساق الاسماعيلي من طريق جابر بن زيد وعبيد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه وخالف الجميع وكيع فقال عن هشام عن أبيه عن السورين مخومة ان عمر استشار الناس في املاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم (قوله عن عمر) استشارهم في رواية الاسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه عن المغيرة ان عمر (قوله في املاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي إسحاق عابدة عن هشام عن أبيه عن المغيرة يسأل عشرين الخطاب في املاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلق جنيهاً فقال أيكم مع من التي صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً وهذا التفسير أحسن من قول أهل اللغة ان املاص ان تراقه المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيدة وهو كذلك في الغريب له وقال الخليل أملت المرأة وإذا رقت وألها وقال ابن القطائع أملت الحامل أملت ولدها ووقع في بعض الروايات املاص بغير ألت كانه فعل الولد فحق المضاف وأقيم المضاف السمع مقامه أو اسم تلك الولادة كئذ قد اجتمع وقع عند الاسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام المامص الجنيين وهذا يفرج أيضاً على الحديث وقال صاحب البارع الاملاص الامقاط وإذا قصت على شيء فسقط من ذلك تقول المامص من يدى املاصا ملص ملصا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ان عمر نداء الناس من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في القسط (قوله فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى وفي رواية ابن عيينة فقام المغيرة بن شعبة فقال بلى أنا أمير المؤمنين وفيه تجريد وكان السياق يقضي أن يقول فقلت وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة فقلت أنا (قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالقرعة عبيداً) كذا في رواية عفان عن وهيب باللام وهو يؤيد رواية الترمذي وسائر الروايات بغرو منهار ورواية أبي معاوية بلطف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيمباغرة عبداً أو أمة (قوله فشهد محمد بن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى به) كذا في رواية وهيب مختصر وفي رواية ابن عيينة فقال عمر من يشهد معك فقام محمد بن مسلمة بذلك وفي رواية

٦٩٠٥

* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا وهيب حدثنا
هشام عن أبيه عن المغيرة
ابن شعبة عن عمر بن
رضي الله عنه أنه استشارهم في
املاص المرأة فقال المغيرة
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم بالقرعة عبداً أو أمة قال
ابن من يشهد معك فشهد
محمد بن مسلمة أنه شهد النبي
صلى الله عليه وسلم قضى به

٦٩٠٥

نظرة

١١٢٢١

١١٥١١

٦٩٠٦

نظرة

١١٢٢١

وكيع فقال اتقني بن يشهد معك جاء محمد بن مسلمة فشهد له وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى يجيء بالخارج مما قلت قال فرجعت فوجدت محمد بن مسلمة فجلت به فشهد معي انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى به (قوله) حدثنا عبد الله بن موسى عن هشام (هو ابن عروة وهذا في حكم الثلاث لان هشام تابعي كما سبق تقريره في رواية عبد الله بن موسى أيضا عن الاعمش في أول الديات (قوله) عن أبيه أن عمر (هذا صوره الأسانيد لكن بين الر واية السابقة واللاحقة ان عروة جله عن المغيرة وان لم يصرح به في هذه الرواية وفي عدول البخاري عن رواية وكيع اشارة الى ترجيح رواية من قال فيه عن عروة عن المغيرة وهم الاكثر (قوله) فقال المغيرة) كذا الا في ذرو هو الاوجه ولغيره وقال المغيرة الواو (قوله) انت بن يشهد كذا الاكثر بصفة فعل الامر من الاتيان وحذفت عنده بعضهم الباء من قوله بن وقفي رواية أبي ذر عن غير الكنهم بن بن أبي عديودة ثم توفى ثم مائة بصفة استفهام المخاطبة على ارادة الاستدات أي أنت تشهد ثم استقهم ثانيا من يشهد معك (قوله) في الطريق الثالثة حدثنا محمد بن عبد الله (هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي) نسبة الى جده وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق وكلام الاسماعيل يشعر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة (قوله) انه استشارهم في املاص المرأة منه يعني مثل رواية وهب قال ابن دقيق العيد الحديث أصل في اثبات دية الجنين وان الواجب فيه عرقه ما عدا مائة وأنه إذا ألقته ميتا بسبب الجنابة وتصر في الفقهاء بالتقيد في سن الفسرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم واستشارة عرق في ذلك أصل في سؤال الامام عن الحكم اذا كان لا يعلمه وكان عنده شك أو أراد الاستنبات وفيه ان الوفاة الخاصة قد تختفي في التكبير ويعلمها من حوتهم وفي ذلك رد على التقليد اذا استدلل عليه بغيره فالحق فيجب لو كان صحيحا للعلم فلا نكاح فان ذلك اذا جاز خفاؤه عن مثل عمر خفاؤه عن بعده أجوز وقد تعلق بقول عمر ثابتن عن يشهد معك من يرى اعتبار العبد في الرواية ويسترط انه لا يقبل أقل من اثنين كصما في غالب الشهادات وهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد فانه قد ثبت قبول الفرد في عدة موطن وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتبار في كل واقعة ولو ازال المانع الخاص تلك الصورة أو وجوده سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار لا سيما اذا قامت قرينة وقرب من هذا فجمع على موسى في الاستدات (قلت) وقد تقدم شرحهما مستوفى في كتاب الاستدات وبسط هذه المسئلة أيضا هاتين الروايتين أيضا في باب اجازة خبر الواحد من كتاب الاحكام وقصر عر في قصة أبي موسى باله اراد الاستنبات وقوله في املاص المرأة اصرح في وجوب الانفصال مستان قوله في حديث أبي هريرة قضى في الجنين وقد شرط الفقهاء في وجوب الفرة انفصال الجنين ميتا بسبب الجنابة فلما انفصل جاز ما وجب فيه القودا والمذبة كماله ولو ماتت الام ولم ينفصل الجنين لم يجز شيء عندنا فاعية لعدم ثبوت وجود الجنين وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو يتحقق حصول الجنين فيه وجهان أحدهما الثاني ويظهر اثره في الرواية فقد تضمنت أو شئ بطنها فثوب هذا الجنين وماذا خرج رأس الجنين من لاهدم ما ضرب وماتت الام ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وجهها على انه انفصل وان لم يكن في اللفظ

حدثنا عبد الله بن موسى
عن هشام عن أبيه أن عمر
نشد الناس من سمع النبي
صلى الله عليه وسلم قضى في
السقط فقال المغيرة أنا
سمعت قضى فيه بغير تعدد
أو أمة قال أنت من يشهد
معك على هذا من يشهد
معك على هذا فقال محمد بن
مسلة أنا أشهد على النبي
صلى الله عليه وسلم مثل هذا
حدثني محمد بن عبد الله
حدثنا محمد بن سابق حدثنا
زائدة حدثنا هشام بن عروة
عن أبيه أنه سمع المغيرة بن
شعبة يحدث عن عمر أنه
استشارهم في املاص المرأة
منه

٦٩٠٧
٦٩٠٨
٦٩٢٢١
٦٩٢٢١
٦٩٢٢١

«باب جنين المرأة وأن

العقل على الوالد وعصبة

الوالد لا على الوالد» حدثنا

عبد الله بن يوسف حدثنا

الليث عن ابن شهاب عن

سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قضى في جنين

امرأة من بني لحسان بقرعة

عبد أمانة ثم إن المرأة أتت

قضى عليها الفسرة فوفيت

فقضى رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن امرأتها لنيتها

وزوجها وإن العقل على

عصبتها» حدثنا أحمد بن صالح

حدثنا ابن وهب حدثنا

يونس عن ابن شهاب عن أبي

المسيب وأبي سلمة بن عبد

الرحمن أن أباهم يقرض الله

عنه قال اقتلت امرأتها

من هذيل فرمت احداهما

الأخرى بحجر فقتلتها وساق

بطنها فاختصموا إلى النبي

صلى الله عليه وسلم فقضى

أن تدب جنينها غرة عسدا أو

وليدة وقضى أن تدب المرأة على

عاقبتها «باب من استعان

عبدا أو صبي» ويذكر أن

أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب

أبعت إلى غلمانا يشتون

صروفا ولا بعثت إلى حرا

(٣) قوله ولم تعرض الخ كذا

في بعض النسخ وفي بعضها

قبل قوله ولم تعرض ولا سلا

تعا ولم يعل فيه سقطا

وغيره شارف رحمه الله

ما يدل عليه (قلت) وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود فاسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا
فهذا صريح في الانفصال ووقع مجموع ذلك في حديث الزهري ففي رواية عبد الرحمن بن خالد بن
مسافر الماضية في الطب فاصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها وفي رواية مالك في هذا
الباب فطرح جنينها واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن القصة وردت
في ذلك وقوله في إلاما لص المرأة وإن كان فيه عموم لكن الراوي ذكر أنه شهد واقعة مخصوصة
وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية الواجب في جنين الأمة عشرة قبة أمه كإن الواجب
في جنين الحرة عشرة ديتها وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكمها بإسلامه (٣) ولم يتعرض لجنين
محكوم به وتودده أو تصره ومن الفقهاء من فاسه على الجنين المحكوم بإسلامه نساء وليس هذا من
الحديث وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى العمد والله أعلم واستدل به على ذم السجح
في الكلام وعلى الكراهة إذا كان ظاهرا التكلف وكذا لو كان منسجما لكنه في إبطال حق أو
تحقيق باطل فالما لو كان منسجما وهو حق أو مباح فلا كراهة بل ربما كان في بعضه ما يستحب
مثل أن يكون فيه ادعاء بخلاف الطاعة كما وقع مثل القاضي الفاضل في بعض رسائله أو إقلاع
عن مصيبة أو وقع لئلا يفتن في الفرج بن الحوزة في بعض مواضعه وعلى هذا يجعل ما جاء من
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا عن غير من السلف الصالح والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد إلى التصحيح وإنما جاء اتفاقا فاعظم بلاغته وأمان
بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ومن اتهم في ذلك متفاداة حادثة الله أعلم
قوله باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الوالد» حدثنا
حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين قال الاسماعيلي هكذا ترجم أن
العقل على الوالد وعصبة الوالد وليس في الخبر إيجاب العقل على الوالد فإن أرادوا الولد الذي كانت
هي الحامية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى والمعتمد
ما قال ابن بطال مراد أن عقيل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها (قلت) وأبوها وعصبة
أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وإن العقل على عصبتها أو منه لفظ الخبر الثاني
في الباب أيضا وقضى أن تدب المرأة على عاقبتها واتخاذ كره لفظ الوالد لاشارة إلى ما ورد في بعض
طرق القصة وقوله لا على الولد قال ابن بطال يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها
لأن العقل على المصدة وتذري الارحام ولا يعقل إلا أخوة من الأم قال وقد قضى الخبر
أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر
(قلت) وقد ذكر قبل هذا أن في رواية أسامة بن عمرو قال أبوها غنما يعقلها سنها فقال النبي
صلى الله عليه وسلم الدية على العصبه (قوله باب من استعان عبدا أو صبي) من استعان عبدا أو صبي
كذا لا كثر التواتر وللنبي والإسماعيلي استعارة إلى قال الكرماني ومناسبة الباب للكتاب أنه
لهذا وجبت قبة العبد أو دية الحرة (قوله ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب) في رواية
التسقي معلم كتاب بالتسكي (قوله أبعت إلى غلمانا يشتون) هو بضم الشا والقاف والتين المجهة
(قوله صروفا ولا بعثت إلى حرا) كذا الوجه وهو بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعدها نقله
وذكره ابن بطال بلفظ الإيجاف الاستثناء وشرحه على ذلك وهو عكس معنى رواية الجماعة وهذا

٦٩١١

م
تخله

١٠٠٠

«حدثني عمرو بن زرارة
أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم
عن عبد العزيز عن أنس
قال لما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة أخذ
أبو طلحة يدي فأنطلق بي
إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن
أنسا غلام كبيس فأخدمك
قال فخدمته في الحضر
والسفر فوالله ما قال لي شيء
صنعت لم صنعت هذا هكذا
والشيء لم أصنع لم تصنع
هذا هكذا» (باب المعدن
جبار والبتريجار)»

الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المشكدر عن أم سلمة وكاتبه
منقطع عن ابن المشكدر وأم سلمة وذلك لم يحزم به ثم ذكر حديث أنس في خدمته التي صلى الله
عليه وسلم في الحضر والسفر بالقماس التي صلى الله عليه وسلم وأجابته له وأبو طلحة
كلن زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك وقد ثبت ذلك في أول كتاب الوصايا قال ابن بطلال إنما
اشتريت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حر الميسر أو عبد أفسر أوذن مولاه
فهو كاسن ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأمادة الحر فهي على عاقلة (قلت) وفي القرق من
هذا التعليل نظر وقل ابن التين ما قال ابن بطلال ثم نقل عن الداودي أنه قال يجعل فصيل أم سلمة
على أنها أمهم قال فعل هذا لفرق بين حر وعبد ونقل عن غيره أنها إنما اشتريت أن لا تكون حرا
لأنها أم لنا فلما كملها وعيدنا كعبيدها وأما أولادنا فاجتنبهم وقال الكرماني لعل غرضها من
منع بيع الحر أكرام الحر وأيضال العوض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك العمل لا تغتنه بخلاف
العبد فإن الضمان عليها وله شبه وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولادهم إن فعلوا
كبر مشقة فيه ولا يخاف منه التاف كما في حديث الباب وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوامر
الوصايا (قوله) عن عبد العزيز هو ابن صهيب وقد تقدم من رواية هذا الحديث بصيغة في كتاب
الوصايا ومناسبة أن رآهم سلمة لقصة أنس أن كل منهما ما استخدم الصغيران وله وهو جار على
العرف السائغ في ذلك وإنما خصت أم سلمة بالعبد بذلك لأن العبد يرى رضاه السادة
باستخدام عبيدهم في الأعراس البير الذي لا مشقة فيه بخلاف الأحرار في العادة التي تصرف
فيهم بالخدمة كما تصرف في العبيد وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فقرأت له من المصلحة أن
يخدم النبي صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والأجل فأحضرته وكان
زوجها معها فنسب الأحضار إليها تارة وإلى أخرى وهذا صدر من أم سلمة أول ما قدم النبي صلى
الله عليه وسلم المدينة كما سبق في باب حسن الخلق من كتاب الأدب وأخضا وكانت لا يطلع على
أحضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي صلى الله عليه وسلم الخروج إلى خيبر كما أوضحت
ذلك هناك أيضا وتقدم في كتاب المغازي قوله صلى الله عليه وسلم لا يطلع على إرادة الخروج إلى خيبر
التي على غلام يخرج معي فأحضره أنسا وقد ثبت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضا قال
الكرماني مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مستلزمة للأمانة وقوله في آخر الحديث فما قال في
شيء منعت لم صنعت هذا هكذا ولا شيء لم أصنع لم تصنع هذا هكذا كذا وقع بصيغة واحدة
في الأنياب والتي وهو في الأنياب واضح وأما التي فقال ابن التين مراده أنه لم يطلع في الشق الأول
على شيء فعله ناقصا عن إرادته فجوز راعنه وحلوا لا لأمه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية
من أنس أن يخطئ فيه ولو فعله وإلى ذلك أشار بقوله هذا هكذا لأنه كاصقع عنه فيما فعله ناقصا
عن إرادته فصنع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ولو فعله ناقصا عن إرادته لم يصنع عنه
اتبعي لمصنوعه ولا يخطئ تكلفه وقد أخرجه الإسماعيلي عن طريق ابن جرير قال أخبرني اسمعيل
وهو ابن ابراهيم المعروف بابن علي تراو به في هذا الباب بالفظ ولا شيء لم أفعله لم تفعله وهذا من
رواية الأكرابر عن الأصاغر فإن ابن علي مشهور بالرواية عن ابن جرير فروى ابن جرير عن
عن تلميذه (قوله) باب المعدن جبار والبتريجار كذا ترجم بعض الخبير وأورد بعضه

بعده وترجم في الزكاة لبقية وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بقلبه
وبداقيه بالمعدن وثني بالبر وأورده هنامن طريق الليث قال حدثني ابن شهاب وهذا ما سمعته
الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة **(قوله)** عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر واقتصر بعضهم على أبي سلمة وتقدم في الزكاة من رواية
مالك عن ابن شهاب فقال عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهذا قد ينظن أنه عن
سعيد بن مسروق وعن أبي سلمة موصول وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني المحذوف عن ابن
شهاب عن سعيد بن مسروق عن أبي سلمة بن يساف عن يونس بن يزيد عن الزهري في
قوله عن عبد الله بن مسروق قال عن ابن عباس يدل أبي هريرة وهو وهم من الراوي عنه يوسف بن خالد
كانه عليه ابن عدلى وقد روى صفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن مسروق عن أبي هريرة شأ
منه وروى بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أنس بن مالك عن أبي هريرة
وهو غلط وأخرج مسلم الحديث بتمامه من رواية الاسود بن العلاء عن أبي سلمة وقد رواه عن
أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد في الباب الذي بعده وهما من منبه أخرجه أحمد
وأبو داود والنسائي **(قوله)** البهية يفتح الهمزة وسكون الحاء والمدة تأنيث أجمع وهي البهية
وقال أيضاً لكل حيوان غير الإنسان ويقال لمن لا يفهم والمراد هنا الأول **(قوله)** جبار يضم
الحاء ويخفف الموحدة هو الهدر الذي لا شيء كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب وعن مالك
مالا يدقه أخرجه الترمذي وأصله أن العرب تسمى السيل جباراً أي لا شيء فيه وقال الترمذي
فسر بعض أهل العلم قالوا البهية الدابة المنقلة من صاحبها أصابت من أنفلاتها فلا غرم على
صاحبها وقال أبو داود بعد تحرير البهية التي تكون منقلة لا يكون معها أحد وقد تكون
بالإنعام ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عباد بن الصامت والبهية البهية من
الإنعام وغيرها والجبار هو الهدر الذي لا يفرم كذا وقع التفسير مدججاً كأنه من رواية موسى
ابن عقبة وذكر ابن العربي أن بناء جبر للرفع والاهداء من باب السلب وهو كثير يأتي اسم الفعل
والفاعل السلب معناه كأي شيء لا شيء معناه وتعبه شخناً في شرح الترمذي بأنه للرفع على يابه
لأن اتلافات الأدمى مضروبة مقهورة ومتافهة على ضمانها وهذا اتلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به
أحد وسأني ببقية ما يتعلق بالبهية في الباب الذي يليه **(قوله)** والبرجبار في رواية الاسود بن
العلاء عند مسلم والبرجبار جباراً ما البرجباري بكسر الموحدة ثم باس كنه مهموزة ويجوز
تسهيلها وهي مؤنثة وقد تكرر على معنى التليب والطوى والجمع أبور وأبار بالمد والتخفيف
وبهمزة تين بينهما موحدة ساكنة قال أبو عبيد اللہ رادياً بالبرها العادية القديعة التي لا يطير لها
مالك تكون في الدابة فيقع فيها النساء وأدابة فلا شيء في ذلك على أحد وكذلك لو حفر ترابي
ملكه أو في موات فوقع فيها إنساناً وغيره فتلط فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك لا تقرب
وكذا الاستأجر إنساناً بالحفر له البرجبار فتلط عليه فلا ضمان وأما من حفر ترابي طريق المسكين
وكذا في ذلك غيره فيسرقه أو تلط عليه فلا ضمان إنساناً فتلط عليه فلا ضمان وإن كان في ذلك
وان تلط بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر ويلتقي بالبرجبار كل حفرة على التفصيل المذكور

حدثنا عبد الله بن يوسف
حدثنا الليث حدثنا ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب
وأبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
الجهاد بين حجاجنا والبر
جبار

٦٩١٢
٢٢٢٢٧
٢٢٢٢٧
٢٢٢٢٧
٢٢٢٢٧
٢٢٢٢٧

والمعدن جبار وفي الر كاز
الجس * (باب الجماء
جبار) وقال ابن سيرين
كانوا اليفحنون من النخعة
ويضنون من رد العنان

نع

٢٥٦/٥

والمراد بجرحها وهي يفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الأزهري ما يحصل بالواقع فيها من
الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات للحقة بها قال عياض وجاعة
انما غير بالجرح لانه الاغلب أو هو مثال به على ما عداه. والحكم في جميع الانلاف هم سواء
سواء كان على نفس أو مال ورواية الاكثر تتناول ذلك على بعض الأراء ولكن الراجح الذي
يحتاج لتقدير لا عموم فيه قال ابن بطال وخالف الحنفية في ذلك فضعوا جاحق البئر مطلقا قياسا على
راكب الدابة ولا قياس مع النص قال ابن العربي اتفقت الروايات المشهورة على التلقظ بالـ بئر
وجاءت رواية شاذة بلقظ النار جبار شون وألف ساكنة قبل الراء ومعناه عندهم أن من استوقد
نارا بما يجوز له فعدت حتى أتلفت شيئا فلا ضمان عليه قال قال بعضهم صحفه بعضهم لأن أهل
البئر يكسبون النار بالياء لا بالالف فظن بعضهم البئر بالوحدة النار بالنون فرواها كذلك (قلت)
هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجرم بن معمر ما يحصيه حديث رواه عن
همام عن أبي هريرة قال قال ابن عبد البر ولم يأت ابن معين على قوله بديل وليس به ذرة أو أدب
الثقات (قلت) ولا يعترض على الحفاظ الثقات إلا احتمالات ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق
الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار وقد ذكر مسلم علامة المتكسر في حديث
الحدث أن بعد إلى مشهور بكثرة الحديث والاصحاب فبأني عنه باليس عندهم وهذا من ذلك
ويؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلقظ والحب جبار يحجم مضومة موحدة فعمله
وهي البئر وقد اتفق الحفاظ على تغليب سفيان بن حسين حديث روى عن الزهري في حديث الباب
الرجل جبار بكسر الراء وسكون الجيم وما ذاك إلا ان الزهري مكث من الحديث والاصحاب
فقد رد سفيان عنه هذا التلقظ فعدت كسرا وقال الشافعي لا يصح هذا وقال الدارقطني رواه عن
أبي هريرة سعد بن المسيب وأبو خنلة وعبد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد
ومحمد بن سيرين فلم يذكروها وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف فم الحكم الذي نقله ابن
العرابي صحيح ويمكن أن يتلقى من حيث المعنى من الإحاطة بالعجماء ويلحق به كل جاد فلو أن
شخصا عثر فوقع رأسه في جدار فلت أو انكسر لم يجوب على صاحب الجدار شيء (قوله) والمعدن
جبار) وقع في رواية الاسود بن العلاء عند مسلم والمعدن جرحها جبار والحكم فيه ما تقدم
في البئر لكن البئر مشوطة والمعدن مذ كرتكانه ذكر ما تأتت للمواخاة ولا حظا أرض المعدن
فلو حفر معدن في ملكه وفي موات فوقع فيه شخص فأت قدمه هدر وكذا الاستاجر أجبر يعمل
له فأنهار عليه فأت ويلحق بالبئر المعدن في ذلك كل أجبر على عمل كن استؤجر على صورة فخطه
فقط منها مات (قوله) وفي الر كاز الجس) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة (قوله)
باب العجماء جبار) أخرجهما بفتح الجيم من التتابع الزائدة عن البئر والمعدن وقد تمت
الاشارة إلى ذلك (قوله) وقال ابن سيرين كانوا اليفحنون) بالتحديد (من النخعة) بفتح النون
وسكون الفاء ثم جاء مفسره أي الضربة بالرجل يقال نعت الدابة إذا ضربت برجلها وفتح
بالمال ربي به وفتح عن فلان ونافع دفعه وواقع (قوله) ويضنون من رد العنان بكسر الهمزة
ثم نون خفيفة هو ما وضع في فم الدابة ليصير فيها الركب كما يختار والمعنى ان الدابة إذا كانت
من كوبة تلفت الركب عنانها فأصاب برجلها شيئا أضغته الركب وإذا ضربت برجلها لمن

تغ
٢٥٦/٥

وقال جلد لا تضمن النخعة
الآن بنخس انسان الدابة
وقال شريح لا يضمن
ما عاقبت أن يضربها فتضرب
برجلها وقال الحكم وجاد
اذا ساق المكاري جارا عليه
امرأه فقتل لشيء عليه وقال
الشعي اذا ساق دابة فأتبعها
فهو ضامن لما أصابت وان
كان خلفها مترسلا لم يضمن
عن محمد بن زياد عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الجماع عقلت جبار
والبرجبار والمعدن جبار
وفي الركا للنس

(١) قوله وزاد اوراس كذا
بالاصول وحرر نظم الرواية
اه مصححه

غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن وهذا الاثر وصله سفيان منصور عن هشيم حدثنا ابن
عرون عن محمد بن سيرين وهذا سند صحيح وأسنده ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن سيرين نحوه
(قوله) وقال جلد لا تضمن النخعة الآن بنخس (شون) ومنجبة ثم همله أي يطعن (انسان الدابة)
هو أعم من أن يكون صاحبها وأجنبيا وهذا الاثر وصله بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة
سألت الحكم عن رجل واقف على دابة فضربت برجلها فقال يضمن وقال جلد لا يضمن (قوله)
وقال شريح هو ابن الحارث القاضي المشهور (قوله) لا يضمن ما عاقبت (أي الدابة) أن يضربها
فتضرب برجلها وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال يضمن السائق
والراكب ولا يضمن الدابة اذا عاقبت قلت وما عاقبت قال اذا ضرب بها رجل فأصابه وأخرجه
سعد بن منصور من هذا الوجه (وزاد) (١) اوراس الآن يضربها رجل فتعاقب فلا ضمان (قوله)
وقال الحكم أي أن عبته عبته وموعدة مضطروا الكوفي أحد فقهاهم (وجاد) هو ابن
أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضا (قوله) اذا ساق المكاري بكسر الراء ويفتحها أيضا (قوله)
جارا عليه امرأه فقتل بالهاء المجعولة أي سقط (لا شيء عليه) أي لا ضمان (قوله) وقال الشعي
اذا ساق دابة فأتبعها فهو ضامن لما أصابت وان كان خلفها مترسلا لم يضمن وصله سفيان
منصور وابن أبي شيبة من طريق اسمعيل بن سالم عن عامر وهو الشعي قال اذا ساق الرجل الدابة
وأتبعها فأصابت انسانا فهو ضامن فان كان خلفها مترسلا أي ينشئ على هيئة فليس عليه ضمان
فما أصابت قال ابن بطال فرق النخعة فيما أصابت الدابة سيدها أو رجلها فقالوا لا يضمن
ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت سبب يضمن ما أصابت يدها وغشاها فأشار البخاري إلى الرد
بما ذكره عن أحمد أهل الكوفة مما يخالف ذلك وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن التصفد من
الرجل والذنب بخلاف اليد والقدم واحتج برواية سفيان بن حسين جبار وقد غلطه الحفاظ
ولو وضع فاليد أيضا جبار بالقياس على الرجل وكل منهما قد صعدا اذا لم يكن له من معه مباشرة ولا
تسبب ويحتمل أن يقال حديث الرجل جبار مختصر من حديث الجماع جبار لانها فرد من أفراد
الجماع وهم لا يقولون بخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه وقد وقع في حديث الباب زيادة
والرجل جبار أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة وقال تفر دادم عن شعبة بهذه الزيادة
وهي وهم وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب الا ان
أوقفها في الطريق وأما السائق فتقبل ضمان لما أصابت يدها أو رجلها لان النخعة جري عنه
فيمكن الاحتراز عنها والراجح عندهم لا يضمن النخعة وان كان يراها اذا ليس على رجلها ما يمنعها به
فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف القدم فإنه يمنعها بالقيام وكذا قال الحنابلة (قوله) حدثنا سلم هو
ابن ابراهيم ومحمد بن زياد هو الجمعي والسند بصريون (قوله) عن أبي هريرة (في رواية الاسماعيلي
من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة (قوله) الجماع عقلت جبار)
في رواية حامد الخثعي عن أبي زيد عن شعبة جرح الجماع جبار أخرجه الاسماعيلي ووقع في رواية
الاسود بن العلاء عند مسلم الجماع جرحها جبار وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عند ابن
ماجه وفي حديث عبادة بن الصامت عنه وقال شيخنا في شرح الترمذي وليس ذكر الجرح قيدا
وانما المراد به اتلافها بآتي وجهه كل سواه كمن جرح أو غيره والمراد بالقتل الدية أي لا بد من تعاقبها

تلقفه وقد استدلل بهذا الاطلاق من قال لاضمان فيما تلفت البهيمه سواء كانت منفردة
أو معها أحد سواء كان راكبها أو ساقها أو قائدها وهو قول الظاهرية واستثنوا ما إذا كان
الفعل منسوباً إليه بأن جعلها على ذلك الفعل إذا كان راكباً كان يابى عنانم اقتلف شيئاً رجلها
مثلاً أو يقطعها أو يزجرها حين يسوقها أو يقرودها حتى تلف ما ضربت عليه وأما ما لا ينسب إليه
فلا ضمان فيه وقال الشافعية إذا كان مع البهيمه انسان فإنه يضمن ما تلفت من نفسه أو عضو
أو مال سواء كان سائقاً أو راكباً أو قائداً سواء كان مالكا أو أجيراً أو مستاجراً أو مستعيراً أو
عاصياً وسواء تلفت يدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها وسواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً ولا حاجة في ذلك
أن الاتفاق لا يفرق فيه بين العمد وغيره ومن هو مع البهيمه حاكم عليه أفهى كالأكله يده فنعلمها
منسوباً إليه سواء جعلها عليه أم لا سواء علم به أم لا وعن مالك كذلك إلا أن رخصت بغير أن يفعل
بها أحد شيئاً ترعى به وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور وقولهم في رواية جابر عند أحد البزار
بلفظ السائمة جبار وفيه اشعار بأن المراد بالبعاء البهيمه التي ترى لكل بهيمه لكن المراد بالسائمة
هنا التي ليس معها أحد لأنه الغالب على السائمة وليس المراد بها التي لا تلف كافي الزكافه
ليس مقصوداً هنا استدلاله على أنه لا يفرق في أطلاق البهيمه للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو
قول الحنفية والظاهرية وقال الجمهور أنما يقطع الضمان إذا كان ذلك نهاراً أو أملاً للسل فان
علمه حفظها فإذا انفلت بقصر منه وجب عليه ضمان ما تلفت ودليل هذا التخصص
ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبودادوا والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي
والنسائي أيضاً وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضاً من رواية محمد بن عيسى
والمعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال
كانت له ناقة ضارية قد خلت حائطاً فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحفظ
الحوايط بالنهار على أهلها وأن يحفظ الماشية بالليل على أهلها وإن على أهل المواشي ما أصابت
ماشيتهم بالليل وأخرج ابن ماجه أيضاً من رواية الليث عن الزهري عن ابن محبصة أن ناقة للبراء
ولم يسم حراماً وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلاً قال عن حرام بن
محبصة عن أبيه وكذلك أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة أن
ناقة وأخرجه الشافعي في رواية المزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعيد
ابن المسيب قال أن ناقة للبراء وفيه اختلاف أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري
عن أبي أمية بن سهل فاختلف فيه على الزهري على أن كان والمستند منهم طريق حرام عن البراء
وحرام بن عمارين اختلف هل هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة قال ابن حزم وهو مع ذلك
مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه (قلت) وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال أنه لم يسمع
من البراء انتهى وعلى هذا فيصعب أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء
فجميع الروايات ولا يمنع أن يكون للزهري فيه ثلاثة أشياخ وقد قال ابن عبد البر هذا الحديث
وإن كان مرسل فهو مشهور حديثه الثقات وتلقاه فيها الحجاز بالقبول وأما إشارة الطبراني
إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد نفى عنه بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال مع الجهل بالتاريخ
وأقوى من ذلك قول الشافعي أخذنا بحديث البراء لشيوخه ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث

العجماء جبار لأنه من العام المراد به الخاص فلما قال العجماء جبار وقضى فيما أقسدت العجماء بشئ
 في حال دين حال ذلك على أن ما عابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار في حال غير جبار
 ثم نقض على الخففة أنهم لم يقتصروا على الأخذ به ومه في نقضين إلا أن تمكن بحديث
 الرجل جبار مع ضعفه أو به كما تقدم وتعتب بعضهم على الشافعية قولهم أنه لو جرت عادة قوم
 إرسال المواشي للابل وحسبهم إمرارا انعكس الحكم على الأصح وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك
 وظنهم القسم الواجب لهم أنه لو كان يكتب للابل أو يأوى إلى أهلها ثم أرا انعكس الحكم في حقهم مع
 أن عماد القسم اللبني ثم لاضطربت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها للابل وبعضهم
 يرسلها لها فالظاهر أنه ينقض عماد على الحديث **(قوله ما)** انهم من قتل ذميا
 بغير جرم بضم الجيم وسكون الراء وقد سبقت في الجزية حكمته هذا القيد وأنه لو لم يذكر في الخبر
 فقد عرف من قاعدة الشرع وقدمنا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي
 بلفظ حق ولا يثبت من رواية صفوان بن مسلم عن ثلثة من أنباء أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن أبيهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ من قتل معاهدا ذمة الله ورسوله
 ولا يداود والنسائي من حديث أبي بكر من قتل معاهدا في غير كنه والذي منسوب إلى الذمة
 وهي العهد ومن ذمة المسلمين واحدة **(قوله عبد الواحد)** هو ابن زياد **(قوله حدثنا الحسن)** هو
 ابن عمرو الفقيمي بقاء فاق صفرو قد سبقت حاله في كتاب الجزية **(قوله مجاهد عن عبد الله)**
 ابن عمرو هكذا في جميع الطرق بالنعنة وقد وقع في رواية ابن معاوية عن الحسن بن عمرو
 عن مجاهد عن جندب بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو في ذكر الجليلين مجاهد وعبد الله أخرجه
 النسائي وابن أبي عاصم من طريقه ويزعم أبو بكر البرقني في كتابه في بيان المرسل أن مجاهد لم
 يسمع من عبد الله بن عمرو **(قوله من قتل نفسا معاهدا)** كذا ترجمه النعمي وأوردنا الخبر في المعاهد
 وترجم في الجزية بلفظ من قتل معاهدا كما هو ظاهر الخبر والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء
 كان يعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم وكأني أشار بالترجمة إلى رواية ابن هريرة
 ابن معاوية المذكورة فإن لفظة من قتل نفسا من أهل الذمة وللتري من حديث أبي هريرة
 من قتل نفسا معاهدا ذمة الله وذمة رسوله الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد
 على إسقاط جندب ونقلت ترجيح الدارقطني لرواية من وان لاجل الزيادة ويثبت أن مجاهد ليس
 مدلسا وسامعا عن عبد الله بن عمرو ثابت فترجم رواية عبد الواحد له نوبع وانقرض من وان
 بالزيادة وقوله لم يرج تقدم شرحه في الجزية والمراد بهذا التقى وان كان عامما للتخصص بزمان
 لما اتعاضدت الأدلة العقلية والنقلية ان من مات مسلما ولو كان من أهل الكفر فهو ومحموم
 بإسلامه غير محظ في النار وما له إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك **(قوله ليوحد)** كذا لاكثرها
 وفي رواية الكشميني يحدف اللام **(قوله أريعتن عاما)** كذا وقع الجميع وخالفهم عرو بن
 عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي فقال سبعين عاما ومثله حديث أبي هريرة
 عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه وان رجحوا ليوحد من مسيرة
 سبعين خريفا ومثله في رواية صفوان بن مسلم المشار إليها ونحوه لاجل من طريق هلال بن سفيان
 عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم سيكون قوم لهم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرج راحة

* (باب انهم من قتل ذميا بغير
 جرم) * حدثنا قيس بن
 حفص * حدثنا عبد الواحد
 حدثنا الحسن * حدثنا مجاهد
 عن عبد الله بن عمرو عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من قتل نفسا معاهدا
 لم يرج راحة الجنة وان
 رجحوا ليوحد من مسيرة
 أربعين عاما

٦٩١٤

في

نظرة

٨٩١٧

٦٩١٥
تسعين في
تحفة

١٠٣١١

(باب لا يقتل المسلم
بالكافر) * حدثنا صدقة بن
الفضل أخبرنا ابن عيينة
حدثنا مطرف قال سمعت
الشعبي يحدث قال سمعت
أبا جحيفة قال سألت عليا
رضي الله عنه هل عندكم
شيء مما ليس في القرآن
وقال ابن عيينة هي من قال
عند الناس فقال والذي فلق
الحبة وبرأ النحلة ما عندنا
الأماني القرآن إلا فهمنا
يعطى رجل في كتابه وماني
الحقيقة قلت وماني الحقيقة
قال العقل وفكك الأسير
وأن لا يقتل مسلم بكافر

الجنة وإن رجمها ولو جدم من مسيرة سبعين عاما وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن
سيرين عن أبي هريرة يلقظ من مسيرة ثمانية عام وفي الطبراني عن أبي بكره خمسمائة عام ورفع
في الموطأ حديث آخر أن رجمها ولو جدم من مسيرة خمسمائة عام وأخرجه الطبراني في المعجم
الصغير من حديث أبي هريرة وفي حديث طاهر ذكره صاحب الفردوس أن رجم الجنة يدرك من
مسيرة ألف عام وهذا الاختلاف شديد وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال الأربعون هي الأشد
فمن بلغها زاد علمه وقينه وندمه فكان به وجرح الجنة التي تبعته على الطاعة قال والسبعون
آخر المعتزك ويعرض عندها الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة يتوفى الله فيجد
رجمها من المدة المذكورة وذكر في الخمسمائة كلاما مستكنا فاحاصله أن مدة الفترة التي بين كل
نبي ونبي من جاني آخرها وآمن بالنيين يكون أفضل من غيره ويجد رجم الجنة وقال الكرماني
يتمثل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المداغة في التكثير ولهذا خص الأربعين
والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الأساد وأحاده عشرة والمائة
عشران والألف مئتان والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة أضعاف وأربعة عشر وهو
النصف والثلث والسادس بغير زيادة ولا نقصان وأما الخمسمائة فهي بعد ما بين السماء
والأرض (قلت) والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به رجم الجنة
من في الموقف والسبعين فوق ذلك أود كرت المداغة والجماعة ثم الألف أكثر من ذلك
ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال فمن أدرك من المسافة البعيدة أفضل من أدرك من
المسافة القريب وبذلك وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال الجمع بين هذه الزمان
أن ذلك محتاج باختلاف الأشخاص تفاوت منازلهم ودرجاتهم ثم رأيت نحوه في كلام ابن
العريضي فقال رجم الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما خلق الله من أدراكه فتارة
يسرك من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة ونقل ابن بطال أن المهلب استخ
بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذي والمعاهد لا يقتل به للاقتصار في أمره على الوعد
الآخر وروى دون الدينوري وسبأ في البحث في هذا الحديث في الباب الذي بعده ﴿قوله﴾
باب لا يقتل المسلم بالكافر عقب هذه الترجمة فأتى قبله الإشارة إلى أنه لا يلزم
من الوعد الشديد على قتل الذي أن يقتل من المسلم إذا قتله عدو ولا إشارة إلى أن المسلم إذا
كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر بل يحرم عليه قتل الذي والمعاهد بغير استحقاق
(قوله) حدثنا صدقة بن الفضل ثبت في بعض النسخ هنا حديثا جدينا بنونس حدثنا زهير
حدثنا مطرف أن عامرا حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الح والصواب
ما عندنا أكثر وطريقا جدينا بنونس تقدمت في الجزية (قوله) مطرف في جملة وتشد إليه
هو ابن طريف بن بوزن عظيم كوفي مشهور (قوله) سألت عليا تقدم في كتاب العلم بيان سبب
هذا السؤال وهذا السياق أحصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف
قال أحمد بن سفيان بن عيينة بهذا السند هل عندكم شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
غير القرآن ولم يردد فقال لا الذي فلق الحبة وبرأ النحلة والأدهم يؤتيه الله رجلا في القرآن
وماني هذه الحقيقة فقد كره وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث

وبان اختلاف أئمة نقلته عن علي بن إمام العقل وفكالك الأسير وأما ترك قتل المسلم
 بالكفر فأخذ به الجمهور إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الباري ومن في معناه إذا قتل غيلة أن
 يقتل ولو كان المقتول ذمياً استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكفر وهي لا تستثنى في
 الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض وخالف الحنفية فقالوا يقتل المسلم بالذي إذا
 قتله بغرر استحقاق ولا يقتل بالمستأمن وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني
 دون المجوسي واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن بن قيس بن عباد عن
 علي بن يقطين لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهده وآخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده وآخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعه قتل
 ابن يسار وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن وعلى
 تقدير قبوله فقالوا وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذوعهد في عهده بكافر قالوا وهو
 من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه لأن الكافر الذي يقتل به ذوا العهد هو
 الحربي دون المسبوق له والأعلى فلا يقي من يقتل بالمعاهد إلا الحربي فيجب أن يكون الكافر
 الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي توبة بين المعطوف والمعطوف عليه قال الطحاوي ولو
 كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهده في عهده
 والألكن لحنا والتي صلى الله عليه وسلم لا يلحق باليهود كذلك علمنا أن ذى العهد
 هو المعنى بالخاص نصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذوعهد في عهده بكافر قال ومثله في القرآن
 والآية ينس من المحيض من نسائك أن أرتبتم فعدت من ثلثة أشهر واللاي يحضن
 فإن التقدير واللاي ينس من الحيض واللاي لم يحضن وتعب بأن الأصل عدم التقدير
 والكلام مستقيم بغيره إذا حملنا الجملة مستأنفة ويؤيده اقصر الحديث الصحيح على الجملة
 الأولى ولو سلم أنهم اللعنف فالمشاركة في أصل التي لا من كل وجه وهو كقول القائل مررت
 بن زيد منطلقا وعرفته لا يوجب أن يكون بهر منطلقاً أيضاً بل بالمشاركة في أصل المرور
 وقال الطحاوي أيضاً لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدماء
 التي يسقط بعضها يعض لأن في بعض طرقه المسلمون تنكح أدماءهم وتعب بأن هذا الحصر
 مردود فإن في الحديث أحكاماً كثيرة غير هذه وقد أدى الشافعي له مناسبة فقال يشبه
 أن يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرم عليهم
 بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذوعهد في عهده ومعنى الحديث لا يقتل مسلم
 بكافر قصاصاً ولا يقتل من له عهد مادام عهداً تاماً وقال ابن السمعاني وأما حلهم الحديث على
 المستأمن فلا يصح لأن العرة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ومن حيث المعنى أن
 الحكم الذي يبي في الشرع على الإسلام والكفر إنما هو لشرف الإسلام ولتنقص الكفر
 وأولهما ما جمعا فإن الإسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع الهوان وأيضاً الباحتم الذي
 شبه قائم لوجود الكفر المسبب للدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء الفلح فإن
 الوفا بالعهد أن لا يقتل المسلم ذمياً فإن اتفق القتل لم يبعه القول بالقول لأن الشبهة المبيحة لقتله
 موجودة ومع قيام الشبهة لا يبعه القود (قلت) وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع

عن قول أصحابنا سنده عن عبد الواحد بن زياد قال قلت لشرائكم تقولون تدرك الحدود بالشبهات
خفتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر قال فاشهد على أبي رجعت
عن هذا وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال
وأراد أن يستدل بالعلم وهو يقول أحصيه بالحر في فعل الشافعي عن ذلك فقال وجه دليلي السنة
والتعليل لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي العمل في فعل الشافعي لا يقتل المسلم بالكافر تفضل المسلم
بالإسلام فأصاحبه وما احتج به الحنفية مما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم
ابن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن السيلاني عن ابن عمر قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً
بكافراً قال أنا وأولي من وفي منته قال الدارقطني إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولاً غيره والمشهور
عن ابن السيلاني مرسله وقال البيهقي أخطأوا به عمار بن مطر عن إبراهيم في سننه وإنما
يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن السيلاني هذا هو الأصل في هذا الباب
وهو منقطع ورواه غيره كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جعاع عن إبراهيم بن محمد بن
أبي يحيى (قلت) لم يفرقه إبراهيم كما هو به كلامه فقد أخرجه أبو داود في المراسيل
والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن السيلاني وابن السيلاني ضعه جماعة
ورثق فلا يثبت بما يفرقه إذا وصل فكيف إذا أرسل فكيف إذا خالف قاله الدارقطني وقد ذكر
أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم بلفظي أن إبراهيم قال أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر
عن ابن السيلاني فراجع الحديث على هذا إلى إبراهيم وإبراهيم ضعيف أيضاً قال أبو عبيد وعمل
هذا الاستدلال فسلك دماء المسلمين (قلت) وتبين أن عمار بن مطر خط في سننه وذكر
الشافعي في الامم كلاماً حاصله أن حديث ابن السيلاني أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله
عمرو بن أمية قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً لأن حديث لا يقتل مسلم بكافر خط به النبي
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كما في رواية عرو بن شبيب وقصة عرو بن أمية متقدمة على ذلك
بزمان (قلت) ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم عن الشافعي فإن خطبة يوم الفتح كانت
بسبب القتل الذي قتلته خراعة وكان له عهد فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو قتلت
مؤمناً بكافر لقتلته به وقال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد فاشترىكم الأول إلى ترك
اقتصاصه من الخراجي بالمعاهد الذي قتله وبالحكم الثاني إلى النبي عن الإقدام على ما فعله
القاتل المذكور والله أعلم ومن يحجهم المسلم يسرقه مال الذي قالوا والنفس أعظم حرمة
وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن ولا النقص وأجاب غيره بأن القطع حق لله ومن ثم لو أعيدت
السرقة بعينها لم يسقط الحد ولو عفا القتل بخلاف ذلك وأما الاقتصاص بغيره بالساقطة ولا
مسألة ذلك بكافراً والمسلم والقطع لا تشترط فيه المساواة (قوله ما) إذا ظلم المسلم
يهوذاً عند الغضب أي لم يجب عليه قصاص كلو كان من أهل الذمة وكان له رخص ذلك إلى أن
الخالف يرى القصاص في الظلمة فلم يقتص النبي صلى الله عليه وسلم للذم من المسلم على
أنه لا يجري القصاص لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في الظلمة فيقتص الإبراهيم
يقول منهم بذلك (قوله رواد أبو ذريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم موصولاً مع شرحه في
قصص موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كاشته هناك فقال اليهودي إن لي ذمة وعهداً

«(باب إذا ظلم المسلم يهودياً
عند الغضب رواد أبو ذريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم)»

٢٥٧/٥

• حديثنا قتيبة بن سعيد

أخبرنا جري عن الأعشى

عن إبراهيم عن علقمة عن

عبد الله رضي الله عنه قال

لم تأت هذه الآية الذين

آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم

بظلم شئ ذلك على أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقالوا يا أيها الناس إيمانهم بظلم

يقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن ليس بذلك ألا

تؤمنون أن قول لقمان أن

الشرك لظلم عظيم • حديثنا

مسدد حديثنا بشر بن المغيرة

• حديثنا الجري وحديثنا

قيس بن حفص • حديثنا

أحمد بن إبراهيم أخبرنا

مسدد الجري عن حديثنا

الرجل بن أبي بكر عن أبيه

رضي الله عنه قال قال النبي

صلى الله عليه وسلم أكر

الكفار الأشرار بالله وعقوب

الوالدين وشهادة الزور وشهادة

الزور ثلاثا وقول الروفا

زال يكرهها حتى قتلته

سكت • حديثنا محمد بن

الحسين بن إبراهيم أخبرنا

عبد الله بن موسى أخبرنا

شيبان عن قيس عن النبي

صلى الله عليه وسلم عن عرو

الله عن سما قال جاء أعرابي

إلى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله ما لك أكر

قال الأشرار بالله قال ثم

ماذا قال ثم عقوب الوالدين

قال ثم ماذا قال الحسين

القميوس قلت وما القميوس

قال الذي يشق على من

يقطع مال امرئ مسلم

هو قميوس • حديثنا

أحمد بن محمد بن عيسى

أخبرنا عن أبيه

عن أبيه

عن أبيه

عن أبيه

عن أبيه

خطب بها النبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره والأجباط المذكور مقيدي الموت على الشرك
لقوله تعالى فيت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم وذكره أربعة أحاديث • الحديث الأول
حدثنا ابن مسعود في تفسيره قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم وقدم في شرحه
في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب وأشرت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم
عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعشى بهذا الإسناد والمتم في آخره ليس كما
يقولون لم يلبسوا أيمانهم بظلم بشرك الحديث وقد أرسل التفسير المذكور بعض رواه فعند
ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعشى مختصرا لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم قال بشرك ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان
الثوري عن الأعشى مثله سواء وقد أخرجه الطبري من طريق منصور بن إبراهيم في قوله
لم يلبسوا أيمانهم بظلم قال لم يخلطوا وبشرك هكذا أوردهم وقوافيل إبراهيم بن وجيه آخر
عن علقمة مثله وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله وقوافيل وعن
عمر بن قيس أخبرنا قال ففرع فقال أي بن كعب فقال إنما هو ولم يلبسوا أيمانهم بشرك ومن
طريق زيد بن صوحان أنه قال لسان الآية قد بلغت من كل مبلغ فذكرها فقال لسان هو الشرك
فسر بذلك وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ثم أورد عن عكرمة
قولا أخرها خاصة فيمن لم يلبسوا ومن وجه آخر عن علي قال هذه الآية لا إبراهيم خاصة ليست
لهذه الأموسند هما ضعيف وصوب الطبري القول الأول وإنما على العموم لجميع المؤمنين قال
الطبري ردا على من زعم أن لفظ اللبس يأتي تفسير الظلم هنا بالشرك معتمدا بأن اللبس انطلق
ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يمتدحان فأجاب بأن المراد الذين آمنوا وأجمعهم المؤمنين
الخالص وغيره وأجيب بأن اسم الإشارة الواقع خبر الموصول مع صفة يقتضي أن ما بعده ثابت
لن قبله لا كتسمية ما ذكر من الصفة ولا ريب أن الأمن المذكور تأنيها هو المذكور أولا فيجب
أن يكون الظلم عين الشرك لانه تقدم قوله وكيف أخاف ما أشركتهم ولا تحافون إلى قوله أتق
بالأمن قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره
ويؤيده قوله تعالى وما يؤمنن أكثرهم بالله الأهم شركون وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب
المرتد وكذلك الآية التي صدر بها وأما الآية الأخرى فقالوا هي قضية شرطية ولا تستلزم
الواقع وقيل الخطابة والمراد الامتثال أعلم • الحديث الثاني حديث أبي بكر في أكبر
الكابر وقدم في شرحه في الشهادات وفي عقوب الوالدين من كتاب الأدب • الحديث الثالث
حدثنا عبد الله بن عمرو في ذكر الكابر أيضا وقد تقدم شرحه في باب العين القموس من كتاب
الأنبياء والنذور (قوله جاء أعرابي) لم أقص على اسمه (قوله قلت وما العين القموس) للسائل
عن ذلك قد سبقه عند شرح الحديث المذكور ومحمد بن الحسين بن إبراهيم في أول السند هو
المعروف بابن أشكاب أو نحو وهو من أقران البخاري ولكنه جمع قبله قليلا ومات بعده
وعبد الله بن موسى شجعه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد أكرهه بلا واسطة
وأقرب ذلك ما تقدم في آخر الباب في جنين المرأة نور عاروي عنه بلا واسطة كهذا الحديث

٦٩٢١
م ق
تحفة
٩٢٥٨
٩٢٠٢

• حدثنا خلد بن يحيى
حدثنا شامسان عن منصور
والعاش عن أبي وائل
عن ابن مسعود رضي الله عنه
قال قال رجل يا رسول الله
أنوأخذبما عملنا في الجاهلية
قال من أحسن في الإسلام
لأنوأخذبما عمل في الجاهلية
فرض الله في الإسلام
أخذبالاول والآخر

الابيع حديث ابن مسعود (قوله شعبان) هو الثوري (قوله قال رجل) لم يقب على اسمه (قوله) ومن أساء في الإسلام أخذبالاول والآخر) قال الخطابي ظاهره خلاف ما جمعت عليه الأمة ان الإسلام يجب ما قبله وقال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف قال ووجه هذا الحديث ان الكفر اذا أسلم لم يؤخذبما مضى فان أساء في الإسلام غاية الاساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على الإسلام فانه اغمايواخذبما عن المصية في الإسلام ويكتب بما كان منه في الكفر كأن يقال له ألت فملت كذا وأنت كافر فله السلام معك اسلامك عن معاودة مثله انتهى لمخصا وحاصله انه أول المؤاخظة في القول بالتبكت وفي الآخر بالعقوبة والاولى قول غيره ان المراد بالاساءة الكفر لانه غاية الاساءة وأشد المعاصي فاذا ارتد ومات على كفره كان كن لم يسلم فعاقب على جميع ما قدمه والى ذلك أشار الجناري بإيراد هذا الحديث بعد حديث ذكر الكافر الشك وأورد كلا في أبواب المرتدين وتدل ابن بطال عن المهلب قال معنى حديث الباب من أحسن في الإسلام بالتدري على محافظته والقيام بشرايطه لم يؤخذبما عمل في الجاهلية ومن أساء في الإسلام أى في عقده ترك التوحيد أخذبكل ما ألتفه قال ابن بطال فرضت على جماعة من العلماء فقالوا المعنى لهذا الحديث غير هذا ولا تكون الاساءة هنا الا ان كفره لا لاجماع على ان المسلم لا يؤخذبما عمل في الجاهلية (قلت) وبه جزم الحب الطبري ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن مات على الإسلام ومن أساء مات على غير الإسلام وعن أبي عبد الملك البوني معنى من أحسن في الإسلام أى أسلم اسلاما صحيحا لا فاقا فيه ولا شك ومن أساء في الإسلام أى أسلم رياء وسمعة وبهذا جزم القرطبي وغيره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه الى موته والاساءة بضد ذلك فانه ان لم يخلص اسلامه كان منافقا فلا ينهم عنه ما عمل في الجاهلية فمضاف تنفاق المتأخر الى كفره الماضي فعاقب على جميع ذلك (قلت) وحاصله ان الخطابي حل قوله في الإسلام على صفة خارجة عن ماهية الإسلام وجعله غيره على صفة في نفس الإسلام وهو اوجه (تنبيه) • حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث ابى سعيد المدايني في كتاب الايمان معلقا عن مالك فان ظاهر هذا ان من ارتكب المعاصي بعد ان أسلم يكتب عليه ما عمل من المعاصي قبل ان يسلم وظاهر ذلك ان من عمل الحسنات بعد ان أسلم يكتب له ما عمل من الخيرات قبل ان يسلم وقدمت في القول في توجيه الثاني عند شرحه ويحتمل ان يجي ههنا بعض ما ذكره ذلك بقوله من قال ان معنى كتابة ما عمل من الخير في الكفر أنه كان سيئاه له الخير في الإسلام ثم وجدت في كتاب السنة لعبد العزيز بن جعفر وهو من رؤس الحنابلة ما يدفع دعوى الخطابي وابن بطال الاجماع الذي نقلاه وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد انه قال بلغني ان ابا حنيفة يقول ان من أسلم لا يؤخذبما كان في الجاهلية ثم رد عليه يجيبه ابن مسعود فقيهه ان الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته اذا أسلم عليها في الإسلام فانه يؤخذبها لانه باصراره لا يكون تاب منها واعتاب من الكفر فلا بد قط عنه ذنب تلك المصية لاصرارها عليها والى هذا ذهب الحليمي من الشافعية وتأول بعض الحنابلة قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف على ان المراد ما سلف مما اتهموا عنه قال والاختلاف في هذه المسئلة مبنى على ان التوبة على الذنب مع الاقلاع عنه والغزم على

نغ

٢٥٨/٥

«(باب حكم المرتد والمرتبة
واستتابتهم)» وقال ابن عمر
والزهري وأبراهيم بن قيس
المرتد وقال الله تعالى كف
يهدى الله قوماً كفر وأبعد
أيمانهم وشهدوا أن الرسول
حق إلى قوله غفور رحيم
الذين كفروا بعد أيمانهم
ثم ازدادوا كفراً لن تقبل
نوبتهم وأولئك هم الضالون
وقال يأبى الذين آمنوا أن
تطيعوا أفر يقامن الذين
أوتوا الكتاب يردوكم بعد
أيمانكم كافرين وقال إن
الذين آمنوا ثم كفروا إلى

سبيلاً

عدم العود إليه والكفر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابياً
منها فلا تنسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالأسلم وأما الكافر فإنه يكون
بالأسلمه كيوم ولدته أمه والاختيار له على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي صلى الله
عليه وسلم قتل الذي قال لا إله إلا الله حتى قال في آخره حتى تمت أمني كنت أسألت ومثلاً (قوله
باب حكم المرتد والمرتبة) أي هل هما سواء أم لا (قوله واستتابتهم) كذا لا يذوق
رواية القاسبي واستتابتهم ما وحذف السابقين لكنهم ذكروها كأني ذرهم ذكراً لا تأمر عن ابن عمر
وعنه وجوبه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس قال ابن المنذر قال الجمهور يقتل المرتد
وقال على تسترق وقال عمر بن عبد العزيز بارتباع بأرض أخرى وقال الثوري بحبس ولا يقتل
وأسنده عن ابن عباس قال وهو قول عطاء وقال أبو حنيفة بحبس الحرية ويؤمر مولى الأمانة أن
يجبرها (قوله وقال ابن عمر والزهري وأبراهيم) يعني النخعي يقتل المرتد أما قول ابن عمر نفسه
مقاطعي إلى تخريج ابن أبي شيبة وأما قول الزهري وأبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري في المرأة تكفر بعد أسلامها قال تستاب فإن تاب والاقتلت وعن معمر عن سعد بن
أبي عروة عن أبي معشر عن إبراهيم مثله وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن جابر بن
سليمان عن ابن عباس وأخرج سعد بن منصور عن هشيم عن عبد بن مغفيل عن إبراهيم قال إذا
ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استتباهاً فان تاب تركا أن يعتقل وأخرج ابن أبي شيبة من
خصص عن عبد بن عباس لا يقتل ولا الأول أقوى فان عبيدة ضعيف وقد اختلف نقله عن
إبراهيم ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس لا تقتل النساء إذا هن ارتد عن رواه أبو حنيفة عن
عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني وخالفه جماعة من الحفاظ
في لفظ المتن وأخرج الدارقطني عن ابن المنذر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي صلى الله
عليه وسلم بقتلها وهو يعكر على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم يقتل عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قتل مرتدة (قوله وقال الله تعالى كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد أيمانهم وشهدوا أن
الرسول حق إلى قوله غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها) كذا لا يذوق إلى
الظالمون وفي رواية القاسبي بعد قوله إن تقبل نوبتهم وأولئك هم الضالون وفي رواية النسائي
كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد أيمانهم الآية إلى قوله كافرين كذا عنده كآفة وقع عنده خلط
هذه بالتالي بعد ما ساق في رواية كريمة والأصلي ما حذف من الآية لا يذوق وأخرج النسائي
وصححه ابن حبان عن ابن عباس كان رجل من الانصار أسلم ثم ارتد ثم ندم وأرسل إلى قومه فقتلوا
بإمر من الله له من نوبة فقتل كيف يهدى الله قوماً إلى قوله الذين تابوا فأسلم (قوله وقال
يأبى الذين آمنوا أن تطيعوا أفر يقامن الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد أيمانكم كافرين) قال
عكرمة نزلت في شاس بن قيس اليهودي دس على الانصار من ذكرهم بالحروب التي كانت بينهم
فقتلوا يقتلون قاتلهم النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم كفروا عن أيمانهم الشيطان فقاتلهم بعضهم
بعضاً ثم نصر قواسم عن مطيع بن قزلة أخرجه اسحق في تفسيره مطولاً وأخرجه الطبراني
من حديث ابن عباس موصولاً وفي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب
أدلاً يؤمنون أن يقتلوا من صادقهم عن دينه (قوله وقال إن الذين آمنوا ثم كفروا إلى سبيلاً)

٦٩٢٢
د ت س ق
تحفه
٥٩٨٧

وقال من يرتد منكم عن دينه
فسوف يأتى الله بقوم يحكمهم
ويحبونه وقال ولا يمكن
من شرح بالكفر صدرا الى
وأولئك هم المنافلون لاجرم
أنهم فى الآخرة هم الخاسرون
الى لففور رحيم ولا يزالون
يقاؤونكم حتى يردوكم عن
دينكم ان استطاعوا الى
قوله وأولئك أصحاب النار هم
فيها خالدون * حدثنا أبو
النعمان محمد بن الفضل
حدثنا جاد بن زيد عن
أيوب عن عكرمة قال أتى
على رضى الله عنه

كذا الى ذرو للناسي ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا الآية وساقها كلها في رواية
كريمة وقد استدل بها من قال لا تقبل بوبة الردنق كما ساقى تقريره (قوله وقال من يرتد منكم
عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحكمهم ويحبونه) وساقى في رواية كريمة الى الكافرين ووقع
في رواية أخرى من يرتد بد الدين وهي قرأتان عامر ونافع والباقي من القراء ورواة الصحيح من
يرتد بتدبير الدال ويقال ان الادغام لغة تعميم والاطهار لغة الحجاز ولهذا قيل الله وجد في مصحف
عثمان بن عفان وقيل وافق كل فائى مصحف بلده فعلى هذا فهي في مصحف المدينة والشام بدل الدين
وفي البصرة بدل واحد (قوله وقال ولكن من شرح بالكفر صدرا الى وأولئك هم المنافلون) كذا
لا يزالون وساقى في رواية كريمة الآيات كلها وهي حجة لعدم المؤاخذة بما وقع حالة الاكراه كما ساقى
تقريره بعد هذا (قوله لاجرم) يقول حقا (انهم فى الآخرة هم الخاسرون الى لففور رحيم) والمراد
ان معنى لاجرم حقا وهو كلام أئى عبيد وحذف من رواية النسفي فيها بعد قوله صدرا الآيتين
الى قوله لغفور رحيم وفى الآية وعبيد سيدل ان ارتد مختارا لقوله تعالى ولكن من شرح بالكفر
صدرا الآخرة (قوله ولا يزالون يقاؤونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا الى قوله
وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لا يزالون وساقى في رواية كريمة أيضا الآيات كلها
والغرض منها قوله ان استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فقيل وهو كافرا الى آخرها فانه يقيد
مطلق ما في الآية السابقة من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحكمهم الى آخرها قال
ابن بطال اختلاف في استنباط المرتد فبعض يستتاب فان تاب ولا يقتل وهو قول الجمهور وقيل
يجب قتله في الحال جاز ذلك عن الحسن وطائوس وبه قال أهل الظاهر (قلت) ونقل ابن المنذر
عن معاذ وعبيد بن عمرو وعليه يدل نص في الجارية فانه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها
للاستتابة والتي فيها ان التوبة لا تنفع وبعموم قوله من يرتد منكم عن دينه فاقبلوه وبصفة معاذ التي
بعدها ولم يذكر غير ذلك قال الطحاوي ذهب هؤلاء الى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرابي
الذي بلغته الدعوة فانه يقاتل من قيل أن يدعى قالوا وانما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الاسلام
لا عن بصرية فاما من خرج عن بصرية فلا تم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال ابن عباس مبادرا
بالتوبة فخلت سبيله ووكالت أمره الى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء ان كان أصله مسلما
لم يستتب والاستتباب استدلال من القصار لقول الجمهور بالاجماع يعنى السكون لان عمر كتب
في أمر المرتد هلا حسمه ثلاثة أيام وأطعمه وفى كل يوم غنم فاعله يتوب فستوب الله عليه
قال ولم يترك ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم من يرتد منكم
فاقبلوه أى ان لم يرجع وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم
واختلف القائلون بالاستتابة هل يكتب بالردة أو لا فمن ثلاث وهل الثلاث في مجلس أو في يوم
أو في ثلاثة أيام وعن علي يستتاب شهرا وعن النضبي يستتاب أبدا كذا نقل عنه مطلقا والتحقق
انه فعين تكررت منه الردة وسما في من يذلل في الحديث الاول عند ذكر الزنادقة ثم ذكر
في الباب حديثين الاول (قوله أيوب) هو السخستاني وعكرمة هو مولى ابن عباس (قوله أي
علي) هو أنبى طالب تقدم في باب لا يضرب مذاب اللعن كتاب الجهاد من طريق سفان بن
عمينة عن أيوب بهذا السند أن عليا خرج قوما وذكركم هناك ان الجدي رواه عن سفان بن

حرق المرتدين ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة كان أناس يعبدون الاصنام في السر وعند
الطبراني في الاوسط من طريق سويد بن غفلة ان عليا بلغه ان قوما ارتدوا عن الاسلام فبعث
اليهم فأطعمهم ثم دعاهم الى الاسلام فأبوا فخر حنيفة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها
ثم أتى عليهم الخطب فأحرقهم ثم قال صدق الله ورسوله وزعم أبو المظفر الاسفرائيني في الملل
والنحل ان الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الالهية وهم السبائية
وكان كبيرهم عبد الله بن ساهب وذا ثم أظهر الاسلام وابتدع هذه المقالة وهذا يمكن ان
يكون أصله ما روياه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر النخاس من طريق عبد الله بن
شريك العامري عن أبيه قال قل لعلي ان هنا قوما على باب المسجد يدعون أنكر بهم فدعاهم
فقال لهم وبلغكم ما تقولون قالوا أنت ربنا وقلنا وراثة فقال وبلغكم انما نابعه منكم
أكل الطعام كأننا كلون وأشرب كأننا شرب كأننا شرب الله أنما نحن ان شاء الله عبيته خشيت
ان يبدى فأتوه الله وارجعوا فأبوا فلما كان الفدغندوا عليه فاجتمعوا فقال قدوا الله رجعوا
فيقولون ذلك الكلام فقال أدخلهم فقالوا كذلك فلما كان الثالث قال نزل قلن ذلك لقتلكنم
بأخيث قتله فأبوا الا ذلك فقال اقتربا نقي بقوله معهم مروهم فقتلهم أخذوا بين باب
المسجد والقصر وقال أحرقوا فألقه بدوا في الارض وجاء بالخطب فطرحه بالنار في الأخدود
وقال اني طارحكم فيها وترجعوا فأبوا أن يرجعوا فقتلهم فيها حتى اذا احترقوا قال

برنادقة فاحرقهم

اني اذا رأيت أمر منكرا أو وقت ناري ودعوت قتيلا

وهذا سند حسن وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن عليا أتى ناس من الرط
يعبدون وشافهم فسنده مقطوع فان ثبت حمل على قصة أخرى فقد أخرج ابن أبي شيبة
ايضا من طريق ابوبن النعمان شهدت عليا في الرحبة فقام رجل فقال ان هنا هل يفت لهم
ون في دار يعبدونه فقام عيسى الى الدار فخر جوا الله بمثل رجل قال فاليه عليهم على الدار
(قوله برنادقة) بزي ونون وقاف جمع زنديق بكسر اوله وسكون ثامه قال اوحاتم الصنعاني
وعن غيره الزنديق فارسي معرب اصله زنده كدائي يقول بدوام الدهر لان زنده الحياة وكذا العمل
ويطلق على من يكون دقيق النظر في الامور وقال تعاليس في كلام العرب زنديق وانما
قالوا زنديق لمن يكون شديد التحصيل واذا ارادوا ما تريد العامة قالوا المجدى ودهري بفتح الدال
اي يقول بدوام الدهر واذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن وقال الجوهري الزنديق من التشوية
كذا قال وفسره بعض الشراح بانه الذي يدعى ان مع الله اله آخر وتعقب بانه يلزم منه ان
يطلق على كل مشرك والتحقق ما ذكره من صنف في الملل ان أصل الزنادقة اتباع ديوان ثماني
ثم من ذلك الاول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صاد مهمله والثاني تشديد النون
وقد تحققت والاختصة والثالث بزي سا كنه ودال مهملة مفتوحة ثم كاف وحاصل مقاتلهم
ان النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا فحدث العالم كله منهما ما من كل من أهل الشر فهو
من الظلمة ومن كل من أهل الخير فهو من النور وانه يجب السعي في تحصيل النور من الظلمة
فيلزم ازهاق كل نفس والى ذلك اشار المتبني حيث قال في قصده المشهورة
وكم لظلام الليل عندك من يد * تخبر أن المناوية تكذب

وكان بهرام يحد كسرى بجبل على مائتي حتى حضر عنده وأظهر له الله قبل مقاتله ثم قتله وقتل
أصحابه وبنت منهم ثمانية وواحد ذلك كور وقام الاسلام والزندق يطاق على من يعتنق
ذلك وأظهر جماعة منهم الاسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر
الاسلام حتى قال مالك الزندق ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية
وغرهم ان الزندق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر فان ارادوا اشتراكهم في الحكم فهو
كذلك والا فاصلهم ما ذكر وقد قال النووي في لغات الروضة الزندقي الذي لا يتصل ديناً
وقال محمد بن معين (١) في التقيب على المهذب الزنادقة من الثوبية يقولون بقاء الدهر
وبالتناسخ قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا ان الله خالق شياً ثم خلق منه شياً آخر فدير
العالم بأسره ويسمونهما العقل والنفس وتارة العقل الاول والعقل الثاني ودعوا من قول الثوبية
في النور والظلمة الا انهم غيروا الامم قال ولهم مقالات خفيفة في النبوات وتجرب الايات
وفرائض العبادات وقد قيل ان سبب تفسير الفقهاء الزندقي بما يفسره المنافق قول الشافعي في
المختصر واي تكرار تدليس بما يظهر أو يسر من الزندق وغيره فان تاب سقط عنه القتل وهذا
لا يلزم منه اتحاد الزندقي والمنافق بل كل زندق منافق من غير عكس ولكن من أطلق عليه في
الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام وسط عبادة الوثن واليهودية واما الثوبية فلا يحفظ أن
احدا منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله اعلم وقد اختلف الفقهاء في الذين وقع لهم على
ما وقع على مائتيه واشترى في صدر الاسلام الجعدين درهم فذهب خالد القسري في يوم عبد
الاحقبي ثم كبروا في دولة المنصور وأظهره بعضهم معتقده فإداهم بالقتل ثم ابته المهدبي فأكثروا
من تتبعهم وقتلهم ثم خرج في أيام المأمون بياك بمحدثين مقنوحين ثم كلف محمداً الخري بضم
المجبة وقسديد الزاه فقلب على بلاد الجبل وقتل في السجين وهزم الجيش الى ان ظفر به المنصم
فصله وله اتباع يقال لهم الخرمية وقصصهم في التواريخ مرفوعة (قوله فيبلغ ابن عباس)
لم أقف على اسم من بلغه وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل علي (قوله انتهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا بعداب الله) أي لتهبه عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا
وهذا يحتمل ان يكون مما سمع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون سمعه من
بعض الصحابة وقد تقدم في باب لا يعذب بعداب الله من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة عثما
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان وجدتم فلا تأوؤا ولا تأخر قوهما الحديث وفيه وان
النار لا يعذب بها الا الله وسيف هنالك اسمهما وما يتفق شرح الحديث وعند أبي داود عن ابن
مسعود في قصة أخرى انه لا ينبغي ان يعذب بالنار الا رب النار (قوله ولقتلتم بقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم) في رواية اسمعيل بن عتبة عند أبي داود في الموضوع فان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال (قوله من يلدني فاقتلوه) زاد اسمعيل بن عتبة في روايته فيبلغ ذلك علياً فقال
ويح أم ابن عباس كذا عند أبي داود وعند النار قطي مجذوف أم وهو محتمل انه لم يرض بها
اعترض به ورأى ان انتهى للتزويه كما تقدم بيان الاختلاف فيه وصافي في الحديث الذي يله
مذهبهم في ذلك وان الامام أدار رأي التخليط بذلك فله وهذا بناء على تفسيره ويحتمل ان يله
رجعة وجعله لكونه جبل النبي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقاً فأكبر ويحتمل ان يكون

فبلغ ذلك ابن عباس فقال
لو كنت آتاهم أحرقتهم لنبي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تعذبوا بعداب الله
ولقتلتم بقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم من يلد
دينه فاقتلوه

(١) قوله محمد بن معين في
نسخة ابن اسحق ولجبر

قالها رضاعيا قال والله حفظ ما نسبته بناء على أحد ما قبل في تنسبه ويحتمل ان يقال بمعنى المدح
 والتعجب كما حكاه في النهاية وكأثره أخذ من قول الخليل هي في موضع رافة واستراح كقولك
 للصبي ويحبه ما أحسنه حكاه الأزهري وقوله من هو عام يحض منه من بدله في الباطن ولم يثبت
 عليه ذلك في الظاهر فإنه تجري عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدله في الظاهر ولكن مع
 الإكراه كما ساق في كتاب الإكراه وهذا واستدل به على قتل المرتدة كالمرتد وخصه الخنفية
 بالذكور وكما يحدث النهي عن قتل النساء وحل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم
 تبشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة
 ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء واحتجوا أيضا بان من الشرطية لاتهم المؤث
 وتعقب بان ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة وقتل أبو بكر في خلافه امره إذا ارتدت
 والعجابه متوافرون فلم ينسك ذلك عليه أحد وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر وأخرج
 الدارقطني أثر ابن بكر من وجه حسن وأخرج مثله من فروع قتل المرتدة لكن سنده ضعيف
 واحتجوا من حيث النظر بان الأصلية تسترق فتكون غنمة للجهاديين والمرتدة لا تسترق
 عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها وقد وقع في حديث معاذ بن النسي صلى الله عليه وسلم لما
 أرسله إلى اليمن قال له ايعاز رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عادوا الا فاضرب عنقه وايم امرأه
 ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا فاضرب عنقه وسنده حسن وهو نص في موضع
 النزاع فيجب المصير اليه ويؤيده اشراك الرجال والنساء في الحدود كماها الزنا والسرقة وشرب
 الخمر والقذف ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء
 فكذلك يستثنى قتل المرتدة وغسله بعض الشافعية في قتل من استقل من دين قهر إلى دين
 كفر سواء كان ممن يقرأه عليه بالجزية أولا وأجاب بعض الخنفية بان العموم في الحديث في
 المبدل لا في التبديل فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه وعلى تقدير التسليم فهو مترك الظاهر
 اتفاقا في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخمر وليس مرادوا واحتجوا أيضا بان الكفر مله
 واحدة فلو قصر الممردى لم يخرج عن دين الكفر وكذا الوثنى فوضع ان المراد من بدله
 دين الاسلام بدين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
 وماعاده فهو رزم المدعى وأما قوله تعالى ومن يتبع غيرا الاسلام ديننا فلن يقبل منه فقد حجه
 بعض الشافعية فقال يؤخذ منه انه لا يشر على ذلك وأجابه ظاهر في ان من ارتد عن
 الاسلام لا يقرع على ذلك سلما لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه انه لا يقرع بالجزية بل عدم القبول
 والخسران انما هو في الآخرة سلما ان عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن
 المستفاد انه لا يقرع عليه فلورجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقرا عليه بالجزية فإنه يقتل
 ان لم يسلم مع امكان الامساك بالانقلب منه ولا تقتله ويؤيد تخصصه بالاسلام ما يوافي بعض
 طرقة فقد أخرج الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه من خالف دينه
 الاسلام فاضربوا عنقه واستدل به على قتل الزنديق من غير استتابه وتعقب بان في بعض طرقه
 كما تقدم ان علما استتابهم وقد نض الشافعي كما تقدم على القبول مطلقا وقال يستتاب الزنديق
 كابستتاب المرتد وعن أحمد وأبي حنيفة روايان احدهما لا يستتاب والاخرى ان تكرير منه

٦٩٢٢

م د س

تحفة

٩٠٨٢

* حدثنا محمد بن حذافا
يحيى عن قزويني عن خالد قال
حدثني جدي بن هلال
حدثنا أبو بردة عن أبي
موسى قال أقبلت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ومعي
رجلان من الأشعرين
أحدهما عن يميني والآخر
عن يساري رسول الله صلى
الله عليه وسلم يسأل
فكلاهما سأل فقال يا أبا
موسى أوبعبد الله بن قيس

لم تقبل قوته وهو قول الليث والحق وسكني عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يشبه
عنه بل قيل أنه يخرج من إسحق بن راهويه وأول هو المشهور عند المالكية وسكني عن
مالك أنه جاءه تائباً يقبل منه والإفلا به قال أبو يوسف واختاره الاستاذان أبو إسحق الأسفرائيني
وأبو منصور البغدادى وعن بقية الشافعية أوجه كالمذهب المذكورة وخامس يفصل بين
الداعية فلا يقبل منه وتقبل قوته غير الداعية وأفتى ابن الصلاح بأن الزنديق إذا تاب تقبل قوته
ويعززان عادداً زاهياً يضرب عنقه ولم يهمل واستدل من منع بقوله تعالى إلا الذين تابوا وأصلحوا
فقال الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد انما في عماسرة فإذا اطاع علمه وأطاعه الإفلاخ
عنه يزعم على ما كان عليه وبقوله تعالى أن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا
كفر لم يكن الله ليغفر لهم الآية وأوجب بأن المراد من مات منهم على ذلك كإفساره ابن عباس
فيمأخرجه ابن أبي حاتم وغيره واستدل مالك بأن قوته الزنديق لا تعرف قال وانما يقتل النبي
صلى الله عليه وسلم المنافق لئلا يألف ولا يؤتمن لهم يقتلهم بقله فلا يؤمن أن يقول قاتل انما
قتله لم يأتى آخر ومن جهة من استنابهم قوله تعالى اتخذوا أيمانهم جنة فذل على أن اطاعوا الأيمان
يحصن من القتل وكما على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر وقد قال
صلى الله عليه وسلم لا سامة خلا شقت عن قلبه وقال للذي ساره في قتل رجل أليس صلى قال نعم
قال أولئك الذين خبت عن قتلهم وسأقي قزويني أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن
أوليد لما استاذن في قتل الذي أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال
صلى الله عليه وسلم اني لم أؤمر أن أتقبع عن قلوب الناس أخرجه مسلم والاحاديث في ذلك كثيرة
الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري وهو مشتمل على أربعة أحكام الاول السوال
وقد تقدم في الطهارة أتم مما هنا الثاني ذم طلب الامارة ومنع من حرص عليها وسأقي بسطه
في كتاب الاحكام الثالث بعث أبي موسى على اليمن وإرسال معاذ أيضاً وقد تقدم بيان في كتاب
الغزاة بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود
هنا (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون (قوله عن أبي موسى) في رواية أحمد
عن يحيى القطان بهذا السند قال أبو موسى الأشعري (قوله ومعي رجلا من الأشعرين)
هما من قومه ولم أفعلى أي أحدهما ابن عيسى (قوله ومعي رجلا من الأشعرين)
أي بردة عن أبي بردة رجلا من بني عيسى (قوله فكلاهما سأل) كذا أنه يحذف المسؤول ويؤنه
أجدي في روايته المذكورة فقال فيها سأل العمل وسأقي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن
عبد الله ونظفه فقال أحدهما أئمرنا يا رسول الله فقال لا أئمرنله ولمسلم هذا الوجه أئمرنا
على بعض ما لا لله ولا جدوا للناسي من وجه آخر عن أبي بردة فقتل أحدهما فقال جئناك
لتسعين ناعلى عملك فقال لا أئمرنله وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه أناني ناس
من الأشعرين فقالوا انطلق معنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لنا حاجة فقتت معهم
فقالوا أنتسعين ناعلى عملك ويجمع بأنه كان معهما من تبعهما أو أطلق صيغة الجمع على الاثنين
(قوله فقال يا أبا موسى أوبعبد الله بن قيس) شك من الراوى بأيهما خاطبه ولم يذكر القول في

هذه الرواية وقد ذكرها أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسلم كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال ما تقول يا أبا موسى ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى **(قوله)** قلت والذي بعثك بالحق ما أعلماني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس فأعذرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عما قالوا وقاتلهم أدر ما حاجتهم فصدقوني وعذرتي وفي القبط فقال لم أعلم لما جاء **(قوله)** لن أولئك من الراوي وفي رواية يزيد بن عذمة مسلم وأبو الله **(قوله)** لا نستعمل على علمنا من أرادهم في رواية أبي العباس من سألنا بفتح اللام وفي رواية يزيد أحد أسأله ولا أحد حرص عليه وفي أخرى فقال إن أخوتكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات أخرجه أحمد من رواية أحمد بن حنبل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا **(قوله)** ثم أتته حمزة ثم شاة ساكنة **(قوله)** معاذ بن جبل بالنسب أي بعينه بعده وتظاهر أنه أخيه به بعد أن توجه ووقع في بعض النسخ وأتبه حمزة فوصل وتشدد بمعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بافظ بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسر أولئك تسرا الحديث ويحتمل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قيل توجه فوصاهما عند التوجه بذلك ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحدا بعد آخر **(قوله)** فلما قدم عليه تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستقل وإن كلا منهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهدا وفي أخرى هناك فجلا بتراب زرار فزاد معاذ أبا موسى وفي أخرى فضر بفسطاطا ومعنى أتى له وسادة فوشاهه لباسا عليها وقد ذكر الياقوبي والاصمعي فبعث نفسه عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس فاضطجعت في عرض الوسادة القراش وردة الزورى فقال هذا ضعيفا وباطل وإنما المراد بالوسادة ما يجيء تحت رأس النائم وهو كما قال وكانت عادتهم أن من أرادوا أكرامه وضعوا الوسادة تحته مبايعا في أكرامه وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه فأتى له وسادة كما تقدم في الصيام وفي حديث ابن عمر أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة فقال ما جئت لأجلس أخرجه مسلم ولم أرفق شيء من كتب اللقمة أن القراش يسمى وسادة **(قوله)** قال أنزل أي فاجلس على الوسادة **(قوله)** فإذا رجع إلى الخ هي جلة حاله بين الأمر والجواب ولم أقف على اسم الرجل المذكور وقوله كان يهوديا فأسلم ثم يهود في رواية مسلم وأبي داود ثم راجع دينه دين السوء ولا حكمة طريق أيوب عن جندب بن هلال عن أبي بردة قال قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فإذا رجل عنده فقال ما هذا فذكر مثله وزاد ونحن نزيده على الإسلام منذ أحسب شهرين وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهما أن يبطيا الناس فزار معاذ أبا موسى فإذا عنده رجل موقوف بالحديد فقال يا أبا يحيى أو بعثت تعذب الناس انما بعثنا فكلهم دينهم ونأمرهم بما يقعهم فقال أنه أسلم ثم كفر فقال والذي بعث محمد بالحق لا أبرح حتى أفرق بالنار **(قوله)** لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب **(قوله)** ثلاث مرات أي كره هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود وفي رواية أخرى أنها كرر القول أوموسى يقول أجلس معه إذ يقول لا أجلس فهل هذا نقوله ثلاث مرات من كلام الراوي لا تحته كلام معاذ ووقع في رواية أيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله أن من رجع عن دينه

قال قلت والذي بعثك بالحق ما أعلماني على ما في أنفسهما وما شعرت أنهما يطلبان العمل فكأنني أنظر إلى سواك تحت شفة فقلت فقال لن أولئك من علمنا من أرادهم ولكن اذهب أنت يا أبا موسى أو يا عبد الله ابن قيس إلى اليمن ثم أتته معاذ بن جبل فلما قدم عليه أتني له وسادة قال أنزل فإذا رجع عنده موقوف قال ما هذا قال كان يهوديا فأسلم ثم يهود قال أجلس قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات

أوقال بطل دينة فاقلاوه **(قوله فأمر به فقتل)** في رواية أبوب فقال والله لأقده حتى تضربوا عنقه فمضرب عنقه وفي رواية الطبراني التي أشرت إليها فأتى بحطب فالحب فيه النار فكشفه وطرحه فيها ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألغاه في النار ويؤخذ منه أن معاذاً وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار وإحراق الميت بالنار مباحة في أهاته وترهيباً عن الاقتداء به وأخرج أبو داود عن طريق طلحة بن يحيى وزيد بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال قدم علي معاذ فذكر قصة اليهودى وفيه فقال لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل قال أحدهما وكان قد استتب قبل ذلك وله من طريق أبي إسحق الشيباني عن أبي بردة أني أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فذاعه فأني عشر من لسله أو قرى سامها أو جاسمه اذ فذاعه فأني ضرب عنقه قال أبو داود ورواه عبد الملك بن عيسى عن أبي بردة فليذكر الاستتابة وكذلك ابن فضيل عن الشيباني وقال المصمودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه وهذا يعارضه الرواية المنيئة لأن معاذاً استتابه وهي أقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لأنها رخصها وعلى تقدير ترجيح رواية المصمودي فلا حجة فيها أن قال يقتل المرتد بلا استتابة لأن معاذاً يكون كمنى بما تقدم من استتابة أبي موسى وقد ذكر قريسان معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد المرتدة **(قوله ثم تذاكر أقيام الليل)** في رواية سعيد بن أبي بردة فقال كف تقراً أن أي صلاة الليل **(قوله)** فقال أحدهما هو معاذ ووقع في رواية سعيد بن أبي بردة فقال أبو موسى أقرؤه فأغار فأعاد على راحلتي وأتفقوه تفقوا فابنهما وقاف بينهما وأوشبته أي لا نرم فراهته في جميع الأحوال وفي أخرى فقال أبو موسى كف تقراً أنتما معاذاً قال أنام أنزل الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي **(قوله)** وأرجو في نومي ما أرجو في قومي في رواية سعيد وأحسب في الموضوعين كأن تقدم بانه في المغازي وحاصله أنه يرجو الاجترار في روع نفسه بالنوم ليكون أنشط عند القيام وفي الحديث من النوم لا يغرم ما تقدم فولية أمير بن علي البلد الواحد وقسمه البلد بين أميرين وفيه كراهة سؤال الإمارة والحرس عليها ومنع الحرص منها كما سأتى بسطة في كتاب الأحكام وفيه نزاع للاخوان والامراء والعلماء وأكرام الضيف والمبادرة إلى انكار المنكر وإقامة الحق على من وجب عليه وإن المباحات يوجب عليها بالنسبة إذا صارت وسائل للامقاصد الواجبة والمسدود بها أو تكملة لشيئ منها **(قوله) بانه قتل من أبي قبول القرائض** أي جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والأعمال بها قال المهلب من امتنع من قبول القرائض فنظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قول أني أن يرجع قال مالك في الموطن الأمر عندنا فحينئذ منع فريضة من قرائض الله تعالى فلم يستطع الملوك أخذها منه **كان حقا عليهم جهاده** قال ابن بطال مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك **(قوله)** وما نسبوا إلى الرقة أي أطلق عليهم اسم المرتدين قال الكرماني ما في قوله وما نسبوا ناسبه كذا قال والذي يظهر لي أنهم لم صدر به أي ونسبهم إلى الرقة وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كسأبته قال القاضي عياض وغيره كان أهل الرقة ثلاثة أصناف صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مبيحة والأسود العنسي وكان كل منهم مدعى

فأمر به فقتل ثم تذاكر أقيام
الليل فقال أحدهما أما أنا
فأقوم وأنام وأرجو في نومي
ما أرجو في قومي هـ (باب
قتل من أبي قبول القرائض
وما نسبوا إلى الرقة) هـ

٦٩٢٤
م د ن س
تحفة
٩٠٦٦٦

النوبة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم فصدق مسيلة أهل الجلمة وجماعة غيرهم وصديق
الاسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم فقتل الاسود قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم وقبل بقي
بعض من آمن به فقاتلهم رجال النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر وأما مسيلة فجهز إليه
أبو بكر الجملش وعلمهم خالد بن الوليد فقتلوه وصنف ثلث استقراء على الاسلام لكنهم جحدوا
الزكاة وتناولوا بانها خاصة بزين النبي صلى الله عليه وسلم وهم الذين ناظر عرابا بكر في قتالهم كما
وقع في حديث الباب وقال أبو محمد بن حزم في الملل والنحل انقسمت العرب بعد موت النبي صلى
الله عليه وسلم على أربعة أقسام طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجهور وطائفة
بقيت على الاسلام أيضا الا أنهم قالوا انقيم الشرائع الا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة الى
الطائفة الاولى والثالثة أعلنت بالكفر والردة كاصحاب طليجة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن
قبلهم الا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد وطائفة توقفت فارتد أحد من الطوائف
الثلاثة وتوزعوا الى تكون القبيلة فأخرج أبو بكر اليوم البعوث وكان فيروز من معه غلبوا على
بلاد الاسود وقتلوه وقل مسيلة بالجلمة وعاد طليجة الى الاسلام كذا سماح ورجع غالب من كان
ارتد الى الاسلام فبطل الحول والجميع قد راجعوا دين الاسلام والله الحمد **(قوله أن أبا**
هريرة قال) في رواية مسلم عن أبي هريرة وهكذا رواه الاكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من
رواية أبي هريرة عن عمرو بن أبي بكر وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سفيان بن عيينة عن
أباهر رقة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس الحديث فسأله
على الله من مسند أبي هريرة لم يذكر أبابكر ولا عمر أخرجه مسلم وهو مجمل على أن أباهر رقة سمع
أصل الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وحضر من أظهروا أبي بكر وعمر قصصا كعني ويؤيده
أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة من طريق أخرجه مسلم من طريق
العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ومن طريق أبي صالح ذكر أن كلاهما عن أبي هريرة
وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العباس سعيد بن كثير بن عبد عن أبيه وأخرجه أحمد من
طريق همام بن منبه ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج ذكره ابن منبدي كتاب
اليمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة قالهم عن أبي هريرة ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أيضا ابن عمر كاتبة في أوائل الكتاب في كتاب الابان وجار وطارق الاشجعي عند مسلم وأخرجه
أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كاتبة في أوائل الصلاة وأخرجه
الطبراني من وجه آخر عن أنس وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال عن أنس عن
أبي بكر وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد
وابن عباس وجرير بن العلاء وفي الأوسط من حديث حمزة بن أسد كرماني روايتهم من فائدة زائدة
ان شاء الله تعالى **(قوله وكفر من كفر من العرب)** في حديث أنس عند ابن خزيمة في
رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد عامة العرب **(قوله أبا بكر كيف قاتل الناس)** في حديث
أنس أن يدان قاتل العرب **(قوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله)** كذا ساقه
الاكثر وفي رواية طارقه عند مسلم من وحده الله وكثر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله وأخرجه
الطبراني من حديثه كرواية الجهور وفي حديث ابن عمر حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا

«حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الثب عن عيسى بن
شهاب أخبرني عبد الله بن
عبد الله بن عتبة أن أباه هريرة
قال لما توفي النبي صلى الله
عليه وسلم واستخلف أبو بكر
وكفر من كفر من العرب قال
عسرا يا أبا بكر كيف قاتل
الناس وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمرت
أن أقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله فمن قاله
لا اله الا الله عصم مني ماله
ونفسه الا بجهنم وحسابه
على الله

رسول الله ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة ويحوه في حديث أبي العنيس وفي حديث أنس عند
 أبي داود وحديث أبي سعيد وأن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأن يستقبلوا قبلتنا وبأقلامنا
 ذبيحتنا وبأصواتنا وفي رواية العلامين عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا
 عبده ورسوله ويؤمنوا به وما جئت به قال الخطابي زعم الروافض أن حديث الباب متناقض
 لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الاسلام إلا أنهم منعوا الزكاة فان كانوا مسلمين
 فكيف استحل قتالهم وسي ذرارهم وان كانوا كفرا فكيف احتج على غير التفرقة بين
 الصلاة والزكاة فان جوابه اشارة الى أنهم كانوا مقرين بالصلاة قال والجواب عن ذلك أن
 الذين نسبوا الى الزكاة كانوا صنفين صنف رجعوا الى عبادة الأوثان وصف منعوا الزكاة وتناولوا
 قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فزعوا
 أن دفع الزكاة خاص بصل الله عليه وسلم لان غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون
 صلاته سكا لهم وإنما أراد غير بقوله تعالى الناس الصنف الثاني لانه لا يتردد في جوابه قيل الصنف
 الاول كأنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الأوثان والنيران واليهود والنصارى قال وكأهل
 يستعصرون الحديث الا القدر الذي ذكره وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معا وقد رواه
 عبد الرحمن بن يعقوب بالفظ بجمع التريسة حيث قال فيها يؤمنوا به وما جئت به فان
 مقتضى ذلك أن من جحدشأ بما جاء به صلى الله عليه وسلم ودعى اليه فامتنع ونصب القتال العجيب
 قتاله وقتله اذا صر قال وإنما عرضت التهمة لمدخله من الاختصار وكانوا يعلمون بصدقه
 ساق الحديث على وجهه وإنما أراد سياقا مناظرة أبي بكر وغيره واعتقد على معرفة السامعين
 بأصل الحديث انتهى ملخصا (قلت) وفي هذا الجواب نظر لانه لو كان عند غيره الحديث
 حتى يقوم الصلاة ويؤتي الزكاة ما استشكل قتالهم للتسوية في كون غاية القتال ترك كل من
 التلطف بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة قال عياض حديث ابن عمر رضي في قتال من لم
 يصل ولم يترك كل من يقر بالشهادتين واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر يدل على أنهم
 لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة اذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرتبه على
 عمر ولم يحتج الى الاحتجاج به يوم قوله لا يحقه (قلت) ان كان الضمير في قوله لا يحقه للاسلام فلهما
 ثبت انهم حق الاسلام تناوله ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة (قوله) قالان
 من فرق بين الصلاة والزكاة يجوز تشديد فرق وتخفيفه والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وأنكر
 الزكاة كما جحدوا أو ما مع الاعتراف وإنما اطلق في أول القصة الكفر ليشعر للصنفين فهو
 في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخر من يجازف لغيره وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذبهم بالخيل
 لانهم نسبوا القتال فجهر عليهم من دعاهم الى الرجوع فلما أصرروا قاتلهم قال المازري ظاهر
 السابق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة أو الزكاة حق المال) يشير الى دليل منع التفرقة التي
 الكتاب والسنة مورد واحد (قوله) فان الزكاة حق المال) يشير الى دليل منع التفرقة التي
 ذكرها ان حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة حق صلي عصم نفسه ومن زكى عصم ماله فان
 لم يصل قوتل على ترك الصلاة ومن لم يترك الزكاة قاتل على تركها فانهم نصب الحرب لذلك
 قوتل وهذا أوضح أنه لو كان سمع في الحديث ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة لكان احتجاج الى هذا

٦٩٢٥
 م د س

تحفة

١٠٦٦

٦٦٢٢

قال أبو بكر والله لا قاتلن
 من فرق بين الصلاة والزكاة
 فان الزكاة حق المال

الاستنباط لكنه يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل الظري (قوله والله لو منعوني
عنا قنا) تقدم ضبطها في باب أخذ العناق في الصدقة من كتاب الزكاة ووقع في رواية قتيبة عن
الليث عن مسلم عقلا وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فكفي بهذه اللفظة فقال
لو منعوني كذا واختاف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم والى ذلك أشار البخاري بقوله
في الاعتصام عقبه إرياده قال ابن بكير يعني شيخه فيه هنا وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث
عنا قنا وهو أصح ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة لو منعوني جديا أذوط وهو يؤيد أن الرواية
عنا قنا والأذوط الصغير الفل والدقن قال عياض واحتج بذلك من يجبر أخذ العناق في زكاة الغنم
إذا كانت كلها حلالا وهو أحد الأقوال وقيل إن أخذ زكاة العناق مبالغة في التقليل لا العناق
نفسها (قلت) العناق بفتح المهملة والنون الأثني من وإد المعز قال النووي المراد أنها كانت
صغارا فباتت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على
الصحيح وتصور فبما إذا ماتت معظم الكرا وحديث الصغار خال الحول على الكرا على بقيتها
وعلى الصغار وقال بعض المالكية العناق والجذعة تجزئ في زكاة الأبل القليلة التي تركها الغنم
وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ويؤيدها أن في حديث أبي بردة في الأصحفة فإن عندني عناقا
جذعة وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة وقال قوم الرواية محسوبة ولها معنى متجه
وغير النووي على طريقته فقال وهو محمول على أنه قالها من حين مرة عناقا وهو عقلا (قلت)
وهو بعيد عن اتحاد الخرج والقصة وقيل العقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقالا هذا
العام يعني صدقته حكمه المازي عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر

سعى عقلا فلم يترك لنا سدا * فكيف لو قد سعى عمرو عقالن

وعمر والمشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان وكان عمه ماوية يعمته ساعيا على الصدقات فقبل
فيه ذلك ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الأبل ونحوه عن النضر بن شميل وعن
أبي سعيد الضرير العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وغارلانه عقل عن مالكها وقال المبرد
العقال ما أخذته العامل من صدقة يعني ما كان نعوض عن شيء منها قبل أخذته قال وعلى هذا
فلا إشكال فيه وذهب الأكثرا إلى جل العقال على حقيقة وان المراد به الجبل الذي يسقل به
البعير نفسه عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قال لا العقال عقال الناقة قال أبو عبيد
العقال اسم لما يسقل به البعير وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم محمد بن مسلمة على الصدقة
فكان يأخذ مع كل فريضة عقالا وقال النووي ذهب إلى هذا أكثر من المحققين وقال
ابن التيمي في النصر بر قول من فسر العقال بفريضة العام تصغير وهو نحو قوتا ويل من حمل
البضعة والجبل في حديث الحسن السارق على بضعة الحديد وجبل السفينة (قلت) وقد تقدم
بيان ذلك في باب حد السرقة إلى أن قال وكل ما كان في هذا السباق أحقر كان أبلغ قال
وأصح أن المراد بالعقال ما يسقل به البعير وقال الدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية
الآخر عناقا وفي الأخرى جديا قال فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر نفسه قال النووي وهذا
هو الصحيح الذي لا يفتي غيره وقال عياض احتج بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض
التجارة وفيه بعد والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لو جوبه ببعينه وانما يؤخذ تبعا

والله لو منعوني عناقا كانوا
يؤتونهم إلى الرسول الله صلى
الله عليه وسلم لقاتلتهم على
منعها

للفريضة التي تعقل به وأما أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال النورى يصح قدر قيمة العقال زكاة النقد وفي الممدن والكاروا لمعشرات وزكاة الفطر وفيما لو جبت سن فأخذوا له سعيه ودينه وفيما إذا كانت الفقه بخلافه واحدة وقيمت العقال قال وقد رأيت كثيراً ممن يتعاضد في النقش بظن أنه لا يتصور وانما هو للمبالغة وهو غلط منه وقد قال الخطابي جله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة وعلى الحبل نفسه عند من يجبر أخذ القيم وللشافعي قول أنه يخبر بين العرض والنقد قال وأظهر من ذلك كله قول من قال أنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كجاءه عن عائشة كان من عادة المصدق أن يعمد إلى قرن يفتح القاف والراء وهو الحبل فقرن به بين يعبرين لئلا تشرد الأبل وتكذبا به عن الزهري وقال غيره في قول أبي بكر لمسه في عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غنية عن جله على المبالغة واصلها أنهم حتى منعوا شأنا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوقل فقد منعوا شأنا وأجابوا إذا فرق في منع الواجب ومحمد بن القليل الكثير قال وهذا يفي عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ولا ينظر بالصدق أنه يقصد إلى مثاليها (قلت) الحامل لمن جله على المبالغة أن الذي يقتل به في هذا المقام لا بد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور فذلك جاءه على المبالغة والله أعلم (قوله) فوالله ما هو إلا أن رأيت (١) أنه أن قد شرح صدر أبي بكر للعقالات فقلت أنا لم أرى أي ظهر له من محبة حاجبها لآله قلده في ذلك وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم في كتاب الأيمان والاحكام في التناول وردت إلى الأصول والمنظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح والأدب في المناظرة بترك التصريح بالخطئة والعدول إلى التلطف والاختفاء إلى أن يظهر للمنظر فلو ما بعد ظهورها خفيته يستحق الاغلاظ بحسب حاله وفيه الخلف على الشيء لكده وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد عليها وهو كذلك لكن هل يصير مجرد ذلك سلباً للزجاج لا بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر أن شهد بالرسالة والتمس أحكام الإسلام حكمه بإسلامه وإلى ذلك الإشارة بالاستئذان بقوله الابن في الإسلام قال البغوي الكافر إذا كان وثناً وشوياً لا يقرب بالوحدة فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بإسلامه ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويأمن كل دين خالف دين الإسلام وأما من كان مقرراً بالوحدة منكراً للنبوة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول محمد رسول الله فإن كان يعتقد أن الرسالة انجذبت إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق فإن كان كفر بجحد واجب واستباحة محرم فصحت أن يرجع عما عقده ومقتضى قوله يجبر أنه إذا لم يلتزم بجري عليه أحكام المرتد وبه صرح العقال واستدل بحديث الباب فأدعى أنه لم يرد في خبر من الأخبار أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أني رسول الله كذا قال وهي غفلة عظيمة فالحدث في محض الجفارى ومسلم في كتاب الأيمان من كل من سحار من رواية ابن عمر يلقط حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويحتمل أن يكون المراد بقول لا إله إلا الله هنا التلطف بالنهادين لكونهم ناسراً على ذلك ويؤيده ورودهم أصرياً في الطرق الأخرى واستدل به على أن الزكاة لا تنقطع عن المرتد وتجب بأن المرتد كافر ولا يبطأ بالزكاة وانما يبطأ بالإيمان وليس في فعل

قال عرفوا الله ما هو إلا أن
رأيت أن قد شرح الله صدر
أبي بكر للعقالات ففرفت أنه
الحق

(١) قوله أن الله قد شرح
صدره هكذا في نسخ النسخ
التي بأيدينا والذي في المتن
يأيد أن قد شرح الله صدره
فصل ما في الشارح رواية
له اه

أو غيره بسبب النبي صلى الله

عليه وسلم ولم يصرح نحو

قوله السام عليكم * حدثنا

محمد بن مقاتل أبو الحسن

أخبرنا عبد الله أخيراً شامة

تخفة عن هشام بن زيد أنس قال

سمعت أنس بن مالك يقول

مزيهودي رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال السام

عليك فقتل رسول الله صلى

الله عليه وسلم وعليك فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أوردوني ما يقول قال

السام عليك قالوا يا رسول

الله ألا تنهى قال لا إذا سلم

عليكم أهل الكتاب فقولوا

وعليكم * حدثنا أبو نعيم

عن ابن عيينة عن الزهري

عن عمرو عن عائشة رضي

الله عنها قالت استأذن رطل

من المروعة النبي صلى الله

عليه وسلم فقالوا السام عليك

فقلت بل عليكم السام

واللعنة فقالوا عائشة إن

الله فسيق حب الرقوق في

الامر كله قلت ألو لم نسمع

ما قالوا قال قلت وعليكم

* حدثنا مسدد حدثنا يحيى

ابن سعيد عن سفيان ومالك

ابن أنس قالوا حدثنا عبد الله

ابن دينار قال سمعت ابن

عمر رضي الله عنه يقول

قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم إن اليهود إذا سألوا على

أحدكم اتهموا يقولون سام

عليك فقتل عليك

الصدق حجة لما ذكرنا عفاه قتال من منع أن كانوا الذين يتكبروا باصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تفتن أموا لهم وتسي ذرارهم كذلك أروا كالبغاة فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كالمسألة في بيان في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك واستقر الاجماع عليه في حق من يجحد سامن القران بشبهة فطال بال الرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة فان رجع والاعمال معاملة الكافر حينئذ ويقال ان أصبح من المالكية استقر على القول الاول نعم من نذرة المخالف وقال القاضي عياض يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أدها اجتهاده في أمر لاص فيه الى شيء يجب طاعته فيه ولو اعتد بعض المجتهدين خلافة فان صار ذلك الجهد المعقد خلافاً لما كوجب عليه العمل بما أدها الله اجتهاده وتسوغ له مخالفة الذي قبله في ذلك لان عمر أطلع أبا بكر فيها رأى من حق ما نرى ان كرامة مع اعتقاده خلافة ثم عمل في خلافته بما أدها الله اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم وهذا ما ينبغي عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوتي فيستعطف في الاحتجاج به اتقوا منافع الانكسار وهذا منها وقد لا الخطأ في الحديث ان من أظهر الاسلام أجريت عليه احكامه الطاهرة ولو أسرت الكفر في نفس الامر وعمل الخلاف انما هو فين اطاع على معتقده الفاسد فظهر الرجوع هل قبل منه أولاً وأما من جهل أمره فلا خلاف في إجراء الاحكام الظاهرة عليه **قوله** باب اداعرض الفتى وأخبره أي المعاهد ومن يظهر الاسلام **قوله** بسبب النبي صلى الله عليه وسلم أي بتقصيه وقوله ولم يصرحاً كيد كان التعريض خلاف التصريح وقد تقدم بيانه في تنبيهه وقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء **قوله** نحو قوله السام عليكم في رواية الكشي من السام عليكم بالافراد وكذا وقع في حديث عائشة وابن عمر في الباب ولم يختلف في حديث أنس في نطقه عليكم بالافراد وقد تمت الاثبات الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستدثان واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض باللب والجواب انه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم ير التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظاً في حقيقة بل يوحى الى المعنى آخر بقصده وقال ابن المنذر حديث الباب بطابق الترجمة بطريق الاولى لان الجرح أشد من السب فكان الجاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسئلة انتهى ملخصاً وفيه نظر لانه لم يثبت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك للحجة التأليف أن لا يجب قتله حيث لا يصلح في تركه وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً وجب قتله ونقل أبو بكر القاسمي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم عمه أو قذفه صريحاً كقوله يا فتى العلاء فقتلوا به لم يسقط عنه القتل لان حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالروية ومخالفة القتل فقال كثر بالسب فيسقط القتل بالاسلام وقال الصمداني يزول القتل ويجب حد القذف وضعه الامام فان عرض فقال الخطأ لا أعلم خلافاً في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال ابن بطال اختلف العلماء في سب النبي صلى الله عليه وسلم فاما أهل العهد والذمة كالمهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل الأنبياء وسلم وأما المسلم فيقتل بغير استتابة ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمدوا حتى

٦٩٢٩

م في

تحفة

٩٢٦٠

*(باب) م حدثنا عن
حفص حدثنا أي حدثنا
الاعشى قال حدثني شقيق
قال قال عبد الله كافي أنظر
إلى النبي صلى الله عليه وسلم
بحي نيامان الأنبياء نبيه
قومه فأدوموه

مختلف في حق اليهودي ونحوه ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ومالك في المسألة هي ردة
يستتاب منها وعن الكوفي أن كان ذميا من رومان كان مسلما فهي ردة وحكي عياض خلافا ل
كان ترك قتل من وقع منه ذلك لعدم التسريح وأصله التآلف ونقل عن بعض المالكية أنه
اتهم بقتل اليهود في هذه القصة لأنهم لم تنعم عليهم البينة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعلمه وقيل
أنهم لما لم يظهر وهو ولو به بالسنتهم ترك قتلهم وقيل أنه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدماء
بالموت الذي لا بد منه ولذلك قال في الرد عليهم وعليكم أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى
للدعاء به أشار إلى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة إليه في الاستبذان وكذا من قال
السأم بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن ياولوا الدين وليس يصريح في السب والله أعلم وعلى القول
بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذي أو، ما هذ ترك لمصلحة التآلف هل ينتقض بذلك عهده
محل تأمل واحتج الطحاوي لاصحابهم بحديث الباب وأيده بأن هذا الكلام لو صدر من مسلم
لكان ردة وما صدور من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي
صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن دماهم لم يتحقق إلا بالعهود وليس في العهد أنهم يسبون النبي
صلى الله عليه وسلم فمن سبه منهم بعد العهد فنقض فيصير كافر بلا عهد فيه درمه إلا أن يسلم
ويؤيده أنه لو كان كل ما يعقدونه لا يؤخذون به لكانوا الوثاقوا لمسلم يقتلوا لأن من معتقدهم
حل دماهم المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بل إنه
يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يهدر
وأما السب فأن وجوب القتل به يرجع إلى حق الدين فيه دمه لا لاسلام والذي يظهر أنه ترك قتل
اليهود انما كان لمصلحة التآلف أو لكونهم لم يعلنوا به أوله ما جابجا وهو أولى والله أعلم (قوله)
باب كذا لا كتر بغير ترجمة وحذفه ابن بطال فصار حديث ابن مسعود المذکور
فيه من جدلة الباب الذي قبله واعترض بأنه انما ورد في قوم كثر أهل حرب والنبي صلى الله
عليه وسلم مأمور بالصبر على الذي منهم فذلك امثل أمر به (قلت) فهذا يقتضي ترجيح
صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة لكن تقدم التنبيه على أن مثل ذلك وقع كالفصل
من الباب الذي قبله فلا بد من تعلق به في الجملة والذي يظهر أنه أشار بإيرادها إلى ترجيح القول
بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التآلف لانه إذا لم يؤخذ الذي شره حتى يرجع بالدعاء عليه لم
يل صبر على آذاه وزاد فعلاه فلا ينصبر على الذي بالقول الأولى ويؤخذ منه ترك القتل
بالتعريض بطريق الأولى وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذکور في غزوة أحد من
كتاب المغازي وحفص المذکور في السند هو ابن غياث وشقيق هو ابن سلمة أوائل والسند
كاه كوفيون وقوله قال عبد الله يعني ابن مسعود ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع
عن الاعشى عن أبي وائل عن عبد الله (قوله يحيى نيامان الأنبياء) تقدم في ذكرى إسرائيل
من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكر فيه من طريق مرسله وفي سندها
من لم يسم من سمى النبي المذکور نوحا عليه السلام ثم وقع في من رواية الاعشى بسنده مضمونا
إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساكر في ترجمة نوح عليه السلام من تاريخ
دمشق من رواية يعقوب بن عبد الله الأشعري عن الاعشى عن مجاهد عن عبيد بن عمر قال

ان كان فوح ليشتره قومهم حتى يغمي عليه ثم يشق فيقول اخذ قومي فانيهم لا يعلمون وبه عن
 الاعشى عن شقيق عن عبد الله فذكر نحوه حديث الباب وتقدم هناك ايضا قول القرطبي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الحاك والحكي عنه ووجه الزد عليه وتقدم في غزوة أحد سنان
 ما وقع له صلى الله عليه وسلم من المراحة في وجهه يوم أحد وأنه صلى الله عليه وسلم قال أو لا كيف
 ينل قوم دموا وجهه بينهم فانه قال ايضا اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون وأن عندا جلمن رواية
 عاصم عن أبي واثل عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدجوا عليه
 عند قمة الفناء **قوله** فهو يسبح الممن وجهه في رواية عبد الله بن عمر عن الاعشى عنده سلم
 في هذا الحديث عن جبينه وقد تقدم في غزوة أحد سنان أنه شق صلى الله عليه وسلم وكسرت
 رايته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطا وقلة الحمد **قوله** ما قتل الخوارج
 والمحدثين بعد اقامة الحج عليهم وقوله تعالى وما كان الله ليلضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم
 ما يتقون **قوله** أما الخوارج فهم جميع خارجة أي طائفة وهم قوم مبعدون - هو بذلك لظروجه
 عن الدين وخروجه على خياري المسلمين وأصل بدعتهم فيما حكاه الرازي في الشرح الكبير أنهم
 خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدروا
 عليهم ولا يقص منهم لرضاهم بقتله أو موافقة إياهم كذا قال وهو خلاف ما أظن عليه أهل
 الاخبار فإنه لا نزاع عندهم ان الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينكرون عليه أثناء
 ويتبرؤون منه وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على
 عثمان بذلك وكان يقال لهم القراء السادة اجنأهم في التلاوة واسيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على
 القرآن على غير المرام منه ويتبدون برأيهم ويتطعنون في الزهد والنشوع وغير ذلك فلما
 قتل عثمان فأنابوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا امامة علي وكفر من
 فاته من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلبة والزبير فأنما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا معا فلقيا
 عائشة وكانت تحت تلك السنة فاتفقا على طلب قتله عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون
 الناس إلى ذلك فبلغ عليا فرج اليهم فوقع بينهم وقعة الجبل المشهورة وانصر على وقتل
 طلبة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم
 عثمان بالاتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام آنذاك وكان علي أرسل اليه
 لأن يبايعه أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل ظلوما وتجب المبادأة إلى الاقتصار من قتله
 وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ويلتزم من علي أن يكف عنهم ثم يبايع بعد ذلك وعلي
 يقول أدخل فمادخل فيه الناس وما حكمهم إلى أحكم فيهم بالحق فلما طال الأمر خرج علي في أهل
 العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام فاصدا إلى قتاله فالتقيا بصفين
 فدامت الحرب بينهما شهرا وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح
 ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بأشارة عسروين المعاص وهو مع معاوية فقرأ جميع
 كثير من كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدنا واحضروا بقوله تعالى ألتراي
 الذين أوفوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم إلا فريقا من هؤلاء أهل الشام
 في ذلك فقاتلوا ابغوا حكمكم وحكمنا ويحضره معهما من لم يأسر القتل فن رأوا الحق

فهو يسبح الممن عن وجهه
 ويقول رب اغفر لقومي
 فانهم لا يعلمون **باب قتل**
 الخوارج والمحدثين بعد
 اقامة الحج عليهم وقوله
 تعالى وما كان الله ليلضل
 قوما بعد اذ هداهم حتى يبين
 لهم ما يتقون **باب قتل**

معه أطاعوه فأجاب على ومن معه إلى ذلك وأكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج
 وكتب على يسه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام هذا ما قضى عليه أمير
 المؤمنين على معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا كتبوا اسمه واسم أبيه فأجاب على إلى
 ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً ثم انفصل القرقيشان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد
 مدة عنيوها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع
 الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع على إلى الكوفة ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل
 كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف وزلوامكانا يقال له حروراء بفتح المهملة وراء من
 الأولى مضمومة ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكوا بفتح الكاف
 وتشديد الواو مع المد اليكزى وشبث بفتح الحجة والواحدة بعدهما ثلثة التسمية فارسل إليهم
 على ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ثم خرج إليهم على فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة
 معهم رئيساهم المذكوران ثم أشاعوا أن علياً نائب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك
 علياً فخطب وأكثرت ذلك فسادا ومن جوانب المسجد بالحكم الله فقال كلمة حتى برأهم باطل
 فقال لهم ليحكم علينا ثلاثة أن لا تمتنعكم من المساجد ولا من رزقكم من القى ولا تدركم فقال
 ما لا يتقدوا فسادا وخرجوا شيا بعد شئ إلى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم في الرجوع فاصر وعالي
 الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاهم التحكيم وتوب ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل
 رسوله ثم اجتمعوا على أن من لا يعقد معتقدهم بكفر وبإباحة دمه وماله وأهل وأتباعه إلى الفعل
 فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتزأ بهم من المسلمين وترىهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان
 والباقي على بعض تلك البلاد ومعه سبعة وهي حامل فتلاوه وبقرها ويطن سريته عن ولد تلغ
 علياً فخرج إليهم في الجيش الذي كان هباء للفرج إلى الشام فأوقع بهم بالنهر وان لم يرضع منهم إلا
 دون العشرة ولا قتل عن معه الا نحو العشرة فهذا الخلف أول أمرهم ثم انضم اليهم في منهم
 من مال الراية فكانوا محتفين في خلافة على حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علياً
 بعد أن دخل على في صلاة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأتوا قتل
 عسكر الشام فكان يقال له الخيلة ثم كانوا منقسمين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول
 مدتهم معاوية وولده يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجماعة قبادهم بين قتل وحبس طويل فلما مات يزيد
 ووقع الافتراق وولى الخلافة عبيد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام تار
 مروان فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع
 ابن الأزرق وبالسلمة مع نخعة بن عامر وزاد نخعة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج عن محارب
 المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلا بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأطاعوا
 رجم الحسن وقطعوا يد السارق من الأبط وأوجبوا الصلاة على الخائض في حال حبسها وكفروا
 من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان عسكران كان قادرا وان لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة
 وحكمهم ترك الكبيرة عندهم حكم الكافر وكفروا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم
 مطلقا وفتكوا فيمن نسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب فمنهم من يفعل ذلك مطلقا غير
 لدعوة منهم ومنهم من يدعو أو لا ثم يقتل ولم يزل البلا بهم يزيد إلى أن أتمر المهلب بن أبي صفرة على

تغ
٢٥٩/٥

وكان ابن عمر يراهم شرار
خلق الله وقال انهم انطلقوا
الى آيات نزلات في الكفار
فجعلوها على المؤمنين

قتالهم فطاول لهم حتى ظفروا بهم وتقلل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدر
الدولة العباسية فتودخات طائفة منهم القرب وقد صنف في اخبارهم أبو مخنف بكسر الميم
وسكون الميمينة وفتح النون بعدها فاما اسمهم لوط بن يحيى فكانا حصه الطبري في تاريخه وصنف
في اخبارهم أيضا الهيثم بن عدي وكانا محمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج
الصحيح فكانا كبيرا وجمع اخبارهم أبو الهيثم المبردي كتابه الكامل لكن بغير أساس يتخلف
المدكورين قبله قال القاضي أبو بكر بن العربي الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان
وعلياً وأصحاب الجبل وصفين وكل من رضي بالحكيم كفار والآخر يزعم أن كل من أقر
كبيرة فهو كافر محذوف في التارأبدأ وقال غيره بل الصنف الاول منزع عن الصنف الثاني لان
الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنوا فيما فعلوا بغيرهم وقال ابن خزم ذهب لمحمد بن عاصم
من الخوارج إلى أن من أقر صغيرة عذب بغير النار ومن أذن على صغيرة فهو وكبر تكب الكبيرة في
التقليد في النار وذكر أن منهم من غلبت عنقه قدامهم الناس فادركوا الصلوات الخمس وقال الواجب
صلاة الغداة وصلاة العشي ومنهم من جوز تركها بركعتي الفجر والآخر والآخر ومنهم من
أشكر أن تكون سورة يوسف من القرآن وأن قال لا اله الا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد
الكفر بقلبه وقال أبو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق الخوارج عشرون فرقة وقال
ابن خزم أسوأهم حالا الغلاة المدكورون وأقرهم إلى قول أهل الحق الا باضاعة وقد بقيت عنهم
بشيء بالقرب وقد وردت بمجاد كنه من أهل حال الخوارج أخبار جباد منها ما أخرجه عبد الرزاق
عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاًهما عن الزهري قال لما نشر أهل الشام
المصاحف بشيرة عمرو بن العاص حين كذا أهل العراق أن يغلبهم هاب أهل العراق ذلك إلى أن
آل الامر إلى التحكيم ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحسك في العام المقبل بدوء الحنبل
واقترعوا من غير شي فلبسوا جمعوا خالفت الحزيرة عليا وقالوا لا يحكم الا الله وأخرج ابن أبي شيبة
من طريق أبي رزق قال لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على إلى الكوفة اعترضت الخوارج
بجروا فبعث اليه علي بن عبد الله بن عباس فأنظرهم فلما رجعوا بياض جمل إلى علي فقال انهم
يتعدون انك أقررت لهم بالكفر لرضائك بالتحكيم فخطب وأشكر ذلك فتنادوا من جوانب
المسجد لا يحكم الا الله ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالتهربان عبد الله بن وهب
الرازي وزيد بن حصن الطائي وحرقوا بن زهير السدي فاقعة على تأخير عبد الله بن وهب
وسأني كثير من أساس لما أشرت اليه بعد في كل الفتن ان شاء الله تعالى وقال الفزاري في الوسط
سما الغيرة في حكم الخوارج وجهان أحدهما انه يحكم أهل الردة الثاني انه يحكم أهل البيت
ورجح الرازي الاول وليس الذي قاله مطرد في كل خارجي فانهم على قسمين أحدهما من تقدم
ذكره والثاني من خرج في طلب المال لا للدعاة إلى معتقده وهم على قسمين أيضا فخرجوا
غضب الدين من أجل جور الولاة وتروك عليهم بالنسبة وفيه ولاه أهل حق ومنهم الحسن بن
علي وأهل المدينة في الحسرة والقراء الذين خرجوا على الخجاج وقسم خرجوا لطلب المال فقط
سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة وسأني بيان حكمهم في كتاب الفتن والله التوفيق (قوله)
وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله (الح) وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق

٦٩٣٠
م د س
تحفة
٩٠١٢٩

* حدثنا عن ابن حفص
ابن غياث حدثنا أبي حدثنا
الاعشى حدثنا خزيمة
حدثنا سويد بن غفلة
قال على رضي الله عنه إذا
حدثتكم عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثنا

بكر بن عبد الله بن الأشج أنه سأل ناقصا كيف كان رأى ابن عمر في الحرورية قال كان إبراهيم شرار خلق الله انطلقوا إلى آيات الكفر فجعلوا في المؤمنين (قلت) وسنده صحيح وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج هم شرار الخلق والخليفة وعند أحمد بسند جيد عن أنس مرفوعا مثله وعند البزار عن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج فقال هم شرار امتي يقتلهم خير امتي وسنده حسن. وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شر الخلق والخليفة يقتلهم خير الخلق والخليفة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد هم شر البرية وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم من أن بعض خلق الله إليه وفي حديث عبيد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني شر قتل أظلمهم السم وأظلمهم الأرض وفي حديث أبي أمامة نحوه وعند أحمد ابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعا في ذكر الخوارج شر الخلق والخليفة يقولوا ثلاثا وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد بن إسحق عن أبي هريرة هم شر الخلق وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث في الحديث الأول حديث علي (قوله حدثنا خزيمة) يقع الحاء المعجمة والمثناة بينهما محتاجة ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة يقع المعجمة وسكون الموحدة الجعفي لا به ووجه صحيحه ووقع في رواية سهل بن جعفر عن ابن حفص عن هذا السند حديثي بالافراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه الأحص بن غياث فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن نونس والثوري وجرى روايته معاوية وقد قدم في علامات النبوة وقضائل الأئمة من رواية سفيان الثوري وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضا وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن عبيد وعند الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى الرملي وعلى بن هشام كلهم عن الأعشى بالعمنة وذكر الأسماعيلي أن عيسى بن نونس زاد فيه رجلا فقال عن الأعشى حدثني عمرو بن مرة عن خزيمة (قلت) لم أرفق رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيدي في متصل الأسانيد لأن أبيه أوبة هو الميزان في حديث الأعشى (قوله سويد بن غفلة) يفتح المحبة والفاء مخضرم من كبار التابعين وقد قيل إن له محبة وقد قدم بيان ذلك في آخر فضائل القرآن (قوله قال علي) هو على حدث قال وهو كثير الخط والاولى أن ينطق به وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعشى بهذا السند قال قال علي وعند النسائي من هذا الوجه عن علي قال الدارقطني لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا (قلت) وماله في الكتب الستة ولا عند أحمد وغيره وله في المستدرک من طريق الشعبي عنه قال خطب علي بن أبي جهل آخر جهنم من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا بن الشعبي وسنده جيد لكنه مرفوع لم يقل فيه عن علي (قوله إذا حدثتكم) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال كان علي بن النهر وبالسابقة فيقول صدق الله ورسوله فقلنا بأمر المؤمنين ما تزال تقول هذا قال إذا حدثتكم الخ وكان علي في حال المجاربة يقول ذلك وإذا وقع له أمر بوجههم أن عنده في ذلك أمر انفضى في هذه الكاتبة أن يظن أن قصة ذي النديه من ذلك التفسير فأوضح أن عنده في أمره نصا مرفوعا وبها وبها أنه إذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفي ولا يبرض ولا يورى وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليجد عن ذلك من

بحار به وذلك استدلال بقوله الحرب خدعة (قوله فوالله لأن آخر) بكسر الخاء المجهة أى أسقط
 (قوله من السماء) زاد أو معاوية والنورى في روايته ما إلى الأرض أخر جمعا عند جمعا
 ومقطعة لام مصنف في علامات النبوة ولم يبق مسلم لفظهما أو وقع في رواية يحيى بن عيسى آخر
 من السماء فخطفتى الطير أو تموى في الرشح في مكان يحيى (قوله فبما بيني وبينكم) في رواية
 يحيى بن عيسى عن نفسه وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي قام فبينا على أعداء أصحاب
 النهر فقال ما سمعتمونى أحد ثمكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثوا به وما سمعتمونى
 أحد ثم في غير ذلك ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذى حدث فيه على بذلك والسبب
 أيضا (قوله فان الحرب خدعة) في رواية يحيى بن عيسى فانما الحرب خدعة وقد تقدم في كتاب
 الجهاد أن هذا أعمى الحرب خدعة حديث مرفوع وقد مضى خدعة هنالك ومعناها (قوله)
 سيخرج قوم في آخر الزمان) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي هريرة عند النسائي يخرج
 في آخر الزمان قوم وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده فان مقتضاها أنهم
 خرجوا في خلافة علي وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم وأجاب ابن التين بأن المراد زمان
 الصحابة وفيه نظر لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من
 ستمائة سنة ويمكن الجمع بين المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في حديث سفيان المخرج
 في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وكانت قصة
 الطوارىخ وقتلهم بالنهر وان في آخر خلافة علي ستمائة وعشرين سنة بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 بدون الثلاثين بخمسين (قوله أحداث) بهمة ثمثلة جمع حديث بفتحين والحديث هو
 الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ووقع هنالك قتلى والسر خشي حدث بعضهم أوله وتشديد
 الدال قال في المطالع منها شباب جمع حديث السن أو جمع حديث قال ابن التين حدثنا جمع
 حديث مثل كرام جمع كرم وكبار جمع كبير والحديث الجديد من كل شيء ويطلق على الصغير هذا
 الاعتبار وقد تقدم في التفسير حديث مثل هذا اللفظ لكنه هنا جمع على غير قياس والمراد بجمع
 يتحدثون قاله في النهاية وتقدم في علامات النبوة بلانظ حدثنا ووزن سفيان وهو جمع حديث
 كما تقدم تقريره والاستان جمع سن والمراد به العمر والمراد أنهم شباب (قوله سفيان الاحلام) جمع
 حلم بكسر أوله والمراد به العقل والمعنى أن عقولهم رديئة قال النورى يستفاد من ان التثنية
 وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل (قلت) ولم ينظر في وجه الانخذ
 منه فان هذا معاد بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة (قوله يقولون من خبر
 قول البرية) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال انه مغلوب وان المراد
 من قول خبر البرية وهو القرآن (قلت) ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في
 الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم الله في جواب علي كاسيا وقد وقع في رواية
 طبرق بن زياد عند الطبري قال خرج جنابهم على فذكر الحديث وفيه يحيى قوم متكلمون كلمة
 الحق لا يجاوز حلقهم وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني يسمعون القول
 ويسمعون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد وفي حديث مسلم عن علي يقولون
 الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه (قوله لا يجاوز أيمانهم حناجرهم) في رواية الكشي

فوالله لأن آخر من السماء
 أحب إلى من أن أكذب
 عليه وإذا حدثتكم فيها
 يني وينسكم فان الحرب
 خدعة والى سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول
 سيخرج قوم في آخر الزمان
 أحداث الاسنان سفيان
 الاحلام يقولون من خير
 قول البرية لا يجاوز أيمانهم
 حناجرهم

١٩٢١

م سن ق

تحفة

٤٤٢١

٤١٧٤

يرقون من الدين كما يبرق
السهم من الرمية فإنما
لقبته وهم فاقوا وهم فان
في قتلهم أجز المن قتلهم يوم
القيامة * حدثنا محمد بن
المنفى حدثنا عبد الوهاب
قال سمعت يحيى بن سعيد

لا يجوز والخنجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع خنجره يؤذن قسورة وهي الحلقوم والبليغ
وكاه بطلق على مجرى النفس وهو طرف المري بما يلي القم ووقع في رواية مسلم من رواية يزيد بن
وهب عن علي لا يجاوز مسلاتهم تراقيم فكأنه أطلق الإيعان على الصلاة وله في حديث أبي ذر
لا يجاوز ما بينهم من حلاقهم والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع
عن علي عنده مسلم يقولون الحق بالسنتهم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه وهذه المجاوزة غير
المجوزة إلا تمة في حديث أبي سعيد (قوله يرقون من الدين) في رواية أبي إسحق عن سويد بن
غثلة عند السائي والطبري يرقون من الاسلام وكذا في حديث ابن عمر في الباب وفي رواية
زيد بن وهب المشار إليها وحديث أبي بكر في الطبري وعند السائي من رواية طارق بن زياد
عن علي يرقون من الحق وفيه تعقب على من فسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه
في علامات النبوة (قوله كما يبرق السهم من الرمية) يعني الرأه وكسر الميم وتشديد التثنية أي
الشيء الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الرحش إذا ما خال الراي وسأني في الباب الذي بعده
(قوله) فإنما القيقوهم فاقتلوهم فان قتلهم أجز المن قتلهم يوم القيامة في رواية زيد بن وهب
لو يعلم الجيش الذين يصبرونهم ما قضى لهم على لسان نبينهم لتكوا عن العمل ولمسلم في رواية
عبيد بن عمرو عن علي "لولا أن تطروا الحديثكم عما وعده الله الذين يتباينونهم على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم قال عبيد قتل علي أنت سمعته قال أي ورب الكعبة ثلاثا وله في رواية زيد بن
وهب في قصة قتل الخوارج أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله فقام إليه عبيدة فقال
يا أمير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو لقد سمعت خدام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي
والله الذي لا اله الا هو حتى استجابه ثلاثا قال النووي إنما استجابه لمؤكدا لا من عند السامعين
ولتظهر معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وان علما ومن معه على الحق (قلت) وليطمئن قلب
المختلف لأزالة فهم ما أشار إليه على ان الحرب خدعة فحسب أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا
منصوصا إلى ذلك بشر قول عائشة لعبيد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له ما قال
على حينئذ قال سمعته يقول صدق الله ورسوله قالت رحم الله عليا انه كان لا يرى شيئا ينجيه
الا قال صدق الله ورسوله فذهب أهل العراق فكذبوا عليه ويزيدونه فمن هذا أراد عبيدة بن
عمرو التثبت في هذه القصة خصوصا وان فيها نقلا منصوصا عن معاوية وأخرجه أحد من هذا
الحديث عن علي وزاد في آخره قتلهم حتى على كل مسلم ووقع سبب تحديث على هذا الحديث
في رواية عبيد الله بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال ان الحرورية
لما خرجت وهو على قاتلها الأحكم الله فقال علي "كلت حتى أربد بها باطل ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصف ناسا إلى يعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنتهم ولا يجاوز هذا منهم
وأشار بخلقه من أبغض خلق الله إليه الحديث الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله) عبد
الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري ومحمد بن ابراهيم هو التميمي وأبو
سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهذا السابق كما تلاحظ
عطا من يساروا ما تلاحظ أبي سلمة فتقدم مفتردا في أواخر فضائل القرآن ورواه الزهري عن أبي
سلمة كافي الباب الذي بعده بسياق آخر فلهذا التفظ المذكور هنا على سياق عطا من يسار المقرن به

وقد قرن الزهري مع أبي سلمة في روايته الماضية في الادب النخلك المشرقي لكنه أفرد هذا
عن أبي سلمة قائماً لفظه عن لفظ النخلك (قوله) فسأله عن الحرورية أجمعت التي صلى الله
عليه وسلم) كذا الجميع بخلاف السمع وقد يشبه في رواية مسلم عن محمد بن المنثري شيخ البخاري
فيه فقال يذكرها وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة قال لا يسعد هل سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يذكر الحرورية آخر جسه ابن ماجه والطبري وأخرج الطبري من طريق
الاسود بن العلاء عن أبي سلمة قال جئنا أباسعده فقلنا فاذكر مثله ومن طريق أبي إسحق مولى
بني هاشم أنه سأل أباسعده عن الحرورية (قوله) قال لا أدري ما الحرورية هذا غبار قوله في أول
حديث الباب الذي يليه وشهد أن علقه قتلهم وأما معه فأنه متضمن الأول أنه لا يدري هل ورد
الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا ومتضمن الثاني أنه ورد فيهم ويمكن الجمع بأن مراد بالثاني
هنا أنه لم يحفظ فيهم نصاً بل نظ الحرورية وإنما مع قسمه التي دل وجود علامتهم في الحرورية
بأنهم هم (قوله) يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) لم يختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد ذلك
فنه مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون في أمته
وله من وجه آخر ترقق مارة عند فرقته من المسلمين وله من رواية النخلك المشرقي عن أبي سعيد
نحوه وأما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بالظن من أمته فيسند ضعيف ولكن وقع
عند مسلم من حديث أبي ذر بلنظ سيكون بعدى من أمته قوم وله من طريق زيد بن وهب عن
علي بن خزيمة من أمته ويجمع بينهما وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي
سعيد الأمة الاجابة وفي رواية غير مائة الدعوة قال التوري وفيه دلالة على فقه الصحابة ويحرم
الانفاذ وفيه اشارة من أبي سعيد الى تكفير الخوارج وانهم من غير هذه الأمة (قوله) تحفرون
بفتح أوله أي تستقلون (قوله) صلاتكم مع صلاتهم زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة بكافي
الباب بعده وصباكم مع صباهم وفي رواية عاصم بن شمعون عن أبي سعيد تحفرون أعمالكم مع
أعمالهم ووصف عاصم أصحاب ليلة الحرورية بأنهم يصومون النهار ويصومون الليل ويأخذون
الصدقات على السنة أخرجه الطبري ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وفي
رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده يحدون بحدكم صلاته وصيامهم مع صلاتهم وصيامهم
ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد وزاد في رواية الاسود بن العلاء عن أبي سلمة وأعمالكم مع
أعمالهم وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي بن الحسين قراءة تكلم الى قراهم وشاؤلا
صلاتكم الى صلاتهم شيئاً أخرجه مسلم والطبري وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس ذكرى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فيكم قوماً يداؤبون ويعملون حتى يعجبوا الناس فيحبهم
أنفسهم ومن طريق حفص ابن أخي أنس عن عمه بلنظ يعمقون في الدين وفي حديث ابن
عباس عند الطبري في قصة مناظرة التواريح قال قائمهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهاداً
منهم أبديهم قائمها ثفن الا بل ووجههم معلة من آثار السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن
ابن عباس أنه ذكر عند الخوارج واجتمعوا في العادة فقالوا لا وأشد اجتهاداً من الرهبان
(قوله) يرقون من الدين مروق السهم من الرمية) بكسر الميم وتشديد التاء فيه فعله يرمي
مفعولة فأدخلت فيها الهام وان كان فعل بمعنى مفعول يسوي فيه المذكور والنوثة للاشارة

أخبرني محمد بن ابراهيم عن
أبي سلمة وعظام بن يسار
أنهما أتيا أباسعدها فحدروا
فسأله عن الحرورية أجمعت
التي صلى الله عليه وسلم قال
لا أدري ما الحرورية سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول يخرج في هذه الأمة
ولم يقل منها قوم تحفرون
صلاتكم مع صلاتهم
يقرون القرآن لا يجاوز
صلوهم أو خارجهم عزرون
من الذين مروق السهم من
الرمية

٦٩٢٢
م سن ق
تحفة
٤٤٢١

أحمد الطبري أيضاً لفظه أن ذوالخو بصره التميمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم
الغنائم بيمين فقال يا محمد نذركم نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تكرار ذلك منه في
الموضعين عند قسمة غنائم حنين وعند قسمة الذهب الذي بدنه على قال الأصمعي الترجمة
في ترك قال الخوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا ظهر ورأيهم ونصمو الناس
القتال وجب قتالهم وانما ترك الذي صلى الله عليه وسلم قتل المذكور لأنه لم يكن يظهر ما يستدل
به على ما وراءه فلو قتل من ظاهرة الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام وروحه في
الغلوب لنفرهم عن الدخول في الاسلام وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم
أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم (قلت) وليس في الترجمة
ما يخالف ذلك إلا أنه أشار إلى أنه لو انتفت حالة تمثيل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب
الخوارج مشدداً ولم نصبوا حراً لأنه يجوز للأمام الاعراض عنهم إذا رأى المصلحة في ذلك كأن
يخشى أنه لو فرض للفرقة المذكورة لا تظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمرهم وماض عنهم فيكون
ذلك سبباً لظهورهم ونصيبهم القتال للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال وشأنهم
واقدامهم على الموت ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم يتحقق ذلك وقد ذكر
ابن بطال عن المهلب قال التآلف إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع
خبرتهم فأما إذا علا الله الاسلام فلا يجب التآلف إلا أن تنزل الناس حاجة لذلك فلا ملام الوقت
ذلك (قلت) وأما ترجمة البخاري القتال والطبري في القتل فلا ترك القتال يؤخذ من ترك القتل
من غير عكس وذكره حديثين الأول «حدثني أبي سعيد (قوله حديثاً عن الله) هو الجمع في
المسند بن ينفخ الترن وهو من رزم أنه أبو بكر بن أبي شبة لأنه وإن كان أنصاعاً لله من محمد
لكنه لا رواية لعن هشام المذكور وهما وابن يوسف الضمعي (قوله عن أبي سلمة في رواية
شعيب الماضية في علامات النبوة عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وتقدم في الأدب
من طريق الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شريحيل وأبو شريحيل
المشرك بكسر الميم وسكون المجهدة وقع الزعم بعد ما قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان
وتقدم بيان حاله في فضل سورة الأناجس وإن البرازحكي أنه الضحاك بن مزاحم وإن ذلك غلط
ثم رقت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجه الطبري من طريق الوليد بن مسعود
الأوزاعي في هذا الحديث فقال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد
قال الطبري وهذا خطأ وانما هو الضحاك المشرق (قلت) وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب
وأبو عوف عن طريق بشر بن بكير كلاهما عن الأوزاعي فقال فيه عن أبي سلمة والضحاك المشرق
وفي رواية بشر الهمداني كلاهما عن أبي سعيد والنظ الذي ساقه البخاري هو لفظ أبي سلمة وقد
أخرجه مسلم لفظ الضحاك المشرق من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً ما ذكره وقد
شد أقلم بن عبد الله بن المغيرة عن الزهري فروي هذا الحديث عنه فقال عن عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى (قوله فيما) (١) النبي صلى الله عليه وسلم يقسم
أولهم القسمة كذا نحن بخلاف المعقول ووقع في رواية الأوزاعي يقسم ذات يوم قسمه ما في رواية
شعيب بن يونس عن عبد النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً إذا قطع من عبد الله في روايته يوم

«حدثنا عبد الله بن محمد
حدثنا هشام أخبرنا معمر
عن الزهري عن أبي سلمة
عن أبي سعيد قال بينا النبي
صلى الله عليه وسلم يقسم
(١) قوله فيما هكذا في نسخ
الشرح التي بأيدينا والذي
في المتن ينابغهم كما
نعم عليه القططاني اهـ

حنين وتقدم في الادب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيدان المقسوم كان تبرا بانه
 على بن أبي طالب من الذين فقهه النبي صلى الله عليه وسلم بين أربعة أنفس وذكر أن أسماءهم
 هناك (قوله) جاء عبد الله بن ذى الخويرة التميمي في رواية عبد الرزاق عن معمر بن راشد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسما اجماعا بين ذى الخويرة التميمي وكذا أخرجه
 الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن نور وأبو يعقوب الجعفي وعبد الله بن معاذ وأبوهم عن
 معمر وأخرجه النعماني ثم الواحد في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد
 الرزاق فتسال بين ذى الخويرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخواص ربما أدرى من
 الذي قال وهو حرقوص الملح وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويرة
 التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي إسحق التلعلي وقال بعد فراغه فقد جعل
 في هذه الرواية اسم ذى الخويرة حرقوصا والله أعلم وقد جاء ان حرقوصا اسم ذى النديبة كما
 سيأتي (قلت) وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر انه كان في قنوج
 العراق ثم وانه الذي افتتح سوق الأهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل
 معهم وزعم بعضهم انه ذوالنديبة الا ذكره وليس كذلك وأكثر ما جاء ذكره هذا القائل في
 الاحاديث بهما ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم المشار اليها بأنه مشرف الوحيين فآثر
 العييني ناشر الجبهة كث اللبنة لمخلوق الرأس مشعر الأذار وتقدم نفسه بذلك في باب بحث علي بن
 المغازي وفي حديث أبي بكر عند أحمد والطبري فآثر رجل أسود طويل مشعر لمخلوق الرأس
 بين عينيه أثر السجود وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة عند أحمد والطبري والحاكم في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بدنانير فكان يشبهها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينيه أثر السجود
 وفي حديث عبد الله بن عمرو وعبد البر والطبري رجل من أهل البادية حديث عبد الله بن
 (قوله) فقال عدل يا رسول الله في رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم فقال اتق الله يا محمد وفي حديث
 عبد الله بن عمرو فقال عدل يا محمد وفي لفظ له عند البر والطبري والحاكم فقال يا محمد والله إن كان الله
 أمرك أن تعدل ما أرك تعدل وفي رواية تقسم التي أشرت اليها فقال يا محمد قد رأيت الذي
 صنعت قال وكيف رأيت قال لرك عدلت وفي حديث أبي بكر فقال يا محمد والله ما تعدل وفي
 لفظ ما أرك عدلت في القصة ونحوه في حديث أبي برزة (قوله) فقال ويحك في رواية الكشي
 ويا هو رواية شعيب والاوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الادب (قوله) ومن يدل
 اذالم يعدل في رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم ومن يطعم الله اذالم أطعمه ولمسلم طريقه
 أولست أحت أهل الأرض أن أطيع الله وفي حديث عبد الله بن عمرو عند من يأمس العدل
 بعدى وفي رواية تقسم عنه فغضب صلى الله عليه وسلم وقال العدل اذالم يكن عندى فغند من
 يكون وفي حديث أبي بكر فغضب حتى احمرت وجنتاه ومن حديث أبي برزة قال فغضب غضبا
 شديدا وقال والله لا تجدون بعدى رجلا هو أعدل عليكم منى (قوله) قال عمر بن الخطاب يا رسول
 الله ائذن لي فاضرب عنقه في رواية شعيب ويونس فقال بن زيادة قال ائذن لي فاضرب
 عنقه وفي رواية الاوزاعي فلا ضرب بن زيادة لام وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق
 مقسم عنه فقال عمر يا رسول الله الأقوم عليه فاضرب عنقه وقد تقدم في المغازي من رواية

جاء عبد الله بن ذى الخويرة
 التميمي فقال عدل يا رسول
 الله فقال ويحك ومن يدل
 اذالم يعدل قال عمر بن
 الخطاب يا رسول الله ائذن لي
 فاضرب عنقه

عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث فقال له رجل أظننه خالدين الوليد قتله وفي رواية
 مسلم فقال خالدين الوليد بالخزم وقد ذكرت وجه الجميع لا يخفى وأما الخالدي وان كلامهم ما
 سأل ثم رأيت عندهم من طريق جرير عن عمار بن القعقاع بسند فيه فقام عمر بن الخطاب
 فقال يا رسول الله ألا ضرب عنقه قال لا ثم أدبر فقام إليه خالدين الوليد سيف الله فقال يا رسول
 الله ألا ضرب عنقه قال لا فهذا نص في أن كلامهم ما سأل وقد استشكل سؤاله في ذلك
 لأن بعث على أبي العباس كان عقب بعث خالدين الوليد إليها والذهب المقصود أرسله على من العباس كان
 في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ويحجب بأن عبد المولى إلى العباس رجوع خالدهم إلى
 المدية فأرسل على الذهب فخر خالدهم وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع
 بالهجرة من غسان حنين والسائل في قتله عمر بن الخطاب جرما وقد ظهر لي أن المسترضي في
 ما وضع من واحد كما مضى قريبا (قوله قال دع) في رواية شعب فقال له دع كذا لا يذوق
 رواية الأوزاعي فقال لا ورأى أفع بن عبد الله في روايته فقال ما بالذي أقتل أصحابي (قوله فان
 له أصحابا) هذا ظاهره أن ترك الأمر بشبهه بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ولذا لا يقتضي
 ترك قتله مع ما ظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم عا واجهه فيمحق أن يكون
 لصلة التأني كما فهمه البخاري لأنه وصفه بالباغ في البداية فمع انقضاء الإسلام فلا وزن في
 قتلهم لكان ذلك تنقرا عن دخول غيرهم في الإسلام ويؤيده رواية أفع ولها شوهد ووقع في
 رواية أفع يستخرج أناس يقولون مثل قوله (قوله) يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه
 مع صيامه) كذا في هذه الرواية بالأفراد وفي رواية شعب وغيره مع صلاتهم بصفة الجمع فيه
 وفي قوله مع صيامهم وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعب وبوس
 يقرؤون القرآن ولا يجاوزت رقبتهم عن ثاقفة في جمع ترقية بنفع أوله وسكون الرأى ضم اتفاق وقع
 الواو وهي العظام التي بين فقره النحر والعائق والمعنى أن قرأتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها وقيل
 لا يملكون بالقرآن فلا يبايئون على قرأته فلا يحصل لهم إلا سرده وقال النووي المراد أنهم ليس لهم
 فيه حظ الأمر وه على أسانهم لا يصل إلى خلوتهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم لأن المطلوب
 تعقله وتدبره ووقعه في القلب (قلت) وهو منقول قوله فيهم أيضا لا يجاوز أسانهم خارجهم
 أي يطأون بالشهادتين ولا يرفعونهم بأشغالهم ووقع في رواية مسلم يقرؤون القرآن وطبايل المراد
 الخندق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أسواله وقيل المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزال
 ألسنتهم رطبة به وقيل هو كناية عن حسن الصوت به ككلام القرطبي ويرجح الأول ما وقع
 في رواية أبي زرعة عن أبي سعيد عن مسدد يقرؤون القرآن كما حسن ما يروونه الناس ويؤيد
 الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكر عن أبيه قوم أشداء أحدنا فلهذا أنهم بالقرآن أخرجه
 الطبري وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد يقتلون أهل الإسلام ويبدعون أهل
 الأوثان يقرؤون وأرجحها الثالث (قوله) يقرؤون من الدين كما يقرء السهم) يأتي تفسيره في
 الحديث الثاني وفي رواية الأوزاعي (قوله من الرمية) في رواية معبد بن سيرين عن
 أبي سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد لا يبدعون فيه حتى يبعدوا السهم إلى فوقه والرمية قعدة
 من الرمي والمراد الغزاة الرمية مثلا ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية معبد عنه فاته

قال دع فأن له أصحابا يحقر
 أحدكم صلاته مع صلاته
 وصيامه مع صيامه يقرؤون
 من الدين كما يقرء السهم من
 الرمية ينظرون فذوه فلا
 يوجد فيه شيء ثم ينظرون
 نصله فلا يوجد فيه شيء

سكون لهذا الشبهة تعمقون في الدين عرقون منه الحديث أي يخرجون من الاسلام بغتة
 كخروج السهم اذا رماه رام قوي الساعد فاصاب مارماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعالج بالسهم
 ولا يثني منه من الرمي شي فاذا القس الرابي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم
 ليس عرف هل اصاب أو أخطأ فاذا لم يره علق فيه شي من الدم ولا غيره ظن انه لم يصبه والقرض انه
 اصابه والى ذلك أشار بقوله سبب القرض والدم أي جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شي بل خرجا
 بعينه وقد تقدم شرح القذف في علامات النبوة ووقع في رواية أي نضرة عن أي سعيد عند
 مسلم فضرب النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً الرجل يرى الرمية الحديث وفي رواية
 أي المتوكل الناجي عن أي سعيد عند الطبري مثلهم كمثل رجل يرى رمية فتوشى السهم
 حيث وقع فاخذه فنظر الى فوق فلم يره دمه ولا دمالاً لم يتعلق به شي من النسم والدم كذلك هؤلاء
 لم يتعلقوا بشي من الاسلام وعند في رواية عاصم بن شمع بن بفتح المجبة وسكون الميم بعدها
 مجبة بعد قوله من الرمية يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئاً من القرض والدم الحديث
 وفيه يتركون الاسلام وراعه وروهم وجعل يديه وراعه ظهره وفي رواية أي اصبح مول
 بني هاشم عن أي سعيد في آخر الحديث لا يتعلقون من الذين بشي كالاتعلق بذلك السهم (١)
 أخرجه الطبري وفي حديث أنس عن أي سعيد عند أحمد وأبي داود والطبري
 لا يرجعون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن
 ماجه بسباق أو ضعن هذا ولفظه سيخرج قوم من الاسلام خروح السهم من الرمية
 عرضت للرجال فرسوا فاقترعهم أحد منهم فخرج فأنه فنظر اليه فاذا هو لم يتعلق بضلع من
 الدم شي فنظر الى القذف فبرم فعلق من الدم بشي فقال ان كنت أصبت فاقترع بالريش والنوق شي
 من الدم فنظر فلم ير شي فأتى بالريش والنوق قال كذلك يخرجون من الاسلام وفي رواية بلال
 ابن رباح عن أي بكره أنهم الشيطان من قبل دينهم ولعمري وإن أي عرف مسندهم ما من
 طريق أي بكره الى الانصار عن علي أن ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم
 لا يعودون فيه أبداً (قوله أيهم) أي علامتهم ووقع في رواية ابن أي مريم عن علي عند الطبري
 علامتهم (قوله رجل احدى يديه وأقال ثدييه) هكذا الاكثر بالنسبة فيهم ما ع الشك هل
 تنسبة يد أو ثدي بالثلاثة وفي رواية أخرى هل هنا بالثلاثة فيهما فالتشابه عند هل هو الثدي بالافراد
 أو بالنسبة ووقع في رواية الازراعي احدى يديه ثنية يد ولم يشك وهذا هو المعتمد وقد وقع في
 رواية شعب ويونس احدى عضديه (قوله مثل ثدي المرأة وأقال مثل البضة) بفتح الموحدة
 وسكون الميم أي القطعة من اللحم (قوله تدر) بفتح أوله والين موملين مقروحين بينهما
 رامسا كتمه وأخر ما هو على حذف احدى التابن واصله تدر در ومعناه تتحرك وتذهب ويحي
 وأصله حكايه صوت الماشي بطن الوادي اذا تدافع وفي رواية عبيدة بن عمر عن علي عند مسلم
 فيهم رجل فخرج اليد أو مودن اليد أو مشدون اليد واخرج بجناهم وجميعهم والمودن بوزنه
 والمشدون بفتح الميم وسكون المشاة وكها بمعنى وهو الناقص ولهم رواية زيد بن وهب عن علي
 وغاية ذلك فيهم رجلاه عضد لئله ذراع على رأس عضده مثل حلة الثدي عليه شبرات
 بعض وعند الطبري من وجه آخر فيهم رجل مجتمع اليد كأنها ثدي حبسية وفي رواية أفلم

ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد
 فيه شي ثم ينظر في ضيه فلا
 يوجد فيه شي قد سبق
 القرض والدم أيهم ورجل
 احدى يديه وأقال ثدييه
 مثل ثدي المرأة وأقال مثل
 البضة تدر

(١) قوله بشي كالاتعلق
 بذلك السهم هكذا في نسخة
 وفي نسخة أخرى بشي الا
 كالاتعلق الخ اد محصيه

ابن عبد الله فيها شهادات كأنها حجة سبعم وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار كندى المرأة لها حلة
كليلة المرأة حوايا سبعم هيات وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبي عبد الله عليه السلام أنهم أسود
احدى يديه طي شاة أو حلة ندى فاما الطي فهو بضم الطاء الموحدة وسكون الموحدة وهي
الندى وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام أسود والاول أقوى وقد ذكر
على الله عليه وسلم للتواريخ علامة أخرى في رواية سعيد بن سيرين عن أبي سعيد قبل ما سألهم
فان سألهم التخليق وفي رواية عاصم بن شعيب عن أبي سعيد فقام رجل فقال يا بني الله هل
في هؤلاء القوم علامة قال يحلقون رؤوسهم فيهم ثوب ثوبه وفي حديث أنس عن أبي سعيد هم من
جلدتنا ويكلمون بالسنا قبل يا رسول الله ما سألهم قال الجاهل هكذا أخرجه الطبري
وعند أبي داود بهضمه **(قوله يخرجون على خيرة فرقة من الناس)** كذلك أخرجه الطبري
الشيرة وفي الأدب حين يكسر الملهة وآخرون وفرقة بضم الفاء ووقع في رواية عبد الرزاق عند
أحمد وغيره حين فرقة من الناس بنسخ الفاء وسكون المنة ووقع للكسبة في هذه المواضع على
خير بنسخ المجهمة وآخروا وفرقة بكسر الفاء والاول المعتمد الذي عندهم وغيره وان كان
الاخر صحيحا ويؤيد الاول ان عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد عرق مارقة عند
فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي اللفظ له يكون في أمي فرقان فيخرج من
بينهما طائفة مارقة إلى قتلهم أو لأهم بالحق وفي اللفظ له يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أولى
الطائفتين إلى الحق وفيه فقال أبو سعيد أنتم قتلوهم بأهل العراق وفي رواية الضعفاء المشرق
عن أبي سعيد يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق وفي رواية أنس عن
أبي سعيد عند أبي داود من قاتلهم كان أولى بالله منهم **(قوله قال أبو سعيد)** هو متصل بالسند
المذكور **(قوله أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم)** كذا اختصارا مختصرا وفي رواية شعيب
ويونس قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وقدم في
في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج
في هذه الامة وفي رواية أنس بن عبد الله حضرت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)**
وأشهد ان عليا قتلهم في رواية شعيب أن علي بن أبي طالب قاتلهم وكذا وقع في رواية الأوزاعي
ويونس قاتلهم ووقع في رواية أنس بن عبد الله وحدث مع علي يوم قتلهم بالنهر وان نسبة
قتلهم إلى أن يكونه كان القاتل في ذلك وقدم في الباب قبله من رواية سويد بن غنلة عن علي
أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم وألفظه فابغى الله قلوبهم فأتواهم وقد كرت شواهد ومنها
حديث نصر بن عاصم عن أبي بكر ترفعه ان أمي أقواما يقرؤون القرآن لا يميزون بينهم فإذا
لقبهم فأتواهم أي قاتلوهم أخرجه الطبري وتقدم في حديث الانبياء وغيره ان أدركتهم
لا قتلهم وأخرج الطبري من روايته مسروق قال قالت عائشة من قتل الخبيث قتل علي قالت
فان قتلته قلت علي خير فقال لاسقه النهر وان قالت اتقي على هذا ابيسة فأتهم بخمسة من نفسا
شهودا أن عليا قتلهم بالنهر وان أخرجه أبو يعلو الطبري وأخرج الطبري في الاوسط من طريق
عاصم بن سعد قال قال عمار سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في أقوام من
أمي يترقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم على بن أبي طالب قال اي والله وأما

يخرجون على خيرة فرقة
من الناس قال أبو سعيد
الخدري أشهد سمعت من
النبي صلى الله عليه وسلم
وأشهد ان عليا قتلهم وأما
معه

صفة قتالهم وقتلهم فوقعت عندهم في رواية يزيد بن وهب الجبهي انه كان في الجيش الذين كانوا
مع علي حين ساروا الى الخوارج فقال علي بعد ان حدثت بقتلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
والله اني لأرجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس
قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم ألقوا الرامح وسلبوا
سيفكم من حقيقتهم فاني أخاف أن ينشدوكم كما ينشدوكم يوم حروراء قال فشرعهم الناس
برماحهم قال فقتل بهضهم على بعض ومأصيب من الناس يومئذ الارجلان وأخرج به قوب
ابن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجاز قال كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم
المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى خمسة فان شئت فاذهب الى أبي رزقة فاسأله فانه شهد ذلك
وأخرج احمد بن حنبل في رواية عن طريق حبيب بن أبي ثابت قال أتيت ثابوا مثل فقتل
أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على فم فارقه وفتح استعمل قتالهم قال لما كنا بصفين احضر
القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم فقال الخوارج ما فعلوا ونزلوا حروراء
فأرسل اليهم على فرجعوا ثم قالوا يكون في ناحية فان قبل النضفة فالتنضفة فالتنضفة فالتنضفة فالتنضفة
معهم ثم افتقرت منهم فرقة يقتلوا الناس فحدث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم وعند
أحدوا الطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد انه دخل على عائشة مرجمه من العراق
لما قتل علي فقتلته عائشة فحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي قال ان عليا لما كاتب
معاوية وحكام الحكمين خرج عليه جماعة آلاف من قراء الناس فقتلوا بأرض يقال لها حروراء
من جانب الكوفة وعقبوا عليه فقالوا انسلخت من قميص أبي بكر الله ومن اسم الله الله ثم
حكمت الرجال في دين الله ولا حكم الا الله فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فدعا بحف عظيم فجعل
يضر به يدهم يقول أيها المصحف حدث الناس فقالوا ماذا انسان انما هو ادورق ونحن
نكلم بملروينا منه فقال كذب الله بيني وبين هؤلاء يقول الله في امرأة رجل فان خفت من شاك
بينهما الآية وأسمه محمد أعظم من امرأة رجل وتقموا على ان كانت معاوية وقد كتب رسول
الله صلى الله عليه وسلم سهل بن عمرو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ثم تبع اليهم ابن
عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء فبعث علي الى الآخر أن
يرجعوا فأبوا فأرسل اليهم كونا أحدثت ثم يمشوا ينسكهم أن لا تفكروا ما داموا ولا تقطعوا
سيلا ولا تظلموا أحدا فان فعلتم تبذلت اليكم الحرب قال عبد الله بن شداد فوالله ما قتلهم حتى
قطعوا السبل وسفكوا الدم الحرام الحديث وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة
ابن عباس اليهم بطولها وفي الاوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله
الجبلي قال لما فارقت الخوارج عليا خرج في طلبهم فالتفتنا الى عسكرهم فاذا هم دوى كدوى
الخل من قراءة القرآن واذافهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معهم وفيهم بالهدو والعبادة
قال فدخلني من ذلك شدة فتركت عن فرسي وقت أصلي فقلت اللهم ان كلني في قتال هؤلاء
القوم لك طاعة فأنشدني في فيه فرسي علي فقال لما ساذني فقد ذبائتم من التل يا جندب فلما جئت
أقبل رجل علي برذون يقول ان كان لك يا قوم حاجة فانهم قد قطعوا النهر قال لما قطعوه ثم جاء
آخر كذلك ثم جاء آخر كذلك قال لما قطعوه ولا يقطعونه ولا يقتلن من دونه عهد من دون الله

جى بالرجل على النعت
الذى نعت النبي صلى الله
عليه وسلم

(١) قوله على يده وفي نسخة
على ثديه ٥٥

ورسوله قلت الله أكبر ثم تكبنا فاسأله فقال لي سأبعت إليهم رجلا يقرأ المصحف يدعوهم إلى
كتاب الله وسنة نبيهم فلا يقبل علمنا وجهه حتى يرشقه للبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم
عشرة قال فانتبهنا إلى القوم فأرسل إليهم رجلا فرماه انسان فاقبل علمنا وجهه فقتله وقال على
دونكم القوم فما قتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة وأخرج يعقوب بن قتيبان بسند صحيح عن
جديد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال طقت بابل النهر فاني مع طائفة منهم أسير
إذا بنا على قرية بينناهم وخرج رجل من القرية مروعا فقالوا له لا روع عليك وقطعوا له النهر
فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا فخذنا عن أيك فخذتهم
بجديت يكون فتنة فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فيكن قال فقدموه ففرضوا عليه
ثم دعوا أسيرته وهي حبلى فبقروا عظامي بطنها ولان أي شدة من طريق أي يهزل لآخر بن جديد
قال قال على لا يصحبه لا سدرهم بقتال حتى يجدوا أحدا قال فخرج بهم عبد الله بن خباب فذكر
قصة قتلهم له وبجارتهم وأنهم بقروا بطنها وكأوا مروا على ساقته فأخذوا أحدهم فقرة فوضعهما
في فيه فقالوا له تمر دما هدمي استعملها فقال إليم عبد الله بن خباب أنا أعظم حرمة من هذا التمرة
فأخذوه فذبحوه فبلغ عليا فأرسل إليهم أفيدينا باقتل عبد الله بن خباب فقالوا كانا قتله فاذن
حيث شئت قتالهم وعند الطبري من طريق أبي مرجم قال أخبرني أخي أبو عبد الله أن عليا سار
اليهم حتى إذا كان حذاءهم على شط النهر وان أرسل يناديهم فلم يزل رسله يتخلف إليهم حتى
قتلوا رسوله فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم (ثوبه جى بالرجل على النعت
الذي نعت النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية شعيب بن عبد الله بن خباب قال قال الله صلى الله عليه وسلم الذي نعته
وفي رواية أنفج قال نعته على فلم يجدوه ثم وجدوه بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت وفي رواية يزيد بن
وهب فقال على التمسوا فيهم فخرج قال نعتوه فلم يجدوه فقام على بنفسه حتى أتى ناسا قد قتل
بعضهم على بعض قال آخروهم فوجدوه على الأرض فيكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله وفي
رواية عبد الله بن أبي رافع فلما قتلهم على قال انظروا فتنظروا فوجدوا رجلا يجردوا وأسيا فقال أرجعوا فوالله
ما كذبت ولا كذبت من تين أو زلفا ثم وجدوه في خربة فأنزله حتى وضعوه بين يديه أخرجهما سلم
وفي رواية للطبري من طريق يزيد بن وهب فقال على اطلبوا إذا الشدة فطلبوه فلم يجدوه فقال
ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه فوجدوه في وهد من الأرض عليه ناس من القتل فإذا
رجل على يده (١) مثل سبلات السور فيكبر على الناس وأبجبه ذلك ومن طريق عاصم بن
كليب حدثنا أي قال يناديهم فعود عند على فقام رجل عليه أثر السيف فقال لي كنت في العمرة
فدخلت على عائشة فقالت ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم قلت قوم خرجوا إلى أرض قرية
منها يقال لها حروراء فقالت أما إن ابن أبي طالب لو سألني عنكم بأمرهم قال فاعل على وكبر فقال
دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عنده غير عائشة فقال كيف أنت وقوم يخرجون
من قبل المشرك وفيهم رجل كان يدهمدي حبشية تشد تكم الله هل أخبرتكم بأنه فيهم قالوا نعم
فخنته موني فقام ليس فيهم فخلقت لكم الله فيهم ثم أتيتوني به تسجيكونه كانت لي فقالوا اللهم نعم
قال فاعل على وكبر وفي رواية أبي الوضئ بنع الوادو بكسر الصاد المجهمة المنخفضة والتشديد عن
على اطلبوا فخرج فذكر الحديث وفيه فأسخروهم من تحت القتلى في طين قال أبو الوضئ كان

أنظر إليه حبشي عليه طريق له إحدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعرات مثل شعرات تكون
على ذنب البروع ومن طريق أي مريم قال أن كان ذلك المخرج لمعنا في المسجد وكان فقرا قد
كسوته برنساى ورأته بشهد طعام على وكان مسمى نافعاً الذبابة وكان في يده مثل ندى المرأة
على رأسه حلة مثل حلة الذي عليه شعرات مثل سبال السور آخر جهما أبو داود وآخر جه
الطبري من طريق أي مريم مطولا وفيه وكان على يحد شاقبل ذلك أن قوما يخرجون وعلاصهم
رجل يخرج البدف سمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت المخرج حتى رأته يسكره طه اممن
كثرة ما سمع ذلك منه وفيه ثم أمر أصحابه أن يلتصقوا المخرج فالتصقوا فلم يجدوه حتى جاء رجل
فيشره فقال وجدناه تحت قسطين في ساقية فقالوا الله ما كذبت ولا كذبت وفي رواية أفلح
فقال على أيكم يعرف هذا فقال الرجل من القوم نحن نعرفه هذا خر قوص وأمه هي ناقل فارسل
على إلى أمه فقالت كنت أرى غمنا في الجاهلية فغشيتي كهيئة الظللة فحملت منه فولدت هذا
وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد قال حدثني عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
أن عليا قال التمسوا إلى العلامة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني لم أجد ولا أكتب
في عبيد الله وأتني عليه حين عرف العلامة ووقع في رواية أبي بكره ولي الأضرار عن علي
حولها سبع هبات وهو يرضع الهاء وهو حديث جمع هبة فيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد
قتل أهل النهر فقال على أي لا إراة انهم فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى فقال على صدق
الله ورسوله وفرح الناس حين رأوه واستنبروا وذهب عنهم ما كانوا يجحدونه (قوله قال فترأت
فيه) في رواية السرخسي فيهم (قوله ويهتسمن من يلزك في الصدقات) الامم العيب وقل
الوقوف في الناس وقبل بقدر أن يكون مواجهة والهم في الغيبة أي يعيبك في قسم الصدقات
ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله هذه قصة ما أريد بها وجه الله
ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقته مقدمة على
قوله حين فرقة من الناس قال فترأت فيهم وذكر كلام أي سعيد بعد ذلك وله شاهد من حديث
ابن مسعود قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم خيبر سمعت رجلا يقول إن هذه
القسمه ما أريد بها وجه الله قال فترأت ومنهم من يلزك في الصدقات أخرجه ابن مردويه وقد
تقدم في غزو خيبر بدون هذه الزيادة ووقع في رواية عتبة بن وساح عن عبد الله بن عمر ما يؤيد
هذه الزيادة فجعل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم يهط شبا فقال يا محمدا أراك تعدل وفي
رواية أبي الوضئ عن أبي برزوخو فدل على أن الحاصل للقاتل على ما قال من الكلام الجاني
وأقدم عليه من الخشاب السبي كونه لم يهط من تلك العطية وإنه لو أعطى لم يقل شبا من ذلك
وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره ففعل عن الرجل فذهب فقال النبي
صلى الله عليه وسلم فطلب فلم يدرك واستند جيد «(تبيه)» جاء عن أبي سعيد الخدري
قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية وذلك فيما أخرجه أحمد بن سعيد
عن أبي سعيد قال جاء أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن امرأت
يؤاى كذا فإذا راجل حسن الهيئة متخضع وصلى فيه فقال أذهب إليه فاقله قال فذهب إليه
أبو بكر فلما رآه بصلى كرم أن يقتله فرجع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر أذهب فاقله

قال فترأت فيه ومنهم من
يلزك في الصدقات

فذهب فرأه على تلك الحالة فخرج فقال يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب علي فلم يره فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ان هذا او أصحابه يهرون القرآن لا يحياوزتر اقيمهم يرقون من الدين كما يرق السهم
من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوهم هم شر البرية وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى
ورجاله ثقات ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الاول وكانت قصته هذه الثانية متراخية
عن الاولى وأذن صلى الله عليه وسلم في قتله بعد أن منع من ذلك والعله المنع وهي التأني فكأنه
استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهي عن الصلاة على من ينسب الى النفاق بعد أن كان
يجري عليهم أحكام الاسلام قبل ذلك وكان أبابكر وعمر عكبا بالنهي الاول عن قتل المصلين
وجلا الامر هنا على قيسدان لا يكون لا يصلي فلذلك لا عدم القتل بوجود الصلاة
أو غلبا جانب النهي ثم وجدت في مغازي الاموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة ثم دعا
رجلا فأعطاهم فقام رجل فقال انك لتقسم وما ترى عدلا قال اذن لا يدل أحد بعدى ثم دعا
أبابكر فقال اذهب فاقتله فذهب فلم يجده فقال وقتله لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم فهذا
يؤيد الجمع الذي ذكرته لا يدل عليه ثم من التراخي والله أعلم وفي هذا الحديث من القوا قد غير
ما تقدم منقبة عظيمة لعلي وأنه كان الامام الحق وأنه سكن على الصواب في قتال من قاتله
في حروبه في الجبل وصفين وغيرهما وان المراد بالحصر في الحقيقة في قوله في كتاب الديار ما عندنا
الا القرآن والعصبة مقيد بالكتابة لأنه ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء مما أطلقه
الله عليه من الاحوال الا تحية الاما في الحقيقة فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة
كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر وقد
ثبت عنه انه كان يخبر بأنه سقتله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة ويحتمل أن يكون النبي
مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لانه شاركه فيه جماعة وان كان عنده من زيادة
عليهم لانه كان صاحب القصة فكان أشد عناء به من غيره وفيه الكف عن قتل من يعتقد
الخروج على الامام ما لم ينسب لذلك سرا أو يستعد لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلوهم وحكى
الطبري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده وأسنده عن عرين عبد العزيز انه كتب
في الخوارج بالكف عنهم ما لم ينسبكوا دما حراما أو يأخذوا ما لا فان فعلوا فقاتلوهم ولو كانوا
ولدي ومن طريق ابن جريح قلت لعطاء ما يحصل في قتال الخوارج قال اذا قطعوا السبيل
وأخافوا الامن وأسنده الطبري عن الحسن انه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج
فقال العمل أملاك بالناس من الرأي قال الطبري ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف
الخوارج بأنهم يقولون الحق بالأنهم ثم أخبران قولهم ذلك وان كان حقا من جهة القول فانه
قول لا يحياوزحلوهم ومنه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه فآخرا أن
العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب قال وفيه أنه لا يجوز قتال
الخوارج وقتلهم الا بعد اقامة الحجية عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعذار اليهم والى ذلك
أشار البخاري في الترجمة لآية المذكرة فيها واستدل بهن قال سكت الخوارج وهو مقتضى
صنيع البخاري حديث قرنهم بالمحدثين وأورد عنهم المتأولين بترجمة وبذلك صرح القاضي أبو بكر
ابن العربي في شرح الترمذي فقال الصحيح انهم كثر اقلوه صلى الله عليه وسلم يرقون من الاسلام

واقوله لا قتالهم قتل عادوني لفظ غرر وكل منهما انما حاله بالكفر وبقوله هم شر الخلق ولا وصف بذلك الا الكفار واقوله انهم ابغض الخلق الى الله تعالى ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم احق بالاسم منهم وعن جني الى ذلك من ائمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه اسخ من كفر الخوارج وغلاة الروافض شككهم هم اعلام العمالة لتضمنه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالجنة قال وهو عندي احتجاج صحيح قال واجني من لم يكفرهم بان الحكم بكفرهم يستدعي تقديم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا وقبه نظر لاننا لم تركب من كفرهم علما قطعيا الى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا تكفيرهم من كفرهم ويؤيده حديث من قال لآخيه كافر فقد باه باحدهما وفي انظر مسلم من روى مسلمانا الكفر او قال عدو الله الاحاد عليه قال وهو لا قد تحقق منهم انهم يرمون جماعة الكفر من حصل عندنا القطع بايمانهم فيجب ان يحكم بكفرهم بقتضى خبر الشارع وهو نحو ما قاله فيمن سجد للصنم ونحوه من لا تصرح بالخود فيه بعد ان فسروا الكفر بالخود فان احتجوا بقيام الاجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الاخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركب من كفرهم علما قطعيا ولا ينجهم اعتقاد الاسلام اجالا والعمل بالاجابات عن الحكم بكفرهم كالا ينبغي الساجد للصنم ذلك (قلت) وعن جني الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد ان سرد احاديث الباب فمارد على قول من قال لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه علما فانه مبطل لقوله في الحديث يقولون الحق ويقولون القرآن ويعرفون من الاسلام ولا يتبعون منه بشي ومن العلوي انهم لم يتركوا استئصال دماء المسلمين وأموالهم الا بخطأ منهم فماتاً ولو من أي القرآن على غير المراد منه ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنه الخوارج وما يلتون عند قراءة القرآن فقال يؤمنون بحكمه ويهلكون عند متشابهه ويؤيدوا القول المذكور الامر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود لا يحل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وقبه التارك لآلئنه المفارق للجماعة قال القرطبي في المفهم يؤيد القول بكفرهم التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد يعفي الآتي (١) في الباب الذي يلمه فان ظاهر مقصوده انهم خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا منه بشي كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة رايه بحيث لم يتعلق من الرمية بشي وقد أشار الى ذلك بقوله سبق القتر والدم وقال صاحب الشفاء فيه وكذا انقطع بكفر كل من قال قولاً يوصل به الى تفصيل الامة أو تكفير العمالة وحكاه صاحب الروضة في كتاب الرد عنه وأقره وذبح أكثر أهل الأصول من أهل السنة الى ان الخوارج فساق وان حكم الاسلام يجري عليهم لم تلاحظهم بالشهادتين وما اظنهم على اركان الاسلام وانما فسقوا بكفرهم المسلمين مستندين الى تأويل فاسد وجرحهم ذلك الى استباحة دماء مخالفتهم وأموالهم والشهادتين عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على ان الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا ما حكاهم وأكل ذنابهم وانهم لم يكفروا ماداموا متمسكين باصل المسلمين وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد اشكالا عند المتكلمين من غيرها حتى سألت الفقيه عبد الحق الامام أبا المعالي عنها فاعتذر بان ادخال كافر في الملة واخراج مسلم عنها عظيم في الدين

(١) قوله الآتي في الباب

الذي يليه حديث أبي سعيد

مذكور هنا في الباب الذي

قبله فلعن قوله الآتي في

الباب الذي يليه بالنسبة

لتزقي المقهم اه

قال وقد وقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقروا بالانتماء
إلى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة الذي ينفي الاحتراز عن التكفير
ما وجد إليه سبيلا فان استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ وانطأ في ترك ألف كافر
في الحياة أخون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد. ومما احتج به من لم يكفرهم قوله ثالث
أحدث الباب بعد وصفه بالمروق من الدين كروق السهم فيمنظر الراي إلى سهمه إلى أن قال
فتمارى في الفوق هل على شيء؟ قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين
عن جملة المسلمين لقوله تمارى في الفوق لأن التماري من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع
عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقد الإسلام يبين لم يخرج منه الا يبين قال وقد
سئل علي عن أهل النهروان كفروا فقال من الكفرة قروا (قلت) وهذا ان ثبت على أهل
علي أنه لم يكن اطاع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كثرهم في احتجابه
بقوله تمارى في الفوق نظر فان في بعض طرق الحديث المذكور كانت قدمت الإشارة إليه
وكذلك سألني لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق القرط والدم وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل
في القوم شيء؟ ولا ثم تحقق أنه لم يعاقب بالسهم ولا بشيء منه من الرعي شيء ويمكن أن يحمل
الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ويكون في قوله تمارى إشارة إلى أن بعضهم
قد بقى معهم من الإسلام شيء قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث
قال فنعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتبسي أموالهم وعوقول طائفة من أهل
الحديث في أموال الخوارج وعلى القول بعدم تكفيرهم يقاتلهم مسلأ أهل البقي إذا
شقوا العاصي وصبوا الحرب فأما من استمر منهم بيعة فآذ أظهر عليه هل يقتل بعد الاستجابة
أولا يقتل بل يجتهد في رد بيعة الخلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير
باب خطر ولا فعدل بالسلامة شأنا قال وفي الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر عا وقع
قبل أن يقع وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل
الذمة فقالوا انفي لهم بهمهم وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين وهذا كله
من آثار عبادة الجهال الذين لم تنشر صدورهم نور العلم ولم يتكوا بجميل وثيق من العلم
وكفى اندراسهم رذ على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ونهيه إلى الخوارج أن الله السلامة
قال ابن هبيرة وفي الحديث ان قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة قه ما أن
في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أولى
وفيه الزجر عن الأخذ بنظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفسى القول بظواهرها إلى
مخافة إجماع السلف وفيه التحذير من الغلو في الذبابة والتمنع في العبادات الجلى على النفس فيما
لم يأذن فيه الشرع وقد وصف الشارع الشريرة بأشهر له سمعة وانما ذهب إلى الشدة على
الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين فعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه وفيه جواز قتال من خرج عن
طاعة الإمام العادل ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد من خرج بقطع الطرق ويضعف
السبل ويسبي في الأرض بالفساد وأما من خرج عن طاعة أمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه
أو أهله فهو معدود لا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته وسياق بيان ذلك

٦٩٢٤

٤ سن

تحفة

٤٦٦٥

• حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد الواحد حدثنا
الشياني حدثنا بسير بن
عرو قال قلت لسهل بن
حنيف هل سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول في
الطوارخ شيئا قال سمعته
يقول وأهوى يسده قبل
العراق يخرج منه قوم
يقرون القرآن لا يجاوز
ترافهم يزقون من الاسلام
صروق السهم من الرمية

في كتاب الفتن وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحرث عن رجل من بني نضر عن علي
وذكر الخوارج فقال ابن خالطو الامام عداقة قالوا هم وان خالطو الامام جابر اذ لا تقا تلوهم فان
لهم مقالا (قلت) وعلى ذلك يحمل ما روى الحسين بن علي ثم لاهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن
الزبير ثم للفرأ الذين خرجوا على الجراح في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث والله أعلم وفيه
ذم استئصال شعر الرأس وفيه نظر لاحتمال ان يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لارادتها
وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الاحاديث بيان ان سبب خروج الخوارج كان بسبب الاثر في
القسمة مع كونها كانت صوابا يخفى عنهم ذلك وفيها باحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة
وقلهم في الحرب وثبوت الاجر لمن قتلهم ورفسه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن
يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار شيئا على دين الاسلام وان الخوارج شر الفرق المتقدمة من
الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى (قلت) والاخير مبني على القول بتكثيرهم مطاقا وفيه
منقبة عظيمة لعلم ربه في الدين وفيه انه لا يكتفي في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله
القافية في العبادة والتشرف والورع حتى يختار باطن حاله الحديث الثاني (قوله عبد الواحد)
حوار بن زياد والشياني هو أبو اسحق ويسير بن عرو بن عتبة أوله بعدهما هله مصغر ويقال له
أيضا أسير ووقع كذلك في رواية مسلم الحديث الباب وليس له في البخاري سوى هذا الحديث
الواحد وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال ان له صحبة وذكر أبو نعيم في تاريخه
حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عرو أخبرني أبي عن يسير بن عرو قال توفي النبي صلى الله عليه
وسلم وأتابان عشرين سنين ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير
ابن جابر عن غير في فضله أو يس القري وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجدته (قوله سمعته)
يقول وأهوى يسده قبل العراق أي من جهته وفي رواية علي بن مسهر عن الشياني عنده مسلم
نحو المشرق (قوله يزقون) قال ابن بطال المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من
الفرص اذا أصابه ثم نفذ منه فهو يرق منه مرقا ومروقا وافرقت منه وأمر قد الرمي اذا فعل
ذلك به ومنه قيل للمرق مرق لا يخرج منه ومنه قيل مرق البرق نظروا به بسرعة (قوله)
مروق السهم من الرمية زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشياني قال قال
أسير قلت ما لهم علامة قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد عليه وفي هذا ابن سهل بن
حنيف صرح بأن الحروية هم المراد بالقوم المذكورين في احاديث هذين البابين فيقول
ما تقدم أن أباسيد وقت في الاسم والنسبة لأبي كونهم المراد قال الطبري وروى هذا الحديث
في الخوارج عن علي تمام وختصره عبد الله بن أبي رافع وسويد بن عقبة وعبد بن عمرو بن زيد بن
وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد أو مريم (قلت) وأبو الوضئ وأبو كثر وأبو موسى وأبو وائل
في مسند اسحق بن راهويه والطبراني وأبو جحيفة عند الزبيري وأبو جعفر القرامولي على أخرجه
الطبراني في الاوسط وكثير بن عمرو وعاصم بن ضمرة قال الطبري ورواه عن النبي صلى الله عليه
وسلم على بن أبي طالب أو بعض عبد الله بن مسعود أو أبو ذر أو ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن
الحصيص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكر وعائشة وجابر وأبو هريرة
وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسليمان التماري (قلت) ورافع بن عمرو وسعد

«باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (٢٧٠) لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة» حديث شافعي حديث شافعيان

حديث أبو الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم لا تقوم الساعة

حتى تقتل فئتان دعواهما

واحدة «(باب ما جاء في

المتولين) قال أبو عبد الله

وقال الليث حدثني يونس

ابن يزيد عن ابن شهاب قال

أخبرني عمر بن الخطاب

السوري عن حمزة وعبد

الرحمن بن عبد القاري أخبرهما

أنهما سمعا عمر بن الخطاب

يقول سمعت هشام بن حكيم

يقرأ سورة الفرقان في حياة

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فاستغفرت له فإذ

هو يقرأ على حروف كثيرة

لم يقرئها رسول الله صلى

الله عليه وسلم كذلك فكذبت

أساوره في الصلاة فأنظره

حتى سلم ثم لبسته بردائه أو

بردائي فقلت من أقرأك

هذه السورة قال أقرأنيها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلت له كذبت فوالله

إن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أقرأني هذه السورة

التي هي في القرآن فأنظره

أفاده إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقلت له

يا رسول الله اني سمعت هذا

يقرأ سورة الفرقان على

حروف لم يقرئها وأنت

أقرأني سورة الفرقان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله يا عمر أقرأنيها سمعت فقرأ عليه القراءة التي

٩٢٦٩٤ تحفة ٦٩٢٥

٦٩٢٥ تحفة ٩٢٦٩٤

حديث

ابن أبي وقاص وعمران بن ماسر وجندب بن عبد الله الجلي وعبد الرحمن بن عيسى وعقبة بن عامر
وطائفي بن علي وأبو هريرة وأبو أسيد وسألهما فقالا اني رجل من أهل المشرق وان قولنا يصحون علينا
بما يكون من قال لا اله الا الله ويؤمنون من سواهم فوالله اني سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم يقول
من قتلهم قلة أخرجه من قتلوه قلة أخرجه من قتلوه قلة أخرجه من قتلوه قلة أخرجه من قتلوه قلة أخرجه
والطريق الى كثرتهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكر وأبي برزة وأبي ذر فيفسد
مجموع خبرهما القطع بحقيقة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** يا رسول الله
النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة كذا ترجم بالنظر
الخبر وسأيت شرحه مستوفي في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي المتن من الزيادة يكون بينهما
مقتله عظيمة والمراد بالفتنة جماعة على وجاعة معاوية والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح وقيل
المراد اعتقاد كل منهما انه على الحق وأورد هذا الاشارة الى ما وقع في بعض طرقه كما عند الطبري
من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحوه حديث الباب وزاد في آخره فيفسد كذا كذا اذ مرقت
مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق في ذلك تظهر مناسبتها لمقتله والله أعلم **قوله** يا
ما جاء في المتولين) تقدم في باب من أقرأه بغيره ما يدل من كتاب الادب وفي الباب الذي يليه
من لم يقرأ من قال ذلك متاولا ويان المراد بذلك والحاصل ان من أقرأه لم يقرأه كان بغير
تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر وان كان يؤول فلنظران كان غير سائق استحق الذم
ايضا ولا يصل الى الكفر بل بين وجه خطئه ونزج ياليت به ولا يلتقي بالاول عند الجمهور
وان كان يتأويل سائق لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع الى الصواب قال العلامة كل
متأول معذور بتأويله ليس باثم اذا كان تأويله سائغا في لسان العرب وكان وجه العلم وذكر
هنا أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث عمر بن حفصه مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه
يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بصروف تختلف ما قرأه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
تقدم شرحه مستوفي في كتاب فضائل القرآن ومناسبة للترجمة من جهة ان النبي صلى الله عليه
وسلم لم يقرأه غير شك ذيب هشام ولا يكون له به ردائه أو أراد الايقاع به بل صدق هشام ما نقله
وعذر عمر في انكاره ولم يرد على بيان الحق في جواب القراءتين وقوله في أول السند وقال الليث
الى آخره وصله الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن يونس شيخ الليث فيه
هو ابن يزيد وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث ايضا موصولا لكن عن عتيق
لا عن يونس وهم مغلطاي ومن سمع في أن البخاري وصله عن سعد بن عفير عن الليث عن يونس
وقوله كذبت أساوره بسبب مهمله أي أو ثبوت وزنه معناه وقيل هو من قولها ساريسر وإذا ارتفع
ذكره وقد يكون معنى البطش لان السورة قد تطلق على البطش لانه ينشأ عنها الحديث الثاني
حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقد تقدم شرحه
في أول حديث من كتاب استنباط المرتدين وسنده هنا كما هم كوفيون ووجه دخوله في الترجمة من
جهة انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأه الصالحين بمحلهم الظلم في الآية على عموم حتى يتناول كل
معصية بل عذرهم لانه ظاهر في التأويل ثبوتهم لم يقرأه الصالحين بالاشكال الحديث الثالث

حديث

أقرأني سورة الفرقان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله يا عمر أقرأنيها سمعت فقرأ عليه القراءة التي

سبعته يقرؤها فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هكذا

أُتِرت ثم قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم اقرأ يا عمر

فقرأت فقال هكذا أُتِرت ثم

قال ان هذا القرآن أُتِلَ على

سبعة أحراف فافروا ما تيسر

منه * وحدثننا يحيى بن

ابراهيم أخبرنا وكيع عن

وحدثننا يحيى حدثنا وكيع

عن الاعشى عن ابراهيم عن

علقمة عن عبد الله رضى الله

عنه قال لما نزلت هذه الآية

الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم

بظلم شئ ذلك على أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم

وقالوا اياكم ينظم نفسه فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليس كاتلفون اغاها كما قال

اقمنا لا يا حيا لاتشرك

بالله ان الشرك لظلم عظيم

* حدثنا عبدان أخبرنا

عبد الله أخبرنا معمر عن

الزهري أخبرني محمود بن

الربيع قال سمعت عثمان

ابن مالك يقول غدا على

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال رجل ابن مالك بن

الدخشن فقال رجل منذ ذلك

منافى لا يجب الله رسوله

فقال النبي صلى الله عليه

وسلم ألا تقولونه يقول لأله

الالهة يعني بذلك وجه الله

قال بل قال فانه لا يوافق عبد

يوم القيامة به الا حرم الله

عليه النار ههنا ما موسى بن

حديث عثمان بن مالك في قصة مالك بن الدخشم وهو بضع المهمل وسكون المعجمة ثم شين معجمة
مضمومة ثم ميم أو تون وهو الذي وقع هنا وقد يصغر وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب
المساجد في البيوت من كتاب الصلاة وسأسمه من جهة انه صلى الله عليه وسلم يؤخذ القائلين
في حق مالك بن الدخشم عما قالوا بل بين لهم ان اجراء أحكام الاسلام على الظاهر دون
مافي الباطن وقوله هنا ألا تقولونه يقول لاله الا الله كذا في رواية الكشي وفي رواية المسنن
والسرخسي لا تقولونه بصيغة النهي وقال ابن التين ألا تقولونه جاءت الرواية والاصواب تقولونه
أى تقولونه (قلت) الذي رأيته لا تقولونه بغير ألف وله وهو موجه وقد قبل القول بالثقل فيه فظهر
والذي يظهر انه بمعنى الرؤية والسماع وجوز ان التين انه خطاب للمفرد وأصله ألا تقولونه
فأشبع ضمة اللام حتى صارت واوا وأنشد ذلك شاهدا به الحديث الرابع حديث على في قصة
حاطب بن أبي بلعنة في مكانته قرب شوا نزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى
وعدوكم أولياء وقد تقدم في باب الحاسوس من كتاب الجهاد وما يتعلق به في باب النظر في شعور
أهل الذمة ما يتعلق بذلك والجزم بين قوله بجزءها وعقبة عنها وضبط ذلك وتقدم في باب فضل
من شهد بدرنا من كتاب المغازي الكلام على قوله لعلى الله اطلع على أهل بدر وفي تفسير المجتبه
بأسطر منه وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي صلى الله عليه وسلم
عده وفي غزوة الفتح الجزم بين قوله يعني أنا والى بيرو المقداد وقوله يعني أنا وأبا بكر وقوله
قصة المرأة وسن ما قبل في اسمها وفي الكتاب الذي حمله وأذكر هنا بشئ شرحه (قوله)
عن حصين) بالصفير هو ابن عبيد الرحمن الواسطي (قوله عن فلان) كذا وقع فيهم ما سوى
في رواية هشيم في الجهاد وعبد الله بن ادريس في الاستئذان سعد بن عبيدة وكذا وقع في رواية
خالد بن عبد الله ومحمد بن فضيل عندهم وأخرجنا أحمد عن عفان عن أبي عوانة فيسماء ونحوه
للأما علي من طريق عفان بن أبي شبة عن عفان بن عبد الله عن حصين بن عبد الرحمن
حدثني سعد بن عبيدة هو السلي الكوفي يكنى أبا حزة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلي
شخصه في هذا الحديث وقد وقع في نسخة الصغاني هنا بعد قوله عن فلان ما نصه هو أبو حزة
سعد بن عبيدة السلي ختن أبي عبد الرحمن السلي انتهى ولعل القائل هو إلى آخره من دون
التجاري وسعد تابعي روى عن جامعته الصعبة منهم ابن عمر والبراء (قوله تنازع أبو عبد الرحمن)
هو السلي وصرح في رواية عفان (قوله وحبان بن عطية) بكسر المهملة وتشديد الجيم الموحدة
وحكي أبو علي الجاني وتسمه صاحب الشارق والمطالع ان بعض رواة أبي ذر ضبطه بضم أوله
وهو وهم (قلت) وحكي المزني ان ابن ماكولا ذكره بالكسر وان ابن الفرضي ضبطه بالفتح قال
وتسمه أبو علي الجاني كذا قال والذي يجرم به أبو علي الجاني نوحهم من ضبطه بالفتح كما نقلته
وذلك في تنبيه الموهل وروى انه بالكسر حدث ذكر مع حبان بن موسى وهو بالكسر اجماعا
وسكان حبان بن عطية سليبا أيضا ومما أحيا إلى ابن عبيد الرحمن السلي وان كانا مختلفين
في تفضيل عثمان وعلى وقد تقدم في أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا الحديث
وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أي يفضل عثمان على علي وحبان بن عطية علويا أي يفضل عليا
على عثمان (قوله لقد علمت ما الذي) كذا الكشي وفي كذا في كثير الطرق والعموى والمسنن

احصل حديث أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وحبان بن عطية فقال أبو عبد الرحمن لحبان لقد علمت ما الذي

هنا من الذي وعلى الرواية الأولى فقال على التجريء هو القول المبرر عنه هنا بقوله شيء بقوله وعلى
 الثانية فقال هو القائل (قوله جراً) بنفع الجيم وتبدل الراء مع الهمزة (قوله صاحبك) زاد
 عفان يعني عالماً (قوله على الدماء) أي إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إراقتها
 اتناها (قوله لأبائك) بنفع الهمزة وهي كلمة فقال عند الحديث على الشيء والأصل فيه أن الإنسان
 إذا وقع في شدة عارونه أبوه فإذا قيل لأبائك فعندها ليس لك أب جدي الأمر جدم من ليس له معاون
 ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل (قوله سمعته
 بقوله) في رواية السقلي والكشميني ههنا سمعته يقول بحذف الضمير والاول أوجه لقوله قال ماهو
 (قوله قال يعني) كذا لهم وكان قال الثانية سقطت على عادتهم في إسقاطها خطأ والاصل
 قال أي أبو عبد الرحمن قال أي على (قوله والزيبر وأبامرئ) تقدم في غزوة الفتح من طريق
 عبيد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بل أي مرئود جمع مرئود الثلاثة كلوا مع علي ووقع عند
 الطبري في تمذيب الأئمة من طريق أبي أعشى ثقف عن أبي عبد الرحمن السلمي في هذا الحديث
 ومعي الزبير بن العوام ورجل من الأنصار وليس المقصد دلالة أو مرئود من الأنصار إلا أن كان
 بالمعنى الأعم ووقع في الأسباب للواحد أن عمرو أرا وطلة كانوا معهم ولم يذكره مستنداً
 وكان ممن تفسر ابن الكلبي فأنى لم أرى في سير الوافدي ووجدت ذكره في عمر من وجه آخر أخرجه
 ابن مردويه في تفسيره من طريق أبي الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة
 فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بحرفها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب
 (قوله روضة حاج) بهمة ثم جيم (قوله قال أبو سلمة) هو موسى بن إسرائيل البخاري فيه
 (قوله هكذا قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب خاخ يجهتين
 ولكن شخه قالها بالمهمل والميم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن اسمعيل
 الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ حاج بهمة ثم جيم قال عفان والناس يقولون خاخ أي يجهتين
 قال النووي قال العلماء غلط من أبي عوانة وكأنه اشتبه عليه فكان آخر يقال له ذات حاج
 بهمة ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج وأما روضة خاخ فأنها بين مكة والمدينة
 يقرب المدينة (قلت) وذكر الواقدي أنها بالقرب من ذي الحليفة على برمدن المدينة وأخرج
 سمويه في فتاواه من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال وكان حاطب من أهل اليمن حقيقاً للزبير
 فذكر القصة وفيها أن السكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة وزعم التبري أن هاشماً
 كان يقولوا أيضاً حاج بهمة ثم جيم وهو وهم أبدأ وساق ذلك في آخر الباب وقد سبق
 في وأخر الجهاد من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال وكان حاطب من أهل اليمن حقيقاً للزبير
 إشارة إلى أن هاشماً كان يجهتها وعلى هذا فله خبر أبو عوانة يجهتها لكن أكثر الرواة عن
 حصين قالوها على الصواب يجهتين (قوله فان فيها امرأة معجبة من حاطب بن أبي بلعنة
 إلى المشركين فأتوني بها) في رواية عبيد الله بن أبي رافع فان بها نطعينة معها كتاب والظنينة
 نطعينة وزن عظيمة فعلة بمعنى فاعلة من النطن وهو الرحيل وقيل سميت نطعينة لانها
 تتركب النطعين التي تطلعن براكها وقال الخطابي سميت نطعينة لانها تطلعن مع زوجها
 ولا يقال لها نطعينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل انه اسم اليهودي سميت المراتل كونهما فيه

برأ صاحبك على الدماء يعني
 علياً قال ماهو لأبائك قال شيء
 سمعته يقول قال ماهو قال
 يعني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والزيبر وأبامرئ
 وكلنا فارس قال انطلقوا
 حتى نأوا روضة حاج قال
 أبو سلمة هكذا قال أبو عوانة
 حاج فان فيها امرأة معها
 معجبة من حاطب بن أبي
 بلعنة إلى المشركين فأتوني
 بها

ثم توسعوا فاطلقوه على المرأة ولولم تكن في هودج وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها وذكر الواقدي أنها من خزينة وأناس من أهل العرج يفتح الرام بعد هاجم بنى قرية بين مكة والمدينة وذكر الثعلبي ومن تبعها أنها كانت مولدة أبي صبيح بن عمرو بن هشام بن عبد مناف وقيل عمران بدل عمرو وقيل مولدة أبي أسد بن عبد العزى وقيل كانت من موالى العباس وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مردويه أنها مولدة لقريش وفي تفسير مقاتل بن حبان أن حاطباً أعطاه عشرة دنانير وكساه برداً وعند الواحدى أنها قدمت المدينة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم جئت مسلمة قالت لا ولكن احتجت قال فإين أنت عن شباب قريش وكانت مغنية قالت ما طلبتني بعد وقعة بدر من ذلك فكساهوا وجلب فأناها حاطب فكسب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يغزو فخذوا حذرهم وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب فكسب حاطب إلى كفار قريش كتاب ينتصم لهم وعند أبي بصير والطبري من طريق الحرث بن علي لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يغزو مكة أسرى الناس من أصحابه ذلك وأفشى في الناس أنه يريد غزوة مكة فسمع حاطب بن أبي بلعة فكسب حاطب إلى أهل مكة بذلك وذكر الواقدي أنه كان في كاهبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن في الناس بالغزو ولا أراد الإيادهم وقد أصبحت أن يكون أنذارى لكم بكائي اليكم وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح (قوله تسرع على بعيرها) في رواية محمد بن فضيل عن حصين شبيب بن مبيعة ومساندة فأتيت (قوله فأتقنا في رحلها) أي طلبنا كأنهم ماقتضاهم إظهارها وفي رواية محمد بن فضيل فأتقنا بعيرها فأتقنا وفي رواية الحرث بن فضالة فوضعنا معاهم وأتقنا فلم نجد (قوله أفتدعنا) في رواية الكشي معني لقد علمنا وهي رواية عقاب أيضاً (قوله ثم حلف على والذي يخلفه) أي قال والله وصرح به في حديث أنس وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب (قوله لتخرجن الكتاب أولاً بحدنك) أي أنزعنيابك حتى تصيري عريانة وفي رواية ابن فضيل أولاً تقتلنك وذكر الأسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله وعنده من رواية ابن فضيل لاجز بنك بجم ثم زاي أي أصبرك مثل الجزور إذا ذهب ثم قال الأسماعيلي ترجم الخاري النظر في شعور أهل الامة يعني الترجمة الماضية في كتاب الجهاد وهذه الرواية تخالفه أي رواية أو لا تقتلنك (قلت) رواية لا بحدنك أشهر ورواية لاجز بنك كأنهم أمسروا رواية لا تقتلنك كأنهم الماعني من لا بحدنك ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لانها إذا قتلت سلبت ثياب في العادة فيسلب العبد الذي ترجم به ويؤيد الرواية المشهورة فواقع في رواية عبد الله بن أبي رافع بلطف تخرين الكتاب أو لتقصين الثياب قال ابن التين كذا وقع بكسر الباء والقاف وفتح الباء التثنية وتشديد النون قال والباء الزائدة وقال الكرماني هو بكسر الباء وفتحها كذا جاء في الرواية بآثبات الباء والقواعد التصريفة تقتضي حذفها لكن إذا صحت الرواية ففعل على أنهم أوقعت على طريق المشاكلة لتخزين وهذا وجه الكسرة وأما الفتحه ففعل على خطاب المؤثر الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قال ويجوز فتح القاف على البناء للجهول وعلى هذا ففتح الثياب (قلت) ويظهر لي أن صواب الرواية لتقصين بالنون بلطف الجمع وهو ظاهر هذا الاشكال فيه البتة ولا ينتمى إلى تكلف تخريج ووقع في حديث أنس فقال ليس

فاطلقنا على أقراسنا حتى
أدركها حيث قال لنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسير
على بعيرها وكان كسب إلى
أهل مكة بعير رسول الله
صلى الله عليه وسلم اليهم فقلنا
أين الكتاب الذي معك قالت
لمعني كتاب فأتقنا بها بعيرها
فأتقنا في رحلها فإرحلنا
شأ أقوال صاحب مآثر
معها كذا قال فقلت لقد
علمنا كذب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم حلف
على والذي يخلف به لتخرجن
الكتاب أولاً بحدنك
فأهوت إلى حزنهما وهي
مختصرة بكاه

معي كاذب فقال كذبت فقد حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان معك كتابا والله تعطيني الكتاب الذي يدعك ولا اتركك عليك ثوبا الا التمساقية قالت اولستم بشارين مسلمين حتى اذا ظننت انهما ياتسان في كل ثوب معها حلت عقاصهما وفيه فرجها الى افساس سقيهما فقالا والله لنذيقنك الموت اولتدفعن البنا الكذاب فانكرت وجميع بينهما ما هما دهايا بالقتل ولا فلما اصررت على الانكار ولم يكن معهما الاذن يقتلها اهداها بجر يدنا بها فلما تحققت ذلك خشيت ان يقتلها حقيقة وزادني حديث انس اضافة قالت ادفعه اليك اعلى ان ترداني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اعشى ثقيف عن عبد الرحمن بن عبد الطير بن ابراهيم بن علي بن جهمي خافته وقد اختلف هل كانت مسلمة او على دين قومها فالأكثر على الثاني فقد عدت فين اهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمهم يوم الفتح لانها كانت ثقيفية بجهاجه وعجابه اجماعه وقد وقع في أول حديث انس امر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح بقتل أربعة فذكرها فهم ثم قال وأما امر سارة فذكرتها مع حاطب (قوله فأتواها) أي الحفصة وفي رواية عبد الله بن أبي رافع فأتواها أي الكلاب ونحوه وفي رواية ابن عباس عن عمر وزاد فقري عليه فأضافه من حاطب الى ناس من المشركين من أهل مكة سماهم الواقدي في روايته سهيل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل الخزرجي وصفوا بن أمية الجهمي (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما جئت على ماضعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب اقبل أنت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال فما جئت على ذلك وكان حاطب لم يكن حاضر المصباح الكتاب فاستدعى به لذلك وقدين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولتظنه فأرسل الى حاطب فذكر نحو رواية عبد الرحمن أن ترجمه الطبري بسند صحيح (قوله قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله) وفي رواية المستحلي مالي بالموحدة بدل اللام وهو أوضح وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب أما والله ما ارتب منذ أسأت في الله وفي رواية ابن عباس قال والله اني لناصح لله ورسوله (قوله وليكني أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي منة أدفع بها عن أهل مالي زادني رواية اعشى ثقيف والله ورسوله أحب الي من أهل مالي وتقدم في تفسير المصحة قوله كنت ماضعا وتفسره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب وليكني كنت امرا غريبا فكم وكان لي بنون واخوة بمكة فكتب لي على أدفع عنهم (قوله وليس من أصحابك أحد الا هاتيك) في رواية المستحلي هاتيك (من قومة من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث انس وليس منكم رجل الا الله مكنه من يحفظه في عياله غيري (قوله قال صدق ولا تقولوا له الا خيرا) ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف صدقه بمذاكره ويحتمل أن يكون نوحى (قوله فعاد عمر) أي عاد الى الكلام الاول في حاطب وفيه تصريح بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الاولى فكان فيها معذورا لانه لم يتضرع عنده في ذلك وأما الثانية فكان انضغ عنده وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم فيه ونهى أن يقولوا له الا خيرا في اعاده عمر ذلك الكلام اشكال وأجيب عنه بأنظن أن صدقه في عنده لا يدفع ما وجب عليه من القتل وتقدم ايضا حتى في تفسير المصحة (قوله فلا ضرب عنقه) قال الكرمانى هو بكسر اللام ونصب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبره بعد المحذوف أي اتركني لا ضرب عنقه

فاخرجت الحفصة فأتوا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين دعني فأضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما جئت على ماضعت قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله وليكني أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهلي ومالي وليس من أصحابك أحد الا هاتيك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله قال صدق ولا تقولوا له الا خيرا قال فعاد عمر فقال يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين دعني فلا ضرب عنقه

قتل كلب من أجل الضرب ويجوز سكون الباء والفاء زائدة على رأى الاخفش واللام لام
 ويجوز فتحها على لغة وأمر التسكيم بفتح الهمزة نصح قليل الاستعمال وفي رواية عبد الله بن
 أبي رافع دعى أضرب عنق هذا المنافق وفي حديث ابن عباس قال عرفنا خنثى سبي وقالت
 يا رسول الله أمكنى منه فإنه قد كفر وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال
 ليست بعروة فإنه قاله في الرد على الجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصي وليس لانكار القاضي
 معنى لأنها وردت بسند صحيح وذكر البرقاني في مستخرج من مسند أخرجهما وورده الجعدي والجم
 بينهما أن مسلما خرج سندا ولم يبق لفظها وإذا ثبت فلهذا أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما
 أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية فلهذا استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه
 نافي نفاق وكفر ولذلك أطلق أنه كافر ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر بنى تكفير من
 ارتكب معصية ولو كبرت كما قبله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب فلما بين له
 النبي صلى الله عليه وسلم عدم حاطب رجوع (قوله) أولس من أهل بدر في رواية الحرث وأليس قد
 شهد بدر وهو استشهدهم بقرينة في رواية عبد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدر وأراد الحرث
 فقال عمر بنى ولكنه نكث وظاهر ادعاء عاصم (قوله) وما يدريك لعل الله اطاع) تقدم في
 فضل من شهد بدر رواية من رواه البخاري والبيهقي في ذلك وفي معنى قوله أعادوا ما شئتم وما يؤيد أن
 المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثل ما يؤخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن
 الحنفية في قصة الذي حرس ليله حينئذ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل نزلت قال لا الا لقضاء
 حاجته قال لا لعل أن لا تعمل بعده وهذا هو الذي وافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلي ورواه قوله على
 حين قتل الحرورية لو أخبرتكم بمعضي الله تعالى على لسان نبيه على الله عليه وسلم لم ينقلهم
 لنكثكم عن العمل وقد تقدم بيانه فهذا فيه اشعار بأن من يأسر بعض الاعمال الصالحة ينساب من
 جزيل الثواب بما يقاوم الاثم الحاصلة من تركها انقضت الكثرة وقد تعقب ابن بطال على
 أبي عبد الرحمن السلي فقال هذا الذي قاله طنانه لان عليا على مكانته من العلم والفضل والدين
 لا يقتل الا من وجب عليه القتل ووجه ابن الجوزي والقرطبي في انهم قول السلي كما تقدم
 وقال الكرماني يحتمل أن يكون مراد ان عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل
 الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتماعه لم يؤاخذ به قطعا كذا قال وفيه نظر لان المجتهد معفو
 عنه فيما أخطأ فيه اذا ثبت فيه وسعوه ومع ذلك أجرح ان أصاب فله أجرا والحق أن عليا كان
 مصيبا في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران فظهر أن الذي فهمه السلي استند فيه
 الى ظنه كما قال ابن بطال والله أعلم ولو كان الذي فهمه السلي صحيحا لكان على تجبر على غير
 الدماء كما قاله والواقع أنه كان في غاية الزرع وهو القائل يا صفراء وبياض أغرى غمري ولم ينقل
 عنه قط في أمر المال الا التجري بالمهمة لا التجري بالجم (قوله) فقد أوجب لكم الجنة في
 رواية عبد الله بن أبي رافع فقد عثرت لكم وكذا في حديث عمرو مشهورة في مغازي أبي الاسود عن
 عروة وكذا عند أبي عائد (قوله) فأغروا رقت عيناه بالعين المججمة الساكنة والراء المكررة بينهما
 واوساكنة ثم فأن أي امتلا من الدماء حتى كأنها غرفت فهو أفعولت من الترق ووقع
 في رواية الحرث عن علي تفاض عيناهم ويجمع على أنها امتلا ثم فاضت (قوله) قال أبو

قال أولس من أهل بدر وما
 يدريك لعل الله اطاع عليهم
 فقال اعلوا ما شئتم فقد
 أوجب لكم الجنة
 فأغروا رقت عيناه فقال الله
 ورسوله أعلم قال أبو

عبد الله هو المصنف (قوله خاخ أصح) يعني بهجتين (قوله ولكن كذا قال أبو عوانة حاج)
 أي بعمله ثم بهجتين (قوله وحاج تصحيف وهو موضع) (قلت) تقدم بيانه (قوله وهشيم يقول
 خاخ) وقع للاكثر بالمجتبى وقيل بل هو كقول أبي عوانة وبه جزم السهلي ويؤيده أن البخاري
 لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله روضة كذا كما تقدم فلو كان بالمجتبى لما كفى عنه
 ووقع في السيرة للقطب الحلبي روضة خاخ بهجتين وكان هشيم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره
 البخاري عن أبي عوانة انتهى وهو يوهى أن المغارة بينها وبين الر واية المشهورة وانما هو في
 الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عوانة أنها بالحاء المعجمة تجزأ
 وأما هشيم قال واية عنه محتملة وفي هذا الحديث من القول أنه غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ
 بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يعصم من الوقوع في الذنب لان حاطب ادخل ممن أوجب الله لهم
 الجنة ووقع منه ما وقع وفيه تعقب على من تأول أن الماراد بقوله أعمال ما شئتم أنهم حفظوا من
 الوقوع في شيء من الذنوب وفيه الرد على من كثروا تركاب الذنب وعلى من جزم بتخلده في
 النار وعلى من قطع بانه لا بد وأن يعذب وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يجعده بل يعترف
 ويعتذر له لا يجمع بين ذنبتين وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المهدد
 نحو ما نحن يستخرج منه الحق وفيه هتك ستر الجاسوس وقد استدلل به من يرى قتله من المالكية
 لاستئذان عرفي قتله ولم يرده النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك الا لكونه من أهل بدر ومنهم من
 قيده بأن يكر ذلك منه والمعروف عن مالك يجهت بده الامام وقد قتل الطحاوي الاجماع
 على أن الجاسوس السلم لا يباح دمه وقال الشافعية والاکثر يعزرون كان من أهل الهبات
 يعني عنه وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب عقوبة ويطلب حبسه وفيه العفو عن ذلة
 ذوى الهيشة وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بانه انما صغى عنه لما طلعه
 الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام
 الله في عباده انما تجرى على ما ظهر منهم وقد أخبر الله تعالى بنبه عن المنافقين الذين كانوا يحضرونه
 ولم يبع له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الاسلام وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام يجرى عليه
 أحكام الاسلام وفيه من أعلام النبوة اطلاع الله عليه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه
 من الروايات في ذلك وفيه إشارة الكبير على الامام بما ظهر له من الرأي العائد فعه على المسلمين
 ويخبر الامام في ذلك وفيه جواز العفو عن العاصي وفيه أن العاصي لاخرمه له وقد أجمعوا
 على أن الأجنبية يحرم النظر لها مؤنثة كانت أو كافرة ولولا انها لعصانها اسقطت حرمتها
 ما خذوها على تغييرها قاله ابن بطال وفيه جواز عفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن
 شاء الله خلافاً في ذلك من أهل البدع وقد استشكلت إقامة الحديث على مسطح بقذف
 عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يباح بما ارتكبه من الكبير وسوغ
 حاطب وعلل بكونه من أهل بدر والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدر أن عمل العفو
 عن البدر في الأمور التي لاحد فيها وفيه جواز عفران ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك
 الدعاء في عدة أخبار وقد جمعت جرائق الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعلها
 يغفران ما تقدم وما تأخر سميت الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وفيها عدة أحاديث

عبد الله خاخ أصح ولكن
 كذا قال أبو عوانة حاج
 وحاج تصحيف وهو موضع
 وهشيم يقول خاخ

بأما سبب جباد وفيه تأديب عمر وأنه لا ينبغي إقامة الحد أو التأديب بحضرة الإمام الأبعد استئذانه
وفيهم متقية لعمر ولا هل يدر كلهم وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عربي حينئذ
للملحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب «خاتمة» «اشتمل كتاب استنباط المرتدين
من الاحاديث المرفوعة على احد وعشرين حديثا فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر
منها فيه وفيه ماضي سبعة عشر حديثا والاربعة خالصة واقعه مسلم على تحريجه اجمعها وفيه
من الآثار عن الصحابة ثمانية عشر ماضي سبعة آثار بعضها موصول والله أعلم

«قوله بسم الله الرحمن الرحيم»

«(كتاب الاكراه)»

«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

«(كتاب الاكراه)»

وقول الله تعالى الا امن اكره
وقليه مطمئن بالايان ولكن
من شرح بالكفر صدرا
فعلهم غضب من الله واهم
عذاب عظيم

هو الزام التعبد بالابدية وشروط الاكراه اربعة الاول أن يكون فاعله قادرا على ايقاع ما يهدد
به والمأمور عاجزا عن الدفع ولو بانفسار الثاني أن يغلب على نفسه أنه اذا امتنع أو وقع به ذلك
الثالث أن يكون ما يهدده قويا فلو قال ان لم تفعل كذا ضربتك غدا لا يبعد مكرها ويستغنى
ما اذا ذكر زمانا جازدا أو جرت العادة بأنه لا يختلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على
اختياره كمن أكره على الزنا فاولج وأمكنه أن يتزوج ويقول أنزلت فيمادى حتى يتزوج ولكن قيل له
طلق فلا تطلق واحد قوتك كذا عكسه ولا فرق بين الاكراه على القول والنعل عند الجمهور
ويستغنى من الفعل ما هو محرم على التاب كقتل النفس بغير حق واختلف في المكره هل يكف
بترك فعل ما أكره عليه أو لا يقال الشئ أو يصح الشئ مازى الشئ مازى الاجماع على أن المكره على
القتل ما مور باحتساب القتل والدفع عن نفسه وأنه باثم ان قتل من أكره على قتله وذلك يدل على
انهم مكلف حالة الاكراه وكذا وقع في كلام الفرائي وغيره وبقتضى كلامهم تخصيص الخلاف
بما اذا وافق داعية الاكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر واكرهه على الاسلام أما ما
خالف فيه داعية الاكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به
وانما جرى الخلاف في تكليف المحاوهم من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاهق
وعقله ثابت فقطع على شخص فقتله فانه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وانما
هو آلة محضة ولا نزاع في أنه غير مكلف الا ما أشار اليه الامدى من التفرغ على تكليفه لا يطاق
وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والتاسي وهو أبعد من الجدالة لا شعوره إلا سلا
وانما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الاحكام بالاسباب
وقال الفقهاء انما شرع عبيد السهم ووجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه
منها بمن حيث هو لا أن الغافل نهي عنه حالة الغفلة اذ لا يمكنه الصفظ عنه واختلف فيما يهدد
به فاتفقوا على القتل واتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل واختلفوا في سب
الضرب والحبس كيوم أو يومين (قوله وقول الله تعالى الا امن اكره) كره قلبه مطمئن بالايان
وساق الى عظيم هو وعيد شديد لارتد مختارا وأما من أكره على ذلك فهو معذور بالآية لان
الاستثناء من الايات في مقتضى أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد والمشهور
أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال

تخ
٢٦٠/٥
٢٦١/٥

فعدا الله المستضعفين
الذين لا يمتنعون من تركه
ما أمر الله به والمكره لا يكون
الاستضعاف غير متنع من
فعل ما أمر به وهو قال الحسن
الثقة الى يوم القيامة وقال
ابن عباس فيمن يكرهه
الصمص فيطلق ليس
بشيء وبه قال ابن عمرو وابن
الزبير والسجعي والحسن

والقاسبي ان الذين يوقاهم فساق الى قوله في الارض وقال بعدها الى قوله واجعل لنامن اذنك
نصرا وفيه تغيير ووقع في رواية النسبي ان الذين يوقاهم الملائكة ظلمى أنفسهم قالوا فيم كنتم
الا يأت قال وما لكم لا تشاؤون في سبيل الله الى قوله نصرا وهو صواب وان كانت الآيات
الاولى متراخية في السورة عن الآية الاخرى فليس فيه شيء من التغيير وانما صدر بالآيات
المتراخية للاشارة الى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب اليهم من
المدينة فانا لانراكم منا الان هاجرتم فخرجوا فادركهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا
مكرهين واقتصر ابن بطال على هذا الاخير وعزاه للمفسرين وقال ابن بطال ان الذين يوقاهم
الملائكة ظلمى أنفسهم الى أن يعفون عنهم وقال الاستضعفين الى الظالم أهلها (قلت) وليس
فيه تغيير من التلاوة الا أن فيه نصرا فامساقه المصنف وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة
عمار الى أن قال ولكن من شرح الكفر صدرا أى من فتح صدره لقبوله وقوله الذين يوقاهم
الملائكة الى قوله واجعل لنامن لئلا نصير اليك التلاوة كذلك لان قوله واجعل لنامن لئلا
نصير اليك هذا قال ووقع في بعض النسخ الى قوله غفورا راجعا في بعضها فأولئك على الله
أن يعفون عنهم وقال الاستضعفين من الرجال الى قوله من لئلا نصير اليك هذا على نسق
التنزيل كذلك قال فأخطأ الآية التي آخرها نصرا في أولها والمستضعفين والاولا بالفتح الا وما
نقله عن بعض النسخ الى قوله غفورا راجعا محتمل لأن الآية التي أولها ان الذين يوقاهم
الملائكة قوله وساعتصبروا آخر التي بعدها خيلوا آخر التي بعدها غفورا غفورا آخر التي
بعدها غفورا راجعا فكانت آيات (قوله فعدا الله المستضعفين الذين
لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) يعنى الا اذا غلبوا قال والمكره لا يكون الاستضعاف غير
متنع من فعل ما أمر به أى ما يأمرك به من له قدرة على ايقاع الشر به أى لانه لا يقدر على الامتناع
من الترك كما لا يقدر المكره على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكره (قوله وقال الحسن)
أى البصري (الثقة الى يوم القيامة) وصله عبد بن جلد وابن أبي شبة من رواية عوف
الاعرابى عن الحسن البصري قال الثقة جائز للمؤمن الى يوم القيامة الا انه كان لا يجعل
في القتل ثقة ولقد عذب بن جلد الا فى قتل النفس التي حرم الله يعنى لا يعذب من أكره على قتل
غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره (قلت) ومعنى الثقة الحذر من اظهار ما في
النفس من معتقود وغيره للغير وأصله وقته وزن جزء فعله من الوقاية وأخرج البيهقي من
طريق ابن جرير عن عطاء بن ابن عباس قال الثقة باللسان والقلب مطمئن بالاعيان ولا
يبدط به للقتل (قوله وقال ابن عباس فيمن يكرهه الصمص فطلق ليس بشيء وبه قال
ابن عمرو وابن الزبير والسجعي والحسن) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شبة من طريق
عكرمة انه سئل عن رجل أكرهه الصمص حتى طلق امرأته فقال قال ابن عباس ليس بشيء
أى لا يقع عليه الطلاق وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس انه كان
لا يرى طلاق المكره شيئا وأما قول ابن عمرو وابن الزبير أخرجهما الجلي في جامعه والبيهقي
من طريقه قال حدثنا صفوان بن عمار يعنى ابن دينار حدثني ثابت الاعرج قال تزوجت
ام ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعا ابن بنو دعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط

٦٩٤٠
تحفة
١٥٢٥٠

وقال لطلقها أو لا فعلن وأعلن فطلقها ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلبسوا به شيئا وأخرجوه
عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرابي نحوه وأما قول الشعبي فوصله عبد الرزاق بسند
صحيح عنه قال إن أكرهه للصوم فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع ونقل عن ابن
عينة نحوه وهو أن اللص يهدم على قتله والسلطان لا يقتله وأما قول الحسن فقال سعيد بن
منصور حديثاً أبو عوانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئاً وهذا سند صحيح
إلى الحسن قال ابن بطال سأل ابن المنذر أجمعوا على أن من أكرهه على الكفر حتى شئى على
نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا ينكح منه زوجته إلا بحديث
الحسن فقال إذا أظهر الكفر صار مردوا وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلماً قال وهذا
قول نفى حكايته عن الرد عليه لخالفته التصوص وقال قوم يحل الرخصة في القول دون الفعل
كأن يسجد للصم أو يقتل مسلماً أو يأكل الخنزير أو يرى وهو قول الأوزاعي ومجتون وأخرج
اسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يحل التمسك في قتل النفس المحترمة وقالت طائفة
الأكرام في القول والفعل سواء واختلف في حد الأكرام فخرج عبد بن جديس عن صحيح عن عمر
قال ليس الرجل يأمن على نفسه إذا حين أو أوثق أو عذب ومن طريق شرح نحوه وزيادة
ولفظه أربع كاهن كره السجين والضرب والوعيد والقيد وعن ابن مسعود قال ما كلام يدركه
سوطي لا اكتسب حكامه وهو قول الجمهور وعند الكوفي فيه تفصيل واختلاف في طلاق
المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة وعن الكوفيين يقع ونقل
مشله عن الزهري وقاتد وأبو قلابة وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي (قوله) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم (الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الإيمان بفقر البهمة
ولفظه الأعمال بالنية هكذا وقع فيه بدون إغاف أو له وإفراد النية وقد تقدم شرحه مستوفى في أول
حديث في الصحيح وبأق ما يتعلق بالأكرام في أول ترك الحيز قريار كان البخاري أشار بإرادته
هنا إلى الرد على من فرق في الأكرام بين القول والفعل لأن العمل فعل وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية
كأدل عليه الحديث فالحديث بالمكروه لا نية له بل نية عدم الفعل الذي أكرهه عليه واحتج بعض المالكية
بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا انفساعوا على الكلام فيما بينهم وبين دينهم
فلما يكفوا معتقدين له جعل كاتمهم يكن ولم يؤثروا في دين ولا مال بخلاف الفعل فانه يؤثر في
الدين والمال هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن اسمعيل القاضي وتقدم ابن المنذر بأنهم أكرهوا
على النطق بالكفر على مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك والتروك أفعال على
الصحيح ولم يؤاخذوا بشئ من ذلك واستثنى المصنف قتل النفس فلا يسقط القصاص عن
القاتل ولو أكرهه لأنه ارتفع نفسه على نفس القاتل ولا يجوز لاحداث ينبغي نفسه من القتل بأن يقتل
غيره ثم ذكر حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة تقدم في تفسير
سورة التاسع وجه آخر عن أبي سلمة عن عبد الله بن زيد أنها صلاة العشاء وفي كتاب
الصلوات من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة أن أباه مرة كان
يكبر في كل صلاة الحديث وفيه قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع رأسه
يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم فذكر مثل حديث الباب

وقال النبي صلى الله عليه
وسلم الأعمال بالنية حديثنا
يعني بن بكر حديثنا الليث
عن خالد بن يزيد عن سعيد
ابن أبي هلال عن هلال بن
أسامة أن أباسلة بن عبد
الرحمن أخبره عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يدعو في الصلاة اللهم
أنج عيشي بأي ربيعة
وسلمة بن هشام والوليد بن
الوليد اللهم أنج المستضعفين
من المؤمنين اللهم أشد
وطأتك على مضرب وإبث
عليهم سنين كسنى يوسف

(باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر) * حدثنا محمد ٢٨١ بن عبد الله بن حوشب الطائفي حدثنا

عبد الوهاب حدثنا أبو

عن أبي قلابة عن انس رضي

الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ثلاث من

كن فيه وجد حلاوة الايمان

ان يكون الله ورسوله أحب

اليه مما هو اهما وأن يحب

المرأى لربه الله وأن يكره

ان يعود في الكفر كما يكره

أن يقدف في النار حدثنا

سعيد بن سليمان حدثنا

عبدان بن اسمعيل عن قتادة

سخت سعيد بن زيد يقول

لقد رأيتني وان عمر وثني

على الاسلام ولو انقض احد

مما قطع به عثمان كان يحقوقا

ان ينقض * حدثنا سعد

حدثنا يحيى بن اسمعيل

حدثنا قيس عن خباب بن

الارض قال شكوا الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو

متوسد برده في ظل الكعبة

فقلنا لا نستنصر لنا لا ندعو

لنا فقال قد كان من قبلكم

يؤخذ الرجل فيقصره في

الارض فيجعل فيها نجاها

بالشارب موضع على رأسه

فيجعل نصفين ويحيط

بأشراط الحيد من دون لجه

وعظمه فلياصد ذلك عن

دينه والله لئن هذا الامر

حتى يسير الى اركب من صناعه

الى حضرة واث يخاف الا

الله والذنب على غمه ولكنكم

تستجيبون

وزادوا أهل المشرق ومثمن مضرب مخالفة له وفي الادب من طريق صفوان بن عيسى عن
الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال المارفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه
من الصكوع قال فذ كرهه وقد تقدم بان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة
المدكورين هن في نفسه آل عمران وما يتعلق بمشروعية القنوت في النازلة ومجده في كتاب
الوتر والله الحمد وقوله والمستضعفين هم من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالأكرام
لانهم كانوا أكبرهم من على الاقام مع المشركين لان المستضعف لا يكون الا مكرها كما تقدم
ويستفاد منه ان الأكرام على الكفر لو كان كفر بالمادة عليهم وسماهم ومثمنين ﴿قوله﴾
باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر تقدمت الإشارة الى ذلك
في الباب الذي قبله وان بسلا كان ممن اختار الضرب والهوان على التلفظ بالكفر وكذلك
خاب للذ كور في هذا الباب ومن ذكره ومن الذي عار ما تحت العذاب ولما يكن ذلك
على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه وذكر فيه ثلاثة أحاديث والحديث الاول حديث
ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان في أوائل
الصحيح ووجه أخذ الترجمة انه سوى بين كراهة الكفر وكراهة دخول النار والقتل والضرب
والهوان أهل عند المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر ان اختار لا يختار الشدة
ذكره ابن بطال وقال أيضا فسه حجة لاصحاب ماله وتعقبه ابن التين بان العلماء متفقون على
اختيار القتل على الكفر وانما يكون حجة على من يقول ان التلفظ بالكفر أولى من الصبر على
القتل ونقل عن المهلب ان قوما منعوا من ذلك واجبه وأبوه تعالى ولا تتلوا أنفسكم الآية
ولا جنة لانه قال تلو الآية المذكورة ومن فعل ذلك عدوانا وظلما مقدمه ذلك وليس من
أهلك نفسه في طاعة الله ظالم ولا معتدا وقد أجروا على جواز قطع المهاد في الجهاد انتهى
وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وان ثم من قال بأولوية التلفظ على بذل النفس
للقتل وان كان قاتل ذلك بعمد فليس بشئ وان قد يعالج عرض ما يرجع المتفضل كالعرض على
من اذا تلفظ به نفع متعده ظاهر فحجه الحديث الثاني ﴿قوله عباد﴾ هو ان أي الاوام فيما يجرم
به أبو مسعود واسمعيل هو ان أي خالد وقيس هو ان أي حاتم وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نوفل
وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نوفل وقد تقدم حديثه في باب اسلام سعيد بن زيد من البصرة
النبوية وهو ظاهر فمترجمه لان سعيد بن زيد روجه أخت عمر اختار الهوان على الكفر وهذا
تظهره نسبة الحديث للترجمة وقال الترمذي هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على
ما رضى قاتله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الاولى واسم زوجته فاطمة بنت
انطاطب وهي أول أمراء أسلمت بعد حجة فيما يقال وقيل سبقته أم الفضل زوج العباس
الحديث الثالث ﴿قوله يحيى﴾ هو انطاطب واسمعيل هو ابن خالد وقيس هو ابن أبي حاتم
أيضا وخباب بن شمع الخاء المعجزة ومحدثين الاول مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى
في باب ما لي النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين بمكة من البصرة النبوية ودخوله في الترجمة من
جهة ان طلب خباب الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم على الكفار قال على انهم كانوا قاعدوا
عليهم بالاذى طلبوا وعدونا قال ابن بطال انما يجب النبي صلى الله عليه وسلم سؤال خباب

٦٩٤٤

م د س

تخفه

١٤٢١٠

«(باب في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره)»
 «حد ثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثني الليث بن سعيد القهري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سئل عن رجل ابتاع ثوبا من رجل فوجده في المصداق فخرج عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقوا لي به ودفن جثمانه حتى جفنا

ومن معه الداء على الكفار مع قوله تعالى ادعوني أستجب لكم وقوله فلا تؤذوا جنهم باسنا
 تضرعوا لأنه علم انه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلاء ليرجو رجاوعا كما جرت به عادة الله
 تعالى في اتباع الانبياء فصرخوا على الشدة في ذات الله ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجزيل الاجر
 قال فاما غير الانبياء فما وجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لانهم لم يطعموا على ما طلع عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم انتفى لمخضوا وليس في الحديث تصریح بان الله صلى الله عليه وسلم لم يدع لهم بل
 يحتمل انه دعا وانما قال قد كان من قبلكم يؤخذ الخ تسليلا لهم وامارة الى الصبر حتى تنقضي المدة
 المقدورة والى ذلك الاشارة بقوله في آخر الحديث ولكنكم تستجلبون وقوله في الحديث للشار
 بنون ساكنة ثم شين معجبة معروفة وفي نسخة بيا مسنة من تحت بغير همزة قبل النون وهي لفة
 فيه وقوله من دون لجه وعظمه وللا كثر ما بدل من وقوله هذا الاخر أي الاسلام وتقدم
 المراد بصنعاء في شرح الحديث قال ابن بطال اجعوا على ان من أكره على الكفر واختار القتل
 انه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة وأما غير الكفر فان أكره على أكل الخنزير وشرب
 الخمر مثلا قاله في أولي وقال بعض المالكية بل يأم أن منع من أكل غيرها فانه يصير كالمنظر على
 أكل الميتة فاشاف على نفسه الموت فلا يأكل ﴿قوله ما س في بيع المكروه ونحوه
 في الحق وغيره﴾ قال الخطابي استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذکور
 في الباب على حوازي بيع المكروه والحديث ببيع المضطرب أسسه فان المذكور على البيع هو الذي
 يحمل على بيع الشيء ثم ما أوتي باليهود ولم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم تهاووا على
 أموالهم فاختاروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا اليها كما كان ردهم دين فاضطر الى بيع ماله
 فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يميز (قلت) لم يقتصر البخاري في الترجمة على المكروه وانما قال بيع
 المكروه ونحوه في الحق فدخل في ترجمته المضطرب كما أنه أشار الى الردع من لا يصح بيع المضطرب
 وقوله في آخر كلامه ولو أكره عليه لم يميز مردود لانه أكره بحق كذا تعقبه الكرماني ونوجه
 كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطرب من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود وقال ابن
 المنذر ترجم الحق وغيره ولم يذكر الا الشق الاول ويجاب بان مراده بالحق الدين ويقصره ما عدا
 عما يكون بيعه لازما لان اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لم لا دين عليهم وأجاب الكرماني
 بان المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات والمراد بقوله الحق المليات وبقوله غير الجلاء
 (قلت) ويحتمل ان يكون المراد بقوله وغيره الدين فيكون من الخاص بعد العام واذا صحت البيع
 في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى أولى ثم ذكر حديث
 أبي هريرة في اخراج اليهود من المدينة وقد تقدم في الجزية في باب اخراج اليهود من جزيرة العرب
 وبينت فيه ان اليهود المذکورين لم يسهوا ولم ينسوا وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في اجلاء
 بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فادهم ان اليهود المذکورين في حديث أبي هريرة هم
 بنو النضير وفيه نظر لان أباهم مرة انما جاء بعد فتح خيبر وكان فتحها بعد اجلاء بني النضير
 في قيسية وقيل في قرية نطة وقد تقدمت قصة بني النضير في المغازي قبل قصة بدر وقد تقدم قول ابن
 اسحق انها كانت بعد بئر معونة وعلى الخالين فهي قبل مجيء أبي هريرة وسباق اخراجهم مخالفا
 لسباق هذه القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم الا ليستعين

بيت المدراس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم بأعشر جهود أسلوا تسلوا فقالوا قد بلغت أبا القاسم فقال ذلك أردتم قالها الثانية فقالوا قد بلغت أبا القاسم ثم قال في الثالثة فقالوا علوا أن الأرض لله ورسوله وإلى أريد أن أحلكم فمن وجد منكم عماله شافليعه ولا فاعلوا أن الأرض لله ورسوله «(باب لا يجوز نكاح المكره ولا تركهوا قدامكم على البغاء إلى قوله غفور رحيم) حدثنا يحيى بن زكريا حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ويحيى بن زكريا جارية الانصاري عن خنساء بنت خذام الانصارية أن اباهم زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك قالت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها

بهم في دية رجلين قتلها معا عمرو بن أمية من حلقائهم قالوا رد به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم يخبرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا الخاضع لهم فربوا بالخلاء وفيهم نزل أول سورة الحشر فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقبية منهم أم من بن خزيمة كانوا أسكانا داخل المدينة فاستروا بها على حكم أهل الذمة حتى أجلهم بمسدة ففتح خير ويحتمل أن يكونوا من أهل خير لانهم لما فقت أقر أهلها على أن يزعموا فيها ويعملوا فيها بعض ما يخرج منها فاستروا بها حتى أجلهم عزم من خير كما تقدم بيانه في المغازي فيحتمل أن يكون هو لاطع نقعة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فخرجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر «(قوله بيت المدراس) بكسر الميم وآخره مهملة مفعول من الدرس والمراية كبير المود ونسب البيت إليه لانه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قوامهم ووقع في بعض الطرق حتى إذا أتى المدينة المدراس ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأه التوراة ووجهه الكرمانى بان إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شعر الأبرار «(وقال في النهاية مفعول غريب في المكان والمعروف انه من صيغة المبالغة للرجل قلت) والصواب انه على حذف الموصوف والمراد الرجل وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية حتى جئنا بيت المدراس بتأخير الراعي عن الانقصة المغاير وهو من يدرس الكتاب ويعلم غيره وفي حديث الرجم فوضع مدرساها الذي يدرسها يده على آية الرجم وفسر هناك انه ابن سوريا فيحتمل أن يكون هو المراد هنا «(قوله فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم) في رواية الكشي معنى قنادى «(قوله ذلك أريد) أي بقوله أسألو أي ان اعترفتم اني بلغتكم سقط عن المخرج «(قوله اعلوا أن الأرض) في رواية الكشي هي انما الأرض في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي لله افتتاح كلام ورسوله حقيقة لانها عالم يوجب المسلمون عليه بحبل ولا ركاب كذا قال والظاهر ما قاله غيره أن المراد ان الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتفصيل أمره «(قوله أجليكم) بضم اؤه وسكون الجيم أي اخرجكم وزنه ومعناه «(قوله فمن وجد) كذا غنا بلفظ الفعل الماضي «(عالمه شيئا) الباعثة لعلته بشئ مخدوف أو ضمن وجد معني بحل فعد ما بالباء ووجد من الوجدان والباعثية أي فن وجد به شيئا من المحقق قال الكرمانى الباء هنا للقاء ففعل وجد من الوجدان «(قوله ما لا يجوز نكاح المكره) المكره بفتح الراء «(قوله ولا تركهوا قدامكم على البغاء) كذا الأبي ذر والاسم على وزاد القاسمى لفظ أكرههم وعند التسبيح الآية بدل قوله الخ وكذا البرجاني وساق في رواية كريمة الآية كلها والقبيل بفتح الفاء والهاء جمع قبيلة والمراد بها الامم وكذا الخادم ولو كانت حرة وحكمة التقيد بقوله ان اردن تحصننا لا أكرهه لا يتأتى الامع ارادة التحصن لان المطبعة لا تسمى مكرهة فالتقدير قبائلكم اللاتي جرت عاداتهن بالبغاء وحتي هذا على بعض المفسرين فعمل ان اردن تحصننا لتمام قوله فمقابل ذلك وأكثروا الاباءى منكم وسأى بقية الكلام على هذه الآية بعد بابين وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وحوز أنه أشار إلى انه يستند بطول الترجمة بطريق الأولى لانه اذا نهى عن الأكرهه فما لا يحل فالنهى عن الأكرهه فما لا يحل أولى قال ابن بطال ذهب الجهم والى بطلان نكاح المكره وأجازاه الكوفيون قالوا فلو أكره رجل على تزويج

حدثنا محمد بن يوسف

حدثنا شمس قمان عن ابن

جريح عن ابن أبي مليكة

عن أبي عمرو هو ذكوان عن

عائشة رضي الله عنها قالت

قلت يا رسول الله يستأمر

النساء في أبضاعهن قال نعم

قلت فان الذكر يستأمر

فمنه تسكت قال سكنا

انتهاه (باب اذا أكره حتى

وهب عبد أو باعه لم يجز)

فيه قال بعض الناس قال فان

نذر المشتري فيه نذرا فهو

جائز بزمه وكذلك ان دبره

حدثنا أبو التعمان حدثنا

حماد بن زيد عن عمرو بن

ديار عن جابر رضي الله عنه

أن رجلا من الأنصار دبر

مملوكا ولم يكن له مال غيره

فبلغ ذلك رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال من

يشتره مني فاشتره فبيع بن

التمام فباعتها بدينار قال

فسمعت جابرا يقول عبدا

قطي مائة عام أول

(١) قوله وتحقق الممثلة

التي في نسخ البخاري التي

بأبيها وضبطه القططاني

بتحقيق الممثلة فقرر اه

محصنة

أمره بعشرة آلاف وكان صدق مثلها ألقاصع النكاح ولزمته الاتق وبطل الزائد قال فلما
أبطلوا الزائد بالأكراه أصل النكاح بالإكراه أيضا لما تلا انتهى فلو كان راضا بالنكاح
وأكره على المهر كانت المسئلة اتفاقية يصح العقد ويضمن المسمى بالدخول ولو أكره على النكاح
والوطء لم يحد ولم يلزمه شيء وان وطئ مختارا غير راض بالعقد حد ثم ذكر في الباب حديثين
أحدهما حديث خنساء بفتح الميم وسكون التون بعدها مهله ومقدت خدام بكسر الميم
وتخفيف الميم (١) وجارية جدارا وبين عنها بيمين وباه شتاتن تحت وقد تقدم شرحه في
كتاب النكاح وانها كانت غير بكوفة كرامورده من الاختلاف ثانيا (قوله حدثنا محمد
ابن يوسف حدثنا شمس قمان) الظاهر انه القريابي وشيخه الثوري ويحتمل ان يكون البيهقي
وشيخه ابن عينة فان كلاما من السفائين معروفي بالرواية عن ابن جريح لكن هذا الحديث
انما هو عن القريابي كما جزمه أبو يعقوب والقريابي اذا أطلق سفائين اراد الثوري واذا اراد
ابن عينة نسبه (قوله ذكوان) يعني مولى عائشة (قوله قلت يا رسول الله يستأمر النساء
في أبضاعهن قال نعم) في رواية بخارج بن محمد وأبي عاصم عن ابن جريح سمعت ابن أبي مليكة
يقول قال ذكوان سمعت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يبتكها أهلها
هل تستأمر أم لا فقال نعم تستأمر وفيه تقوى لمعهون الحديث الذي قبله وارشاد إلى السلامة
من إبطال العقد وقوله سكنا ما هو لغة في السكون ووقع عند الإجماع على من رواية الأذهبي
وأحمد بن يوسف عن القريابي بلفظ سكوتها وفي رواية بخارج وأبي عاصم ذلك انهما إذا سكتا
وقدم في النكاح من طريق اللبث عن ابن أبي مليكة بلفظ سمعتا وتقدم شرحه أيضا هناك
وبين الاختلاف في صحة النكاح الولي الجبر البكر الكبيرة وان الصغيرة لا خلاف في صحة
إجبارها (قوله يا) هذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجز أي ذلك
البيع والهبة والعبدان على ملكه (قوله وبه قال بعض الناس قال فان نذر المشتري فيه
نذرا فهو جائز) أي ماض عليه وبصح البيع الصادر مع الأكراه وكذلك الهبة (قوله بزمه)
أي عند دبره بفتح الراء على القول كثيرا (قوله وكذلك ان دبره) أي بغير التدبير بنقل ابن
بطلان عن محمد بن حنبل قال وافق الكوفيين الجهموع على ان يبيع المملوك وباطل وهذا
يقضي ان البيع مع الأكراه غير ناقل للمالك فان سلوا ذلك بطل قولهم ان نذرا المشتري وتدبيره
يبيع تصرف الأول نفسه وان قالوا انه ناقل فلم يخصص ذلك بالبيع والهبة دون غيره مما من
التصرفات قال الكرماني ذكر المصنفان المراسد يقول البخاري في هذه الاواب بعض الناس
الخنفعة وغرضه انهم متناقضون فان سألوا ان كان نذرا لملك إلى المشتري فانه يبيع منه
جميع التصرفات فلا يختص بالنذور والتدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يبيع النذور والتدبير أيضا
وحاصله انهم يحسمون النذور والتدبير بدون الملك وفيه تحكيم بغير تخصص بغير تخصص وقال المصنف
أجمع العلماء على ان الأكراه على البيع والهبة لا يجوز بزمه البيع وذكر عن أبي حنيفة ان
أعقته المشتري أو دبره جازو كذا هو هو به وكأنه فاسه على البيع الفاسد لانهم قالوا ان
تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المذبر وقد تقدم
شرحه مستوفى في الفتق قال ابن بطلان وجه الرد عليه القول المذكور وان الذي دبره فاعلم

يكن له مال غيره كان تدبيره سقها من قوله فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وان كان ملكه
 للعبد كان صحيحا فكان من اشتراه شرا فاسدا ولم يصح له ملكه اذا دبره أو أعتقه أو لى ان يردقه
 من أجل انه لم يصح له ملكه ﴿قوله﴾ باب من الاكراه أى من جلة ما ورد في
 كراهية الاكراه ما تضمنته الآية وهو المذكور فقهه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا لا يجمل لكم أن تزوا النساء كراهوا وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء فإنه أورده
 هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهنا عن حسين بن منصور عن أسباط وحسين
 بن سابور ماله في البخاري الا هذا الموضع كذا جزم به الكلادى وقد تقدم شرحه في صفة
 النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا جاج بن محمد قد كرهنا وذكر
 الخطيب ان محمد بن محمد بن منصور أبو علي هذا اسمه حديثنا بالتصغير فيجمل أن يكون هو
 وذكر المزي مع حسين بن منصور والنيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكاهم من طائفة
 واحدة وقوله في الترجمة كراهوا وكراهوا واحدا أى بفتح أوله وبضمه معني واحد وهذا قول الأكثر
 وقيل بالضم مأ كرهت نفسك عليه وبالفتح مأ كرهت عليه غيرك ووقع لغير أبي ذكره وكراهوا
 فيها ما سقط للنسبي أصلا وقد تقدم في تفسير سورة النساء وقال ابن بطال عن المهلب يستفاد
 منه ان كل من أمسك امرأة طاعة من عتق فيتم الايجل لذلك ينص القرآن كذا قال ولا يلزم
 من النص على ذلك لايجل ان لا يصح بيعه منه في الحكم الظاهر ﴿قوله﴾ باب
 اذا استكره المرأة على الزنا فلا خد عليها لقوله تعالى ومن يكرهه فان الله من يهد
 اكرهه غفور رحيم أى لمن وقد قرئ في الشاذ فان الله من يهد اكرهه لمن غفور رحيم
 وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبير ونسب أيضا لابن عباس والحفوظ عند تفسيره
 بذلك وكذا عن جماعة غيره وجوز بعض المهرين ان يكون التقدير لهم أى لمن وقع منه الاكراه
 لكن اذا باب وضعف ليكون الاصل عدم التقدير واجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط
 واستشكل تعليق المغفرة لأن التي تكرهه ليست أئمة واجيب باحتمال ان يكون الاكراه
 المذكور كان دون ما عتبر شرعا فمما عتبر عن الحد الذي تعذبه فقام مناسب تعليق المغفرة
 وقال البيضاوي الاكراه لا ينافي المؤاخضة (قلت) أود كذا المغفرة والرجة لا يستلزم تقدم
 الام فهو كقولهم اضطر غير باع ولا عاذا فلا ثم عليه ان الله غفور رحيم وقال الطبري يستفاد
 منه الوعد الشديد للمكرهين لمن وفي ذكر المغفرة والرجة فمما عتبر وتقديره انتم أو أيها
 المكرهون فانه مع كونهم مكرهات قد بواخذن ولا رجعة الله ومغفرته فكيف يكتم
 ومناسبت الترجمة ان في الآية دلالة على ان لا ثم على المكره على الزنا فله ان لا يجيب عليها
 الحد وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعمد الله بن أبي يقال لها سيلة واخرى يقال لها أمية
 وكان يكرههما على الزنا فأقرن الله سبحانه وتعالى ولا تكرر هو اقتضاكم على البغاء الآية
 ﴿قوله﴾ وقال اللث هو ابن سعد (حدثني نافع) هو مولى ابن عمر ﴿قوله﴾ ان صفة بنت أبي عبد
 (أعبره) يعنى النصفية امرأ عبد الله بن عمر ﴿قوله﴾ ان عبد الله بن رقيق الامارة بكسر الهمزة
 أى من مال الخليفة وهو عمر ﴿قوله﴾ وقع على ولدة من الحسن أى من مال حسن الغنية الذي
 يتعلق التصرف فيه بالامام والمراد بنى بها ﴿قوله﴾ فاستكرهها حتى اقتضها بقاف وضاد معجمة

*(باب من الاكراه
 كرها وكرها واحد)*

*حدثنا حسين بن منصور
 حدثنا أسباط بن محمد حدثنا
 الشيباني سليمان بن قيرور
 عن عكرمة عن ابن عباس
 وقال الشيباني وحدثني عطاء
 أبو الحسن السوائي ولا

أظنه الا ذكره عن ابن عباس
 رضى الله عنهم ما أيها الذين
 آمنوا لا يجمل لكم أن تزوا
 النساء كراهوا الآية قال

كافوا اذا مات الرجل كان
 أولياؤه أحق بامرأته ان
 شاء بعضهم تزوجوها وان
 شاءوا وزجرها وان شاءوا لم
 تزوجوها فهم أحق بهامن
 أهلها فنزلت هذه الآية في
 ذلك*(باب اذا استكرهت

المرأة على الزنا فلا خد
 عليها لقوله تعالى ومن
 يكرهه فان الله من بعد
 اكرهه غفور رحيم)*

وقال اللث حدثني نافع أن
 صفة بنت أبي عبد أخرجه
 أن عبد الله بن رقيق الامارة
 وقع على وليدة من الحسن
 فاستكرهها حتى اقتضها

٢٣٦١

٢٣٦١

٢٣٦١

٢٣٦١

٢٦٢١٥

ماخوذ من القصة وهي عذرة الكبر وهذا يدل على انها كانت بكرا (قوله بخالده عمر الحدوتاه) أي جلده خمسين جلدة وتوفاه فنهف سنة لان جلده نصف حد المحروم به اذ منه ان عمر كان يرى ان الرقيق ينبغي كالحرق وقد تقدم البحث فيه في الحد ودوقوله لم يجلد الوليدة لانه استسكرها لم أقف على اسم واحد منهما وهذا الاثر وصله أبو القاسم البغوي عن العلاء بن موسى عن اللث بجله سواء وقع لي على الجاديا بيني وبين صاحب اللث فمسره أنا نفس السماع المتصل في أزيد من ستمائة سنة قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحد بن نعمة جامعاً ثانياً أو المخاض بن عراباً ثانياً أو الوقت ثانياً أو محمد بن عبد العزيز ثانياً أو عبد الرحمن بن أبي شريح ثانياً أو البغوي فذكره وعندي ابن أبي شيبة فيه حديث شرف فروع عن وائل بن حجر قال استسكرها امرأة في الزنا فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد وسنده ضعيف (قوله وقال الزهري في الامة الكبر يقتصرها) بقاها وبين مهمل أي يقتضها (قوله يشتم ذلك) أي الافتراء (الحكم) يقتضي أي الحاكم (قوله بقدرتها) أي على الذي اقتضها ويجلد والمعنى ان الحاكم يأخذ من المقترة عدة الافتراء بنسبة قيمتها أي ارض النقص وهو التقاوت بين كونها بكرا أو ثيباً وقوله يقتصرها يقتضي يقيم وقوله ويجلد دفع لوجه من يظن ان العقر يقتضي عن الجلد (قوله وليس في الامة) الثيب في قضاء الامة (غرم) بضم الميم أي غرامة ولكن عليها الحد فم كرم طارفت حديث أي هريرة في شأن ابراهيم وسارعة الجبار وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الانبياء وقوله هنا الظالم تقدم هناك لفظ الكافر وقوله عبط بضم العين الميم أي غم وزنه ومعناه وقد خلق ونقل ابن التين انه روى بالعين الملهمة وأخذ من العطية وهي حكمة صوت وتقدم الخلاف في نسبة الجبار والمراد بالقربة حران وقبل الاردن وقبل مصر وقوله ان كنت ليس للشك فحقه ان كنت مقبولة الايمان عندك وقوله ركض أي حرك قال ابن المنذر ما كان ينبغي ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أصلاً وليس لها مناسبة للترجمة الاسقوط الملامة عنها في الظل وتكونها كانت مكروهة على ذلك قال الكرمانى تعالى نيطال وجهه ادخال هذا الحديث في هذا الباب مع ان سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها الاملامة عليها في الظل ومكروهة فكذا غير الوزين بها مكروهة لاحد عليها (تكمل) لم يذكر كوا حكام كراء الرجل على الزنا وقد ذهب الجمهور وابنه لاحد عليه وقال مالك وطائفة عليه الحد لانه لا ينتشر بالبلدة وسواء أكرهه سلطان أم غيره وعن أبي حنيفة بعد ان أكرهه غير السلطان وخالفه صاحبنا واحتج المالكية بان الانتشار لا يحصل الا بالطمأنينة وسكون النفس والمكروه بخلافه لانه خافى وأجبت المنع وبان الوطء تصويره وانتشاره والله أعلم (قوله يا) بين الرجل لصاحبه انه أخوه اذا خاف عليه القتل أو نحوه (جواب النمط يا في بعده) (قوله وكذلك كل مكروه يخاف فانه) أي المسلم (يذب) يذبح أوله وشتم الذال الميم أي يذفع (عنه الظالم) ويقال لدونه (أي عنه) ولا يخذه (قال ابن بطال) ذهب مالك والجمهور الى ان من أكره على عين لم يهلكها قتل أخوه المسلم انه لا حث عليه وقال الكوفون يحنث لانه كل له أن يورث فليترك التورية صار قاصد المين فصحت وأجاب الجمهور بانه اذا أكره على المين فنيته بخلافه لقوله الاعمال بالنيات (قوله فان قاتل دون الظالم فلا قود عليه ولا قصاص) قال الداودي أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص قال والدية

تغجلده عمر الحدوتاه ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استسكرها وقال الزهري في الامة الكبر يقتصرها الحر يقتصر ذلك الحكم من الامة العذراء بقدرتها وليس في الامة الثيب في قضاء الامة غرم ولكن عليه الحد « حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجر ابراهيم يسارة دخل بها فبرقه فيم ملك من الملوك أو جبار من الجبارة فأرسل اليه أن أرسل الى بها فأرسل بها فقام اليها فقامت فوضأ وتصلى فقالت اللهم ان كنت أنت ربى ورسولك فلا تسلط على الكافر فغط حتى ركض برجله « (باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه اذا خاف عليه القتل أو نحوه) وكذلك كل مكروه يخاف فانه يذب عنه الظالم ويقا تل دونه ولا يخذه فان قاتل دون الظالم فلا قود عليه ولا قصاص

تغ
٢٦٢/٥

وان قيل له لتشر بن الحمر
أولنا كان الميتة ولتبعين
عبدك ولتقربدين أو تهب
هبة أو تحل عقدة
أولتقتل أباك أو أخاك في
الاسلام وما أشبه ذلك
وسعه ذلك القول التي صلى
الله عليه وسلم المسلم أخو
المسلم وقال بعض الناس
لوقيل له لتشر بن الحمر
أولنا كان الميتة ولتقتل
ابنك أو أباك أو أرحم محرم
لم يسعه لان هذا ليس
بمضطر ثم ناقض فقال ان
قيل له لتقتل أباك أو ابنك
أولتبعين هذا العبد ولتقرب
دين أو تهب يلزمه في القياس
ولكننا نتحسّن ونقول
البيع والهبة وكل عقدة في
ذلك باطل فرقوا بين كل ذي
رحم محرم وغيره بغير كتاب
ولاستة

تسمى أرشا (قلت) والاولى ان قوله ولا قصاص تأكيده أو أطلق القود على الميتة وقال ابن بطال
اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه ان يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية
فقال طائفة لا يجب عليه شيء الحديث المذكور فيه ولا يسلمه وفي الحديث الذي بعده انصر
أخاك وبذلك قال عروقات طائفة على القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم
وطائفة من المالكية وأجابوا عن الحديث بان فيه النفي الى النصر وليس فيه الاذن بالقتل
والمجبه قول ابن بطال ان القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه فاذا دفع
عنه لا يقصد قتل الظالم وانما يقصد دفعه فلو اقر الدفع على الظالم كان دمه هدرًا وحيدًا لا فرق
بين دفعه عن نفسه أو عن غيره (قوله) وان قيل له لتشر بن الحمر أولنا كان الميتة ولتبعين عبدك
أولتقربدين أو تهب حجة أو تحل عقدة ولتقتل أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك
اقول التي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم قال الكرمانى المراد بحل العقدة فسحقها وقد
الاخ بالاسلام ليكون أعظم من القرب بسوسه ذلك أى جازله جده ذلك لخص بأبى وأخاه وقال ابن
بطال ما لخصه من اد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الاسلام ان لم يفعل شيئاً
من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ايس عليه أو يهب شيئاً فغيره بغير طلب نفس منه أو يحل عقداً
كإطلاق العتاق بغير اختياره انه يفعل جميع ما هدد به ليعتق أو يهدى من القتل وكذا أخوه المسلم
من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولاً بعلقا بنه ابن التين على وهم وقع
لارادوى الشارح حاصله ان الارادوى وهم في ايراد كلام البخارى فجعل قوله لتقتل بنا ما جعل
قول البخارى وسعه ذلك لم يسعه ذلك ثم نفعه بأنه ان اراد لا يسعه في قتل أبيه أو أخيه فصراب
وأما الاقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم واختلاف في الشرب والاكل قال ابن التين قرأ لتقتل
شاة الخاطبة وانما هو بالنون (قوله) وقال بعض الناس لوقيل له لتشر بن الحمر أولنا كان الميتة
أولتقتل ابنك أو أباك أو أرحم محرم لم يسعه لان هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال ان قيل له
لتقتل أباك أو لتبعين هذا العبد ولتقربدين أو تهب يلزمه في القياس ولكننا نتحسّن ونقول
البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل قال ابن بطال معناه ان ظالمًا لو أراقت رجل فقال لوله
الرجل مثلاً ان لم تشرب الخمر أو تأكل الميتة قلت أباك وكذا لو قال له قتل ابنك أو أرحم لك
فجعل لا يأثم عند الجهور وقال أبو حنيفة يأثم لا هل يسع بغيره لان الاكرام انما يكون فيما يتوجه
الى الانسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل
الظالم ولا يدبر اخذ الابن لانه لم يقدر على الدفع الابن ارتكاب ما لا يحل له ارتكابه قال ونظيره في
القياس ما لو قال ان تسبع عبدك أو تقربدين أو تهب هبة ان كل ذلك يتعبد بما لا يجوز له ان
يرتكب المص في الدفع عن غيره ثم ناقض هذا المعنى فقال ولكننا نتحسّن ونقول البيع وغيره
من العقود كل ذلك باطل فاختار قاس قوله بالاستحسان الذي ذكره فذلك قال البخارى بعده
فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولاسته يعنى ان مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف
مذهبهم في الاجنبى فلو قيل لرجل لتقتل هذا الرجل الاجنبى أو لتبعين كذا فقتل ليعبى من
القتل لزمه البيع ولو قيل له ذات في ذي رحمه لم يلزمه ما عقده والحاصل ان أصل أبى حنيفة للزوم
في الجميع قياساً لكن يستثنى من ماله رحم استقصا ما روى البخارى أن لا فرق بين القرب

والاجنبي في ذلك لحديث المسلم أخو المسلم فان المراد به أخوة الاسلام لا النسب وذلك استشهد
بقول ابراهيم هذه أختي والمراد أخوة الاسلام والافتكاك الاخت كان حراما في مله ابراهيم
وهذه الاخوة فوجب جباية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا اثم عليه فيما اكل
ويشرب للدفع عنه فهو كالمؤهل له لتعلمن كذا ولتقتلنك فانه يسعه اتباعها ولا يلزمه الحكم ولا
يضع عليه الاثم وقال الكرمانى يحتمل ان يقرر البحث المذكور بان يقال انه ليس عضط لانه مخبر في
أموره متعددة والتخبر نافي الاكرامه كالأكرامه في الصورة الاولى وهي الأكل والشرب والقتل
كذلك لا اكرامه في الصورة الثانية وهو البيع والهبة والعق حيث قالوا بطلان السبع استحسانا
فقد ناقضوا اذ يلزم منه القول بالاكرامه وقد قالوا بعدم الاكرام (قلت) ولقائل أن يقول بعلم
الاكرامه أصلا وانما أثنوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر الحرام لم يفي قام به
وقوله في أول التقرير في أموره متعددة ليس كذلك بل الذي يظهر ان أوفيه للتنوع للتخبر وانها
أمثلة لا أمثال واحد ثم قال الكرمانى وقوله أى البخارى ان ثفر يقيم بين الحرم وغيره شئ قالوه
لا يدل عليه كتاب ولا سنة أى ليس فيه ما يدل على التفرق بينهما في باب الاكرامه وهو أيضا كلام
استحسنى قال وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب اذ هو خارج عنه (قلت)
وهو عجيب منه لان كتاب البخارى كاتمه يقرر لم يقصده ايراد الاحاديث لتلاصقها بل ظاهر
وضعه انه يجعل كتابا جامع الاحكام وغيرها وفقهه في ترجمه فلهذا ورد فيه كثيرا الاختلاف
العالي ويرجع أحبا ناو يسكت أحبا ناو فقامع الجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير ويشترفه
الى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض فاذا أورد فيه شيا من المباحث لم تقترب وأما
رضاه الى ان طريقه العجيب ليست من فقه فلهذا شكاة طاهر عنك عارها فلهذا جازى اسوقا لائمة
الذين سلك طريقهم كالشافعى وأبي ثور والجدي وأحمد واحق فلهذا طريقهم في البحث وهي
محله للقصود وان لم يعرجوا على اصطلاح المتأخرين (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابراهيم لأمرأته) في رواية الكشميهني في اسارة (قوله هذه أختي وذلك في الله) هذا طرف
من قصة ابراهيم وسارة مع الجبار وقد وصله في أحاديث الانبياء وليس فيه وذلك في الله بل تقدم
هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله الى نسمة في قوله بل فعله كثير هم هذا ومفهومه ان الثالثة
وهي قوله هذه أختي ليست في ذات الله فعلى هذا فنقله وذلك في الله من كلام البخارى وبخلافه
بينه وبين مفهوم الحديث المذكور لان المراد انهم من جهة محض الأمر الالهى بخلاف الثالثة
فان فيه إثباته نفع وحظه ولا يشئ أن يكون في الله أى من أجل توصله بذلك الى السلامة كما
أراد الجارم منها وأومنه (قوله وقال النبي اذا كان المسخلف ظالمًا فمئة الخائف وان كان
مظالمًا فمئة المستخلف) وصله محمد بن الحسن في كتاب الامار عن أى حقيقة عن جاد عنه بل فقط
اذا اختلف الرجل وهو مظالم فاليين على ماوى وعلى ماورى واذا كان ظالمًا فاليين على نسمة
من المستخلفه ووصله ابن أى شبيه من طريق جادين سلمه عن جادين أى سليمان عن ابراهيم
الخفي بل فقط اذا كان الخائف مظالمًا فله أن يورى وان كان ظالمًا فليس له أن يورى قال ابن بطلان
قول النبي يدل على ان النسمة عنده نسمة المظالم أبدأ الى مثله ذهب مالك والجمهور وروى عن أى
حقيقة النسمة الخائف أبدأ (قلت) ومذهب الشافعى ان الخائف ان كان عند الحاكم فالتسوية

نغ

٢٦٣/٥

وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لأمرأته هذه أختي وذلك في الله وقال الخفي اذا كان المسخلف ظالمًا فمئة الخائف وان كان مظالمًا فمئة المستخلف * حدثنا يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ان سالمًا أخبره ان عبد الله بن عروضا الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته

٦٩٥١

٢٨٨

تخفة

٦٨٧٧

* حدثنا محمد بن عبد الرحيم
حدثنا سعيد بن سليمان
حدثنا هشيم أخبرنا
عبيد الله بن أبي بكر بن
أنس عن أنس رضي الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنصر
أخاك ظالماً أو مظلوماً فقال
رجل يا رسول الله أنصره
إذا كان مظلوماً أم أفرأيت
إذا كان ظالماً كيف أنصره
قال تحجز ما وتضع من الظلم
فإن ذلك أنصره

* (بسم الله الرحمن الرحيم)*
* (كتاب الحيل)*

نية الحالك وهي راجعة إلى نية صاحب الحق وإن كان في غير الحكم فالتنية الحالف قال ابن
بطال ويتصور كون المستخلف مظلوماً إن يكون له حق في قبل رجل فيجده ولا يمنة فيه خلفه
فتكون النية نية الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر رضي
المسلم أخو المسلم وقد تقدم من هذا الوجه ما تم في هذا السياق في كتاب الظالم المشروحا (قوله)
حدثني محمد بن عبد الرحيم (هو البرازي) عن محمد بن أبي عبيد الله الملقب صاعقة وهو من طبقة البخاري
في أكثر شيوخته وسعد بن سليمان من شيوخ البخاري فقد درى عنه بغير واسطة في مواضع
أقر بها في باب من اختار الضرب وقد أخرج البخاري حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان
ابن أبي شيبة عن هشيم بن فضال عنه هناد بن جثن لأن ساقه هنا: ثم ولغايرة الاستناد (قوله) فقال
رجل) لم أفر على اسمه ووقع في رواية عثمان قالوا (قوله) أفرأيت أي أخبرني قال الكرمانى
الاستفهام وهو استفهام تقريري ويجوز ترك الملد (قوله) أفرأيت أي أخبرني قال الكرمانى
في هذه الصيغة مجازان إطلاق الرواية وإرادة الأخبار والخبر وإرادة الأمر (قوله) إذا كان ظالماً
أي كيف أنصره على ظلمه (قوله) تحجزه (بمعناه) ثم نرى لا ذكر له فيهم بالأميل الزاى
وكلاهما بمعنى المنع وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده وهو كتابة عن المنع وتقدم بيان الاختلاف
أنفاظه هناك ومنها أن في رواية عائشة قال إن كان مظلوماً أخذ به بحقه وإن كان ظالماً أخذ من
نفسه أنصره ابن أبي حاتم في كتاب أدب الحكماء (خاتمة) اشغل كتاب الأكرام من الأحاديث
المرفوعة على خمسة عشر حديثاً المعلق منها ثلاثة وسائرهما موصول وهي مكررة كلها فيحيا مضى
وفيها من الآثار عن العجوبة فمن بعدهم تسعة آثار والله أعلم

* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الحيل)*

جمع حيلة وهي ما يوصل به إلى المقصود بغير حق وهي عند العلماء على أقسام يتسبب الحامل
عليها فإن وصل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام أو إلى إثبات حق
أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة وإن وصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه
فهي مستحبة أو مباحة أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم
الأول هل يصح مطلقاً وينفذ ظاهر أو باطلاً أو يطل مطلقاً أو يصح مع الإثم ولبن أجازها مطلقاً
أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة فمن الأول قوله تعالى وخذ بيدك غنماً فاضرب به ولا تحنت وقد عمل
به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث أبي امامة بن سهل في السنن ومنه
قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجاً من كل شئ جاور في الحيل مخارج من المضائق ومنه مشروعية الاستثناء
فإن فيه تخلصاً من الحنت وكذلك الشرط كماها فإن فيها سلامة من الوقوع في الحرج ومنه
حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة بلال مع الجمع بالدرهم ثم اتسع بالدرهم جنباً ومن الثاني
قصة أصحاب السبت وحديث حرم عليهم الشحوم فحماؤها فباعوها أو كذا غيرها وحديث
النهي عن التجسس وحديث ابن الحلال والحلال له والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم
هل المعبر في صيغ العقود أنفاظها أو معانيها فن قال بالاول أجاز الحيل ثم اختلفوا فيهم من

جعلها تنفذ ظاهر أو باطنا في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهر الأباطنا ومن
قال بالثاني أبطها ولم يجر منها إلا موافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الخالية وقد
اشتهر بالقول بالجليل عن الحنفية لكون أي يوسف صنفها كلها لكن المعروف عنه وعن كثير
من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق قال صاحب المحيط أصل الجليل قوله تعالى وخذ يدك
ضغثا الآية وضابطها أن كانت للترا من الحرام والتباعد من الاثم فحسن وإن كانت لا بطلان
حق مسلم فلا بل هي اثم وعدوان ﴿قوله بالجليل﴾ قال ابن المنير
أدخل البخاري الترك في الترجمة لثلاثتهم أي من الترجمة الأولى إجازة الجليل قال وهو
بجذلاف ماذكره في باب بيعة الصغرى فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دعه ومسح برأسه فلم يقل باب
ترك بيعة الصغرى وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيها انكار بخلاف الجليل فإن في القول بجوازها
عموم ما بطلان حقوق وجب وأثبت حقوق لا تنجب فصرى فيه لذلك (قلت) وإنما أطلق أولا
للاشارة إلى أن من الجليل ما ينشر فلا تركه مطلقا (قوله وإن لكل امرئ ما نوى في الأيمان
وغيرها) في رواية الكشيبي وغيره وجعل الضمير مد كاعلى إرادة اليمين المستفادة من صفة
الجمع وقوله في الأيمان وغيره من تنفعه المصنف لأن الحديث قال إن المترافع البخاري في
الاستنباط والمشهور عند النظار حول الحديث على العبادات فله البخاري عليها وعلى المعاملات
وسمع ما لكافي القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد فلو سد اللفظ وضع القصد أي اللفظ
وأفعل القصد فصحوا بطلان القول والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال العمل من
أقوى الأدلة ووجه التعميم أن المحذوف المقدرا اعتبارا بمعنى الاعتبار في العبادات أجزاؤها
وبيان مراتبها وفي المعاملات وكذلك الإيعان الرد إلى القصد وقد تقدم في باب ما يمان الأعمال
بالنية من كتاب الأيمان في أوائل الكتاب تصرح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث
ونقلت هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك (قوله) حدثنا محمد بن إبراهيم هو التميمي وقد صرح
بتحديث عقلمة شيخه في هذا الحديث أنه في أول بدء الوحي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
يا أيها الناس وفيه أسماء بأنه خطب به وقوله يخطب تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر (قوله)
أنما الأعمال بالنية تقدم في بدء الوحي بلغة النبات وفي كتاب الأيمان بلغة الأعمال بالنية كما هنا
مع حذف النعمان أوله (قوله) وأنما لأمري ما نوى تقدم في بدء الوحي بلغة وأنما لكل امرئ
ما نوى وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث أن يفهم منه أن لم ينوشه لم يحصل له
وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه وبسطة عنه القرض بذلك عند
الشافعي وأجدوا الأوزاعي وأبو حنيفة وقال الباقر بن عمار وغيره ولا يتقلب عن نفسه لأنه لم ينوه
واحتمل الأول لمحدث ابن عباس في قصة شبرمة فعند أبي داود حج عن نفسه ثم حج عن شبرمة
وعند ابن ماجه فاجعل هذه عن نفسه ثم حج عن شبرمة وسنده صحيح وأما بيان الحج خرجه عن
بيعة العبادات ولذلك يحصى فاسده دون غيره وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن جملة على
الباطل بالحكم وأنه إذا علم بأثنا الحال وجب عليه أن ينوه عن نفسه فثبت بقلب والأفلا
يصح عنه ويستتفي من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهي بالتمسك من غير عمل
كلاجر الحاصل للمريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافا لما قال أنما يقع

﴿باب في ترك الجليل
وإن لكل امرئ ما نوى في
الأيمان وغيرها﴾ * حدثنا
أبو النعمان حدثنا جابر بن
زريد عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن إبراهيم عن عاقبة
ابن وقاص قال سمعت عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه
يخطب قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
يا أيها الناس إنما الأعمال
بالنية وأنما لأمري ما نوى
فمن كانت هجرته إلى الله
ورسوله فهجرته إلى الله
ورسوله ومن هاجر إلى الدنيا
بصيدها أو امرأة فترجها
فهجرته إلى ما هاجر إليه

الاجر على الصبر وحوصل الاجر بالوعد الصادق ان قصد العبادة فعاقه عنها عائق بغير ارادة
 ولكن له ايراد فيجيز عن فعله المرض مثلاً فانه يكتب له اجرها بكن علمها ومما يستثنى على خلف
 ما اذا نوى صلاة ففرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها ففاضل تنقلب نقلاً وهذا عند هذا فاما
 لو احرم بالظهور مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضه ولا ينقلب نقلاً اذا تعمد ذلك وما اختلف فيه
 هل يناب المسبوق ثواب الجماعة على ما اذا أدركه ~~ركعة~~ أو يوم وهل يناب من نوى صيام
 تفصل في اثناء النهار على وجهه أو من حين نوى وهل تكمل الجمعة اذا خرج وقتها في أول الركعة
 الثانية مثلاً جهة أو ظهر او هل تنقلب بنفسها أو يحتاج الى تجديد بدنية والمسبوق اذا أدرك
 الاعتدال الثاني مثلاً هل نوى الجمعة أو الظهر ومن أحرم بالخير في غير شهر هل ينقلب عرقاً ولا
 واستدل به من قال بان بطلان الحبل ومن قال باعمالها لان من جمع كل من الفريقين الى نية العامل
 وسأقي في اثناء الاواب التي ذكرها المصنف اشارة الى بيان ذلك والاضابط ما تقدمت الاشارة اليه
 ان كان فيه خلاص مطلق مثلاً فهو ومطلوب وان كان فيه فوات حتى فهو وبذلك ومن نص الشافعي
 على كراهة تعاطي الحبل في تقويت الحقوق فقال به من أحرمها هي كراهة تنزيه وقال كثير من
 محققهم كالغزالي هي كراهة تحريم وياثم بقصد وبدل عليه قوله وانما لكل امرئ ما نوى فمن نوى
 به قصد البيع او باو قع في الزوال لا يخصه من الاثم صورة البيع ومن نوى به عقد النكاح التحليل
 كان محلاً ودخل في الوعد على ذلك باللعن ولا يتخلص من ذلك صورة النكاح وكل شيء يقصده
 تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان محلاً لا فرق في حصول الاثم في التحصيل على الفعل
 الحرام بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره اذا جعل ذريعة له واستدل به على انه لا يصح
 العبادة من الكافر ولا المجنون لانهم ليسوا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمدة لانه
 لم يقصد القتل وعلى عدمه واخذوا بالخطي والناسي والمكروه في الطلاق والعناق وتحريمهما وقد
 تقدم ذلك في ابوابه واستدل به بان قال كمال النكية الذين على نية المحلوف له ولا تنفعه التوبة
 وعكسه غيرهم وقد تقدم بيانه في الايمان واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً
 العين على نية المستحلف وفي لفظ له عندك على ما صدق به صاحبك وجهه الشافعية على ما اذا
 كان المستحلف الحاكم واستدل به مالك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بالذرائع كما
 تقدمت الاشارة اليه وضبط بعضهم ذلك بان الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلم ثلاثة اقسام
 احدها ان تظهر المطابقة اما يقيناً واما ظاهراً والثاني ان يظهر ان المتكلم لم يرده معناه اما يقيناً
 واما ظاهراً والثالث ان يظهر في معناه وفيه التردد في ارادة غيره وعدمها على حدسها فقد اظهر
 قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره
 واذا ظهرت ارادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما
 ظهر من ارادته فاستدل الاول بان البيع لو كان يقسداً يقال هذه الصيغة فيها ذريعة الى
 الرابوة المتعاقدين فيها فاسدة لكان افساد البيع بما يقتضيه تحريمه أو الى ان يقصده البيع
 من هذا الظن كما لو نوى رجل بشر افساد ان يقتله به رجلاً مسلماً فيخرج فان العقد صحيح
 وان كانت نيته فاسدة جزماً فلا يستلزم تحريم القتل بطلان البيع وان كان العقد لا يقصد به هذا
 فلا يقصد بالظن والوهم بطريق الاولى واستدل الثاني بان النية تؤثر في الفعل فيصيرها تارة

٦٩٥٤
م د ت
تحفة
١٤٦٩٤

*(باب في الصلاة) * حدثنا
اسحق بن نصر حدثنا عبد
الرزاق عن معمر عن صفوان
عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا يقبل
الله صلاة أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ

جراموا تارة حللا لا يكابصر العقدي تارة صجيحا وتارة فاسدا كالذي يجمع مثلاً فان الحيوان يحل اذا
ذبح لاجل الاكل ويحرم اذا ذبح لغرض الصورة واحدة والرجل يشترى الجارية ولو كلبه
فحرم عليه ولنفسه فحله وصورة العقد واحدة وكذلك صورة الفرض في الذمة ويسع التقدي
بمثله الى أجل صورتهم ما واحدة والاقل قربته صحيحة والثاني معصية باطله وفي الجملة فلا يلزم
من صحة العقد في الظاهر رفع الحرج عن يتعاطى الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم وقد نقل
النسبي الحنفى في الكافي عن محمد بن الحسن قال ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله
بالحيل الموصلة الى ابطال الحق **قوله ما** في الصلاة في الحديث أي دخول الحيلة فهذا ذكر
فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب
الطهارة قال ابن بطال فيه رد على من قال ان من أحدث في القعدة الاخيرة ان صلاته صحيحة
لانه أتى بما يضاعفها وتعقب بان الحديث في أثناءها عندلها فهو كالجاء في الحج لوطر أتى خلالها
لا تسد وكذا في آخره وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخاري مطابقة الحديث
لترجيحه انه لا يتخلو أن يكون المرطاهر ممتنعاً للطهارة أو مجرداً ثم سقنا الحديث وعلى الحائض ليس
لأحد ان يدخل في الحقيقة حيلة فان الحقيقة ثابتة التي صدقاً أو نفياً صدقاً كان ثابتاً
حقيقة فنافقه بحيلة مبطل وما كان منتقياً فنتبه بحيلة مبطل وقال ابن المنبر أشار البخاري بهذه
الترجيح الى رد على قول من قال بصحة صلاته من أحدث عمداً في أثناء الجفوس الاخير ويكون
حدثه كلامه بان ذلك من الحيل لتصح الصلاة مع الحديث وتقر بذلك ابن البخاري حتى على ان
التحلل من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحديث والقائل بانها تصح يرى ان التحلل من الصلاة
ضدّها فتصح مع الحديث قال واذا تقر بذلك فلا بد من تحقيق كون السلام ركناً لادخالها في الصلاة
لاضدّها وقد استدل من قال بركنته بما يثبت بالتجرى الحديث بغيرها التكبير وتحليلها
التسليم فاذا كان أحد الطرفين ركناً كان الطرف الآخر ركناً ويؤيده أن السلام من جنس
العبادات لانه ذكر الله تعالى ودعا لعباده فلا يقوم الحديث الفا حش مقام الذكر الحسن وانفصل
الحنفية بان السلام واجب لاركن فان سبقه الحديث بعد التشهد وتوضأ وسلم وان تعمدته فالعدم
قاطع واذا وجد القاطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركناً وقال ابن بطال فيه رد على
أبي حنيفة في قوله ان أحدث في صلاته يتوضأ ويبنى وواقفه ابن أبي ليلى وقال مالك والشافعي
يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث وفي بعض أفاضله لا صلاة الا بطهور فلا يخلو لحوال
انصرافه أن يكون مصلياً أو غير مصلي فان قالوا هو مصلي رد له لا صلاة الا بطهور ومن جهة
التنظر ان كل حدث منع من ابتداء الصلاة تمنع من البناء عليه ليدل الله لوسيقه الى الاستأنف
انفاقاً (قلت) وللشافعي قول وافق فيه أبي حنيفة وقال الكرماني وجه أخذه من الترجيح انهم
حكموا بصحة الصلاة مع الحديث حيث قالوا يتوضأ ويبنى وحيث حكموا بصحة ما مع عدم النتيجة
الوضوء لانه ان الوضوء ليس بعبادة ونقل ابن التين عن الداودي ما حاصله ان مناسية الحديث
لترجيحه انه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم انه مطلق على ضيقه (قلت) وقصده ما جاز
أم قيس انما ذكرت في حديث الاعمال بالنيات وهو في الباب الذي قبل هذا لافي هذا الباب

* (باب في الزكاة وان لا يفرق

بين مجتمع ولا يجمع بين

مفتقر خفية الصدقة)

حدثنا محمد بن عبد الله

الانصاري حدثني أبي حدثني

ثمامة بن عبد الله بن أنس أن

أنس حدثه أن أباه كتب

له برقة الصدقة التي فرض

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولا يجمع بين مفتقر ولا

يفرق بين مجتمع خفية

الصدقة حدثنا قتيبة

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن

أبي سهل عن أبيه عن طلحة

بن عبد الله أن أبا جارية

ابن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال رأيت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يقول

علي من الصلاة فقال

الصلاة الحسن الآن تطوع

شيأ فقال أخبرني بما فرض

الله على من الصيام قال شهر

رمضان الآن تطوع شيئاً

قال أخبرني بما فرض الله

علي من الزكاة قال ما خبره

رسول الله صلى الله عليه

وسلم بشرائع الإسلام قال

والذي أكرمك لا تطوع

شيأ ولا أنقص مما فرض

الله علي شيئاً فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم أفلح

ان صدق وأدخل الجنة ان

صدق وقال بعض الناس

في عشرين ومائة بغير حقتان

فان أهل كنهها مقعدا

أو وهما أو احتال فيها فرار من الزكاة فلا شيء عليه

وزعم بعض المتأخرين ان البخاري أراد الرد على من زعم ان الجارية اذا حضرت وثاني فوثما
انه يتعد وكذا من زعم انه اذا قام لصلاة الليل فسد عنه الماء وخشي اذا طله ان يغتسل فقام
الليل انه يتباح الصلاة بينهم ولا يفتي بركته **قوله** ما **ب** في الزكاة أي
ترك الحيل في اسقاطها **قوله** وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفتقر خفية الصدقة هو لفظ
الحديث الاول في الباب وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاما ومرفقا
وقدم شرحه هناك الحديث الثاني حديث طلحة بن عبد الله ان اعرابا جاء الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثاروا الى أس الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان أول الصحيح **قوله**
وقال بعض الناس في عشرين ومائة بغير حقتان فان أهل كنهها مقعدا أو وهما أو احتال فيها
فرار من الزكاة فلا شيء عليه قال ابن بطال أجمع العلماء على أن المرء قبل الحول التصرف في
ماله بالبيع والهبة والذبح اذا لم يشؤا الفرار من الصدقة وأجمعوا على انه اذا حال الحول انه لا يحل
التجمل بان يفرق بين مجتمع أو يجمع بين مفتقر ثم احتفظوا قال مالك من فوت من ماله شيئاً
ينوي به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لم يمتعه الزكاة قبل الحول لقوله صلى الله عليه
وسلم خفية الصدقة وقال أبو حنيفة ان نوي بقوته الفرار من الزكاة قبل الحول يوم لا تضره
النية لان ذلك لا يلزمه الا بتمام الحول ولا يوجه السمع في قوله خفية الصدقة الاحتذاء قال
وقال المهلب قصد التجمل ان كل حيلة يتجمل بها أحد في اسقاط الزكاة فان ذلك عليه لان
التي صلى الله عليه وسلم لما منع من جمع القوم أو تفرقت اخشى الصدقة فهم منه هذا المعنى وفهم
من حديث طلحة في قوله أفلح ان صدق أن من رام أن ينقص شيئاً من فرائض الله يتجمل بها
أنه لا يفلح قال وما أجاب به الفقهاء من تصرف في المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك
الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فلا تمت عنه غير اسقاط وهو كمن فرغ من صيام رمضان قبل رؤية
الهلال يوم واستعمل سفر الاحتياج له لغيره فطاف الوعيد اليه توجه وقال بعض الحنفية هذا
الذي ذكره البخاري ينسب لابي يوسف وقال محمد يكره لما فيه من القصد الى ابطال حق الفقراء
بعد وجود دينه وهو النصاب واحتج أبو يوسف بانه امتناع من الوجوب لا اسقاط للواجب
واستدل بأنه لو كان له ما تاددهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق بدينهم منها يكره ولو نوى
تصدقه بالدينهم ان يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا تلزمه الزكاة وتقب بأن من اصل أبي
يوسف ان الحرمة تصامع القرض كطواف الحديث والغازي فكيف لا يكون القصد مكرهه في
هذه الحالة وقوله امتناع من الوجوب معتبر فان الوجوب قد قصر عن أول الحول ولذلك جاز
التجمل قبل الحول وقد اتفقوا على ان الاحتياط لا اسقاط للثقة بعد وجوب مكرهه وانما
الخلاف فيما قبل الوجوب فقاسه أن يكون في الزكاة مكرهها أيضاً والاشبه أن يكون أبو يوسف
رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث لا يفرق بين مجتمع ولا يحل لرجل يؤمن
بآفته اليوم الا خر من الصدقة ولا اخر اجها عن ملكه لئلا يفرقها بذلك فتبطل الصدقة
عنها بأن يمسكها ولا يخل واحد منها ما لا تجب فيه الزكاة ولا يحل في ابطال الصدقة بوجه انتهى
ونقل أبو حفص الكبير راوى كتاب الحيل عن محمد بن الحسن ان محمداً قال ما احتال به المسلم
حتى يتخلص به من الحرام أو توصل به الى الحلال فلا يأمر به وما احتال به حتى يسل حقا

أو وهما أو احتال فيها فرار من الزكاة فلا شيء عليه

«حدثني ابي حنيفة اخبرنا عبد
الرزاق اخبرنا معمر بن
هشام عن أبي هريرة رضى
الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكون
كنازحكم يوم القيامة شيئا
أقرع يفرضه صاحبه
ويطلبه ويقول أنا كنزك
قال والله لن يزال يطلبه
حتى يسقط يده فلقمها فاه
وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا مارب النمل
يسقط حقها تسلط عليه يوم
القيامة فتخط وجهه
ناخفانها * وقال بعض
الناس في رجل لا ابل تخاف
ان تجيب عليه الصدقة
فيأخذها بابل مثلها أو يفهم
أو يقرر أو يدراهم فرارامن
الصدقة يوم احتسلا
فلاشي عليه وهو يقول
انزكى الله قبل ان يحول
الحول يوم أو ستة جازت
عنه

١٧٥٨
٩٤٧٢٤
تحفة

أو يحق باطلاً وليدخل به شبهة في حق فهو مكروه والمكروه عندنا الى الحرام أقرب وذكر
الشافعي انه ناظر لمحمد في امرأة كرهت زوجها واستعن من فراقها فكثرت ابن زوجها من
نفسها فأنها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا قال فقلت
لمحمد الزنا لا يحرم الحلال لانه ضد ولا يقاس شيء على ضده فقال بجمعهما الجماع فقلت الفرق
بينهما ان الأول جلت به وحصنت فريحتها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجوع ويلزم ان المطلقة
ثلاثا إذا زنت حلت لزوجها ومن كان عنده أربع ذوات في نكاحه فأنه يحرم عليه اخذى الأربع
الى آخر المناظر وقد أشكل قول البخاري في الترجة فان أهلها بان الاطلاق ليس من الحل بل
هو من اضاعه المال فان الحللة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس واحد منهما موجودا
في ذلك ويظهر لي انه يصور بان يذبح الحقتين مثلا وينتفع بهما فتسقط الزكاة باحقتين
وينتقل الى مادونهما الحديث الثالث (قوله حدثنا ابي حنيفة) هو ابن زاهر به كالجزم به أو
نصم في المستخرج (قوله يكون كنازحكم يوم القيامة شيئا) المراد بالكنز المال الذي
يجب أن غير أن يؤدى زكاته كانه قد تقدم تقريره في كتاب الزكاة ووقع هناك في رواية أبي صالح
عن أبي هريرة يلقظ من أعطاه الله مالا فليؤد زكاته مثل له يوم القيامة شيئا أقرع قد كثره
وبه تظهر مناسبة ذكر في هذا الباب (قوله أنا كنزك) هذا إذا نفي هذه الطريق (قوله والله لن
يزال) في رواية الكشي نفي لا بد لن (قوله حتى يسقط يده) أي صاحب المال (فلقمها فاه)
يحتفل أن يكون فاعل بلفظها الكناز والشجاع ووقع في رواية أبي صالح فاختبها به شبهة أي
ياخذ الشجاع يد الكناز يشدقه وهو ما لله زمان كما أفضته هناك (قوله وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم) هو موصول بالسند المذكور وهو من نسخة هشام عن أبي هريرة وقد
أخرجنا أحمد عن عبد الرزاق فقد علم هذا على الذي قبله (قوله إذا مارب النمل) ما زائدة والرب
المالك والنمل يقتضيان الابل والغنم والبقر وقيل الابل والغنم فقط حكاية في الحكم وقيل الابل
فقط ويؤيد الأول قوله تعالى ومن الانعام حوله وفرشاهم فسرهم بالابل والبقر والغنم ويؤيد
الثالث اقتصاره هنا على الاخفاف فانها للابل خاصة والمراد بقوله حقها زكاتها وصرح به
في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة فمنه (قوله وقال بعض الناس في رجل لا ابل تخاف أن
تجيب عليه الصدقة فبأخذها بابل مثلها أو يفهم أو يقرر أو يدراهم فرارامن الصدقة يوم احتسلا
فلاشي عليه وهو يقول انزكى الله قبل ان يحول الحول يوم أو ستة جازت عنه) في رواية
الكشي نفي اجزأت عنه ويعرف تقرير مذهب الحنفية بما مضى وقد تناقضنا كما علمت بمسئلة
التجمل قبل توجه الزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم ير ادخول الحول من كل جهة
فاذا كان التقديم على الحول يجوز فليكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم
ابن بطلان باننا حنفية لم تنافض في ذلك لانه لا يوجب الزكاة اتمام الحول ويجعل من قدمها
كن قدمه ينامو جلا قبل أن يحل انتهى والتناقض لازم لا يفي لانه يقول ان الحرمة
تجتمع القرض كطواف العاري ولو لم يقرر الوجوب لم يجز التجمل قبل الحول وقد اختلف العلماء
في بيع ابلها في أثناء الحول فذهب الجمهور الى ان البناء على حوله الأول لاتحاد الجنس
والصواب والمأخوذ عن الشافعي قولان واختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور يستأنف

* حدثنا شاذبية بن سعيد
حدثنا شاذبية بن شهاب
عن عبد الله بن عبد الله بن
عقبة بن مسعود عن ابن
عباس قال استفتي سعد
ابن عباد الانصاري رسول
الله صلى الله عليه وسلم
في ذكر نكاح على امه فوفت
قبل ان تقضي فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم افقه
عنها * وقال بعض الناس
اذا بلغت الابل عشرين
فقمم الاربع شاة فان وهبها
قبل الحول او باعها فارا
او احتسلا لاسقاط الزكاة
فلاشي عليه وكذلك ان
آلتها بلغت فلاشي في ماله
* (باب الحيلة في النكاح) *
* حدثنا سعد بن شاذبية
ابن سعيد عن عبيد الله
حدثني نافع عن عبد الله
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عن الشغار قلت لنافع
ما الشغار قال ينكح ابنة
الرجل وينكح ابنة بغير
صدق وشكخ اخت الرجل
وينكح اخته بغير صدق

لاختلاف النصاب وإذا قل ذلك فرأى من الزكاة ثم ولو قلنا يستأنف عن أجدادنا ملكها سعة
أشهر ثم باعها بمتدرك الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين
أنه قال ان البخاري إنما أتى بقوله مانع الزكاة ليدل على أن القرار من الزكاة لا يجعل لمطالب
بذلك في الأشهر قال شيخنا وهذا من زكاة البخاري (قلت) بل هو فيه بالقي في قوله اذا ما ريب النعم
لم يعط حقها فهذا هو مانع الزكاة الحديث الرابع حديث ابن عباس قال استفتي سعد بن عباد
الخنزلي تقدم شرحه قريباً كتاب الايمان والتذوق قال المطلب فيه حجة على ان الزكاة لا تسقط
بالحيلة ولا بالموت لان الذر لم يسقط بالموت والى كذا وكذا منه كانت لازمة لانسقاط بالموت
أولى لانه لما أُرِيم الولي بقضاء التذرع ان كان قضاء الزكاة التي فرضها الله استلزمها (قوله)
وقال بعض الناس اذا بلغت الابل عشرين ففيها أربع شياه فان وهبها قبل الحول او باعها فارا
أو احتسلا لاسقاط الزكاة فلاشي عليه وكذلك ان آلتها بلغت فلاشي عليه في ماله تقدمت
المنازعة في صورة الاتفاق قريباً وأجاب بعض الحنفية بان المال انما يتعقب فيه الزكاة ما دام
واجبا في الذمة أو ما اتعاه من الحقوق وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفأوه
والكلام انما هو في حل الحيلة في لزوم الزكاة انظر (قلت) وحرف المسئلة انه اذا قدم ببعضها
القرار من الزكاة أو بهيتم الحيلة على اسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعها بعد ما تقدم فهو
أتم هذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في ابقاء الزكاة في ذمته أو يعمل بجمع الاثم هذا يحز
الاختلاف قال الكرماني ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروق مجتمعة حكم واحد وهو انه اذا
زال ملكه تعقب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان قصد القرار من الزكاة لا
ثم أراد بقررها عقب كل حديث التشريع بأن من أجاز ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة
انتهى ومن الخيل في اسقاط الزكاة ان شوى بمرض التجارة القسي قبل الحول فاذا دخل الحول
الاخر استأنف التجارة حتى اذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى القسي وهذا ما أتم جزمنا والذي
يقوى انه لا تسقط الزكاة عنه والحمد لله تعالى ﴿قوله﴾ (باب الحيلة في النكاح)
ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار وفيه تفسيره عن نافع وقد تقدم شرحه مستوفى في
كتاب النكاح ونقر بركون التفسير مرفوعاً قال ابن المنبر ادخل البخاري الشغار في باب الحيل
مع ان القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكلاً ويمكن أن يقال انه أخذ بما
نقل ان العرب كانت تأثم من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فخرجوا الى التلفظ بالشغار
لوجود المساواة التي تدفع الاثم فعدا الشرع رسم الملاحظة فم الشغار وسد فيه ما لم يشدد
في النكاح الخالي عن ذكر الصداق فلو صححنا النكاح بلفظ الشغار أو جزمنا مهر المثل أبقينا
غرض الملاحظة بهذه الحيلة انتهى وفيه نظر لان الذي نقله عن العرب لأصله لان الشغار في
العرب بالنسبة الى غير قبل وقضية ما ذكره ان تكون أحكامهم كلها كانت شغاراً لوجود الاثم
في جميعهم والذي يظهر لي ان الحيلة في الشغار تنصير في مفسر أو تزويج بنت فقير فاستنح أو
اشتد في المهر فقدمان قال له تزويجها أو تأزويجك بقى فرغب الفقير في ذلك لانه لم يسهل ذلك عليه
فلما وقع العقد على ذلك وقيل له ان العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فانه شتم الا فلا قدرته
على مهر المثل لبنت المورس وحصل المورس مقصوده بالتزويج ليسهولته مهر المثل عليه فاذا

وقال بعض الناس ان
 احتلال حتى تزوج على
 الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال في المتعة النكاح فاسد والشرط باطل
 وقال في المتعة النكاح
 باطل وقال في المتعة النكاح
 فاسد والشرط باطل وقال
 بعضهم المتعة والشغار
 جائزان والشرط باطل
 حدثنا مسدد عن شاذلي
 عن عبيد الله بن عمر ^{عنه} ثنا
 الزهري عن الحسن وعبد الله
 ابني محمد بن علي عن أبيهما
 أن عليا رضي الله عنه قيل له
 ان ابن عباس لا يرى جمعة
 النساء باسا فقال ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عنها يوم خيبر وعن طوم
 الحر الانسية وقال بعض
 الناس ان احتلال حتى تمتع
 فالتكاح فاسد وقال بعضهم
 التكاح جائز والشرط باطل
 (باب ما يكره من الاحتلال
 في البيوع ولا يمنع فضل الماء
 ليعتبه فضل الكلا) حدثنا
 اسمعيل حدثني مالك عن
 أبي الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يمنع فضل الماء ليعتبه فضل
 الكلا

٢٩٦
 ٢٩٦
 ٢٩٦

أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيل (قوله) وقال بعض الناس ان احتلال حتى تزوج على
 الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال في المتعة النكاح فاسد والشرط باطل قلت وهذا بناء
 على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع باصلا باطل وما شرع باصلا بدون وصفه فاسد فالتكاح
 مشروع باصلا وجعل البضع صداقا وصف فيه ففسد الصداق وبصح التكاح بخلاف المتعة
 فانها المأنت انما منسوخة صارت غير مشروعة باصلا (قوله) وقال بعضهم المتعة والشغار
 جائزان والشرط باطل أي في كل منهما ما كانه بشرط ما نقل عن زفراته أجاز النكاح المؤقت
 وألقى الوقت لانه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ورواؤه بالفرق المذكور
 قال ابن بطل لا يكون البضع صداقا عند أحد من العلماء وانما قالوا باعتد النكاح بمهر المثل
 اذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بغير صداق نكح الصداق فصار ذكر
 البضع كذا ذكر انتهى وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغيره من أنه الحنفية وتقبه ابن السمعاني
 فقال ليس الشغار الا النكاح الذي اختلفت فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد النهي
 عنه لان العقد الشرعي انما يجوز بالشرع واذا كان منيبا لم يكن مشروعاً ومن جهة المعنى انه
 يمنع تمام الايجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد الا بتمامه كامل ووجه قولنا يمنع ان الذي
 أوجب للزوج نكاحا هو الذي أوجب للمرأة صداقا واذا لم يحصل كمال الايجاب لا يصح قلناه
 جعل عين ما أوجب للزوج صداقا للمرأة فهو كمال الشيء الشخص في عقد ثم جعل عينه
 لشخص آخر قلناه لا يكمل الجعل الاول قال ولا يعارض هذا ما لروى استأجر فان الزوج عك
 التمتع بالفرج والسيد يملك رقة الفرج دليل انهما لو تمت بعد شبهة يكون المهر للسيد والفرق
 ان الذي جعله السيد للزوج لم يملكه لنفسه لانه جعل ملك التمتع بالامه للزوج وما عدا ذلك باق
 له وفي مسئلة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بعينه صداقا للمرأة الاخرى ورقبة
 البضع لا تدخل تحت ملك العين حتى يصح جعله صداقا (قوله يحيى) هو القطان وعبيد الله بن عمر
 هو العمري ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية وعلى هو ابن أبي طالب (قوله قل له ان ابن
 عباس لا يرى جمعة النساء باسا) لم أقف على اسم القائل وزاد عمر بن علي الفلاس في روايته
 لهذا الحديث عن يحيى القطان فقال له انك تائه غشاة فواقية وآخر الحروف وزن فاعل من
 التيه وهو الحيرة وانما وصفه بذلك اشارة الى انه تمسك بالمتبوع وعقل عن الناسخ وقد تقدم بيان
 مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى (قوله) وقال بعض الناس ان احتلال حتى
 تمتع فالتكاح فاسد أي ان عقد عقد نكاح متعة والفساد لا يستلزم البطلان لا مكان اصلاحه
 باقائه الشرط فمقتضى في تصحيحه بذلك كما قال في ربا الفضل ان حدثت منه الزيادة صح البيع
 (قوله) وقال بعضهم الخ تقدم قول زفر قبل انه يجوز الا نكاح المؤقت وألقى الشرط
 وأوجب بان نسخ المتعة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المتعة ولا اعتبار عدهم في العقود
 بالمعاني (قوله) ما يكره من الاحتلال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليعتبه
 فضل الكلا ذكر في حديث أبي هريرة لا يمنع الخ واصل قيل فيه هو ابن أبي أوس وقد
 تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب قال الهلب المراد رجل كان له بئر وحولها
 كلابا وهو يبيع الكلاب واللام مبهمة ومزماري فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ما يتره

٢٩٦
 م
 تحفة
 ٩٢٨٩١

ان ترد نعم غيره للشر وهو لا حاجة به الى الماء الذي ينعشه وانما حاجته الى الكلال وهو لا يقدر على شربه لكونه غير ملك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلال لان التمتع لا تقتضي عن الماء بل اذا رعت الكلال عشت ويكون ماء غيره للشر بعد اعترافنا برغب صاحبها عن ذلك الكلال فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة انتهى موثقاً قال وفيه معنى آخر وهو انه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن البقية لان ظاهر الحديث اختصاص النبي بما اذا أراد به منع الكلال فاذا لم يرد به ذلك فلا نهي عن منع الكلال والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لانه اذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى ان لا يمنع بسبب نفسه وفي تسميته فضلاً إشارة الى أنه اذا لم يكن زيادة عن حاجة صاحب البئر لم يزل صاحب البئر معناه والله أعلم وقال ابن المنبر وجه مطابق للترجمة ان الآثار التي في الرواية لحقة رواها أن يخص بماء افضلها من الماء بخلاف الكلال المباح فلا اختصاص له به فلو فصل صاحب البئر فاذا في انه لا فضل في ماء البئر من جانبته ليتوفر له الكلال الذي يفره له ان صاحب الماشية حينئذ يحتاج ان يحولها الى ماء آخر لانها لا تستطيع الرعى على التلذذ الدخول في النبي ثم قال ولا يلزم من كون دعواه ككنا بعضاً لا لا يكون في كلامه تحصيل على منع المباح فحيثه ظاهرة فبما له نفسه مقال وهو الماء يتجلى على ان لا الحق فيه ولا حاجة وهو الكلال (قلت) وهذا جواب عن أصل التحليل لاعتنا خصوص التحليل في البيع ومن ثم قال الكرمانى هو من قبيل ما ترجمه وبسط له فلم يذ كرفه حديثاً يرد انه ترجم في البيع والبسيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء وذكر الحديث المتعلق بالتالي دون الاول لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكم ما يرد من فضل الماء في ترك التحليل ثم قال الكرمانى يمكن ان يكون المنع أعم من ان يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى ويظهر ان المناسبة بينهما ما أشار اليه ابن المنبر لكن قلناه ان يقال ان صاحب البئر يردى انه لا فضل في ماء البئر لاحتياج من احتاج الى الكلال ان يشاء معناه بقره ليس في ماشيته فظهر حينئذ أنه تحصيل بالجدد في حصول البسيع ليم مراده في أخذ من ماء البئر وفي توفير الكلال عليه وأما ابن ايطال فادخل في هذه الترجمة حديث النبي عن التحش فلو كان كذلك لبطل الاعتراض لكن ترجمة التحش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين **قوله باب ما يكره من التناجش** أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلطف نهي عن التحش من حديث أبي هريرة بلطف لا تناجشوا وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع والمراد بالكرهية في الترجمة كراهة التحريم **قوله باب ما ينهى من الخداع** فدرواية التكمين نهي عن الخداع ويقال له الخدع بالفتح وانكرت ورجل خادع وفي المألفات خدوع وخداع (تمت) وقال أبو (يوسف) هو السحباتي (يخادعون الله كما يخادعون آدميائاً أو الامر عانا كان أهون على رصه وكعب في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أبي (يوسف) وهو السحباتي قال الكرمانى قوله عانا أى لو أعلنوا باخذ الزائد على الفخ معانية لا تدلس لكن أسهل لانه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى ومن ثم كان سالكاً المكر والخديعة حتى يفهل العصة بأفرض عند الناس عن تظاهرها وفي قلوبهم أوضع وهم عنها أشد نفرة وحديث ابن عزم اذا بايعت فقل لا خلاية بكسر الميم وتخصف اللام ثم وجدت تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع قال المهلب معنى قوله لا خلاية لا تخجلوني أى

٦٩٦٢

م س ق

تحفة

٨٢٤٨

باب ما يكره من التناجش

حدثنا قتيبة بن سعيد عن

مالك عن نافع عن ابن عمر

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن التحش **باب**

ما ينهى من الخداع في

البيوع **باب** وقال أبو (يوسف)

يخادعون آدميائاً أو الامر

عينا كان أهون على

حدثنا اسمعيل حدثنا

مالك عن عبد الله بن دينار

عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما أن رجلاً ذكر

لنبي صلى الله عليه وسلم

أنه يخدع في البيوع فقال

اذا بايعت فقل لا خلاية

٦٩٦٤

م س ق

تحفة

٧٢٢٩

٦٩٦٥

تحفة

٩٦٤٧٤

«باب ما ينهى عن الاحتيال
 للولى في البيعة المرغوبة
 وأن لا يكمل لها صداقها»
 «حدثنا أبو اليسر حدثنا
 شبيب عن الزهري قال كان
 عمرو يحدث أنه سأل عائشة
 وإن خفتم أن لا تقسطوا في
 البتة فأنكروا ما طاب
 لكم من النساء فالت هي
 البتة في حجر وليها فربغ في
 مالها وجاهها فريد أن
 يتزوجها بأدى من سنة
 نساها فنهوا عن نكاحهن
 الآن يقسطوا الهن في أكال
 الصداق ثم استفتى الناس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد فأنزل القرآن يستفتونك
 في النساء فذكر الحديث
 «باب إذا غضب جارية فزعم
 أنها غائبة ففضي بيمينه
 الجارية الميعة ثم وجدها
 صاحبها فلهي ولو رد القيمة
 ولا تكون القيمة ثمتا

لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل (قلت) والذي يظهر أنه وارد مودد الشرط أي أن يظهر في العقد خداع
 فهو غير صحيح كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خدعة أو قال لا تزني خديعتك قال المصنف
 ولا يدخل في الخداع الحرم النساء على السلعة والاطباء في مدها فانه متجاوز عنه ولا ينتقض به
 البيع وقال ابن القيم في الاعلام أحدث بعض المتأخرين حيلام يصح القول بهما عن أحد من
 الأئمة ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تنهى على الخداع
 وإن كان يجري العقود على نواها ولا ينظر إلى قصد العاقد إذا خالف لفظه غشاه إن بيع
 للناس المكروا والخديعة فإن الفرق بين أجراء العقد على نواها فلا يعتبر القصد في العقود بين
 تجوز وعقد قد علم تناؤه على المكرم العلم بأن طنه بخلاف نواها فظاهر من نسب لعل الثاني
 إلى الشافعي فهو خصمه عند الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكيم يجري الحكم على نواها في عدالة
 الشهود وفيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطن شهود زور وكذا في مسئلة العينة المتجاوز
 أن يبيع السلعة بمن يشتريها جرم يأمه على أن تظهر عقود المسلمين سلامتها من المكروا والخديعة
 ولم يجوز ذلك إلا المتعاقدين يتواطأ على أن يبايعة وما يشين ثم يحضران سلعة تحلل الزا بالولاء
 أن لم يقصد البائع معها ولا المشتري شراءها أو بيا كذلك إذا كانت ليست مملوكة للبائع كأن
 يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويديها له ملكه ويصدق المشتري فيوقعان العقد على
 الأكثر ثم يستعيدها البائع بالبيع الأقل ويتربح الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ولو علم الذي جوزه
 ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بذهب فقد نكره في العالم التي ولا يستحضر
 لازم حتى أذاعه أنكره وأطال في ذلك جدوا وهذا الخصم وهو التحقيق إلا لا يلزم من الأثم
 العقد بدلالة في ظاهر الحكم فالساقفة يجوزون العقود على نواها ويقولون مع ذلك أن من
 على الحيل بالمكروا والخديعة يأمه في الباطن وبهذا يحصل الاتصال عن اشكاله والله أعلم (قوله)
 «باب ما ينهى عن الاحتيال للولى في البيعة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها» ذكر
 فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في البتة ولم يسبقه بتمامه وقد
 تقدم هذا الحديث في النكاح تاما قال ابن بطال فيه أنه لا يجوز للولى أن يتزوج بيمينه ما قبل من
 صداقها ولا أن يطهر من العروص في صداقها ما لا يفي بقيمة صداق مثلها واختلف في سبب
 نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء وفي قوله
 في البتة خذ قد بدرك في نكاح البتة وقوله ما طاب لكم من النساء أي من سواهن قال
 القاضي أبو بكر بن الطيب معنى الآية وأن خفتم أن لا تعدلوا في البتة الاطفال الذي لا أولياء
 لهم بطالونكم بحقوقهم ولا تأمنوا من ترك القسم بحقوقهم أن يعرض عن ذلك فترتجوا من
 النسبة القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمتنعون منكم من الخيف عليهن وقوله لم
 استفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله يستفتونك في النساء فذكر الحديث كذا
 في الأصل وقد تقدم سياق (قوله) «باب ما ينهى عن الاحتيال للولى في البيعة المرغوبة وأن لا يكمل لها صداقها»
 بالضم على البناء المعجول أي حكمكم ويجوز تناؤه للمعلم أي حكم القاضي أي القاصب (قيمة)
 الجارية الميعة ثم وجدها صاحبها أي اطلع على أنها غائبة (فهو له) أي لصاحبها الغصب بيمينه
 (ورد القيمة) أي على القاصب (ولا تكون القيمة ثمتا) أي لعدم حرمان بيع بينهما وإنما أخذ

القيمة تعالى عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع إلى الأصل (قوله وقال بعض الناس الجارية للغاصب لا أخذه القيمة) أي من الغاصب (قوله وفي هذا احتسالم لمن اشتري جارية رجل لا يبيعها ففصها واعتل) أي احتج أي وكذلك لو كانت الصورة في غير الجارية من مأكل أو غيره وادعى فسادها وكذا لو غصب حذوا ما ما كولا فدلجه (قوله فتطيط للغاصب جارية غيره) أي وكذا مال غيره (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبي بكره مطولاً في أو آخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن قال الكرمانى ظاهر قوله أموالكم عليكم مقابلة الجمع بالجمع فيقيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراماً فيلزم أن يكون ماله عليه حراماً وليس كذلك وانما هو مثل قولهم قتل من فلان أنفسهم أي قتل بعضهم بعضاً فنفى مجازاً للقرينة الصارفة عن الظاهر (قوله واكل غادرلوا) أي وقال النبي صلى الله عليه وسلم اكل غادرلوا الخ وقد وصل في الباب عن ابن عمر وسفيان في سند هو الثوري ومضى شرحه متوفى في الجهاد والاحتجاج به ظاهراً لا دعوى الغاصب انها ماتت خائفة وغدر في حق أخيه المسلم قال ابن بطال خائف بأخيه الجاهل هو في ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشيء وبذلك في ملك شخص واحد واحتج للجهل به وبأنه لا يعمل مال المسلم الا عن طيب نفسه ولأن القيمة انما خرجت شاعلى صدق دعوى الغاصب ان الجارية بماتت ظناً من انهم لم تمت فهي باقية على ملك الموصوب منه لأنه لم يجر بينهم عقد صحيح فوجب أن ترد إلى صاحبها قال فروق وابن النجاشي والقيمة بان التمس في مقابلته الشيء القائم والقيمة في الشيء الممتلك وكذا في البيع الفاسد والقرق بين الغصب والبيع الفاسد رضي البائع رضي باخذ التمس عوضاً عن سلعة وأذن للمشتري بالتصرف فيها فاصلاح هذا البيع أن ياخذ قيمة السلعة ان فانت والغاصب لم ياذن له المالك فلا يعمل ان يملكه الغاصب الا ان رضى الموصوب منه بقيمة (قلت) ومحل الصورة المذكورة أولاً عند الحقيقة ان يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجب بانها ماتت قصده أو يكذبه فيقيم الغاصب القيمة أو يستقلقه فيشكل عن التمس فيكون المتحقق حينئذ على الغاصب القيمة رضا المديعي بالمادة بهذا القدر حيث ادعاه أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه انها ماتت فالمدعي حينئذ الجار اذا ظهر كذب الغاصب ان شاء أمضى الضمان وان شاء استعاد الجارية ورد العوض واستدلو بان المالك ملكت بدل الموصوب رقبته وبأنه لا ملكه عن المبدل لكونه قابلاً للتقليل بقع الحكم للعدوى بمضابل الضمان المنسوط ولو نشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالجملة ولو ترتب الاثر على الغاصب بذلك لانه لا نافي صحة العقد والله أعلم وقال ابن التمر ما لمغصه أزم بعض الحنفية ما لكاتبه يقول في الآتي اذا أخذ المالك قيمته من وحده فقصه ان الغاصب يملكه فلو مود الغاصب بانه يستمر الاثاق أو أوهم موته ثم ظهر خلاف ذلك فلما سأل أخذه والحديث يتناول التوبة وغيره يقتضى ان يعودوا لعبد المالك القيمة ان كانت ثم لم يعد العبد مطلقاً وان لم تكن ثم أعاد العبد مطلقاً وأجيب بان معنى قوله ان أموالكم عليكم حرام اذا لم يقع التراضي ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعروض بخلاف ما اذا لم يكن هناك توبة فانه يدل على الرضا بالعروض وتقدر القيمة ثمانية (قوله ما) كذلك لا كثيراً يترجمه وحده ابن بطال والنسفي والاسماعيلي وأضاف ابن بطال حديث

وقال بعض الناس الجارية للغاصب لا أخذه القيمة وفي هذا احتسالم لمن اشتري جارية رجل لا يبيعها ففصها واعتل بأنها ماتت حتى

ياخذ ربه قيمتها فتطيط للغاصب جارية غيره قال النبي صلى الله عليه وسلم أموالكم عليكم حرام ولكل غادرلوا يوم القيامة

حدثنا أبو نعيم حدثنا

سفيان عن عبد الله بن دينار

عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال لكل غادر

لوا يوم القيامة يعرفه

حدثنا محمد بن

كثير عن سفيان عن هشام

عن عروة عن زبيب اشنة

أم سلمة عن أم سلمة عن النبي

صلى الله عليه وسلم

٦٩٦٧

ع

تحفة

١٨٢٦١

أسئلة الباب الذي قبله وتعلق به ظاهر جداوله على أن حكم الحاكم لا يحمل ما حرمه الله
 ورسوله ولهم من أخذها إذا كان به في نفس الأمر لغيره وعلى الأول هو كالمتصل من الباب
 الذي قبله وانما أفردناه لأنه يشل الحكم المذكور وغيره وسأني شرحه مستوفى في كتاب الاحتكام
 إن شاء الله تعالى وقوله سفيان هو الثوري وقوله عن هشام هو ابن عمرو ووقع في رواية أبي داود
 عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه حديثان حديث هشام وقوله عن عمرو ووقع في رواية أبي
 داود عن أبيه وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ووقع في شرح ابن بطل حديث
 زينب فأوههم الله من مسندها على ما جرت به عادته من الاقتصار على صحابي الحديث (قوله
 انما أنا بشر) أي كواحد من الذين في عدم علم الغيب وقوله ولعل هي هنا بمعنى عسى وقوله
 ألحن تقدم في المظالم بلفظ أبلغ وهو عفا عنه من ألحن بمعنى فطن وزنه ومعناه والمراد أنه إذا
 كان فطن كان قادرا على أن يكون أبلغ في حقه من الآخر وقوله على نحو مما مع في رواية
 الكشي معنى ما سمع وهي موصولة وقوله من أخيه أي من حق أخيه وثبت كذلك في الطريق
 الآخر في الاحتكام وقوله فلا يأخذ كذلك كنه يحذف المفعول ولكنه مشبه في فلا يأخذ
 وقوله فأعانا أقطع له قطعة من النار أي أن أخذها مع علمنا بحرامه ليدخل النار (قوله
 باب في النكاح) تقدم فريال باب الحلية في النكاح وذكر فيه الثغار والتمتة
 وذكر هنما يتعلق بشهادة الزور في النكاح وأورد فيه حديث أبي هريرة واستاذن
 المخطوبة من وجهين وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ثم أورد فيه حديث
 شعبة ابن كركم والبيب جعوا وقد تقدم في باب لا يجوز نكاح المسكوة فريال وحديث عائشة
 بنحو حديث أبي هريرة (قوله الأول (قوله هشام) هو الاستسواء (قوله لا تنكح
 البكر) أي لا تزوج (قوله وقال بعض الناس إذا لم تستأذن) في رواية الكشي معنى أن تبدل
 إذا (قوله فأقام شاهد بن زورا) أي شهدنا زورا وأزورا متعلق بأقام (قوله فأثبت القاضي
 نكاحها) في رواية الكشي معنى نكاحه أي بشهادتهما (قوله فلا بأس أن يطأها) أي لا يأثم
 بذلك مع علمه بأن شاهده كذبا الحديث الثاني (قوله على) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة
 ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله عن القاسم) في رواية محمد بن فضال عن يحيى بن سعيد حديث
 القاسم أخرجه الامام علي والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله أن امرأته من ولد
 جعفر) في رواية ابن أبي عمير عن سفيان أن امرأته من آل جعفر أخرجه الامام علي ولم ألق
 على اسمها ولا على المراد بجعفر ويقال على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ونكاحه السكراني
 فقال المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى
 ونحو علمه ان قصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغيرا لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة
 عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وقد وقع في تفسير الحديث أنه
 أخبر المرأة بتحدث خنساء بنت خدام فكففت تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة أو رواها
 ابن ثلاث عشرة سنة وأدونها (قوله فأرسلت إلى شخين من الانصار) زاد ابن أبي عمير هما أنه
 ليس لاحد من أمرئ شيء (قوله إني جارية) كذلك في هذه الرواية إلى جدها وتقدم في
 النكاح عن عبد الرحمن وجميع ابن يزيد بن جارية وهو ويحيى ورواها جعفر بن محمد بن

قال انما أنا بشر وانك
 تحتصون ولعل بعضكم أن
 يكون ألحن بحجته من بعض
 وأقضى له على نحو مما سمع
 فن قضت له من حق أخيه
 شيئا فلا يأخذ فأعانا أقطع له
 قطعة من النار (باب في
 النكاح) * حديث مسلم بن
 ابراهيم حديث هشام حديث
 يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا تنكح
 البكر حتى تستأذن ولا
 الثيب حتى تستأمر فقبل
 يارسول الله كيف أنزلها قال
 إذا سكنت * وقال بعض
 الناس إن لم تستأذن البكر
 ولم تزوج فاحال رجل فأقام
 شاهدين زورا أنه تزوجها
 برضاها فأثبت القاضي
 نكاحها والزوج يعلم أن
 الشهادة باطلة فلا بأس أن
 يطأها وهو تزوج صحيح
 * حديث علي بن عبد الله
 حديث سفيان حديث يحيى
 ابن سعيد عن القاسم أن
 امرأته من ولد جعفر فتزوجت
 أن تزوجها ولها وهي
 بكارة فأرسلت إلى شخين
 من الانصار عبد الرحمن
 وجميع ابن جارية

قَالَ لَا تَخْشَيْنِ فَإِنْ خَشِيتُ خَدَمْتُ أَنْ كُفَّهَا أَوْهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ (٣٠١) فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ * قَالَ

ومثله وهو تحقيق (قوله) قَالَ لَا تَخْشَيْنِ كَذَا لَمْ يَسْمَعْ عَلَى أَنَّهُ خُطَابُ الْمُرَاتِمِينَ مَعَهَا وَظَنَ
 ابْنُ التِّينِ أَنَّهُ خُطَابُ الْمُرَاتِمِينَ وَحْدَهُ فَقَالَ الصَّوَابُ فَلَا تَخْشَيْنِ بِكسر الهمزة وتشديد النون قَالَ
 وَلَوْ كَانَ بَلَاءًا كَيْدُ خَلْفَتِ النُّونِ (قَالَ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُرْفَةَ رَسَالَةُ الْهَانِ الْإِنْفَاقِ
 فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا خَطَابَانِ كَانَتْ أَرْسَلَتْهُ الْهَانُ وَمِنْ أَرْسَلَا عَلَى الْخَالِيفَةِ فَكَانَ مِنْ أَرْسَلَا فِي ذَلِكَ
 جَاعَةً نِسْوَةً (قوله) فَإِنْ خَشِيتُ خَدَمْتُ بِكسر الميم (١) وَدَالَ مَهْمَلُهُ خَفِيفَةٌ مَقْدَمٌ فِي كِتَابِ
 النِّكَاحِ بَيَانُ نِسْبَةِ وَجَاهِهَا (قوله) قَالَ سَفِيَانُ وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 أَبِي بَكْرٍ (قوله) فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ خَشَاءَ يَعْنِي أَنَّهُ أَرْسَلَهُ فَلَمَّا بَدَأَ كَرَفِيَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ
 بَرْزِيدٍ لَأَخَاهُ (قَالَ) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عُرْفَةَ مِنْ سَنَدِهِ مِنْ طَرِيقَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ فَقَالَ عَنْ
 سَفِيَانٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ خَشَاءَ فَذَكَرَهُ وَصَرَفَ فِي سَنَدِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ
 فِي النِّكَاحِ مِنْ رِوَايَةِ ثَالِثٍ عَنْ يَحْيَى مَوْصُولًا وَسَيِّئًا مِنْ أَرْسَلَهُ وَالْإِخْتِلَافُ فِيهِ وَشَرَحَ الْحَدِيثَ
 مُسْتَوْفٍ وَرِوَايَةً مِنْ قَالَ فَمَنْهَا مَكَانٌ كَانَتْ بِكَرَاجٍ بَيَانُ الصَّوَابِ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ
 قَدْ تَقَدَّمَ التَّسْبِيحُ عَلَيْهِ (قوله) وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ إِحْتَاطَ إِنْشَاءِ بَشَاهِدِي زَوْجِي وَزَوْجِي
 أَمْرٌ مُتَّبِعٌ بِأَمْرِ هَالِجٍ قَالَ الْمُهَلَّبُ أَتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ اسْتِثْنَاءِ الثَّوْبِ وَالْأَصْلِ
 فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَلَا تَقْضُوا مِنْهُ أَنْ تَسْكُنَ أَرْوَاجَهُمْ إِنْ تَرَأَوْهُ مُفْلِدًا عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ يُرَوِّفُ
 عَلَى الرِّضَائِيِّينَ وَزَوْجِي وَأَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاسْتِثْنَاءِ الثَّيْبِ وَدَنْكَاحٍ مِنْ
 زَوْجَتِهِ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَقَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ خَارِجٌ عَنْ هَذَا كَأَنَّهُ انْتَهَى لِمَخْصَا الْحَدِيثِ الرَّابِعِ
 (قوله) الْبَكْرِي تَسْتَأْذِنُ تَقْدِمُ فِي الْأَكْرَامِ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ
 قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْبَكْرِي تَسْتَأْذِنُ قَالَ نَعَمْ (قوله) قَالَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ هَوَى بِكسر الواو أَيُّ
 أَحَبِّ (النَّاسِ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ رَجُلٍ (قوله) جَارِيَةٌ يَتِيمَةٌ أَوْ بَكْرًا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ
 ثِيَابًا وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ بَطَّالٍ كَذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ قَوْلَهُ فِي يَتِيمَةِ الْكَلَامِ فَأَدْرَكَتِ الْيَتِيمَةَ
 فَنَظَرُوا فِيهَا كَانَتْ غَيْرَ بِالْغَيْرِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلَهُ جَاءَتْ بِشَاهِدِينَ أَيُّ يَشْهَدُ أَنْ عَلَى أَنَّهَا بَدْرَةٌ وَرَضِيَتْ
 (قوله) فَقَبِلَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الزَّوْرِ كَذَا لَمْ يَكُذِبْ بِشَهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ لَا يَحِلُّ هَذَا
 أَوَّلُهُ (قوله) حَلُّ لِحَالِ الْوَطْءِ أَيُّ مَعَ عَلَيْهِ يَكُذِبُ بِشَهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ لَا يَحِلُّ هَذَا
 النِّكَاحُ عِنْدَ أَهْلِ حُدُودِ الْعُلَمَاءِ وَحُكْمُ الْقَاضِي بِمُطَابَقَةِ لِمَنْ عَدَلَةُ الشَّاهِدِينَ فِي الظَّاهِرِ لَا يَحِلُّ
 الزَّوْجُ مَحْرَمٌ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَفَدَا قَوْلُهُ أَنَّ لَا يَحِلُّ لَهُ كُلُّ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ هَذِهِ الشَّهَادَةُ وَلَا فَرْقَ بَيْنِ
 أَكُلِ مَا لِحَرَامٍ وَوُطْءِ مَا لِحَرَامٍ وَقَالَ الْمُهَلَّبُ قَاسٌ أَوْ خَفِيفَةٌ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ وَالَّتِي قِيلَ لَهَا عَلَى
 مَسْئَلَةِ اتِّفَاقِهِ هِيَ مَا لِحَرَامٍ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ مَنْ ظَنَّنَ أَنَّ الْهَيْمَانَ الزَّوْجَ طَلَّقَ أَمْرَهُ وَكَانَا
 شَهِدَا فِي ذَلِكَ بَلَاءُ الزَّوْرَانِ يَحِلُّ تَزْوِيجُهُمَا لَمْ يَحِلَّ بَلَاءُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ قَالَ وَكَذَلِكَ لَوْ عَمِلَ وَتَعَقَّبَ بَأَنَ
 الَّذِي يَقْدَمُ عَلَى الشَّيْءِ مُطَابَقَةً لِقَاسٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ سَفِيَانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَنْثَمَةِ
 أَنَّ رَجُلًا أَوْ قَامَ شَاهِدِي زَوْجِي ابْتَدَأَ بِهَا أَمْرَهُ وَحُكْمُ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ طَائِعًا لِلَّهِ وَاللَّهُ لَا يَحِلُّ
 لَهُ وَطْءُهَا وَكَذَلِكَ الْوَشْدَا فِي اتِّغَابِهِ مِنْ حُرَّتِهَا أَمَّا الشَّهَادَةُ وَهِيَ يَعْلَمُ بِطَلْقِ شَهَادَتِهَا أَنَّهُ
 لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْءُهَا انْتَهَى لِمَخْصَا وَنَسَبِهَا إِلَى أَبِي خَفِيفَةٍ مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ مُسْتَقِيمًا وَإِنَّمَا
 حُجَّتُهُمُ انْ اسْتِثْنَاءُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي حُجَّةِ النِّكَاحِ وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَالْقَاضِي أَنْشَأَ

سَفِيَانُ وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
 خَشَاءَ * حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ
 حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَنْكِحُوا
 حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَلَا تَنْكِحُوا
 الْبَكْرِيَّ تَسْتَأْذِنُ قَالُوا
 كَيْفَ أَذْنُ قَالَ أَنْ تَسْكُنَ
 * وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ
 إِحْتَاطَ إِنْشَاءِ بَشَاهِدِي
 زَوْجِي تَزْوِيجُ أَمْرٍ مُتَّبِعٍ
 بِأَمْرِ هَالِجٍ بَيَانُ الثَّوْبِ
 نِكَاحُ الْيَاثِ وَالزَّوْجِ يَعْلَمُ
 أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا قَطُّ فَانْهَى
 هَذَا النِّكَاحَ وَلَا بَأْسَ بِالْقَامِ
 لَهُمُهَا * حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ
 عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي
 نَجِيحٍ عَنْ ذِكْوَانَ عَنْ
 عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَكْرِيَّ تَسْتَأْذِنُ
 قُلْتُ إِنَّ الْبَكْرِيَّ تَسْتَأْذِنُ قَالَ
 أَذْنُهَا مَتَاهَا * وَقَالَ بَعْضُ
 النَّاسِ أَنَّ هَوَى النَّاسِ
 جَارِيَةٌ يَتِيمَةٌ أَوْ بَكْرًا فَابْتَ
 فَاحْتَاطَ بِشَاهِدِي
 زَوْجِي أَنَّ تَزْوِيجَهَا
 فَأَدْرَكَتِ الْيَتِيمَةَ
 فَقَبِلَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الزَّوْرِ
 وَالزَّوْجِ يَعْلَمُ بِطَلْقِ ذَلِكَ
 حَلُّ لِحَالِ الْوَطْءِ

(١) قَوْلُهُ وَدَالَ مَهْمَلُهُ كَذَا
 فِي النِّسْبَةِ النَّبِيِّ يَأْتِي بِمَا وَاقِعٌ
 لَهُ ضَبْطُهُ فِي عِدَّةٍ مَوْطِنٍ بِالْمَهْمَلَةِ أَيْضًا فِي الْقَسْطِ لَا يَحِلُّ بَعْدَ قَوْلِهِ بِكسر النون وَفِي الْأَوَّلِ الْحَنْفِيَّةِ الْمَجْمُوعِينَ ٨٥ جُزْءٍ

١٩٧٠
 حَقِيقَةُ

٥٥٧١

١٩٧١

حَقِيقَةُ

عبد الله بن اسمعيل حدثنا
أبو أسامة عن هشام بن
أبيه عن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحب الحلو أو يحب
العسل وكان إذا صلى العصر
أجاز على نسائه فبدونهن
فدخل على حفصة فاحتسب
عندها ثم دعا علي بن أبي
طالب عن ذلك فقيل
أهدت لها المرأة ثمن قومها
عكة عسل فسقط رسول
الله صلى الله عليه وسلم منه
شربة فقالت أما والله لكان
له فذكر ذلك أسود فقلت
لها إذا دخل عليك فانه سدن
منك فقوله يا رسول الله
أكلت مغافير فاستسقل لا
فقلولي ماهية الريح
وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يستعمل عليه أن
يوجد منه الريح فانه
سقول سقطت حفصة
شربة عسل فقوله لجست
نخله الرفط وساقول ذلك
وقوله أنت ناصفة فلما
دخل على أسود قلت تقول
أسود والذي لا اله الا هو
لقد كنت أن أبادمك بالذي
قلت لي والله لي الباب فرقا
منك فلما نادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم قلت يا رسول
الله أكلت مغافير قال لا

لهذا الزوج عقد استأفنا فصح وهذا قول أبي حنيفة وحده واحتجنا بآثار عن علي في نحو هذا
قال فيه شاهد الزوجك وخالفه صاحبه وقال ابن العربي اعتمد الحنفية أمر من أحدهما قوله
صلى الله عليه وسلم المتلاعنين أحدكما كاذب ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل فكذلك البناء
على شهادة الزور والشأن أن الفرج يقبل إنشاء الخبز فيه كتزويج الرجل ابنته جمال (١) نظان
من لا ولي لها والمال انما ينشئ الحبل فيها بالقبول من المالك قال وحاصل الجواب عن ذلك أن
المجهد انما يحل الحكم الذي لا أثر فيه على النظر لا على الشغل فلا يصح حل شهادة الزور على
اللعان والفرج انما ينشأ الحل فيه وجه يستوى ظاهره وباطنه وأما ما يظهر باطنه فلا انتهى
ملخصا وقال ابن التين قال أبو حنيفة إذا شهد برزوري الطلاق فحكم القاضي بها نصبر المرأة
مطلقة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تتزوج حتى ياحد الشاهدين وقال فيناز أقيم شهادتي زور
على محرم انما زوجته ان الحكم لا يتخذ في الباطن ولا يحل له وطؤها وهو يعلم وكذا لو شهد له
بمال قال وفرق بين الموضعين فان كل شيء جائز أن يكون الحكم فيه ولا ياتدأ به نفذ حكمه فيه
ظاهر او باطنا ولا ياتدأ به نفذ في الظاهر دون الباطن فلما كان كذا الحكم فيه ولا ياتدأ به عقد
النكاح ولا ياتدأ به يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهر او باطنا لم يكن له ولاية في تزويج
ذوات المحرم ولا في نقل الاموال فنقد ظاهر الامانة قالوا الحق لجمعه ورواه على الله عليه وسلم
فن قضت له من حق أشبه شأنا بأخذه وهذا عام في الاموال والانباع فلو كان حكم الحاكم
يجوز الادور عاين عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم أولى (قلت) وبهذا الحجج
الشافعي كما ساقى بيانه عند شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد اخذت لابي حنيفة أيضا
بان القرعة في اللعان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاح في الباطن كذا بيان البيهقي اذا
اختلفا فالحا فافترقا اذا السلعة ولا يحرم ائناع بائع السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الامر كذا
وأوجب بان الاثر المتقدم عن علي لا يثبت بانه موقوف واذا اختلفت الصلبة لم يكن قول
بعضهم بجمعهم مرجح وبأن القرعة في اللعان ثبت بالنص والذي حكمهم باللاعنة لا يعلم بان
الملاح حلف كاذبا وأما مسألة البيهقي فاعلم ان الحكم فيها كذلك لا تعارض (تنبيه) ذكر
البحاري في هذا الباب ثلاثة فروع مثبتة على اشتراط الاستدانة ونسبها بحجة النكاح شهادة
الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدم وعبر في الاولى بقوله فلا بأس أن يباها هو تزويج صحيح وفي
الثانية بقوله فانه سمع هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها وفي الثالثة بقوله لحل الوطء وهو
فتن في العبارة والمقادير واحد ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون
من تصرفه والله أعلم وقال الكرماني صرنا الاول في الكرو الثاني في الثيب الثالث في الصغيرة
الاذن بعد احتلام وفي الاول ثبت الرضا بالنيابة اذا كان ذلك قبل العقد وفي الثالث ثبت
بالاعتراف أو انه بعد العقد وقع ذلك فاحصل الفروع الثلاثة واحدها هو ان الحكم الحاكم نفذ
ظاهرا وباطنا ويجعل ويجزم وفائدة ارادها بالمباينة في التشنع لمنه من حمل الزوج في
الثلاثة على الاقدام على الاثم العظيم مع العلم بالحرمة والله أعلم (قوله) ما
ما يكره من احتساب المراجعة الزوج والضرار وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال
ابن التين معنى الترجمة ظاهرا لانه بين ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو قوله

تعالى لم تحرم ما حل الله لك (قلت) وقد كثرت في التفسير الخلاف في المبادئ ذلك والذي في الصحيح هو العسل وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش وقيل في تحريم ما به وان الصحيح انه نزل في كلا الامرين ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن جرير وفيه من طريق أبي عامر الخزاز ابن ابي سلمة عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب بعسل غلا وسود فذكر نحو حديث الباب وفي آخره فانزلنا بها النبي لم تحرم ما حل الله لك ورواه مؤثفون الا ان أبا عامر وهم في قوله سود ذكر فيه حديث عائشة كان يحب الحلو وهو العسل وكان اذا صلى العصر دخل على نسائه فدنو منهن الحديث بطوله وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكره حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير عنها وبيان التي سمتة العسل زينب بنت جحش واستشكلت قصة خصصة بأن في الآية ما يدل على ان نزل ذلك كان في حق عائشة وخصصة فقط لتكرار التثنية في قوله ان تنوبا وان تظاهرا وهما خاصتان ذكر ثلاثه وجع الكرماني بينهما بأن قصة خصصة سابقة وليس فيها سب ونزول وثنية بخلاف قصة زينب فقها وأطاب أن أرفضة وفيها التصريح بان الايتراك في ذلك . وحكي ابن التين عن الداردي أن قوله في هذا الحديث ان التي سمتة العسل قصة غلط لان صفته هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وانما شر به عند صفته قيل عند زينب كذا قالوا وحرمه بان الرواية التي فيها قصة غلط من ودقائها ليست غلط بل هي قصة أخرى والحديث الصحيح لا يرتفع لهذا ويكنى في ردعها انه جعل قصة زينب اضحية وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب بضعف والواقع انه صحيح وكلاهما متفق على صحته وللداردي عجائب في شرحه ذكر منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث انه قال في قوله جرت تحمله العرفط جرت معناه فترطت العسل التي ياكل الخبز والعرفط موضع وتفسير الجرب والتجرب والعرفط موضع خفاف البعيج وقد تقدمت سماعه مع الحديث وقوله في هذه الرواية انا جازيت هكذا لهم وهو صحيح يقال اجزت الوادي اذا قطعته والرداءة هو قطع المسافة التي بين كل واحد والآخر ولها . ووقع في رواية مسلم والامام علي بن ابي ناسر عن ابن التين جازعي نسائه أي من أولئك . ووقع في رواية علي بن مسهر المصاحفة في الطلاق اذا صلى العصر دخل وقوله فيها انا ذهيمزة وموسدة وفيه اختلاف ذكرته في الماضي وقوله فربما يقع الراء أي خوفا وقال ابن المنذر انما ساغ لهن ان يقبلن أكل معافاة لهن . أورده على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله لا وأورد بذلك التعريض لاسرجه الكذب فكذا وجه الاحتمال التي قالت عائشة لتحالنه ولو كان كذا محضاً لم رسم حيلة الاناشبه لاصحبه ﴿ قوله يا ما يكره من الاحمال في الفرار من الطاعون ﴾ ذكر فيه حديث عبدالله بن عامر بن ربيعة ان عمر خرج الى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النبي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدماء في البلد التي وقع بها حديث سالم بن عبدالله يعني ابن عمر ان عمر انما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عامر بن سعد بن أبي وقاص انه سمع اسامة بن زيد يحدث سعدا يعني حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله . وقد تقدم كل ذلك مشروحا في كتاب الطب ووقع في حديث اسامة هذا الوجه بدل الطاعون وقوله فيذهب الملة ويأتي الاخرى قال المهلب يسهو والتعبيل في الفرار من الطاعون بيان يتصرح في تجارة وأول زيارة

قلت فافهمه الریح قال

سقتی خصوصی شریعت عمل

قات بحرست فحله العرفط

فلما دخل على قتلته مثل

ذلك ودخل على صافية

فقال له مثل ذلك فلما دخل

علي حنيفة قالت له يا رسول الله

الله ألا أسقيلكم منه قال

لا حاجة لي به قالت تقول

سودة سبحان الله لقد حرماه

فالت فلت لها اسدي
داسا ك ۱۱ - ۱۱

(باب ما يكره من الاحكام)

في المرار من الطاعون ﴿١٠﴾

ع: مأل: ع: ا: ش: ع: ع:

عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَامِلٌ فِي وَسْعَةٍ

آن عم من الخطاب ح.

الى الشام فلما طأ طأ

بلغه أن الوباء وقع بالشام

فأخبره عبد الرحمن بن عوف

آن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اذا سمعتم به بارض

فلا تقدموا عليه وإذا وقع

بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهِ أَفْلَا

تخرجوا قرا رامنہ فرجع

عمر من سرغ وعن ابن

شهاب عن سالم بن عبد الله

آن عمر انما انصرف من

حدیث عبد الرحمن

أبو اليمان حدثنا سفيان عن

الزہری حدیثاً عاصراً بن سعد

ابن ابی وفاصی انه سمع

اسما به بن رید یحییٰ

الرسول الله صلى الله عليه وسلم
الذكر المرفقة بالرسول

وَسَمِ الْوَالِدِ الْكَافِرِ
أَدْعُ زُلْفًا عَنِ الْوَالِدِ

الو

اللام ثم بقي منه بقعة
فذهب السرة وبقي
الآخرى فن سبيع به بأرض
فلا يقدم عليه ومن كان
بأرض وقع بها فلا يخرج
فرازمه (باب في الهبة
والشفعة) * وقال بعض
الناس ان هبة ألف
درهم أو أكثر حتى مكث عنده
سنتين واحتال في ذلك ثم
رجع الواهب فيها فلا
زكاة على واحد منهما
خالف الرسول صلى الله
عليه وسلم في الهبة وأما
الزكاة حدثننا أبو نعيم
حدثننا سفيان عن أبي
عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
العائد في هبته كالكلب
يعود في قبسه ليس تامل
السوء حدثننا عبد الله بن
محمد حدثننا شام بن يوسف
أخبرنا معمر عن الزهري
عن أبي سلمة عن جابر بن
عبد الله قال اغسل النبي
تحفة صلى الله عليه وسلم الشفعة
في كل ما لم يقسم فإذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق
فلا شفعة * وقال بعض
الناس الشفعة للبوار ثم
عبد الله ما شاهده فاطله وقال
ان اشتري دارا فخاف أن
ياخذها الجار بالشفعة
فاشترى سهمان مائة سهم
ثم اشترى الباقي وكان الجار

١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠

مشلا وهو نوى بذلك التراب من الطاعون واستدل ابن الباقلاني بقصة عمر على ان الصلابة
كانوا يتقدمون خبر الواحد على القياس لانهم اتفقوا على الرجوع اعتمادا على خبر عبد الرحمن
ابن عوف وحده بعد ان ركبوا المشقة في المسير من المدينة الى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوها
الشام (قوله باب في الهبة والشفعة) أي كفت تدخل الحيلة فيها ماعدا ومنه ردين
(قوله وقال بعض الناس ان وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنتين واحتال
في ذلك) أي بان توأما مع الموهوب له على ذلك والافا الهبة لائم الا باقبض واذ قبض كان
بالجار في التصرف فيها ولا يتبأ الواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا يقبل من الموهبة
بان لا يصرف فيها لئلا يملك (قوله ثم رجع الواهب فيها لازكاة على واحد منهما
خالف الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة وأما الزكاة) قال ابن بطال اذا قبض الموهوب له
هبة فهو مالك لها فاذا حال عليه الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع وأما الرجوع
فلا يكون عند الجمهور الا في الواهب للولد فان رجعه فيها الاب بعد الحول وجبت فيها الزكاة
على الابن (قلت) فان رجعه في قبض الوالد مع الرجوع ويستأنف الحول فان كان فصل
ذلك ليريد اسقاط الزكاة سقطت وهو آمن مع ذلك وعلى طريقته من يطل الحول مطلقا لا يصح
رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما اذا قارن ذلك التحصيل في اسقاط الزكاة
وقوله خالف الرسول صلى الله عليه وسلم يعني خالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن
العودة في الهبة وقال ابن التين مرادنا ذهب أي حنفية أن من سوى الوالدین يرجع في
هبة ولا يرجع الوالد في الواهب ولولده هو خلاف قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن
يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذي يرجع في عطية كالكلب يعود
في قبسه (قلت) فعلى هذا لما أخرج البخاري حديث ابن عباس للاشارة الى ما ورد في بعض
طرق الحديث وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة
وهذه الجمهور ومنهم الشافعي الى ان الزكاة تجب على المتهب مدة مكث المال عنده ثم ذكر في
الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول (قوله سليمان) هو النوري وقد تقدم شرح حديث ابن
عباس في كتاب الهبة الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة
وظاهره انه لا شفعة للجار يعني الشفعة في كل مقدم أو كاتقدم تقريره (قوله وقال بعض
الناس الشفعة للجار) بكسر الجيم من الجاورة أي تشرع الشفعة للجار كاتسرع للشريك
(قوله ثم عدلى ما شاهده) بالشين المجهة ولبعدهم بالمسحلة (قوله فاطله) أي حيث قال
لا شفعة للجار في هذه الصور قال ان اشترى دارا رأى ان اراد اشراؤها كاتله فخاف أن ياخذها الجار
بالشفعة فاشترى سهمان مائة سهم ثم اشترى الباقي كان الجار بالشفعة في السهم الاول ولا شفعة
له في باقي الدار قال ابن بطال أصل هذه المسئلة ان رجلا اراد اشرا دارا فخاف أن ياخذها جاره
بالشفعة فقال أنا أحسنه كفت الحيلة في اسقاط الشفعة فقال له اشترى منها سهم واحد اشترى
من مائة سهم قصير ثم كالمالكها ثم اشترى الباقي قصير ثم اشترى الباقي بالشفعة من الجار لان
الشريك في المشاع أحق من الجار وانما أمره بان يشتري سهمان مائة سهم لعدم رغبة الجار في
شراء السهم الواحد لقارنه وقلة اتعاقه به قال وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة وانما أراد

حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن ابراهيم
ابن ميسرة قال سمعت عمرو
ابن الشريد قال جاء المسور
ابن مخزومة فوضع يده على
منكبى فانطلقت معه الى
سعد فقال أبو رافع للمسور
ألا امره هذا أن يشتري
مني يتي الذي في داري فقال
لا أزيد على أربع مائة اما
مقطعة واما مخمة قال
أعطت خسمائة نقدا
فخذه ولولا أن سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
الجارح ببقه ما بعته
أو قال ما أعطتكم قلت
لسفيان ان معمرا يسل
هكذا قال لكنه قاله لي هكذا

(١) قوله مقطعة ومخمة
كذا في نسخ الشرح ونسخ
اللتن التي يسدنا الماطقة
ولما تمجده كمالها لم يفر
اه محصيه

الضاري الزاهم الم تناقض لانهم احتجوا في شقة الجارح حديث الجارح ببقه ثم تحتجوا في
اسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجارح ببقه من الجارح انتهى والمرفوع عند الحنفية
ان الحلة المذكورة لابي يوسف وأما محمد بن الحسن فقال بكرة ذلك أشد الكراهية لان الشقة
شرعت لدفع الضرر عن الشفع فالذي يحتال لاسقاطها بمنزلة القاصد الى الاضرار بالغير
وذلك مكروه ولا سيما كان بين المشتري وبين الشفع عداوة ويضر من مشاركته ثم ان محل
هذه المناهضة من احتمال قبل وجوب الشقة امامه مكن قال للشفع خذ هذا المال ولا
تطالني بالشقة فرفض وأخذ فان شفته سطل اتفقا فانتهى الحديث الثالث (قوله سفيان)
هو ابن عيينة (قوله عن ابراهيم بن ميسرة) في رواية الجدي عن سفيان حدثنا ابراهيم (قوله)
جاء المسور بن مخزومة فوضع يده على منكبى) في رواية الجدي أخذ المسور بن مخزومة يدي
فقال انطلق بالنالي سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وان بدله لي منكبى فانطلقت معه الى سعد
ابن أبي وقاص وهو حال المسور وقد قدم في كتاب الشقة من طريق ابن جريج عن ابراهيم بن ميسرة
بسياق مختلف لهذا فانه قال عن عمرو بن الشريد قال وقت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور
ابن مخزومة فوضع يده على احدى منكبي ويجمع بأن المسور انما وضع يده على منكبي عرو بعد
أن وصل معه الى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الجدي يحتمل أن يكون وضعها أو لا ثم اتفق
دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبي (قوله فقال أبو رافع) زائد في رواية
ابن جريج مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الا تأمر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص
والمراد ان يأمره أو يشير عليه (قوله يتي الذي) كذا فيهم بالافراد والكشمي يتي الذين
بالتنبيه ورواية ابن جريج جازمة في الثاني فان عنده فقال سعد والله ما أتاعهما (قوله مقطعة
أو مخمة) (١) شك من الراوي والمراد انها مخمة على نقدات مفرقة والقيم الوقت المعين (قوله)
قال أعطت) يضم أوله على البناء المعهول والقائل هو أبو رافع (قوله ما بعته) أي الشيء
وفي رواية المسقلى ما بعته بمخفف المعهول وقوله أو قال ما أعطتكم هو شل من سفيان ويزم
هذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ووقع في رواية غير الكشمي فيها
أعطتكم بمخفف الضعيف (قوله قلت لسفيان) القائل هو علي بن المديني (قوله ان معمرا لم
يقل هكذا) يشير الى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمرا عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن
الشريد عن أبيه بالحدِيث دون النصف أخرجه النسائي والمراد على هذا المخالفة ابدال الصحابي
بصحابي آخر وهذا هو المعتمد وقال الكرماني يريد أن معمرا لم يقل هكذا أي بان الجارح يحل
قال الشقة بن زيادة لفظ الشقة انتهى ولفظ معمرا الذي أشرت اليه الجارح ببقه كرواية
أبي رافع سواء والذي قاله الكرماني لأصل هو ما أدري ما مستنده فيه (قوله قال لكنه)
يعني ابراهيم بن ميسرة (قاله لي هكذا) وفي رواية الكشمي قال بمخفف الهاء وقد تقدم في كتاب
الشقة ما حكاه الترمذي عن الضاري ان الطريقين صحيحان وانما محصيهما الان الثوري وغيره
تأوه واسفيان بن عيينة على هذا الاسناد ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائي وعمرو بن شعيب
رواه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وقد تقدم ان ابن جريج رواه عن ابراهيم بن ميسرة كما في هذا
الباب ورواه ابن جريج أيضا عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي

وقال بعض الناس اذا أراد

ويجدها ويدفعها اليه

ويعوضه المشتري ألف درهم

فلا يكون للشفعة فيها شفعة

حدثنا محمد بن يوسف

حدثنا سفيان عن ابراهيم بن

ميسرة عن عمرو بن الشريد

عن أبي رافع أن سعدا ساءوه

بناهار بعماثة فقال فقال

لولا أني سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

الجارأحق بشفعة لما أعطيك

وقال بعض الناس أنه

اشترى نصيب دار فأراد أن

يطل الشفعة وتوب ما اشتراه

لأنه الصغير ولا يكون عليه

عينه (باب احتيال العامل

لهدي له) حدثنا عبد بن

اسماعيل حدثنا أبو اسامة

عن هشام عن أبيه عن أبي

جيد الساعدى قال استعمل

رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجلا على صدقات في

سلم يدعى ابن التبتة فلما

جاء حسبه قال هذا منكم

وهذا هدية فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فليلا

جلست في بيتي أملك وأملك

حتى تأتلك هديتك ان كنت

صادقا ثم خطبتا فحمد الله

وأثنى عليه ثم قال أما بعد

فاني أستعمل الرجل منكم

على العمل ما لو اني الله فماني

(٣) قوله ان قطع الشفعة

كذا في نسخ الشرح وهي

روايتها والى في نسخ الصحيح التي يدينان في نسخها

٣٠٦ ان يبيع الشفعة فله ان يحصل حتى يطل الشفعة فيبالي ببيع المشتري الله

ولعل ابن جريح انما أخذ من عمرو بن شعيب بواسطة ابراهيم بن ميسرة فانه ذكر عن عمرو بن

شعيب البغعة ولم يقف الكرماني على شيء من هذا قال ما تقدم قال المذهب مناسبه بذكر

حديث أبي رافع أن كلما جعله النبي صلى الله عليه وسلم حقا للشخص لا يجعل لاحد انطاله بحله

ولا غيرها (قوله) وقال بعض الناس اذا أراد أن يقطع الشفعة (٣) كذا الاصلي ولا في ذرع

غير الكشيبى ولا آخرين يمنع روج عياض الاول وقال هو تقيير من الناسخ وقال الكرماني

يجوز ان يكون المراد لانزاع المنع وهو الازالة عن الملك (قوله) فيبالي ببيع المشتري الدار ويحدها

بهملتين وتشديد اى يصف حدوها التي تميزها وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر

(قوله) ويدفعها اليه ويعوضه المشتري ألف درهم (يعنى مثلا) فلا يكون للشفيع فيها شفعة (أى

ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطا فلو كان أخذها للشفيع بشفعة وانما سقطت

الشفعة في هذه الصورة لان الهبة ليست معاوضة محضة فأشبهت الارث قال ابن التين أراد

البحارى أن بين انما جعله النبي صلى الله عليه وسلم حقا للجار لا يجعل له انطاله ثم ذكر البحارى

حديث أبي رافع مختصرا من طريق سفيان وهو الثوري عن ابراهيم بن ميسرة وساق في آخر

كتاب الحيل أتم منه وفيه تصريح سفيان بتعدي ابراهيم له (قوله) وقال بعض الناس ان

اشترى نصيب دار فأراد أن يطل الشفعة (وهي) أى ما اشتراه لأبيه الصغير (ولا يكون عليه عين)

أى لان الهبة لو كانت للكبير وجب عليه العين فصل في اسقاطها بحلها للصغير قال ابن بطال

انما قال ذلك لان من وهب لأبيه ما يباح له فله والهبة لابن الصغير يقبلها الابن وله من

نفسه وأشار بالعين الى ما لو وهب لأجنبي فان للشفيع أن يحلف الاجنبي ان الهبة حقيقة مقبولة منها

بحر بشروطها والنفذ لا يختلف لكن عند المالكة ان أباها الذى يقبله يحلف بخلاف ما اذا

وهب للغير وعن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقا وهو الذى في الموهبة (قوله)

باب احتيال العامل لهدي له ذكر فيه حديث أبي جيد الساعدى في قصة ابن التبتة

وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت تسمية وضبط اللبنة في كتاب الزكوة وفى استيفاء

شرح في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وطا بقته للترجمة من جهة ان تملكه ما أهدي له انما

كان لعهده كونه عاملا فاعتقد أن الذى أهدي له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها

ففيه الذى صلى الله عليه وسلم ان الحقوق التي عمل لاجلها هي السبب في الاهداء وانه لو أقام

في منزله لم يهد له شيء فلا ينبغي له ان يستعملها بمجرد كونه وارثا لسلته على طريق الهبة فان

ذلك انما يكون حيث تنص الحق له وقوله في آخره بصريحه ومع ذلك فى الحق الموحدة يضم

الصادا المهمة وفتح السين المهمة وكسر الميم قال المذهب حله العادل لهدي له تقع بان يباح

بعض من عليه الحق فلذلك قال حلا جلس في بيت ما لم يطره له يدى له فأشار أنى له ولا

الطمع في وضعه من الحق ما أهدي له قال فاجوب النبي صلى الله عليه وسلم أخذته بوضفها

الى أموال المؤمنين كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحا قال ابن بطال دل الحديث على

ان الهبة للعامل تكون للشكر مرفوعة وللطمع في وضعه من الحق فأشار انى

صلى الله عليه وسلم الى أنه فيما أهدي له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز

الاستئثار به انتهى والذي يظهر ان الصورة الثالثة ان وقعت لم تحل للعامل جزوا ما قبلها في

فقول هذا لكم وهذا هدية

أهديت لي أقداحين في
بيت أبيه وأمه حتى قامت
هدية والله لا يأخذ أحد
منكم شيئا فيقرحه إلا في
الله يحمله يوم القيامة
فلا تعرفن أحدًا منكم لي
الله يحمله بعمره رضاء وبقرة
له أخوار أو شاة فقهر ثم رفع
يده حتى رأى ياضا بطنه
يقول اللهم هل بلغت بصر

عيني وسمع أذني **حدثنا**
نسيم **حدثنا** صفوان عن
ابراهيم بن مسروق عن عمرو بن
الشريد عن أبي رافع قال قال
تأني صلي الله عليه وسلم
الجار أحق بقبضه وقال
بعض الناس ان اشترى دارا

بشرين ألف درهم فلا
يأس أن يمتلأ حتى يشتري
الدار بشرين ألف درهم
ويشده تسعة آلاف درهم
وتسعمائة درهم وتسعة
وتسعين ويشده ثاراجما
بني من العشرين ألف فان
طلب الشفع أخذها
بشرين ألف درهم والا
فلا يسيل له على الدار فان
استحققت الدار ربح المشتري
على البائع عند دفع اليه وهو
تسعة آلاف درهم وتسعمائة
وتسعة وتسعون درهما
ود ثارنا ربح حين استحققت
انقص الصرف في الدار فان
وجد به الدار ربحا ولم
تسحق فانه ربحا عليه
بشرين ألفا

طرف الاحتمال وسياق من يلهذا في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى **قوله** حدثنا أو نعم حدثنا
سفيان الخ كذا ولا تكر هذا الحديث وما بعده متصلا باب احتمال العامل وأظنه وقع هنا
تقديم وتأخير فان الحديث وما بعده متعلق بآب الهمزة والشفعة فلما جعل الترجمة مشتركة جمع
مسائلها ومن ثم قال الكرماني انه من تصرف النقلة وقد وقع عند ابن بطال هنا باب الترجمة
ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر باب احتمال العامل وعلى هذا فلا اشكال لانه حينئذ كالفصل
من الباب ويحتمل ان يكون في الاصل بعد قصة ابن التميمية باب بالترجمة فسقطت الترجمة فقط
أو يوضح لهاني الاصل **قوله** وقال بعض الناس ان اشترى دارا أي أراد ان يشتري دارا بشرين
ألف درهم فلا بأس ان يمتلأ أي على اسقاط الشفعة حتى يشتري الدار بشرين ألف درهم
ويشده أي يتقدم البائع التسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعين ويشده ثاراجما يعني
من العشرين ألفا أي مصارعة فان طلبه الشفع أخذها بشرين ألف درهم أي ان
رضي بالثمن الذي وقع عليه العقد والافلاسل على الدار أي لسقوط الشفعة لكونه استغنى من
بذل الثمن الذي وقع به العقد **قوله** فان استحققت الدار بلفظ الجمع هو أي يظهر من مستحقة لغیر
البائع ربح المشتري على البائع عند دفع اليه وهو تسعة آلاف الخ أي لكونه القدر الذي تسلمه
منه ولا يربح عليه بل يقع عليه البطلان **قوله** المبيع حين استحققت أي الثمن انقص أي صرف أي الذي
وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة بالثمن ووقع في رواية الكشميهني في الدار وهو
أوجه **قوله** فان وجد به الدار ربحا لم يمتلأ أي لم يخرج مستحقة فانه ربحا عليه بشرين
ألفا أي وهذا تناقض بين ومن ثم عقبه بقوله فاجاز هذا الخ ادع بين المسلمين والفرق عندهم ان
المبيع في الاول كان مبنيا على شراء الدار وهو منقضي وبذلك عدم التفاضل في المجلس فليس له
ان يأخذ الاما أعطاه وهو الدراهم والدار بخلاف الدار المبيع فان البيع صحيح وانما ينسخ
باختيار المشتري وأما بيع الصرف فكان وقع صحها فلا يلزم من فسح هذا بطلان هذا وقال
ابن بطال انما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لان بيع الفضة بالذهب متفاضلا اذا كان
يدا يد جانزا بالاجماع فبني القائل أصله على ذلك فاجاز صرف عشرة دراهم ودارا واحد عشر
درهما فجعل العشرة دراهم بعشرة دراهم وجعل الدار بدرهمين ثم جعل في الصورة المذكورة
الدار بعشرة آلاف ليستظم الشفع الثمن الذي انقصت عليه الضعفة فتكرار الاخذ بالشفعة
فيسقط شفعتها ولا التفات الى ما تقدمه لان المشتري يتجاوز البائع عند التقدير وخاف مالكا في ذلك
فقال المراجع في ذلك القدر الذي حصل في يد البائع فبه يأخذ الشفع بدليل الاجماع على انه في
الاستحقاق والرد بالبيع لا يربح الاجماع تقدمه والى ذلك أشار البخاري الى تناقض الذي احتال
في اسقاط الشفعة حيث قال فان استحققت الدار أي ان ظهر انها مستحقة لغیر البائع الخ فدل على
انه موافق للجماعة فان المشتري عند الاستحقاق لا يرد الاما قبضه وكذلك الحكم في الرد بالبيع
انتمى لمصاحبه وقال الكرماني التكتية في جعله الدار ثارنا في مقابلة عشرة آلاف ودرهم
يجهل في مقابلة العشرة آلاف فقط لان الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة تقدمه هذا القدر
فلو جعل العشرة والد ثارنا في مقابلة الثمن الحقيقي لزم بالاختلاف ما اذا نقص درهما فان الدار
في مقابلة ذلك الواحد والالف الواحد في مقابلة الالف الواحد بغير تفاضل وقال المهلب

مناسبة هذا الحديث لهذه المسئلة ان الخبر لما دل على ان الجار احق بالمبيع من غيره مرعاة
لحقه لم ان يكون احق ان يرفق به في الثمن ولا يقام عليه عروض باكر من قيمته وقد فهم الصابي
راوى الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد الثمن الذي دفعه اليه البه على من دفع اليه اكرث منه
بقدر ربحه مرعاة لحق الجار الذي امر الشارع بمراعاته (قوله فاجاز هذا الخداع) أى الخيلة
في ايقاع الشر يك في الثمن الشديد ان اخذ بالشفعة وأبطال حقه ان ترك خشية من الثمن
في الثمن بالزيادة الناحشة وانما ورد الجار بمسئلة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على
انه كان قاصدا للعبة في ابطال الشفعة وعقبه كرمسلة الرد بالعيب لين انه تحكم وكان
مقتضاها انه لا يرد الا ما فاض لا زائد عليه (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم سمع المسلم لاداء
ولا خشيته) قال ابن التين ضبطناه بكسر الخاء المعجمة وسكون الواو واحدة بعد هاء مثله وقيل هو
بضم واو لغتان قال ابو عبيد هو ان يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل بيعهم
له بعد تقدم لهم قال ابن التين وهذا في عهدة الرقيق (قلت) انما خصه بذلك لان الخبر انما ورد فيه
قال والغاية ان باقى امر أسرا كالتدليس ونحوه (قلت) والحديث المذكور طرف تقدم بكلامه
في أوائل كتاب البيوع من حديث العدا بفتح العين وتشديد الال المهملة من مهموزان خالد الله
اشترى من النبي صلى الله عليه وسلم عبداً وأمة وكسبه له العهدة هذا ما اشترى العدا من محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً وأمة لاداء ولا غاية ولا خشيته سمع المسلم المسلم وسنده
حسن وطرق الى العدا وذكره في تفسير القائل بالسرقة والافاق ونحوهما من قول قتادة
قال ابن بطال فيستفاد من هذا الخبر انه لا يجوز الاحتيال في شيء من بيع يوع المسلمين بالصراف
المذكور ولا غيره (قلت) ووجهه ان الحديث وان كان لفظه لنظ الخبر لكن معناه النهي ويؤخذ
من عمومه ان الاحتيال في كل بيع من بيع يوع المسلمين لا يحل فدخل فيه صرف ديناراً باكر من
قيمه ونحو ذلك (قوله في آخر الباب حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري
وقوله ان ابارافع ساوم سعد بن مالك هو ابن أبي وقاص وعنده أحمد عن عبد الرحمن بن مهيدي
عن سفيان الثوري بالمثل ان سعد اسامه ابارافع أو ابرافع ساوم سعدا ولا أثر لهذا الشك
وقوله يتا باربعائة مثقال فيه بيان الثمن المذكور (قوله قال وقال لولا اني سمعت الخ) القائل
الاول عمرو بن الشريد والثاني ابرافع وقد بينه عبد الرحمن بن مهيدي في روايته ولفظه فقال
ابرافع لولا اني سمعت الخ قد تقدمت ما بحثه والله الحمد (حاشية) اشغل كتاب الحيل من
الاحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثاً المعلق منها واحد سائر ما موصول وكها مكررة
فيه وفيها تقدم وفيه أثر واحد عن أيوب والله سبحانه وتعالى أعلم

«(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)»

(كتاب التعبير)

﴿(قوله ما ب) بالتبوين﴾ أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
الصالحة كذا للنفسي والقابسي ولا بد من مثله لأنه سقط له عن غير المسئلة لفظ باب وفيهم
باب التعبير وأول ما بدئ به إلى آخره ولا سيما على كتاب التعبير ولم يرد ثبتت البسمة أولاً

قال فاجاز هذا الخداع بين
المسلمين قال قال النبي صلى

الله عليه وسلم بيع المسلم
لاداء ولا خشيته ولا غاية

حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن سفيان حدثني ابراهيم

ابن ميسرة عن عمرو بن
الشريد ان ابارافع ساوم

سعد بن مالك ثماناً باربعائة
مثقال قال وقال لولا اني

سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول الجار احق

بشعبي ما اعطيتك
«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

«(كتاب التعبير)»
باب أول ما بدئ به رسول الله

صلى الله عليه وسلم من الوحي
الرؤيا

تغ

٢٤٤١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

١٩٨١٥

للبعيد والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العمو ومن ظاهرها الى باطنها. وقيل التفرق الشيء
 فيعتبر بعضها ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الازهرى وبالأول جزم الراجح وقال أصله من
 العبري يفتح ثم سكنون وهو التجاوز من حال الى حال وخصوصا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة
 أو غيرهما بلفظ العبور بضمين وعبر القوم إذا ماوا كأنهم جازوا التنظرة من الدنيا الى الآخرة
 قال والاعتبار والعبرة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد الى ما ليس بمشاهد ويقال عبرت
 الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها وعبرتها بالتشديد للمبالغة في ذلك وأما الرؤيا فهي ما رآه الشخص
 في منامه وهي بوزن فعلي وقد تسهل الهمزة وقال الواحدى هي في الأصل مصدر كاليسرى
 فلما جاءت اسم لما يتخيله التام أجريت بحرى الأسماء قال الراجح والرؤية ما لها ادراك المرء
 بجاسة البصر وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيداً مسافر وعلى التفكير النظري نحو
 انى أرى ما لا ترون وعلى الرأي وهو اعتقاد أخذ النقيض على غلبة الظن انتهى وقال القرطبي
 في المنهم قال بعض العلماء قد يتجىء الرؤيا بمعنى الرؤية كقوله تعالى وما جعلنا الرؤيا التي أرى
 الا فتنة للناس فزعم ابن المراء ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من الجانب وكان
 الاسراء جمعه في القنطرة (قلت) وعكسه بعضهم فزعم أنه يحتمل قال ان الاسراء كان سناما
 والاول المعتمد وقد تقدم في تفسير الاسراء قول ابن عباس انها رؤيا عين ويحتمل ان تكون
 الحكماء في تسمية ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة للرؤية الشهادة فأشبهت ما في المنام وقال
 القاضي أبو بكر بن العربي الرؤيا ادراك علقها الله تعالى في قلب العبد على يد ملك أو شيطان
 اما سنامها أى حقيقة ما بانها أى بعبارة ما ماتخلط وتظهرها في القنطرة الخواطر فأنها
 قد تأتي على نسق في قصد وقد تأتي مسترسلة غير محصلة هذا حاصل قول الاستاذ أبي إسحق قال
 وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب الى انها اعتقادات واحتج بأن الراى قد يرى نفسه هيمية أو
 طائر أمثلا وليس هذا ادراكا فوجب ان يكون اعتقادا لان الاعتقاد قد يكون على خلاف
 المعتقد قال ابن العربي والاول أولى والذي يكون من قيل ما ذكره ابن الطيب من قيل المثل
 فالادراك انما يتعلق به لا باصل الذات انتهى ملخصا وقال المازرى كثر كلام الناس في حقيقة
 الرؤيا وقال فيها غير الاسلاميين أقاويل كثيرة متكررة لانهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك
 بالعقل ولا يقوم عليها برهان وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم فمن ينشئ الى الطيب
 ينسب جمع الرؤيا الى الاخلاط فيقول من غلب عليه البلم رأى انه يسبح في الماء ونحو ذلك بالنسبة
 الماء مطبوعة البلم ومن غلبت عليه الصفر رأى النيران والصعود في الجوف وهكذا الى آخره وهذا
 وان حوزة العقل وجازان يجزى الله العادة به لكنه لم يبق عليه دليل ولا طردت به عادة والقطع
 في موضع العبور غلط ومن ينشئ الى الفلسفة يقول ان صور ما يجري في الارض هي في العالم
 العلوى كالنوش نحاساى بعض النقوش منها انتقش فيها قال وهى أشد فسادا من الاول
 لكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام أكثر ما يجري في العالم العلوى
 الاعراض والاعراض لا تنتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة ان الله يخفى في قلب
 التام اعتقادات كما يخفى في قلب القبطان فاذا خلقه فأكمله جعلها على أمور أخرى
 يخلفها في ثاني الحال ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع اليقظان وتفسيره أن

الله خلق القيم علامة على المطر وقد يتخلف تلك الاعتقادات تقع تارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يسر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى وقال القرطبي سبب تخليط غير الثريعين اعراضهم عما جاء به الانبياء من الطريق المستقيم وبين ذلك ان الرؤيا لما هي من ادراكات النفس وقد غلبت عن علم حقيقة ما في النفس واذا كان كذلك فالأولى ان لا تعلم علم ادراكها بل كثير مما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر انما تعلم منه امورا جلية لا تفصيله ونقل القرطبي في المنه عن بعض أهل العلم ان الله تعالى ملكا يعرض المراتب على المحل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة قال ويحتاج فيها نقله عن الملك إلى توقف من الشرع والا يخاف أن يخالف الله تلك المثلالات من غير ذلك قال وقيل ان الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة في التخييل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون وقال القاضي عياض اختلف في النائم المستغرق فيقال لا تصح رؤياه ولا ضرب المثل لان هذا الابدراك شائع استغراق أجزاء قلبه لان النوم يخرج الحى عن صفات التميز والظن والتخيل كما يخرج عن صفته العلم وقال آخرون بل يصح النائم استغراق أجزاء قلبه بالنوم ان يكون ظنا ومختلا وأما العلم فلا لان النوم أمة تمتع حصول الاعتقادات الصحيحة ثم ان كان بعض أجزاء قلبه لم يحصل فيه النوم فيصح وبه يضر ب المثل وبه يرى ما يتخيل ولا يتكلف عليه حينئذ لان رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا محجة الميزان كما بقيت فيه بقية يدركها ضرب المثل وأيده القرطبي بان النبي صلى الله عليه وسلم كان نائم عليه ولا ينام قلبه ومن ثم احتج القائل بقوله المدرك من النائم ولذا اقال منضبطة في التخييل لان الراى لا يرى في منامه الامن نوع ما يدركه في الحقيقة بحسبه الا ان التخييلات قد تركزت كبه في النوم تركبها يحصل به صورة لا يهمل بها يكون علم على أمر نادركن رأي رأس انسان على جسد قرس له خناخنا مثلها وأشياء كثيرة لا يحل ما إلى الرؤيا الصحيحة المنظمة الواقعة على شروطها وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والعقلى من روايه محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لقي عمر عا فقال يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فيها ما يصدق ومنها ما يكذب قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد ولا أمة نائم فتمتلى ما لا يخرج بروحه الى العرش فالتى لا تستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والتي لا تستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب قال الذهبي في تلخيصه هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ولعل الاقمن الراوى عن ابن عجلان (قلت) هو أثر ابن عبد الله الأزدي الطرساني ذكره العقلى في ترجمته وقال انه غير محفوظ ذكره من طريق أخرى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن الحرث عن علي بن فضال وذكر في نسخة اختلافا في وقته ورفعه وذكر ابن القيم حديثا مشهورا في معنى رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ووجد الحديث المذكور في نوادر الاصول للترمذي من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الاصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شعبة عن ابن أبي عمرو وهو وفي سننه جند (١) ابن ميمون عن جزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم قال بهض أهل التفسير في قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أى فى المنام ورؤيا الانبياء وحى يختلف غيرهم

(١) قوله جند في نسخة أخرى حسين فليصر

٦٩٨٢
م
تحفة
١٩٩٢٧

قوله على سنن في نسخة أخرى
على سبيل والمعنى متقارب
اه صححه

الحكمة في تخصيصه بالتعلي فيه ان المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يتخاونه
ثلاث عبادات الخلو والتعب والتفكير الى البيت (قلت) وكأنه مما يلي عندهم من امور الشرع
على سنن الاعتكاف وقد تقدم ان الزمن الذي كان يتخاونه كان شهر رمضان وان قرشا كانت
تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ويزاد هذا انهم انما لم يناعوا عن الذي صلى الله عليه وسلم في غار
حرا مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطلب أول من كان يتخاونه من قریش وكانوا
يعظمونه لحلالته وكبر سنه فبقيعه على ذلك من كان يتأله فكان صلى الله عليه وسلم يتخاونه كان جده
وسلم له ذلك أعماه لكرامته عليهم وقد تقدم ضبط حرا وان كان الاقصيه فيه كسر أو له
وبالد وحكي ثلث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والصرف وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات
مع قل آخره وظهره قبل لكن الخطأ في جزم بأن فتح أوله لمن وكذا ضمه وكذا قصره وكسر الراء
وزاد القيسى ترك الصرف وقال الكرمانى ان كان الذى كسر الراء أراد الامالة فهو ساغ (قوله
السالى ذوات العدد) قال الكرمانى يحصل الكثرة اذا احتاج الى المد وهو المناسب
للعلم (قلت) أما كونه المناسب فسلم وأما الاول فلا لان ذواتهم حرت في الكثران يوزن
وفي القليل أن يعد وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بان المراد به الكثرة لان العدد على قيعين
فاذا اطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكانها قالت ليلى كثيرة أى مجموع قسمي العدد وقال
الكرمانى اختلف في تعدده صلى الله عليه وسلم عبادا كان يتعب بناء على انه هل كان متعبا اشهر
سابق أولا والثاني قول الجوهري ومستخدم انهم لو وجدوا قلة ولا نه لوقع لكان فيه متعب عنه
وعبادا كان تعباً فليس مما يلي اليمين أنوار المرفة وقيل بما يحصل له من الرؤيا وقيل بالانكسار
وقيل باحتساب رؤيته ما كان يقف من قومه وروح الامدى وجاعة الاول ثم اختلفوا في تعينه
على ثمانية اقوال آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى أو أى شريعة أو كل شريعة أو الوقت
(قوله فتزود) في رواية الكشي بنى بتزود الضمير وقوله لمثلها تقدم في بدء الوحي ان الضمير للسالى
ويحتمل ان يكون للمرة أو الله فعله أو الخلو أو العادة وروح شيخنا اللقيطى ان الضمير للسنة فذكر
من رواية ابن اسحق كان يخرج الى حرا في كل عام شهرا من السنة يتسلك فيه يطعم من جاءه من
المساكين قال وظاهره ان التزود لمثلها كان في السنة التي تليها للمدة أخرى من تلك السنة وقد
كنت قريت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك ان مدة الخلو كانت شهرا كان يتزود بعض السالى
الشهر فاذا نشد ذلك الزاد رجع الى أهله فتزود قدر ذلك من جهة انهم لم يكونوا في سعة بالغة من
العيش وكان غالب زادهم اللبن والجم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهر ولذا يسرع اليه التساد
ولا يسأروا وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه (قوله حتى جثته الحق) حتى هنا على بابها من انتهاء
الغاية أى انتهى توجهه لغار حرا عجبى المثل فترك ذلك وقوله جثته بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همز
أى جاءه الوحي بقية وآله النورى قال فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن متوقفا للوحي وفي اطلاق
هذا النفي نظر فان الوحي كان جاءه في النوم مرارا قاله شيخنا اللقيطى وأسندته الى ما ذكره ابن
اسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في البقرة من الغط والامر بالقرأة وغير
ذلك انتهى وفي كرون ذلك يستلزم وقوعه في البقرة حتى يشهقه نظير فالاولى ترك الجزم باحد
الامرين وقوله الحق قال الطيبي أى أمر الحق وهو الوحي أو رسول الحق وهو جبريل وقال

السالى ذوات العدد يتزود
اللقط ثم يرجع الى الخديجة
فتزود لمثلها حتى جثته الحق
وهو في غار حرا

شيخنا أي الأبرار الذين اتفاهروا بالملك بالحق أي الأبرار الذين بعث به (قوله فيهم الملك) تقدم
 في بدء الوحي الكلام على الفاء التي في قوله فيهم الملك وأنها التفسيرية وقال شيخنا البلقيني يحتفل
 أن تكون للتعقيب والمعنى بجي الحق أن يكشف الحال عن أمر وقع في القلب فيهم الملك عقبه
 قال ويحتمل أن تكون سببة أي حتى قضى بجي الوحي فبسيب ذلك جاءه الملك (قلت) وهذا
 أقرب من الذي قبله - وقوله فيه يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك يدخل إليه الغار بل كله
 والتي صلى الله عليه وسلم داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير
 لدلائل البيهقي ثمعاشي شيخنا البلقيني ثم وجدت هنا فاكنا العزو إليه أولى فالحقت ذلك هناك
 قال شيخنا البلقيني الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهد في كلام ورقة وكلمتي في حديث
 جابر أنه الذي جاءه بجراؤه وقع في شرح القطب الحلي الملك هنا هو جبريل قاله السهملي فيجيب
 منه شيخنا وقال هذا الاختلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهملي وحده قال والألام في الملك لتعرف
 الماهية لا للهد إلا أن يكون المراد به ما عده التي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لما كلفه في
 صباه أو اللقب لعائشة وقصدت به مآثره من تخاطبه به انتهى وقد قال الأسماعيلي هي عبارة
 عما عرف بعد أن ملكا وأعمال الذي في الأصل فيهم جاءه كان ذلك الخاق ملكا فخير صلى الله
 عليه وسلم عنه يوم أخبر بمحققة حنسه وكان الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى وقد
 جاء التصريح بأنه جبريل فأخرج أو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن
 رجل عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان
 فخرج يوما فسمع السلام عليكم قال فظننت أنه من الجن فقال أنبشروا فإن السلام خير ثم رأى
 يوما آخر جبريل على الشمس له جناح المشرق وجناح المغرب قال فهبت منه الحديث وفيه أنه
 جاءه فكلما حتى أنس به وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار لكن وقع في سر من عبيدين
 غير فاجلسي على درونك فمه الباقوت واللؤلؤ وهو بضم الدال والنون بينهما راء ساكنة فخرج من
 البسط له خل وفي سر الزهري فاجلسي على مجلس كريم محجب وأفاد شيخنا أن من النبي
 صلى الله عليه وسلم حين جاءه جبريل في غار حراء كان أربعين سنة على المشهور ثم حكى أقوال أخرى
 قبل أربعين ويوماً قبل عشرة أيام وقبل وشهرين وقبل وسنتين وقبل وثلاثاً وقبل وسبعة
 وكان ذلك يوم الاثنين ثاراً قال واختلف في الشهر قبل شهر رمضان في سابع عشره وقبل سابعه
 وقبل رابع عشره (قلت) ورمضان هو الرابع لما تقدم منه أن الشهر الذي جاءه في حراء
 فيهم الملك وعلى هذا يكون سنة حشد أربعين سنة وستة أشهر وليس ذلك في الأقوال التي
 حكاهما شيخنا ثم قال وسياقي ما يؤيد ذلك من قول من قال إن وحى التمام كان ستة أشهر قال
 شيخنا وقبل في سابع عشر شهر رجب وقبل في أول شهر ربيع الأول وقبل في ثلثه انتهى
 ووقع في رواية الطيالسي التي أشرت إليها أن يحيى جبريل كان لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يرجع إلى أهله فأذاهو بجبريل ومكانيل فهبط جبريل إلى الأرض وبقي مكانيل بين السماء
 والأرض الحديث فستقدم ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان وهو قول آخر يضاف لما تقدم
 وله وأرجحاً (قوله فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة
 ولا السلام فيحصل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه معتاد وقد سلم الملائكة على إبراهيم حين

فجاء الملك فيه فقال اقرأ

دخلوا عليه ويحتمل ان يكون لم يسم لان المقصود حينئذ تفهيم الامر وتوهمه وقد تكون
 مشروعة اشداء السلام تتعلق بالشرك لان الملازمة وان وقع ذلك منهم في بعض الاحيان
 (قلت) والحالة التي سلوا فيها على ابراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترددها ولا يرسلها عليهم على اهل
 الجنة لان امور الاخرى مغايرة لاهلها واليهما بالاباء وقد ذكرت عن رواية الطيالسي ان جبريل سلم
 اولا ولم ينقل انه سلم عند الامر بالقراءة قوله اعلم **(قوله)** فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا مناسب لسابق الحديث من آوله اني هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسلان ووقع مثله
 في التفسير في رواية عبد الوحي الحديث من آوله اني هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسلان ووقع مثله
 الافظين ونس عند مسلم قال قلت ما انا بقارئ قال شيخنا البقعي ونظيره ان عائشة سمعت
 ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون من مراسلات الصحابة **(قوله)** فقلت ما انا بقارئ
 فاخذني ففطني استدل به على ان اقل ترد لتبنيه ولم يذكره قاله شيخنا البقعي ثم قال
 ويحتمل ان تكون على بابها الطلب القراءة على معنى ان الابتكارات حاصل **(قوله)** فقال اقرأ قال
 شيخنا البقعي رحمه الله ذلك القصة على ان امر جبريل بهذا ان يقول النبي صلى الله عليه
 وسلم نص ما قاله وهو قوله اقرأ وانما لم يقل له قل اقرأ الى آخره لئلا يظن ان لفظة قل ايضاً من
 القرآن (قلت) ويحتمل ان يكون السرفيه الابتلاء في اول الامر حتى يقرب عليه ما وقع
 من اللفظ وغيره ولو قال له في الاول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ثم روية
 شيخنا ويحتمل ان يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النبط الذي وقع في رواية
 ابن اسحق فلذلك قال له ما انا بقارئ أي أي لا أحسن قراءة الكتب قال والاول أظهر وهو انه
 أراد بقوله اقرأ التلظ بها (قلت) ويؤيده ان رواية عبيد بن عمر انما ذكرها عن منام تقم
 بخلاف حديث عائشة فإنه كان في العظة ثم تكلم شيخنا على ما كان كسبي في ذلك النبط فقال
 اقرأ أي التسلو الذي اقرأ ما به وهي الآيات الاول من اقرأ باسم ربك ويحتمل ان يكون جملته
 القرآن هو على هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار نزول مجملها باعتبار آخر قال وفي
 احضاره جملة واحدة إشارة الى ان آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل **(قوله)**
 حتى بلغ مني الجهد تقدم في يد الوحي انه روى بصيب الدال ورفعها ووجهها وقال التوروت حتى
 لا أرى الذي قاله بالنصب الا وهم فانه يصير المعنى انه غطه حتى استقرغ الملك قوته في خبطه
 بحيث لم يبق فيه مزيد وهو قول غير شديد كان النية البشرية لافظين استمضاء القوة المحركة
 لاسيما في مبتدأ الامر وقد صرح الحديث بما داخله الرغب من ذلك (قلت) وما الماتم ان
 يكون قراءه الله على ذلك ويكون من جملة مجزأه وقد أجاب الطيالسي بان جبريل لم يكن حينئذ على
 صورته الملكية فيكون استقراجه مجرب بصورة التي جامعها حين غطه قال واذا صحت
 الرواية اضمح الاستبعاد (قلت) الترجيح هنا من الاتحاد القصة ورواية الرفع لا اشكال
 فيها وهي التي ثبتت عن اكثر قريش وان كان لا تخرى وجهه وقد رجع شيخنا البقعي بان
 فاعل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ مني اللفظ جهداً أي غايته فارجع الرفع والنصب الى معنى
 واحد وهو اولى قال شيخنا وكان الذي حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما حصل
 له من الكرب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس كان يعالج لمن التنزيل صدقوا كذا

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما انا بقارئ فاخذني ففطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما انا بقارئ فاخذني ففطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما انا بقارئ فاخذني ففطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق حتى بلغ ما لم يعلم

في حديث عائشة وعمر ويحيى بن أسماء وغيرهم وهي حالة يؤخفهم عن حال الدنيا من غير موت
فهو مقام يزني يحصل له عند تلقى الوحي ولما كان البرزخ العام يشكف فيه للميت كثير من
الاحوال خص الله فيه ببرزخ الحياة بلقي اليه فيه وحده المشغل على كثير من الاسرار وقد يقع
للكثير من الصلحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره الطلاع على كثير من الاسرار وذلك مستمد من المقام
النوري ويشهد له حديث رؤيا المؤمن حرم من ستة وأربعين حراماً من النبوة كما سباني الامام
به قريبا قال السهيلي تأويل القطات الثلاثة على ما في رواية ابن اسحق انها كانت في النوم انه
سقط له ثلاث شدائد يتي بها ثم يأتي الفرج وكذلك كان قاته لني ومن تبعه شدة أولى الشعب
لما حصرهم قريش وثلاثة لما خرجوا ونوعدهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة وثلاثة لما
هموا بجراحهم من المكر به كما قال تعالى واذكروا الذين كفروا بالنبوة الا انهم كانوا
له العاقبة في الشدائد الثلاث وقال شيخنا الملقبي ما لخصه وهذه المناسبة حسنة ولا ينبغي
للمؤمن ان تكون طريق الاشارة في القطة قال ويمكن ان تكون المناسبة ان الامر الذي جاءه
به تفصيل من حيث القول والعمل والنية أو من جهة التوجس والاحكام والاخبار بالنسب
المأخوذ والآخر بالاسالات الثلاث الى حصول التيسر والتسهيل والتخفيف في الدنيا
والبرزخ والاخرة عليه وعلى أمته (قوله فرجع بها) أي رجع صاحبها لا كانت انفس
المدكورة (قوله فرجع بواديه) تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده قال شيخنا الحكمة في العدول
عن القلب الى القوادح الفؤاد على ما قاله بعض أهل اللغة فاذ حصل اللوعاء الرجعان
حصل لما فيه فيكون في ذكر من تعظيم الامر ما ليس في ذكر القلب وأما واديه فالمراد بها الجمعة
التي بين المنكسب والمنقح جرت العادة بانها تنضرب عند الفرج وعلى ذلك جرى الجوهرى بان
الجمعة المذكورة نخت باللفظ الجمع وتعقبه ابن بري فقال البوادى جمع بادرة وهي ما بين
المنكسب والفتق يعني انه لا يختص بعشرواحد وهو جيد فيكون اسنادا لرجحان الى القلب
لكونه محله والى البوادى لانها تظهره وأما قول الداودى البوادى والقوادى واحدا فان أراد ان
مقادهما واحد على ما قرأناه والافهم مرود (قوله وقال قد خشت على) بالتشديد وفي رواية
الكشمي على نفسى (قوله فقال له كلاً أبشر) قال النورى معالفه كلاً كلمة تنفي والبعاد
وقد تأتي بمعنى حقاً وبمعنى الاستقناع وقال القرطبي هنا بمعنى الرذل والخش على نفسه أى
لا خشية عليك ونريد ان في رواية أى مبصرة فقالت معاذ الله ومن اللطائف ان هذه الكلمة
التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم من القصة التي وقعت
له في التي وقعت عقب الانباء الخمس من سورة اقرأ في تلك الثلاثة فبقرت على لسانها انتفاها
لانها لم تكن ترات بعدوا غارت في قصة أى جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين وقد ذهب
بعضهم الى انها تتعلق بالانسان المذكور قيل لان المعرفة اذا أعيدت معرفة فهي عين الاولى وقد
أعد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلاً لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان
لم يخلق وأما قوله انا أبشر فرفع في حديث عائشة تعين المشر به ووقع في دلائل السبي من
طريق أى مبصرة مرسلاته صلى الله عليه وسلم قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أبشر
فان الله ان يصنعك الاخيراً ثم أخبرها بما وقع لمن شق البطن واعادته فقالت له أبشر ان هذا والله

فرجع بها فرجع بواديه
حتى دخل على خديجة
فقال زملوني زملوني فزملوه
حتى ذهب عنه الروع فقال
يا خديجة مالي وأخبرها الخبر
وقال قد خشت على فقالت
له كلاً أبشر

فواقه لا يحزرك الله
أبدا أنك لتصل الرحم
وتصدق الحديث وتحمل
الكل وتقري الضيف
وتعين على نوائب الحق ثم
انطلقت به خديجة حتى
أتته بورقة بن نوفل بن أسد
ابن عبد العزى بن قصي
وهو ابن عم خديجة أخو
أيها وكان امرأ يتصرف في
المجاهلة وكان يكتب
الكتاب العربي فيكتب
بالعربية من التحصيل
ما شاء الله أن يكتب وكان
شخصا كبيرا فاعني فقالت
له خديجة أي ابن عم اسمع
من ابن أخيك فقال ورقة
ابن أخي ماذا ترى فآخبره
التي صلى الله عليه وسلم
مارى فقال ورقة هذا
النابوس الذي أنزل على
موسى بالنبى فيها جذاعا
أكون حاضرا حين يخرجك
قومك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو
يخرجني هم فقال ورقة نعم
لم يأت رجل قط بما جئت به
الاعورى وإن يدركني يومك
أنصرك نصرا مؤزرا ثم
ينشب ورقة أن توفي وفتر
أولى قبة حتى حزن النبي
صلى الله عليه وسلم فبالبغا
حزننا بعد أمته مرارا كى
يسترقى من رؤس شواقي
الجبال فكلمنا أوفى بندوة

خبرتم استعلن له جبريل فذكر القصة فقال لها رأيتك التى كتبت رأيت في المنام فانه جبريل استعلن
لى بأن ربى أرسله الى وأخبرها بما جاء به فقالت أنشرفوا لله لا تسفل الله بك الاخير افاقيل الذى
جاءك من الله فانه حق وأنشرفا لك رسول الله حقا قلت هذا أصرح ما ورد في انساب الأول الأدمين
أمن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا يحزرك الله أبدا) في رواية الكشميهنى لا يحزرك
بمهمة ونون (قوله وهو ابن عم خديجة أخو أيها) كذا وقع هنا وأخو صفة للمفكان حقه
أن يذكر جبريل ورواوه كذا وقع في رواية ابن عساکر أي أبو جبره رواية الرفع انه خبر مبتدا
محذوف (قوله تنصر) أى دخل في دين النصرانية (قوله في المجاهلة) أى قبل البعثة
المجدية وقد تطلق المجاهلة ورواها ما قبل دخول المحكى عنه في الاسلام وله أمثلة كثيرة (قوله
وأخبرني هم) تقدم ضبطه في أول الكتاب وتماه في التفسير قال السهلي يؤخذ منه شدة
مقارفة الوطن على النفس فانه صلى الله عليه وسلم جميع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر
منه ارتعاج لذلك فلا ذكر له الا خارجا تحركت نفسه لذلك حب الوطن والله فقال وأخبرني هم
قال ويؤيد ذلك ادخال الواو بعد ألف الاستفهام مع اختصاص الاخبار بالسؤال عنه فاشهر
بان الاستفهام على سبيل الإنكار أو التفتيح ويؤكد ذلك ان الوطن المشار له هم الله وجوار
يته وبلدة الأبا من عهد اسمعيل عليه السلام انتهى لمخاضا ويحتمل ان يكون ارتعاجه كان
من جهة خشية نفوات ما مله من ايمان قومه بالله وانقادهم به من وضرب الشرك وأدناس
المجاهلة ومن عذاب الآخرة ولينبه المراد من ارشاله اليهم ويحتمل ان يكون ارتعاجه من الاصرين
معاً (قوله لم يأت رجل قط بما جئت به) في رواية الكشميهنى بمثل ما جئت به وكذا اللهاقين (قوله
نصرا مؤزرا) بالهمز لا كثيرا وشديد الزاى بعدهما من التاثير رأى التقوية وأصله من الازر
وهو القوة وقال القزاز الصواب مؤزرا فيهمز من واثرته مؤزرا اذا عاونه ومنه أخشوزراه
المثاب ويحذف الالف تقول نصرا مؤزرا ويرد عليه قول الجوهري أنزرت فلانا عاونه
والعامية تقول واثرته (قوله وفتر الوسى) تقدم القول في مدة هذه الفترة في أول الكتاب وقوله
هنا فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيها بلغها هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية
عقيل وبنو س وضيع المؤلف يوهم انه داخل في رواية عقيل وقد جرى على ذلك الجديد في
جميعه فحاق الحديث الى قوله وفتر الوسى ثم قال انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب الى
حيث ذكرنا وزاد فيه البخارى في حديثه المقترب معمر بن الزهرى فقال وفتر الوسى فترة حتى
حزن فقالوا في آخره والذى عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر فقطأخرج طريق عقيل
أبو نعم في مستخرجهم من طريق أبي زرعة الرازى عن يحيى بن بكير شيخ البخارى في أول
الكتاب ومنها وأخرجه مقروناها برواية معمر وبين ان اللفظ لمعمر وكذا صرح
الاسماعيلى ان الزيادة في رواية معمر وأخرجه أحمد وسلم والاسماعيلى وغيرهم وأبو نعم أيضا
من طريق جمع من أصحاب الليث بن سعد الليث بن سعد ان القائل فيها بلغها الزهرى ومعنى
الكلام ان في جلة ما وصل اليه من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة وتروى من
بلاغات الزهرى وليس موصولاً وقال الكرماني هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون بلغه
بالاستناد المذكور ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بما قاط

قوله فيما بلغنا واشتغل فترة حزن النبي صلى الله عليه وسلم منها حتى تأخذ أمته إلى آخره فصار كاله
مدبر جاعل رواية الزهري وعن عروة عن عائشة وأولها هو المحدث قوله فإذا طالت عليه فترة
الوحى قد غلبت به من يصح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول
بدء الوحى ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذى ذكره
الزهري وقوله مكث أياما بعد مجئ الوحى لا يرى جبريل فحزن حزنا شديدا حتى كاد يغدو إلى
شبر مرة وإلى سراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فبناها هو كذلك علمه البعض ذلك الجبال إذ سمع
صوتا وقف فزعائم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسى بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد
أنت رسول الله حقا وأنا جبريل فأنصرف وقد أقر الله عينه وانبط جأشه ثم تتابع الوحى
فيستأمن هذه الرواية تسمية بعض الجبال التى أجهت في رواية الزهري وتقليب مدة الفترة
والله أعلم وقد تقدم في تفسير سورة النحل أى يتعلق بفترة الوحى (قوله) فيسكن لذلك جأشه
يجمع وهمز ما كنه وقد تسهل وبعد حاشين محجة قال الخليل الجاش النفس فعلى هذا قوله
وتقر نفسه تا كد لفظى (قوله) عدا بعين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ومنتهى من
أجمعهم ان الذهاب غدوة (قوله) بذروة جبل قال ابن التبريزى بكرة أو له وضمه وهو فى
كتب اللغة بالكسر لا غير (قلت) بل حتى تلتسه وهو أعلى الجبل وكذا الجبل (قوله) سدى
له جبريل فى رواية الكشميرى بدله وهو بمعنى الظهور (قوله) فقال له مثل ذلك زادنى
رواية محمد بن كثير حتى كثرت الوحى وتتابع قال الأصمعي موه بعض الطاعنين على المحدثين
فقال كيف يجوز للنبى أن يرتاب فى نبوته حتى يرجع إلى ورفقه يشكو تلبية ما يخشاه وحتى
يوقى بذو جبل ليلقى منها نفسه على ما جاء فى رواية معمر قال ولئن جاز أن يرتاب مع معاينة
النازل عليه من ربه فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المعاينة قال والجواب أن
عادة الله عز وجل أن الأمر الخليل إذا قضى بإصالة إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس فكان ما رآه
النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوقة والتعبد من ذلك فإلحظه المالك فنه بفته
أمر خالف العادة والمألوف ففطر طبعه الشرى منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل فى تلك
الحال لأن النبوة لا تزال بطباع البشرية كلها فلا يتجنب أن يجرع عمام يأنفه ينظر طبعه منه
حتى إذا تدرج عليه وألقه استقر عليه فلذلك رجع إلى أهله التى آلف تأنيسها فاعلمها بما وقع له
فهو من عليه خشيت ما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة فأرادت الاستظها برسبه ها
بالإلى ورفقه فقام بأصدقته ومعرفته وقرانه الكتب القديمة فلامع كلامه لا يقن بالخر واعترف
به ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحى يستدرج فيه ويرى عليه فشق عليه فتور
أذا لم يكن خوطب عن الله بعد أن نزل رسول من الله ومبعوث إلى عباده فاشتق أن يكون ذلك أمر
بئس ثم لم يرد استقامه فحزن لذلك حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على نقل ما يريد
عليه فتح الله له من أمره بما فتحه قال ومثال ما وقع له فى أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جليتها
مثل رجل سمع آخر يقول الحمد لله فلم يتحقق أنه بقرأ حتى إذا وصلها بما بعد هامن الآيات
يتحقق أنه بقرأ وكذا الوهم فاقبل يقول خلت الدبار لم يتحقق أنه ينشد شعرا حتى يقول حملها
ومقامها انتهى ملخصا ثم أشار إلى أن الحكمة فى ذكره صلى الله عليه وسلم ما أتفق له فى هذه القصة

جبريل لى لى منه نفسه
شدى له جبريل فقال يا محمد
أنت رسول الله حقا فسكن
لذلك جأشه وتقر نفسه
فبرجع فإذا طالت عليه
فترة الوحى عدالمثل ذلك
فاذا وفى بذروة جبل شدى له
جبريل فقال له مثل ذلك

تغ

٢٦٥/٥

« وقال ابن عباس قال
الاصباح ضوء الشمس
بالتبار وضوء القمر للليل
« (باب رؤيا الصالحين
وقوله تعالى لقد صدق الله
رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله
آمنين الى قوله فتصاقرينها) »

ان يكون سببا في انتشار خبره في بطائمه ومن يستمع لقوله ويصلي اليه ويطرقا في معرفتهم
مباشرة من سواه في احواله ليتبينوا على محله قال وأما ارادته الله انفسه من رؤس الجبال بعد
ماتني فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة وخوف ما يحصل له من القيام بها من مشايمة
الخلق جميعا كما يطلب الرجل الراحة من غم شانه في العاجل بما يكون فيه زوال عنه ولو
أفضى الى اهلاله نفسه عاجلا حتى اذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقب المحمودة صبر
واستقرت نفسه (قلت) أما الارادة المذكورة في الزيادة الاولى في صريح الخبر انما كانت
حزنا على ما قاله من الامر الذي بشره به ورقة وأما الارادة الثانية بعد ان تبدى له جبريل وقال
له انك رسول الله حقا فحتمل ما قاله والذي يظهر لي انه بمعنى الذي قبله وأما المعنى الذي
ذكره الاسماعيلي فوقع قبل ذلك في ابتداء مجي جبريل ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري
من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد أت
رسول الله حقا قال فلقد هممت أن أطرح نفسي من حلق جبل لي من علوه (قوله وقال ابن
عباس قال الاصباح ضوء الشمس بالتبار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا الى ذرع المستقلى
والكشف عنى وكذا اللسنى ولا ي زيد المروزي عن القري ووصله الطبري من طريق علي بن
أبي طلحة عن ابن عباس في قوله قال الاصباح بضوء الشمس بالتبار وضوء
القمر بالليل وتعقب بعضهم هذا على البخاري فقال انما فسر ابن عباس الاصباح ولفظ
قال هو المراد ان البخاري اعتمد ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث
عائشة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح فلا يراد البخاري وجه وقد تقدم في آخر
التفسير قول مجاهد في تفسيره قوله قل أعوذ برب الفلق ان الفلق الصبح وأخرج الطبري
هنا عن في قوله قال الاصباح قال اضاءة الصبح وعلى هذا المراد بقل الصبح اضاءته والشافعي
اسم فاعل ذلك وقد أخرج الطبري من طريق التميمي قال الاصباح خالق النور والنار وقال
بعض أهل اللغة الفلق شق الشيء وقده الراغب بابانه بعضهم بعض ومنه فلق موسى البحر
فأنفلق ونقل الفراء ان فطرو خلق فلقى معنى واحد وقد قيل في قوله تعالى قال الحب والنوى ان
المراد به الشق الذي في الحبة من الحنطة وفي النواة وهذا يرد على تفسير الراغب والاصباح في
الاصل مصدر أصبح اذا دخل في الصبح معي به الصبح قال امرؤ القيس

ألا أظلم الليل الطويل الا انجلي « بصبح وما الاصباح قبله بأمل

« (قوله ما رؤيا الصالحين) الاضافة لنفسه للفاعل لقوله في حديث الباب يراها
الرجل الصالح وكأنه جمع اشارة الى ان المراد بالرجل الحسن (قوله وقوله تعالى لقد صدق
الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين الى قوله فتصاقرينها) ساق
في رواية كريمة الآية كلها وأخرج القرطبي وعبد بن حمد والطبري من طريق ابن أبي شبيب
عن مجاهد في تفسيره هذه الآية قال أرى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالحديبية انه دخل مكة
هو وأصحابه محلقين قال فلما نحر الهدى بالحديبية قال أصحابه أين رؤياك فذكرت وقوله فحفل
من دون ذلك فتصاقرينها قال النضر الهدي بالحديبية فرجعوا فنفخوا اخيرا المراد بقوله ذلك النضر
والمراد بالفتح فتح خيبر قال ثم اعتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤيا في السنة المقبلة وقد أخرج

٦٩٨٢

س ق

تحفة

٢٠٦

«حدثننا عبد الله بن مسلة
عن مالك عن اسحق بن
عبد الله بن أبي طلحة عن
أنس بن مالك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
الرويا الحسنة من الرجل
الصالح جزء من ستة
وأربعين جزءا من النبوة

ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال تأويل روي رسول الله
صلى الله عليه وسلم في عزة القضاء واختلاف في معنى قوله ان شاء الله في الآية تفعل هي اشارة الى
انه لا يقدر شيء الا بعزيمة الله تعالى وقيل هي حكاية لما قيل للتي صلى الله عليه وسلم في منامه
وقيل هي على سبيل التلميح ان أراد ان يفعل شيئا مستقبلا كقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني
فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وقيل هي على سبيل الاستئذان من عموم المخاطبين لان منهم من
مات قبل ذلك أو قتل (قوله عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) سبأ في
بعد ابان من وجه آخر عن أنس عن عباد بن الصامت وما في سنده من (قوله الرويا الحسنة
من الرجل الصالح) حذا بقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله روي المؤمن جزء ولم يقيد بها
بكونها حسنة ولا بان رايها صالح ووقع في حديث أبي سعيد الرويا الصالحة وهو تقدير المراد
بالحسنة هنا قال المهلب المراد غالب روي الصالحين والافعال خذيري الاضغاث ولكنه
ناذر لقله تمكن الشيطان منهم بخلاف عكسهم فان الصدق فيها نادر لقلته تسلب الشيطان
عليهم قال فالانس على هذا الثلاث درجات الانبياء وروياهم كأها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج
الى تفسير والصالحون والاعبال رويهاهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج الى تفسير ومن
عداها يقع في رويهاهم الصدق والاضغاث وهي على ثلاثة أقسام مستورون فالغالب استواء
الحال في حقهم وفقه والغالب على رويهاهم الاضغاث ويقل فيها الصدق وكثا روي يندر
في رويهاهم الصدق جدا ويشر الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وأصدقهم رويهاهم أصدقهم حديثا
آخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وستاق الاشارة اليه في باب التصديق المتالم ان شاء الله تعالى
وقد وقعت الرويا الصادقة من بعض الكفار كما في رويهاهم صاحب الحن مع يوسف عليه السلام
ورويهاهم لهما وغير ذلك وقال القاضي أبو بكر بن العربي رويهاهم المؤمن الصالح هي التي تنسب
الى اجزاء النبوة ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها قال وعندي ان رويهاهم الفاسق لا تعد
في اجزاء النبوة وقيل تعد من أقصى الاجزاء وأما رويهاهم الكافر فلا تعد اصلا وقال الغزالي
المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الانبياء فأكرم تنوع عمال كرمه الانبياء
وهو الاطلاع على القلب وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا ولو صدقت رويهاهم أحبا فذاك
كما يصدق الكذب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من اجزاء النبوة كالكاظم
والنجم وقوله من الرجل ذلك الغالب فلا يفهمه قوله فان المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد
الر (قوله جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة) كذا وقع في أكثر الاحاديث ولمسلم من حديث
أبي هريرة جزء من خمسة وأربعين آخرجه من طريق أبي ب عن محمد بن سيرين عنه وسبأ في
للمصنف من طريق عوف عن محمد بن فضال ستة كالجادة ووقع عنده مسلم ايضا من حديث ابن
عمر جزء من سبعين جزءا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفا وأخرجه الطبراني
من وجه آخر عنه مرفوعا وله من وجه آخر عنه جزء من ستة وسبعين وسندها ضعيف وأخرجه
ابن أبي شيبة ايضا من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفا كذلك وأخرجه
أحمد مرفوعا لكن أخرجه مسلم من رواية الاعشى عن أبي صالح كالجادة ولا ين ماجه مثل
حديث ابن عمر مرفوعا وسنده لين وعنده جدو البراء عن ابن عباس بمثله وسنده جيد وأخرجه ابن

عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس من فوجا جزم من ستة وعشرين
والمحفوظ من هذا الوجه كالجادة وسبأ في البخاري قريسا ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت
وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الأئمة من طريق الأعرابي عن سليمان بن عريب
بهملة وزن عظيم عن أبي هريرة كالجادة قال سليمان فذكره لأن عباس فقال جزم من خمسين
فقلت اني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس فاني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزم من خمسين جزأ من النبوة
وللمرءى والطبري من حديث أبي رزير عن العقبلي جزم من أربعين وأخرج الترمذي من وجه
آخر كالجادة وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس أربعين والطبري من حديث عبادة
جزم من أربعة وأربعين والمحفوظ عن عبادة كالجادة كاسباني بعد باب وأخرج الطبري وأجد
من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص جزم من تسعة وأربعين وذكره القرطبي في المجمع بلطف
سبعة متقدم السبعين فصلنا من هذه الروايات على عشرة أو جه أقلها جزم من ستة وعشرين
وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين أربعة وأربعين خمسة وأربعين ستة وأربعين
سبعة وأربعين تسعة وأربعين خمسين سبعين أجمعها مطلقا الاول وبله السبعين ووقع في شرح
النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين وقد روى ابن عرسنة وعشرين وهاتان الروايتان
لا يعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عرسنة لشيخ الطبري ووقع في كلام
ابن أبي جرة انه وردنا لقاط مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى
اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر
لقطا وقد استشكل كون الروايات من النبوة مع ان النبوة انقطعت بعون النبي صلى الله عليه
وسلم فقيل في الجواب ان وقعت الروايات من النبي صلى الله عليه وسلم فهي جزم من أجزاء النبوة
حقيقة وان وقعت من غير النبي فهي جزم من أجزاء النبوة على سبيل المجاز وقال الخطابي قيل
معناه ان الروايات على موافقة النبوة لأنها جزم من النبوة وقيل المعنى انها جزم من علم
النبوة لان النبوة انقطعت فعلمها باق وتعب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر انه سئل ايعبر
الرؤيا كل واحدة قال بأل النبوة يلعب ثم قال الرؤيا جزم من النبوة فلا يلعب بالنبوة والجواب انه لم
يرد ان النبوة باقية وانما أراد ان العلم بالنبوة من جهة الاطلاع على بعض القليل لا ينبغي
أن يتكلم فيها بغير علم وقال ابن بطال كون الرؤيا جزم من أجزاء النبوة عما يستعظم ولو كانت جزأ
من ألف جزم فكيف أن يقال ان لفظ النبوة ما هو من الاسماء هو الاعلام لفظه قطعي هذا فانه في
ان الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كان معنى النبوة بأصدق من الله لا يجوز عليه الكذب
فشابت الرؤيا بالنبوة في صدق الخبر وقال المازري يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر
بالغيب لا غير وان كان يتبع ذلك انذارا وتشهرا فالغيب بالغيب أحد غرات النبوة وهو غير مقصود
لذاته لانه يصح ان يبعث نبي يقر بالتمسح وبين الاحكام وان لم يخبر في طول عمره بغيره ولا يكون
ذلك قادحا في نبوته ولا مبطلا للمقصود منها والخبر بالغيب من النبي لا يكون الا صدقا ولا يقع
الاحقاد او ما خصوص العدد فهو ما أطلع الله عليه نبيه لانه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه
غيره قال وقد سبق في هذا الجواب جملة كلهم لم يكشفوه ولم يحققوه وقال القاضي أبو بكر بن

العربي أجزاء النبوة لا يعلم حقيقة الاملاك الوحي وانما القدر الذي اراده النبي صلى الله عليه وسلم ان بين ان الروايات من أجزاء النبوة في الجلة لان فيها اطلاعا على الغيب من وجهتها وأما تفصيل النسبة فيخصص به رفته درجة النبوة وقال المازري لا يلزم العالم ان يعرف كل شيء جلة وتفصيلا فجد جعل الله للعالم حدي يقف عنده فنه ما يعلم المراد به جلة وتفصيلا ومنه ما يعلمه جلة لا تفصيلا وهذا من هذا القليل وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدي لها مناسبة فنقل ابن بطل عن أبي سعيد السفاقي ان بعض أهل العلم ذكر ان الله أوحى الى نبيه في المنام سنة أشهر ثم أوحى اليه بعد ذلك في البقعة بقية مدة حياته ونسبتا من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءا لانه عاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح قال ابن بطل هذا التأويل يقسم من وجهين أحدهما انه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم الى الممونة والثاني انه يفي حديث السبعين جزءا بغيره (قلت) ويضاف اليه بقية الاعداد الواقعة وقسمة الخطأ الى انكار هذه المناسبة فقال كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قول لا يكاد يتحقق وذلك لفصل الله عنه وسلم قام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة وكان يوحى اليه في هذه سنة أشهر وحي نصف سنة فحي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة قال الخطابي وهذا وان كان وجهها تحت ملة قسمة الحساب والعدد فاول ما يجب من على قوله ان ثبت بما ادعاه خبر اول يسمع فيه أو لا ذكر مدعيه في ذلك خبر افكانه على سبيل الظن والظن لا يفي من الحق شيئا ولئن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب اليه فليعلق بها سائر الاوقات التي كان يوحى اليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جلة القدر والروايات في أحد وفي دخول مكة فانه يتفق من ذلك مدة أخرى وزاد في الحساب فتيطل القسمة التي ذكرها قال فولد ذلك على ضعف ماتا وله المذكور وليس كل ما خفي علينا عمله لا يلزمنا بحته كأعداد الر كهات وأيام الصيام وري الجار فانا لا نصل من علمنا إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا لزومها وهو كقولنا في حديث آخر الهدي الصالح والسمت اصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة معتذروا عنه فانه ان هاتين الخصلتين من جلة هدي الانبياء وحجهم فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الروايات وانما بما كان الانبياء عليه وآله من أجزاء العلم الذي كان يأتيهم والانبياء التي كان ينزل بها الوحي عليهم وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي أما الدليل على كون الروايات كانت سنة أشهر فهو ان أجزاء الوحي كان على رأس الاربعين من عمر صلى الله عليه وسلم كالجزم به ابن ابي عمير وذلك في ربيع الاول ونزل جبريل اليه وهو يهزأ به كان في رمضان وسنة مائة أشهر وفي هذا الجواب فنقلناه على تقدير تسليمه ليس فيه نصريح بالروايات وقد قال النووي لم يثبت ان زمن الروايات صلى الله عليه وسلم كان سنة أشهر وأما ما أوردناه من تلقى أوقات المراتى وخبرها الى المدة بأن المراد وحي المنام المتتابع وأما ما وقع منه في غصون وحي البقعة فهو بغير النسبة الى وحي البقعة فهو موقوف على تقسيم جانب وحي البقعة فلم يعتبر بعده وهو نظير ما اعتقد في نزول الوحي وقد أطلقوا على تقسيم النزول الى مكى ومدنى قطعاً فانه مكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة

والمدى ما نزل بعد الهجرة وتووقع وهو بغيرها كما في التفروقات وسفر الحج والعمرة حتى سكن (قلت)
وهو اعتداله رقمه ولو يكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه
الذي صلى الله عليه وسلم بذلك كان يكون لما كل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث
بان الرواية من ستة وعشرين إن ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ولما كل عشرين
حدث باربعين ولما كل اثنين وعشرين حدث باربعة وأربعين ثم بعدها خمسة وأربعين
ثم حدث بستة وأربعين آخر حياته وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعف
ورواية الحسين يحتمل أن تكون خبر الكسر ورواية السبعة من المبالغة وما عدا ذلك لم يثبت وهذه
مناسبة لم أر من تعرض لها ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعة من ظاهرة التكلف وهي
أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره أنا بإشارة عيسى ودعوة إبراهيم
ورأى أبي نورا هذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة نضاف إلى أصل
الرواية تسعة سبعين (قلت) وفي في أصل المناسبة أشكال آخر وهو أن المتبادر من الحديث
إرادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح والمناسبة المذكورة تقتضي قصر الخبر على مودة ما تنفق
لنبي صلى الله عليه وسلم كما أنه قيل كانت المدة التي أرحى الله في نسيان في المنام جزء من ستة
وأربعين جزءا من المدة التي أرحى الله اليه فيها في القطة ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح
تكون كذلك ويؤيد إرادة التعظيم الحديث الذي ذكره الخطابي في الهدى والسمت فإنه ليس
خاصا بنبوة نبي صلى الله عليه وسلم أصلا وقد أنكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة التأويل المذكور
فقال ليس فيه كبر فائدة ولا ينبغي أن يجعل كلام المؤمن الفاضلة والبلاغة على هذا المعنى
ولهل قاله أراد أن يجعل بين النبوة والروايات نوع مناسبة فقط ويعبر عليه الاختلاف في عدد
الاجزاء (تنبيه) حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي أخرجه الترمذي والطبراني
من حديث عبد الله بن سرحس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءا وقد ذكره القرطبي في المفهم
بلفظ من ستة وعشرين إن انتهى وقد أبدى غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات في العدد
المذكور وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال رواية السبعة عامة في كل رؤيا صادقة من
كل مسلم ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح وأما ما بين ذلك فبالنسبة لاحوال
المؤمنين وقال ابن بطلان أما الاختلاف في العدد فله وكثرة فادع ماورد ما فيها من ستة وأربعين
ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ وقد وجدنا الروايات تنقسم قسمين حلقة ظاهرة كمن
رأى في المنام أنه يعطى قرافا عطى قرأه في القطة فهذا القسم لا غراب في تأويلها ولا مر في
تفسيرها ومرورة بعد المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبره الاحاذق بعد ضرب المثل فيه
فيمكن أن هذا من السبعين والأول من الستة والأربعين لأنه إذا قلت الاجزاء كانت الروايات
أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الخط في تأويلها بخلاف ما إذا كثرت قال وقد عرفت هذا
الجواب على جماعة خفتوه وزاد في بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها
الشارع عن جبريل فقد أخبره كان يأتيه الوحي مرة فكلما به كلام فعبه بغير كلغة ومرة يأتي
البعجاء وجوامع يستدعيه جاهها حتى تأخذ له الحضاة ويحضر منه الفرق ثم يطلعه الله على
بيان ما أتى عليه منها ونخصه المازي فقال قيل إن المنامات دلالات والدلالات منها ما هو جلي

ومنها ما هو خفي فالأقل في العدد هو الجلي والاكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك وقال الشيخ
أبو محمد بن أبي جرة ما حاصله ان النبوة جاءت بالامور الواضحة وفي بعضها ما يكون فيه ما جامل مع
كونه مبنياً في موضع آخر وكذلك المرافى منها ما هو صريح لا يحتاج الى تأويل ومنها ما يحتاج
فالذي يشبهه العارف من الحق الذي يعرج عليه منها جزم من أجزائه النبوة وذلك الجزم يكتمره
ويقول أخرى بحسب فهمه فاعلاهم من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ما ورد من العدد
وأدناها من الأكثر من العدد ومن عداها ما بين ذلك وقال القاضي عياض يحتمل أن تكون هذه
التجزيئة في طرق الوحي ائدنه ما جمع من الله بلا واسطة ومنه ما جاء بواسطة الملك ومنه ما أتى في
القلب من الالهام ومنه ما جاء بالملك وهو على صورته أو على صورة آدمي معروف أو غير معروف
ومنه ما أتى في النوم ومنه ما أتاه به في صلصة الجرس ومنه ما يليقه روح القدس في روعه الى غير
ذلك مما وقفنا عليه وعلم نقف عليه فتكون تلك الحالات اذا عدت انتهت الى العدد المذكور
قال القرطبي في المنهاج ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل فان تلك الأعداد انما هي أجزاء
النبوة وأكثر الذي ذكره انما هي أحوال لغز النبوة لكونه يعرف الملك ولا يعرفه أو يأتيه على
صورة آدمي أو على صورة آدمي ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكره عشر بن مضاعف سبعين
(قلت) والذي يشاء القاضي سبقه اليه الحلبي فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القلوبى
بخطه ما نصه ثم ان الانبياء يتصورون بآيات يؤيدون بها التبرير واما ليس مثلهم كما تبرروا
بالعلم الذي أوتوه فيكون لهم الخصوص من وجهين فاعرف في حق التعليم هو النبوة وما هو في حق
التأيد هو حجة النبوة قال وقد قصد الحلبي في هذا الموضوع بيان كون الرؤيا بالحاجة جزءاً من
سبعة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوهاً من الخصائص الخفية للانبياء تكلف في بعضها حتى
أنها هال الى العدد المذكور فتكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه فاعلاها تكلم الله بغير
واسطة ثانياً الالهام بلا صكلام بل بمجد علمي في نفسه من غير تقدم ما يوصل اليه بحسب
أو استدلال ثالثاً الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه رابعاً انفتح الملك في روعه وهو الوحي
الذي يخص به القلب دون السمع قال وقد نفتح الملك في روع بعض أهل الصلاح لكن بنحو
الاطماع في النظر بالعدد والتعجب في الشيء والترهب من الشيء فتزول عنه بذلك وسوسة
الشيطان بحضور الملك لا بقوة فيه (١) علم الاحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص النبوة
خامساً كمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلاً سادساً قوة حفظه حتى يسمع السورة
الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً سابعاً ما يحفظه من الخطا في اجتاده ثامناً
ذكره فهمه حتى يسمع لضروب من الاستباط تاسعاً ما كان يصبره حتى يكاد يصر الشيء من
أقصى الأرض عاشرها ما كان يسمع حتى يسمع من أقصى الأرض ما لا يسمعه غيره حادى عشرها
ذكره كنهه كما وقع ليعقوب في قصص يوسف ثمانى عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة
ثلاثين ليلة ثالث عشرها عروجها الى السموات رابع عشرها مجيى الوحي له في مثل صلصلة
الجرس خامس عشرها تكليم الشاة سادس عشرها انطاق الثبات سابع عشرها انطاق
المدح ثامن عشرها انطاق الخمر تاسع عشرها انهامه عواء الذئب ان يفرض له رزقاً العشرون
أفهامه رغاء البعير الحادية والعشرون ان يسمع الصوت ولا يرى المتكلم الثانية والعشرون

تمكينة من مشاهدة الجن الثائقة والعشرون تمثيل الاشياء الغريبة له كما مثل له بيت المقدس
 صبيحة الاسراء الرابعة والعشرون حدث أمر يعلى به العاقبة كما قال في النافذة لم يركب
 في الحديبية حسب ما حاس القيل الخامسة والعشرون استدلاله بأنم على أمر كما قال لما جاءهم
 سهل بن عمرو قد سهل لكم الامر السادسة والعشرون ان ينظر شيئا عاوياف يستدل به على أمر
 يقع في الارض كما قال ان هذه السجاية لتسهل بنصر بنى كعب السابعة والعشرون رؤيته من
 وراءه الثامنة والعشرون اطلعه على أمر وقع لمن مات قبل ان يموت كما قال في حنظلة وأيت
 الملائكة تفصله وكان قتل وهو جنب التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على فتوح
 مستقبل كما جاء ذلك يوم الخندق الثلاثون اطلعه على الجنة والنار في الدنيا الحادية
 والثلاثون الفراسة الثانية والثلاثون طوعية الشجرة حتى اتقلت بعروقها وغصونها من
 مكان الى مكان ثم دعت الثالثة والثلاثون قصة الطسية وشكواها له ضرورة خشفتها الصغير
 الرابعة والثلاثون تأويل الروايات لا تقتضي الخامسة والثلاثون الجزر في الربط وهو على
 النقل ان يصح كذا وكذا وسقامن الترفيع كما قال السادسة والثلاثون الهداية الى الاحكام
 السابعة والثلاثون الهداية الى سياسة الدين والدنيا الثامنة والثلاثون الهداية الى هيئة العالم
 وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية الى مصالح البدن بأنواع الطب الاربعون الهداية الى
 وجوه التفرقات الحادية والاربعون الهداية الى الصناعات النافعة الثامنة والاربعون
 الاطلاع على ما سيكون الثالثة والاربعون الاطلاع على ما كان مما يتقبله أحد قبله
 الرابعة والاربعون التوقيف على اسرار الناس ومخباتهم الخامسة والاربعون تعليم طرق
 الاستدلال السادسة والاربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة قال فقد بلغت
 خصائص النبوة فيما مرجه العلم ستة وأربعين وجها ليس منها وجه الا وهو يصلح أن يكون
 مقاربا للربوبية الصالحة التي أخبر عنها جبر من ستة وأربعين جزءا من النبوة والكثير منها وان
 كان قد يقع لغير النبي لكنه لا ينبغي لأصلا ولغيره قد يقع فيه الخطا والله أعلم وقال الفزالي
 في كتاب الفقر والزهد من الاحياء الخ كحديث يدخل الفقراء الجنة قبل الاغنياء بمئة سنة
 عام وفي رواية بأربعين سنة قال وهذا يدل على تفاوت درجات الفقر افكان الفقير الحارص
 على جزء من خمسة وعشرين جزءا من الفقير الزاهد لان هذه نسبة الاربعين الى الخمسة
 ولا يظن ان تقدير النبي صلى الله عليه وسلم يتجزأ على لسانه كيف ما تفرق بل لا يطق الا بحقيقة
 الحق وهذا كقوله الربوبية الصالحة من الرجب الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة فانه
 تقدير حقيقة لكن ليس في قوة غيره ان يعرف تلك النسبة الا بضمين لان النبوة عبارة عما
 يختص به النبي وفارق به غيره وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الامور
 المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلم غيره بل عنده من كثرة المعلومات
 وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره وله صفة تتم لها الافعال المخارقة للعادات كالصفة التي
 بها تم لغيره الحركات الاختيارية وله صفة يصير بها الملائكة وشاهد من المملوك كالصفة
 التي يفارق بها البصير الاعى وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها على ما في اللوح
 المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذي البلد فهذه صفات كالات ثابتة للنبي يمكن انقسام

كل واحد منهما الى اقسام بحيث يمكن ان تقسمها الى اربعين والى خمسين والى اكثر وكذا يمكن ان
ان تقسمها الى ستة واربعين جزءاً بحيث تقع الروايات الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع الا الى ظن
وتحقيق لانه الذي اراده النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة انتهى لما مضى وأظنه أشار الى كلام
الحلبي فانه مع تكلفه ليس على يقين ان الذي ذكره هو المراد والله اعلم وقال ابن الحوزي لما
كانت النبوة تنضم الى اطلاع على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبهه رؤيا المؤمن بها وقيل
ان جماعة من الانبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام فقط وأكثرهم ابتدئ بالوحي في المنام ثم رقا
الى الوحي في النقطة فهذا بيان مناسبة تشبه المنام الصادق بالنبوة وأما خصوص العدد
المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الاولى وهي ان مدقوس المنام الى نبتنا كانت
سنة أشهر وقد تقدم ما فيه ثم ذكر ان الاحاديث اختلفت في العدد المذكور قال قبيلى هذا
تكون رؤيا المؤمن مختلفة أعلاها سنة وأربعون وأدناها سبعون ثم ذكر المناسبة التي ذكرها
الطبري وقال الترمذي في المنهج يحتفل أن يكون المراد من هذا الحديث ان المنام الصادق خلاصة
من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر التؤدة والاقتصاد وحسن السمت جز من
سنة وعشرين جزءاً من النبوة أى النبوة مجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء
منها وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من السنة والعشرين ثلاثة أشياء فاذا ضربت الثلاثة
في ستة وعشرين انتهت الى ثمانية وسبعين فيصعب لنا ان عدد خصال النبوة من حيث احادها
ثمانية وسبعون قال ويصح ان يسمى كل اثنين منها جزءاً فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة
وثلاثين ويصح ان يسمى كل أربعة منها جزءاً فتكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزء فيكون
اختلاف الروايات في العدد بسبب اختلاف اعتبار الاجزاء ولا يلزم منه اضطراب قال وهذا
أشبه ما وقع لي في ذلك مع انه لم ينشر به الصدور ولا اطمانت اليه النفس (قلت) وقيل انه ان
يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة رواية السبعين ألقي فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين
بالنسبة رواية الاربعين جبر الكسر ولا يحتاج الى العدد الا خبر ما فيه من ذكر النصف وما عدا
ذلك من الاعداد قد أشار الى انه يتبرر بحسب ما يقدرون من الخصال ثم قال وقد ظهر لي وجه آخر
وهو ان النبوة معناها ان الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجهه اما بالكمال
واما بواسطة الملك واما بالقائه في القلب بغير واسطة لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به
الامن خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل والاداب مع تنزهه عن النقائص
أطلق على تلك الخصال نبوة كما في حديث التؤدة والاقتصاد أى تلك الخصال من خصال
الانبياء والائمة فذلك مفاضلون فيها كما قال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض
ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم نقطة وسماطين تأسيهم في الصدق حصل من رؤيا على
الصدق ثم لما كانوا مقاماتهم متفاوتين كان آساعهم من الصالحين كذلك وكان أقل
خصال الانبياء ما اذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وأكثرها ما يبلغ سبعين وربعين لمدد من مراتب
مختلفة بسبب ما اختلفت أفاض الروايات وعلى هذا في كان من غير الانبياء في صلاحه وصدقته
على رتبة تناسب حاله من الانبياء كانت رؤيا جزءاً من نبوة ذلك النبي ولما كانت كالاتهم
متفاوتة كانت نسبة أجزائها متفاوتة متساوية على ما فصلناه قال ويصح بهذا ندفع

٦٩٨٤

ع
تحفة

٩٢١٢٥

الاضطراب ان شاء الله وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر لمخلصه ان النبوة لها وجوه
من القوائد النبوية والاخرية خصوصاً وعموماً منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم وليس بين النبوة
والرؤيا نسبة الا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الاعداد
راجعة الى درجات الانبياء فتسببها من أعلامهم وهو من ضمنه الى النبوة الرسالة كما ما ورد من
العدد وتسببها الى الانبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ومن ثم أطلق في الخبر
النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه ورايت في بعض الشروح ان معنى الحديث ان للمنام فيها
بما حصل للنبي وتغير به عن غيره بحز من سنة وأربعين جزءاً هذه عدة مناسبات لم أر من جمعها
في موضع واحد فلهذا الحمد على ما ألهم وعلم ولم أقف في شيء من الاخبار على كون الاهاهم جزءاً
من أجزاء النبوة مع انه من أنواع الوحى الا ان ابن أبي جرة عرض لشيء منه كإسناد كره في باب من
رأى النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى (قوله) ما (ب) بالثوبين (الرؤيا من الله)
أى مطلقاً وان قيدت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة الى الادل دخول الشيطان فيه وأما ما له
فيه دخل فتسبب اليه نسبة مجازية مع ان الكل بالنسبة الى الخلق والنقد من قبل الله وإضافة
الرؤيا الى الله للتشريف ويحتمل أن يكون أشار الى ما ورد في بعض طرقه كإسناده ونهاه قوله
الرؤيا من الله والحلم من الشيطان التي تضاف الى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان
لا يقال لها رؤيا وهو تصرف شرعي والا فالكل يسمى رؤيا وقد جاء في حديث آخر الرؤيا ثلاث
فأطلق على كل رؤيا وسأقي انه في باب القدر في المنام وذكر فيه حديثين الحديث الاول حديث
أبي قتادة وزهير بن السند هو ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري
وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله الرؤيا الصادقة) في رواية الكشي هي الصالحة وهو الذي وقع في
معظم الروايات وسقط الوصف من رواية أحمد بن يحيى الخوافي عن أحمد بن يونس شيخ البخاري
فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلقظ الرؤيا من الله كالتبرجة وكذا في الطب من رواية سليمان
ابن بلال والاسماعيلي من رواية الثوري وبشر بن الفضل ويحيى التتبان كلهم عن يحيى بن سعيد
وسلم بن رواية الزهري عن أبي سلمة كإسنادي قرياً مثله ووقع في رواية عبد بن سعيد عن أبي
سلمة كإسنادي في باب اذا رأى ما نكره الرؤيا الحسنة من الله ووقع عند مسلم من هذا الوجه الصالحة
زاد في هذه الرواية فاذا رأى أحدكم ما يحب فلا يجتر به الا من يحب وسلم في رواية من هذا الوجه
فان رأى رؤيا حسنة فليشتر ولا يجتر الا من يحب وقوله فليشتر يقع التحية وسكون الموحدة
وشم المجه من البشرى وقبل شون بدل الموحدة أي يحدث بها ورعها واضانها تخيف ووقع
في بعض النسخ من مسلم فليشتر بهمله ومثان من البشرى في حديث أبي زرير عند الترمذي ولا
يقصم الا على واحدة تشديد الدال اسم فاعل من الود أرى رأي وفي أخرى ولا يحدث بها الا ليليا
أو حبيباً وفي أخرى ولا يصح الرؤيا الا على عالم أو ناصح قال القاضي أبو بكر بن العربي أما العالم
فانه يؤولها له على الخير مهما أمكنه وأما الناصح فانه يرشد الى مائة موعبه عليه وأما اللبيب
وهو العارف بتأويلها فانه يعلم بما يقول عليه في ذلك أو يسكت وأما الحبيب فانه عرف خيرا
قاله وان جهل أو شك سكت (قلت) والاولى الجمع بين الروايتين فان اللبيب عبر به عن العالم
والحبيب عبر به عن الناصح ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب فليحمد الله

«باب» الرؤيا من الله
حدثنا أحمد بن يونس حدثنا
زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد
قال سمعت أبا سلمة قال سمعت
أبا قتادة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الرؤيا الصادقة
من الله

٦٩٨٥

ت س

تحفة

٤٠٩٢

والحلم من الشيطان حدثنا
عبد الله بن يوسف حدثنا
البيهقي حدثني ابن الهادي
عبد الله بن خباب عن أبي
سعيد الخدري أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم يقول إذا
رأى أحدكم رؤيا يجئها فاعلمها
هي من الله فليحمد الله عليها
وليحدث بها وإذا رأى غير
ذلك عما يكره فاعلمها هي من
الشيطان فليستعزم من
شرها ولا يذكرها ولا يحدثها
لا تنضره

علم أوليحدث بها (قوله والحلم من الشيطان) كذا أخره وسأني ضبط الحلم ومعناه في باب الحلم
من الشيطان إن شاء الله تعالى وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الطريق المشار إليها فزاد
فأدركني أحدكم شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وإذا فاعلمها
لا تنضره وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وسأني للمصنف
في باب الحلم من الشيطان من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة بلقب فأذا حل أحدكم الحلم يكرهه
فليص عن يساره وليس يستعذ بالله منه فلن يضره وسلم من هذا الوجه عن يساره حين يهب من
نومه ثلاث مرات وسأني في باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم من طريق عبد الله بن أبي
جعفر عن أبي سلمة بلقب عن أبي شهاب يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان
فإنه لا تنضره ومن رواية عبد بن سعيد عن أبي سلمة ألا يفت في باب إذا رأى ما يكرهه بلقب وإذا
رأى ما يكرهه فليعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان ولتقل ثلاثا ولا يحدث بها أحد فاعلمها
إن تضهره وحده أتم الروايات عن أبي سلمة لفظا قال المصنف في باب إذا رأى ما يكرهه بلقب وإذا
الاضغاث صالحة وسأني في باب إذا رأى ما يكرهه بلقب وإذا رأى ما يكرهه بلقب وإذا رأى ما يكرهه بلقب
كانت مخلوقة على شكلها فاعلم الناس يكيدوا ورشدهم إلى دفعه ثلاثا ليعلموا به في تحزن منهم
واللهو بل عليهم وقال أبو عبد الملك أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه مراده وقال ابن
البياني يفتي أن الله الرؤيا الصالحة بخبره الملك ويخلق الرؤيا التي تقابلها بخبره الشيطان
ثم أضيفت إليه وقيل أضيفت إليه لأنه الذي يخلقها ولا حقيقة لها في نفس الأمر الحديث
الثاني عن أبي سعيد الخدري (قوله حدثني ابن الهادي) هو زيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله
ابن شداد بن الهادي البصري وسأني منسوبا في باب إذا رأى ما يكرهه (قوله فاعلمها من الله)
في الرواية المذكورة فاعلمها من الله فليستعزم عليها ولا يحدث بها وفي رواية الكشي في الحديث
ومثله في الرواية المذكورة (قوله وإذا رأى غير ذلك عما يكره فاعلمها من الشيطان فليستعزم)
زاد في نسخة بلقب (قوله ولا يذكرها ولا يحدثها) في رواية الكشي في باب إذا رأى ما يكرهه
فإنه لا تنضره فليستعزم من شرها ولا يحدثها ثلاثا فليستعزم من شرها ولا يحدثها ثلاثا
بستبشر بها وإن تحدث بها لكن إن تحدث من يكرهه وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا
المكرهه أربعة أشياء أن يتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وإن يتقل حين يهب من نومه
عن يساره ثلاثا ولا يذكرها ولا يحدثها أصلا ووقع عند المصنف في باب القيد في المنام عن أبي هريرة
خامسة وهي الصلاة والنظرة في رؤيا شئ يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم لفصل لكن لم يصرح
بالتبني ووصفه وصرح به مسلم كذا أتى في بابيه وغفل القاصي أبو بكر بن العربي فقال زاد
الترمذي على الصحة بين الأمار بالصلاة انتهى وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي
كان عليه فقال حدثنا قتيبة حدثنا ابن شهاب عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليص عن يساره ثلاثا وليس يستعذ بالله من الشيطان ثلاثا
وليتحول عن جنبه الذي كان عليه وقال قبل ذلك حدثنا قتيبة ومحمد بن ربيعة عن أبي سعيد
وحدثنا محمد بن المنصور حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن عمر
كلهم عن يحيى بن سعيد هذا الإسناد يفتي عن أبي سلمة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال

عن يحيى بن سعيد وزاد ابن ربح في هذا الحديث والتحول عن جنبه الذي كان عليه وذك بعض
الحفاظ ان هذه الزيادة انما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما اتفق عليه قسبة وابن ربح وأما
طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليس فيه ولذلك لم يذكرها قسبة وفي الجلة فتكمل
الادب ستة الاربعة الماضية والصلاة والتحول ورأيت في بعض الشروخ ذكرها بقية وهي
قراءة الكرسي ولم يذكر ذلك مستندا فان كان أخذ من عموم قوله في حديث أبي هريرة
ولا يقرئ شيطان فتجبه وينبغي ان يقرأها في صلاته المذكورة وسأني ما يتعلق بأدب العابر
وقد ذكر العلماء حكمه هذه الامور فأما الاستعاذة بالله من شرها فواضع وهي مشروعة عند كل
أمر يكره وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنهم امنه وأنه يخيل بها
لقصد تحزين الأذى والتوكل عليه كما تقدم وأما التفل فقال عباس أمر به طرد الشيطان
الذي حضر الرؤيا المكروهة فتجبه والله واستقذارا وخص به اليسار لانها محل الاقدار وتجوها
(قلت) والثلث للتأكيد وقال القاضي أبو بكر بن العربي فسمه إشارة الى انه في مقام الرقة
ليستوعد النفس دفعه عنها وعبر في بعض الروايات بالصاق إشارة الى استقذاره وقد ورد
بثلاثة ألفاظ النفث والتفل والبصق قال النووي في الكلام على النفث في الرقة تعال الصا
استلغ في النفث والتفل فقبلهما بمعنى ولا يكونان الا بريق وقال أبو عبيد يشترط في التفل
ريق يسير ولا يكون في النفث وقبل عكسه وسئل عائشة عن النفث في الرقة فقالت كما تنفث
أكل الزبيب لا بريق معه قال ولا اعتبار بما يخرج معه من بابه بغير قصد قال وقد جافى حديث
أبي سعيد في الرقة بفتحها الكتاب فجعل يجمع راقه قال عباس وفائدة التفل التبرك طلب
الطوبى والهوام والنفث المباشر للرقة المقارن للذكر الحسن كما يشترك بغسله ما يكتب من
الذكر والاسماء وقال النووي أيضا أكثر الروايات في الرؤيا فأنفث وهو نفث لطيف بالاريق
فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا (قلت) لكن المطلوب في الموضوعين مختلف لأن المطلوب
في الرقة التبرك بربطه الذكر كما تقدم والمطلوب هنا طرد الشيطان وانها راحته واستقذاره
كما أنه هو عن عباس كما تقدم فالذي يجمع الثلاثة المجل على التفل فأنه نفث معه ريق لطيف
فما نظر الى النفث قبل النفث وبالنظر الى الريق قبله بصاق قال النووي وأما قوله فأنما الانضمة
فخمس ايات الله جعلها ذكر سبب السلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كجعل الصدقة وقاية
للمال انتهى وأما الصلاة فلما فيها من التوجه الى الله والعناية به ولان في التحريم اعصمته من
الاسواق بها تكمل الرغبة وتضع الطلبة لقرب المصل من ربه عند صعوده وأما التحول
فالتأول بتحول تلك الحال التي كان عليها قال النووي وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها
ويعمل بجمع ما تضمنته فان اقتصر على بعضها أجزأ في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صحت
به الاحاديث (قلت) لما روي في من الاحاديث الاقتصار على واحدة نعم أشار المذهب الى ان
الاستعاذة كتابية في دفع شرها وكأنه أخذ من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من
الشيطان الرجيم انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون فيحتاج مع الاستعاذة
الى صحة التوجه ولا يكتب امرارا الاستعاذة باللسان وقال القرطبي في المنهم الصلاة تجمع ذلك
كله لانه اذا قام فصلى تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المحضضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة

ثم دعا الله في أقرب الأحوال اليه فكشفه الله شره هاجمه وكرمه وورد في صفة التعوذ من شر الرؤيا
 ان ترجعه سعد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابراهيم الحنفي
 قال اذا رأى احدكم في منامه ما يكره فليقل اذا استيقظ اعوذ بما عرفت به لا تكة الله ورسوله من
 شر رؤياي هذه ان يصيبني فيها ما كره في ديني ودنياي ووردي الاستعاذة من التحويل في المنام
 ما اخرج به مالك قال بلغني ان خالد بن الوليد قال يا رسول الله اني اروع في المنام فقال قل اعوذ
 بكلمات الله التامات من شره نفسه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون
 واخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان خالد بن الوليد يفرغ
 في منامه فذكر نحوه وزاد في قوله اذا اضطجعت فقل بسم الله فذكره وأصله عند أبي داود
 والترمذي وحسنه والحاكم وصححه واستثنى الداودي من عموم قوله اذا رأى ما يكره ما يكون
 في الرؤيا الصادقة لكونه قد تقع اذا رأى كتحقق تشير في الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يشرع
 اذا عرف انها صادقة مكره من الاستعاذة ويحتمل ما استند الى ما ورد من مرأى النبي صلى الله
 عليه وسلم كالبرقي تخبر وشو ذلك ويمكن ان يقال لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة ان
 لا يتحول عن جنبه ولان لا يصلي فقد يكون ذلك سببا لرفع مكره الانذار مع حصول مقصود
 الانذار وايضا فالمنذرة قد ترجع الى المعنى المبشرة لان من انذر بما سيقع له ولو كان لا يسمه أحسن
 حال من هجم عليه ذلك فانه ينزعج مالا ينزعج من كان يعلم وقوعه فيكون ذلك تحقيقا عنه ورفقا
 به قال الحكيم الترمذي الرؤيا الصادقة أصلها حق تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومعاملة
 تكون عوناً للمذنب اليه قال وقد كان غالب أمور الاولين الرؤيا الا انها اقلت في هذه الالة لظلم
 ما جاء به نبي من الوحي واكثره من في أمته من الصدوقين من المحدثين يقع الدال وأهل القين
 فاكثروا لكثرة الالهام والملمهم عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين وقال القاضي عياض
 يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة ان يرجع الى حسن ظاهرها وأصدقها كما ان قوله الرؤيا
 المكروهة والسوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل وأما كونهما مع انها قد تكون صادقة
 فخصت حكمته ويحتمل ان يكون لخفاة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكرهه وتفسيرها لانها قد تبطي
 فاذا لم يتخير بها زال تعجيل روعها وتحويفها وبقى اذا لم يعبرها له أحد بين الطمع في ان لها تفسيراً
 حسناً والرجاء في انها من الاضغاث فكذلك أسكن نفسه واستدل بقوله ولا يذكرها
 على أن الرؤيا تقع على ما يدعيه وسيأتي البحث في ذلك في باب اذا رأى ما يكره ان شأله تعالى
 واستدل به على أن الوهم تأثير في النفوس لان النقل وماذ كرمه يدفع الوهم الذي يقع في النفس
 من الرؤيا فلو لم يكن للوهم تأثير لما ارشد الى ما يدفعه وكذا في النبي عن التعبد بما يكره لمن يكره
 والامر بالتعبد بما يحب لمن يحب (قوله في حديث أبي سعد واذا رأى غير ذلك مما يكره فاعلم ان
 من الشيطان) ظاهر الحصر ان الرؤيا الصالحة لا تشغل على شيء مما يكرهه الرائي ويؤيده مقابلة
 رؤيا البشري بالحلم واضافة الحلم الى الشيطان وعلى هذا في قول أهل التفسير ومن تبهم ان
 الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذار انظر لان الانذار غالباً يكون فيما يكرهه الرائي
 ويمكن الجمع بأن الانذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره وان المراد بما يكره ما هو أعم
 من ظاهر الرؤيا وما تعبر به وقال القرطبي في المفهم ظاهر الخبر ان هذا النوع من الرؤيا يعني

«(باب الرؤيا بالصالحه ج) من ستة وأربعين جزامن النبوة» حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أي كثير وأني عليه خيرا لنفسه بالصالحه عن أبيه حدثنا أبو سلمة عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا بالصالحه من الله والحلم من الشيطان فإذا حل أحدكم فاستعوذ من الله وليصدق عن مثله فإنما لا تضره وعن أبيه قال حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رؤيا المؤمن جرم من ستة وأربعين جزامن النبوة

ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تخمين هو المأمور بالاستعانة منه لانه من تخیلات الشيطان فإذا استعاذ الرائي منه صادق في التجاهل إلى الله وفعل ما أمر به من القتل والتجول والصلاة أذهب الله عنه ماله وبخلفه من مكروه ذلك ولم يصبه به شيء وقيل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي تناول ما يتسبب به الشيطان وما لا يتسبب فيه وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء ان الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن الأسباب عادات لا موجدات وأما ما يرى أحبا ناعما يحب الرائي ولكنه لا يجد في القنطة ولا ما يدل عليه فإنه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مستغفلا قبل النوم ثم يحصل النوم فيه أو فهذا قسم لا يضر ولا يتبع ﴿قوله﴾ (باب الرؤيا بالصالحه جرم من ستة وأربعين جزامن النبوة) هذه الترجمة لقول آخر أحاديث الباب فكانت حل الرواية الاخرى بلفظ رؤيا المؤمن على هذه المقدمة وسقطت هذه الترجمة للنسفي وذكر أحاديث في الباب الذي قبله وذكر فيه خمسة أحاديث الحديث الاول ﴿قوله﴾ حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أي كثير وأني عليه خيرا لنفسه بالصالحه هكذا لاكثر في رواية القاسبي بعد قوله خيرا قال لنفسه بالصالحه وفاعل أني هو مسدد وهي جملة حاله كأنه قال أني عليه خيرا حال تحديته عنه وقد أني عليه أيضا يحيى بن أي اسرائيل فيما أخرجه الاسماعيل عن طريقه قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أي كثير وكان من أخبار الناس وأهل الورع والدين ﴿قوله﴾ وعن أبيه هو عطف على السند الذي قبله في رواية يحيى بن أي اسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة وتقدم في صفة المجلس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة وأخرجه أوتنعم في المستخرج من طريق أبي خزيمة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ومن طريق ابراهيم الحارثي عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بن قيس عن قتادة وله كان عند أبي سلمة عنهما وكان عند مسدد على الوجهين فقد أخرجه ابن عدي من رواية اسحق ابن أبي اسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال عن أبي قتادة ثاروق عن أبي هريرة أخرجه عن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث رؤيا الرجل الصالح جرم من ستة وأربعين جزامن النبوة أخرجه مسلم ﴿قوله﴾ الرؤيا الصالحه من الله والحلم من الشيطان فإذا حل أحدكم تقدم شرحه في الباب الذي قبله مسبوقة وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأخذ الزركشي فقال ادخله في هذا الباب لأوجهه بل هو ملحق بالنسفي قبله (قلت) وقد وقع ذلك في رواية النسفي كما أشرفت اليه ويجب ان يصنع الأكثر بأن وجه دخوله في هذه الترجمة الاشارة إلى أن الرؤيا الصالحه ناعما كانت جزامن أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة وأما الخبر البخاري مع ذلك الما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة فقد ذكر في الباب الذي قبله أنه وقع في رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة في هذا الحديث من الزيادة ورؤيا المؤمن جرم من ستة وأربعين جزامن النبوة الحديث الثاني ﴿قوله﴾ حدثنا غندر هو محمد بن جعفر ﴿قوله﴾ عن أنس في رواية أجدع محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور سمعت أنس بن مالك يحدث عن

تغ
٢٦٥/٥
تخفة

٢٢٤-٨١٩-٩١٧

٤٩٧
ورواه ثابت وجندواصح

ابن عبد الله وشعيب عن

انس عن النبي صلى الله عليه

وسلم * حدثنا يحيى بن زقة

حدثنا ابراهيم بن سعد

عن الزهري عن سعيد

ابن المسيب عن ابي هريرة

رضي الله عنه ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

روا ابا الحسن بن مائة سنة

* حدثني ابراهيم بن

خزعة حدثني ابن ابي حاتم

والدراوردي عن يزيد بن

عبد الله بن خباب عن ابي

سعيد الخدري انه سمع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول الرؤيا الصالحة

جزء من ستة واربعين جزءا

من النبوة * (باب المبررات)

* حدثنا ابو اليان اخبرنا

شعيب عن الزهري حدثني

سعيد بن المسيب ان ابا

هريرة قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يقول لم يسبق من النبوة

الا المبررات قالوا وما

المبررات قال الرؤيا الصالحة

عبادة وقد خالف قادة غيره فليذكر عبادته في السنن وهو الحديث الثالث حديث أنس
(قوله ورواه ثابت وجندواصح بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي
بغير واسطة فأما رواه ثابت فثابت موصول بعد نسخة ابواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه
تلو حديث أوله من رأي في المنام فقد رآني وقال فيه ورواها المؤمن ورواه مسلم عن طريق شعبة
عن ثابت كذلك وأخرجهما الزاوي قال لأنه لم يرواه عن ثابت الأشعبة ورواه عبد العزيز بن سعد
ووقع في اطراف المزي ان البخاري أخرجه في التعبيه معاقا فقال رواه شعبة عن ثابت ولم أر ذلك
في البخاري وأما رواية جند فوصلها الجند عن محمد بن أبي عدي عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة
وأما رواية انسحق ورواه ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريبا وأما رواية شعيب وهو ابن
الحجاب بهم حلتين مفصولتين وموحدتين الأولى ساكتة فمرواها موصولة في كتاب الروح
لابي عبد الله بن منده من طريق عبد الوارث بن سعيد وفي الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن
عمرو الزاوي من طريق بن سعد بن زيد كلاله ما عن شعيب ولفظه مثل جند وأشار الدراقطي الى
ان الطريقين صحيحان والحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب
عنه ولفظه مثل قتادة وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فادق أوله ان التي لكند وأخرجه من
طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر احاديث الباب ومن طريق أبي سلمة ومن
طريق همام كلاله ما عن أبي هريرة بلفظ رؤيا الرجل الصالح بدل لفظ المؤمن * الحديث الخامس
حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حاتم والدروري واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حاتم
سلمة بن دينار واسم والد الدراوردي محمد بن عبيدوس يشخصهما هو المعروف بابن الهادي والسنن
كلهم تدون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم (قوله من النبوة) قال بعض النحاة كذا هو
في جميع الطرق وليس في شيء منها بلفظ من الرسالة بدل من النبوة قال وكان السر فيه ان الرسالة
تريد على النبوة تبليغ الاحكام للمكلفين بخلاف النبوة المجردة فانما الاطلاع على بعض الغيبات
وقد يقرر بعض الاشياء بعبارة من قبله ولكن لا يأتي بحكم جديد بخلاف ان قوله قد خذ من
ذلك ترجع القول بأن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فامر بحكم يخالف حكم الشرع
المستقر في الظاهر انه لا يكون شرعا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسأقي بسط
هذه المسئلة في الكلام على حديث من رأى في المنام فقد رآني ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾
(المبررات) بكسر الشين المجمع مع مبشرة وهي البشرى وقد ورد في قوله تعالى لهم
البشرى في الحياة الدنيا هي الرؤيا الصالحة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية
ابن سائمه بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواه ثقات الان ابا سلمة لم يسمعه من عبادة
وأخرجه الترمذي أيضا من وجه آخر عن ابن سائمه قال ثبت عن عبادة وأخرجه ايضا هو واحد
واصحق وابو يعلى من طريق عثمان بن يسار عن رجل من اهل مصر عن عبادة ذكر ان ابن حاتم
عن ابيه ان هذا الرجل ليس بعمرى وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله وفي الباب عن جابر عند الزاوي عن أبي هريرة عند
الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى (قوله لم يسبق من النبوة الا المبررات) كذا ذكره اللفظ
الدال على المضى تحقيقا لوقوعه والمرااد الاستقبال الى لايق وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في

٢٢٦٦/٥٠٠١٤

٦٧٦٦/٥٠٠١٤

١٠٦٦٦/٥٠٠١٤

والقمر ساجدين له لما وصل أوامه وأخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو في مرتبة الملك سبحانه
 وكان ذلك مساحقاً في شرعهم فكان التأويل في الساجدين وسكونها حقاً في السجود وقيل
 التأويل وقع أيضاً في السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كتابة عن الخضوع والاول
 هو المعهود قد أخرج ابن جرير بسند صحيح عن قتادة في قوله وشرعوا له سجداً قال كانت نعمة
 من قبلكم فأعطى الله هذه الأمة السلام بحجة أهل الجنة وفي لفظ وكانت نعمة الناس يومئذ أن
 يسجد بعضهم لبعض ومن طريق ابن إسحق والنوري وابن جرير وغيرهم نحو ذلك قال الطبري
 أرادوا أن ذلك كان بينهم لاعلى وجه العبادة بل الأكرام واختلف في المدة التي كانت بين الرؤيا
 وتفسيرها فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال كان
 بين رؤيا يوسف وعسارتها أربعون عاماً وذكروا في البيهقي له شاهد عن عبد الله بن شداد وزادوا
 فيهم في أمداً ورواها أخرج الطبري عن طريق الحسن البصري قال كانت مدة الفارقة بين
 يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثاً وثمانين سنة ومن طريق قتادة خساً وثلاثين سنة
 ونقل الثعلبي عن ابن مسعود ثمانين سنة وعن الكلبي اثنتين وعشرين سنة قال وقيل سبعاً
 وسبعين وقيل ابن إسحق قولاً أنها كانت ثمانين سنة وعشر عاماً والاول أقوى والعلم عند الله
(قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط هذا وما بعده الى آخر الباب للنسخ **(قوله فاطر**
والبدیع (١)) والمبدئ والبارئ والخالق واحد كذا بعضهم الباري بالاء ولا يخرى والواحد
 الباري بالباء يدل الراء الهمز ثابت فيه ما وزعم بعض الشراح ان الصواب بالاء وان رواية
 الدال وهم وليس كما قال فقصور ذلك في بعض طرق الاسماء الحسنی كما تقدم في الدعوات وفي
 الاسماء الحسنی أيضاً المبدئ وقد وقع في العسكوت ما يثبت لكل منه ما في قوله أولم يروا كيف
 يبدئ الله الخلق ثم يعيده ثم قال فاطر ووا كيف بدأ الخلق فالاول من الراء والمعنى واسم الفاعل منه
 مبدئ والثاني من الثلاث واسم الفاعل منه بادئ وهما لفظان مشهورتان وانما ذكر الباري
 هذا استطراداً من قوله في الآيتين المذكورتين فاطر السموات والارض فأراد تفسير الفاطر
 وزعم بعض الشراح ان دعوى البخاري في ذلك الوحدة ممنوعة عند المحققين كذا قال ولم يرد
 البخاري بذلك ان حقائق ما بينهما متحدة وانما أراد انها ترجع الى معنى واحد وهو إيجاد الشيء
 بعد ان لم يكن وقد ذكرت قول القراء ان فطروا خلقاً وخلق بمعنى واحد قبل باب رؤيا الصالحين
(قوله قال أبو عبد الله من البدء) وبإدائه كذا وجدته مضبوطاً في الأصل بالهمز في الموضعين
 ورواها العطف لاني ذكر فان كان نحو طائر تحت رواية الدال من قوله والبادئ ولغيره أي ذرين
 البدو وبإدائه أي وابدأ اللهم زودهم في بادية قومه أي ما تبت وهو أولى لانه يريد تفسير قوله في
 الآية المذكورة وجاء بكم من البدو ففسرها بقوله بادية أي جاء بكم من البادية وذكره
 الكرماني فقال قوله من البدو أي قوله وجاء بكم من البدو أي من البادية ويحتمل ان يكون
 مقصود ان فاطر معناه البادئ من البدء أي الاسماء أي يادئ الخلق يعني فاطر بادئ والله أعلم
(قوله يا ابراهيم عليه السلام) كذا في ذروسة لفظ باب لغوي **(قوله)**
 وقوله عز وجل فلما بلغ معه السعي الى قوله فيجزي المحسنين كذا في ذروسة لفظ في ساق في
 رواية كريمة الآيات كلها قبل كان ابراهيم نذراً ورقة الله من سارته ولما ان يذبحه قرباناً فرأى

قال أبو عبد الله فاطر
 والبدیع والبدع والبارئ
 والخالق واحد من البدء
 وبإدائه (باب رؤيا ابراهيم)
 وقوله تعالى فلما بلغ معه
 السعي الى قوله فيجزي
 المحسنين

(١) قوله والمبدئ كذا في
 نسخة معتدلة وفي نسخة
 وهو الرواية التي نسبها
 القسطلاني لابي ذر لفظ
 المبدع بالعين من الابداع
 وليس في عبارة القمحي هنا
 ما يعين أحدهما فخر
 الرواية اه محصية

في المنام أن أوفى بذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال فقال إبراهيم لاصق انطلق بنا
نقرب قرباناً أو خذ جبلاً وسكننا ثم انطلق به حتى اذا كان بين الجبال قال يا بئس قربانك قال
أنت يا بني أتني أرى في المنام أني أدبجك الآيات فقال اشد دياباً حتى لا أضرب وأكف ثيابك
حتى لا يتضح عليهما من دمي ففتراه سارة فتعجزن وأسرع من السكين على حلقه ليكون أهون على
فعل ذلك إبراهيم وهو يسكي وأمر السكين على حلقه فلم يحزن وضرب الله على حلقه صفية من
نحاس فكبه على جنبه وحرقه ففاه فذالك قوله فلما سلموا لله الدين ونودي إبراهيم قد صدقت
الرؤيا فالتفت فاذا هو بكبش فأخذه وحل عن ابنه هكذا ذكره السدي وله له أخذه عن بعض
أهل الكتاب فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أن أبا عن الزهري عن القاسم قال اجمع أبو
هريرة وكعب بن الأشعث أن أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لكل نبي دعوة مستجابة فقال كعب
أفلا أخبرك عن إبراهيم لما أرى الله يذبح ابنه اسحق قال الشيطان إن لم أقتن هو لأعند هذه
لم أقتنهم أبداً فذهب إلى سارة فقال أين ذهب إبراهيم يا بئس قالت في حاجته قال كلا انه ذهب
لبيده فبعه عن ابنه أمة بهذا فقلت أختي أن لا يطيع به فجاء إلى اسحق فأجابه بخبره
فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه فأنس أن يطيعه وساق نحوه من طريق سمع عن قتادة وزاد انه
سلك على إبراهيم الطريق إلى المخرفاهم به جبريل أن ربه يسبح حصيات عند كل جرة وكان قتادة
أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره عما جاء عن ابن عباس وهو عند أحمد بن محمد بن أبي قتادة
الطيفل عنه قال ان إبراهيم لما رأى الملائكة عرض له ايليس عند المسيبي فبقة إبراهيم فذهب
به جبريل إلى العقبة فعرض له ايليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب وكان على اسمعيل قصص
أيض وثم لله الجين فقال يا بئس انفس لي قصص تكفني فيه غيره فاخله فنودي من خلفه ان
يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا فالتفت فاذا هو بكبش أيضاً فقرأن أعين فذبحه وأخرج ابن اسحق
في المبدأ عن ابن عباس نحوه وزاد في الذي نفسي بيده لقد كان أول الاسلام وان رأس الكبش
لمعلق بقرنه في ميزاب الكعبة وأخرجه أحمد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال أمرني رسول الله
صلى الله عليه وسلم فواريت قرني الكبش حين دخل البيت وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال
ان الذبيح اسمعيل وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس
في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن مسيرة وزيد بن أسلم وسروق وسعيد بن جبير
في إحدى الروايتين عنه وعطاء الشعبي وكعب الاخبار أن الذبيح اسحق وعن ابن عباس في أشهر
الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمرو في الطيفل
وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن
كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعن عبد العزيز بن
اسحق أن الذبيح اسمعيل ويؤيده ما تقدم وحديث أنابن الذبيح رويته في الخلفيات من حديث
معاوية وقتله عبد الله بن أحمد بن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطاب ابن القيم في الهدى في
الاستدلال لقوته وقرأت بخط الشيخ في الدين السبكي انه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله
في الصافات وقال اني ذاهب إلى ربي سيهدين إلى قوله اني أرى في المنام اني أدبجك وقوله في هود
وامرأته قائمة في محضتها نفثنارها يا اسحق إلى قوله وهذا بهي شيطان قال وجه الاختلاف ما كان

ساقهما يدل على انهما قصتان مختلفتان في وقتين الاولى عن طلب من ابراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في اشدأمره فسأل من ربه الولد فبشره بغلام حامل فلما بلغ معه السبي قال يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طول لما شاخ واستبعد من مثله ان يحيى له الولد وجاءته الملائكة عندهما أمر واما هلاك قوم لوط فبشر وهما حي وقديمان ان يكون الاول اسمعيل ويؤيده ان في التوراة ان اسمعيل بكره وانه ولد قبل اسحق (قلت) وهو استدلال بجسد وقد كتبت أسخسند وأحجبه الى ان مرني قوله في سورة ابراهيم الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل واسحق فانه يعكس على قوله انه رزق اسمعيل في اشدأمره وقوته لان هاجر والدة اسمعيل صارت لاسارة من قبل الجبار الذي وهبها لاهله واهيته لابراهيم لما يثبت من الولد فولدت هاجر اسمعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الاشارة اليه في ترجع ابراهيم من اشدأمره الانبياء فولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة الى ان كان من آخر اجها وتلاها الى مكة ما كان وقد ذكر ابن اسحق في المبتدأ مصلا وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه وأخرج الطبري من طريق السدي قال انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فاني سارة وهي بنت ملك حران فانت به فتزوجها فلما قدم مصر وهما الجبار هاجر ووهيته لاهله سارة كانت سارة صنعت الولد وكان ابراهيم قد دعا الله ان يبع له ولدا من الصالحين فأخرت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة ان ابراهيم وقع على هاجر حزن على ما فاتهما من الولد ثم ذكر قصة يحيى الملائكة بسبب هلاك قوم لوط وبشرهم ابراهيم باسحق فاذلت قال ابراهيم الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسمعيل واسحق ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة فحجة قوية في ان الذبيح اسمعيل لان سارة واسحق لم يكونا بمكة والله أعلم (قوله) وقال بجاهد أسلم أسلماً ما أمر به وتله وضع وجهه بالارض) قال القرطبي في نفسه وحدثنا ورفاه عن ابن أبي شيبة عن بجاهد في قوله تعالى فلما أسلماً قال أسلماً ما أمر به وفي قوله وتله الجبين قال وضع وجهه بالارض قال لا تدعيني وأنت تطرفي وجهي للآخر حتى فوضع جبهته في الارض وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدي قال فلما أسلماً أي أسلم الله الامر ومن طريق أبي صالح قال انتفع على أمر واحد ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لاهله وسلم اسحق لاهله ابراهيم وفي لفظ أما هذا فاسلم نفسه لله وأما هذا فاسلم اليه الله ومن طريق أبي عمران الجوني تله الجبين كبر لوجهه (تيسره) هذه الترجمة والتي قلها الناس في واحد منها حديث مسند بل اكنى فيها بالقرآن وله ما انتظر وقول الكرماني انه كان في كل منهما ياض للحق به حديث يناسبه محقق مع بعضه

تولاهما لاواطئ على الرؤيا أي ووافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم (قوله) اننا أسلمنا أروالنا القدر في السبع الاواخر وانا أسلمنا في رواية الكشميني ناسا (أروها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم التسوها في السبع الاواخر) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن عمر وقد بقي وأخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن انقله أرى رؤيا كم تباطأت في السبع الاواخر في كل منعه من الحديث ولم يذكر الجملة الوسطى واعترضه الاسماعيلي فقال اللفظ الذي ساقه خلاف التواطئ وحديث التواطئ أرى رؤيا كم قد تباطأت على العشر الاواخر (قلت) لم ياتهم البخاري ابراهيم الحديث

تغ

٢٦٦/٥

قال بجاهد أسلمنا ما

أمر به وتله وضع وجهه

بالارض (باب التواطئ

على الرؤيا) حدثنا يحيى

ابن بكير حدثنا الليث

عن عقيل عن ابن شهاب

عن سالم بن عبد الله عن ابن

عمر رضي الله عنه أن اسلمنا

أروالنا القدر في السبع

الاواخر وانا أسلمنا رؤيا في

العشر الاواخر فقال النبي

صلى الله عليه وسلم التسوها

في السبع الاواخر

١٥٥٩

نقطة

١٧٧٧

١٧٧٧

١٧٧٧

تغ

٢٦٧/٥

«باب رؤيا أهل السجون
والفساد والشر» «لقوله
تعالى ودخل معه السجن
قيسان الى قوله ارجع الى
ربك» وقال الفضيل لبعض
الاشاعرة يعبد الله أرباب
مترقون خبراً الله الواحد
القهار واذكر اقل من
ذكرت بعد أمة قرن ويقراً
أمة نسيان

بلفظ التواطئ وإنما أراد بالتواطئ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظه أو بمعناه
وذلك أن أفراد السبع داخله في أفراد العشر فلما رأى قوم انتهاء العشر وقوم انتهاء السبع
كانوا كأنهم توافقوا على السبع فأمرهم بالتماسها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ولأنه
أبسر عليهم فحرق الضارى على عادته في إثبات الأخفى على الأجل والحديث الذي أشار إليه تقدم
في كتاب قيام الليل من طريق أبي ثوبان عن نافع عن ابن عمر قال رأيت كأن يدي قطعة استبرق
الحديث وفيه وكانوا لا يزالون يقصون على النبي صلى الله عليه وسلم الرؤيا وفيه رأى رؤيا لم قد
توالت في العشر الاواخر الحديث ويستفاد من الحديث ان توافق جماعة على رؤيا واحدة دال
على صدقها وصحتها كما استفاد قوة الخبر من التوارد على الاخبار من جماعة ﴿قوله﴾
رؤيا أهل السجون والفساد والشر (لقوله) تقدمت الإشارة الى ان الرؤيا الصحيحة
وان اختلفت غالباً بأهل الصلاح لكن قد تقع اغيهم ووقع رؤيا أي ذليل الشراب والشراب
بضم المجهة والتشديد جمع شارب أو يقتنع مخففاً أي وأهل الشراب والمراد بشاره المحرم
وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كان المسجون أعم من ان يكون مفسداً
أو مصلحاً قال أهل العلم بالعبر اذا رأى الكفار والناسم الرؤيا الصالحة فأنها تكون بشرى له
بهادته الى الايمان مثلاً أو التوبة أو انتذار من يقامه على الكثرة أو التيقن وقد تكون لغيره من
نسب اليه من أهل الفضل وقديري ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الاستلاء
والغرور والمكر ونحوها من ذلك ﴿قوله﴾ وقوله تعالى ودخل معه السجن قيسان الى قوله
ارجع الى ربك) كذا الابن ذرونا في رواية كريمة الآيات كلها هي ثلاث عشرة آية قال
السهرلي اسم أحد هاشمهم والآخر هاشمهم كل منهما بحجة احدهما مقبولة والآخرى
مضمومة قال وقال الطبري الذي رأى انه يعصر شرا اسمه نوء وذكرا اسم الآخر فلم يحفظه
(قلت) سمعته بخلاف بحجة ومثله وعزاه لابن اسحق في المتداول به جزم التعليل وذكر أبو عبيد
البيكري في كتاب المسالك ان اسم التبايزا شان والساق مرطس وسكنوا أن الملك اتهمهما
أنهما أراداهما في الطعام والشراب فحبسهما الى ان ظهرت براعة ساحة الساق دون الخمار
ويقال انهما لم ير يا شياً وإنما أراد امتحان يوسف فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال لم ير يا
شياً وإنما تخا كما يجرب يوسف بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه
وزاد فلما ذكر له ما التواويل قال انما كانا نال قضى الامر الآية ﴿قوله﴾ وقال الفضيل
(الح) وقع لا يذبح بعد قوله ارجع الى ربك وعند كريمة عند قوله أرباب مترقون وهو
الائق وعند غيره ما بعد قوله الاعتاب والدهن ﴿قوله﴾ واتصلا من ذكرنا في رواية
الكشمي من ذكر وهو من كلام أبي عبيدة قال اذكر بعد أمة اقل من ذكرنا فادعيت
التام في الدال فقلت دال يعني مهمله فقلته ﴿قوله﴾ بعد أمة (قرن) هو قول أبي عبيدة قاله في
تفسير آل عمران وقال في تفسير يوسف بعد حين وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس
مثله ومن طريق سماعة عن عكرمة قال بعد حقة من الدهر وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن
جبير بعد ستين ﴿قوله﴾ ويقرأه) بفتح أوله ويوم بعد هاء ما منونة نسيان أي تذكره ان
كان نسي وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن عباس وعكرمة والاضال يقال رجل مأموم أي

تغ

٢٦٧/٥

وقال ابن عباس يعصرون
الاعناب والدهن تحسون
تخرسون * حدثنا عبد الله
ابن محمد بن أسماء حدثنا
جويرية عن مالك عن
الزهري أن سعد بن
السبب وأبا عبيد أخبراه
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليفتي السجين
مالك يوسف ثم أناني الداعي
لأنجيت

٦٩٩٢

م س

تحفة

٩٢٢٢٧

٩٢٩٢٢

ذاهب العقل قال أبو عبيدة قرئ بعد أمه أي نسان تقول أمهت أمها يسكون الميم قال
الشاعر * أمهت وكنت لأتسى حديثا * وقال الطبري روى عن جماعة أنهم قرؤا بعد أمه
ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها بعد أمه ونفسها بعد نسان وساق مثله عن
عكرمة والضحك ومن طريق مجاهد نحو ولكن قالها يسكون الميم (قوله وقال ابن عباس
يعصرون الاعناب والدهن) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في
قوله ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون يقول الاعناب والدهن وفيه يرد
على أبي عبيدة في قوله أنه من العصر وهي النجاة فتعني قوله يعصرون يعنيون ويؤيدون قال ابن
عباس قوله في أول القصة أني أراي أعصر خراوقا تختلف في المراد به فقال الأكثر أطلق عصر
الخمر باعتبار ما يؤزل اليه وهو كقول الشاعر

الحمد لله الملى المنان * صار التريد في رؤس القنبان

أي السنبل فسمى القمع تريدا باعتبار ما يؤزل اليه وأخرج الطبري عن الضحاك قال أهل عمان
يسمون العنب خرا وقال الأصمعي جمعت معتمر بن سليمان يقول لقيت أعرابا معه سلة عنب
فقلت مالعت قال خروا قرأ ابن مسعود أني أراي أعصر عنباً أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن
وكأنه أراد التفسير وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساقى قال ليوسف رأيت في خياري
الثاني في غرست حبله فنبئت فخرج فيما ثلاث أنفا قد فصصت من ثم سقيت الملك فقال عكفت في
السجن ثلاثا ثم خرج فقسمة أي على ذلك (قوله تحسون تخرسون) كذا لهم من الحراسة
وعند أبي عبيدة في الجواز تحزون ونزاي بدل السجن من الاحراز وأخرج ابن أبي حاتم من طريق
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحزون بخا مجة ثم زاي ونونين من الخزن (قوله جويرية) بالضم
مصغر وهو ابن اسمعيل الضبي ورواه عنه عن مالك من الاقران (قوله وليفتي في السجن مالك
يوسف ثم أناني الداعي لأنجيت) كذا أورده مختصرا وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث
الانبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط وقد تقدم شرحه في أحاديث الانبياء وأخرجه النسائي
في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله نحن أحق بالشك من ابراهيم الجديد وأخرجه مسلم من
هذا الوجه لكن قال مثل حديث نوس بن يزيد عن الزهري عن سعد بن أبي سلمة عن أبي هريرة
بطوله ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من
طريق جويرية بطوله أخرجه كلهم من رواية عبد الله بن محمد بن اسماعيل عن عمه جويرية بن أسماء
وذكر أن أجد بن سديد في مريم رواه عنه فقال عن أبي سلمة قبل أبي عبيد ورواه في فان
الخوف طعن مالك أبو عبيد لا يؤسلفه كذلك أخرجه من طريق سعد بن داود عن مالك أن ابن
شهاب حدثه أن سعدا وأبا عبيدا أخبراه به وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سابقه فأخرج عبد
الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه لقد عجبت من يوسف وكرمه وصبره حتى
سئل عن البقرات الجفاف والسنان ولو كنت مكانه ما أجبته حتى أشتري أن يخرجنوني ولقد عجبت
منه حين أتاه الرسول يعني ليجرح إلى الملك فقال ارجع اليك ولو كنت مكانه وليفتي في السجن
مالك لأنجيت لا مبرعة لأجابه وليدورت الباب وليا شغبت العذر وهذا من وقدره وصله الطبري من
طريق ابراهيم بن يزيد الخزازي بضم المعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بدكر ابن عباس فيه فذكره

٦٩٩٣

م د

تحفة

٩٥٢١٠

وزاد لولا الكلمة التي قالها المالبث في السجن مالبث وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة
يوسف من أحداث الانبياء ﴿قوله ما﴾ من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
ذكر فيه خمسة أحداث الحديث الأول حديث أبي هريرة ﴿قوله عبد الله﴾ هو ابن المبارك
ويونس هو ابن زيد ﴿قوله ان اباه هريرة قال﴾ في رواية الاسماعيلي عن طريق الزبيدي عن الزهري
أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة ﴿قوله من رأى في المنام فسيراني في البقطة﴾ زاد مسلم من هذا
الوجه أو فكأنما رأاني في البقطة هكذا بالشك ووقع عند الاسماعيلي في الطريق المذكورة فقد
رأى في البقطة بدل قوله فسيراني ومثله في حديث ابن مسعود عن ابن ماجه وصححه الترمذي
وأبو عوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي بصير فكذا عاراً في في البقطة فهذه ثلاثة ألقاظ
فسيراني في البقطة فكذا عاراً في في البقطة فقد رأاني في البقطة فجل أحداث الباب كالثالثة
الأخيرة في البقطة ﴿قوله قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رأى في صورته﴾ سقط هذا التعليق
لنقص ولا يدرى ثبت عند غيرهما وقد روينا موصولة من طريق اسمعيل بن اسحق القاضي
عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن جادين زيد عن أيوب قال كان محمد بن أيوب
سيرين إذا قصر عليه رجل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وآله في صورته فان وصف
له صفته لا يعرفها قال لم تراه وسنده صحيح ووجدته ما يؤيد به فخر الحارثي من طريق عاصم بن
كاتب حدثني أبي قال قلت لابن عباس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال صلى الله
عليه وآله ذكرت الحسن بن علي فشبهته به قال قد رأته وسنده جيد وبما روى أخرجه ابن أبي
عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى في المنام فقد
رأى في خاتمي أرى في كل صورة وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لا خلاطه وهو من رواية
من سمع منه بعد الاختلاط ويمكن الجمع بينهما بما قال القاضي أبو بكر بن العربي رؤية النبي
صلى الله عليه وسلم بصفته المعروفة ادراكاً على الحقيقة ورؤيته على غير صفته ادراكاً للمثال
فان الصور أن الانبياء لا تغيرهم الارض ويصنعون ادراك الذات الكريمة حقيقة وادراك
الصفات ادراك المثال قال وشذبه بعض القدرية فقال الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً وشذبه بعض
الصالحين فزعم انها تقع بعين الرأس حقيقة وقال بعض المتكلمين هي مدركة بضمير في القلب
قال وقوله فسيراني فسيرى تفسير ما رأى لأنه حق وغيب ألقى فيه وقيل معناه فسيراني
في القامة فلا فائدة في هذا التخصيص وأما قوله فكذا عاراً في فهو تشبيهه بمعناه أنه لو رآه
في البقطة لطابق ما رآه في المنام فيكون الاول حقاً وحقيقة والثاني حقاً وتشبيهاً لا قال وهذا كله
إذا رآه على صورته المعروفة فان رآه على خلاف صفته فهي أمثال فان رآه مقلعاً عليه مثلاً فهو
خبر الخراف وفيه وعلى العكس فبالعكس وقال النووي قال عباس بن محمد ان يكون المراد بقوله
فقد رأاني أو فقد رأى الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقاً ومن رآه على غير
صورته كانت رؤياه باطلاً ويل وتعبه فقال هذا ضعف بل الصحيح انه رآه حقيقة سواء كانت على
صفته المعروفة أو غيرها انتهى ولم يظهِر لي من كلام القاضي ما ساق ذلك بل ظاهر قوله انه رآه
حقيقة في الحالين لكن في الأولى تكون الرؤيا لا يحتاج الى تعبير والثانية مملحة يحتاج الى التعبير
قال القرطبي اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فأن رآه في النوم رأى حقيقة

* (باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام) حدثنا عبد الله بن أحمد عن أبيه عن محمد بن عبد الله عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من رأى في المنام فسيراني في البقطة ولا يتم الشيطان بي قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته

نخ

٢٦٧/٥

كن رآه في القطة سواء قال وهذا قول يدل على فساد ما تأكل العقول ويلزم عليه ان لا يراه أحد
 الاعلى صورته التي مات عليها وان لا يراه اربابا في آن واحد في مكانين وأن يحيا الا أن يخرج
 من قبره ويمشي في الاسواق ويخطب الناس ويخطبونه ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من
 جسده فلا يبقى من قبره شيء غير الجرد القبر ويسلم على غائب لانه جائز ان يرى في الليل والنهار
 مع اتصال الاوقات على حقيقة في غير قبره وهذه الآلات لا يلتزم بها من له أدنى مسكة من عقل
 وقالت طائفة معناه أن من رآه على صورته التي كان عليها ويلزم منه ان من رآه على غير صورته
 أن تكون رؤياه من الاضغاث ومن المعلوم أنه يرى في النوم على حالة تختلف حالته في اليقظة من
 الاحوال اللاتقطة به وتقع تلك الرؤيا حقا كالوروي ملا دارا بحسبه مثلا فانه يدل على امتلاك تلك
 الدار بالخبر ولو لم يكن الشيطان من التشبيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لعارض عموم قوله
 فان الشيطان لا يتجلى في الاولي ان تنزه رؤياه وكذا رؤيا شيء منه أو عما ينسب اليه عن ذلك فهو
 أبلغ في الحرمة واليقظة العصمة كما عصم من الشيطان في يقظته قال والصحيح في تأويل هذا
 الحديث ان مقتضاه ان رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاث بل هي حق في نفسها ولو روي
 على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله قال وهذا قول القاضي
 أبي بكر بن الطيب وغيره ويؤيده قوله فقد رأى الحق أي رأى الحق الذي قصد اعلام الرائي به
 فان كانت على ظاهرها والاسم في تأويلها ولا يحمل أمرها لانهما ما يشري بخبرها وانذار من
 شر ما يخيف الرائي وما لا يخرج عنه وما لا ينسب على حكم يقع في دينه أو دنياه وقال ابن بطال
 قوله فسيراني في القطة يريد تصديق تلك الروايات في القطة وصحتها ونحو وجهها على الحق وليس المراد
 انه يراه في الآخرة لانه سره يوم القيامة في القطة فتراه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم
 وقال ابن التين المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حقيقيا باعنه فكون هذا مبشر الكل
 من آمن به ولم يره أنه لا بد ان يراه في القطة قبل موته قاله القزاز وقال المازري ان كان المحفوظ
 فتكا لما رأى في القطة فمعاظه ظاهر وان كان المحفوظ فسيراني في القطة احتفل أن يكون أراد
 أهل عصره عن لم يهرأه الله إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على انه يراه به كذلك في القطة
 وأرى الله بذلك صلى الله عليه وسلم وقال القاضي وقبل معناه يرى تأويل تلك الروايات
 في القطة وصحتها وقبل معنى الرواية في القطة انه يراه في الآخرة وتعب بأنه في الآخرة يراه
 جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يقضي فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام عزه وأجابه
 القاضي عما ضاحك ال أن تكون رؤياه في النوم على الصفة التي عرف بها وصحب عليها
 موجبة لتكرمه في الآخرة وان رآه رؤيه خاصة من القرب منه والشفاعته بعلا الدرجة
 ونحو ذلك من الخصوصيات قال ولا يبعد ان يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بجمع رؤيته عليه
 صلى الله عليه وسلم مدة وجهه ابن أبي جرة على مجمل آخر قد كرم ابن عباس وغيره انه رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم في النوم فبقي بعد ان استعظم متفكرا في هذا الحديث فدخل على بعض
 أمهات المؤمنين ولعلها خالته ميمونة فأخرج له المرأة التي كانت التي صلى الله عليه وسلم فنظر
 فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير صورة نفسه ونقل عن جماعة من الصالحين انهم
 رأوا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ثم رأوه بعد ذلك في القطة وسأله عن أشياء كانوا آمنها

متخوفين فأرشدهم الى طريق تفرجها بقاء الامر كذلك (قلت) وهذا مشكل جدا ولو حل
على ظاهره لمكانه ولا صحابة ولا يمكن بقاء العجبة الى يوم القسامة ويحكي عليه ان جماعا
راؤه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم انه راى البقطة وخبر الصادق لا يتخلف وقد اشتد انكار
القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في البقطة كما تقدم قريبا
وقد تفتن ابن أبي جرة لهذا حال بما قال على كرامات الاولياء فان يكن كذلك تعين الصلوة عن
الصوم في كل راء ثم ذكر انه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال فان خرق العادة
قد يقع للزندق بطريق الاملاء والاغواء كما يقع للصدوق بطريق الكرامة والاكرام وانما حصل
التفرقة بينهما بالتابع الكتاب والسنة انتهى والحاصل من الاجوبة ستة: أحدها انه على التشبيه
والتمثيل ودل عليه قوله في الرواية الاخرى فكأنما رأى في البقطة ثانيا أن معناها سبى في
البقطة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ثانيا انه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل ان يراه
رايها انه يراه في المرأة التي كانت له ان أمكنه ذلك وهذا من أبعد المحامل خامسها انه يراه يوم
القسامة عزه خضوصه لا مطلق من يراه حيث ذنبن لم يره في المنام سادسها انه يراه في الدنيا حقيقة
ويحاط به وفيه ما تقدم من الاشكال وقال القرطبي قد تقرر ان الذي يرى في المنام أمثله للبريات
لا أنفسهم غير ان تلك الامثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها من الاول رواه صلى الله عليه
وسلم عائشة وفيه فاذا هي أنت فأخبرناه رأى في البقطة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا القر
التي تنحصر المقصود بالثاني التشبيه على معنى تلك الامور ومن فوائده في تصلي الله عليه وسلم
تسكين شوق الرائي لكونه صادقا في محبته ليعمل على مشاهدته والى ذلك الإشارة بقوله
فسيراني في البقطة أي من رآه في رؤيته معظم طرقتي ومشقات الى مشاهدتي وصل الى رؤيته
محبوبه ونظر بكل مطلوبه قال ويجوز أن يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو رؤية
وشر بعينه فبعد بحسب ما يراه الرائي من زيادة نقصان أو إساءة أو إحسان (قلت) وهذا
جواب سابع والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن (قوله ولا يتمثل الشيطان بي) في رواية
أنس في الحديث الذي بعده فان الشيطان لا يتمثل بي ومضى في كتاب العلم من حديث أبي هريرة
منه لكن قال لا يتمثل في صورتي وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه انه لا يشبه الشيطان ان
يتمثل بي وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وابن ماجه ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بي
وفي حديث أبي قتادة الذي يليه وان الشيطان لا يراي أي يراه أو يوزن بتعاطي ومعناه لا يستطيع
أن يصير مرئيا بصوري وفي رواية غير أبي ذر يترأى بأزاي وبعد الألف تحتيته وفي حديث أبي سعيد
في آخر الباب فان الشيطان لا يشك تخني أماقوله لا يتمثل بي فعنه لا يشبه بي وأماقوله في صورتي
فعنه لا يصير كأنه في مثل صورتي وأماقوله لا يترأى أي يفرح بعض التراح رواية الراي عليها
أي لا يظهر في بي وليس الرواية الاخرى بسعيدة من هذا المعنى وأماقوله لا يشك تخني أي
لا يشك تخني في خفي المضائق وصل المضائق اليه بالمعنى والعمل والمعنى لا يشك تخني في صورتي فالجمع
راجع الى معنى واحد وقوله لا يستطيع بشر الى ان الله تعالى وان أمكنه من التصور في أي
صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور في صورة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الى هذا جماعة
فقالوا في الحديث ان محل ذلك اذا رآه الرائي على صورته التي كان عليها ومنهم من ضيق الغرض

في ذلك حتى قال لا بد ان يراه على صورته التي قبض عليها حتى يعتبر بعد الشرائع البيضاء التي لم
تبلغ عشرين شهرة والصواب التعميم في جميع حالاته بشرط ان تكون صورته الحقيقية في
وقت مأموسا كان في شبهة أو رجولية أو كونه أو كونه أو آخر عمره وقد يكون لما خاف ذلك تسمير
يتعلق بالرأي قال المازري اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث فذهب القاضي أبو بكر
ابن الطيب الى ان المراد بقوله من رآني في المنام فقد رآني ان رؤياه صحيحة لا تكون أضغاثا ولا من
تشيئات الشيطان قال وبعضه قوله في بعض طرقه فقد رأى الحق قال وفي قوله فان الشيطان
لا يتلبس في إشارة الى ان رؤياه لا تكون أضغاثا ثم قال المازري وقال آخرون بل الحديث مجمل
على ظاهره والمراد ان من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحمله حتى يحتاج الى صرف
الكلام عن ظاهره وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين مما افان ذلك غلط
في صفته وتخيّل لها على غير ما هي عليه وقد ينظر بعض الخبيات حريثات لتكون ما يتخيل
مرتبعا بما يرى في العادة فتكون ذاتة صلى الله عليه وسلم حريثة وصفاته متخيلة غير حريثة
والأدراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا تكون المرئي ظاهرة على الأرض
أو مدفونة أو غائبة بشرط كونه موجودا وليقدم دليل على فناء جسمه صلى الله عليه وسلم بل جافى
النظر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض
علماء التعبير ان من رآه شيئا فهو عام سلم أو شافاهو عام حرب ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله
كما لو رآه أحد بأمره يقتل من لا يحمل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا الرئية وقال
القاضي عماض يحتمل أن يكون معنى الحديث اذ رآه على الصفة التي كان عليها في حياته
لا على صفة متخيلة لخاله فان رؤى على غيرها كانت رؤيا لا رؤى باحقيقة فان من الرؤيا
ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل وقال النووي هذا الذي قاله القاضي ضعيف بل
الصحيح انه برأى حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري وهذا الذي
ردّه الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين امام المعبرين اعباره والذي قاله القاضي توسط حسن
ويكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بان تكون رؤاه على الحالين حقيقة لكن اذا كان على
صورته كان ما يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج الى تعبير واذا كان على غير صورته كان النقص
من جهة الراي لقوله الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ماره في ذلك المنام الى التفسير
وعلى ذلك جرى علماء التعبير فقالوا اذا قال الجاهل رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه
يسئل عن صفته فان وافق الصفة المروية والأفلا يقبل منه وأشار الى ما ذكره على هيئة
تخالف هيمه مع ان الصورة كما هي فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر من رأى ناسا على حاله وهيمته
فذلك دليل على صلاح الراي وكالجاهل ونظره عن عاداه ومن رآه متغير الحال عابسا مثلا فذلك
دال على سوء حال الراي ونشأ الشيخ أبو محمد بن أبي جرة الى ما اختاره النووي فقال بعد ان حكى
الخلاف ومنهم من قال ان الشيطان لا يتصور على صورته أو صلا في رؤاه في صورة خسة فذلك
حسن في دين الراي وان كان في جوارحه من جوارحه من أو نقص فذلك الخلل في الراي من جهة
الدين قال وهذا هو الحق وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب وبه تحصل الفائدة الكبرى
في رؤياه حتى يتبين للراي هل عنده خلل أو لا لانه صلى الله عليه وسلم نوراني مثل المرأة الصقيمة

ما كان في الناظر اليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها
ولاشين وكذلك يقال في كلامه صلى الله عليه وسلم في التوم انه يعرض على ستمه فواقفها هو
حق وما خلفها فالحق في جميع الرائي فرواها الذات الكريمة حق والخلل انما هو في مع الرائي أو بصيره
قال وهذا اخبر ما سمعته في ذلك ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال خص الله نبيه بعلوم
رواها كلها ومنع الشيطان ان يتصور في صورته لئلا يتذرع بالكذب على لسانه في التوم ولما
خرق الله العادة لئلا يلبس الدلالة على صحة حالهم في البقعة واستحال تصور الشيطان على صورته
في البقعة ولا على صفة مضادة لحاله اذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل ولم يوفق
جنا من جهة النبوة حتى الله جاهها ذلك من الشيطان وتصوره والقائه وكيدته وكذلك حتى
رواهاهم أنفسهم ورؤا غير النبي التي عن تمثيل ذلك لتصح رواها في الوجهين ويكون طريقا الى
علم صحيح لا ريب فيه ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك
(قلت) ويظهر في التوفيق بين جميع ما ذكره ان من رآه على صفة أو أكثر ما يحتاج به فقد
راه ولو كانت سائر الصفات مخالفة وعلى ذلك فتفاوت رؤا من رآه من رآه على هيئة الكاملة
فرواها الحق الذي لا يحتاج الى تعبير وعلمها يتزل قوله فقد رأى الحق وبها ناقص من صفاته
فدخله التأويل بحسب ذلك ويصح إطلاق ان كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد رآه
حقيقته (نبيه) «جوز أن أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقا ولم يجرؤوا على الخلاف
في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم وأجاب بعضهم عن ذلك بما روي في التأويل في جميع وجوهها
تارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالرئيس في أي فن كان فلما كان الوقوف
على حقيقة ذاته تمتعا وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤاها تحتاج الى تعبير
دائما بخلاف التي صلى الله عليه وسلم فأذا رأى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب
كانت في هذه الحالة حقا محضا لا يحتاج الى تعبير وقال القرطبي ليس معنى قوله رآه رآه رأى
جسمي وبني وانما المراد انه رأى مثالا صار ذلك المثال آية يتأدى بها المعنى الذي في نفسه اليه
وكذلك قوله فسراني في البقعة ليس المراد انه يرى جسمي وبني قال والآلة تارة تكون حقيقة
وتارة تكون خيالية والنفس غير المثال التخيل فصار آية من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا
شخصه بل هو مثال له على التحقيق قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته
منزهة عن الشكل والصورة ولكن تتنهي تعريفاته الى العبد بواسطة مثال محسوس من فورا
غيره ويكون ذلك المثال حقا في كونه واسطة في التعريف فقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام
لا يعني اني رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره وقال أبو القاسم القشيري ما حاصله ان
رواها على غير صفته لا تستلزم ان لا يكون هو فانه لو رأى الله على وصف تعالى عنه وهو يعقده
منه عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون لذلك الروايات من التأويل كما قال الرازي من
رأى بربه على صورة شيخ كان إشارة الى ما قاله الرائي وغير ذلك وقال الطبري المعنى من رأى في
المنام بأي صفة كانت فليست بشر ويعلم انه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مباشرة
لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يتمثل بي وكذا قوله فقد رأى الحق
أي رؤيا الحق لا الباطل وكذلك قوله فقد رأى فان الشرط والميزان اذا اتحد ادل على الغاية

٦٩٩٤

تم

تحفة

٢٥٥

«حدثنا علي بن أسد
حدثنا عبد العزيز
ابن مختار حدثنا ثابت
البناني عن أنس رضي الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأيتني
في المنام فقد رأيتني

في الكمال أي فقد رأيتني رؤيا ليس بعدها شيء وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه أنه يؤخذ
من قوله فإن الشيطان لا يتخلل في أن من غفلت صورته صلى الله عليه وسلم في خاطره من أرباب
القلوب وقد صورت له في عالمه أنه بكلمه أن ذلك يكون حقا بل ذلك صدق من مرأى غيرهم لما
من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى وهذا المقام الذي أشار إليه هو الإلهام وهو من جملة
أصناف الوحي إلى الأنبياء ولكن لم يرق شئ من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جز من
النيرة وقد قيل في الفرق بينه ما أن المنام يرجع إلى قواعد مقررته وله نوايل مختلفة ويقع
لكل أحد بخلاف الإلهام فإنه لا يقع إلا بالتواضع ولا يرجع إلى قاعدة تميزها بينه وبين الله
الشيطان وتعب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا
يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر فهذا ثابت كان قارفا واضحا وذلك
قد صرح الأئمة بأن الاستقام الشرعية لا تثبت بذلك قال أبو الطاهر بن السمعاني في القواطع
بعد أن حكى عن أبي زيد الدبوسي من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به
من غير استدلال والذي عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كما في باب الباح
وعن بعض المعتزلة أنه حجة وأجرح بقوله تعالى قالهمها فجورها وتقواها وبقوله وأوحى ربك
إلى التحلل أي إلهامها حتى عرفت مصالحها فيؤخذ منه مثل ذلك إلا في طريق الأولى وذكره
ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا فراسة المؤمن وقوله لو ابصرت ما حال
في صدرك فدهه وإن أقروا فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى وقوله قد كان في الامم
محدثون فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحي باطن وانما حرمه العاصي لاستسلامه إلى الشيطان
عليه قال وجبة أهل السنة أن الآيات الإلهية على اعتبار الحجج والحث على التفكر في الآيات
والاعتبار والنظر في الأدلة وقم الإمان والهواجس والظنون وهي كثيرة مشهورة وبان الحاضر
قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس وكل شئ احتل أن لا يكون حقا
لم بوصف بأنه حق قال والجواب عن قوله فاللهمها فجورها وتقواها أن معناها عزها طريق العلم
وهو الحجج وأما الوحي إلى التحلل فظهر في الآية فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش وأما
الفراسة فنفسها لكن لا تجعل شهادة القلب حجة لا نال تحقق كونها من الله أو من غيره انتهى
ملخصا قال ابن السمعاني وانكسر الإلهام مردود ويجوز أن يقول الله بعدد ما يكرمه ولكن
التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة
ما يرد فهو مقبول والآخر ودقيق من حديث النفس وسوسة الشيطان ثم قال ونحن لا نشكر أن
الله يكرم عبده بزيادة نورته بزيادة نظره ويقوى به رأيه وانما تكرار يرجع إلى قلبه يقول
لا يعرف أصله ولا زعم أنه حجة شرعية وانما هو نور يتخصص الله به من يشاء من عباده فإن وافق
الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى ويؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن المنام لو رأى النبي
صلى الله عليه وسلم بأمره بشئ هل يجب عليه امتثاله ولا بد أن يعرضه على الشرع الظاهر
فإنه هو المعتمد كما تقدم «(تنبيه)» وقع في المعجم الأوسط لأطراف من حديث أبي عبد الله
أول حديث في الباب بالفظه لكن زاد فيه ولا بالكسمة وقال لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا
الحديث الحديث الثاني حديث أنس (قوله من رأيتني في المنام فقد رأيتني) هذا اللفظ وقع مثله

الاسرة أو مثل الملول على الاسرة شك احد ق قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وضع رأسه ثم استسقط وهو يفعل فقلت ما يفعلك يا رسول الله قال أناس من أتيت عرضوا علي تغزافي فسدل الله كافي في الاولى قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال ان من الاولين فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتي احين خرجت من البحر فهلك (٣٤٦) (باب رؤيا النساء) حديثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل

تحفة عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن أم العلاء امرأة من الانصار يا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته انهم اتفقوا المهاجرين قرعة قالت فطار لك عثمان ابن طلحة وارتناه في أياتنا فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي غسل وكفن في أقوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فقلت رجمة عليك اما السائب فتشاهد عليك لقد أكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك أن الله أكرمه فقلت بآي أنت يا رسول الله فني بكرمه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هو فوالله لقد جاءه اليقين والله أن لا رجوع له الخروا والله ما أدري وأما رسول الله ماذا يفعل في فضائل والله لا أذكر بعده أحدا أبدا حدثنا الوائلي أخبرنا مصعب عن الزهري بهذا وقال ما أدري ما يفعل به قالت وأخبرتني ففت قرأت لعثمان عينا تجرى فآخرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك له (باب الحلم من الشيطان) وقد

في رواية السرخسي مثل رؤيا اللبل وهذا الاثر وصله على بن أبي طالب القبرواني في كتاب التبريه من طريق مسندة بن البيع عن عبد الله بن عون بهذا كذا في مغلطاي قال القبرواني ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا اللبل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال وقال المهلب فحو وقد تقدم نحو ما نقل عن بعضهم في التفاوت وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق وذكر في الباب حديث أنس في قصة نوم النبي صلى الله عليه وسلم عند أم حرام وفيه دخل عليها وما فاطمة منه وجهات فتلى رأسه فنام وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستبذان في باب من رأى قوما فقال عندهم أي من القائله وذكر ابن التين ان بعضهم زعم ان في الحديث دليل على صحة خلافة معاوية بقوله في الحديث فركبت البحر من معاوية وفيه نظر لان المراد بمنه زمن امارته على الشام في خلافة عثمان مع انه لا تعرض في الحديث الى اثبات الخلافة ولا فيها بل فيه اخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية بخلفه ليمكن في ذلك معارضة الحديث خلافة بعدى ثلاثون سنة لان المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملول ولو جاز اخفاء والله أعلم (قوله ما رؤيا النساء) تقدم كلام القبرواني وغيره في ذلك وذكر أيضا ان المرأة اذا رأت ما نسبت له أهلها فهو زوجها وكذا حكم العبد له كذا رؤيا الطفل لآبويه وذكر ابن بطال الاتفاق على أن رؤيا المؤمنة الصالحة داخله في قوله رؤيا المؤمن الصالحين من أجزاء النبوة وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياه العين الحارة وقد مضى شرحه في أوائل الخنازير وذكر في الشهادات وفي الهجرة وأما الكلام على العين الحارة بعد ثلاثة عشر بابا ان شاء الله تعالى وقوله خاف فوجع أي مرض وزنه ومعناه ويجوز ضم الواو (قوله ما رؤيا الحلم من الشيطان) وإذا حلم فليصق عن يساره وليس تعبنا الله هكذا ترجم لبعض النفاذ الحديث وقد تقدم شرحه قريبا والحلم يضم المهمل وسكون اللام وقد ضم ما يراه النائم لم يحزن النور ويغير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم يحلمها وأما من الحلم بكسر الواو وسكون ثمانية فقال حلم يضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام وذكر فيه حديث أبي قتادة رضى الله عنهما في المنام شيء منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القد في المنام وإضافة الحلم الى الشيطان بمعنى انها تناسب صفته من الكذب والتمويل وغير ذلك بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت الى الله إضافة تشريف وان كان الكل يخلق الله وتقديره كان الجميع عبادا لله ولو كانوا أعصاة كما قال يابى الذين أسرفوا على أنفسهم وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (قوله ما رؤيا اللين) أي اذا رؤي في المنام عبادا لغيره قال المهلب اللين يدل على النطرية والسنة والقرآن والعلم (قلت)

تحفة عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن أم العلاء امرأة من الانصار يا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته انهم اتفقوا المهاجرين قرعة قالت فطار لك عثمان ابن طلحة وارتناه في أياتنا فوجع وجهه الذي توفي فيه فلما توفي غسل وكفن في أقوابه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فقلت رجمة عليك اما السائب فتشاهد عليك لقد أكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك أن الله أكرمه فقلت بآي أنت يا رسول الله فني بكرمه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هو فوالله لقد جاءه اليقين والله أن لا رجوع له الخروا والله ما أدري وأما رسول الله ماذا يفعل في فضائل والله لا أذكر بعده أحدا أبدا حدثنا الوائلي أخبرنا مصعب عن الزهري بهذا وقال ما أدري ما يفعل به قالت وأخبرتني ففت قرأت لعثمان عينا تجرى فآخرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك له (باب الحلم من الشيطان) وقد

وقد وإذا حلم فليصق عن يساره وليس تعبنا الله عز وجل حديث شليحي بن بكر حديثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا قتادة الانصاري وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان رؤيا من الله والحلم من الشيطان فاذا حلم أحدكم الحلم بكرمه فليصق عن يساره وليس تعبنا الله منه فان يصره (باب اللين)

٧٠٠٦
٣ ت س
تحفة
٦٧٠٩

حدثنا عبدان أخبرنا
عبد الله أخبرنا يونس عن
الزهري أخبرني جزي بن عبد
الله أن ابن عمر قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول يا أيها الناس
يقدر لئن فسررت منه
حتى لا أرى الرى يخرج
في أنفا فبرى ثم أعطيت
فضلى يعني عمر قالوا أولته
بارسول الله قال العلم

وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالقطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفته
اللين في المنام قطرة وعنده الطبراني من حديث أبي بكر رفته من رأى الله شرب لبنا فهو القطرة
ودعى في حديث أبي هريرة في أول الأثرية أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ قدح اللبن قال له
جبريل الحمد لله الذي هدانا لهذا القطرة وذكر أنه شوى أن اللبن المذكور في هذا يختص بالأبل وأنه
لشربه مال حلال وعلم وحكمة قال ولبن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ولبن الشاة
مال وسرور وصحة جسم وألبان الوحش شرب في الدين وألبان السباع غير محرمة إلا أن لبن البقرة
أخرج هذا الحديث في التميميين إلى جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر بن عبدان والموجود
في الصحيح والكسب وعبد الله هو ابن المبارك وواس حواين بن يدوجزة الراوى عن ابن عمر هو ولده
ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الزهري عن جزي أنه سمع عبد الله بن عمر قال ابن
المرى لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق وكان ينبغي على طريقته أن يخرج
عن غيره ولو وجد (قلت) بل وجدته وأخرجه كما تقدم في فضل عمر بن طريق سالم أخت جزي عن
أبيهما وأشار به إلى أن طريقه البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا إلا أن لا يجد
في مقام المنع (قوله) حتى لا أرى الرى يخرج في أنفا فبرى في رواية الكشمشيين من أنفا فبرى
وفي رواية صالح بن كيسان من أنفا وفي هذه الرواية يحتمل أن تكون بصريته وهو الظاهر في محتمل
أن تكون عليه ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم بن عبد الله بن
عمر بن أبيه عن جده في هذا الحديث فشرى حتى رأته يجرى في عروفي بين الجلود والسم على أنه
محتمل أيضا (قوله) أتم أعطيت فضلى يعني عمر (كذا في الأصل) كان بعض رواه شك ووقع في رواية
صالح بن كيسان بالحزم ولقطه فأعطيت فضلى عمر بن الخطاب وفي رواية أبي بكر بن سالم فضلت
فضله فأعطيت عمر (قوله) قالوا فأولته في رواية صالح فقال من حوله وفي رواية شفيان بن
عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور ثم ناول فضله عمر قال ما أولته وظاهره أن السائل عمر
ووقع في رواية أبي بكر بن سالم أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم أولوها قالوا بآي الله هذا عمل أعطاك
الله فلا تملكه فضلت فأعطيت عمر قال أصبتم ويحتمل أن هذا وقع أو لا ثم احتمل
عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته والحال وقد تقدم بعض شرح
هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه من مناقب عمر قال ابن العربي اللبن رزق مخلقه الله طيبا بين
أخبار من دم وورث كالهلم نور ينظره الله في ظلمة الجهل فضر به المثل في المنام قال بعض
العارفين الذي خلص اللبن من بين فرث ودم قادر على أن يخلق المعرفة من بين شك وجعل ويحفظ
العمل عن غفلة وتلوه هو كما قال لكن المحدث العادة بأن العلم بالتعلم والذي ذكره يقع خارجا
للعادة فيكون من باب الكرامة وقال ابن أبي جرة تأول النبي صلى الله عليه وسلم اللبن بالعلم باعتبار
جما بينه لأول الأمر حين أتى بقدح خبز وقد حبلن فأخذ اللبن فقال له جبريل أخذت القطرة
الحديث قال وفي الحديث مشروعة قص الكبير ويأبى من دونه والقاء العالم المسائل
واختبار أصحابه في تأويلها وإن من الأدب أن يراد الطالب علم ذلك إلى عمله قال والذي يظهر أنه
لم يرد منهم أن يعبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تعبيرها ففهموا أمره فادعوا فادعاهم وكذلك

ينبغي ان يسلك هذا الادب في جميع الحالات قال وفيه ان علم النبي صلى الله عليه وسلم باق
لا يبلغ احد درجته فيه لانه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه وأما اعطاه ففعله عمر بن
اشارة الى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذ في الله لومة لائم قال وفيه ان الرويا
ما يدل على الماضي والحال والمستقبل قال وهذا أولت على الماضي فان رويها هذه تتبيل بأمر قد
وقع لان الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر فكانت فائدة هذه الرويا
تعرف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر ﴿قوله﴾ **باب اذا جرى**
الذين في أطرافه أو أطافيه يعني في المنام ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور وقوله وقد تقدم شرحه
فيه ﴿قوله﴾ **باب القمص في المنام** في رواية الكشمي القمص يضمن بالجمع
وكلاهما في الخبر ﴿قوله﴾ حدثنا يعقوب بن ابراهيم اي ابن سعد بن ابراهيم وقد مضى في كتاب
الايمان من وجه اخر عن ابراهيم بن سعد اعل من هذا واصل هو ابن كيسان ﴿قوله﴾ رأيت
الناس هموم الرؤية الصرية وقوله يعرضون حال ويجوز ان يكون من الرؤيا العلمية يعرضون
مفعول ثان والناس بالنصب على المفعولة ويجوز فيه الرفع ﴿قوله﴾ يعرضون تقدم في الايمان
بالفعل يعرضون على وفي رواية عقيل الالية بعد عرضوا ﴿قوله﴾ منها ما يبلغ الندى يضمن الثلاثة
وكسر الدال وتشديد الباء جمع فكيف يفتح ثم سكوت والمسنى ان القمص قصير جدا بحيث
لا يصل من الحلق الى نحو السرة بل فوقها وقوله ومنها ما يبلغ دون ذلك يجعل ان يردود من
جهة السبل وهو الظاهر فيكون أطول ويجعل ان يردود من جهة العاوي فيكون أقصر ويؤيد
الاول ما في رواية الحكمي الترمذي من طريق اخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
في هذا الحديث فنهض من كان قصه الى سريته ومنهم من كان قصه الى ركبته ومنهم من كان
قيصه الى أنصاف ساقيه ﴿قوله﴾ وعمر على عمر بن الخطاب ﴿قوله﴾ عقبل وعرض على عمر
ابن الخطاب ﴿قوله﴾ قيص بجره في رواية عقيل بجره ﴿قوله﴾ قالوا ما أولته في رواية الكشمي
أولت بغير ضمير وتقدم في الاعيان أول الكتاب بالظن فأولت ذلك ووقع عند الترمذي الحكمي
في الرواية المذكورة فقال له أبو بكر على ما أولت هذا يا رسول الله ﴿قوله﴾ قال الدين بالنصب
والتقدير أولت ويجوز الرفع ووقع في رواية الحكمي المذكورة قال على الايمان ﴿قوله﴾ **باب**
جر القمص في المنام ذكر فيه حديث أبي سعد المذكور قبله من وجه اخر عن
أبن شهاب وقد أشرت الى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر قالوا وجه تفسير
القميص الذين ان القمص يستر العورة في الدنيا والدين يستر هافي الاخرة ويحجب عن كل
مكره والاصل فيه قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير الآية والعرب تكي عن الفضل
والعفاف بالقميص ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان ان الله يسلك قصافا لفضائه
وأخرجه اجدو الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان واتفق أهل الترمذي ان القمص يعبر
بالدين وان طول به يدل على بقائه نار صاحبه من بعده وفي الحديث ان اهل الدين تقاضون في
الدين بالقلة والكثرة بالقوة والضعف وتقدم ذكر في كتاب الايمان وهذا من أشلة
ما يحد في المنام ويذم في القنطشة شرعا عني جر القمص لما ثبت من الوعيد في تطويله ومثله
مسا في في باب القصد وعكس هذا ما ثبت في المنام ويحد في القنطة وفي الحديث مشروعية تفسير

٧٠٧
تفسير
٧٠٨
تفسير
٧٠٩
تفسير

٧٠٨
تفسير
٧٠٩
تفسير

٧٠٩
م ت س
تخفة
٣٩٦٩

الرفاء وسؤال العالم بها عن تعبها ولو كان هو الراي وفيه التنازع على الفاضل بما فيه لانها من رتبة
عند السامعين ولا ينبغي ان تحصل ذلك اذا آمن عليه من النسبة بالمدح كالايجاب وقفة فضله
لعمري وقد تقدم الجواب عما يشك كل من ظاهره وما يوضح انه لا يستلزم ان يكون افضل من ابي
بكر ومخلصه ان المراد بالافضل من يكون أكثر فوائدا لعمال علامات الثواب فن كان عمله أكثر
قدسية أقوى ومن كان دينه أقوى فتوايه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر
أفضل من أبي بكر ومخلص الجواب انه ليس في الحديث تصريح بما يطالب فيحصل ان يكون
أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس اما لانه كان قد عرض قبل ذلك واما لانه لا يعرض أصلا وانه
لم يعرض فكان عليه قص أطول من قص عمر ويحتمل ان يكون سر السكون عن ذكره
الاكتفاء بما علم من أفضلته ويحتمل ان يكون وقد ذكره فذهل عنه الراوي وعلى الترتيل بان
الامل في عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالاحاديث الدالة على أفضلية الصديق وقد
تواترت وأترامعوا يافى المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر معرض مع
المدكورين والمراد من الخبر التمسع على ان عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه
ما يصرح بالتمسار ذلك فيه وقال ابن العربي انما أوله التي صلى الله عليه وسلم بالدين لان الدين
يسرورة الجهل كاستر الثوب عورة البدن قال وأما غير عمر فالتى كان يبلغ الندى هو الذى
يستتر قلبه عن البكفروا كان يتعاطى المعاصي والذى كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه ياد هو
الذى لم يستتر جبهه عن المنى الى المعصية والذى يستتر جبهه هو الذى احتجب بالقوى من جميع
الوجوه والذى يحرقه زائدا على ذلك العمل الصالح الخالص قال ابن ابي جرة ما مخلصه المراد
بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين قال والذى يظهر ان المراد خصوص
هذه الامة المتحدية بل بعضها والمراد بالدين العمل بمقتضاء كالحرص على امتثال الاوامر
وأجتناب المناهي وكان لعمر في ذلك المقام الصالح قالو يؤخذ من الحديث ان تقليد
في القميص من حسن أو غيره فانه يعبر بالدين لانه قال والتكسفة في القميص ان لابسها اذا
اختار نزعها واذا اختار بقاءه فلما لبس الله المؤمنين لباس الايمان وانصقوا به كان الكمال
في ذلك سابق الثوب ومن لا فلا وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الايمان وقد يكون بسبب
نقص العمل والله اعلم وقال غيره القميص في الدنيا سعة عورة فاذا دعي ذلك كان مذموما وفي
الآخرة رنة محضة فاسبان يكون تعبها بحسب ههنا من زيادة أو نقص ومن حسن وضده
فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسها ونسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو خلق أو تقدم
في فئة وضده لضده **قوله** يا **الخطير** في المنام والرؤى (الخطير) الخطير بضم
الخاء وسكون الضاد المجهتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ووقع في رواية
التبني الخطيرة بسكون الضاد في آخرها متأنيت وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض
الشيوخ قال القير والى الرؤى التي لا يعرف تبها تعبها بالاسلام لخضارتها وحسن هجتها وتعب
ايضا بل مكان فاضل وقد تعب بالمدح وكتب العلم والعالم ونحو ذلك **قوله** حدثنا الحرثي
بعملة من مقروحين هو اسم لفظ النسيب تقدم سيانه **قوله** عن محمد بن سيرين قال قيس بن
عباد حذف قال الثانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين انه قال قال

حدثني عقيل عن ابن شهاب
أخبرني أبو أمامة بن سهل
عن أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول هذا أنا ثم
رايت الناس عرضوا علي
وعلمهم قص قصهما ما يبلغ
الشدى ومنها ما يبلغ دون
ذلك وعرض علي عمر بن
الخطاب وعليه قص يجتره
قالوا خا ولله يا رسول الله
قال الدين **باب** الخطير
في المنام والرؤى (الخطير)
حدثنا عبد الله بن محمد
الجعفي حدثنا الحرثي بن
عبارة حدثنا قنبر بن خالد
عن محمد بن سيرين قال
قيس بن عباد

٧٠١٠

م

تحفة

٥٢٢٢

قيس ووقع في رواية ابن عون كمالاً بعد ما بين عن محمد وهو ابن سيرين حدثني قيس بن عباد
 وهو بنظم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا
 الحديث وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضاً وليس له في البخاري سوى
 هذين الحديثين وهو بصري تابعي ثقة كبيره أدراك قدم المدينة في خلافة عمر ووهب من عدة
 في الصحابة (قوله كنت في حلقة) بفتح أوله وسكون اللام (قوله فيها سعد بن مالك) يعني
 ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (قوله فربما عبد الله بن سلام)
 هو الخنابي المشهور الأسراني وأبو عبد الله بن عمر بن الخطاب وقد تقدم بيان نسبة في مناقبه من
 كتاب مناقب الصحابة ووقع في رواية ابن عون الماضية في مناقب باللفظ كنت جالسا في مسجد
 المدينة قد دخل رجل على وجهه أثر الشوع فقالوا هذا رجل من أهل الجنة زاد مسلم من هذا
 الوجه كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبان لي رجل في
 وجهه أثر من خشوع (قوله فقالوا هذا رجل من أهل الجنة) في رواية ابن عون المتأثر إليها
 عند مسلم فقال بعض القوم هذا رجل من أهل الجنة وكرهنا لأننا في رواية ثورشة بفتح الثاء
 المعجمة والراء والثين المعجمة ابن الحر بنضم الحاء وتشديد الهمزة التي تقرأ عند مسلم أيضا
 كنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة فبينما أنا في حديثي مع بعض الهبة وهو عبد الله بن سلام فجعل
 يحدثهم حديثا حثافا قام قال القوم من سره ان ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا
 وفي رواية النسائي من هذا الوجه فبينما أنا على عصا له فذكر نحوهم مجتمعين ما بينهم ما
 قصتان اففتا لرجلين فكانت في مجلس يتحدث كافي رواية ثورشة فلما قام ذاهبا مر على
 الحلقة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر فحضر ذلك قيس بن عباد كافي روايته وكل من خرشة
 وقيس سمع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابته ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة
 والنقص كمالاً عنه سواء كان زمن اجتماعهما بعد الله بن سلام أم بعد الله بن سعد (قوله فقلت له انهم
 قالوا كذا وكذا) بين في رواية ابن عون عند مسلم ان قائل ذلك رجل واحد وقومه عند زيادة
 ولفظه ثم خرج فأتته فدخل منزله ودخلت فتحدثت فلما استأنس قلت له اني لما دخلت قبيل
 قال رجل كذا وكذا وكذا كمالاً عنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لظاهرهم وسكوتهم عليهم وفي
 رواية ثورشة فقلت والله لا أسمعنه فلا علمي مكان منه فانطلق حتى كان يخرج من المدينة فدخل
 منزله فاستأذنت عليه فاذن لي فقال لما جئتك بالآن أخى فقلت جمعت القوم يقولون فذكر اللفظ
 الماضي وفيه فاجبني ان أكون معك وسقطت هذه القصة في رواية النسائي وعنده فلما قضى
 صلاته قلت زعم هؤلاء (قوله قال سبحانه الله ما كان ينبغي لهم ان يقولوا ما ليس لهم به علم)
 تقدم بيان المراد من هذا في مناقب مصلا ووقع في رواية ثورشة فقال الله أعلم بأهل الجنة
 وسأعبد الله عما قالوا ذلك فذكر المنام وهذا أقوى احتمال انه أنكر عليهم الحرم ولم يشكر أصل
 الاختيار بأنه من أهل الجنة وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع ووقع في رواية النسائي الجنة
 الله يدخلها من يشاء اذن ما جبه من هذا الوجه الحمد لله (قوله انما رأيت كاتما محمود
 وضع في روضة خضره) بين في رواية ابن عون ان الله ود كان في روضة ولم يصف الروضة
 في هذه الرواية وتقدم في مناقب من رواية ابن عون رأيت كاتما في روضة ذكر من سمعها وخضرتها

كنت في حلقة فيها سعد بن
 مالك وابن عمر فربما عبد الله بن
 سلام فقالوا هذا رجل من
 أهل الجنة فقلت له انهم قالوا
 كذا وكذا قال سبحانه الله
 ما كان ينبغي لهم ان يقولوا
 ما ليس لهم به علم انما رأيت
 كاتما محمود وضع في روضة
 خضره

قال المكراني يحتمل ان براديل روضة جبع ما يتحاق بالدين وبالمود الاكران الحسة وبالعروة
الوثى الاعيان (قوله فنصب فيها) بضم النون وكسر الميم له بعد ما وحده في رواية المسقى
والكشمه بنى فبقت بفتح القاف والموحدة بعد هذا مدحجة ساكنة ثم التام الحكم (قوله وفي
راسها عروة) في رواية ابن عون في اعلى العمود عروة وفي روايته في المناقب وسطحها عود من
حديد أسنله في الارض وأعلامه في السماء في أعلام عروة وعرف من هذا ان الضمير في قوله وفي
راسها للعمود والعمود المذكور كانه أنشأ باعتبار العامة (قوله وفي أسفلها منصف) تقدم ضبطه
في المناقب (قوله والمنصف الوصيف) هذا مدرج في الخبر وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله
في رواية مسلم فجاءني منصف قال ابن عون والمنصف الخادم فقال بشاي من خلف ووصفاته
رفعه من خلفه بيده (قوله فرقت) بكسر القاف على الافصح (فاسمكت بالعروة) (١) زاد
في رواية المناقب فرقت حتى كنت في أعلاها فأخذت بالعروة فاسمكت فاسمكت وانما لى
يدى ووقع في رواية بشره حتى أتى بي عمودا رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلامه فقلت فقال
لى اصعد فوق هذا قال قلت كيف أصعد فأخذ بي فزجلى وهو نازى وحيى روى في فاذأ أنا
متعلق بالخلقة ثم ضرب العمود فوقع متعلقا بالخلقة حتى أصبحت وفي رواية خرشة أيضا
زادت في أول النام ولفظته انى بغيرنا أنا ثم فاذأ نأتى رجل فقال لى قم فأخذ بي فأنطلقت معه
فاذأ نأبحوا فزججهم ودال مسددة جع جادة وهى الطريق المسلوكة عن شمالي قال فأنخذ لاخذ
فيها أى أسير فقال لا تأخذ فيها فانها طرق أصحاب الشمال وفي رواية النسائي من طريقه فينا أنا
أمشى اذ عرض لى طريق عن شمالي فارتدت أن أسلكها فقال انك ستك من أهلها (ربيع) هو الى
رواية مسلم قال واذا منهم على عيني فقال لى خذهم بنا فأتى بى جبلا فقال لى اصعد قال فقلت
اذا أردت أن اصعد خررت حتى فقلت ذلك مرارا وفي رواية النسائي وابن ماجه جبلا زلقا فأتى
بى فزججلى فاذأ أنا فى ذروته فلم أقارول أعاسك واذا عود حديد فى ذروته حلقة من ذهب
فأخذ بي فزججلى حتى أخذت بالعروة فقال اسمكت فاسمكت قال ف ضرب للعمود برجله
فاسمكت بالعروة (قوله فقصصت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عوت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى) زاد في رواية ابن عون فقال تلك الروضة روضة
الاسلام وذلك العمود عود الاسلام وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكا بالاسلام حتى
تموت وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه فقال رأيت خيرا أما المتنج فأنحشر وأما
الطريق وفي رواية مسلم فقال أما الطريق التى عن يسارك فهى طرق أصحاب الشمال والطريق
التى عن يمينك طرق أصحاب اليمن وفي رواية النسائي طرق أهل الزبور طرق أهل الحسة ثم اتفقا
وأما الجبل فهو منزل الشهداء زاد مسلم وابن تيناه وأما العمود الى آخره وزاد النسائي وابن ماجه
في آخره فاذأ أرحموا أنا كرون من أهلها وفى الحديث منة لى عبد الله بن سلام وفيه من تغير
الرواية معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من
أعلام النبوة ان عبد الله بن سلام لا عوت شهيد افوق كذالك مات على فراشه في أول خلافة
معاوية بالمدينة ونقل ابن التين عن الداودى ان القوم انما قالوا فى عبد الله بن سلام الله من أهل
الجنة لأنه كان من أهل بدر كذا قال والذى أوردته من طرق القصيدة على انهم انما أخذوا

فنصب فيها وفي رأسها
عروة وفي أسفلها منصف
والمنصف الوصيف فقيل
ارقه فرقت حتى أخذت
بالعروة فقصصت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عوت عبد الله وهو
أخذ بالعروة الوثقى

(١) قوله فاسمكت بالعروة
هكذا نسخ الشارح وما فى
المتن حتى أخذت بالعروة
ولعلها روايات اه مصححه

«باب كشف المرأة في المنام» حديثي عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أريتكم في المنام مرتين إذا رجل يملك في سرق من حرير فقول هذه امرأتك فأكشفها فإذ أهي أنت فاقول ان يكن هذا من عند الله بمضه «باب ثياب الحرير في المنام» حدثنا محمد بن أبي عوف عن أبيه عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أريتكم قبل ان أتزوجكم مرتين رأيت الملك يملك في سرق من حرير فقلت له اكشف فكشف فإذ هي أنت فقلت ان يكن هذا من عند الله بمضه ثم أريتكم يملك في سرق من حرير فقلت اكشف فكشف فإذ هي أنت فقلت ان يكن هذا من عند الله بمضه «باب الخفاف في اليد»

ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال انك لست من أهلها وانما قال ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم على سبيل التواضع كما تقدم وكذا انه ان يشار إليه بالاصابع خشية أن يدخله العجب ثم انه ليس من أهل بدر أصلا والله أعلم ﴿قوله﴾ باب كشف المرأة في المنام وقوله بعده باب ثياب الحرير في المنام ذكر فيه من حديث عائشة في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لها في المنام قبل ان يتزوجها وأساق في الاول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن هشام وزاد في رواية أبي أسامة في قول هذه امرأتك وبهذه الزيادة ينتظم الكلام وزاد في رواية أبي معاوية في قول ان أتزوجكم وأعاد في صورة المنام ما قاله أريتكم مرتين فقال في روايته رأيت الملك يملك ثم قال أريتكم يملك وقال في المرتين فقلت له اكشف ووقع في رواية أبي أسامة فأكشفها والضفير لقوله امرأتك وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بن عوف ساق أبي أسامة وقد تقدم في النكاح من طريق جابر بن عبد الله عن هشام ولقظه فقال في هذه امرأتك فكشف عن وجهك ويجمع هذه الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأخر به وان الذي يشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي بعد من رواية عبيد الله بن ادريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية نوس بن بكر ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازين بن جابر عن رواية جابر بن سلمة عن هشام فقال في روايته مرتين أو ثلاثا بالملك فيقول ان يكون النسك من هشام فأقصر البخاري على الحق وهو قوله مرتين وما كذلك عنده رواية أبي معاوية المفسرة وحذف لفظ ثلاث من رواية جابر بن زيد لان أصل الحديث ثابت وقوله فإذ هي أنت قال القرطبي برأيه وأما في النوم كما رأها في القنطرة فكانت المراد بالرواية لا غيرها وقد بين جابر بن سلمة في روايته المراد ولقظه أثبت بجارية في سرق من حرير بعد وفاة خديجة فكشفها فإذ هي أنت الحديث وهذا دفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطلان ومن تبعه حيث جوزوا ان هذه الرواية قبل ان يوحى اليه وقد تقدم تفسير السرقه وضبطها وان الملك المذكور هو جبريل وكثير من مباحثه في كتاب النكاح وذكرنا احتمالين على عياض في قوله ان يكن هذا من عند الله بمضه ثم وجدته أخذوا كره من كلام ابن بطلان ويحتمل في السند الثاني جزم السرخسي في رواية أبي ذر عن ابي بكر بن محمد بن الهلاء وكلام الكلابي يقتضي انه ابن سلام قال ابن بطلان رواية المرأة في المنام يختلف على وجوه منها ان يتزوج الرائي حقيقة من براها أو شبهة او منها ان يدل على حصول دنيا أو مسترة فيها أو سعة في الرزق وهذا أصل عند المعبرين في ذلك وقد تبدل المراد بما يقترن بها في الرواية على قنطرة تحصل للرائي وأما باب الحرير فبذل اتخذها النساء في المنام على النكاح وعلى العزاء وعلى الغنى وعلى زيادة في البدن قالوا والمسلمون كله يدل على جسم لا بد له لكونه يستعمل عليه ولا سيما واللباس في العرف دال على اقدار الناس وأحوالهم ﴿قوله﴾ باب الفاتح في اليد أي اذا رويت في المنام قال أهل التعريف الفاتح مال وعز وسلطان فمن رأى أنه فتح بابا ففتح فانه يظفر بما يجتبه بموتة من له بأس وان رأى ان يدمع ففتح فانه يصيب لهما ما عظميا ذكر فيه

حدثنا سعد بن عمر حدثنا

الشيخ حدثني عتيق بن ابن

شهاب أخبرني سعد بن

المسيب أن أبا هريرة قال

سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول بعثت

بجوامع الكلم ونصرت

بالعصا شيئا ما نام أنبت

مفاتيح خزائن الأرض

فوضعت في يدي قال أبو عبد

الله يلقني أن جوامع الكلم

أن الله يجمع الأمور الكثيرة

التي كانت تكسب في الكتب

قبلة في الأمر الواحد

والأمرين أو نحو ذلك (باب

التعلق بالعمرة والخليفة)

حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا زهر بن عمرو بن

ح وحديث خليفة حدثنا

معاذ حدثنا ابن عمرو عن

محمد حدثنا قيس بن عباد عن

عبد الله بن سلام قال رأيت

كأنني في روضة وسط الروضة

عود في أعلى العمود عمرة

فقبلني أرقعة قلت لا أستطيع

فأتاني وصي فرفع يدي

فربت فاستبكت بالعمرة

فأنتهت وأنا مستبكت بها

فقصصنا على التي صلى الله

عليه وسلم فقال تلك الروضة

روضة الإسلام وذلك العمود

عمود الإسلام وتلك العمرة

العمرة الوثني لا تزال مستسكا

بالإسلام حتى توت (باب

هودا القسطا تحت وسادته)

حدثني أبي هريرة المصفي في باب رؤيا الليل من وجه آخر عنه بلفظ بعثت بجوامع الكلم وفيه
 وبيناً أنام أنبت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ
 وبيناً أنام البارجة (قوله في آخره قال أبو عبد الله) كذلك في رواية كريمة قال
 محمد فقال بعض الشراح لا منافاة لانه اسمه والقائل هو البخاري والذي يظهر لي أن الضواب
 ما عتدرك في هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم وقد ساقه البخاري هنا من
 طريقه في هذا أخذ كلامه فنيب لنفسه وكان به فهم لما رأى وقال محمد بن علي أنه البخاري
 فأراد تعظيمه فكأنه فاختطأ لأن محمد هو الزهري وليس كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر وسألت
 الكلام على جوامع الكلم وسألت في الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى (قوله
 بال تعليق بالعمرة والخليفة) ذكره حديث عبد الله بن سلام رأيت كأنني في روضة
 وقد تقدم قبل هذا بربما أو باب أتم من هذا وقد تقدم شرحه هناك قال أهل التعبير الخليفة والعمرة
 المجهولة تدل على غشك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه (قوله بال عمود
 القسطا) العمود فيها ولعمري وأما عمود وعمود وعمود وعمود وعمود وعمود وعمود وعمود وعمود وعمود
 من الخشب ويطلق أيضا على ما يرفع به السيوف من حجارة كل زمام والصوان ويطلق على ما يعبد
 عليه من حديد وغيره وعمود الصبح ابتدأ صنوفه والقسطا بضم الناء وقد تكسر بالياء
 المهملة متكررة وقد تدل الأخيرة سينا مهملته وقد تبدل التاء طاء مشددة فها وفي أحدها وقد
 تدغم التاء الأولى في السين والسين المهملة في آخره لغات تبلغ على هذا اثني عشر عتقة
 النووي، نعا على ست الأولى والأخيرة وشايد الطاء الأولى وبضم القاء وبكسر ها وقال
 الجواليقي أنه فارسي مهرب (قوله تحت وسادته) عند التني عند بدل كذا الجمع
 ليس فيه حديث ويعده عندهم باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام إلا أنه سقط لفظ باب عند
 النسي والاسماعيل وفيه حديث ابن عمر رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير وأما ابن
 بطال فجاء الترجين في باب واحد فقال باب عمود القسطا تحت وسادته ودخول الجنة في
 المنام فيه حديث ابن عمر الخليل مستند ما وقع في رواية الجرجاني باب الاستبرق ودخول الجنة
 في المنام وعمود القسطا تحت وسادته فجعل الترجين في باب واحد وقد قدم وأخر من قال ابن
 بطال قال المهلب السرقة الكاكة وهي كالهوارج عند العرب ويكون عودها في يدي ابن عمر ليل على
 الإسلام وطينها الدين والعلم بالشرع الذي يهتدى به برزق التمكن من الجنة حيث شاء ويقبر عنها
 بالحري عن شرف الدين والعلم لأن الحري أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم
 وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخولها في القبة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون
 في القبة كبرياء فانه يدخل الجنة أيضا بالدخول في الإسلام الذي هو سبب الدخول الجنة
 وطيران السرقة فتدلل على التمكن من الجنة حيث شاء قال ابن بطال وسألت المهلب عن
 ترجمة عمود القسطا تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود القسطا ولا وسادة فقال الذي
 يقع في نفسي أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيا ككل عماد كره في كتابه وفيه أن
 السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالحياض وإن عرقا قتلها من عودها فوضهها تحت
 وسادته وقام هو بالسرقة فلم يكها وهي كالهوارج من استبرق فلا يريد موضعاً من الجنة

الاطار به المولم مرض يستد هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما
 يترجمه الباشي ولا يدكره ويشير الى انه روى في به ضطره وانما لم يذكره لانه في مسنده واثبتته
 المنية عن تذيب كتابه انتهى وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشرايح ما كتبت عليه وعليه
 ما خذ أصلها الدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل وأشدّها تفسيره
 السرقه بالكفة فاني لم أدر لغيره قال أبو عبيدة السرقه قطعة من حرير وكانها فارسية وقال
 النصارى شقة من حرير وفي النهاية قطعة من جلد الحرير زاد بعضهم يساهو يكفي في رد تفسيرها
 بالكفة أو الهودج قوله في نفس الخبر رأيت كأن يدى قطعة استبرق وتحمله ان في حديث ابن
 عمر الزيادة المذكورة لأصل له فجمع ما رثه عليه كذلك وقوله ابن الميرقد كرا الترجمة كما ترجم
 وزاد عليه ان قال روى غير البخارى هذا الحديث أى حديث ابن عمر بزيادة عمو القسطاط
 ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم يوافق الزيادة شرطه فأدرجه في الترجمة نفسه وأوفاد
 ما قال يظهر مما تقدم والمعتد ان البخارى أشار بهذه الترجمة الى حديث جاسن طريق ان النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى في منامه عمو القسطاط انزع من تحت رأسه الحديث وأشهر طريقه
 ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنا أنا ثم رأيت عمو القسطاط احمل من تحت رأسي
 فأستع بصري فإذا هو قد عهده الى الشام ألا وان الامان حين تقع القتي بالشام وفي رواية فإذا
 وقعت القتي فالامن بالشام وله طريق عند عبد الرزاق راجع الى الصحاح الا ان فيه انقطاعا بين
 أبي قلابه بن عبد الله بن عمرو ولفظه عند أخذوا عمو القسطاط فعهده الى الشام وأخرج احد
 ويعقوب بن سفيان والطبراني أيضا عن أبي الدرداء رفته سنا أنا ثم رأيت عمو القسطاط احمل
 من تحت رأسي فظننت انه مذهب به فأستع بصري فعهده الى الشام الحديث وسنده صحيح
 وأخرج يعقوب والطبراني أيضا عن أبي أمامة نحوه وقال انزع من تحت وسادتي وزاد بعد قوله
 بصري فإذا هو نور ساطع حتى ظننت انه قد هوى به فعهده الى الشام واني أولت ان القتي اذا
 وقعت ان الامان بالشام وسنده ضعيف وأخرج الطبراني أيضا بسند حسن عن عبد الله بن حوالة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت لله أسرى في عمو أبيض كأنه لو اتحمه الملائكة
 فقلت ماتحه لو ان قالوا عمو القسطاط أم ان ان تضعه بالشام قال سنا أنا ثم رأيت عمو القسطاط
 احمل من تحت وسادتي فظننت ان الله تعالى عن أهل الارض فأستع بصري فإذا هو نور ساطع
 حتى وضع بالشام وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحد الطبراني بسند ضعيف
 وعن عمر عند يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في فوائد المخلص كذلك وهذه طرق يقوى
 بعضها بعضا وقد جهها ابن عساكر في مقدمة تاريخ دمشق وأقرهم الى شرط البخارى حديث
 أبي الدرداء فإنه أخرج لرواه ان فيه اختلافا على يحيى بن حمره في شيخه هل هو نور بن زيد
 أو زيد بن واقد وهو غير قاض لان كلامه اثبت من شرطه فلهذا كتب الترجمة ويشوئ بعض الحديث
 لينظر فيه فلم يسمه ان يكسبه واعتبرهم بعمود القسطاط ولفظ الخبر في عمو القسطاط إشارة
 الى ان من رأى عمو القسطاط في منامه فإنه يبرئهم ما وقع في الخبر المذكور وهو قول العلماء
 بالتعبير قالوا من رأى في منامه عمو القسطاط فإنه يبرئ من الدين أو يبرئ من الدين في عمو

قوله ان الامان هكذا في
 بعض النسخ وفي بعضها
 الايمان الخ ٨١

٢٠١٥
م ت س
تحفة
٧٥١٤

«باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام»
الجنة في المنام) وحدثنا علي
ابن أسد حدثنا وهيب عن
أيوب عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنه قال رأيت في
المنام كأن في يدي سرقعة من
حرير لا أهوى به إلى مكان
في الجنة الا طارت في السه
فقصتها علي حفصة فقصتها
حفصة على النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ان أخاك
رجل صالح أو ان عبيد
الله رجل صالح

٢٠١٦
م ت س
تحفة
٧٥١٤
١٥٨٠٢

بالدين والسلطان وأما التسطاط فتقاروا من رأى الله شرب عليه فسطاط فاته سال سلطانا بقره
أو يخاصم ملكا فيظهره ﴿قوله﴾ **باب** الاستبرق ودخول الجنة في المنام) تقدم
في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن
أيوب عن نافع باللفظ سرقعة وذكره بلفظ قطعة من استبرق كما في ترجمة الترمذي من طريق اسمعيل
ابن ابراهيم المعروف بابن علة عن أيوب فذكره مختصرا كرواية وهيب الا انه قال كأنما في يدي
قطعة استبرق فكان الضاري أشار إلى روايته في الترجمة وقد أخرجه أيضا في باب من تقبل
من الليل من كتاب التهجد وهو في آخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أتم
سبا قامن رواية وهيب واسمعيل وأخرجه النسائي من طريق الحرث بن عمير عن أيوب فجمع
بين اللفظين فقال سرقعة من استبرق وقوله هنالا أهوى بها هو بضم أوله أهوى إلى الشيء بالفتح
بهوى بالضم أي مال ووقع في رواية جاد فكا في لا يذكرها كتابنا من الجنة الا طارت في السه (قوله)
رواية وهيب فقصتها علي حفصة فقصتها حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث وقع مثله
في رواية جاد عند مسلم ووقع عند المؤتفي في روايته بعد قوله طارت في السه من الزبادي رأيت
كأن اثنين أحباي أراد أن يذهبا إلى النار الحديث بهذه القصة مختصرا وقال فيه فقصت
حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم إحدى رؤى وظاهر رواية وهيب ومن تابعه ان الرواية التي
أجمعت في رواية جاد هي رؤية السرقعة من الحرير وقد وقع ذلك صريحا في رواية جاد عند
مسلم لكن بعرضه ما مضى في باب فضل قيام الليل وما في باب الإخذ من الجن من كتاب التعبير
من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه فقصتها علي
حفصة فقصتها حفصة فهو صريح في ان حفصة قصت رؤياه النار كما ان رواية جاد صريحة في ان
حفصة قصت رؤياه السرقعة ولم تعرض في رواية سالم إلى رؤيا السرقعة فيجوز أن يكون قوله
أحد رؤى أو يحول إلى أنها قصة رؤيا السرقعة أو لا ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك وان التقدير
قصت إحدى رؤى أو لا فلا يكون لقوله إحدى دفعه وما وهذا الموضع لم أر من تعرض له من
الشراح ولا زال اشكاه الله الحمد على ذلك (قوله) فقال ان أخاك رجل صالح أو ان عبيد الله
رجل صالح) هو شك من الراوي ووقع في رواية حماد المذكورة ان عبيد الله رجل صالح بالجرم
وكذا في رواية جعفر بن جويرية عن نافع زاد الشعمي في روايته عن الفرير في الموضوعين
لو كان يصلي من الليل وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل
وقافي ويؤيد خبره قوله في رواية حماد عند الجميع فقال نافع فليرى بعد ذلك يكثر الصلاة وقد
تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم وقال ثم التقي أو قال
ثم الرجل ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر كنت اذا نمت لم أقم حتى أصبح قال نافع فكان
ابن عمر بعد يصلي من الليل أخرج مسلم استاده وأصلها حال لما نمت على رواية سالم وهو غير جدد
لتعريضهما وأخرجه ابن عطاء الجوزي بهذا وأما في باب الأمن وذهاب الروح أيضا من
طريق جعفر بن جويرية عن نافع وكذا بعد في باب الإخذ من الجن في رواية سالم قال الزهري
وكان عبيد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل وأهل الزهري جميع ذلك من نافع أو من سالم ومضى
شرحهم هناك ووقع في بغداد في بكر بن هرون الروائي من طريق حماد الله بن نافع عن أبيه في

٢٠١٢

تحفة

٩٤٤٨٤

في هذه القصة من الزيادة وكان عبد الله كثيرا لقاد وفيه أيضا ان الملك الذي قال له لم ترجع قاله
 لا تدع الصلاة ثم الرجل أتى لولا قلعة الصلاة ﴿قوله﴾ باب القصد في المنام أي
 من رأى في المنام أنه مقصد ما يكون تعبهم وظاهر الطلاق الخبر أنه يعبر بالنبات في الدين في جميع
 وجوهه لكن أهل التعبير خصوصاً ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كما لو كان مسافرا
 أو مرضيا فإنه يدل على أن سفره أو مرضه يطول وكذا الورأى في القصد صفة زائدة كن رأى في رجله
 قد ادمن فضة فإنه يدل على أنه يتزوج وإن كان من ذهب فإنه لا يرى يكون بسبب مال يتطلبه وإن
 كان من صفر فإنه لا يرى مكرهه وأمال فات وإن كان من رصاص فإنه لا يرى فيه وعن وإن كان من
 حبل فلا يرى في الدين وإن كان من خشب فلا يرى فيه اتفاق وإن كان من حطب فلهمة وإن كان
 من خرقة أو خيط فلا يرى لا يدوم ﴿قوله﴾ حد شاعبد الله بن صباح (فتح الملهمة) وتشد يد الموحدة
 هو العطار البصري وتقدم في الصلاة في باب السر بعد العشاء حد شاعبد الله بن الصباح
 وبعثهم عبد الله بن صباح كما هنا ولا يسمع هنا من رواية محمد بن يحيى بن منته حد شاعبد الله بن
 الصباح وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة عبد الله هذا ومحمد والحسن وليس واحد منهم
 أنا الآخر ﴿قوله﴾ حد شاعبد الله بن الصباح هو ابن سليمان التيمي وعوف هو الاعرابي ﴿قوله﴾ إذا اقترب
 الزمان لم تكذب روبا المؤمن تكذب كذا لا كثر وقوع في رواية أي ذرع غير السكستين في
 تقدم تكذب على روبا المؤمن وكذا في رواية محمد بن يحيى وكذا في رواية عيسى بن يونس عن
 عوف عند الاسماعيل قال الخطابي في المعاني في قوله إذا اقترب الزمان قولان أحدهما أن يكون
 معناه تقارب زمان الليل و زمان النهار و وقت استوائهم ما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال
 الطبايع الأربع فالأربع كذلك هو في الحديث والمعبرون يقولون أصدق الرويا ما كان وقت
 اعتدال الليل والنهار وإدراك الثمار ونقلة في غرب الحديث عن أي داود السجستاني ثم قال
 والمعبرون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التعبير وقت انقضاء الأزهار وإدراك الفسار وهما
 الوقتان اللذان يعتدل فيهما الليل والنهار والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاعده إذا
 قدام الساعة (قلت) بعد الأول التقيد بالمؤمن فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبايع لا يخص
 به وقد جزم ابن بطال بأن الأول هو الصواب واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق
 معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ في آخر الزمان لا تكذب روبا المؤمن وأصدقهم روبا
 أصدقهم حد بنا قال فعل هذا قاله إذا اقتربت الساعة وقضى أكثر العلم ودرست معالم الساعة
 بالهجر والفتنة فكان الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مدد ومجدد لدروس من الدين كما
 كانت الأيام تذكر بالانباء لكن لما كان منسأخاتم الأنبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمن
 الفترة عوضا عما ينقص من النبوة بعد روبا الصائقة التي هي جزء من النبوة الآية لا تنبش
 والانباء انتهت ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ إذا
 قرب الزمان وأخرج الترمذي من طريق يونس بن عيسى عن محمد بن سيرين بلفظ إذا تقارب
 الزمان وسأقي في كتاب الفتن من وجه آخر عن أي هريزة تقارب الزمان ويزرع العلم
 الحديث والمراد به اقتراب الساعة قطعا وقال الداودي المراد بتقارب الزمان نقص الساعات
 والأيام والليالي انتهى ومراد بالنقص سرعة مرورها وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في

﴿باب القصد في المنام﴾

حد شاعبد الله بن صباح

حد شاعبد الله بن صباح

قال حد شاعبد الله بن صباح

أنه سمع أبا هريرة يقول قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم إذا اقترب الزمان لم

تكذب روبا المؤمن تكذب

الحديث الآخر عنده سلم وغيره تقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كالسنة كاستراق السعنة وقبل ان المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند ضبط العدل وكثرة الامن ووسط الخبر والرزق فان ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فستقارب أطرافه وأما قوله لم تنكذب الى آخره فيه إشارة الى غلبة الصدق على الروبا وان أمكن أن شأمنها بالصدق والراجح المرادني الكذب عنها أصلاً لان حرف النفي الداخلة على كاذبني قرب حصوله والنائي اقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ذكره الطيبي وقال القرطبي في المفهم والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال فقد ذكرنا في حديث عبد الله بن عمر انصه فيبعث الله عيسى بن مريم فيبعث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله بصالحا ردفتم قبل الشام فلا يبق على وجه الارض أحد في قلبه من قال ذر من خير أو إيمان الا قضيه الحديث قال فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الامة حاله بعد الصدر الاول وأصدقهم أقوالاً ففككت رؤياهم لا تنكذب ومن ثم قال عقب هذا وأصدقهم رؤيا وأصدقهم حديثاً وانما كان كذلك لان من كثر صدقه تنور قلبه وقوى ادراكه فأنشئت فيه المعاني على وجه الصحة وكذلك من كان غالب حاله الصدق في بقلته استعصب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقاً وهذا يجتاز في الكاذب والمخطأ فانه يفسد قلبه وينظم فلا يرى الا الخطأ وأضغاثاً وقد سدر المنام أحياناً فيرى الصادق ما لا يصب ويرى الكاذب ما يصب ولكن الأغلب الاكثر ما تقدم والله أعلم وهذا يؤيد ما تقدم ان الرؤيا لا تكون الا من أجزاء النبوة لان من مدرت من مسلم صادق صالح ومن ثم قيل بذلك في حديث رؤيا المسلم برهانه جامع لما تقتصر على المسلم وأخرج الكافر وجامع مقيد بالصالح تارة وبالصالحه وبالحسنه وبالصادقة كما تقدم بيانه فيعمل المطلق على المقيد وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم عا كرمه النبي وهو الاطلاق على شئ من الغيب فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخطأ وان صدقت رؤياهم في بعض الاوقات فانهم لا تكون من الوحي ولا من النبوة اذ ليس كل من صدق في شئ بما يكون خبره ذلك نبوة فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث الختم فيصيب لكن كل ذلك على التدور والقله والله أعلم وقال ابن أبي جرة معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تنكذب انها تقع غالباً على الوجه الذي لا يحتاج الى تفسير ولا يدخلها الكاذب بخلاف ما قبل ذلك فانهم اذ يصي تأويلها غير ما العارفة لا تقع كما قال فصدق دخول الكاذب فيها بما اذا الاعتبار قال والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان ان المؤمن في ذلك الوقت يكون غريباً كالفي الحديث بد الاسلام غريباً وسعود غريباً آخرجه مسلم فيقول أليس المؤمن ومعيته في ذلك الوقت فيكرم بالروبا الصادقة قال ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الاحاديث في عدد أجزاء النبوة بالنسبة للرؤيا المؤمن فقال لما قرب الامر وكانت الرؤيا أصدق على كل أهل عدد ودعوكه وما بين ذلك (قلت) وتتبع الإشارة الى هذه المناسبة فمما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله اذا اقرب الزمان لم تنكذبوا المؤمن تنكذب اذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال أحدها أن العلم بأمر الدائمة لا يذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعدت النبوة في هذه الامة عوضاً لما رأى الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم والناساني

المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والنسق على الموجودين يؤمن المؤمنين ويعان
بالرؤيا الصادقة كراماله وتسلفه على هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراع
الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق والثالث ان ذلك
خاص بزمان عيسى بن مريم وأولها وأولها والله أعلم (قوله ورؤيا المؤمن حرة) الحديث هو
معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو اذا اقرب الزمان الحديث فهو مرفوع أيضاً وقد
تقدم شرحه مستوفى قريباً وقوله وما كان من النبوة فإنه لا يكذب هذا القول لم يتقدم في شيء من
طرق الحديث المذكور وظاهره ان رآه هناك من النبوة فإنه لا يكذب هذا القول لم يتقدم في شيء من
من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ثم يظهر ان قوله بعده هذا قال محمد وأنا أقول هذه
الإشارة في قوله هذه النبوة المذكورة وهذا هو السرف في إعادة قوله قال بعده هذه ثم رأيت في
نفسه التقاد لابن المواق ان عبدالحق أغفل التيسير على ان هذه الزيادة مدرجة وأنه لا شئ في
ادراجها فعلى هذا انتهى من قول ابن سيرين وليست مرفوعة (قوله وأنا أقول هذه) كذا لا يذر
وفي جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيل وأبو نعيم في مسخر جيهما ووقع في شرح ابن بطلان وأنا
أقول هذه الامة وكان يقال الخ (قلت) وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا
ذكرها عبدالحق في جمعه ولا الجبدي ولا من أخرجه حديث عوف من أصحاب الكذب والمزيد
وقد قلده عياض فذكره ابن بطلان ونسبه في شرحه فقال خشي ابن سيرين ان يتأولوا أحد
معنى قوله وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً الله اذا تقارب الزمان لم يصدق الرؤيا بل الرجل الصالح
فقال وأنا أقول هذه الامة يعني رؤيا هذه الامة صادقة كما بها صالحها وفاجرها ليكون صدق
رؤياهم زاجر لهم وحقه عليهم ليرسوا أعلام الدين وطموح آثاره بموت العلماء وظهور المتكبر
الذين وهذا امر تب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظة الامتو لم أجدها في شيء من الاصول وقد
قال أبو عوانة الاسفرائيني بعد ان أخرجه موصولاً من طريق هشام عن ابن سيرين هذا
لا يصح مرفوعاً عن ابن سيرين (قلت) والى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث
عوف آيين أي حيث فصل المرفوع عن الموقوف (قوله) قال وكان يقال الرؤيا ثلاث إلى
الآخره) قائل قال هو محمد بن سيرين وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة وقد دفعه بعض
الرواة ووقفه بعضهم وقد أخرجه أجدع بن هود بن خليفة عن عوف بسند من مرفوع الرؤيا
ثلاث الحديث مثله وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن
ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا ثلاث فربا حق ورؤيا
يحدث بها الرجل نفسه ورؤيا تحزن من الشيطان وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من
طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعاً أيضاً بلانظ الرؤيا ثلاث قال رؤيا
الصالح بنسري من الله والباقي نحوه (قوله حديث النفس وتخويف الشيطان ويشري من
الله) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن رفعه الرؤيا ثلاث منها أهو اويل
من الشيطان لعن ابن آدم ومنها ما بهم به الرجل في بقلته فراه في منامه ومنها جر من ستة
وأربعين جزءاً من النبوة (قلت) وليس المحصر مراد من قوله ثلاث لثبوت مرفوع رابع في
حديث أخرجه في الباب وهو حديث النفس وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماضيين

ورؤيا المؤمن جر من ستة
وأربعين جزءاً من النبوة
وما كان من النبوة فإنه
لا يكذب قال محمد وأنا
أقول هذه قال وكان يقال
الرؤيا ثلاث حديث النفس
وتخويف الشيطان
ويشري من الله

سوى ذكر وصف الرؤيا بأنهم مكروهة ومحبوبة أو حسنة وسيئة ويتبع نوع خامس وهو تلاعب الشيطان وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر قال جاء أعرابي فقال يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أسمعه وفي لفظ فقد خرج فاشتد في أثره فقال لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام وفي رواية له إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر به الناس ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي في اليقظة كمن كانت عادته أن يأكل في وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل أو يات طائفاً من أهل كل أو شرب فسرأى الله يتقأ وينه وبين حديث النفس عوم وخصوص وسابع وهو الاضغاث (تأليفه) رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقه فليصل) زاد في رواية هذفة فذا رأى أحدكم رؤيا يتعجب فليقصها لمن يشاء وإذا رأى شيئاً يكرهه فذكر مثله ووقع في رواية أبيوب عن محمد بن سيرين فصل ولا يحدث بها الناس وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي وكان يقول لا تنقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح وهذا ورد معناه من نوعاً في حديث أبي زر بن عبيد الله دار ود الترمذي وابن ماجه ولا يقصها إلا على واذ رأى في وقت تقديم شرح هذه الزيادة في باب الرؤيا من الله تعالى (قوله) قال وكان يكره الغسل في النوم ويجهم القيد ويقال القيد ثابت في الدين) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في يجهمهم والافراد في يكرهه ويقول قال النبي صلى الله عليه وآله لا يجمع لأهل التعبير وكذا قوله وكان يقال قال المولب الغل يعبر بالمكروه لأن الله أخبرني في كتابه لمن صفات أهل النار بقوله تعالى إذا اغلغلت في أعناقهم الآية وقيل على الكفر وقد يعبر بأمر أو نهي وقال ابن العربي انما أحبوا القيد لأن النبي صلى الله عليه وسلم له في قسم المحمودة قال قيد الإيمان القيد وأما الغل فقد كرم شعراً في المنهوم كونه خذومه وقفاؤه وإذا اغلغلت في أعناقهم ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك وغلت أي يدهم وانما جعل القيد ثباتاً في الدين لأن القيد لا يستطيع المشي فضر بمن لا إيمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل وقال النووي قال العلماء انما أحب القيد لأن محله الرجل وهو كف عن المعاصي والشرب والمأكل وأبغض الغل لأن محله الميت وهو مضمون أهل النار وأما أهل التعبير فقلوا أن القيد ثابت في الأمر الذي يراه الرائي يحب بمن يرى ذلك له وقالوا ان انضم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه وإذا جعل الغل في البدن جدلانه كفله ما عن الشر وقد يدل على البخل بحسب الحال وقالوا أيضاً أن رأى أن يده مغلولة فهو رجل يحب المال ولا يرى أنه قد غل فإنه يقع في حبس أو شدة (قلت) وقد يكون الغل في بعض المراتي محموداً كما وقع لأبي بكر الصديق فخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن مسروق قال هر صهباي يكره فأعرض عنه فساءه فقال رأيت يدك مغلولة على بابي أي الحشر ورجل من الانصار فقال أبو بكر جمع في ديني إلى يوم الحشر وقال الكرماني اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله وكان يقال في قوله في الدين مرفوع كله وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وقائل كان يكره أبو هريرة (قلت) أخذت من كلام النبي صلى الله عليه وآله قال يحتل أن يكون مقولاً للراوى عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضميراً لابن سيرين وأن يكون مقولاً لابن سيرين واسم كان ضميراً لابي هريرة والنبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين (قوله) ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى

عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم
عن ابن سيرين
عن أبي هريرة عن النبي صلى

عن

٢٧٢/٥

خت م

تحفة

١٤٥٠٤

١٤٥٧٥

١٤٥٨٢

١٤٤٩٤

الله عليه وسلم) يعني أصل الحديث وأما من قوله وكان يقال ففهم من رواه بقامه من رفوعا ومنهم من اقتصر على بعضه كما سأل عنه (قوله وأدرجه بعضهم كله في الحديث) يعني جعله كله مرفوعا والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سأل عنه (قوله وحديث عوف أبين) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما نصر محبة بقول ابن سيرين وأنا أقول هذه فأنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه وكان يقال فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معمر بن سليمان عنه كما ينه من رواية هورث وعيسى بن يونس قال القرطبي ظاهر السياق ان الجميع من قول النبي صلى الله عليه وسلم غير ان أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أيوب من قول النبي صلى الله عليه وسلم ومن قول أيوب هريرة فلا يعول على ذلك الظاهر (قلت) وهو حصر مرود وكأنه تكلم عليه بالنسبة وإيتمعه خاصة فإن مسلما ما أخرج طريق عوف هذه ولكنه أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعول على رواية من لم يشك وهو قتادة مثالا لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة رجحت (قوله وقال يونس لأحسبه الأعمى النبي صلى الله عليه وسلم في القيد) يعني أنه شك في رفعه (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله لا تكون الأغلال إلا في الاعناق) كأنه يشك في الردي من قال قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل والغل بضم الميم تشديد اللام واحد الأغلال قال وقد أطلق بعضهم الغل على ما توطئه البدويين ذكره أبو علي الفاضل وصاحب المحكم وغيرهما قالوا الغل جامعة تجعل في العنق واليد والجمع أغلال ويد مغسولة جعلت في الغل وبؤده قوله تعالى غلت أيديهم ~~كذا~~ استشهد به الكرماني وفيه نظر لأن اليد تغسل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر وبؤده منام صميم حتى أتى بكر الصديق كأنه تقدم قريبا فأما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي إنا بسندنا المذكور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والعز من الشيطان ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه فإذا رأى أحداكم رؤيا يكرهها فليقم فليصل وأكره الغل في النوم ويهين القيد فإن القيد ثبات في الدين وأما مسلم فإنه ساقه بسنده عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها قال أبو هريرة فعبني القيد أو كره الغل القيد ثبات في الدين قال مسلم فأدريج يعني هشاما عن قتادة في الحديث قوله وأكره الغل الخ ولم يذكر الرأيا جزم الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل القيد في النوم ثبات في الدين أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث إذا اقرب الزمان الحديث ثم قال يروى بالمسلم جزم من الحديث ثم قال والرؤيا ثلاث الحديث ثم قال بسنده قال وأحب القيد أو كره الغل القيد ثبات في الدين فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين هذا لفظ مسلم ولم يذكره أبو داود ولا الترمذي قوله فلا أدري إلى آخره وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن أيوب فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بهما قال

الله عليه وسلم وأدرجه بعضهم كله في الحديث وحديث عوف أبين وقال يونس لأحسبه الأعمى النبي صلى الله عليه وسلم في القيد قال أبو عبد الله لا تكون الأغلال إلا في الاعناق

٢٠١٨

س
تحفة

٩٨٢٢٨

باب العين الجارية في
 (التمام) حديثا عبدان
 أخيرا عبد الله أخبرنا معمر
 عن الزهري عن خارجة بن
 زيد بن ثابت عن

أبو هريرة يبعثني القيد إلى آخره قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم روي المؤمن حر إلى آخره
 وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريقين سعد بن أبي عروبة عن قتادة حديث الرواية ثلاثة
 مرفوعة كما أشرت المصنف لهذا قال بعده وكان يقول يبعثني القيد الحديث بعده وكان
 يقول من رآني فاني أنا هو الحديث بعده وكان يقول لا تنقص الرواية إلى عالم أو ناصح وهذا
 ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده
 من طريق أبي خليف وهو عبد الله بن عيسى الخزازي عن مجاهد البصري عن يونس بن عبيد عن محمد
 ابن سيرين عن أبي هريرة قال إذا تقارب الزمان لم تكذبوا المؤمن تكذب وأحب القيد وأكره
 الغل قال ولا أعلمه الا وقد رفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار روى عن محمد بن عدي
 أو جده وأما ذكرناه من رواية يونس لعزة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين (قلت) وقد أخرج
 ابن ماجه من طريق أبي بكر الهذلي عن ابن سيرين حديث القيد مرفوعة ولكن الهذلي
 ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد حديثان يدين هرون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن
 سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا تقرب الزمان الحديث وروي المؤمن
 الحديث وأحب القيد في النوم الحديث الرواية ثلاث الحديث فساق الجميع مرفوعة وهكذا
 أخرجه الداريم من رواية محمد بن الحسين عن هشام وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي
 ابن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعة قال الخطيب والمسنن كله مرفوع الا ذكر
 القيد والغل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر وبينه معمر عن أيوب وأخرجه أبو عوف في صحيحه
 من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال الاصح أن هذا من قول ابن سيرين وقد
 أخرجه مسلم من طريق جابر بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي
 هريرة قال إذا تقرب الزمان قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 أخرجه أيوب بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام مرفوعة وأدنى آخره قال أبو هريرة اللين
 في المنام الفطرة وأما رواية أبي هلال واسمه محمد بن سليم الراسبي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها
 مرفوعة إلى الآن وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان بن عمار عن جابر بن زيد عن أيوب قال رأيت ابن
 سيرين مقيدا في المنام وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتقد في تفسير القيد على ما في الخبر فأعطى
 هو ذلك وكان كذلك قال القرطبي هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقفه فإن معناه صحيح لأن
 القيد في آل جليل ثبت للمقيد في مكانه فإذا رآه من هو على حاله كان ذلك دليلا على ثبوته على
 تلك الحالة وأما كراهة الغل فلا ينبغي له الاعتناء نكالا وعقوبة وقهرا وإذ لا لا وقد يوجب على
 وجهه ويخرج قفاد فهو مذموم شرعا وعادة نفيته في العتق دليل على وقوع حال سيئة للرائي
 تلازمه ولا يبتلع عنها وقد يكون ذلك في دنه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق
 لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته وقد تكون في دنياه كسنة تغتريه أو تلازمه ﴿قوله﴾
 باب العين الجارية في (التمام) قال المهلب العين الجارية تحت حمل وجوها فإن كان ماؤها
 ضافا عبرت بالعمل الصالح والافلا وقال غير العين الجارية عمل جار من صدقة أو مرفوع حتى
 أوميت قد أحدثه أو أجزاه وقال آخر عن عين الماء نعمة وبركة وخير يلوغ أمانة أن كان صاحبها
 مستورا فإن كان غير غفيف أصابته مصيبة يكي لها أهل داره ﴿قوله﴾ عبد الله هو ابن المبارك

أم السلام وهي أم المؤمنين
نسائهم بابت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت طارنا
عثمان بن مظعون في السكنى
حين اقترعت الانصار على
سكنى المهاجرين فاشتكى
فرضناه حتى توفي ثم جعلناه
في ثوبه فدخل علينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت
رحمة الله عليك أبا السائب
فشهدا في علياً لقد أكرمك
الله قال وما يدريك قالت
لا أدري والله قال أما هو
فقد جاءه اليقين اني لا رجو
له الخير من الله والله ما أدري
وأنا رسول الله ما يفعل به
ولا بكم قالت أم العلاء
فوالله لا أرى أحد بعده
فالتت ورأيت لعثمان في
في النوم عينا تجرى فبغت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت ذلك له فقال
ذاك علي يجرى له باب
نزع الماسن البتر حتى
يروى الناس»

(قوله عن أم العلاء وهي أم المؤمنين) وتقدم في كتاب الهجرة انها والدة خارجة بن زيد
الراوى عنها هنا وان هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارجة بن زيد عن أمموذ كرت
نسبها هناك وان اسمها كينها ومنه يؤخذ ان القائل هيا وهي أم المؤمنين نسائهم هو الهري
ارواه عن خارجة بن زيد ووقع في باب روبا النساء فيه حتى روبا من طريق عقيل عن ابن شهاب
عن خارجة ان أم العلاء أم المؤمنين الانصار بابت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته وأخرج
أحمد وابن سعد بسند قبيح على بن زيد بن جعدان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال لما مات
عثمان بن مظعون قالت أم أنه هنيأ لك الجنة فذكر نحوه هذه القصة وقوله أم أنه فيه نظر
فعله كان فيه قالت أم أنه يغير ضيعه وهي أم العلاء ويحتمل انه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت
ويحتمل أن يكون القول تمديد بينهما وعند ابن سعد أيضاً من رسل زيد بن سلم بسند حسن قال
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته هنيأ لك
الجنة يا أبا السائب فذكر نحوه وفيه بحسبك ان تقولى كان يحب الله ورسوله (قوله طارنا)
تقدم يانة في باب القرعة في المشكلات ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر فاشاحت
الانصار فهم ان ينزلوه من منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطارنا عثمان بن مظعون بهي ووقع في
سهمنا كذا وقع التمس في الاصل وأظنه من كلام الهري أو من دونه (قوله حين اقترعت) في
رواية أخرى ذكر عن غير الكشمي حتى اقترعت يحدف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة انهم اتسموا
المهاجرين قرعة (قوله فاشتكى فرضناه حتى توفي) في الكلام حذف تقديره وقام عندنا مدة
فاشكى أي مرض فرضناه أي قنابا مرضه وقد وقع في رواية عقيل فطارنا عثمان بن
مظعون فأنزلنا في سائرنا فوجع وجعه الذي توفي فيه (قالت) وكانت وفاته في شعبان سنة
ثلاث من الهجرة أربعين من بعد وفاته في أول الحجاز والكلام على
قوله ما يفعل به والاختلاف فيها وقوله في آخر ذلك علي يجرى له فبغت لعثمان كان لعثمان شيء
عليه نبي له ثوبه باريا كالصدقة وأكره مغطاي وقال لم يكن لعثمان بن مظعون شيء من الامور
الثلاث التي ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رقبه اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث
(قالت) وهو نبي مرد وفاته كان له ولد صالح شهيد بار وما بعده وهو السائب مات في خلافة
أبي بكر فله وأحد الثلاث وقد كان عثمان من الاغنياء فلا يبعد ان تكون له صدقة استمرت
بعده منه فقد أخرج ابن سعد من رسل أبي بردة عن أبي موسى قال دخلت امرأة عثمان بن
مظعون على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فرأين هينما فقلن ما لك فاقرب شئ من هين من بهلك
فقال اما ليه فقام الحديث ويحتمل ان براد به عمل عثمان بن مظعون من ابطته في جهاد أعداء
الله فانه ممن يجرى له علي كآب في السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث فضالة
ابن عبيد رقبه كل ميت يحتم على عمله الا الماربط في سبيل الله فانه نبي له عمله الى يوم القيامة وبأن
من فتنة القبوله شاهد عنده سلم والنسائي والبراد من حديث سلمان رقبه رباط يوم وليلة
في سبيل الله خرمين صيام شهر وقيامه وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وامن الفتان وله
شواهد اخرى فليجمل حال عثمان بن مظعون على ذلك وبزول الاشكال من أصله ﴿قوله﴾
باب نزع الماسن البتر حتى يروى الناس هو يفتح الواو من الراء والتزيع يفتح النون

وسكون الزاى اخراج المله للاستسقاء (قوله) رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (وصله المصنف من حديثه في الباب الذي بعده (قوله) حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير) هو الدورق وشعيب بن حرب والمذاقني يكتي أباصالح كان أصلاً من بغداد فسكر المدائن حتى نسب اليها ثم انتقل الى مكة فترها الى ان مات بها وكان صدوقاً شديداً ورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخارى سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والعلم عند الله تعالى (قوله) مينا ناعلى بمنازع منها) أى استخرج منها المسألة كالدلو في حديث أى هريرة في الباب الذي يليه رأى على قلب وعلم الدلو فنزعت منها ما شاء الله وفي رواية همام رأى ابنه على حوض أسنى الناس واجتمع عندهم ان القلب هو البئر المنسوب تراجم قبل الطي والحوض هو الذي يجعل بجانب البئر لشرب الابل فلا منافاة (قوله) اذ جاءني أبو بكر وعمر في رواية أبي يونس عن أبي هريرة فبانى أبو بكر فاخذ أبو بكر الدلو الذى كان النبي صلى الله عليه وسلم يلا بها الماء ووقع في رواية همام الآية بعد هذا فاخذ أبو بكر منى الدلو ليرجى وفي رواية أى يونس ليرجى وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه رأى ابنه الناس اجتمعوا ولم يذكر قصة النزاع ووقع في رواية أى بكر بن سالم عن أبيه رأى في النوم انى أنزع على قلبه دلو بكر فذكر الحديث مخفواً أخرجه أبو عوانة (قوله) فنزع دلوياً وذنوبين كذا هنا ومثله لا يكثر الرواة ووقع في رواية همام الدلو كوردة بين يمينك ومثله في رواية أى يونس والذنوب يتفخ المجبة الدلو المتنى (قوله) وفي نزعه ضعف تقدم شرحه بيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر (قوله) فقفر الله له) ووقع في الروايات الدلو كوردة فقفر الله له (قوله) ثم أخذها ابن الخطاب من يداى بكر (قوله) فاستحالت في يده غراباً ثم أرقعها من الناس يفرى فربه

تغ

٢٧٤١٥

رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شعيب ابن حرب حدثنا صخر بن جويرية حدثنا نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما حدثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مينا ناعلى بئر أنزع منها اذ جاءني أبو بكر وعمر فاخذ أبو بكر الدلو فنزع دلوياً وذنوبين وفي نزعه ضعف فقفر الله له ثم أخذها عمر ابن الخطاب من يداى بكر فاستحالت في يده غراباً ثم أرقعها من الناس يفرى فربه

٢٠١٩

تحفة

٧٦٩٢

وأطلقوه على كل شيء عظيم في نفسه وقد وقع في رواية عقيل المشار إليه ينزع عن ابن الخطاب
وفي رواية أبي نونس فلم أر نزع رجل قط أقوى منه (قوله حتى ضرب الناس بعطن) بفتح الهاء
وآخره نون وهو ما بعد الشرب حول البئر من مباركة الأبل والمراد بقوله ضرب أي ضربت الأبل
بعطن بركت والعطن للابل كالوطن للناس لكن غلب على غيرها حول الخوض ووقع في رواية
أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة حتى روى الناس وضربوا بعطن ووقع في رواية
هشام فلم يرل ينزع حتى تولى الناس والخوض يتغير وفي رواية أبي نونس ملان يتغير قال
القاضي عباس ظاهر هذا الحديث ان المراد خلافة عمر وقيل هو غلظة ما معالان أبي بكر جمع
شمل المسلمين أو لا بدفع أهل الردة واستدعت الفتوح في زمانه ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافة
الفتوح واتسع أمر الاسلام واستقرت قواعده وقال غيره معنى عظم الدول في يد عمر كون
الفتوح كثرت في زمانه ومعنى استجالت انقلب عن الصغر إلى الكبر وقال النووي قالوا هذا
المنام مثال المجارى للخليفتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما وكل ذلك مأخوذ
من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صاحب الأمر فقام به كل قيام وقرروا عهد الدين ثم خلفه
أبو بكر فآل أهل الردة وقام دأبرهم ثم خلفه عمر فاتسع الاسلام في زمانه فشبّه أمر المسلمين
بغلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاتهم وشبهه بالمسح ليهب منها وسقيه هو قيامه بها لحجم
وفي قوله لم يحن إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لأن في الموت راحة
من كد الدنيا وقهرها فقام أبو بكر شديراً الأمة ومهاناً أحوالهم وأما قوله وفي نزع ضعف
فليس فيه حظ من فضيلته وانما هو اخبار عن حاله في قصر مدته ولانته وأما ولاية عمر فانها
لما طالت كثرت انتفاع الناس بها واتسعت دائرة الاسلام بكثرة الفتوح وتغصن الامصار وتدوين
الدواوين وأما قوله والله يغفر له فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب وانما هي كلمة
كانوا يقولونها دعوت بها الكلام وفي الحديث اعلام بخلافه ما وصحة ولا يتم ما وكثرة
الانتفاع بها ما فكان كما قال وقال ابن العربي ليس المراد بالدولة التقدير الدال على قصر الحظ بل
المراد التمكن من البئر وقوله في الرواية المذكورة قدولو بكثرة في الإشارة إلى صغر الدول قبل ان يصير
غرباً وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الروايات حديث ابن مسعود نحو حديث الباب لكن قال
في آخره فغيرها بأبي بكر قال أبي الأثر بعد ذلك وبليه بعدى عمر قال كذلك عبرها الملك وفي سنده
أبو بن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة شكره وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بن يانفقه
فأخرج أحمد وأبو داود وأبو داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبيد الرحمن الجري عن أبيه عن
سمر بن جندب ان رجلاً قال يا رسول الله رأيت كأن لدوا لدلى من السماء فجاء أبو بكر فاخذ ببراقها
ففسر بشراب ضمه فما ثم جاء عمر فاخذ ببراقها ففسر حتى تضلع ثم جاء عثمان فاخذ ببراقها
ففسر حتى تضلع ثم جاء علي فاخذ ببراقها فانتشلت وانتضع عليه مناشئ وهذا بين ان
المراد بالنزع الضعف والنزع القوى التتويح والغنائم وقوله دلى بضم الميم وتشدب اللام أي
أرسل إلى الأسفل وقوله ببراقها بكسر الميم وفتح القاف والعراقان ششتان تحجلان على فم
الدول مختالفتان ربط الدول وقوله تضلع بالضم الميم أي ملا أضلعه كتابة عن الشيخ وقوله
انتشلت بضم المثناة وكسر الميم بعد ما طاممه له أي نزعته منه فاضطربت وسقط بعض

حتى ضرب الناس بعطن

● (باب نزع الذنوب والذنوب بين من البراءة ضعف) ● حدثنا أحمد بن يونس (٣٦٥) حدثنا زهير بن خالد ثنا موسى بن عبيدة عن سالم بن

أبيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في أبي بكر وعمر قال رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر فزعر ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعهم ضعف والله يغفر له ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً فأرأيت في الناس من يقري قريه حتى ضرب الناس

بعطن ● حدثنا سعد بن عفير حدثني الليث حدثني عمار بن ابن شهاب أخبرني سعد بن أبي هرة أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس رأيتني على قلب وعلى عهد اهل فترت من أمتي ما شاء الله ثم أخذها مني أي تخافة فترع منها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعهم ضعف والله يغفر له ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب فلم أرعبرها من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن ● (باب الاستراحة في المنام) ●

حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

بيناً يا أيها الناس رأيتني على حوض أسقى الناس فأنا في أبو بكر فأخذها بلون يدي ليرحمي فزعر ذنوبين وفي نزعهم ضعف والله يغفر له فأني ابن الخطاب فأخذها مني فلم يرزل نزع حتى نزل الناس والحوض يتقبر ● (باب القصر في المنام) ●

حدثنا زهير بن خالد ثنا موسى بن عبيدة عن سالم بن أبيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في أبي بكر وعمر قال رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر فزعر ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعهم ضعف والله يغفر له ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب فلم أرعبرها من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن ● (باب الاستراحة في المنام) ●

حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

بيناً يا أيها الناس رأيتني على حوض أسقى الناس فأنا في أبو بكر فأخذها بلون يدي ليرحمي فزعر ذنوبين وفي نزعهم ضعف والله يغفر له فأني ابن الخطاب فأخذها مني فلم يرزل نزع حتى نزل الناس والحوض يتقبر ● (باب القصر في المنام) ●

حدثنا زهير بن خالد ثنا موسى بن عبيدة عن سالم بن أبيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في أبي بكر وعمر قال رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر فزعر ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعهم ضعف والله يغفر له ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب فلم أرعبرها من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن ● (باب الاستراحة في المنام) ●

ما فيه أو كونه قال ابن العربي حديث سمعته ما روى حديث ابن عمر وهما خبران (قلت) الثاني هو المعتقد فحدث ابن عمر مصرحاً بان النبي صلى الله عليه وسلم هو الراي وحديث سمعته فيمان رجلاً أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى وقد أخرج أجد من حديث أبي الطفيل شاهداً لحديث ابن عمر وزاد فيه فوردت على غنم سود وغنم عقر وقال فيه فأولت السود العرب والعقر العجم وفي قصة عرقلاً الحوض وأروى الواردة من الغنم أيضاً في حديث ابن عمر نزع الماعن البئر وحديث سمعته من نزول الماعن السماء فهم اقصدنا نشأ حداهما الأخرى وكان قصة حديث سمعته سابقة فنزل الماعن السماء وهي خزائنه فأسكن في الأرض كما يقتضيه حديث سمعته ثم أخرج منها بالذلول كمثل عليه حديث ابن عمر وفي حديث سمعته إشارة إلى نزول الصر من السماء على الثلج وفي حديث ابن عمر إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن وكلاهما ظاهر من الفتن التي تقعوا وفي حديث سمعته زيادة إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن والاختلاف عليه فإن الناس أجعوا على خلافته ثم يلبث أهل الجبل أن خرجوا عليه واستمع ما هو في أهل الشام ثم حارب بعضين ثم غلب بعد قليل على مصر وخرجت الحروب على على فلم يحصل له في أيام خلافته راحة فغضب المنام المذكوماً للاحول الهزوان الله عليهم أجمعين

● (قوله يا) نزع الذنوب والذنوب بين من البراءة ضعف) أي مع ضعف نزع ذكرفه حديث ابن عمر الذي قبله وحديث أبي هريرة معناه وخبر في الحديث الأول هو ابن معاوية وقوله عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم كأنه تقدم للتأني سؤال عن ذلك فاخبر به الصحابي وقوله في أبي بكر وعمر أي فيما يتعلق بمدة خلافتهما وقوله قال رأيت القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم وحكا ذلك عنه هو ابن عمر وقوله رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر فيه اختصار ووضعه ماقوله وإن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ أولاً فنزع من البر شراً أو بكر وقد تقدمت بشه قوائد حديثي الباب في الباب قبله وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ما أنه إلى ولاية جليسة وتكون مدته بحسب ما استخراج قلة وكثرة وقد تعبر البئر بالماء أو ما يخرج منها بالذلول وهذا الذي اعتداه أهل التعبير لم يعرجوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعول عليه لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء والله أعلم ● (قوله يا) الاستراحة في المنام) قال أهل التعبير أن كان المستريح مستلقاً على فناء فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يدي لآن الأرض أقوى ما يستند إليه بخلاف ما إذا كان منبطحاً فإنه لا يدري ما وراءه ذكرفه حديث همام عن أبي هريرة رضي الله عنه وسلم اللؤلؤ فيه فأخذ أبو بكر اللؤلؤ يحمي وقد تقدمت فوالذي في الذي قبله وقوله رأيتني على حوض أسقى الناس إذا لا أكثر وفي رواية المستقلى والكهنة على حوضي والاولى أولى وكأنه كان يلا من البر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء لهم وأقسمهم وإن كانت رواية المستقلى بخطة احتل

أن ير يد حوضه في الدنيا للاحول في القامة ● (قوله يا) القصر في المنام) قال أهل التعبير القصر في المنام عمل صالح لاهل الدين ولغيرهم حبس وضيق وقد يفسر دخول القصر بالتزوج ذكرفه حديث أبي هريرة ينامن جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا نائم رأيتني في الجنة أخرج من رواية عمار بن ابن شهاب ووقع عند مسلم من رواية يونس بن نزعهم ضعف والله يغفر له فأني ابن الخطاب فأخذها مني فلم يرزل نزع حتى نزل الناس والحوض يتقبر ● (باب القصر في المنام) ●

حدثنا سعد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعد بن المسيب أن أباه مرة قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر قلت لمن هذا القصر قالوا

لعمري الخطاب قد ذكرت غيره فقلت مدبراً قال أو هريرة فبكي عمر بن الخطاب ثم قال أعلبك بأبي أنت وأمي يا رسول الله أغار حدثنا عمرو بن علي حدثنا معمر بن سليمان حدثنا عبد الله بن عمر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب فقلت لن هذا فقالوا الرجل من قريش فخاصمني أن أدخله يابن الخطاب الإمام أعلم من غيرك قال وعليك أغار يا رسول الله (باب الوضوء في المنام) «حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعد بن المسيب أن أباه مرة قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقلت لن هذا القصر فقالوا لعمري قد ذكرت غيره فقلت مدبراً فبكي عمر وقال عليك بأبي أنت وأمي يا رسول الله أغار (باب الطواف بالكعبة في المنام) حدثنا أبو الهيثم أخبرنا

يزيد عن ابن شهاب باقظ بينما أنا نائم أفرأيتني وهو يضم التامض فيركب الكعب (قوله فإذا امرأة تتوضأ) تقدم في مناقب عمر ما نقل عن ابن قتيبة الخطابي أن قوله تتوضأ إنما هو الأصل شواهبا بين مجتمعة مفتوحة وحقوقاً وأوساً كنهها عوض الضاد المجهية واعتدل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ثم وجدت بعضهم اعترض عليه بقوله وليس في الجنة شواها وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشواها الحسناء كما تقدم بيانه وانحاز قال والوضوء لغوي ولا مانع منه وقال القرطبي انما وضأت لتراد حسناً ونوراً لا انما تزيل وجهاً ولا قدراً اذا الجنة منزهة عن ذلك وقال الكرماني تتوضأ من الوضوء وهي النظافة والحسن ويحتمل أن يكون من الوضوء ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على غير وجه التكليف (قلت) ويحتمل أن لا يرد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناماً فيكون مثلاً لالهامة المذكورة وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قد الحياة حينئذ فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة إلى جانب قصر عرف فيكون تعبيراً ما من أهل الجنة يقول الجوهري من أهل التعبير أن من رأى أنه دخل الجنة أنه دخلها فكيف اذا كان الرائي ذلك أصدق الخلق وأما موضوها فغير مظافتها حساو معنى وطهارتها جبهها وحكا وأما كونها إلى جانب قصر عمر فغيره إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الانبياء محق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لأنه لا يمتنع من كون المنام على ظاهره أن لا يكون بعضه يقفه إلى تعبيرة فان رؤيا الانبياء محق يعني ليست من الاضغاث سواء كانت على حقيقتها أم لا مثلاً والله أعلم وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب وقوله أعلبك بأبي أنت وأمي يا رسول الله أغار تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أعلها أغار منك وقال الكرماني لفظ عليك ليس متعلقاً بأغار بل التقدير متعلقاً عليك أغار عليها قال ودعوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا يجوز أن يرتكب القلب مع وضوح المعنى بدونه ويحتمل أن يكون أطلق على وأراد من كائناً من الحروف المتناوبة في الحديث جواز ذكر الرجل عما علم من خلقه كغيره عمر وقوله رجل من قريش عرف من الرواية الأخرى أنه عمر قال الكرماني علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه عمر أما بقرائن وأما بالوحي (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي البصري وعبد الله بن عمر هو العمري المدني وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى في المناقب (قوله بالوضوء في المنام) قال أهل التعبير رؤيته في الوضوء في النوم وسبيله إلى سلطان أو عمل فإن أتت في النوم حصل مراده في القطة وان تعذر راجع إلى مثلاً أو وضوءاً لا يجوز الصلاة فلا والوضوء للخائف أمان وبذل على حصول الثواب وتكفير الخطايا وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله وقدم في الكلام فيه (قوله بالطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير الطواف يدل على الحج وعلى التزج رجوعاً إلى حصول أمر مغلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام فإن كان الرائي رقيقاً دل على فصحه ليلسه (قوله بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة الحديث) تقدم شرحه مستوفى

شعب بن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر بين رجلين ينظف رأسه ماء فقلت من هذا قالوا

ابن مريم فذهبت ألفت فاذ رجل أخرجهم جعد الرأس أعور العين التي كان عنه عنبه طافية قلت من هذا قال الدجال أقرب الناس به شهاب بن قطن وابن قطن رجل من بني المصطلق من خزاعة * (باب إذا أعطى فضله غيره في اليوم) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حزن بن عبد الله بن عروة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ميتاً أنا نائم أتيت بشدح ابن فشربت منه حتى أتى لأرى الريحى بجري (٣٦٧) ثم أعطيت فضله عزراً قالوا لئن بارئ الله

قال العلم * (باب الأمان وذهب الروع في المنام) * حدثني عبد الله بن سعيد

حدثنا عثمان بن مسلم حدثنا صفير بن جويرية حدثنا نافع

أن ابن عمر قال إن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان يرون

الرؤيا على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم فيقصونها

على رسول الله صلى الله عليه

صلى الله عليه وسلم ما شاء

الله وأبلاغهم حدثت الشن

وبني المسجد قبل أن أتبع

فقلت في نفسي لو كان ذلك

خبراً رأيت مثل ما يرى هؤلاء

فما اضطربت لسله قلت

اللهم إن كنت تعلم في خبرا

فأرني رؤيا غيباً أنا كذلك

أنجاني ملكاً في يد كل

واحد منهم حماد مقمعة من

حديث يقولان في الجحيم

وأنا بينهما أدعوا الله اللهم

أعوذ بك من جهنم ثم أراني

لقيني ملكاً في يده مقمعة من

حديث فقال لم ترع غم الرجل

في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء وبأى شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى * (قوله يا — إذا أعطى فضله غيره في اليوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللين مشروحا وقوله الريحى أى ما يترى به وهو اللين أو هو اطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني قال واستناد الخروج اليه بقرينة وقيل الريحى اسم من أسماء اللين (قوله يا — الأمان وذهب الروع في المنام) الروع بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة الخوف وأما الروع بضم الراء فهو النفس قال أهل التصريح رأى الله خائف من شيء آمن منه ومن رأى الله قد آمن من شيء فإنه يخاف منه وذكر فيه حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه وقد مضى شرحه قريباً (قوله إن رجلاً) لم أقف على أسماءهم (قوله فيقولونها) أى يعبرها (قوله حديث السن) أى صفه وفي رواية الكشميني حدث السن بفتح الدال (قوله وبني المسجد) يعنى أنه كان بأوى المسجد بل كان يتزوج (قوله فاضطربت لسله) في رواية الكشميني ذات الية (قوله أنجاني ملكاً) لم أقف على تسميتهما قال ابن بطال يؤخضه من الجزم بالناس وإن كان أصله الاستدلال لأن ابن عمر استدلى على أنه ما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاهما والشيطان لا يظن ولا يذكر الخبر (قلت) ويحتمل أن يكونا أخيراً ما بينهما ملكان (١) وأعتقد التي صلى الله عليه وسلم لما قصته عليه حفصة فاعتد على ذلك (قوله مقمعة) بكسر الميم والجمع مقامع وهى كالسياط من حديد رؤسها مربعة قال الجوهري المقمعة كالخنج وأغرب الداودي فقال المقمعة والمقرعة واحدة (قوله لم ترع) أى لم تفزع في رواية الكشميني لن ترع فعلى الأول ليس المراد أنه لم يقع له فزع بل لما كان الذي فزع منه لم يستتر فكأنه لم يفزع وعلى الثانية المراد أن لا يروع عليك بعد ذلك قال ابن بطال إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفزع وروى بذلك لثمة لأن الملك لا يقول الأحقا انتهى ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جري بن حازم عن نافع قال سمعته لاثوهر بن عرفة فقال لم ترع ووقع عند كثيرين من الرواة أن ترع بجوزفان مع الجزم ووجهه أن مالكاً لما سكن العين للوقت ثم شبهه بسكون الجزم في حذف الألف قبله ثم أجرى الوصل بحرى الوقف ويجوز أن يكون جزءه بلى وهى لغة قبله حكاهما الكسائي وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التمهيد (قوله كطى البئرلة قرون) في رواية الكشميني لها وقرون البرجوانم التى تبني من حجارة توضع عليها الخشعة التى تعلق فيها البكرة والعمادة لكل بئر قنين وقوله وأرى فيها رجالا ملحقين في رواية سالم التى بعده هذا إذا ذكروا أناس عرفتهم بعضهم (قلت) ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم قال ابن بطال في هذا

أنت لو تكر الصلاة فأنظروا إلى حتى وقفوا على شئ جهم فاذها في مطوية كطى البئرلة قرون كقرون البئر بين كل قرنين ملك يده مقمعة من حديث وأرى فيها رجالا ملحقين بالسلاسل رؤسهم أسفا لهم عرفت فيها رجالا من قريش فاضروا إلى عن ذات اليمين فقصصها على حفصة فقصصها حفصة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله

رجل صالح فقال نافع لم يزل بعد ذلك بكتر الصلاة ٢٩ ٢٧٠ في نسخة ١٥٨٠

(١) قوله وأعتقد الخ كذا في النسخ وتأمل اه

٧٠٢٤
حكمة
٥٨٢٩

فقال ابن عباس ذكر لي أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال أنا أناتم رأيت
أنه وضع في يدي سواران
من ذهب فقطعتهما وكرهتهما
فأذن لي ففقطعتهما فطارا
فأولتهما كذا بين يجر جان
فقال عبيد الله أحدهما
العنسي الذي قتله فيروز
باليمن والآخر مسيلة
(باب إذا رأى بقراتنصر) هـ
حدثني محمد بن العلام حدثنا
أبو أسامة عن يزيد عن جده
أبي بردة عن أبي موسى أراه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال رأيت في المنام أني أهاجر
من مكة إلى أرض بها نخل
فذهب وهي إلى أنهما اليامنة

٧٠٢٥
مس في
حكمة
٩٠٤٢

عن ابن عبيد بن جابر اختلاف وزاد في موضع آخر اسمه عبيد الله (قلت) وهو الرابدي شفع
الراء والموحدة بعد هاهماجمة أخو موسى بن عبيدة الرابدي الحديث المشهور بالضعف وليس
لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم بن سعد في سنده
فأخرجنا الساسي عن أبي داود الخزاز في عنه عن أبيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة أسقط عبد الله بن عبيدة من السند وهكذا أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر
عن أبي داود الخزاز ومن رواية عبد الله بن سعد بن إبراهيم عن عه يعقوب قال الاسماعيلي
هذان ثقتان روياه هكذا (قلت) لكن سعد ثقة وقد تابعه عباس بن محمد الدوري عن يعقوب
ابن إبراهيم أخرجهما أو نعم في المستخرج من طريقه وقد تقدم شرح الحديث في المغازي وبأني
شيئ من بعد أبواب وان قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي على البناء المجهول بين من رواية
نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن الملم المذكور أبو هريرة قال للمهاجر هذه الرواية
ليست على وجهها وانتهى من ضرب المثل وانما أول النبي صلى الله عليه وسلم السوارين
بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه فلما رأى في ذراعه سوارين من ذهب وليس
من لبسه لأنهم ما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعي ما ليس له وإيضاف كونهما من
ذهب والذهب منهى عن لبسه دليل على الكذب وإيضاف الذهب شق من الذهب فعمله شيء
يذهب عنه موتاً كذلك بالآذن أنه في نفسه ما فطرا فعرف أنه لا يثبت لهما أمران كلامه بالوجه
الذي جاء به في يلهما عن موضعهما والتفخيز يدل على الكلام انتهى ملخصا وقوله في آخر الحديث
فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة الراوي الحديث وهو موصول بالسند المذكور إليه
وهذا التفسير يؤهم أن عهقه وسياق في ما من وجه آخر عن أبي هريرة أنه من كلام النبي صلى
الله عليه وسلم فيجتمه أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس وقد كثر خبر الاسود
العنسي هناك وذكر خبر مسيلة وقتله في غزوة أحد وشيأ من خبره في أواخر المغازي أيضا
قال الكرماني كان يقال للاسود العنسي ذوالجار لأنه علم جارا إذا قال له اسجد يخض رأسه
(قلت) فعل هذا هو بالخاء المهملة والمعروف انما بالخاء المعجمة بالنطق الثوب الذي يحتمره قال
ابن العربي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوقع بطلان أمر مسيلة والعنسي فأول الرواية عليهما
ليكون ذلك آخر الجالنام عليهما ودفعنا لهما فان الرواية اذا عبرت خرجت ويحتمل أن يكون
نوحى والاول أقوى كذا قال (قوله) باب إذا رأى بقراتنصر كذا ترجم بقيد
التعريف يقع ذلك في الحديث الذي ذكره عن أبي موسى وكانه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض
طرق الحديث كسأينه وحديث أبي موسى المذكور في الباب وأورد هذا السند بشمعة في
علامات النبوة وفوق منه في المغازي بهذا السند أيضا وعل فيها منه قطعة في الهجرة فقال وقال
أبو موسى وذكر بعضه هناك وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه وقد تقدم في غزوة أحد شرح
ما أورد منه فيها (قوله) أراه بضم أوله أي أظنه وقد سبقت هناك أن القائل أراه هو البخاري
وان سلبا وغيره وروى عن أبي كريب محمد بن العلاء شيخ البخاري في مسند المذكور بدون هذه
اللفظة بل جزوا برفعه (قوله) فذهب وهي قال ابن التين رويته وهي بفتح الهاء والنون الذي ذكره
أهل اللغة بسكونها تقول وهلت بالفتح أهل وهلا اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره مثل

وهت وهو هل يوهل وهلا بالتحريك اذا فرغ قال ولعله وقع في الرواية على مثل ما قالوه في البحر
ببحر التحريك وكذا التهور والنور والشعر انتهى وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والقاراني
والجوهري والقالي وابن القطاع الا أنهم لم يقولوا وانت ترد غيره وقد وقع في حديث المائة سنة
فوهل الناس في مقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهلا بالتحريك وقال النووي معناه غلطوا
يقال وهل يشق الهاء يهل بكسر ها وهلا بكونها مثل ضرب يضرب باي غلط وذهب
وهمه الى خلاف الصواب وأما وهلت بكسر ها وهل بالفتح وهلا بالتحريك أيضا كخزرت أخذوا
سدر أعتناه فزعت والوهل بالفتح الفرع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه
الوهم والاعتقاد وأما صاحب النهاية فجزم انه بالسكون (تجمله أو الهنجر) كذا لا في ذرهما
بالالف واللام ووافقه الاصيلي ووقع في رواية كريمة وهجر بغير ألف ولا موهي بالقدمت بيانها
في باب الهجرة الى المدينة (قوله) ورأيت فيها بقر والله خير تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر
عند جدوالتسائي والدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لاجد
حدثنا جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كافي في درع حصينة ورأيت بقرات في أول
الدرع الحصينة المدينة وان البقر يقر والله خير وهذه اللفظة الأخيرة وهي بقر يقع الموحدة
وسكون القاف مصدريه يقره بقرأ ومنهم من ضبطها بفتح النون والقاف ولهذا الحديث سبب
جاءه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والتسائي والطبراني وبصححه الحاكم من طريق أبي
الزناد عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي صلى الله عليه
وسلم عليهم أن لا يبرحوا من المدينة وأما هجرم الخروح اطلب الشهادة وليس له الامة وينامهم
على ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي اني اذا لبس لامة أن يضعها حتى يقاتل وفيه اني
رأيت أني في درع حصينة الحديث فهو حديث جابر وأتمته وقد تقدمت الإشارة اليه والى
ماله من شاهد في غزوة أحد وتقدم هناك قول السهلي ان البقر تعبر برجال المسلمين يتناطحون
في القتال والبحث معه فيه وهو انما تكلم على رواية ابن اسحق اني رأيت والله خيرا رأيت بقرأ
ولكن قيدته في الحديث الذي ذكرته البقر بكونها تنحرف وعلى ما فسره في الحديث بأنهم من
أصيب من المسلمين وان كانت الرواية بكون القاف او بالنون والقاف وليس من رؤية البقر
المتناحرة في شيء وقد ذكر أهل التعبير للبقر في النوم وجوها أخرى منها ان البقرة الواحدة تفسر
بالزوجة والمرأة والخادم والارض والثور يفسر بالنار ~~كونه~~ شير الارض فتصغر عالمها
وسانها فكذلك من يشور في ناحية لطلب ملك أو غيره ومنها ان البقرة اذا وصلت الى بلد فان
كانت بحرية فسرت بالفرن والبقع كرا وبأهل بادية أو يسرع في تلك البلاد **قوله** واذا انظر
ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله بعد يوم بدر المراد بما بعد بفتح خيبر مكة
ووقع في رواية بعد الضم أي بعداً عن ذنوب يوم أي ما جاء الله به بعد الثانية من شئت قلوب
المؤمنين قال الكرماني ويحتمل أن يراد بالخير الغنمة وبعد أي بعد الخير والثواب والخير حصلا
في يوم بدر (قلت) وفي هذا السياق اسماء رأت قوله في الخبر والله خير من جملة الروايات التي يظهر
ان لفظه لم يضر رراده وان رواية ابن اسحق هي المحررة وانراي بقرأ ورأى خيراً فأول البقر على
من قتل من الصحابة يوم أحد وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصدقة على

أو الهجر فاذا هي المدينة
يثرب ورأيت فيها بقرأ
والله خير فاذا هم المؤمنون
يوم أحد واذا الخير ما جاء
الله به من الخير وثواب
الصدق الذي آتانا الله بعد
يوم بدر

٧٠٢٦

تحفة

١٤٧٠٧

* (باب النسخ في المنام) *

حدثني اسحق بن ابراهيم

الخططي حدثنا عبد

الرزاق اخبرنا عن

همام بن منبه قال هذا

ما حدثنا به ابو هريرة عن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال نحن الاخرون

السابقون وقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ينأنا

ناثم اذا ثبت خزائن الارض

فوضع في يدي سوارين من

ذهب فكمبر على وأهملني

فأرسلني الى أن أتفهما

الجهاد يوم يدرو ما بعده الى فتح مكة والمراد بالبعدية على هذا الاختصاص بما بين يدرو أحد نبه عليه
 ابن بطال ويحتمل أن يريد يدرو الموعدا للوقعة المشهورة السابقة على أحد فان يدرو الموعدا
 كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قواوا موعداكم العام المقبل
 يدرو فتح التي صلى الله عليه وسلم ومن اتدب معه الى يدرو بحضور المشركين كون فسميت يدرو الموعدا
 فأشار بالصدق الى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلوه فأتاهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك
 من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم **(قوله باب النسخ في المنام)** قال أهل التعبير
 النسخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال يعبر بإزالة الشيء المنقوخ بغير تكلف شديد لسهولة النسخ
 على النسخ ويدل على الكلام وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه صلى الله عليه وسلم
 وأمره بقتلهما **(قوله حديثي)** في رواية أبي ذر حدثنا **(قوله اسحق بن ابراهيم الخططي)** هو
 المعروف بابن ابراهيم **(قوله هذا ما حدثنا به ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن**
الاخرون السابقون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ينأنا ناثم) قد تقدم التنبه على هذا
 الصنيع في أوائل كتاب الأيمان والتذويزان نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند اسحق بن هذا
 السند وأول حديث فيها حديث نحن الاخرون السابقون الحديث في الجمعة وبقية أحاديث
 النسخة معطوفة عليه بلفظ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اسحق اذا أراد ان يحدث
 بشيء منها يابسط من الحديث الاول وعطف عليه ما يريد ولم يطر هذا الصنيع للتجاري في هذه
 النسخة وأما مسلم فاطر دصمعه في ذلك كما ثبت عليه هناك وبالله التوفيق وقد تقدم هذا
 الحديث في باب وفد بني حنيفة في آخر المغازي عن اسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاستاد
 لكن قال في روايته عن همام انه سمع ابا هريرة ولم يدأ فيه اسحق بن نصر بقوله نحن الاخرون
 السابقون وذلك مما يؤيد ما قرره ويعكس على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب
 وتكلف ذلك وبالله التوفيق **(قوله اذا ثبت خزائن الارض)** كذا وجدته في نسخة معتمدة
 من طريق أبي ذر من الاتيان بمعنى الجنى ويجذف الباء من خزائن وهي مقدرة وعند غيره أوتت
 بزادة واوسن الاتيان بمعنى الاعطاء ولا اشكال في حذف الباء على هذه الرواية ولبعضهم كالاول
 لكن باثبات الباء وهي رواية أحد واسحق بن نصر عن عبد الرزاق قال الخططي المراد بخزائن
 الارض ما فتح على الامم من الغنائم من ذخائر كسرى وقصر وغيرهما ويحتمل معادن الارض
 التي فيها الذهب والفضة قال غيره بل يحمل على أعين من ذلك **(قوله فوضع)** ففتح أوله وثانيه وفي
 رواية اسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه **(قوله في يدي)** في رواية اسحق بن نصر في
(قوله سوارين) في رواية اسحق بن نصر سواران ولا اشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ
 وضع بالضم وسوارين بالنصب وتكلف لتخرج بذلك وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه عن
 رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ رأيت في يدي سوارين من ذهب وآخر جهه سعد بن منصور عن
 رواية مسدد القري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام والسوار بكسر الهمزة ويجوز ضمها وفيه
 لغة نائلة أسوار بضم الهمزة أوله **(قوله فكمبر على)** في رواية اسحق بن نصر فكبر بالثنية والباء
 الموحدة مضمومة بمعنى العظم قال القرطبي وانما عظم عليه ذلك ليكون الذهب من حلية
 النسا عظم على الرجال **(قوله فأرسلني الى أن أتفهما)** كذا لا على البناء المجهول وفي رواية

تحفة
١٤٧٠٧

الكشمي في حديث امحق بن نصر فأوصى الله الى وهذا الوحي بمحتمل أن يكون من وصي الالهام
 أو على اسان الملك قاله القرطبي **(قوله فنفختمها)** زاد امحق بن نصر فذهبا وفي رواية ابن عباس
 الماضية قريافطارا وكذا في رواية المقرئ زاد وقوع واحد بالصامة والآخر بالين وفي ذلك
 اشارة الى حقارة أمرهما لان شأن الذي ينفخ فيه ذهب بالنفخ أن يكون في غاية الخفارة وورده
 ابن العربي بان أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله **(قلت)** وهو كذلك
 لكن الاشارة انما هي للحقارة المعنوية لا الحسية وفي طرائعها اشارة الى اضياع لال أمرهما كما
 تقدم **(قوله فأولت ما الكذابين)** قال القاضي عياض لما كان رؤيا السوارين في الدين جميعا
 من الجهتين وكان النبي صلى الله عليه وسلم حنفئذ بينهما قاتل السوارين علم ما لوضعهما في غير
 موضعهما لانه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه وفي كونهما من
 ذهب اشعار بذهاب أمرهما وقال ابن العربي السوارين على الملوك الكفار كما قال الله تعالى
 فلولا أني عليه أساوره من ذهب والذلهامعان منها القوة والسطان والقهر قال ومحمتمل أن
 يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس قال وكثيرا ما يضرب
 المثل بمحمد في بعض الحروف **(قلت)** وقد ثبت زيادة الالف في بعض طرقه كما ثبت وقال القرطبي
 في المقهم ما ملخصه مناسبة هذا التأويل لهذه الرواية بأن أهل صنعاء وأهل اليمامة كانوا أسلوا
 فكانوا كالساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذبان وبهرجاء على أهلهم ما بزخرف أقوالهما
 ودعواهما الباطلة اتخذع أكثرهم بذلك فكان البدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة
 الكذابين وكونهما من ذهب اشارة الى ما زخرفاه والزخرف من أسماء الذهب **(قوله الذين أمانا)**
 بينهما فظاهر في انهما كانا حين قص الرواية موجودين وهو كذلك لكن وقع في رواية ابن عباس
 ويحجران بعدى والجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعد مظهر ورشو كنهما ومخاربتهما ودعواهما
 النبوة نقله التوروي عن العلماء وقيل نظر لان ذلك كله ظهر للاسود بصنعاء في حياته صلى الله
 عليه وسلم فادعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وأل أمره
 الى أن قتل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمت ذلك وانحيا في أواخر الغزاة وأمامسلة
 فكان ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربه الا في
 عهد أبي بكر فاما أن يحمل ذلك على التقلب وأما أن يكون المراد بقوله بعدى أي بعد نبوته قال
 ابن العربي محتمل أن يكون ما تأوله النبي صلى الله عليه وسلم في السوارين وصي ومحمتمل أن يكون
 تناسل بذلك علم ما دفعه الحاله لهما فأتى الملام المذكور عليهم الان رؤيا اذا عبرت وقعت والله أعلم
(تنبيه) أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رفعه رابث كان في يدى سوارين من ذهب
 فكرههما فذهبا كسرى وقصرو هذا ان كان الحسن أخذه عن ثابت فظاهره بعارض التفسير
 بمسيلة والاسود فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالمعتمد
 ما ثبت مر فوعا ثم ما مسيلة والاسود **(قوله ما)** اذا رأى أنه أخرج الشيء من
 كوة أو أسكنه موضعا آخر واختلف في ضبط كوة فوقع في رواية لا يذرى بعض الكلف وتشديد
 الواو المفتوحة ووقع اللاقين فيخفف الواو وسكونها بعد هاء واو هو المعتمد والكورة الناحية
 قال الخليل في العين الكورة رسل بالخاء المعجمة الساكنة كذا اقتصر عليه ابن بطال وقال

فنفختمها فطارا فأولت ما
 الكذابين الذين أمانا بينهما
 صاحب صنعاء وصاحب
 اليمامة **(باب اذا رأى أنه**
أخرج الشيء من كوة
وأسكنه موضعا آخر)

٧٠٢٨

تس في

حكمة

٧٠٢٢

حدثنا الحميل بن عبد الله
حدثني أخي عبد الحميد عن
سليمان بن بلال عن موسى
ابن عقبة عن سالم بن عبد الله
عن أبيه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال رأيت كأن
امرأة سوداء ثائرة الرأس
خرجت من المدينة حتى
قامت بمهجة وهي الخففة
فأولت أنه وباء المدينة فتقل
الياء (باب المرأة السوداء)
حدثنا أبو بكر المقتدي
حدثنا فضيل بن سليمان
حدثنا موسى

٧٠٢٩

تس في

حكمة

٧٠٢٢

غير الرجل بأداه فإن فسخ أوله فهو الرجل بغير أداة والكور بالضم أيضا موضع الزنا ببر وكور
الحداد ما بين من طين وأما الزق فهو الصكر والكورة المدينة والتاحية قال ابن دريد
ولأحسبها عريضة محضرة **قوله** حدثني أخي عبد الحميد هو ابن أبي أويس واسم أبي أويس
عبد الله **قوله** عن سليمان بن بلال في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو
عبد الحميد المذكور حديثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بن عبد اب **قوله** عن
سالم بن عبد الله عن أبيه في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده حدثني سالم بن عبد الله عن
عبد الله بن عمر **قوله** أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت في رواية فضيل في رواية النبي صلى
الله عليه وسلم في المدينة وفي رواية الإسماعيلي من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن
كلاهما عن موسى بن عقبة مثله لكن قال في بواب المدينة **قوله** رأيت في رواية عبد العزيز
ابن المختار عن موسى بن عقبة لقد رأيت **قوله** كأن امرأة سوداء ثائرة الرأس في رواية ابن
أبي الزناد عن موسى بن عقبة عند أحمد وأبي نعيم ثائرة الشعر والمراد شعر الرأس وزاد فضله
بفتح المنة فذكر التام بعد هذا أي كرمه الرائحة **قوله** خرجت كذا في أكثر الروايات
ووقع في رواية ابن أبي الزناد آخر جرت بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للمجهول وانظروا
أخرجت من المدينة فاستكت بالخففة وهو الموافق للترجمة ونظائر الترجمة أن فاعل الأخر
النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه نسب إليه لأنه دعاه فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر
كتاب الحج من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم حب النساء المدينة الحديث
وفيه وائل جها إلى الخففة قالت عائشة وقد علمنا المدينة وهي أربأ أرض الله **قوله** حتى قامت
بجميع وهي الخففة أممها بفتح الخاء وسكون الهمزة وسكون الياء بعدها أربأ الحروف مفتوحة ثم عين
مهملة وقيل بوزن عظيمة وأظن قوله وهي الخففة مذرجان قول موسى بن عقبة فإن أكثر
الروايات سلا عن هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ووقع في رواية ابن جريج
عن موسى بن عبد ابن ماجه حتى قامت بالمهجة قال ابن التين ظاهر كلام الجوهرى أن
مهجة تصرف لأنه أدخل عليها الالف واللام ثم قال الآن يكون أدخلها للتعظيم وفيه
بعد **قوله** فأولت أنه وباء المدينة تنقل الياء في رواية ابن جريج فأولتها وباء المدينة
ينقل إلى الخففة قال الملب هذه الروايات من قسم الروايات المعبرية وهي مما ضرب به المثل ووجه
التمثيل أنه من اسم السوداء والدام فتأولت وجهها بجميع اسمها وتأولت من نوران
شعر رأسها أن الذي يسو ويثير الشعر يخرج من المدينة وقيل لأن نوران الشعر من اقشعر
الحسد ومعنى الاقشعر الانسحاب فالتحيز من انسحاب النفس منه كالحى **قلت**
وكان امرأ ابدا لا يستحيش أن رؤيته موحشة والا فلا اقشعر في اللغة تجمع الشعر وتقبضه
وكل شيء تقرب عن هيبته يقال اقشعر كاقشعر الأرض بالجدب والنبات من العطش وقد قال
القصير واني المعبى كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فهو مكروه وقال غيره نوران
الرأس يؤول بالحى لأنها تنثر البدين بالاقشعرار وارتفاع الرأس لاسم من السوداء فانها
أكثر استحياشا **قوله** **باب** المرأة السوداء أي في المنام ذكره الحديث
الذي قبله من الوجه الذي ثبت عليه وقوله فيه فتأولتها وقع في رواية الكشمغني فأولتها

حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر (٣٧٤) في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة رأيت امرأته سوداء ثائرة الرأس

خرجت من المدينة حتى

نزلت جميعه فتألمت أن ثواب

المدينة نقل الى المهجعة وهي

الحففة * (باب المرأة الثائرة

الرأس) * حدثني ابراهيم

ابن النضر حدثني أبو بكر بن

أبي أويس حدثني سليمان

عن موسى بن عقبة عن سالم

عن أبيه أبي النبي صلى الله

عليه وسلم قال رأيت امرأة

سوداء ثائرة الرأس خرجت

من المدينة حتى قامت

جميعه فأولت أن وراء المدينة

ينقل الى المهجعة وهي الحففة

(باب اذا هز سيفا في

المنام) * حدثنا محمد بن

الهلال حدثنا أبو أسامة عن

بريد بن عبد الله بن أبي بردة

عن جده أبي بردة عن أبي

موسى أراه من النبي صلى

الله عليه وسلم قال رأيت في

رؤياي أني هزرت سيفا فاقطع

صدره فإذا هو ما أصيب من

المؤمنين يوم أخدم هزرت

أخرى فعاد أحسن ما كان

فذا هو ما جاء الله به من الفتح

واجتماع المؤمنين * (باب

من كذب في حلمه) * حدثنا

علي بن عبد الله حدثنا سليمان

عن أبيه عن عكرمة عن

ابن عباس عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال من تخلم

بحلم ليره كلف أن يعقدين

شبهتين ولن يفعل ومن

استمع الى حديث قوم وهم له

(قوله رأيت) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت وثبت في رواية الاسماعيلي عن الحسن

ابن سفيان عن المقدسي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت الخ (قوله ما) المرأة الثائرة الرأس

أى في المنام ذكر فيه الحديث المشار اليه وقد قدمت ما فيه (قوله با) اذا

هز سيفا في المنام) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه من النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت

في رؤياي أني هزرت سيفا فاقطع صدره الحديث بهذه القصة وهو طرف من حديثه الذي

أوردته في علامات النبوة بكياه وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكر بعض شرحه

هناك وقوله فبسه ثم هزرت أخرى فعاد أحسن ما كان فذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع

المؤمنين قال المذهب هذه الرؤيا من ضرب المثل ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصول بالعبادة

عبر عن السيف بهم ويهز عن أمرهم بالحرب وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي الهزة الأخرى

لما عاد الى حالته من الأسوة عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ولأهل التعبير في السيف تصرف

على أوجه منها أن من نال سيفا فانه نال سلطانا أما أولا به وأما بعده وأما زوجه وأما ولد فان سله

من غده فالتسلط زوجته وأصيب ولده فان انكسر القدم وسلم السيف فالتعسك وان سلما

أعطيا فكذلك وقائم السيف يتعلل بالآل والعصبات ونضله بالام وذوى الرحم وان جرد

السيف وأراد قل شخص فهو أسانه يترده في خصومه وربما عبر السيف بسلطان جارتهم

لمخالصه وقال بعضهم من رأى أنه أخذ السيف فانه يتزوج أو ضرب شخصا بسيف فانه يسلط

لسانه فيه ومن رأى أنه يقابل آخر وسقه أطول من سقه فانه يغلبه ومن رأى سقا عظيما في

قته ومن قلده سيفا قادرا فان كان قصيرا يدم أمره وان رأى أنه يجر جثاله فانه يجر عنه

(قوله با) من كذب في حلمه) أى فهو مذموم والتقدير باب أى من كذب في حلمه

والحلم بضم المهملة وتسكون اللام ما يراه الناس وأشار بقوله كذب في حلمه على أن لفظ الحديث

تحمل لما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي زعفه من كذب في حلمه

كان يوم القيامة عقد شعيرة وسنده حسن وقد صححه الحاكم ولكنه من رواية عبد الأعلى بن

عاصم ضعفة أو زرعة وذكر فيه حديثين الحديث الاول ذكر له طر فاصرفه موقوفة عن

ابن عباس (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن أبيه) في رواية الجدي عن

سفيان حدثنا أبو بوب وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره قال سفيان وصلنا

أبو بوب (قوله عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف في فعله عكرمة هل هو عن ابن عباس

صرفا أو موقوفا وهو عن أبي هريرة موقوفا (قوله من تخلم) أى تكلم بالحلم (قوله بحلم

ليره كلف أن يعقدين شبهتين ولن يفعل) في رواية عباد بن عبد الله عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

سفيان عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن أبيه عن عكرمة عن

القمامة عذاب وفي رواية همام ومن استمع الى حديث قوم ولا يصحهم أن يسمعون حديثهم أذنب في
 أذنه الا تلك **قوله** ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفع فيها وليس ينفع) في رواية عباد وكذا
 في رواية همام ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفع فيها الروح وليس تنفع فيها وهذا
 الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام أولها الكذب على النمام ثانيا الاستماع لحديث من لا يريد
 استماعه ثالثا التصوير وقد تقدم في آخر الباب من طريق التضرع أنس عن ابن عباس
 حديث من صور صورة وتقدم شرحه هناك وأما الكذب على النمام فقال الطبري إنما اشتد فيه
 الوعيد مع أن الكذب في القنطة قد يكون أشد فسد منه إذ قد تكون شهادة في قتل أحد أو
 أخذ مال لان الكذب في النمام كذب على الله أنه أراه ما لم يره والكذب على الله أشد من الكذب
 على الخلق في لقوله تعالى ويقول الا شاهد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الآية وانما كان
 الكذب في النمام كذبا على الله لحديث الرواجز من النبوة وما كان من أجزاء النبوة فهو من
 قبل الله تعالى انتهى ملخصا وقد تقدم في باب قبل باب ذكر أسلم وغفار شي من هذا في الكلام على
 حديث وثالة الا في التسمية عليه في ثاني حديث الباب وقال المهابي في قوله كلف أن يعقدين
 سبعين حجة للشعيرة في تجويرهم تكلف ما لا يطاق ومنه في قوله تعالى يوم يكشف عن
 ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها وجاوه على أمور الدنيا وجاهوا الآية والحديث المذكور ين على أمور الآخرة انتهى
 ملخصا والمسئلة مشهورة فلا تظلمها والحق أن التكليف المذكور في قوله كلف أن يعقدا ليس
 هو التكليف المصطلح وانما هو كتابة عن التعذيب كما تقدم وأما التكليف المستفاد من الامر
 بالسجود فالامر فيه على سبيل التمجيز والتوبيخ لكونهم أمم وبالسجود في الدنيا وهم قادرون
 على ذلك فاستغوا فامر وابه حيث لا قدرة لهم عليه فيجزي الوفاء وتعذبا وأما الاستماع
 فقد تم التسمية عليه في الاستئذان في الكلام على حديث لا تنجس اثنان دون ثالث وقد قد ذلك
 في حديث الباب لمن يكون كلرا الاستماعه فأخرج من يكون راضيا وأما من جهل ذلك فيفتن
 حسمه للمادة وأما الوعيد على ذلك فبعض الا تلك في أذنه عن الجزاء من جنس العمل والآلة باليد
 وضم النون بعددها كافي الرصاص المذاب وقيل هو خالص الرصاص وقال الداودي هو
 القصدير وقال ابن أبي جرة انما عمله حلما ولم يسمه روي الاله ادعى رأى ولم ير شيئا فكان
 كاذبا والكذب انما هو من الشيطان وقد قال ابن الحارث من الشيطان كما مضى في حديث
 أبي قتادة وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضا قال وسمى العقدين
 الثعيرين ان يتسل احداهما بالآخرى وهو مما لا يمكن عادة قال وناسبة الوعيد المذكور
 للكلاب في منامه والله صرح أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه
 صورة فتقم كأدخل المصور في الوجود وصورة است بحقيقة لان الصورة الحقيقية هي التي فيها
 الروح فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمر الطفا وهو الاتصال المعبر عنه بالعقدين الثعيرين
 وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمر اشديدا وهو ان يتم ما خلقه بزمجه ينفع الروح ووقع وعيد
 كل منهما بأنه يعذب حتى يهل ما كلف به وهو ليس بفاعل فهو كاذب عن تعذيب كل منهما على
 الدوام قال والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الاول كذب على جنس النبوة والثاني

ومن صور صورة عذب
 وكلف أن ينفع فيها وليس
 ينفع * قال سفيان وصله لنا
 أيوب

نارح الخالق في قدرته . وقال في مستمع حديث من يكره استماعه يدخل فممن دخل منزله
وأعلن بابه وتحدث مع غيره فان قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للاجني أن يستمع حديثه فمن
يستمع اليه يدخل في هذا الوعد وهو يكن ينظر اليه من خلل الباب فقد ورد الوعد فيه ولا نسهم
لوقفوا عنه لكأن هذرا قال ويستثنى من عموم من يكره استماعه حديثه من يتحدث مع غيره
بجهر أو هناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعد لان قرينة الحال هي الجهر
تقتضي عدم الكراهة فيسوغ الاستماع قال وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية
استحق العقوبة بقدر خروجه وقبسه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يعذر بجهره وكذا من تناول
فيه تأويل بلاطلا اذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلم كذا قال ومن
اللطائف ما قال غيره ان اختصاص الشعر بذلك لما في النمام من الشعور بما دلت عليه فصلت
المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق (قوله وقال قتيبة المص) رفع لنا في نسخة قتيبة عن أبي عوانة
رواية التساني عنه من طريق علي بن محمد القاربي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن جويه
عن التساني ولفظه عن أبي هريرة قال من كذب في رواية كلف أن يعقدين طرفي شعيرة من
استمع الحديث ومن صور الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن
أبي عوانة بهذا السند كذلك موقوفاً وقد أخرج أحمد واللساني من طريق همام عن قتادة
الحديث بنماه مرفوعاً ولكن اقتصر منه التساني على قوله من صور (قوله وقال شعيرة عن
أبي هاشم الرماني) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ووقع في رواية المسنني
والسرخسي عن أبي هشام وهو غلط (قوله قال أبو هريرة قوله من صور صورة ومن يحلم ومن
استمع) كذا في الاصل مختصر اقتصر على أطراف الاحاديث الثلاثة وقد وقع لنا
موصولاً في مستخرج الاسماعيلى من طريق عبد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعيرة عن
أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة من يحلم ومن طريق محمد بن جعفر عن
عن شعيرة فذكره كذلك ولفظه من يحلم كذا كلف أن يعق شعيرة (قوله حدثنا الحق)
هو ابن شاهين وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطيمان وخالد شيخه هو الحذاء (قوله من استمع
ومن يحلم ومن صور يحقوه) قلت كذا اختصره وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق وهب
ابن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند الى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فرغعه ولفظه من استمع الى حديث قوم وهم له كارهون صب في آذنه الاك من يحلم
كاف أن يعق شعيرة يعذب بها وليس بفاعل ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس
بفاعل ثم أخرجه الاسماعيلى من طريق وهب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي
كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً (قوله بابنه هشام) يعني ابن حسان عن عكرمة
عن ابن عباس (قوله) يعني موقوفاً الحديث الثاني (قوله حدثنا علي بن مسلم) هو الطوسي
نزيل بغداد أمدت قبل البخاري بثلاث سنين وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه
البخاري بالسن ومات قبل أن يرحل البخاري وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق عبد الوارث بن
عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف في قال ابن اللديني

تغ
٢٧٤/٥
س
نخبة
٩٤٢٥٢

٧٠٤٢٣
نخبة
٦٠٥٨/٣
٢٧٤/٥
٦٠٥٣٤
٦٢٣٩
مولى ابن عمر عن أبيه
عن عكرمة عن ابن عباس
قال من استمع ومن يحلم ومن
صور يحقوه تابعه هشام عن
عكرمة عن ابن عباس قوله
«حدثنا علي بن مسلم حدثنا
عبد الصمد حدثنا عبد
الرحمن بن عبد الله بن دينار
مولى ابن عمر عن أبيه

٧٠٤٢
نخبة
٧٢٠٦

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من أفقرى القرى أن يرى ٣٧٧ عنه ما لم تره (باب إذا رأى ما يكره فلا
صدوق وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس
وليس بمعروف (قلت) عمدة البخاري فيه كلام شخه على وأما قول ابن معين فله وسره وله على
حديثه معناه ومع ذلك أخرجه البخاري شأه الأول فيه متابع أو شاهد فأما التابع فأخرجه
أحمد بن مطر بن حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار بن أبي أمامة
ولفظه أفقرى القرى من ادعى إلى غير أبيه وأقرى القرى من أرى عنه ما لم يرؤد كذا في نسخة
صحيح وأما شاهد من في مناقب قريش من حديث والده بن الأسقع لفظه أن من أعظم القرى
أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عنه ما لم يرؤد كفيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن عمر
عند أحمد وقد تقدم بيان ذلك هناك (قوله) إن من أفقرى القرى أفقرى أفعل تفضيل أي أعظم
الكذبات والقرى بكسر القاء والقصر جمع قرية قال ابن بطال القرية الكذبة العظيمة التي
يتعجب منها وقال الطبري فأرى الرجل عنه وصفه ما عاين ليس فيها ما قال ونسبة الكذبات إلى
الكذب للمبالغة نحو قوله ليل أليل (قوله) إن من أفقرى القرى (قوله) عنه ما لم يكره
(١) كذا فيه يحذف الفاعل وفرد العين ووقع في بعض النسخ ما لم يكره بالثنية ومعنى نسبة
الرؤيا إلى عينه مع أنها لم يراها أبداً أنه أخبر عنه بما بالروية وهو كاذب وقد تقدم بيان كون هذا
الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله (قوله) ما إذا رأى ما يكره
فلا يخبر بها ولا يذكرها (قوله) كذا في بعض النسخ في لفظي الحديثين لكن في الترجمة فلا يخبر ولفظ
الحديث فلا يخبر وهما متعارضان وقد كرمه حديثين الأول (قوله) عن عبد بن سعيد
هو الانصاري لا يخبر بها ولا يذكرها (قوله) هو ابن عبد الرحمن بن عوف (قوله) لقد كنت أرى الرؤيا
فتمرضني عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة كنت أرى الرؤيا بأعزى منها غير
إني لأزمل قال النووي معنى أعزى وهو بضم الهمزة وسكون الهمزة وفتح الراء أحمر خوف من
ظاهرها في تخلفي يقال عري بضم أوله وكسر ثانيه تخففاً يري يفحص إذا أصاب عرا بضم ثم فتح
ومد وهو نفص الحى ومعنى لأزمل وهو بزي وميم تقيس له ألتلف من برد الحى ووقع مثله عند
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال ألقى منها شدة بل أعزى منها وفي رواية
سفيان عن الزهري عن أبي أنعام وعند مسلم أيضاً من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي
سلمة أن كنت لأرى الرؤيا أنقل على من جبل (قوله) حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت أرى
الرؤيا في رواية المستمل لا يرى بزيادة اللام والأول أولى (قوله) فلا يخبر بها إلا من يحب (قوله)
قد تقدم إن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرواية الحسنة لا يجب قد يفسرها بما لا يحب ما ينفض
وأما إذا فقد تقع على تلك الصفة أو تعجل لنفسه من ذلك حرزاً وتكديفاً من يتكلم حديث من
لا يجب بسبب ذلك الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله) حدثنا ابن أبي حاتم والدروري
تقدم في باب الرؤيا أن اسمك من مع عبد العزيز (قوله) حدثنا يزيد بن عبد الله (قوله) زاذق
رواية المتعالي بن أسامة بن الهادي الشيباني وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار إليه (قوله)
باب من لم ير الرؤيا لا يعار إذا أوصى (قوله) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد كرهت أن يروى بالرواية لا يعار وهو حديث ضعيف في يد الراشدين
ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم بن أبي بزي

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من أفقرى القرى أن يرى ٣٧٧ عنه ما لم تره (باب إذا رأى ما يكره فلا
صدوق وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس
وليس بمعروف (قلت) عمدة البخاري فيه كلام شخه على وأما قول ابن معين فله وسره وله على
حديثه معناه ومع ذلك أخرجه البخاري شأه الأول فيه متابع أو شاهد فأما التابع فأخرجه
أحمد بن مطر بن حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار بن أبي أمامة
ولفظه أفقرى القرى من ادعى إلى غير أبيه وأقرى القرى من أرى عنه ما لم يرؤد كذا في نسخة
صحيح وأما شاهد من في مناقب قريش من حديث والده بن الأسقع لفظه أن من أعظم القرى
أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عنه ما لم يرؤد كفيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن عمر
عند أحمد وقد تقدم بيان ذلك هناك (قوله) إن من أفقرى القرى أفقرى أفعل تفضيل أي أعظم
الكذبات والقرى بكسر القاء والقصر جمع قرية قال ابن بطال القرية الكذبة العظيمة التي
يتعجب منها وقال الطبري فأرى الرجل عنه وصفه ما عاين ليس فيها ما قال ونسبة الكذبات إلى
الكذب للمبالغة نحو قوله ليل أليل (قوله) إن من أفقرى القرى (قوله) عنه ما لم يكره
(١) كذا فيه يحذف الفاعل وفرد العين ووقع في بعض النسخ ما لم يكره بالثنية ومعنى نسبة
الرؤيا إلى عينه مع أنها لم يراها أبداً أنه أخبر عنه بما بالروية وهو كاذب وقد تقدم بيان كون هذا
الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله (قوله) ما إذا رأى ما يكره
فلا يخبر بها ولا يذكرها (قوله) كذا في بعض النسخ في لفظي الحديثين لكن في الترجمة فلا يخبر ولفظ
الحديث فلا يخبر وهما متعارضان وقد كرمه حديثين الأول (قوله) عن عبد بن سعيد
هو الانصاري لا يخبر بها ولا يذكرها (قوله) هو ابن عبد الرحمن بن عوف (قوله) لقد كنت أرى الرؤيا
فتمرضني عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة كنت أرى الرؤيا بأعزى منها غير
إني لأزمل قال النووي معنى أعزى وهو بضم الهمزة وسكون الهمزة وفتح الراء أحمر خوف من
ظاهرها في تخلفي يقال عري بضم أوله وكسر ثانيه تخففاً يري يفحص إذا أصاب عرا بضم ثم فتح
ومد وهو نفص الحى ومعنى لأزمل وهو بزي وميم تقيس له ألتلف من برد الحى ووقع مثله عند
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال ألقى منها شدة بل أعزى منها وفي رواية
سفيان عن الزهري عن أبي أنعام وعند مسلم أيضاً من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي
سلمة أن كنت لأرى الرؤيا أنقل على من جبل (قوله) حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت أرى
الرؤيا في رواية المستمل لا يرى بزيادة اللام والأول أولى (قوله) فلا يخبر بها إلا من يحب (قوله)
قد تقدم إن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرواية الحسنة لا يجب قد يفسرها بما لا يحب ما ينفض
وأما إذا فقد تقع على تلك الصفة أو تعجل لنفسه من ذلك حرزاً وتكديفاً من يتكلم حديث من
لا يجب بسبب ذلك الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله) حدثنا ابن أبي حاتم والدروري
تقدم في باب الرؤيا أن اسمك من مع عبد العزيز (قوله) حدثنا يزيد بن عبد الله (قوله) زاذق
رواية المتعالي بن أسامة بن الهادي الشيباني وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار إليه (قوله)
باب من لم ير الرؤيا لا يعار إذا أوصى (قوله) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد كرهت أن يروى بالرواية لا يعار وهو حديث ضعيف في يد الراشدين
ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم بن أبي بزي

(١) قوله يحذف الفاعل كذا
في جميع النسخ التي يلبسها
وله لا يحذف المفعول بدليل
رواية لم تره التي نبه عليها
القسطاني اه

العقيلي رفعه الرواي على رجل طائر مالم تعبر فاذا عبرت وقعت انطى ابي داود وفي رواية الترمذي
 سقطت وفي مرسل ابي قلابه عند عبد الرزاق الرواي تقع على ما عبر مثل ذلك مثل رجل رفع
 رجله فهو ينتظر متى يضعها وأخرجه الحاکم موصولاً بذكر أنس وعند سعيد بن منصور بن سعد
 صحيح عن عطاء كان يقال الرواي على ما أولت وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان بن يسار عن
 عائشة قالت كانت امرأتان من اهل المدينة لهما زوج تاجر يختلف بهن في التجارة فأتت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي غائب وتركني حاملاً فأتيت في المنام ان سارية
 بنتي انكسرت واني ولدت غلاماً عوراً فقال خير يرجع زوجك ان شاء الله صالحاً وتلدن غلاماً
 برافذ كرت ذلك ثلاثاً فأتت ورسول الله صلى الله عليه وسلم غائب فأتتها فخيرتني بالنام فقلت
 لئن صدقت رؤياك لبعوث زوجك وتلدن غلاماً فاجر انكسرت نكحي فاجاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال مه يا عائشة اذا عبرتم المسلم الرواي فاعبروها على خير فان الرؤيا تكون على ما عبرها
 صاحبها وعند سعيد بن منصور بن سعد مرسل عن عطاء بن رباح قال جاءت امرأته الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت اني رأيت كأن جازيقي انكسر وكان زوجها غائباً فقال رد الله عليك
 زوجك فخرج سالماً الحديث ولكن فيه ان بابكر أو غيره الذي عبر لها رؤيا الاخيرية وليس
 فيه الاخير الاخير المرفوع فاشارة الجارية الى تخصيص ذلك بما اذا كان العا بر مصيباً في تعبيرة
 وأخذته من قوله صلى الله عليه وسلم لا يكر في حديث الباب أصبت بعضاً واخطأت بعضاً فانه
 يؤخذ منه ان الذي أخطأ فيه لو ينه له لكان الذي ينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير
 الاول قال أبو سعيد وغيره معنى قوله الرواي بالاول عابراً اذا كان العا بر الاول عالماً بتعبير فاصاب
 وجه التعبير ولا نهى لمن أصاب بعده ان ليس المدار الاعلى اصابة الصواب في تعبیر المنام ليتوصل
 بذلك الى امر ادا الله فيما ضر به من المثل فاذا أصاب فلا ينبغي ان يسأل غيره وان لم يصيب فليسأل
 الثاني وعليه ان يتخير عما عنده من ما جهل الاول (قلت) وهذا التأويل لا يساعده حديث
 أبي رزين ان الرواي اذا عبرت وقعت الا ان يدعى تخصص عبرت بان عابرها يكون عالماً بمصدا
 فيعكرو عليه قوله في الرواي المكره ولا يتحدث بها أحد فقد تقدم في حكمة هذا النهي انه ربما
 فسر هاتفسير ما كرهها على ظاهرها مع احتمال ان تكون محبوبة في الباطن فتقع على ما فسر
 ويمكن الجواب بان ذلك يتعلق بالرأي فله اذا قصها على أحد ففسرها على المكره ان يادر
 فليسأل غيره عن نصيب فلا يتعمق وقوع الاول بل يقع تأويل من اصاب فان قصر الرائي فلم يسأل
 الثاني وقعت على ما فسر الاول ومن أدب التعبير ما أخرجه عبد الرزاق عن عمر انه كتب الى
 ابي موسى فاذا رأى احداً كرهوا بقصها على اخيه فقلل خبرنا وشراعدنا ورجاه فقلت
 ولكن سنده منقطع وأخرج الطبراني والبيهقي في الدلائل من حديث ابن زمل الجهمي بكسر
 الزاي وسكون الميم بهداه الام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في الاستيعاب عبد الله قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح قال هل رأى أحد منكم شيئاً قال ابن زمل فقلت أما
 يا رسول الله قال خبرنا تلقاه وشرا توافه وخبرنا وشرا توافه أعدائنا والحمد لله رب العالمين انقص
 رؤياك الحديث وسنده ضعيف جداً وذكره جماعة التعديل من أدب الرائي ان يكون صادق
 اللهجة وان ينام على وضوء على جنبه الايمن وان يقرأ عند نومها الشمس والليل والذين وسورة

الاخلاص والمعونة يقول اللهم اني أعوذ بك من سبي الاحلام وأستجير بك من تلاعب
 الشيطان في البقطة والنامم اللهم اني أسألك رؤيا صادقة نافعة صافلة غير مفسدة اللهم
 أرني في منامي ما أحب ومن أدبه ان لا يقصها على امرأ ولا عدو ولا جاهل ومن أدب العابر
 أن لا يعبرها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل (قوله عن نونس) هو
 ابن يزيد الابن لم يقع في من رواية اللبث عنه الا في البضارى وقد عسر على اصحاب المستخرجين
 كالاسماعيلي وابن نعيم وابي عوانة والبرقاني فاخرجوه من رواية ابن وهب وأخرجه الاسماعيلي
 أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثين عن نونس (قوله عن عبد الله بن
 عبد الله بن عتبة) في رواية ابن وهب ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره (قوله ان ابن عباس
 كان يحدث) كذا لاكثر اصحاب الزهري وتردد الزيدى يندى هل هو عن ابن عباس أو ابى هريرة
 واختلف على سفيان بن عيينة ومعهما فاخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر
 عن الزهري عن عبد الله بن ابن عباس وابى هريرة قال عبد الرزاق كان معمر يقول أحيانا
 عن ابى هريرة وأحيانا يقول عن ابن عباس وهكذا ثبت في مصنف عبد الرزاق ورواية اسحق
 الدرري وأخرجه ابوداود وابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال نفسه عن ابن
 عباس قال كان ابو هريرة يحدث وهكذا أخرجه البزار عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق وقال
 لانهم احدا قال عن عبد الله بن ابن عباس عن ابى هريرة الاعداء الرزاق عن معمر ورواه غير
 واحد فلما ذكرنا أباه هريرة انتهت وأخرجه الذهلي في العلل عن اسحق بن ابراهيم بن راهبه عن
 عبد الرزاق فاقتصر على ابن عباس ولم يذكر أباه هريرة وكذا قال احمد في مسنده قال اسحق عن
 عبد الرزاق كان معمر يروى عنه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري كاذك كانه وكان لا يشك فيه
 بعد ذلك وأخرجه مسلم من طريق الزيدى أخبرني الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس أو
 أباه هريرة هكذا بالشك وأخرجه مسلم عن ابن ابى عمير عن سفيان بن عيينة مثل رواية نونس وذكر
 الحديث ان سفيان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس قال فلما كان في آخر زمانه ثبت فيه ابن
 عباس أخرجه ابو عوانة في صحيحه من طريق الجدي هكذا وقدم في ذكر الاختلاف فيه على
 الزهري مستوعبا حديث ذكره المصنف في باب رؤيا الليل وبقائه التوفيق قال الذهلي المحفوظ رواية
 الزيدى وسند صحيح البخارى يقتضى ترجيح رواية نونس ومن تابعه وقد جزم بذلك في الايمان
 والتدريج حيث قال وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره ان تقسم خبر ما نه عن
 ابن عباس (قوله ان رجلا) لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم زيادة في له من طريق سليمان بن
 كثير عن الزهري وكذا انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مما يقول لاصحابه من رأى منكم
 رؤيا فليقصها أخبره اله خاير رجل فقال قال القرطبي معنى قوله فليقصها ليدكر قصتها أو يبيع
 خبرها حتى لا يترك منها شيئا من قصص الأثر اذا اتعته وأخبرها أى أنسرها ووقع بيان
 الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا واظنه جابر الى النبي
 صلى الله عليه وسلم منصرفه من احد وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن
 عباس أو عن أبى هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبى هريرة لان كلامهما لم يكن في ذلك الزمان
 بالمدينة أما ابن عباس فكان صغيرا مع أبويه بمكة فان مولاه قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح

حدثنا يحيى بن بكر حدثنا
 اللبث عن نونس عن ابن
 شهاب عن عبد الله بن عبد
 الله بن عتبة ان ابن عباس
 رضى الله عنهما كان يحدث
 ان رجلا أتى رسول الله

صلى الله عليه وسلم

٧٠٤٦

موسى

تحفة

٥٨٢٨

وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة وأما أبو هريرة فأتاهم قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع **(قوله إني رأيت)** كذا لا أكثر وفي رواية ابن وهب إني أرى كأنه لقوة بحقه الرواية كأنه مثله بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ **(قوله ظلة)** بنهم الظاء المجهدة أي صحابه لها ظل وكما أن ظل من سقينة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي. وقال ابن فارس الظلة أول شيء يظلل زوا سليمان بن كثير في روايته عند الداربي وأبي عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه بين السماء والأرض **(قوله تنطف السمن والعسل)** شون وطاء مسكورة ويجوز ضمها معنا تنطف بقاف وطاء مضمومة ويجوز كسرها يقال تنطف الماء إذا سال وقال ابن فارس ليس ينطف أمطرت إلى الصبح **(قوله فإرى الناس يشكفون منها)** أي يأخذون بالكشف في رواية ابن وهب بإدبهم قال الخطيب شكف يسط كفه ليأخذ. ووقع في رواية الترمذي من طريق معه يشكفون بمجهلة ومثناة وقاف أي يأخذون في الاسقة قال القرطبي يحتمل أن يكون معني يشكفون يأخذون كما يتم وهو الأقرب بقوله بعد ذلك فالمستكة والمستقل **(قلت)** وما أدري كيف جوز أخذ كني من كفه ولا حجة فيما احتج به لمسا في **(قوله فالمستكة والمستقل)** أي لا أخذ كثيرا ولا أخذ قليلا. ووقع في رواية سليمان بن كثير بغرأف ولا فهم ما وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد بن محمد بن مسكين ومستقل وبين ذلك **(قوله وإذا سب)** أي حبا **(قوله وأصل من الأرض إلى السماء)** في رواية ابن وهب وأرى سبيلا أصلا من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير ورأيت لها سبيلا وأصلا وفي رواية سفيان بن حسين وكان سب دلى من السماء **(قوله فأراك أخذت به فملوت)** في رواية سليمان بن كثير فاعلاك الله **(قول)** ثم أخذته كذا لا أكثر وبعضهم ثم أخذته زاد ابن وهب في روايته من بعد وفي رواية ابن عيينة وابن حسين من بعده في الموضعين **(قوله فعلا به)** زاد سليمان بن كثير فعلا به الله وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين **(قوله ثم أخذ به رجل آخر فاقطع)** زاد ابن وهب هنا وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاز رجل من بعدهم فأخذ به فقطعه **(قوله ثم وصل)** في رواية ابن وهب فوصل له وفي رواية سليمان فقطعه ثم وصل له فأنصل وفي رواية سفيان بن حسين ثم وصله **(قوله إني أتت)** زاد في رواية معمر وأبي **(قوله والله لتدعي)** يشديد النوا وفي رواية سليمان أتتني **(قوله فاعبرها)** في رواية ابن وهب فاعبرها بن يزيد أتاها كعبا لا والنون ونحوه في رواية معمر ومن في رواية الزبيدي **(قول)** اعبرها في رواية سفيان عند ابن ماجه عبرها بالشديد وفي رواية سفيان بن حسين فاذن له زاد سليمان وكان من أعبر الناس للرواية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله وأما الظلة فالإسلام)** في رواية ابن وهب وكذا معمر والزبيدي فظلة الإسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها **(قوله فالقرآن)** حلاونه تنطف في رواية ابن وهب حلاونه ولكنه وكذا في رواية سفيان ومن معمر يبينه سليمان بن كثير في رواية وقال وأما العسل والسمن فالقرآن في حلا العسل ولبن السمن **(قوله فالمستكة من القرآن والمستقل)** زاد ابن وهب في روايته قبلها وأما ما يشكف الناس من ذلك وفي رواية سفيان فالأخذ من القرآن أكثر كثيرا وكذا في رواية سليمان بن كثير فهم حله القرآن **(قوله وأما السب الخ)** في رواية سفيان بن حبا

فقال إني رأيت اللسلة في السنام ظلة تنطف السمن والعسل فأرى الناس يشكفون منها فالمستكة والمستقل وإذا سب وأصل من الأرض إلى السماء فأراك أخذت به فملوت ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ثم أخذ به رجل آخر فاقطع ثم وصل فقال أبو بكر يا رسول الله إني أنت والله لتدعي فأعبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم له إعبرها قال أما الظلة فالإسلام وأما الذي ينطف من العسل والسمن فالقرآن حلاونه تنطف فالمستكة من القرآن والمستقل وأما السب الواصل من السماء إلى الأرض فالقرآن الذي أتت عليه تأخذه فيعيلك الله

وأما السبب فأنه عليه تعالوا عليك الله **(قوله ثم يأخذ به رجل)** زاد سفيان بن حسين وابن وهب من بعدك زاد سفيان بن حسين على من جاءك **(قوله ثم يأخذ به)** في رواية سفيان بن حسين ثم يكون من بعدك يا رجل يأخذ مأخذك **(قوله ثم يأخذ به رجل)** زاد ابن وهب آخر **(قوله)** فيقطع به ثم وصل له فيعلاويه زاد سفيان بن حسين فعله الله **(قوله فآخرني يا رسول الله بأني أنت أصبت أم أخطأت)** في رواية سفيان بن وهب يا رسول الله أخطأت **(قوله أصبت بعضا وأخطأت بعضا)** في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين أصبت وأخطأت **(قوله قال فوالله)** زاد ابن وهب يا رسول الله ثم اتفقا **(تحدثني بالذي أخطأت)** في رواية ابن وهب ما الذي أخطأت وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه فقال أبو بكر أقصمت عليك يا رسول الله لتعيرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال ما الذي أخطأت ولم يذكر الباقي **(قوله قال لا تقسم)** في رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم يا أبا بكر ومثله لم يذكر دون قوله يا أبا بكر وفي رواية سليمان بن كثير ما الذي أصبت وما الذي أخطأت فأني يا بخره قال الدودي قوله لا تقسم أي لا تكرر عينك فأني لا أخبرك وقال المهلب توجه تعير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل وكذلك الاسلام بقى الذي ينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة وأما الفصل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى إن القرآن شفاء للعالمين المصدر وقال انه شفاء ورجة للمؤمنين وهو حلال على الاسماع وكلاهما الفصل في المساق وكذلك جاء في الحديث ان في السمن شفاء قال القاضي عياض وقد يكون عبر الظلة بذلك ما نظفت العدل والسمن اللذين عبرهما القرآن وذلك انما كان عن الاسلام والسريرة والسبب في اللغة الحبل والعهد والميثاق والذين أخذوا به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا قال المهلب وموضع الخطأ في قوله ثم وصل له لان في الحديث ثم وصل ولم يذكره **(قلت)** بل هذه اللفظة وهي قوله وان سقطت من رواية البث عند الاصيل وكريمة فهي ثابتة في رواية أخرى عن شبوة الثلاثة وكذا في رواية التسي وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن فونس عند معمر وغيره وفي رواية معمر عند الترمذي وفي رواية سفيان بن عيينة عند السائي وابن ماجه وفي رواية سفيان بن حسين عند جدو في رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وابو غزاة كلهم عن الزهري وزاد سليمان بن كثير في رواية فوصل له فأنصل ثم بنى المهلب على ما فهمه فقال كان ينبغي لابي بكر ان يقف حيث وقفت الزوايا لا يذكر الموصول له فان المخرج أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى وقد عرفت ان لفظه ثابتة في نفس الخبر فالهني على هذا ان عثمان كذا يقطع عن الباقي بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك الفضائل التي أنكروها تعير عنها باقطع الحبل ثم وقعت الشهادة فأنصل بهم فغيره بان الحبل وصل له فأنصل فالتحق بهم فلم يتم في تبين الخطأ في التعير المذكور ما فهمه المهلب والتجسس القاضي عياض فانه قال في الأكمال قبل خطوه في قوله فوصل له وليس في الروايات انه وصل وليس فيها ولذلك لم يوصل لعثمان وانما وصلت الخلافة لعلي وموضع التجسس سكونه عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي له ثابتة في صحيح مسلم الحديث

ثم يأخذ به رجل فعلاويه
ثم يأخذ به رجل آخر فعلاويه
ثم يأخذ به رجل فينقطع
به ثم يوصله فعلاويه
فآخرني يا رسول الله بأني
أنت أصبت أم أخطأت قال
النبي صلى الله عليه وسلم
أصبت بعضا وأخطأت بعضا
قال فوالله تحدثني بالذي
أخطأت قال لا تقسم

يتكلم عليه ثم قال وقيل الخطأ هنا بمعنى التلوه أي تركت بعضاً من تفسيره وقال الاسم اعلى قيل
 السبب في قوله وأخطأت بعضاً أن الرجل لما قص على النبي صلى الله عليه وسلم رؤياه كان النبي
 صلى الله عليه وسلم أحق بتعبيرها من غيره فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال أخطأت بعضاً
 لهذا المعنى والمراد بقوله قيل ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال انما أخطأ في مبادرته بتفسيرها
 قيل ان ما مر به وروافقه جماعة على ذلك ونعقبه النووي بتعبيره فقال هذا فاسد لأنه صلى الله
 عليه وسلم قد أذن له في ذلك وقال اعبرها (قلت) مراد ابن قتيبة انه لم يأت له ابتداء بل بادره
 فسأل ان يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرته للسؤال أن تتولى تعبيرها لانه
 اراد أخطأت في تعبيرك لكن في الملاقاة الخطأ على ذلك نظراً لانه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب
 قوله هل أصبت فان الظاهر انه أراد الاصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه التفسير ومن ثم قال
 ابن التين ومن بعده الاشبه بظاهر الحديث ان الخطأ في تأويل الرؤيا أي أخطأت في بعض تأويلك
 (قلت) ويؤيده توبيب الضاري حيث قال من لم ير الرؤيا لأول عابر اذ لم يصب وتقبل ابن التين
 عن أبي محمد بن أبي زيد واى محمد الاصيلي والداودي نحو ما نقله الاجاعلي ولفظهم أخطأ في سؤاله
 ان يعبرها وفي تعبيرها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن هبيرة انما كان الخطأ لكونه
 اقسام ليعبرها بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الخطأ في التعبير لم يشترط عليه وما قوله
 لا تقسم فعضاه تلك اذا تفكرت فيما أخطأت به عليه قال والذي يظهر ان أبا بكر اراد ان يعبرها
 فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقوله فعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ابن التين وقيل أخطأ لكونه المذكور في الرؤيا شئين الفصل والسمن
 ففسرهما بشئ واحد وكان ينبغي ان يفسرهما بالقرآن والسنة ذكر ذلك عن الطحاوي (قلت)
 وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير وحزم به ابن العربي فقال قالوا عايناهم أبو بكر فانه جعل
 السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة قال ويحتمل ان يكون السمن والعسل
 العلم والعمل ويحتمل ان يكونا الفهم والحفظ وأيدان الجوزى ما نسب للطحاوي بآخر جه أجد
 عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى أصبعي سمنا وفي الأخرى
 عسلا فالعنهما قلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال تقرأ الكتابين التوراة
 والفرقان فكان يقرؤهما (قلت) ففسر العسل بشئ والسمن بشئ قال النووي قيل انما لم يبر
 النبي صلى الله عليه وسلم قسم أي بكر لان ابرار اقسام مخصوص بما اذا لم يكن هناك مقدسة ولا
 مشقة ظاهرة فان وجد ذلك فلا ابرار ولعل المقدسة في ذلك ما علمه من سبب انقطاع السبب
 بعثان وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فكمرة ذكرها خوف شعورها ويحتمل ان
 يكون سبب ذلك انه لو ذكر له السبب لزم منه ان يوجه بين الناس لمبادرته ويحتمل أن يكون
 خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين قالوا بر قسمه لزم ان يعينهم فلم يؤمر بذلك اذ لو عينهم
 لكان نصاعاً على خلافهم وقد سبق مشقة الله ان الخلافة تكون على هذا الوجه فترك
 تعيينهم خشية ان يقع في ذلك مقدسة وقيل هو غيب فجاز ان يختص به ويختص به غيره
 وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت ان تعبيرها في رأيهم جمعة الظن والتلويح ويصيب وقيل
 لما أراد الاستبداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منعه ما يتفاد فكان المنع كالنهي له على ذلك

(قلت) وجب ما تقدم من لفظ الخطا والتوهم والتأديب وغيرهما انما أحكيه عن قائله
ولست راضيا بطلاقه في حق الصديق وقيل الخطا في خلق عثمان لانه في اللام رأى انه أخذ
بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اختلافه بنفسه وتفسير أي بكر بانه يأخذه رجل فينقطع
به ثم وصل له وعثمان قد قتل قهرا ولم يخلع نفسه فالصواب ان يحمل وصله على ولاية غيره وقيل
يحتمل أن يكون ترك ابرار القسم لم يدخل في النفوس لاسيما الذي انقطع في يده السبب وان
كان وصل وقد اختلف في تفسير قوله ففصل معناه قتل وانكره القاضي أو بكر بن
العربي فقال ليس معنى قطع قتل اذ لو كان كذلك لشاركه عمر لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو
بل بجهة عداوة مخصوصة وقل عثمان كان من الجهة التي علامها وهي الولاية فلذلك جعل قتله
قطعا قال وقوله ثم وصل يعني ولاية على فكان الحبل موصولا ولكن لم يرفه علوا كذا قال وقد
تقدم البص في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي مانصه والذي انقطع به وصل له وهو عرلة لما
قتل وصل له بأهل الشورى ويعثمان كذا قال وهو جنى على ان المذكور في الخبر من الرجال بعد
التي صلى الله عليه وسلم اثنان فقط وهو اختصار من بعض الروايات الا فند الجهو وثلاثة وهي
ذلك شح من تقدم ذكره والله أعلم قال ابن العربي وقوله أخطأت بعضا اختلف في تعيين الخطا
فقبل وجه الخطا وتوجه على التعبير عن غير استئذان واحتمل النبي صلى الله عليه وسلم لمكانته
(قلت) تقدم البص فيه قال وقيل أخطأ لقسمه عليه وقيل لعله السمن والعسل معنى واحدا
وهما معنيان وأدبوه بأنه قال أخطأت بعضا وأصب بعضا ولو كان الخطا في التقديم في اليسار
أوفي اليمن لما قال ذلك لانه ليس من الروايات ان ابن الجوزي الاشارة في قوله أصبت وأخطأت
لتعبيره الروايات وقال ابن العربي بل هذا لا يزم لانه يصح ان يريد به أخطأت في بعض ما جرى
وأصب في البعض ثم قال ابن العربي وأخبرني أي انه قيل وجه الخطا ان الصواب في التعبير ان
الرسول هو القائل والسمن والعسل القران والسنة وقيل وجه الخطا انه جعل السبب الحق
وعثمان لم ينقطع به الحق وانما الحق ان الولاية كانت بالله ثم صارت بالخلافة فانصت لآي بكر
ولعمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحته براهته فأعلم الله ولحق باصحابه قال وسألت بعض
السيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال من الذي يعرفه ولئن كان تقدم
أي بكر بن أبي النبي صلى الله عليه وسلم للتعبير خط فالتقدم بين أي بكر لتعيين خطئه
أعظم وأعظم فالذي يقتضيه الدين واخرم الكفر عن ذلك وقال الكرمانى انما اقدم ما لي تبين
ذلك مع كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يمينه لانه كان يلزم من تبينه مفسدة اذ ذلك فرأى ان بعده
مع ان جميع ما ذكره انما هو بطريق الاحتمال ولا جرم في شيء من ذلك وفي الحديث من القوائد
ان الروايات لا أول عاير كما تقدم تقرر له لكن قال ابراهيم بن عبد الله الكرمانى المعبر لا يخبر
الروايات وجهها عبارة عاير ولا غيره وكيف يستطيع تخالفا ان يغير ما كانت نصته من أم
الكتاب غير انه يستحب لمن لم يتدرب في علم الا أو يل ان لا يتعرض لمسألة اليه من لا يشك في
أمانته ودينه (قلت) وهذا مبحث على تسليم ان المراتى تنسخ من ام الكتاب على وفق ما يغيرها
العارف وما المانع انما تنسخ على وفق ما يغيرها أول عاير وانه لا يستحب ابرار القسم اذا كان فيه
مفسدة وفيه ان من قال اقسم لا كفارة عليه لان أبكر لم يرد على قوله أفسحت كذا قاله عباس

ورده النووي بان الذي في جميع نسخ صحيح مسلم انه قال فوالله يا رسول الله لقد نثي وهذا صريح
 بين (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الايمان والندور قال ابن التين قه ان الامر بابرار
 القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ومن لم يبر قسم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع
 عليه لكل أحد (قلت) فيحتمل أن يكون منعه ذلك لئلا يسأله جهارا وان يكون أعلىه بذلك
 سرا وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تغييرها وترك اغفال السؤال عنه وفضلها لما تشتمل
 عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هيرة وفي السؤال من أبي بكر
 أولا وآخر اوجواب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة على انسااط أبي بكر معه وادلاله عليه وفيه
 انه لا يعبر الرؤيا بالاعمال ناصح امين حبيب وفيه ان العابر قد يخطئ وقد يصب وان للعالم بالتعبير
 ان يسكت عن تعبیر الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتمان على الذكر قال المهلب ويحمله اذا كان
 في ذلك عموم فامالو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس ان يخبره بعد الصبر ويكون على أهية
 من نزول الحادثة وفيه جواز اظهارها للعالم ما يحسن من العلم اذا خلصت فتمت وأمن المحب كلام
 العالم بالعلم بخضرة من هو أعلم به اذا أذن له في ذلك صريحا وما قام مقامه ويؤخذ منه جواز
 مثله في الافتاء والحكم والتليذ ان يقسم على معلمه ان يقضيه الحكم **﴿ قوله ما ﴾**
 تعبیر الرؤيا بعد صلاة الصبح فيما اشار الى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن سعد بن
 عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال لا تقصص رؤياك على امرأ أو لا تخبر بها حتى تقطع النفس
 وفيه اشارة الى الرد على من قال من أهل التعبير ان المسحوب ان يكون تعبیر الرؤيا من بعد
 طلوع الشمس الى الربعة ومن العصر الى قبل المغرب فان الحديث دال على استحباب تعبیرها
 قبل طلوع الشمس ولا يخالف قوله بكراهة تعبیرها في أوقات كراهة الصلاة قال المهلب تعبیر
 الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الاوقات لحفظ صاحبها بها القرب عهدها وقبل
 ما يعرض له نسيانها ولخوضه في العار وقلة شغلها بالفتنة فيما يتعلق بعاشه ويعرف الراي
 ما يعرض له بسبب رؤياه فبشئته بالخير ويحذر من الشر ويتأهب لذلك فرعا كان في الرؤيا
 تحذير عن معصية فكيف عنها ورعا كانت انذارا لامرأ فكون له متقربا قال فهذه عدة فوائد
 لتعبیر الرؤيا وأول الثمار انتهى لمخصا **﴿ قوله حدثنا ﴾** في رواية غير أبي ذر حديثي (قوله مؤمل)
 بوزن محمد موموز (ابن هشام أو هشام) كذا في الاي ذرعن بعض مشايخه وقال الصواب
 أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر وهو ممن وافقت كنيته اسم أبيه وكان صهرا لمعمل خضفة في هذا
 الحديث على ابنه ولم يخرج عنه البخاري عن غير امعمل وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث
 هنا ما وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي أحاديث الانبياء وفي التفسير عنه هذا السند اطرافا
 وأخرجه أيضا ما في وآخر كتاب المختار عن موسى بن اسمعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجا
 وأخرج في الصلاة وفي التهجد وفي السجود وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الانبياء وفي
 الادب عنه منه بالسند المذكور اطرافا وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم
 وأخرجه أجدع بن بدين هرون عن جرير بن قسامه وأخرجه بضاع بن محمد بن جعفر عند رفته عن
 عوف بن قيس **﴿ قوله حدثنا اسمعيل بن ابراهيم ﴾** هو الذي قاله ابن عسلة وشيخه عوف هو
 الاعرجي وأورجا هو العطاردي واسمه عمران والسند كله بصريون **﴿ قوله كان رسول الله ﴾**

﴿ باب تعبیر الرؤيا بعد صلاة
 الصبح ﴾ حدثنا مؤمل
 ابن هشام أو هشام حديثنا
 اسمعيل بن ابراهيم حديثنا
 عوف حدثنا أبو رجا حديثنا
 سمرة بن جندب رضي الله
 عنه قال كان رسول الله

٧٠٤٧

م ت س

تحفة

٤٦٢٥

صلى الله عليه وسلم يعني عما يكثر ان يقول لاصحابه كذا الذي ذكر عن الكشي في قوله عن غير ما ساقط
 يعني وكذا وقع عند الباقر وفي رواية التسي وكذا في رواية محمد بن جعفر بما يقول لاصحابه
 وقد تقدم في هذا الوجه ما نقل ابن مالك انها بمعنى مما يكثر قال الطبري قوله مما يكثر خبر كان وما
 موصولة ويكثر صلته والضمير الراجح الى ما فاعل يقول وان يقول فاعل يكثر وهل رأى أحد
 منكم هو المقول أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كائنا من النفر الذين كثر منهم هذا القول فوضع
 ما موضع من تفخيما وتعليل الحانة وتحريره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعبد تعبيرا لروا
 وكان له مشارك في ذلك منهم لان الاكسما من هذا القول لا يصدر الا بمن تدرب فيه ووثق
 باصابته كقولك كان زيد من العلماء النعم ومنه قول صاحبي السجين ليوسف عليه السلام بنشنا
 بنأوبه اناراك من المحسنين أي من المجدين في عبارة الأروا وعلما ذلك عملا بآمنه هذا من
 حيث البيان وأما من حيث التخييل فيستعمل أن يكون قوله هل رأى أحد منكم رؤيا مبتدأ والخبر
 مقدم عليه على تأويل هذا القول مما يكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول ثم أشار الى
 ترجم الوجه السابق والمتبادر وهو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين (قوله ناقص)
 بضم أوله وفتح القاف (قوله ما شاء الله) في رواية يزيد فيقص عليه من شاء الله وهو يفتح أوله
 وضم القاف وهو رواية التسي ومان في الرواية الأولى للقصص ومن في الثانية القاص ووقع
 في رواية جرير بن حازم فسال وما قال هل رأى أحد رؤيا قلنا لا قال لكن رأيت الليلة قال
 الطبري وجه الاستدراك انه كان يجب ان يعبر لهم الرؤيا فلما قالوا مارا بناشبا كانه قال أنتم
 مارا بناشبا لكني رأيت وفي رواية أبي خلدة يفتح المحبة وسكون اللام واسمها خالد بن راعن
 أي راجع من سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد وما قال هل رأى أحد منكم رؤيا
 فلحدث بها فلم يحدث أحد بشي فقال اني رأيت رؤيا فاسمعوا مني أخرجه أبو عوانة (قوله وانه
 قال لتأذات غداة) لفظ ذات زائد أو هو من إضافة الشيء الى اسمه وفي رواية جرير بن حازم عنه كان
 اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه وفي رواية يزيد بن هرون عنه اذا صلى صلاة الغداة وفي رواية
 وهب بن جرير عن أبيه عن مسلم اذا صلى الصبح وبه تطهر مناساة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من
 طريق يزيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صلى بارسل الله صلى الله
 عليه وسلم يوم ما صلاة الفجر فجلس الحديث بطوله فوحده بثمرة والرواية عن يزيد ضعف
 وأخرج أبو داود والترمذي من حديث الأصبغ عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد الليلة رؤيا وأخرج الطبراني بسند جيد عن
 أبي امامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الصبح فقال اني رأيت الليلة
 رؤيا هي حق فاعادوها فذكر حديث بثاقبه أسماء بنه بعضهما ما في حديث سمرة لكن يظهر من
 سياقه انه حديث آخر فان في أوله أناني رجل فاخذ بيدي فاستمعني حتى أتى جبال طي يلاوعرا
 فقال لي ارفع فقلت لا أستطيع فقال اني سأسم لك فجعلت كلما وضعت قدومي وضعت على درجة
 حتى استويت على سواء الجبل ثم انطلقنا فاذا نحن برجال ونساء مشقة أشد اقهم فقلت من
 هؤلاء قال الذين يقولون ما لا يعلمون الحديث (قوله انه أناني الليلة) بالنصب (قوله آياتان)
 في رواية هوقن عن عوف عن عبد ابن أبي شيبة آياتان بالثك وفي رواية يبرير بن رطلين

صلى الله عليه وسلم يعني عما
 يكثر أن يقول لاصحابه هل
 رأى أحد منكم رؤيا قال
 فقص عليه ما شاء الله
 أن يقص وانه قال لتأذات
 غداة انه أناني الليلة آياتان

وانهما استعناى وانهما
قالا لى انطلق وانى انطلقت
معهما وانا استعناى على رجل
مضطجع واذا آخر قائم
عليه بصخرة واذا هو يهوى
بالصخرة رأسه فينتلغ رأسه
فيئدهه الحجر ههنا فينتبع
الحجر فيأخذ فلا يرجع
الحق حتى يصير رأسه كالحجر
ثم يعود عليه فيعمل به مثل
ما فعل به مرة الاولى قال قلت
لهما سبحان الله ما هذان
قال قال لى انطلق انطلق
فانطلقنا فأتينا على رجل
مستلق لقناه واذا آخر
قائم عليه يكلوب من حديد
واذا هو يأتى أحدثنى وجهه
فيشر شر شدقه الى قناه
وضخه الى قناه وعينه الى
قناه قال وربما قال ابورجاء
فيستق قال ثم يتحول الى
الجانب الاخر فيعمل به
مثل ما فعل الجانب الاول
ثم يشر من ذلك الجانب
حتى يصير ذلك الجانب كما
كان ثم يعود عليه فيفعل
مثل ما فعل المرة الاولى قال
قلت سبحان الله ما هذان

أنيكى وفي حديث على رأيت ملكين وسياقي في آخر الحديث انهما جعيل ومكائيل (قوله)
وانهما استعناى) بموحدة ثم مشتاقا وبعد العين المهملة مثلثة كذلك في رواية الكشي
يؤمن ثم موحدة ومعنى استعناى أرسلاني كذا قال في الصحاح بهضم واُسْعِنَه بِقَالَ اسْعِنَه
اِذَا تَارَهُ وَأَذْهَبَهُ وَقَالَ ابْنُ هَيَّةٍ مَعْنَى اسْعِنَاى أَقْبَضَانِي وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَأَى فِي النَّامِ اِنْهَامَا
اِيقْظَا فَرَأَى مَا رَأَى فِي النَّامِ وَصَفَهُ بَعْدَ أَنْ أَفَاقَ عَلَى أَنَّ مَنَامَهُ كَالْقَبْضَةِ لَكِنْ لَمَّا رَأَى مِثْلَا
كَشَفَهُ التَّعْبِيرُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَنَامَا (قوله وانى انطلقت معهما) زاد جرير بن حازم في روايته
الى الارض المقدسة وعند جد الى أرض فضاء وأرض مستوية وفي حديث على فانطلقا الى
السما (قوله وانا استعناى على رجل مضطجع) في رواية جرير مستلق على قناه (قوله واذا)
آخر قائم عليه بصخرة) في رواية جرير يفهرا وصخرة وفي حديث على قررت على ملك وأمامه
أدى ويسد الملك صخرة فيضرب بها هامة الالدى (قوله يهوى) بفتح أوله وكسر الواو أى
يسقط يقال هوى بالفتح يهوى هو يأسقط الى أسفل وضبطه ابن التين بضم أوله من الر باى
ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب (قوله بالصخرة لأسه فينتلغ) بفتح أوله وسكون
المثناة وفتح اللام بعدها غين بهجمة أى يسدخه وقد وقع في رواية جرير فيشدخ والشدخ كسر
الشي الا حروف (قوله فيئدهه الحجر) بفتح الميمتين بينهما هاء ساكنة وفي رواية الكشي يهوى
فيئدا ثم ين بدل الهاءين وفي رواية النسفي وكذا هو في رواية جرير بن حازم فيئدهه لهما
هزمة وكل معنى والمراد انه دفعه عن الى أسفل وتدهه اذا انخط والهزم تدل من الهاء
كثرا وتؤدأ تدح وهو بمعناه (قوله ههنا) أى الى جهة الضارب (قوله فينتبع الحجر) أى
الذى رى به (فيأخذ) في رواية جرير فاذا ذهب ليأخذ (قوله فلا يرجع اله) أى الى الذى شدخ
رأسه (قوله حتى يصير رأسه) في رواية جرير حتى يلثم وعندنا جعدا رأسه كما كان وفي
حديث على فيقع دماغه جانباً وتقع الصخرة جانباً (قوله ثم يعود عليه) في رواية جرير يعود
اله (قوله مثل ما فعل به مرة الاولى) كذا في رواية النسفي ولغيره يملوك كذا في رواية التضرير
ثم يل عن عوف عند أبي عوانة المرة الاولى وهو المراد باراية الاخرى وفي رواية جرير فيصنع
مثل ذلك قال ابن العربي جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضع الرأس
(قوله انطلق انطلق) كذا في المواضع كلها التكرير وسقط في بعضها التكرار لبعضهم وأما في رواية
جرير فليس فيها سبحان الله وفيها انطلق مرة واحدة (قوله فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق)
لقناه واذا آخر قائم عليه يكلوب من حديد) تقدم في الجانب وضبط الكلوب ويسان الاختلاف
فيه وقد وقع في حديث على فاذا أتى بالكلوب وأمنه أدى ويد الملك كلوب من حديد وضعه في شدقه
الاين فيشدقه الحديث (قوله فيشر شر شدقه الى قناه) أى يقطع شقاو الشدق جانب القم
وفي رواية جرير فيشدقه في شدقه فيشدقه حتى يبلغ قناه (قوله ومخرجه) كذا في الافراد وهو المناسب
وفي رواية جرير ومخرجه بالتثنية (قوله قال وربما قال ابورجاء) أى يدل فيشر شر وهذه
الزيادة ليست عند محمد بن جعفر (قوله ثم يتحول الى الجانب الاخر الخ) اختصره في رواية
جرير بن حازم ولقظه ثم يخرج فيشدقه في شدقه الاخر ويلثم هذا الشيء فهو يفعل ذلك به
قال ابن العربي فيشر شر شدق الكلاب انزال العقوبة بفعل المعصية وعلى هذا تجري العقوبة

ففيما من كل لون الريح وإذا
بين ظهري الروضة جمل
طويل لا كأدري رأسه
طولا في السماء وإذا حول
الرجل من أكرودان رأيتهم
قط قال قلت لهما ما هذا
ما هو قال قال لا انطلق
انطلق قال فانطلقا فأتينا
الى روضة عظيمة لم اروضة
قط أعظم منها ولا أحسن قال
قال لا ارق فارقت فيها قال
فارتقينا فيها فأتينا الى
مدينة متينة بلبن ذهب ولبن
فضة فأتينا باب المدينة
فاستقضنا فتح لنا دخلنا
قلقا فأتينا رجال شطرن
خلقهم كاحسن ما أتت را
وشرطوا قبح ما أتت را قال
قال اللهم اذهبوا افتعوا في
ذلك النهر قال وإذا نهر
معتز بجري كأن ماءه
الحض من البياض فذهبوا
فوقعوا فيه ثم رجعوا اليها
قد ذهب ذلك السوء عنهم
فصاروا في أحسن صورة
قال قال لا هذه جنة عدن
وهذا مستزك قال فيها
بصري صعدا

(١) قول الشاعر قتل
ما هو لا هكذا بالنسخ والذي
بنسخ المتن قلت لهما ما هذا
ما هو فلهذا ما هو يا ناه

غطاها الخصب وهذا كله على الرواية بتشديد اليم قال ابن التين ولا يظهر للتخفيف وجه (قلت)
الذي يظهر أنه من العقدة وهو شدة الظلام فوصفها بسدة الخضر كقوله تعالى ما دهامتان وضبط
ابن بطال روضة مخفة بكسر الفين المعجمة وتشديد النون ثم نقل عن ابن دريد وأدأ عن وعن إذا
كثر شجره وقال الخليل روضة غناء كثيرة العشب وفي رواية جري بن حازم روضة خضر اموا إذا
فيها شجرة عظيمة (قوله من كل لون الريح) كذا لاكثر وفي رواية الكشميني نور بفتح النون
وإبراهيم لون وهي رواية النضر بن شمير عند أبي عوانة والنور بالفتح الزهر (قوله وإذا بين
ظهري الروضة) بفتح الراء كسر الباء التحتية تنبيه ظهري وفي رواية يحيى بن سعيد بن ظهري
وهو أجمعى والمراد وسطها (قوله رجل طويل) زاد النضر قائم (قوله لا كأدري رأسه
طولا) بالنصب على التمييز (قوله وإذا حول الرجل من أكرودان رأيتهم قط) قال الطيبي
أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأت ولدان قط أكرهم بفتح الكاف ثم بضم الهمزة
أروضة قط أعظم منها ولما كان هذا التركيب بضم معنى التي جازت زياد من وقط التي
تخص بالمعنى المتنى وقال ابن مالك جاز استعمال قط في المثلث في هذه الرواية وهو جاز وعقل
أكرهم عن ذلك فقصوه بالمعنى المتنى (قلت) والذي وجهه بالطيبي حسن جدوا وجهه
الكرمانى بأنه يجوز أن يكون أكرى بالنون الذي يلزم من التركيب إذا المعنى مارأتهم أكرهم
ذلك وأنتى مقدور وسبق نظره في قوله في صلاة الكسوف فصل بطول قيام أكرى قط (قوله
قتلت ما هو لا) (١) في بعض الطرق ما هذا وعليها شرح الطيبي (قوله فأتينا الى روضة عظيمة
لم اروضة قط أعظم منها ولا أحسن قال قال لا ارق فارقت فيها) في رواية أجملوا في السفي وأبي
عوانة والاسماعيلي الى دوحه بدل روضة والدوحة الشجرة الكبيرة وفيه صعدا في الشجرة
وهي التي تناسب الرقي والصعود (قوله فأتينا الى مدينة متينة بلبن ذهب ولبن فضة) الذين
بفتح اللام وكسر الواو جمع لبنه واصلها ما بين يمين طين وفي رواية جري بن حازم فادخلاني
دارا لم ارقط أحسن منها فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وقيان ثم أخرجاني منها فادخلاني
دارا هي أحسن منها (قوله قلنا فأتينا رجال شطرن خلقهم كاحسن ما أتت را) بفتح الخاء وسكون اللام بعدها
قاف أي هتتم وقوله شطرنبيد أو كاحسن الخبر والكاف زائدة والجمله صفة رجال وهذا
الاطلاق يحتمل أن يكون المراد انصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ويحتمل أن يكون كل
واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح والثاني هو المراد ويؤيده قولهم في صفته هؤلاء قوم خلطوا
أي عمل كل منهم غلاصا وخالطه بعمل سيئ (قوله ففعوا في ذلك النهر) بصيغة فعل الامر
بالوقوع والمراد أنهم غفسون فيه لغسل تلك الصفة بهذا الماء الخالص (قوله ثم معتز)
أي بجري عرضا (قوله كأن ماءه الحضر) بفتح الميم وسكون الهمزة بعدها ضاممة هو الذين
الخالص عن المالحوا كان أو حامضا وقد بين جهة التشبيه بقوله من البياض وفي رواية النسفي
والاسماعيلي في البياض قال الطيبي كأنهم هموا الذين بالصفة ثم استعمل في كل صاف قال
ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عقوباته عنهم وألوه فيهمهم كافي الحديث اغسل خطايا بالماء
والنج والبرد (قوله ذهب ذلك السوء عنهم) أي صار القبيح كالشطر الحسن فلذلك قال وصاروا في
أحسن صورة (قوله قال قال لا هذه جنة عدن) يعني المدينة (قوله ففسح) بفتح السين الهمزة

وتحقيق الميم إلى نظري فوق وقوله صعدا بضم المهملتين أي ارتفع كثيرا وضبطه ابن التين
 بفتح العين واستبعد ضمها (قوله مثل الربابة) بفتح الراء وتحقيق الموحدين المفتوحين
 وهي السجابة البيضاء يقال لكل سجابة منقردة دون السحاب ولولم تكن بيضاء وقال الخطابي
 الربابة السجابة التي ركب بعضها على بعض وفي رواية جرير فرفعت رأسي فاذا هو في السحاب
 (قوله ذراني فأدخله فالأما لا أن فلا وأنت داخله) في رواية جرير بن حازم فقلت دعاني أدخل
 منزلي فالأنا بنى لك عمرا فسكمله ولو استكملته أنت منزلك (قوله فاني قد رأيت منذ الليلة
 مجيافا هذا الذي رأيت قال فالأما) بتحقيق الميم (أنا سخر لك) في رواية جرير فقلت طوف فاني
 الليلة وهي عويدة ولبعضهم شون فأخبراني عمرا رأيت فالأنتم (قوله فيرفضه) بكسر الفاء ويقال
 يرفضه قال ابن هيرة فرض القرآن بعد حفظه خباية عظيمة لأنه وهو أنه رأى نفسه ما وجب
 رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس (قوله
 وشام عن الصلاة المكتوبة) هذا وضع من رواية جرير بن حازم بلفظ علمه الله القرآن فقام
 عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار فانه يظهر أنه يعذب على تركه لقراءة القرآن بالليل بخلاف رواية
 عوف فانه على تركه الصلاة المكتوبة ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك
 القراءة وترك العمل (قوله يغدومين) أي يخرج منه مكررا (فيكذب الكذبة تبلغ
 الآفاق) في رواية جرير بن حازم فكذب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع
 به إلى يوم القيامة وفي رواية موسى بن اسمعيل في وأخر الحنازول الرجل الذي آتته بنو شدقة
 فكذاب قال ابن مالك لا بد من جعل الموصوف الذي هنا المعين كالعام حتى جاز دخول القاه
 في خبره أي المراد هو وأمثاله كذا نقله الكرمانى ولفظ ابن مالك في هذا شاهد على أن الحسم قد
 يستحق مجزأه له وذلك أن المبدأ لا يجوز دخول القاه على خبره إلا إذا كان شيئا من الشرطية
 في العموم واستقبال ما يمت به المعنى نحو الذي يأتي في فكرم ولو كان المقصود بالذي معينا زالت
 مشابهته من واستغنى دخول القاه على الخبر كما يتبع دخولها على أخبار المبدأ آت المقصود بها
 التعيين نحو زيد فكرم لا يجوز الذي يأتي في إذا قصدت به معينا لكن الذي
 يأتي عند قصد التعيين شبه في اللفظ بالذي يأتي في عند قصد العموم فجاز دخول القاه جملا للشيء
 على الشبه ونظيره قوله تعالى وما أصابكم يوم التي الجمعان فإذن الله فان مدلول ما عين ومدلول
 أصابكم ماض إلا أنه روي عنه التشبيه اللفظي لشبه هذه الآية بقوله تعالى وما أصابكم من
 مصيبة فمما كسبت أيديكم فأرى ما في مصاحبة القاه مجرى واحد انتهى قال الطبري هذا
 كلام متين لكن جواب المكين تفصيل لتلك الرواية المتعددة المهمة لا بد من ذكر كلمة التفصيل
 أو تقديرها فالجواب أما ثم قال والفا في قوله فأولاد الناس جاز دخولها على الخبر لأن الجملة
 معطوفة على مدخول أما في قوله أما الراجل وقد تحذف القاه في بعض المحذوفات نظرا إلى أن
 أما لما حذف حذف مقتضاها وكلاهما جاز روايه الله التوفيق وقوله تحمل بالتحفيف لا أكثر
 ولعظمهم بالتشديد وإنما استحق التعذيب لما نشأ عن تلك الكذبة من الفساد وهو فمما يختار
 غير مكره ولا مجلأ قال ابن هير قتل كان الكاذب بساء أعدائه وعينته سلساته على الكذب
 بترويح باطله وقت المشاركة بينهم في العقوبة (قوله في مثل بناء السور) في رواية جرير والذي

فأذا قصر مثل الربابة
 البيضاء قال فالأنا هذا لك
 منزلك قال قلت لهما
 بارك الله فكذا في داخله
 قال أما الآن فلا وأنت
 داخله قال قلت لهما فاني
 قد رأيت منذ الليلة مجيافا
 هذا الذي رأيت قال فالأنا
 أما أنا سخر لك أما الرجل
 الأول الذي أتت عليه تبلغ
 رأسه بالحرق فانه الرجل
 باخذ القرآن فيرفضه وشام
 عن الصلاة المكتوبة وأما
 الذي أتت عليه بنو شدقة
 شدقه إلى قفاه ومخروا في
 قفاه وعينه إلى قفاه فانه
 الرجل يغدومين يشبه
 فكذب الكذبة تبلغ الآفاق
 وأما الرجال والنساء العراة
 الذين في مثل بناء السور

رأيت في النقب (قوله فهم الزناة) مناسبة العري لهم لاستحقاقهم أن يفضوا الان عادتهم
 أن يستروا في الخلوة فتعوقوا بالهتك والحكمة في آيات العذاب من تحتهم كون جنائهم من
 أعضائهم السفلى (قوله فانه كل الربا) قال ابن هبيرة انما عوقب كل الربا بسبب احتق
 النهر الاجر والقامه الجارة لان أصل الربا يجري في الذهب والذهب أجروا ما لاقام الملك له
 الجرف فانه اشارة الى انه لا يفتى عنه شيئا وكذلك الربا فان صاحبه بتفضل ان ماله يزداد والله من
 ورائه يحقه (قوله الذي عند النار) في رواية الكشميني عنده النار (قوله خازن جهنم)
 انما كان كره الزوجة لان في ذلك زيادة في عذاب أهل النار (قوله وأما زجل الطويل
 الذي في الروضة فانه ابراهيم) في رواية جبري والشيخ في أصل الشجرة ابراهيم وانما اختص ابراهيم
 لانه أبو المسلمين قال تعالى لم آيكم ابراهيم وقال تعالى ان اولي الناس بابراهيم للذين آمنوا
 الا نقر (وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر بن سمير ولعل
 الفطرة وهي أشبه بقوله في الرواية الاخرى وأولاد المشركين وفي رواية جبري فاولاد الناس لم أر
 ذلك الا هذه الطريق ووقع في حديث أبي امامة النبي بنيت سبعة في أول شرح هذا الحديث
 ثم انطلقنا فاذا نحن بجوار وعلمنا بغيره من بن نهر بن قنقل ما هو أولاد نذية المؤمنين (قوله
 فقال بعض المسلمين) لم أقف على اسمه (قوله وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه ستوفي في
 أو آخر الجناز وظاهره انه صلى الله عليه وسلم أحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخر فلو ايعارض
 قوله هم من اباؤهم لان ذلك حكم الدنيا (قوله وأما القوم الذين كانوا اشرارهم حسن وشطرا
 منهم قبيح) كذا في الموضوعين نصب شطرا ولغيره في الموضوعين بالرفع وحسن وقبيحا
 بالنصب ولكل وجه والنسبي والاسماعيلي بالرفع في الجمع وعليه اقتصر المحدثي في جمعه
 وكان في هذه الرواية تامة والجملة الحالية وزاد جبري بن حازم في روايته والدار الاولي التي دخلت
 دار عامة المؤمنين وهذه الدار انرا الشهاد وأما جبريل وهذا مكانه وفي حديث أبي امامة ثم
 انطلقت فاذا نحن برجال ونساء أقبح مني منظر أو أشبه رجحا كذا في أخبارهم المراض قلت
 ما هو أولاد هؤلاء الزواني والزناة ثم انطلقنا فاذا نحن بعوف شامي اتفقا وأما شنه رجحا قلت
 ما هو أولاد هؤلاء من الكفار ثم انطلقنا فاذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر قلت ما هو أولاد
 قال هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون الحديث وفي هذا الحديث من القول ان الاسراء
 وقع امر ابراهيم ومنما على الخماشتي وفيه ان بعض العصاة بعد موت في البرج فوفيه نوع من
 تقيص العلم وهوان يجمع القضاء عليه ثم يفسر داعي الولا ليجمع تصورهما في الدهن والتعبد من
 من التوم عن الصلاة المكتوبة وعن رفض القرآن لمن يحفظه وعن الزنا وكل الربا فبعد
 الكتب وان الذي له قصر في الجنة لا يقيم فيه وهو في الدنيا بل اذا مات حتى التبي والشهد وفيه
 الحديث على طلب العلم واتباع من يلقى مث ذلك وفيه فضل الشهاد وان منازلهم في الجنة أرفع
 المنازل ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من ابراهيم عليه السلام لا يقال ان اقامته هناك
 بسبب كفايته الولدان ومنزله هو في المرتبة التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الاسراء انه
 رأى آدم في السماء الدنيا وانما كان كذلك لكونه يرى نسمي من أهل الخير ومن أهل الشر

فهم الزناة والزواني وأما
 الرجل الذي أقيمت عليه
 يسبح في النهر ويلقن الحجارة
 فانه كل الربا وأما الرجل
 الكره به المرأة الذي عند
 النار يحسها ويسعى حولها
 فانه مالك خازن جهنم وأما
 الرجل الطويل الذي في
 الروضة فانه ابراهيم صلى الله
 عليه وسلم وأما الولدان الذين
 حوله فكل مولود مات على
 الفطرة قال فقال بعض
 المسلمين يا رسول الله وأولاد
 المشركين فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأولاد
 المشركين وأما القوم الذين
 كانوا اشرارهم حسن
 وشطرا منهم قبيح فانهم قوم
 خلطوا اعلالها وأشر
 سينا تجاوز الله عنهم

فيجعلون ويسكنون مع ان منزلته هو في عليين فاذا كان يوم القامة استقر كل منهم في منزلته وفيه
 ان من استوت حسنة وسئاته تجاوزا الله عنهم اللهم تجاوز عنا ربك يا ارحم الراحمين وفيه
 ان الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستجاب ذلك بعد صلاة الصبح لانه الوقت
 الذي يكون فيه البال مجتمعا وفيه استقبال الامام اصحابه بعد الصلاة اذ لم يكن بعدها راحة
 وأراد ان يعظهم أو ينسبهم أو يحكم بينهم وفيه ان ترك استقبال القبلة للاقبال عليهم لا يكره
 بل يشرع كالخطيب قال الكرمانى مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنات ظاهرة الا الزنا
 ففيها خفاء ويانه ان العرى فضيحة كالزنا والزاني من شأنه طلب النكاح فتناسب التنوير وهو
 خافق حذر حال الفعل كأن تحته النار وقال أيضا الحكمة في الاقتصار على من ذكر من العصاة
 دون غيرهم ان العقوبة تتعلق بالقول والفعل فالاول على وجود ما لا ينفي منه ان يقال والثاني
 اما بدنى واما مالى فذكر لكل منهم مثال شبهه به على من عداه كانه عن ذكر من أهل الثواب وانهم
 أربع درجات درجات النبي ودرجات الامة أعلاها الشهداء وثانيها من بلغ وثالثها من كان دون
 البلوغ انتهى ملخصا (خاتمة) اشتمل كتاب التعبير من الاحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين
 حديثا الموصول منها اثنتان وعشرون والبقية ما بين مقلد ومتألف المكرر منها فيه وفيما مضى
 خمسة وسبعون طريقا والبقية خاصة وافقه مسلم على تحريجها الاحاديث التي سجد اذا رأى
 أحدكم الرؤيا يصحها وحديث الرؤيا الصالحة خبر من ستة وأربعين وحديث عكرمة عن
 ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث من تعلم ومن استمع ومن صور وحديث
 ابن عمر من أقرى القرى أن يرى عينيه ما لم ترو فيه من الآثار
 عن اصحابه والتابعين عشرة والله تعالى
 أعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب

(تم الجزء الثاني عشر ويليها الجزء الثالث عشر أوله كتاب القتن)

* (فهرسة الجزء الثاني عشر من فتح الباري) *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤٤	باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني	٢	* (كتاب الفرائض) *
٤٥	باب انتمن اتني من ولده	٣	باب تعليم الفرائض
٤٦	باب من ادعى الى غير ابيه	٤	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ماتر كاصدة
٤٧	باب اذا ادعت المرأة ابنا	٧	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلا لله
٤٨	باب القائف	٨	باب ميراث الولد من ابيه وامه
٤٩	* (كتاب الحدود) *	١٢	باب ميراث البنات
٤٩	باب ما يحذر من الحدود	١٣	باب ميراث ابن الابن اذا لم يكن ابن
٥٠	باب الزنا وشرب الخمر	١٣	باب ميراث ابنة ابن مع ابنة
٥٤	باب ما جاء في ضرب شارب الخمر	١٥	باب ميراث الجد مع الاب والاختوة
٥٥	باب من امر بضرب الحد في البيت	١٩	باب ميراث الزوج مع الولد وغيره
٥٦	باب الضرب بالجر يدو النعال	٢٥	باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره
٦٦	باب ما يكره من لعن شارب الخمر وانه ليس بخارج من الملّة	٢٥	باب ميراث الاخوات مع البنات عصبة
٧١	باب السارق حين يسرق	٢١	باب ميراث الاخوات والاختوة
٧١	باب لعن السارق اذا لم يسم	٢١	باب تستنفذ ذلك قبل الله فيقسمكم في الكلالة
٧٤	باب الحدود وكفارة	٢٢	باب ابني عم احدهما أمّ للام والآخر زوج
٧٥	باب ظهر المؤمن حتى	٢٣	باب ذوى الارحام
٧٥	باب اقامة الحدود والانتقام لحرمان الله	٢٥	باب ميراث الملائنة
٧٦	باب اقامة الحسد ودعلى الشرف والوضيع	٢٦	باب الولد للقراش
٧٦	باب كراهية الشفاعة في الحد اذا رفع الى السلطان	٣٤	باب امنا الولد من أعتق وميراث اللقيط
٨٦	باب قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وفي كم يقطع	٣٤	باب ميراث السابعة
٩٧	باب نوبة السارق	٣٥	باب انتم من تيرامن مواليه
٩٧	* (كتاب المحاريق من أهل الكفر والردة) *	٣٩	باب اذا أسلم على يديه
٩٩	باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاريق الخ	٤١	باب مولى القوم من أنفسهم
		٤٢	باب ميراث الاسير
		٤٢	باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
		٤٤	باب من ادعى أخا أو ابن أخ

صفحة	صفحة
باب لم يسبق المرتدون المحاربون حتى	٩٩
ما رواه	١٥٤
باب سمع النبي صلى الله عليه وسلم أعين	٩٩
المحاربين	١٥٦
باب فضل من ترك الفواحش	١٥٩
باب اثم الزنا	١٥٩
باب رجم المحصن	١٦٠
باب لارجم المجنون والمجنونة	١٦٣
باب العاهر المحر	١٦٤
باب الرجم في البلاط	١٦٥
باب الرجم بالصلي	١٦٨
باب من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر	١٧٤
الامام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا	١٧٤
جاء مستفتياً	١٧٤
باب اذا أقر بالحد لم يمين	١٧٤
باب هل يقول الامام للمقر هل ائمت	١٧٦
أو عذرت	١٧٦
باب سؤال الامام المقر هل أحصفت	١٧٦
باب الاعتراف بالزنا	١٨٠
باب رجم الحبل في الزنا اذا احصنت	١٨٠
باب البكر ان يجلد ان وشقيان	١٨٥
باب نفي أهل المعاصي والمختنين	١٨٦
باب من أمر غير الامام بأقامة الحد	١٨٧
غائباً عنه	١٨٧
باب قول الله تعالى ومن لم يستطع	١٨٧
منكم طولا أن يشك المحصنات	١٨٨
المؤمنات الآية	١٨٨
باب اذا زنت الامة	١٨٨
باب لا يرب على الامة اذا زنت ولا تنفي	١٨٩
باب أحكام أهل الذمة	١٩١
باب اذا رمى امرأته او امرأه غيره بالزنا	١٩٢
عند الحاكم والناس الخ	١٩٢
باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان	١٥٤
باب من رأى مع امرأته زناً فقتله	١٥٤
باب ما جاء في التعريض	١٥٥
باب كم التعزير والادب	١٥٦
باب من أظهر الفاحشة والطلع	١٥٩
والثمة بغيره	١٥٩
باب رمي المحصنات	١٦٠
باب تذف العبد	١٦٣
باب هل يأمر الامام رجلاً فيضرب	١٦٤
الحد فإسماعه	١٦٤
«كتاب الديان»	١٦٥
باب ومن احياها	١٦٨
باب قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا	١٧٤
كتب عليكم القصص في القتل الآية	١٧٤
باب سؤال القاتل حتى يقصر والاقرار	١٧٤
في الحدود	١٧٦
باب اذا قتل مجبراً وبغصا	١٧٦
باب قول الله تعالى ان النفس بالنفس	١٧٦
والعين بالعين	١٨٠
باب من أقاد بالجر	١٨٠
باب من قتل لم يقتل فهو بخير النظرين	١٨٥
باب من طلب دم امرئ بغير حق	١٨٦
باب العفو في الخطأ بعد الموت	١٨٧
باب قول الله تعالى وما كان لمؤمن ان	١٨٧
يقتل مؤمناً الا خطأ	١٨٧
باب اذا أقر بالقتل مرة قتل به	١٨٨
باب قتل الرجل بالمرأة	١٨٨
باب القصاص بين الرجال والنساء في	١٨٨
الخراجات	١٨٩
باب من أخذ بجمته	١٩١
باب اذا مات في الزحام او قتل به	١٩٢
باب اذا قتل نفسه خطأ فلا دية له	١٩٢

صحيفة	صحيفة
باب ما جاء في المتاولين ٢٧٠	١٩٢ باب اذا عرض رجلان فقتل ثمانية
٢٧٧ * (كتاب الاكرام)	١٩٧ باب السن بالنسب
٢٨١ باب من اختار القتل والضرب والهوان على الكفر	١٩٨ باب دية الاصابع
٢٨٢ باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره	١٩٩ باب اذا اصاب قوم من رجل هل يعاقب
٢٨٣ باب لا يجوز نكاح المكره	٢٠٢ باب القسامة
٢٨٤ باب اذا اكره حتى رهب عبداً واباعه لم يجز	٢١٥ باب من اطلع في بيت قوم ففتنه واعينه فلا دية له
٢٨٥ باب من الاكرام	٢١٧ باب العاقلة
٢٨٥ باب اذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها	٢١٨ باب جنين المرأة
٢٨٦ باب عين الرجل لصاحبه انه اخوه اذا خاف عليه القتل أو نحوه	٢٢٢ باب جنين المرأة وان العقل على الوالد وعصبة الوالد على الولد
٢٨٩ * (كتاب الخيل)	٢٢٣ باب من استعان عبداً أو صيلاً
٢٩٠ باب ترك الخيل	٢٢٤ باب المعدن جبار والبر جبار
٢٩٢ باب في الصلاة	٢٢٦ باب العجا جبار
٢٩٣ باب في الزكاة	٢٢٩ باب انهم من قتل ذمياً بغير جرم
٢٩٥ باب الحلة في النكاح	٢٣٠ باب لا يقتل المسلم بالكافر
٢٩٦ باب ما يكره من الاحتيال في البيوع ولا يمنع فضل الماء لمنع به فضل الكلال	٢٣٢ باب اذا ظلم المسلم هو وديعته الغضب
٢٩٧ باب ما يكره من الشناجش	٢٣٣ * (كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم)
٢٩٧ باب ما ينهى من الخداع	٢٣٣ باب انهم من اشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والاخرة
٢٩٨ باب ما ينهى عن الاحتيال للسؤل في التسمية للمسرغوبة وان لا يكمل لها صداقها	٢٣٦ باب حكم المرتد والمرتدة
٢٩٨ باب اذا عصب جارية فزعم انها ماتت فقتل ببيعة الجارية الخ	٢٤٣ باب قتل من اتى قبول الذرائض
٢٩٩ باب	٢٤٨ باب اذا عرض الذي اوى غيره
٣٠٠ باب في النكاح	٢٤٩ باب
٣٠٢ باب ما يكره من احتساب المرأة مع الزوج والضرائر وما زل على النسب صلى الله عليه وسلم في ذلك	٢٥٠ باب قتل الخوارج والمخدين بعد اقامته الخيمة عليهم وقوله تعالى وما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون
	٢٥٧ باب من ترك قتال الخوارج للثأف
	٢٧٠ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة

صفحة	باب ما يكره من الاحتسبال في الفرائض	صفحة
٣٠٣	باب ما يكره من الاحتسبال في الفرائض	٣٠٣
٣٠٤	باب في الهبة والشفعة	٣٠٤
٣٠٦	باب احتسبال العامل ليهدي له	٣٠٦
٣٠٨	* (كتاب التعبير) *	٣٠٨
٣٠٨	باب	٣٠٨
٣١٨	باب رؤيا الصالحين	٣١٨
٣٢٦	باب	٣٢٦
٣٣٠	باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة	٣٣٠
٣٣١	باب المنشورات	٣٣١
٣٣٢	باب رؤيا يوسف	٣٣٢
٣٣٣	باب رؤيا ابراهيم عليه السلام	٣٣٣
٣٣٥	باب التواطى على الرؤيا	٣٣٥
٣٣٦	باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك	٣٣٦
٣٣٨	باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام	٣٣٨
٣٤٤	باب رؤيا الليل	٣٤٤
٣٤٥	باب رؤيا النهار	٣٤٥
٣٤٦	باب رؤيا النساء	٣٤٦
٣٤٦	باب الحلم من الشيطان	٣٤٦
٣٤٦	باب اللين	٣٤٦
٣٤٨	باب اذا جرى اللين في أطرافه أو أظافيره	٣٤٨
٣٤٨	باب القميص في المنام	٣٤٨
٣٤٨	باب جوار القميص في المنام	٣٤٨
٣٤٩	باب الخضرة في المنام والروضة الخضراء	٣٤٩
٣٥٢	باب كشف المرأة في المنام	٣٥٢
٣٥٢	باب شياطين الجحيم في المنام	٣٥٢
٣٥٢	باب المنافع في اليد	٣٥٢
٣٥٣	باب التعليق بالعمرة والحلقة	٣٥٣
٣٥٣	باب عود القسطاط	٣٥٣
٣٥٥	باب الاسترق ودخول الجنة في المنام	٣٥٥
٣٥٦	باب القبط في المنام	٣٥٦
٣٦١	باب العين الجارية في المنام	٣٦١
٣٦٢	باب نزاع الماس من البئر حتى يروى الناس	٣٦٢
٣٦٥	باب نزاع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف	٣٦٥
٣٦٥	باب الاستراحة في المنام	٣٦٥
٣٦٥	باب القصر في المنام	٣٦٥
٣٦٦	باب الوضوء في النوم	٣٦٦
٣٦٦	باب الطواف	٣٦٦
٣٦٧	باب اذا أعطى فضله غيره في النوم	٣٦٧
٣٦٧	باب الا من رذعاب الروع في المنام	٣٦٧
٣٦٨	باب الاخذ على العين في النوم	٣٦٨
٣٦٨	باب الفدح في النوم	٣٦٨
٣٦٨	باب اذا طار النسي في المنام	٣٦٨
٣٦٩	باب اذا رأى بقرات نعير	٣٦٩
٣٧١	باب النكت في المنام	٣٧١
٣٧٢	باب اذا رأى انه أخرج النسي من كوة وأمسكه موضعا آخر	٣٧٢
٣٧٣	باب للمرأة السوداء	٣٧٣
٣٧٤	باب المرأة الثائرة الرأس	٣٧٤
٣٧٤	باب اذا هزج في المنام	٣٧٤
٣٧٤	باب من كتب في حمله	٣٧٤
٣٧٧	باب اذا رأى ما يكره فلا يجبر بها ولا يذكرها	٣٧٧
٣٧٧	باب من لم ير الرؤيا لا يزال عابرا اذا لم يصب	٣٧٧
٣٨٤	باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح	٣٨٤